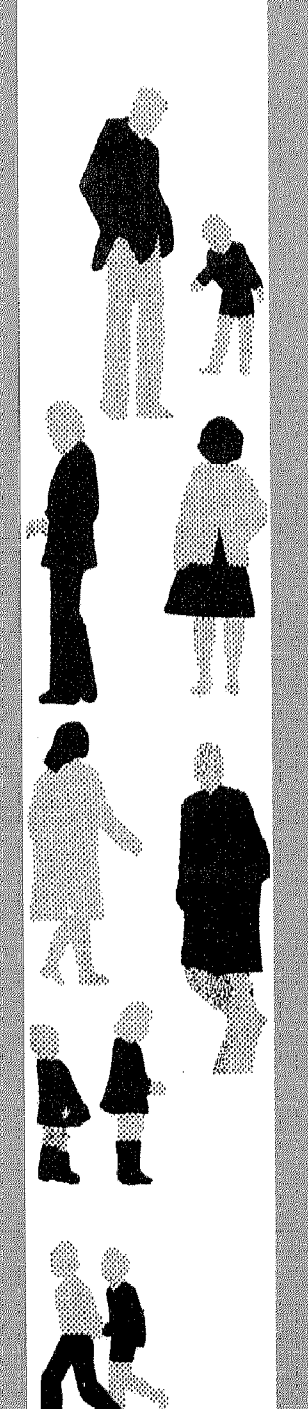
د. مسعود ضاهر





الدولة والمجتمع في المشرق العربي

١ - ١٩٩٠

دار الآداب



الدكتور مسعود ضاهر

الدولة والمجتمع

في المشرق العربي

١٨٤٠ - ١٩٩٠

١٩٩١



تقديم

شكّلت هزيمة محمد علي عام ١٨٤٠ نقطة تحوّل أساسيّة في تاريخ المشرق العربي الحديث، وما زالت نتائجها السلبيّة تتفاعل حتى الآن.

فالدول الأوروبية الاستعمارية آنذاك كانت قد أنجزت ثوراتها الصناعية وانتقلت إلى مرحلة الاستعمار المباشر للسيطرة على العالم وإخضاعه تبعياً للمراكز الرأسمالية الأوروبية الكبرى التي تحوّلت في نهاية القرن التاسع عشر إلى مراكز إمبريالية ذات نزعة مركزية صارمة محورها أوروبا الغربية أولاً ثم الولايات المتحدة الأميركية بعد الخسائر الفادحة التي منيت بها في أوروبا في الحربين العالميتين.

أدركت الدول الاستعمارية الأوروبية، منذ مطلع القرن التاسع عشر، أن الوحدة القومية العربية عائق أساسي يضرّ بمصالحها التوسعية. ولذلك لجأت إلى أشكال متنوّعة من المخطّطات المدروسة التي تقطع الطريق على هذه الوحدة، وتمهّد للتدخل الأوروبي المباشر في شؤون هذه المنطقة. وأبرز تلك المخطّطات:

١ ـ تشجيع التقاتل بين شعوب هذه المنطقة كما تجلّى في حروب محمد علي والسلطنة العثمانية، والحروب العربية ـ العربية، والحرب العراقية ـ الإيرانية وغيرها.

٢ ـ زرع كيان استيطاني صهيوني في فلسطين يشكّل قلعة متقدّمة للقوى الإمبريالية ويمنع بالقوة أي شكل من أشكال التوحيد القومي العربي.

٣ ـ استخدام القوة المسلّحة للسيطرة على الوطن العربي والتحكّم بموارده الطبيعية كما تجلّى في مختلف أشكال الحماية، والوصاية، والانتداب، وإقامة القواعد العسكرية على الأرض العربية، ومراقبة الأساطيل الأوروبية والأميركية للسواحل العربية، والتدخّل العسكري المباشر في الجزائر وعدن والسويس وحرب الخليج وغيرها.

باختصار شديد يمكن القول إن الوطن العربي، بمشرقه ومغربه وباقي أقطاره، قد

وضع تحت الرقابة العسكرية المباشرة للإمبريالية العالمية منذ أواسط القرن التاسع عشر. وغني عن التوكيد أن المواد الخام المكتشفة في هذا الوطن، ولا سيما النفط، شكّلت حافزاً هاماً للإمبريالية كي تزيد من رقابتها على هذه المنطقة الاستراتيجية البالغة الأهمية من العالم. وقد استخدمت لذلك أشكالاً متعدِّدة من أدوات الضبط الاجتماعي أبرزها النخب السياسية التي قادت الدول القطرية التابعة للإمبريالية.

نتيجة لذلك شهد الوطن العربي سلسلة طويلة من الانتفاضات والثورات التي كانت تجهض باستمرار تحت وطأة الرقابة الإمبريالية الصارمة والأداء السيّىء للدول القطرية التابعة لها، والتي ساهمت في صياغة المجتمع العربي المشرقي الحديث والمعاصر. فالدولة القطرية العربية نشأت كدولة مأزومة منذ البداية، وبالتالي عاجزة عن حلّ أيّ من المشكلات الداخلية والإقليمية والقومية التي تواجهها الدولة العصرية في سيرورة انتقالها من السيطرة الخارجية إلى الاستقلال الوطني.

زرعت الإمبريالية ألغاماً موقوتة قادرة على تفجير أيّ من الدول القطرية في أيّ لحظة. فهناك مشكلات الحدود القطرية، والانقسامات الداخلية العرقية والدينية والمذهبية والقبلية وغيرها، والبنى التقليدية المتحجِّرة مقرونة ببنى حديثة ذات تبعية شبه كاملة للمراكز الإمبريالية، والنخب السياسية والثقافية السلفية مقرونة بنخب تحديثية مستلبة وعاجزة عن التأثير المباشر على الجماهير الشعبية، والنزوع الدائم للقوى العسكرية التي حاولت تقديم نفسها كقوى للتغيير انطلاقاً من أسلوب الانقلابات العسكرية المتكرِّرة وذات النتائج السلبية في الغالب و. . .

قد تطول لائحة المشكلات البنيوية الموروثة أو المزروعة حديثاً في جسد الدول القطرية العربية إبّان المرحلة الاستعمارية المباشرة. ولكن الجذر الرئيسي لتلك المشكلات أنها تنبع من تغييب دور الجماهير العربية ومنعها من ممارسة نشاطها الإبداعي الحرّ في بناء مجتمع عربي ديموقراطي تسوده الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية. فالجماهير المسحوقة عاجزة عن بناء تاريخها الإنساني الحرّ. ولذلك أجهضت انتفاضاتها وثوراتها المتلاحقة تحت وطأة التحالف الوثيق بين رقابة إمبريالية صارمة من الخارج وقوى قطرية مأزومة وتابعة لها في الداخل. وهذا يفسّر، إلى حدٍّ بعيد، أن إجهاض المشروع القومي العربي الوحدوي قد تمّ بفعل التحالف الوثيق بين الامبريالية والقوى القطرية التابعة لها. ولم تكن الامبريالية بحاجة إلى استخدام قواها العسكرية ضد الجماهير الوحدوية العربية إلاّ في حال فشل الأنظمة القطرية عن حماية نفسها بنفسها، وبعد اللجوء إلى القوة

العسكرية الإسرائيلية كقلعة متقدِّمة للإمبريالية. وبعبارة أخرى، فإن النخب السياسية في الدول القطرية المشرقية لعبت دوراً أساسياً في تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمشرق العربي بما يتلاءم مع المشروع الامبريالي الخارجي الهادف إلى ضرب الوحدة الاجتماعية للوطن العربي ومنع توحيده بكل الوسائل.

مع ذلك، ورغم الحروب الداخلية والإقليمية المتكرِّرة في المشرق العربي منذ أواسط القرن التاسع عشر، يمكن التأكيد أن تبدّلات بنيوية هامّة برزت بوضوح خلال تلك المرحلة. منها، على سبيل المثال لا الحصر، سرعة التحوّلات البنيوية العاصفة في الجزيرة العربية على قاعدة اكتشاف النفط وتسويقه. صحيح أن التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لهذه المنطقة ليس تاريخاً للنفط إذ عرفت الجزيرة مجتمعات ريفية ومدينية متعدِّدة قبل اكتشافه، ولكن التحوّلات البنيوية المشار إليها لم يكن بالإمكان إنجازها دون المداخيل النهائية للنفط. وقد تجلّت في نموّ المدن الكبيرة في الخليج والجزيرة العربية، وتقلّص السكن البدوي، والتحوّلات البارزة في الأرياف، وتبدّل أنماط الإنتاج وعلاقاته، وبروز مؤسسات الدولة الحديثة وأجهزتها والوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية المرتبطة بها، ونشوء ولاءات جديدة (سياسية ونقابية ووطنية وقومية) أبعد من حدود الولاءات القبلية، ولكنها لا تلغيها بالكامل.

إن تاريخ المشرق العربي الحديث والمعاصر، في سيرورته المستمرّة منذ إجهاض حركة التوحيد القومي التي قام بها محمد علي في القرن التاسع عشر حتى الآن، هو تاريخ الدمج الطوعي والقسري معاً لهذا المشرق في دائرة التاريخ الشمولي العالمي الذي تقوده الامبرياليات العالمية عبر مراكزها الأساسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية. وقد اختارت الجماهير العربية على الدوام أسلوب الممانعة والرفض لذلك الدمج الذي ألحقها قسرياً بالتاريخ العالمي، في حين اختارت غالبية القوى التسلّطية السياسية العربية والنخب الثقافية المرتبطة بها أسلوب الاندماج الطوعي في ذلك التاريخ من موقع التبعية شبه الكاملة للمراكز الإمبريالية.

نتيجة لذلك شهدت الأقطار العربية نوعاً من الرسملة كشكل من أشكال امتلاك مال نفطي وفير يوظّف في الاستهلاك الفاحش ولا يوظّف إلّا اليسير منه في دائرة الإنتاج وتغيير البنى الأساسية في الوطن العربي. ولكن الرسملة سرعان ما تتبدّد أمام أزمات حقيقية أو مفتعلة تقوم بها مراكز الرساميل العالمية كما تجلّى في أزمة سوق المناخ في الكويت، وانهيار إنترا في لبنان، وانهيار شركات الريّان في مصر، وتبخّر مليارات الدولارات النفطية

في حرب الخليج وغيرها. فانهارت جميع أشكال التنمية القطرية لدرجة تحوَّلت معها دول النفط بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، من دول دائنة إلى دول مدينة.

عالج هذا الكتاب، وبشيء من التفصيل، أهمّ تلك التحوّلات السياسية والثقافية والاجتماعية التي شهدها المشرق العربي الحديث والمعاصر. ونظراً لاتساع الرقعة الجغرافية لهذا المشرق من جهة، وللامتداد الزمني خلال قرن ونصف القرن من جهة ثانية، فقد كان لا بدّ من اختيار نماذج محدَّدة للدراسة تمّ انتقاؤها تبعاً للبنى الأساسية فيه كالبداوة، والأرياف، والسكن المديني، ومشكلات الثقافة، وبنية الدولة المشرقية التابعة وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن جانباً أساسياً من البحوث الواردة في هذا الكتاب قد نشر سابقاً في مؤتمرات علمية أو مجلّات تاريخية متخصّصة. ولذلك لم نعمد إلى إدخال تعديلات جذرية في بنية النصّ، وفرضياته واستنتاجاته وحواشيه، بل اكتفينا فقط بإصلاح ما ورد فيه من أخطاء مطبعية ولغوية، أو استعادة ما سقط من المقاطع والجمل والحواشي. فللنصّ أيضاً تاريخه ولا يمكن ترميمه بعد سنوات من نشره. فالأفضل، في هذه الحالة، صياغة نصّ جديد متحرِّر من القديم لكي يتماشى مع ما وصل إليه الباحث من توثيق وفرضيات واستنتاجات. إن موضوعات هذا الكتاب هي من الغنى والتنوّع بحيث امتدَّت معالجتها طَوال عقد كامل من الزمن، وقد أبصرت النور تباعاً.

لذا، ليس مستغرباً أن يبرز تفاوت بين نصّ وآخر من حيث التوثيق والفرضيات والنتائج، ولا نرى ضيراً في ذلك على الإطلاق ما دام ذلك التفاوت يدلّ على استمرارية الباحث في طلب المزيد من العلم والاستفادة من الأبحاث العلمية التي تنشر سنوياً، ومن الوثائق المحلية والأجنبية التي تمّ الكشف عنها. يُضاف إلى ذلك أن التخصّص العلمي الضيِّق الذي بدأت به مسيرتي الثقافية حول مرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان، أي فترة ما بين الحربين العالميتين، كان له الأثر الواضح في تركيز دراساتي السابقة على لبنان وسوريا في أواخر القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية. وقد ظهرت آثار ذلك التخصّص في كثير من البحوث المنشورة في هذا الكتاب كنماذج معبّرة عن التطوّر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي لهذا الجزء من المشرق العربي دون سواه. ومن نافلة القول إن الدولة القطرية هي التي صاغت مجتمعات المشرق العربي الحديث والمعاصر وشكّلت عائقاً جدّياً، ليس أمام الوحدة القومية الشمولية فحسب بل أيضاً بين قطرين عربيين يحكمهما حزب سياسي واحد.

لكن الغوص في جوانب محدَّدة من دراسة تطوّر لبنان وسوريا في هذه المرحلة كان له الأثر المباشر في توجيه أبحاثي اللاحقة نحو مزيد من الاتّساع الجغرافي والشمولية القومية. فقد نشرت بحثاً مطوّلاً حول **«الهجرة اللبنانية إلى مصر - هجرة الشوام»**، الذي صدر عن منشورات الجامعة اللبنانية عام ١٩٨٦. وكنت قد أعددت بحثاً مطوّلاً حول **«المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة»**، صدر أيضاً عام ١٩٨٦ بعد فترة إعداد استمرّت قرابة السنوات الخمس. كذلك أصدرت مؤخّراً كتاباً بعنوان **«مجابهة الغزو الثقافي الصهيوني الامبريالي للمشرق العربي - دراسة في الثقافة المقاومة»** وقد نُشر في الرباط - المغرب عن المجلس القومي للثقافة العربية عام ١٩٨٩.

هذه البحوث هي ثمرة توثيق استمرّ طَوال عقد الثمانينات بكامله، وشكّلت، عند صدورها، استجابة لدافع بحثي في تسليط الضوء على مقولة فكرية أو تاريخية، ونشرت في مؤتمر علمي تمّ تنظيمه حول موضوع محدَّد أو في مجلّة متخصّصة كانت تزمع إصدار ملفّ علمي عن مسألة تاريخية هامّة.

هذا بالإضافة إلى مجموعة جديدة من الأبحاث غير المنشورة سابقاً، وجدت من المفيد إعدادها خصيصاً لإقامة التوازن بين فصول هذا الكتاب، ولتسليط أضواء جديدة على مستقبل الوطن العربي، ولا سيما مستقبل الكيانات القطرية المشرقية فيه بعد الزلزال الهائل الذي أحدثته حرب الخليج هذا العام.

أخيراً، لا بدّ من توجيه الشكر إلى المراكز والمجلّات العلمية التي احتضنت على صدر صفحاتها أبحاثنا المنشورة سابقاً، ولا نرى فائدة من تعدادها لأن حواشي المقالات تدلّ عليها بوضوح. ولكن إعادة نشرها، بحلّتها الجديدة المنقّحة، تحمل بعض الإفادة الإضافية لمن قرأها سابقاً، وإفادة، نرجو أن تكون كبيرة، لمن لم يتسنّ له الإطلاع عليها من قبل.

بيروت، أواخر أيار (مايو) ١٩٩١

مسعود ضاهر



مدخل تاريخي

بعض النتائج المباشرة لحروب محمد علي والسلطنة العثمانية

تمهيد

كُتب الكثير عن تجربة محمد علي في إقامة أول وحدة عربية بين مصر وسوريا في أواسط القرن التاسع عشر، وكانت الدراسات تركّز على الأسباب والنتائج التي ترتّبت على قيام تلك الوحدة وأثر أوروبا في قمعها ومنع ترسيخها لمصلحة السلطنة العثمانية المتداعية في الظاهر، ولمصلحة الرساميل الأوروبية من حيث النتائج اللاحقة.

كانت الرؤية المنهجية في هذا المجال تنطلق من محاولات الدول الأوروبية إضعاف السلطنة العثمانية من الداخل تمهيداً لتجزئتها وتقسيم ولاياتها. وتندرج تجربة محمد علي ضمن هذا السياق العام. فوالي مصر استمدّ القوة والخبرة، والتنظيم العسكري والإداري، والإصلاحات التربوية والسياسية وغيرها من النماذج الأوروبية المتوافرة لديه، ولا سيما النموذج الفرنسي الأكثر تأثيراً على الساحة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نظراً للإرث الضخم الذي تركته حملة نابوليون على مصر في مطالع ذلك القرن.

هذه المنهجية تتميّز بجانب كبير من الدقّة. فضرب السلطنة العثمانية بواسطة ولاتها، بعد مدّهم بكافة الوسائل الحديثة التي تظهر تفوّقهم على السلطنة وتهديدها في عقر دارها، شكّلت استراتيجية واضحة لجأت إليها الدول الأوروبية لتفكيك بنى السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها واحدة تلو الأخرى.

على قاعدة تلك المنهجية تتحدّد رؤيتنا أيضاً لتجربة محمد علي الوحدوية مع سوريا كتهديد مباشر للسلطنة العثمانية، وقد انتهت بانزواء محمد علي في حدود مصر (له ولأسرته من بعده) حتى سقوطها بين براثن الاستعمار الإنكليزي، وبسقوط الولايات العربية الأخرى في قبضة أوروبا الاستعمارية التي أنجزت سيطرتها عليها في نهاية الحرب العالمية

الأولى. ولكن ما نودّ التشديد عليه أن جانباً بالغ الأهمية في استراتيجية محمد علي كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالالتحاق بالغرب الأوروبي، والاستفادة من الحقول المعرفية الأوروبية في محاولة لبناء وحدة إسلامية تشكّل خطراً جدّياً على مصالح الدول الأوروبية.

حملت سياسة محمد علي في طيّاتها بذور انفجارها وموتها. فهل تبنّى وحدة العالم الإسلامي بمساندة أوروبية استعمارية؟ وما هي مصلحة أوروبا القرن التاسع عشر في إقامة مثل تلك الوحدة؟ وبالتالي هل تقدّم الدول الاستعمارية جميع أشكال الدعم المادي لدولة فنية تشكّل خطراً على نفوذها اللاحق؟

هذه التساؤلات المنهجية تحدّد بوضوح بعض سمات التجربة التي قام بها محمد علي والتي كان من نتائجها الأساسية:

١ ـ زيادة إضعاف السلطنة العثمانية، مع ما يستتبع ذلك من اضمحلال نفوذها وقدرتها على التحكّم بولاياتها وفقدان هيبتها كزعيمة للعالم الإسلامي.

٢ ـ انخراط محمد علي في تجربة كانت الأولى من نوعها، ولكنها أصبحت قاعدة في المرحلة اللاحقة. فاستقدام التكنولوجيا الغربية يعني، في عصر الاستعمار المباشر، انخراطاً تبعياً للقوى التي تمتلك تلك التكنولوجيا. وبالرغم من أن محمد علي تنبّه إلى هذه الناحية فأنشأ ركائز بنيوية لتحديث الفكر المصري نفسه، وليس مجرّد نقل التكنولوجيا كسلعة استهلاكية، فإن الدول الأوروبية في عصر الاستعمار المباشر كانت قد وظّفت هذه الركائز لمزيد من تفكيك المجتمعات التقليدية تمهيداً للسيطرة عليها. فاستخدمت التكنولوجيا الأوروبية كسلاح لتدمير المجتمع القديم فقط وقطع الطريق على مجتمع تحديثي.

٣ ـ إن انتصارات محمد علي العسكرية كانت بمثابة الضربات القاسية التي توجّه إلى بعض الركائز البنيوية التي تحافظ بواسطتها المجتمعات التقليدية على قدرتها في التصدّي لمشاريع الغزو الخارجي. فضرب الحركة الوهّابية في الجزيرة العربية أو الحركة المهدية في السودان، أو الزعامات المقاطعجية في الولايات السورية، أو الجيش العثماني نفسه وإظهاره بمظهر العاجز عن الدفاع حتى عن عاصمة السلطنة، كل هذه الانتصارات شكّلت ضربات متتالية استفادت منها الدول الأوروبية الاستعمارية في مخطّطاتها لتفكيك بنى السلطنة العثمانية.

٤ ـ استناداً إلى الملاحظة السابقة فإن إضعاف الجيش العثماني ألقى على محمد

علي وجشيه تبعات التصدّي للانتفاضات العديدة التي اندلعت في ولايات السلطنة في أوروبا، ولا سيما في اليونان. وقد استُخدم محمد علي، المدعوم من أوروبا الاستعمارية، في حروب لقمع انتفاضات أوروبية ضد السلطنة بالذات. ولكن تلك الانتفاضات كانت مدعومة أيضاً من أوروبا بحيث كان يراد لها إضعاف السلطنة ومحمد علي معاً، فتضمحلّ ركائز المقاومة الداخلية للاستعمار الأوروبي الزاحف إلى المنطقة وتنعدم إمكانية المجتمعات التقليدية في التصدّي الناجح له. وبعد أن أنهكت حروب محمد علي هذه المجتمعات وأظهرت عجز السلطنة عن حمايتها سقطت تباعاً في فلك المخطّطات الخارجية. فانتصارات محمد علي هي الوجه الآخر لتفكيك بنى السلطنة العثمانية الذي سعت إليه الدول الأوروبية الاستعمارية. فما هو موقع تلك الانتصارات من حركة التطوّر التاريخي لمجتمعات هذه المنطقة؟ للإجابة على هذا التساؤل المنهجي لا بدّ من إلقاء ضوء على واقع السلطنة العثمانية في هذه المرحلة. فقد تميَّزت مطالع القرن التاسع عشر بحملة نابوليون على مصر وما أعقبها من حملة إنكليزية عليها. ونظراً لعجز السلطنة عن حماية مصر فقد تنطَّحت قوى داخلية للتصدِّي لهذا الزحف الأوروبي عليها. وكان محمد علي الرجل الذي التفَّت حوله كثير من القوى الداخلية وسلَّمته مهمَّات ذلك التصدّي. وكانت القوى المملوكية إحدى العقبات الأساسية التي واجهت زعامة محمد علي فاضطرّ للقضاء عليها وتفرَّد بالسلطة وسارع إلى إيجاد عمق استراتيجي لمصر عبر حملته التي انتهت بسقوط جميع الولايات السورية في قبضته.

محمد علي ينبِّه إلى مخاطر الغزو الأوروبي

يُستنتج من ذلك أن محمد علي كان يتنطَّح للتصدّي الناجح لخطر الزحف الأوروبي الذي تمثَّل بحملتين عسكريتين على مصر في أقلّ من عشر سنوات مضت على مطالع القرن التاسع عشر. فمحمد علي قام بمهمَّات ملقاة أصلاً على عاتق السلطنة التي هي، تبعاً للشرع الإسلامي، مسؤولة عن «حماية الدين وسياسة الدنيا»؛ ولكن عجز السلطنة العملي أجبر واليها على القيام بتلك المهمّات. وقد أدرك منذ البداية مخاطر هذه المهمّة الملقاة على عاتقه. فمجابهة السلطنة تعني عملياً الانخراط في حرب ضدها، وهذا ما يضعف كثيراً قدرته العسكرية ولا يجد قبولاً في نفوس المسلمين.

لذا كان عليه إظهار السلطان العثماني بمظهر المتقاعس عن الدفاع عن أرض الإسلام وتركها تتساقط أمام الزحف الأوروبي.

فليس صحيحاً القول إن محمد علي كان يسعى لتهديم السلطنة العثمانية لأن الواقع

التاريخي يؤكِّد أنهـا كانت على طـريق التفكّك قبـل قيام محمـد علي، وكانت عـاجزة عن حماية نفسها وولاياتها.

كان محمد علي مؤمناً بوحدة شعوب السلطنة بزعـامة السلطان العثمـاني نفسه شـرط أن يسـارع السلطان لحمايتهـا، فإثـر هزيمـة نافـارين (Navarin) بعث محمد علي في ١٢ كانون الأول ١٨٢٧ برسالة مطوَّلة إلى السلطان العثماني منبِّهاً إلى ضرورة تجـديد السلطنـة على قاعدة الدين الإسلامي الحنيف. يقول محمد علي في رسالته: **«لقـد سبق وكتبت إليك بأن مصيرنا مرتبط بخيطٍ واهٍ وقصدت بذلك أن أعالج تحديداً العواقب الخـطيرة التي تتهـدّد وجود الأمة ووجود الدين الإسلامي. أما بالنسبة للكرامة التي تذكرها فـإنها لا تعـطى بل تؤخـذ بالأفعـال التي تجهد النفس وهي تقضي بالعمل على تقويـة الدولـة وتنمية مـواردها وقـوتها بمجهـود كبير لا يعيقه شيء»**.

ثم يضيف: **«إن حـالة الانحـطاط الراهنـة التي تحلّ بـالسلطة العثمانيـة أمرٌ واقـعٌ لا يفيـد التهرّب منه، إنما لا شيء يحملنا على اليأس والقنوط تجاه قضيتنا نفسها وإلاّ أوقعنا بـذلك السلطة العثمانية والدين الإسلامي في كارثة نكون المسؤولين عنها أمام الله وأمام التاريخ»**.

ثم ينهي رسالته بالإشارة إلى أن الدول الأوروبية الكبرى «ليست دائماً متفقة فيما بينها. هذا ما أثبتته التجربة. وإننا إذا لم نستطع أن نتوصّل ـ عبر انقسامها ـ للتخلّص من أطمـاعها فعلينـا أن نعمل كي لا نجد في مواجهتنا أكثر من دولة كبرى واحدة. وهذا ما سيسهِّل مهمّتنا بشكل فريـد وسيخفِّف العبء الذي يثقل كاهلنا».

يتّضـح من ذلك أن محمـد علي سعى إلى وحدة السلطنـة العثمانية القويـة والقادرة عـلى ردّ الأطماع الأوروبيـة. ولكن مخاطـر استراتيجيتـه تكمن في تشديـده عـلى إقـامـة عـلاقـة صداقة متينة مع دولة استعمارية للوقوف في وجه دولة استعمـارية أخـرى. وقد تبيَّن خـطلُ هـذه السياسـة في مؤتمر لنـدن حيث تحالفت كـل الدول الأوروبيـة، بـالـرغم من مـظاهـر الانقسام فيما بينها، ضد محمد علي وأجبرته على الانكفاء إلى حدود مصر. فالتناقض بين تلك الدول الاستعمارية هو تناقض ثانوي لا يمكن الركون إليه. وقـد سقط محمد علي في تضخيم دور ذلـك التناقض كمـا سقط فيه لاحقـاً عدد كبيـر من الإصلاحيين العـرب قبيـل الحرب العالمية الأولى.

محمـد علي لم يكن يعوّل على ذلـك التناقض إلاّ من منـظار إفسـاح المجـال أمـام السلطنة العثمانية كي تجنِّد طاقاتها وتستعدّ للحرب التي تشنّها أوروبا الاستعمارية عليهـا. فهو شديد القناعـة بأن هـذه الدول دخلت في مخـطّطات استعمـاريـة مباشـرة للسيطرة على

السلطنة وولاياتها. ولذا يرغب إلى السلطان في إنشاء جيش قوي حسن التجهيز يجري تدريبه على النمط الأوروبي ويضمّ جميع الشبّان القادرين على حمل السلاح في السلطنة وجعل الأمة الإسلامية مستعدّة، بصورة حازمة، لكل احتمال عسكري تقوم به أوروبا. كما يقترح على السلطان العثماني خطوات عملية للتصدّي في حال قيام أوروبا بضربة مفاجئة للسلطنة العثمانية:

«. . . إن السلام يصبح أمراً ضرورياً في حالة الانحطاط الراهنة التي تحلّ بالسلطنة العثمانية، والهروب من هذا الواقع واستثارة المشاعر الفردية والعاطفية الجامحة لا يفيدان شيئاً. . .».

ويضيف: **. . . أمّا إذا هاجمنا أعداؤنا الأوروبيون لكي يوقفوا تطورنا، فعندئذ سنتخذ كل الإجراءات الضرورية لتنظيم الإدارة المالية، وزيادة عدد المجنّدين، وتخزين المؤن الضرورية، ولكننا في هذه الحالة نريد أن تعطي لنا، ابني وأنا، ثلاث أو خمس وزارات من وزارات السلطنة حتى نتعاون، تحت شعار الاتحاد المقدّس، للقيام بتنظيم عام يستطيع وحده أن يعطينا الوسائل الأكثر فعالية لمحاربة أعدائنا. وهكذا فعوض أن نموت ببلاهة، ولكي نتحاشى لعنة وغضبة الأمّة الإسلامية والأجيال القادمة، من الأفضل ألف مرّة أن نعيش ونخدم أمّتنا وديننا، وأن نموت بعد ذلك ميتة المؤمنين الحقيقيين مخلّفين وراءنا آثاراً ثابتة. . إني أضع نفسي وأضع ابني كذلك، في خدمة السلطنة والدين الإسلامي. . .».**

لقد كان برنامج محمد علي السياسي لإنقاذ السلطنة وولاياتها شديد الوضوح: **«وحدة السلطنة على قاعدة الدين الإسلامي، وتجاوز الضعف والانحطاط فيها على قاعدة إصلاحات شاملة على النمط الأوروبي».** هذا البرنامج يعتبر أمراً لا مفرّ منه، إذ لا يمكن أن تُحَارَب أوروبا إلاّ بسلاحها الحديث لا بالسلاح العثماني المتخلّف. ولكن هذا السلاح يفقد دوره في المعركة إذا لم يوظّف في خدمة وحدة السلطنة وحماية شعوبها من مخاطر السيطرة الأوروبية المباشرة.

شعار تعزيز وحدة السلطنة بالاقتباس عن الغرب

الجانب الثاني من مشروع محمد علي السياسي تمّ إنجازه في مصر،أي تسليحها بالأسلحة والتكنولوجيا الغربية. ولذا وجد السلطان العثماني أن الخط الذي سار عليه محمد علي منذ زمن بعيد سيشكّل إضعافاً لهيبة السلطان تجاه والي مصر. وكان مستشاروه يحضّونه على المجابهة الدموية التي انتهت بهزيمة قاسية للجيش العثماني على أيدي القوات المصرية. فكان من نتائج تلك الهزيمة أن اتسعت شقّة الخلاف بين السلطان

ومحمد علي واستغلّ القناصل والسفراء الأوروبيون هذا الخلاف إلى أقصى حدّ. فكتب القنصل الفرنسي «ميمو» إلى حكومته في ٢٩ أيار ١٨٣٢ يقول: «إن شروط الصلح بين السلطان ومحمد علي ترمي إلى أمرين: تحديد حركة توسّع القوة المصرية من جهة، وتوحيد سوريا ومصر في تنظيم سياسي منفصل عملياً عن السلطنة العثمانية من جهة أخرى. غير أن ما يسهل تبيانه الآن أنّ انفصام العلاقات بين السلطان ومحمد علي يؤتي فوائد كبيرة على تجارتنا».

الدول الأوروبية كانت المستفيد الأكبر من علاقات العداء الدموي بين السلطنة العثمانية وواليها في مصر. وقد اعتبر محمد علي أن سياسة السلطان هي التي قادته إلى علاقات العداء للسلطنة وإشهار الحرب بوجهها. وكان يكرِّر في رسائله للسلطان وأمام السفراء الأجانب أنه لا يريد انتهاك حرمة السلطنة وإضعافها وأنه سيسعى دوماً إلى وضع السلطان أمام مسؤولياته التاريخية: «التصدِّي وإعلان الحرب على الدول الأوروبية أو التنحِّي كي تستطيع السلطنة، متحدة مع ولاياتها، القيام بتلك المهمّة». فالتطوّر التاريخي لتلك المرحلة يفرض على السلطنة وولاياتها ضرورة التصدِّي للخطر الأوروبي الزاحف. ولكن السلطنة عاجزة عن القيام بتلك المهمّة، ومحمد علي يريد ملء فراغ سياسي وعسكري لا بديل عنه وإلاّ سقطت السلطنة وولاياتها، ومن ضمنها مصر، في قبضة الاستعمار الأوروبي.

رسالة قنصل روسيا، في ١٢ آب ١٨٣٢، إلى حكومته، شديدة الوضوح، فقد أشار القنصل إلى جانب هام من حديثه مع محمد علي الذي قال: «إن السلطان يتّهمني بالعصيان لكنه هو الذي سيكون مسؤولاً عن ذلك أمام المسلمين. إني لا أريد شرّاً بالسلطنة ولا بالسلالة الحاكمة فيها، فهي وحدها الشرعية لكني أوجس خيفة من قدرته في الحفاظ على تاج لا يستخدمه إلاّ لخراب السلطنة وولاياتها. أمّا من جهتي، فسأعلن عزمي الصريح على رفع مجد الهلال وسعادة المسلمين. ولن يسير ابني بجيشه إلى الآستانة إلاّ بناء على قرار يتخذه علماء جميع المدن المقدّسة في السلطنة العثمانية».

لقد أمسك محمد علي بالخيط الجامع لوحدة السلطنة وولاياتها عبر تبنّيه شعار «وحدة شعوب السلطنة في وجه الأطماع الأوروبية» كي يضع السلطان أمام مسؤوليته التاريخية. ومن المؤكّد أن شعار «وحدة السلطنة في وجه الأطماع الأوروبية» بدأ يخيف كافة الدول الأوروبية بما فيها فرنسا، حليفة محمد علي، فكتب سفير فرنسا في الآستانة إلى حكومته في ١٩ نيسان ١٨٣٣ يقول: «في اعتقادي أن مصر قوة مفتعلة لكنها أصبحت خطيرة حين امتلك زمامها محمد علي. لذا يجب علينا أن نخشى جانبها وعلينا أن نضع أمامها حواجز لإيقافها، وعلينا أن نحصر طموح واليها في حدود لا يستطيع معها في كل لحظة أن يجابه الروس والإنكليز

بمصالح فرنسا. . . فإذا ما استقرّ محمد علي فيما وراء جبال طوروس فإن المصالح الأوروبية كلها تصبح مهدَّدة في كل لحظة. . .».

لقد أظهرت قوة محمد علي العسكرية مقدرة في المعارك بفعل التكنولوجيا الحديثة التي تستخدمها. وكان شديد الإيمان بأن قرار التصدّي للخطر الأوروبي يقيم سدّاً منيعاً في وجه هذا الخطر ويحمي السلطنة وولاياتها من السقوط، ولا بديل عن هذا القرار إلّا حتمية السقوط بعد أن وصلت مصر إلى تلك القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تعوق الزحف الأوروبي في هذه المنطقة البالغة الأهمية استراتيجياً.

فالسياسة الأوروبية كانت تدرك بوضوح مخطّط محمد علي باستغلال التناقض بين الدول الأوروبية في الوقت الذي يسعى فيه إلى وحدة الشعوب العثمانية بزعامة السلطنة.

لكن هذا المخطّط فشل في جانبيه المشار إليهما. فالقرار السياسي الأوروبي تمليه مصلحة الدول الأوروبية في السيطرة لا التناقضات فيما بينها، كما أن موقف السلطان العثماني أفقد محمد علي القدرة على تحقيق وحدة العالم الإسلامي، بالرغم من تصريح محمد علي في ٨ تموز ١٨٣٣ أنه **«لا يطمع مطلقاً في خلافة المسلمين بل يسعى إلى تجنّب انهيار السلطنة العثمانية».**

لقد استطاع محمد علي النهوض بمصر إلى مرتبة عسكرية واقتصادية وسياسية بالغة النفوذ في النصف الأول من القرن التاسع عشر حين كانت السلطنة تعاني فقدان الهيبة والقدرة على الصمود والتصدّي للخطر الأوروبي الزاحف. فقد أسّس محمد علي جيشاً قوياً مدرّباً أحسن تدريب، وأسطولاً بحرياً هاماً، وأظهر مقدرة فائقة في ضبط موارد المناطق التي سيطر عليها لصالح الدولة المركزية، وأقام شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع الزعماء المحليين ومع القوى الخارجية.

كما أنَّ فرض التجنيد الإجباري ساهم كثيراً في إنشاء جيشٍ ضخم العدد ومجهّز بوسائل عسكرية حديثة. ولكن هذه القوة الضخمة تمَّ استخدامها ضد السلطنة نفسها تحت ستار الدفاع عنها، وضد الزعماء المحليين المسلمين، تحت ستار وحدة الإسلام. وقد أدرك محمد علي مخاطر هذه السياسة التي مارسها وفشل الدعوة لتحقيق إصلاحات على النمط الأوروبي في مجتمعات شديدة التمسك بتقاليدها ووحدتها الإسلامية، بالرغم من عجزها وتفسّخها في ظل زعامة السلاطين العثمانيين.

ولم يكن بمقدور السلطان العثماني، مهما بلغ من الضعف، أن يسير في مخطّط يرسمه له أحد ولاته. وليس بمقدور الجماهير الإسلامية السير وراء والٍ يعلن السلطان،

من حيث كونه خليفة المسلمين، عصيانه وتمرّده ويشهر عليه الجهاد لإسقاطه بعد اتهامه بتنفيذ إرادة الأوروبيين.

هكذا أدرك محمد علي فشل مخطّطه. فالتصدّي للأوروبيين كان مكشوفاً للأوروبيين منذ زمن بعيد. كما أن تصدّيه للسلطنة ومحاولة إزالتها بالقوة كان شديد الالتصاق بالمخطّطات الأوروبية نفسها التي استفادت من حروبه سنوات طويلة. ففي مقابلة بتاريخ ١٧ آب ١٨٣٤ مع القنصل الروسي يشير محمد علي إلى هذا الواقع بقوله: **«إذا تألّبت الدول الأوروبية عليّ فإنّ بوسعها، وهذا ما أعرفه جيّداً، أن تسحقني وتقضي عليّ(. . .). لكنني لن أسقط إلّا بشرف. وعلى كل حال لا أعتقد أبداً أن أوروبا ستخصّني وحدي بالظلم»**، يشير بذلك إلى أن القضاء عليه سيقود بالضرورة إلى تفكيك السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها. فمحمد علي أدرك، وهو في أوج انتصاره على العثمانيين، أن مشروعه السياسي بات فاشلاً.

فقد تكاتفت ضدّه الدول الأوروبية الاستعمارية داعمة شعار السلطان العثماني **«وحدة السلطنة ومنع انهيارها»**. وظهر آنذاك كأحد الولاة الساعين لضرب وحدة العالم الإسلامي بأيدٍ إسلامية، فانهارت كل آماله في تحقيق الوحدة التي رفع شعارها، ولم يكن بمقدور الجماهير الإسلامية مشاركة محمد علي في تهديم وحدة السلطنة الإسلامية نفسها.

وصف ابراهيم باشا مخاطر السياسة التي انتهجها مع والده فصرّح بقوله: **«إذا لم تتفق الدول الكبرى على اقتسام البلاد الإسلامية حفاظاً على مصالحها، فإنها على استعداد دائم للاتفاق على التضحية بوالي مصر وعلى إبقاء السلطنة في طور الرجل المريض»**.

هنا تكمن الأهمية الاستراتيجية لشعار وحدة السلطنة العثمانية ومنع انهيارها كشعار رفعته أوروبا الاستعمارية في وجه الشعار الاستراتيجي نفسه الذي رفعه محمد علي من موقع آخر مغاير تماماً.

فشعار محمد علي كان يعني وحدة السلطنة وولاياتها ضدّ الخطر الأوروبي الزاحف الذي هو التناقض الرئيسي في تلك المرحلة.

لكن شعار السلطان العثماني القائل بتلك الوحدة كان يهدف إلى إقامة حلف إسلامي - أوروبي في وجه محمد علي، أي إحلال التناقض الثانوي بين السلطان المسلم وواليه المسلم مكان التناقض الرئيسي بين السلطنة المتداعية والقوى الأوروبية الاستعمارية الساعية إلى تفكيكها.

فالرؤية المنهجية إذاً تتحدّد في فهم القوى البشرية التي ترفع الشعار الاستراتيجي لا

فهم الشعار معزولاً عن تلك القوى. وقد ردَّ ابراهيم باشا على شعار السلطنة: **«وحدة السلطنة ومنع انهيارها»** المدعوم من أوروبا بقوله: **«إنه يستخدم لمصلحته العامل الوحيد المتبقّي له في السلطنة العثمانية أي وحدة العالم الإسلامي. لكن السلطان ليس حراً أن يتصرَّف بهذا الشعار على هواه إذ عليه أن يعيد لنفسه حرية العمل السياسي واتخاذ القرار أولاً، وأن يعيد للدولة الإسلامية قوّتها وللإسلام هيبته باعتباره مصدر قوّة هذه الدولة. فوحدة المسلمين ليست مجرَّد شعار بل عمل دؤوب من أجل تعميق هذه الوحدة على أسس ثابتة تضمن التصدّي الإسلامي الناجح ضدّ القوى الخارجية التي تهدم السلطنة في كل يوم»**.

إن انتصارات ابراهيم باشا على الجيش العثماني دفعت الساطان إلى تقديم كافة التنازلات للدول الاستعمارية الأوروبية في محاولة لإنقاذ عرشه من السقوط. فمن منح امتيازات المِلاحة في الفرات إلى الإنكليز عام ١٨٣٧، إلى إباحة تجارة الحرير عام ١٨٣٧، إلى اتفاقية بلطاليمان عام ١٨٣٨، إلى التقارب الروسي العثماني، والنمساوي العثماني، إلى الخط الهميوني لعام ١٨٣٩، كل هذه الاتفاقيات والتنازلات تمَّ انتزاعها من السلطان العثماني لصالح الرساميل الأوروبية تحت ستار الدفاع عن وحدة السلطنة ضد واليها المتمرِّد.

الاتفاقيات لم تعد حكراً على دولة أوروبية واحدة، بل أصبحت لجميع الرساميل الأوروبية على امتداد ولايات السلطنة العثمانية، وضمنها مصر والمناطق التي سيطر عليها محمد علي. وعلى سبيل المثال نشير إلى المادة السادسة من اتفاقية بلطاليمان التي نصَّت على ما يلي:

«توافق الحكومة العثمانية على أن التدابير التي نصَّت عليها هذه المعاهدة تشمل كل السلطنة العثمانية، في القسم الأوروبي في تركيا كما في القسم الآسيوي ومصر وسائر ممتلكات الباب العالي في إفريقيا، وتطبّق على جميع رعايا الولايات العثمانية مهما كانت صفتهم... كما أن الحكومة العثمانية لا ترفض أن تنظِّم أية دولة أجنبية تجارتها بموجب هذه المعاهدة».

القوى الأوروبية تفكِّك السلطنة من الداخل

هذه التدابير التي طالت السلطنة العثمانية كانت تطول أيضاً الولايات التابعة لها وتضعف كثيراً من نفوذ محمد علي. حتى إن رئيس الوزراء البريطاني كتب إلى قنصله في مصر يقول: **«... تلقّينا تقارير عن تحرّكات جيوش محمد علي في سوريا والجزيرة العربية تدلّ على النيّة في مدّ سلطته نحو الخليج العربي، فيجب أن تُعلم الباشا صراحة أن الحكومة البريطانية لن تقف من تنفيذ هذه المشاريع مكتوفة اليدين...»**.

كان من ثمار هذا التهديد أن حملت بريطانيا شيخ عدن على تقديم أرضه لها مقابل مبلغ تافه (١٥٠٠ جنيه استرليني)، وتسلّحت بهذه الذريعة لتحذير محمد علي من أن أي مساس بعدن يعتبر **«إعلان حرب على الدولة البريطانية لأن عدن باتت جزءاً من أراضيها»**.

وقد نجحت بريطانيا في إسقاط مشيخات الخليج العربي تباعاً في قبضة نفوذها وحمايتها. وبالمقابل كان ابراهيم باشا يتذمّر باستمرار من نفوذ القناصل الأجانب في مناطق سيطرته إذ شهر هؤلاء في وجهه صكوك الامتيازات والاتفاقيات التي نالوها من السلطنة العثمانية والتي تؤكّد على اعتبار محمد علي متمرّداً عليها وإلاّ فعليه الاعتراف بهذه الاتفاقيات التي تعطي امتيازات واسعة جداً للرساميل الأوروبية في حين تبقي التكاليف العسكرية الباهظة على كاهل الجيش المصري.

صرّح ابراهيم باشا بالقول: **«... هؤلاء القناصل، خاصة قناصل بيروت وحلب ودمشق، هم مصدر عذاب لي إذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون إدارتي، فليس السلطان العثماني بقادر على عمل أي شيء ضدّي. أمّا القناصل فهم مصدر شقائي ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم. وإنهم كارثة حقيقية على البلاد»**. وبالفعل مارس العديد من القناصل التجارة وتهريب السلاح للمتمرّدين ضد الجيش المصري، وأقاموا شبكة واسعة من العلاقات الحامية لهم، وتمتّعوا بامتيازات اقتصادية كبيرة في كافة موانىء السلطنة.

يتّضح من ذلك أن السلطان العثماني، في معرض سعيه للحفاظ على السلطنة ووحدة العالم الإسلامي وقمع تمرّد واليه في مصر، قدّم كل التسهيلات العملية للقوى الأوروبية لضرب محمد علي من جهة وتفكيك بنى السلطنة العثمانية وإخضاع كافة ولاياتها من جهة أخرى.

لقد أحلّ السلطان العثماني تناقضه مع والي مصر مكان تناقضه مع الدول الأوروبية الساعية إلى تفكيك السلطنة، فنجح في إخضاع محمد علي عام ١٨٤٠، ولكنه أسقط السلطنة وولاياتها في قبضة القوى الحقيقية التي أخضعت محمد علي.

بالمقابل، بقي محمد علي حتى قبيل سقوطه عام ١٨٤٠ وتراجعه إلى حدود مصر يرى تناقضه مع السلطان العثماني تناقضاً ثانوياً في حين يؤكّد على أن التناقض الرئيسي كان مع الدول الأوروبية الاستعمارية. ففي ٢٣ شباط ١٨٤٠، كتب محمد علي رسالة إلى الصدر الأعظم خسرو باشا يقول فيها: **«إذا لجأ الباب العالي إلى الدول الأوروبية فسيخضع بذلك لمصالح سياستها... فهذه الدول تصرّ على إبقاء السلطنة العثمانية في حالة ضعف ثابت وأن تعمّها الاضطرابات وحركات التمرّد بشكل دائم حتى تتمكّن في اللحظة المناسبة من**

تفكيكها بسهولة وانتزاع ولايـاتها. تلك هي الأسس الثـابتة لسيـاسة الـدول الأجنبية تجـاه السلطنة والتي تنفِّذها منذ سنوات طويلة. فقد تحالفت فيما بينها، بالرغم من عدائها لبعضها البعض، لمنع أي إجراء يؤدِّي إلى تقوية السلطنة واستعادتها لهيبتهـا. . إنها تـريد الآن إضعـاف مصر وهي سنـد السلطنة الأساسي، بأمل إنهاكهما معـاً عن طريق إثـارة حروب دائمـة بينهما، لهـذا أعتقد أنـه من الأفضل ألف مرّة أن نموت اليوم ونحن ندافع بشجاعة عن شرف أمّتنا بما يمليه علينا ديننا الحنيف من أن ننهار بعد خمس سنوات لاحقة وقد وصم العار جباهنا. . .».

الطريف أن خسرو باشا أطلع ممثلي الدول الأوروبية على هذه الرسالة السـرية وعيّن مندوباً عنه للإسراع في إبرام اتفاقية لندن التي تنصّ على سقوط محمد علي.

وصف بـالمرستـون، رئيس الوزارة البـريطانيـة، المندوب العثمـاني بالقـول: **«رجل محدود لكننا نحتاج فقط إلى يده للتوقيع في ذيل الاتفاقية التي نحرِّرها»**. وأمَّا المندوب النمساوي فكتب إلى مترنيخ يصف هـذا الرجـل بالقـول: **«. . . يبني بالمـرستون جميـع مخطّطاتـه على حضور المندوب العثماني، لا بوصفه رجل فكـر بل مجـرّد عامـل معنوي لتـوقيع الاتفـاقية، فهـو يستخدمه كـدمية إذا وجّههـا كما يجب أربحتـه الشوط ضـد فرنسـا وضد أغلبيـة أعضاء الحكـومة البريطانية المناوئة له. . .»**.

لقـد حدَّد المنـدوب النمساوي بـدقّة تفـوق دقّة الكثيـر من تحليلات بعض مؤرِّخينـا المعـاصـرين التنـاقض الأسـاسي والتنـاقض الـرئيسي خـلال تلك المـرحلة. فـالتنـاقض الأسـاسي، إثر هـزيمة محمـد علي، عـاد إلى طبيعتـه الواضحة، أي تنـاقض بين الـدول الاستعمارية السـاعية إلى اقتسـام تركـة الرجـل المريض. فتقـاعس السلطان العثماني عن حماية السلطنة وولاياتها أعاد التنافس الاستعماري إلى سابق عهده قبـل قيام وبـروز محمد علي كخطر يهدِّد مصالح الدول الاستعمارية الأوروبية التي وجدت ركائز لمخطّطاتهـا على امتداد السلطنة وولاياتها سواء الاقتصادية منها أو التربويـة والسياسيـة والعسكريـة والطائفيـة والعرقية وغيرها. فتجربة محمد علي كانت محـاولة لإعـادة الوحـدة المفقودة بين السلطنـة وولاياتها، ولكن هذه التجربة في عصر الاستعمار المبـاشر كانت محكومة بـالواقـع العنيد: الانهيار الحتمي للسلطنة واستحالة انقـاذها بـل إطالـة احتضارهـا حتى يتمّ اقتسام ولايـاتها بالتراضي، وانتقال أوروبا خلال هذه المرحلة إلى الاستعمار المباشر للسيطرة على العالم، ولا سيما أراضي السلطنة وولاياتها.

يقـول النائب الفـرنسي دوريو في البـرلمان الفـرنسي عام ١٩٢٥ مخـاطباً الفـرنسيين

والإنكليز: **«أنتم معشر الاستعماريين الأوروبيين، كنتم تسمّون السلطنة العثمانية بالرجل المريض غير القابل للشفاء وتعملون على اقتسام تركته وهو لم يزل على قيد الحياة».**

بعض الاستنتاجات

إن الجذور الأساسية لدعوة محمد علي المبكرة من أجل قيام وحدة السلطنة العثمانية وولاياتها ضد أوروبا الاستعمارية، تجد كل سماتها في المرحلة التاريخية التي شهدت تسلّق محمد علي إلى حكم مصر ومحاولته ترسيخ سيطرته، وسيطرة أبنائه من بعده عليها. ويمكن هنا إبراز بعض سمات هذه المرحلة:

١ ـ انتقال أوروبا إلى مرحلة الثورة الصناعية وما رافقها من سعي محموم للسيطرة على المواد الخام والأسواق التجارية وتوظيف الرساميل، وقد تطلّب ذلك قيام بعض الدول الأوروبية الاستعمارية باحتلال مباشر لبعض ولايات السلطنة العثمانية.

٢ ـ أدركت الدول الأوروبية استحالة تحقيق أطماعها الاستعمارية في ظروف تماسك السلطنة العثمانية كزعيمة للعالم الإسلامي الممتدّ في آسيا وأوروبا وإفريقيا. ولذا وضعت في رأس أهدافها تفكيك هذه السلطنة وانتزاع ولاياتها. وهذا الهدف كان جامعاً لكل الدول الأوروبية بالرغم من صراعها فيما بينها. وقد سقطت السلطنة في فلك هذه السياسة الاستعمارية إذ كانت تستجير من بطش دولة أوروبية بالارتماء في أحضان دولة أوروبية أخرى. وقد كرِّرت ذلك الارتماء طَوَال القرن التاسع عشر وحتى سقوطها النهائي في مطالع القرن العشرين على أعقاب الحرب العالمية الأولى. وتجدر الإشارة إلى أن ارتماء السلطنة في أحضان ألمانيا إبّان هذه الحرب جزء لا يتجزّأ من المخطّط الاستعماري السابق.

لذا يقع بعض مؤرِّخينا في وهم تحليل التناقض الرئيسي والتناقض الثانوي خلال هذه المرحلة بأنه تناقض بين السلطنة من جهة، وبين الدول الأوروبية من جهة أخرى. فالسلطنة فقدت قرارها السياسي منذ زمن بعيد، وأطلق عليها ماركس عبارته المشهورة عام ١٨٥٧ **«إنها جثّة متقدّمة في الاهتراء»**. فانتصار ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، في حال حدوثه، لم يكن لينقذ السلطنة العثمانية من التفكّك ولا كان بمقدوره استعادة مجدها السابق وولاياتها التي انتزعها الفرنسيون والإنكليز، بل كانت هذه الولايات ستسقط في قبضة القوى المنتصرة، أي ألمانيا بالدرجة الأولى. إن قرار تفكيك السلطنة وانتزاع ولاياتها كان قراراً نهائياً اتفقت عليه كل الدول الأوروبية، وتصارعت فيما بينها للحصول على أكبر قدر من تركة الرجل المريض.

٣ ـ إن محاولة محمد علي توحيد السلطنة وولاياتها في وجه الخطر الأوروبي

الزاحف كانت محاولة جدّية لفهم التناقض الرئيسي مع أوروبا. ولكن تلك المحاولة جاءت في ظروف اشتداد الهجمة الاستعمارية لتفكيك السلطنة، أي أن محاولة محمد علي ليست خارج التطور التاريخي بل جزء من تاريخ هذه الحقبة. وقد أدرك أن بناء القوة المادية لهذه الوحدة لا يمكن أن يتمّ إلّا باستغلال التناقض بين الدول الاستعمارية نفسها **«نظراً لحالة الانحطاط الراهنة التي تحلّ بالسلطنة العثمانية»** على حدّ تعبيره.

فتسليح الجيش وتدريبه، وإقامة المعاهد العسكرية، وتنظيم الإدارة والضرائب وغيرها، لا يمكن أن تتمّ إلّا بمساعدة تقنية تملكها أوروبا وحدها آنذاك. لكن محمد علي كان يدرك أن تناقض للدول الأوروبية لا يمكن أن يعول عليه لأن أطماع هذه الدول تشكّل الخطر الداهم على السلطنة وولاياتها. وكان يعمل على هذا الأساس حتى آخر أيامه، كما كان يراهن على تحالفه مع السلطنة العثمانية لوحدة العالم الإسلامي ضد هذا الخطر.

وقد نبّه القنصل الفرنسي إلى مخاطر قوة مصر وضرورة وضع حدٍّ لها ومنع محمد علي من اللعب على التناقض بين الدول الأوروبية.

كانت استراتيجية محمد علي سليمة في كثير من جوانبها. فالقوة المصرية يجب أن توضع إلى جانب السلطنة لا ضدّها بحيث تتشكّل من وحدتها قوة العالم الإسلامي في وجه الأطماع الاستعمارية الخارجية. ولكن التطوّر التاريخي لهذه الحقبة جعل من المستحيل انتصار هذه الاستراتيجية. فالدول الأوروبية، أو بعضها، حاولت دعم قوة مصر بحيث تصبح خطراً على السلطنة نفسها، ولكنها وقفت ضدّها عندما تجاوزت هذا الدور.

وقد لمسنا هذه النتيجة في وحدة أوروبا الاستعمارية إلى جانب السلطنة ضد محمد علي وإجباره على التراجع عام ١٨٤٠. ولذا فتضخيم دور محمد علي، سلباً أو إيجاباً، لا يمكن أن يؤدّي إلى تحليل علمي لتجربة سياسية وحدوية في عصر الاستعمار المباشر الذي بدأ مع مطالع القرن التاسع عشر. فالظروف الموضوعية لعبت دوراً أساسياً في لجم هذه الوحدة ومنع تحقيقها؛ لا بل استخدمتها أوروبا الاستعمارية في سبيل تحقيق مزيد من التفكيك لبنى السلطنة العثمانية وتعجيل انهيارها التدريجي منذ القرن التاسع عشر. وليس صحيحاً القول إن تجربة محمد علي أدّت إلى تسريع انهيار السلطنة العثمانية، بل إن نمط الإنتاج الذي بنت عليه السلطنة كل ركائزها وحاولت حمايته بالقمع الشديد دون أي تطوير جعل هذه السلطنة عاجزة عن حماية نفسها وأسقط كثيراً من الولايات التابعة لها في أحضان الدول الاستعمارية الأوروبية. فالسلطنة نفسها، لا واليها في مصر، هي المسؤول المباشر عن انهيارها وتساقط ولاتها في فلك القوى الخارجية.

أمّا شعار «وحدة السلطة ومنع انهيارها» الذي رفعته السلطنة العثمانية ضد محمد علي فلم يكن يحمل من العثمانية سوى الاسم، إذ كانت السلطنة تسير بخطوات متسارعة نحو الانهيار والتفكّك بحيث باتت عاجزة، منذ القرن التاسع عشر، عن حماية ممتلكاتها. وكانت مواردها الداخلية تسقط تباعاً في قبضة الدول الأوروبية، حتى إن قرارها السياسي بات، إلى حدٍّ بعيد، أسير توازنات تلك الدول المتصارعة فيما بينها، والمتحالفة على قاعدة إنهاء الدور التاريخي للسلطنة العثمانية وإلغاء دور الخلافة فيها.

إن شعار «وحدة السلطنة» الذي رفع في وجه محمد علي كان يطبّق عملياً بمزيد من التفسّخ والسقوط أمام الزحف الأوروبي. فتحقيق هذا الشعار، وكذلك شعار «الجامعة الإسلامية» الذي رفع في نهاية ذلك القرن، كان يراد لهما قمع السلطان العثماني لجماهيره بالقوة والبطش تحت ستار وحدة العالم الإسلامي التي، كي تكتب لها الحياة، يجب أن ترتكز بالضرورة على فهم التناقض الرئيسي بين مصالح الجماهير الإسلامية من جهة وبين القوى الخارجية الساعية إلى استعباد هذه الجماهير من جهة ثانية.

إن الرؤية المنهجية لهذا التناقض تبدِّد الكثير من الأوهام التي علقت في أذهان بعض مؤرِّخينا حتى اليوم. فالسلطنة العثمانية التي فقدت قرارها السياسي في القرن التاسع عشر كانت أسيرة التنافس الاستعماري الأوروبي. ولذا بقي شعار الوحدة الإسلامية شكلياً لا يرفع إلّا في ظروف بروز قوى محلية من داخل السلطنة نفسها. وأمّا دعاة الإصلاح الفعلي لإقامة وحدة إسلامية قادرة على التصدّي للخطر الأوروبي فكان مصيرهم التنكيل على أيدي جلّادي السلطنة نفسها. وتلك كانت تجربة محمد علي، ومدحت باشا أبي الدستور العثماني، وخير الدين التونسي، وجمال الدين الأفغاني وغيرهم.

إن أي شعار سياسي لا يمكن فهمه بمعزل عن مصالح القوى البشرية الساعية إلى تحقيقه، سواء منها القوى التي تشارك مباشرة في تحقيق ذلك الشعار أو القوى الداعمة أو المعارضة له. وضمن هذه الرؤية يمكن التأكيد أن شعار «وحدة العالم الإسلامي» المدعوم خارجياً من القوى الاستعمارية التي تضرب يومياً هذه الوحدة وتستغلّ جماهير المسلمين أبشع استغلال لا يمكن أن يحقّق آمال المسلمين في الوحدة.

ولعلّ في أعمال ملوك وحكّام كثير من الدول العربية اليوم كثيراً من سمات النمط الذي اعتمده سلاطين آل عثمان. لقد رفعوا شعار وحدة العالم العربي ضد الملحدين والقوميين العرب فوجدوا الدعم الكامل من القوى الاستعمارية الخارجية التي تنهب خيرات العرب وتضع في رأس أهدافها منع وحدتهم بالقوة. ووضعوا التناقض الثانوي مكان

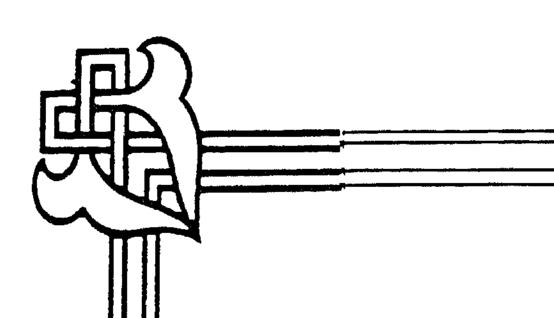
التناقض الرئيسي فحصدوا التفكيك الكامل لما تبقّى من تضامن الدول العربية على أيدي القوى الاستعمارية التي استنجدوا بها.

تلك هي عبرة عصر الاستعمار المباشر الذي ما زال يترك الكثير من بصماته في كثير من الأقطار العربية. فوحدة العرب ليست وحدة زعاماتهم فحسب بل وحدة جماهير العرب ضد مستغلّيهم، وهي وحدة المقهورين من كل الطوائف ضد وحدة المتسلّطين من كل الطوائف أيضاً. والخصوصية الإسلامية لهذه الجماهير لا تتعارض مع ارتباطها العضوي بحركة الصراع الاجتماعي والقومي كجزء أساسي منها. وهذه الحركة تستفيد من «الخصوصية» الدينية أو العرقية أو القومية وتصنّف الجماهير المقهورة على قاعدة العلاقة الاجتماعية التي تفرزها حركة الصراع بين القوى المسيطرة والجماهير الخاضعة لتلك السيطرة.

(*) الاستشهادات الموضوعة بين مزدوجين مأخوذة من كتاب جوزف حجار: «أوروبا... ومصير الشرق العربي - حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية» ترجمة بطرس حلّاق وماجد نعمة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦.

وقد قمنا بمراجعة هذا الكتاب في دراسة نشرت بجريدة «السفير» البيروتية على حلقتين: الأولى في ١٤ نيسان والثانية في ٢١ منه عام ١٩٧٨.





الباب الأول

عن النهضة العربية المجهضة وولادة الدولة التابعة في المشرق العربي الحديث



الفصل الأول

بعض الركائز البنيوية للتجزئة في المشرق العربي الحديث

تحديد المنطلقات

إن حقل الدراسة، مكانياً وزمانياً، بحاجة إلى تحديد منذ البداية، إذ إن فعل التجزئة قد عمّ في المشرق العربي، لا بل في الوطن العربي كله، منذ سنوات طويلة. فقد عرف الوطن العربي أنواعاً كثيرة من التجزئة والخضوع للقوى الاستعمارية الخارجية التي جعلت ولادة الكيانات ونموّها يتمتّعان بقسط وافر من الثبات حتى اليوم. ومن هنا يرتدي تحديد حقل الدراسة سمة علمية بالغة الأهميّة لفهم أثر التجزئة في الانقسامات العربية المعاصرة. وقد اخترنا مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين لأسباب موضوعية أهمّها:

- دراستنا لتاريخ هذا المشرق العربي منذ سنوات كثيرة، الأمر الذي سهّل عملنا في رصد جذور التجزئة وتطوّر الأفكار التقسيمية المرافقة لها.

- غنى هذه الحقبة بالتطورات التاريخية التي شهدت تعاقب ثلاث مراحل يجمع بينها نموّ فكر التجزئة ورسوخ قاعدته في أنظمة كيانية تملأ المشرق العربي على امتداد مناطقه الجغرافية. وهذه المراحل الثلاث هي:

(أ) المرحلة العثمانية الطويلة التي انتهت بنهاية الحرب العالمية الأولى.

(ب) المرحلة الفرنكو - إنكليزية التي بدأت تفسح في المجال أمام كيانات سياسية مستقلّة من جهة، وتمهّد الطريق للنفوذ الأميركي في هذا المشرق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى.

(ج) مرحلة الكيانات المستقلّة التي تمّت ولادتها تباعاً منذ الحرب العالمية الثانية دون أن تقطع هذه الكيانات مع الركائز السابقة لفكر التجزئة والكيانات الإقليمية.

فالحقل الزمني غني جداً عبر تراكماته المتنوّعة طوال النصف الأول من القرن العشرين، وهي الحقبة التي ما زالت فاعلة في تطور المشرق العربي حتى الآن بحيث لا يمكن تفسير الإخفاقات المتلاحقة لحركة التحرّر الوطني العربية وقواها الوحدوية في الربع الثالث من القرن العشرين دون فهم عميق لذلك الحقل الزمني وما نما في أحشائه من كيانات سياسية تتمسّك بالتجزئة وتدافع عنها.

بقي أن نشير إلى تحديد الحقل المكاني. فالعالم العربي «**هو مجموعة البلاد التي يؤلّف العرب أغلبية السكّان فيها. ويمتدّ من المحيط الأطلسي غرباً إلى حدود إيران شرقاً، ومن جبال طوروس وسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية شمالاً إلى المحيط الهندي ومشارف إفريقيا الوسطى جنوباً. .**»[1]. وهذا التعريف للعالم العربي عام ١٩٥٣ قد طرأت عليه بعض التعديلات الطفيفة اللاحقة. ولكن ما يعنينا هنا أن هذه الكتلة الأرضية الضخمة التي تتوزّع على آسيا وإفريقيا وتشكّل دنيا العرب، هي كتلة شديدة التنوّع البشري والجغرافي والمناخي والسياسي والاقتصادي وغيرها، الأمر الذي يجعل الكلام على فكر التجزئة بشكل شمولي أقرب إلى التنظير الإيديولوجي منه إلى البحث العلمي.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أن أقطار الوطن العربي تتّصل اتصالاً مباشراً مستمرّاً لم يفسد انسجامه إلاّ زرع دولة إسرائيل كحربة استعمارية في قلبه تفصل بين المشرق والمغرب. وقبل فتح قناة السويس، كانت هذه الكتلة الضخمة التي تشكّل دنيا العرب متصلة تماماً بين آسيا وإفريقيا دون أي عائق جغرافي، مع الإشارة إلى أن مثل تلك العوائق الجغرافية لم تعد ذات أهمية بالغة في تحديد مصائر الشعوب في الزمن المعاصر.

بيد أن تلك العوائق، ولا سيّما الصحراوية والجبلية منها، لعبت دوراً هاماً في ولادة عدد من المشيخات القبلية والتجمّعات السكّانية الإقليمية، ولا سيّما الطائفية والعرقية.

هذه الصحاري والجبال شكّلت أحياناً حاجزاً طبيعياً أمام تدفّق القبائل وتلاقي شعوب العرب في المغرب وفي المشرق، وجعلت بعض التجمّعات العرقية والطائفية المحميّة في جبالها المنيعة، قواعد أساسية لولادة كيانات سياسية تشكّل مخفراً أمامياً لقوى الاستعمار الخارجي. فواقع التجزئة في المشرق العربي نموذج لما هو عليه الوطن العربي كله مع التشديد الأكيد على بعض الخصوصيات السكّانية والجغرافية التي ساهمت في صنع التجزئة في المغرب العربي.

---

(١) نبيه أمين فارس ومحمد توفيق حسين: «**هذا العالم العربي ـ دراسة في القومية العربية وفي عوامل التقدّم والتأخّر والوحدة والتفريق في العالم العربي**»، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٣ ـ ص ٩.

ونعني بالمشرق العربي في النصف الأول من القرن العشرين امتداداً جغرافياً كبيراً من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي والحدود العربية مع إيران وتركيا، أي ما يسمّى بالقسم الآسيوي من الوطن العربي، وهو يضمّ الأقسام التالية: فلسطين، ولبنان، وسورية، وشرقي الأردن، والعراق، والكويت، والبحرين، وقطر، ومشيخات الخليج العربي التي جمعت في «**دولة الإمارات العربية المتحدة**»، وعُمان ومسقط، واليمنين: الشمالية والجنوبية، والمملكة العربية السعودية. وأمّا تاريخ هذا القسم الآسيوي من العالم العربي في النصف الأول من القرن العشرين فيسير بخطّين متوازيين:

ـ **خط التوحيد** الذي عرفه داخل الجزيرة العربية وأطرافها المطلّة على الخليج العربي، إذ ولدت المملكة العربية السعودية بعد سيطرة آل سعود على الأحساء وحائل والحجاز وعسير ونجد وغيرها. وولدت دولة الإمارات العربية المتحدة من تجميع المشيخات المحميّة سابقاً من بريطانيا وأبرزها: الشارقة، ورأس الخيمة، وأم القوين، وعجمان، ودبي، وأبو ظبي، والفجيرة. . . ولكن هذا التوحيد لم يكن بمثابة الرافعة للوعي القومي العربي وتنشيط العمل للوحدة العربية الشاملة، إذ كان شديد الصلات بالدوائر الخارجية، ولا سيّما الإنكليزية والأميركية.

ـ **خط التجزئة القسرية** للولايات التي كانت خاضعة سابقاً للحكم العثماني حتى الحرب العالمية الأولى. وهذه التجزئة السياسية كانت أداة استعمارية مباشرة هدفها تمزيق المناطق العربية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً بهدف السيطرة عليها والتحكّم بمقدراتها. فقد شهدت هذه المرحلة ولادة كيانات: لبنان، وسورية، والعراق، وشرقي الأردن، وفلسطين. كما شهدت أيضاً ضياع لواء الاسكندرون وضمّه إلى تركيا. يضاف إلى ذلك أن الاستعمار الفرنسي قام بتجزئة سورية إلى دويلات طائفية (دويلة دمشق، دويلة العلويين، دويلة جبل الدروز، دويلة حلب) بالإضافة إلى دولة لبنان الكبير التي كانت توحيداً على قاعدة تلك التجزئة. ولكن تلك التجربة فشلت في تفصيلاتها الطائفية دون أن يعني ذلك فشلها السياسي المستمرّ حتى اليوم في الكيانات المذكورة. وأمّا الاستعمار الإنكليزي فقد كان شديد الحرص على ولادة الكيان الصهيوني العنصري على أرض فلسطين. وهي الولادة التي شهدت قيام نظام استيطاني شديد الارتباط بالمخطّطات الاستعمارية العالمية يعتبر بقاؤه بمثابة التحدّي الدائم للعرب، على اختلاف أقطارهم ودويلاتهم، والإنذار الأكيد للإمعان في تجزئة الوطن العربي، ولا سيّما أقطاره المشرقية. فخط التجزئة

الاستعمارية للمشرق العربي لم يكن وحيد الجانب ولم يستند إلى قاعدة واحدة في التعامل مع سكّان هذه المنطقة، بل استخدم الطائفية والعرقية والقبلية والاستعمار الاستيطاني في سبيل تحقيق سيطرته الكاملة على الوطن العربي ونهب خيراته التي يعتبر النفط عمادها الرئيسي.

تحديد الرؤية المنهجية

ثمّة ركائز نعتبرها أساسية لفهم فكر التجزئة في المشرُق العربي، منها:

أولاً: مشكلة الأقليات العرقية

ونقصد بهذا الجانب كيفية الرؤية التاريخية لسكّان المشرق العربي كشعب واحد عرقياً، أم مجموعة شعوب لها روابط متينة تتشكّل وحدتها على أساس إرادتها في العيش المشترك، مستندة إلى المصالح المادية المتبادلة، والآمال والمطامح الواحدة، والثقافة المشتركة، والتاريخ الواحد، والدين الواحد، وغيرها.

يرى جب (Gibb) أن العرب «هم كل من يعتبرون رسالة النبي محمد وذكرى الامبراطورية العربية، الحقيقة المركزية في التاريخ، بالإضافة إلى إعزازهم اللغة العربية، وتراثها الثقافي، واعتبارها ملكهم المشترك»[٢].

أمّا برنارد لويس (Bernard Lewis) فيستند إلى جماعة من الزعماء العرب الذين قاموا بتعريف «العرب» بهذه الكلمات: «كل من يعيش في بلادنا، ويتكلّم لغتنا، وقد نُشِّئ على ثقافتنا، ويعتزّ بأمجادنا، فهو منّا..»[٣]. في حين يرى جورج أنطونيوس «أن العرب هم أغلبية المواطنين في العالم العربي، الذين يتكلّمون اللغة العربية، وغلب عليهم التعريب وطبعهم بطابعه، واصطبغت عاداتهم وتقاليدهم بصبغة عربية، بغضّ النظر عن الدين الذي يدينون به»[٤].

ويؤكّد مؤلّفا «هذا العالم العربي» القول: «العرب الحاضرون هم جميع من يسكنون العالم العربي، ويتكلّمون اللغة العربية، ويعتزّون بالتاريخ العربي، ويشعرون بالشعور العربي

---

(٢) H.A.R. Gibb: «The Arabs», Oxford 1944, P.3.

(٣) B. LEWIS: «The Arabs in History», London 1951, p. 9.

(٤) جورج أنطونيوس: «يقظة العرب»، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، «دار العلم للملايين»، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٦٦ ـ صفحة ٧٧.

العام، وتتّسم عقليتهم بخصائص العقلية العربية، على اختلاف الأديان التي يعتنقونها، والعناصر التي كان آباؤهم ينتمون إليها. .»(٥).

للمفكّر العربي ساطع الحصري رأي آخر يقول: «إن الفروق التي تظهر لنا الآن بين أهالي الدول العربية العديدة إنما هي فروق عارضة سطحيّة، لا تبرِّر قطّ اعتبارهم منتسبين إلى أمم مختلفة بمجرَّد انتسابهم إلى دول مختلفة تكوَّنت كلها من جرَّاء المناورات... هناك شعوب عربية عديدة، ولكن هذه الشعوب كلها تنتسب إلى أمّة واحدة، هي الأمّة العربية. . إن كل من ينتسب إلى شعب من هذه الشعوب العربية هو عربي، وأمّا إذا لم يعرف هو ذلك، فعلينا أن نبحث عن الأسباب التي تحمله على الوقوف هذا الموقف. فقد يكون ذلك ناتجاً عن الجهل، فعلينا أن نعلِّمه الحقيقة. وقد يكون ناشئاً عن الغفلة والانخداع، فعلينا أن نوقظه ونهديه سواء السبيل. وقد يكون ناتجاً عن فرط الأنانية فيجب أن نعمل للحدّ من أنانيته. إنه عربي شاء هو أم لم يشأ، اعترف هو أم لم يعترف بذلك في الحالة الحاضرة. إنه عربي جاهل، أو غافل، أو عاق أو خائن. . .»(٦).

ففي المشرق العربي، كما في مغربه، هناك عناصر عرقية غير عربية كالأكراد، والشركس، والتركمان، والأرمن وغيرهم. وبعض هذه الأعراق ما زالت تسكن في تجمّعات شبه خاصة بها، وتحتفظ بلغاتها وتقاليدها العرقية وتطالب بكيانات سياسية خاصة بها داخل الوطن العربي. هذا الواقع الموضوعي، أي وجود أقليات غير عربية في محيط عربي واسع شكّل إحدى الركائز الأساسية لمشكلة الأقليات العرقية في الوطن العربي كأحد معوِّقات الوحدة العربية، وجذراً هاماً من جذور التجزئة والكيانية.

بعض الكتّاب القوميين العرب رأوا أن هذه المشكلة منْ صُنع الاستعمار. ورؤيتهم المنهجيّة لذلك أن «مشكلة الأقليات العرقية (القومية) في العالم العربي قد ظهرت بعد أن دخلت إليه فكرة القومية بمفهومها الغربي في أواخر القرن التاسع عشر، وأخذت شكلها الواضح المحدَّد قُبيل الحرب العالمية الأولى، بعد أن ازداد عسف الدولة التركية ومعاداتها للأقليات القومية والدينية، خاصة منذ قيام جمعية الاتحاد والترقّي، وبعد تغلغل الدول الأجنبية في الدولة العثمانية، واحتلالها البلاد العربية التي كانت خاضعة لها بعد تلك الحرب. . . فقبل نهاية القرن التاسع

(٥) «هذا العالم العربي»، المرجع السابق - ص ١٧ - ١٨.
(٦) ساطع الحصري، مقال في جريدة «الحياة» البيروتية، بتاريخ ٥ آب (أغسطس) ١٩٥١.

عشر، لم يكن في العالم العربي مشكلة أقليات قومية. فما كان الناس ليعرفوا معنى القومية، وما كانوا يشعرون بالشعور القومي الواعي...»[٧].

بعض الأقلام العربية كانت تميل إلى نكران خصوصية الأقليات العرقية «لأن الأقليات لم تحافظ على نقاوة عناصرها ولغاتها وأديانها، بل أصبحت الأقليات المحاطة بأكثرية من المسلمين العرب عربية اللسان. ومن ثم تأثرت بالثقافة العربية، وأصبحت عربية الثقافة إلى حدٍّ بعيد. وتأثرت بالإسلام من الناحية الأخلاقية والسلوكية بحيث أصبح أبناؤها لا يختلفون عن المسلمين المحيطين بهم، المخالطين لهم، اختلافاً أساسياً، رغم اعتناق بعضهم مذاهب وأدياناً مختلفة...»[٨].

هنا ميل واضح لنفي مشكلة الأقليات العرقية في الوطن العربي. وقد تجسّد هذا الميل في ممارسة سياسية وعسكرية زادت في تأزيم المشكلة دون أن تمهّد الطريق أمام حلّها حلاً ديمقراطياً. فالرؤية المنهجية القومية العربية كانت تصرّ على اعتبار مشكلة الأقليات العرقية، وحتى الدينية، من صنع الاستعمار، وبالتالي، «تحول دون تولّد أي شعور قومي صحيح... لأن التجمّع المِلّي أو العنصري يشعر الفرد بقوّته في التجمّع، فيحتفظ بعنعناته الخاصة التي تكون أداة تفسيخ في الحقل القومي... فكل تجمّع مِلّي أو عنصري يعتبر جريمة قومية...»[٩]. وأمّا الدواء الذي يقترحه بعض المفكّرين القوميين فيقوم على الحل التالي: «... أرى مداواة لهذا الداء القومي الفظيع أن يعمد إلى توزيع التجمّعات بتبديل السكّان... وأرى ضرورة مثل هذا التوزيع لأن لدينا طبقات مِلّية وعنصرية كثيرة تؤلّف أقليات هي أشدّ ضرراً من الطبقات الاجتماعية التي تتناحر على هدمها... وأعتقد أنه لن يتسنّى إيجاد الكيان القومي مع هذا الداء الوبيل إلاّ بإحدى وسيلتين:

١ ـ ترحيلهم وهذا ما عمدت بعض الدول إلى تطبيقه حتى اليوم كألمانيا مع اليهود والعراق مع الأشوريين.

٢ ـ توزيعهم بتبديل السكّان في جهات متنائية تضعف من شوكة تجمّعهم وتجعلهم أكثر

---

(٧) «هذا العالم العربي»، المرجع السابق ـ ص ١٥٧.
(٨) المرجع السابق ـ ص ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٩) الشيخ عبد الله العلايلي: «دستور العرب القومي»، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

ميلاً إلى الذوبان في البوتقة القومية. وهذه هي الوسيلة التي ندلّ عليها ونشير بها لعلّها تحقّق الغاية وتكفل الهدف بدون ما إضرار بالوطن. . .»[١٠].

إن مشكلة الأقليات العرقية موجودة فعلاً في المشرق العربي ولا نفع من نكرانها. ولكن مثل هذه الحلول التي طرحت لها وتمّت ممارستها السياسية والعسكرية فترة طويلة من الزمن أثبتت بطلان صحّتها بالإضافة إلى رجعية مثل تلك الحلول. فالمشكلة العرقية في الوطن العربي ليست مستعصية الحل، كما أنها ليست كثيرة التعقيد قياساً إلى وجود قوميات عرقية في كثير من دول العالم. و لكن النظرة الشوفينية التي تلغي وجود الأقليات العرقية حفاظاً على النقاء العرقي العربي ستؤزّم وضع الأقليات في العالم العربي وتفتح بؤرة دائمة للتدخّل الاستعماري في كافة أرجائه. فالشعور القومي لدى الأقليات العرقية في المشرق العربي ليس نابعاً من التدخّل الاستعماري، بل هو شعور طبيعي لدى كافة التجمّعات المشابهة. وإذا ما تبلور هذا الشعور في القرن التاسع عشر، وهو قرن الاستعمار المباشر، فلأنّ هذا القرن هو أيضاً عصر تفتّح القوميات ومطالبتها بكيانات سياسية مستقلّة.

إن منهجية التعاطي مع المَشكلة القومية بوجهين متناقضين داخل المشرق العربي لن تقود إلى حلّها بل إلى زيادة حدّتها وترسيخ فكر التجزئة في هذا المشرق حيث لعبت الأقليات العرقية والطائفية، وما زالت تلعب، دوراً أساسياً في تجزئته إلى كيانات سياسية وتجمّعات سكّانية متباعدة الأهداف والآمال. والمطلوب منهجية علمية لحلّ مشكلة الأقليات العرقية على أساس احترام خصوصياتها الاجتماعية والثقافية والعرقية ضمن إطار وحدة قومية عربية ديمقراطية معادية للاستعمار وكل مخلّفاته في التجزئة والإقليمية والعرقية والطائفية وغيرها.

ثانياً: مشكلة الأقليات الطائفية

نقصد بهذا الجانب تحديد الركائز الطائفية التي ساهمت في ولادة وتنشيط فكر التجزئة في المشرق العربي وما زالت تعتبر حتى اليوم إحدى العقبات الأساسية أمام التوحيد القومي. ففي المشرق العربي أقليات طائفية عديدة منها مسيحية ومنها يهودية ومنها صابئة. يُضاف إلى ذلك وجود طوائف إسلامية متعدِّدة خارج السنّة منها الدروز والنصيرية والشيعة واليزيدية وغيرها. ووجود هذه التجمّعات الطائفية في المشرق العربي يجد كامل

(١٠) العلايلي، المرجع السابق ـ ص ١٥٨.

تفسيره في رصد التطوّر التاريخي لهذا المشرق منذ الفتح الإسلامي حتى اليوم. فقد تعاقبت على هذا المشرق ولادة الأديان السماوية الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلام) التي تفسّخت تباعاً إلى شيع وطوائف ومذاهب وخوارج ومنشقّين. وكانت السلطة المركزية التي تتبنّى دين الأكثرية في معظم الأحيان تمارس أشدّ أنواع القهر والاضطهاد ضد من تعتبرهم من المنشقّين والعصاة[١١].

الاضطهاد هنا لا يرتدي وجهاً مذهبياً بين دين وآخر بل وجهاً سياسياً بين طوائف وأخرى داخل الدين الواحد، كصراع النساطرة واليعاقبة، وهروب الموارنة من وادي العاصي إلى وادي قاديشا تحت ضغط الاضطهاد المسيحي لا الإسلامي، وكذلك صراع زعماء السنّة والشيعة والدروز وغيرهم، كما سبق ذلك صراع عنيف بين اليهود أنفسهم.

على قاعدة هذه العلاقات المتوتّرة دوماً بين السلطة المركزية وباقي الأقليات الطائفية، كانت الجبال المنيعة ملجأ للأقليات الطائفية المضطهدة، على اختلاف انتماءاتها الدينية. فقد تمركزت في سلسلة الجبال الممتدّة من حدود تركيا الحالية حتى حدود فلسطين، وعلى موازاة البحر المتوسط، أقليات طائفية متعدّدة منها الموارنة، والدروز، والشيعة، والنصيريون، والظنيون، وغيرهم. وكانت الدولة المركزية، وهي إسلامية الطابع منذ القرن السابع الميلادي حتى مطالع القرن العشرين، تهتمّ بالدفاع عن حدودها ضد الغزوات الخارجية، وتحفظ الأمن في الداخل، تاركة لتلك الأقليات الطائفية تنظيم شؤونها الحياتية والدينية. يُضاف إلى ذلك أن المسلمين لم يحاولوا إكراه الأقليات غير الإسلامية على اعتناق الدين الجديد بل اعتبروهم أهل كتاب وفي ذمّة المسلمين شرط أن يدفعوا الخراج والجزية كبديل لما يدفعه المسلمون من زكاة وخُمس وأعشار[١٢]. وهكذا بقيت الأقليات الطائفية في المشرق العربي تحافظ على تواجدها السكني والطائفي ولم تمتزج بأصحاب الدعوة الدينية الجديدة، دون أن يعني ذلك عزلتها التامّة عمّا يدور حولها من ثقافة عربية إسلامية. واستمرّت الدول الإسلامية، غير العربية، تمارس الأسلوب عينه مع الأقليات غير الإسلامية، ولا سيّما الدولتان المملوكية والعثمانية. وكان الشعار العثماني الأساسي في هذا المجال «فرض الطاعة عليهم وجباية الميري منهم». وقد قسّموا السكّان إلى مسلمين ورعايا معترفين للأقليات الطائفية بالاستمرار في تصريف أمورها المعيشية والدينية

(١١) Albert Hourani : «**Minorities in the Arab World**», London 1946, p. 12—14.

(١٢) Antoine Fattal : «**Le Statut Légal des non Musulmans en pays d'Islam**», Beyrouth 1958.

على قاعدة «**نظام الملل العثماني**» الذي لعب دوراً بالغ الأهمية في تفسّخ المشرق العربي إلى دويلات في عصر السيطرة الاستعمارية المباشرة في القرنين التاسع عشر والعشرين[١٣]. فنظام الملل العثماني والأنظمة التي وضعها العثمانيون لتنظيم أمور «الرعايا» ساهمت في تعميق الروح الانفصالية بين سكّان السلطنة العثمانية، وأعطت رجال الدين وزعماء الطوائف دوراً هاماً في تنشيط الدعوة إلى التجزئة ورفض الحكم العثماني والارتباط بالغرب الاستعماري.

لذا يعتبر القرن التاسع عشر بداية تحوّل جذري في علاقة الدولة العثمانية برعاياها. فقد ساهمت الحركات القومية في تقليص هذه السلطنة عن ولاياتها الأوروبية، كما ساهمت الغزوات الاستعمارية المباشرة في تقليص ظلّها عن شمال إفريقيا بحيث لم يبق لها في مطالع القرن العشرين سوى بعض أجزاء المشرق العربي. والسلطنة العثمانية نفسها باتت أسيرة التدخل الاستعماري المباشر. وفي أواسط القرن التاسع عشر كان كارل ماركس يطلق عليها لقب «**الجثّة المتقدّمة في الاهتراء**». فقد تغلغل النفوذ الاستعماري الغربي في قلب السلطنة وسيطر على معظم مواردها الاقتصادية. وكانت الأقليات الطائفية إحدى الركائز الأساسية التي استندت إليها الإرساليات الأجنبية في عملية تغريب التعليم داخل السلطنة العثمانية. فاحتضنت كل دولة أجنبية طائفة مشرقية أو أكثر وادّعت حمايتها لها، ورعايتها لمصالحها، ودفاعها عن حقوقها. وكانت الإرساليات الأجنبية مدخلاً واسعاً لازدياد دور اللغات الأجنبية في المشرق العربي، ولا سيّما الفرنسية والإنكليزية والروسية[١٤]. وساهمت السياسة الاقتصادية تجاه رعاياها في تعميق الأزمة الاجتماعية أكثر فأكثر بين سكّان المشرق العربي. فقد عومل التجّار العثمانيون والمسلمون المحليون معاملة دونيّة قياساً إلى التجّار الأوروبيين والخاضعين لهم من الأقليات المشرقية. فقد كان التجّار العثمانيون يدفعون ضريبة جمارك تساوي عشرة بالمئة في حين لا يدفع الأوروبيون سوى ثلاثة بالمئة، الأمر الذي دفع ڤولني إلى التأكيد أنه «**يندر وجود دولة في العالم تعامل التجّار الأجانب أفضل مما تعامل تجّارها المحليين**»[١٥].

لكن المردود الاجتماعي والسياسي لهذه المعاملة كان يجد تفسيره في علاقات

(١٣) Joseph HAJJAR: **«Le Christianisme en Orient»**, Beyrouth 1971.

(١٤) Basile HOMSY: **«Les capitulations et la protection des Chrétiens au Proche- Orient aux XVe, XVIe, et XVIIe siècles»**, Harissa 1956.

(١٥) VOLNEY: **«Voyage en Syrie et en Egypte...»**, Paris, 1959, p. 283.

شديدة التوتر بين أغلبية السكّان ـ وهم من المسلمين ـ وبين الأقليات الطائفية، وأغلبيتهم من المسيحيين واليهود. فقد كان للمسيحيين واليهود دور مميَّز في إتقان أساليب الغرب في الصناعة والتجارة والمالية والبنوك والإقراض بالفائدة وغيرها، الأمر الذي زاد في تفوّقهم الاجتماعي. وساهمت الإرساليات في تفوّقهم الثقافي أيضاً. وهذا الوضع كان ينعكس بشكل حاد على الأكثرية المسلمة التي باتت تنظر للأقليات الطائفية بعين الحذر والريبة وترى فيها ركائز للاستعمار الغربي. والوضع نفسه كان ينعكس على تلك الأقليات الطائفية بمزيد من الانكماش داخل تجمعات سكنية شبه منعزلة ومنطوية على نفسها وشديدة التمسّك بالمكتسبات الاقتصادية والاجتماعية الهامّة التي حصلت عليها نتيجة ارتباطها التبعي بالغرب الاستعماري. ونظراً لوجودها داخل محيط إسلامي يتوجّس خيفة من ارتباطها الاستعماري بالغرب فقد كانت زعامات هذه الأقليات الطائفية تغلّف دعوتها لحماية مصالحها بطابع الدفاع عن أبناء الطائفة كلها التي يهدّدها اجتياح الأكثرية المسلمة في كل لحظة[16]. وكانت صدامات القرن التاسع عشر الدموية في جبل لبنان، وهي الصدامات التي تمّت بتخطيط مباشر من الفرنسيين والإنكليز وبموافقة ضمنية من الأتراك، مدخلاً أساسياً لمطالبة تلك الأقليات «بالاستقلال» الكامل داخل محيطها الذي تعيش فيه شرط أن يضمن ذلك الاستقلال بحماية دولة أوروبية واحدة. ونظراً لتعذّر وجود اتفاق استعماري على دولة واحدة فإنه لم يكن بدّ من حماية جماعية أوروبية لبروز أول كيان سياسي طائفي في جبل لبنان باسم نظام المتصرّفية، وهو الكيان السياسي الأول للأقليات الطائفية في المشرق العربي. ولكنه لم يكن الوحيد في السلطنة العثمانية بل سبقه إلى ذلك بروز دويلات مسيحية في البلقان تتبع السلطة المركزية العثمانية.

فعلاقات الطوائف، ولا سيما المسيحية، بالغرب الاستعماري في القرن التاسع عشر كانت تقود إلى مصلحة متبادلة بين ذلك الغرب الساعي إلى تفتيت الدولة العثمانية واحتلال ولاياتها، وبين زعامات تلك الطوائف التي اكتنزت خيرات اقتصادية وفيرة. وقد ساهمت الإرساليات الأجنبية والمؤسسات التجارية في نشوء فئات واسعة من المثقفين ذوي الثقافة الغربية، والتجّار الوسطاء الذين وجدوا دورهم الطبيعي في تعزّز تلك الوساطة بين الغرب والداخل العربي مع ما يستتبع ذلك من توثيق الارتباط بين الداخل المشرقي ودول الغرب الأوروبي ثم الأميركي. ولكن الانعكاس السياسي لهذا الوضع الجديد جعل

(١٦) إشارة إلى دراستنا المطوّلة: «**الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١**» التي صدرت عن معهد الإنماء العربي في ثلاث طبعات، بيروت ١٩٨١، ١٩٨٤ و١٩٨٦.

خط ترقّي بعض الزعامات والطوائف يسير بشكل متوازٍ مع مصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير الإسلامية وجماهير الطوائف المسيحية أيضاً. ولذا لم يكن بدّ من تكتيل جماهير تلك الطوائف وراء الدعوة السياسية الهادفة إلى إيجاد **«أوطان مستقلّة»** على قاعدة طائفية من جهة، وإلى التركيز على علمانية القومية العربية من حيث هي دعوة للتمايز عن الأتراك ورفض الوجه الديني الإسلامي لها من جهة أخرى.

لم يكن الوصول إلى هذين الهدفين بالأمر الممكن إلاّ بعد تحقيق شرطين أساسيين:

الأول: تفكيك الدولة العثمانية والاعتراف العلني بشرعية الانفصال عنها. وكانت دويلات البلقان هي السبّاقة في هذا المجال.

الثاني: الإقرار بمبدأ **«حق تقرير المصير»** للطوائف غير الإسلامية في محيطها العربي. وإذا كانت الدولة العثمانية شديدة الضعف في مطالع القرن العشرين بعد سلسلة النكبات الاقتصادية والعسكرية التي حلّت بها، فممّا لا شكّ فيه أن قيام دويلات إقليمية في المشرق العربي على قاعدة طائفية كان غير ممكن إطلاقاً بدون حماية عسكرية مباشرة من الدول الاستعمارية نفسها التي أوحت لتلك الزعامات الطائفية غير الإسلامية بإمكانية قيام تلك الدويلات الطائفية المستقلة.

يمكن التأكيد أن خط التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي سار بالاتجاه الذي رسمه الاستعماريون الغربيون منذ أواسط القرن التاسع عشر. فقد نشطت الدعوات إلى إقامة دويلة مارونية ودويلة يهودية في فلسطين منذ عام ١٨٤٠، وذلك بمباركة تامّة من الفرنسيين والإنكليز وبعد فشل روسيا في إنشاء دويلة للأرثوذكس. ولم تلبث الولايات المتحدة الأميركية أن انضمّت للمخطّط عام ١٩١٧ بمشاركة الرئيس الأميركي ويلسون شخصياً في وضع نص وعد بلفور[١٧].

لعبت الأقليات الطائفية دورها كقاعدة أساسية لتجزئة المشرق العربي إلى دويلات طائفية. وبالرغم من محاولة الفرنسيين توسيع التجربة لتشمل طوائف غير مسيحية (دويلة جبل الدروز، دويلة العلويين) فإن هذه التجربة فشلت سريعاً بحيث لم تبق، في نهاية الحرب العالمية الثانية، سوى الدولة اللبنانية على قاعدة ميثاق ١٩٤٣، وتمّ قيام إسرائيل كوطن قومي يهودي بدعم مباشر من الإنكليز والأميركيين. وهذه التجربة أثبتت بالملموس

(١٧) Jean PICHON: **«Le partage du Proche—Orient»**, Paris, 1938, pp. 127—138.

أن التجزئة الإقليمية في المشرق العربي ليست مجرَّد تجزئة طائفية بل هناك قواعد أخرى شديدة الخطورة هي الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين وقيام الدويلات القبلية في الخليج العربي. كما أكّدت تلك التجربة أن حظ الأقليات الطائفية الإسلامية غير السنّية في إقامة دويلاتها «المستقلّة» داخل المشرق العربي لم يكن كبيراً، بل فشلت تلك التجربة لأسباب عديدة منها عدم حماس الزعامات الطائفية غير السنّية لها بسبب عجزها عن جرّ جماهيرها الإسلامية للارتباط الكامل بعجلة المخطّطات الاستعمارية الغربية، الشرط الأساسي لقيام تلك الدويلات واستمراريتها.

أمّا تعاطي بعض المفكّرين القوميين العرب مع مشكلة الأقليات الطائفية فيكاد يختلف كل الاختلاف عن تعاطيها مع المشكلات القومية العرقية في المشرق العربي. فالحلول القمعية التي اقترحت لمشاكل الأقليات العرقية ومحاولة ترحيلها أو نقل سكنها، لم تتكرَّر في الرؤية القومية لحل مشاكل الأقليات الطائفية. وذلك ينبع من الرؤية العلمية المتميِّزة لهذه الأقليات. فهي تجمّعات سكنية عربية اللسان والانتساب والثقافة والمصير. وقد نشأت هذه الأقليات نشوءاً طبيعياً في العالم العربي، مهد الديانات السماوية جميعاً. والدين الإسلامي لم يحاول قهر هذه الأقليات الطائفية بل سمح لها بالاحتفاظ بأديانها على أن تدخل في طاعة الحكم الإسلامي وتكون من أهل الذمّة. ولذا لم تبق هذه الأقليات بعزلة تامّة عن محيطها العربي الإسلامي بل أصبحت عربية اللسان والثقافة إلى حدٍّ بعيد. **«وتأثَّرت بالإسلام من الناحية الأخلاقية والسلوكية بحيث أصبح أبناؤها لا يختلفون عن المسلمين المحيطين بهم، المخالطين لهم، اختلاطاً أساسياً، رغم اعتناقهم مذاهب وأدياناً مختلفة. وذلك يشاهد بوضوح عند معظم الفرق المسيحية القائمة في العالم العربي سواء منهم أقباط مصر، أم مسيحيو لبنان وفلسطين وسوريا والعراق»**[١٨]. حتى إن المؤرِّخين الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك اسطفانوس الدويهي، كانوا يؤرِّخون بالتقويم الهجري[١٩]. وكذلك كان **«المثقفون المسيحيون»** ومنهم عدد من رجال الدين الموارنة، يتقنون اللغة العربية اتقاناً جيداً[٢٠].

إن رؤية بعض المفكّرين القوميين العرب لدور المسيحيين في النهضة العربية تميل إلى إعطائهم أهميّة مميَّزة. **«والحق أن كثيراً من حملة راية القومية العربية وباعثي التراث**

---

(١٨) **«هذا العالم العربي»**، مرجع سابق ـ ص ١٤٨.

(١٩) اسطفانوس الدويهي: **«تاريخ الأزمنة»**، نشر الأب بطرس فهد، بيروت ١٩٧٦.

(٢٠) على سبيل المثال لا الحصر: البساتنة (بطرس وعبد الله وسليمان) وآل اليازجي (ناصيف، وإبراهيم) والمطران جرمانوس فرحات وغيرهم.

العربي القديم في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، كانوا من المفكّرين المسيحيين: اللبنانيين والسوريين»[21]. فالرؤية المنهجية مختلفة تماماً بين أقليات طائفية، وهي أقليات عربية غير إسلامية ولا تدّعي غير ذلك وتحاول أن تتمايز على أساس طائفي، وبين أقليات عرقية غير عربية تحاول إقامة دويلات غير عربية على أساس حقّها القومي في تقرير المصير. والحل القمعي لمشكلة الأقليات العرقية في المشرق العربي ينقلب لدى بعض المفكّرين العرب إلى دعوة علنية لإقامة القومية العربية على أساس علماني لاطائفي بحيث تزول مشكلة الأقليات الطائفية من تلقاء نفسها. **«فقد كانت الطائفية في الماضي أمراً طبيعياً عندما كانت الدولة قائمة على الدين، وعندما كان ولاء الفرد منصرفاً إلى الطائفة الدينية التي ينتمي إليها. وأمّا اليوم فقد أصبحت الطائفية أمراً غير طبيعي، مخالفاً لسنّة التطوّر، مناقضاً لهذا التيّار القومي الذي يجتاح الأقطار العربية، منافياً لروح التحرّر، والاستقلال، والتقدّم... والطائفية تهدر حقوق أكثرية أبناء الطائفة في سبيل مصلحة أفراد معدودين من الإقطاعيين والزعماء ورجال الدين والانتهازيين...»**[22]. إن مشكلة الأقليات الطائفية في المشرق العربي ليست مستعصية الحل في إطار المشروع السياسي للوحدة العربية الديموقراطية المنشودة حيث تمارس كل الطوائف وكل الأقليات العرقية حقّها الطبيعي في الحياة ضمن الوحدة الشاملة شرط ألّا تكون مخافر أمامية للقوى الاستعمارية الخارجية.

وتخرج من هذه الدائرة الدولة الصهيونية في فلسطين التي أُريد لها دور واضح يتعدّى المظهر الطائفي اليهودي إلى الاستعمار الاستيطاني، لأنها وليدة الاستعمار وعاملة دوماً على تقسيم الوطن العربي ونهب خيراته. وهي بمثابة العصا الغليظة لقمع حركة التحرّر الوطني العربية بكافة خصائصها وبالتالي عامل أساسي من عوامل معوّقات الوحدة العربية.

ثالثاً: مشكلة الكيانات السياسية

ترتبط ولادة هذه الكيانات السياسية ارتباطاً عضوياً بمشاريع التجزئة الاستعمارية للسلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها. ولم تظهر هذه الكيانات إلّا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع قيام متصرفية جبل لبنان. ولكن السيطرة العثمانية بقيت واضحة المعالم في هذه المتصرفية بالذات بسبب التنافس الاستعماري الأوروبي الشديد وعدم

---

(٢١) **«هذا العالم العربي»**، مرجع سابق ـ ص ١٨٦.

(٢٢) المرجع السابق، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

سماح أية دولة لأخرى بالتفرّد في احتلال هذه المنطقة. ولذا بقيت السيطرة الأوروبية متجهة شطر المغرب العربي حتى مصر والسودان، وسواحل البحر الأحمر والخليج العربي. وأمّا الأقسام الأخرى من المشرق العربي فقد حافظت على ارتباطها العضوي بالسلطنة العثمانية حتى زوالها بعد الحرب العالمية الأولى. والسبب في ذلك أن التنافس الغربي أفسح في المجال أمام بقاء السلطنة العثمانية فبدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أكثر مناعة من بدايته بعد أن مدّتها فكرة الجامعة الإسلامية بدم جديد. ويعتبر الشيخ عبد الله العلايلي **«أن يقظة أوروبا كانت وليدة لحركة استعمارية من جانب الترك في بيزنطية، ويقظة العالم الشرقي كانت وليدة حركة استعمارية من جانب أوروبا»**[٢٣]. ولكن الفارق النوعي بين اليقظتين أن أوروبا اندفعت في مجال الاكتشافات البحرية والثورة الصناعية والإصلاحات الديموقراطية في حين بقيت السلطنة العثمانية متمسّكة بخط الدفاع السلبي، أي منع السلطة من الانهيار. وقد نجحت نسبياً في هذا الجانب حتى الحرب العالمية الأولى دون أن يعود الفضل الأساسي إلى منعتها وقواها العسكرية الخاصة. فقد اندفعت حركات البلقان الاستقلالية إلى الانفصال عن السلطنة العثمانية، وكانت المشاريع السياسية العربية تصوغ مطاليبها على أساس اللامركزية، والحكومة العربية ـ العثمانية، والجمعيات السرية التي تنادي بحق العرب على قدم المساواة مع الأتراك في السلطنة الموحّدة.

ويلاحظ أن عجز العثمانيين عن مواجهة التدخّل الغربي كان ينقلب إلى اضطهاد سافر للدعوات الإصلاحية العربية. وقد تبخّرت كل الآمال العربية التي عقدت على جماعة **«الاتحاد والترقّي»** بإنصاف العرب في الإصلاحات الجديدة بعد عودة الدستور عام ١٩٠٨. **«لكن انكشف الليل عن انتكاس فظيع من جانب الترك جعل العرب يلمسون خطة تآمر فظيعة سوف تنتهي بتحطيم كيانهم، فانطلقوا يبشّرون بالانفصال ولو أدّى إلى العنف»**[٢٤]. ومن الممكن القول إن المواقف العربية قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها كانت الأساس الذي بنيت عليه الكيانات السياسية اللاحقة، ولا سيّما بعد استسلام الزعامات العربية للوعود **المموّهة وخدعة الانتداب الذي شجّع الانفصال وأوجد موجة التذبذب السائدة اليوم ولم تكن من قبل... بينما كانت في بدايتها محدّدة الهدف بدون انفصالية أو نزعات إقليمية متضاربة... فالشهوات الانفصالية التي تأسّست على أصولها أحزاب خاصّة لم تكن في الواقع سوى صدى**

(٢٣) العلايلي، «دستور العرب القومي»، ص ٢٢٣.

(٢٤) العلايلي، المرجع السابق، ص ١٠.

أحداث دول الانتداب. . . فالانتداب أوجد انفصالية سياسية تبعتها انفصالية فكرية وثقافية. . .»[٢٥].

فالانتداب بالذات هو العامل الأساسي في ولادة تلك الكيانات السياسية التي لم تكن ولادتها ممكنة إلاّ في إطار استراتيجية استعمارية واضحة لتجزئة السلطنة العثمانية والسيطرة على الولايات التي كانت خاضعة لها. وتاريخ المشرق العربي قبل الانتداب هو تاريخ الوحدة الكيانية للجماعات السكّانية فيه. **«ولما كانت هذه الجماعات متشابكة منذ القديم، كان لها تاريخ مشترك واحد. فما من جماعة إلاّ ولها علاقة بالأخرى حتى لقد بلغ هذا التشابك درجة أنه لا يمكن أن تضع تاريخاً إقليمياً للأقطار العربية. . .»**[٢٦].

هذه الرؤية القومية العربية للوطن العربي في ظل السلطنة العثمانية، وتحديداً حتى الفترة الزمنية التي سبقت عصر الاستعمار الأوروبي المباشر، هي رؤية وحدوية تنبع من عوامل توحيد متأصّلة بين العرب ترتكز على اللغة العربية، والتاريخ الواحد، والدين الواحد، والعقلية الواحدة، والأسس الاقتصادية والاجتماعية والروحية التي يقوم عليها المجتمع العربي. فتاريخ العرب، في المنظور القومي العربي، في ظل السيطرة العثمانية، هو تاريخ الوحدة. حتى إن بعض الأقلام العربية ترفض استخدام تعابير السيطرة والاستعمار مقرونة بصفة العثمانية، بل تعتبر الحكم العثماني بمثابة **«الهيمنة»** على قاعدة العصبية عند ابن خلدون، أي سيطرة من داخل التيّار الواحد القائم على الدين الإسلامي من حيث هو عصبية الجماعة كلها[٢٧]. والتجزئة السياسية للمشرق العربي إلى كيانات متعدِّدة هي تجزئة استعمارية واضحة هدفها تطبيق سياسة **«فرِّق تسد»** الاستعمارية المعروفة. وذلك هو الجذر الأساسي لولادة الكيانات السياسية في المشرق العربي التي أبصرت النور دفعة واحدة بعد زوال الحكم التركي وحلول السيطرة الاستعمارية الغربية. **«فالانقسام السياسي هو من أهمّ العوامل التي تفرّق بين الأقطار العربية إن لم يكن أخطرها جميعاً. لقد ولّد هذا الانقسام السياسي انقساماً اقتصادياً عميقاً. فلكل قطر حواجزه الجمركية، وعملته، وتشريعاته الغربية، وأنظمته الخاصة للاستيراد والتصدير وانتقال رؤوس الأموال والأشخاص وما إلى ذلك. . . وهذه الحدود الاقتصادية المنتصبة بين الأقطار العربية حدود مصطنعة، لم تعرفها**

---

(٢٥) العلايلي، المرجع السابق، ص ١٢ - ١٣.

(٢٦) العلايلي، المرجع السابق، ص ٩٤.

(٢٧) محمود أمين العالم: «ابن خلدون، مدخل ابستمولوجي»، مجلة الفكر العربي، العدد السادس، بيروت ١٩٧٨، ص ٣٥ - ٥٠.

أيام كانت معظم هذه الأقطار جزءاً من الامبراطورية العثمانية... وقد خلقتها الدول المستعمرة التي قسّمت هذه البلاد، وساعدت على إبقائها الطبقة الصناعية والتجارية التي نمت في هذه الأقطار والتي تستفيد من هذا الانقسام الاقتصادي في تضخيم أموالها وتوسيع مصالحها...»[٢٨].

هذا التحليل يختزن قدراً كبيراً من الدقّة العلمية. فالتجزئة الاستعمارية للمشرق العربي وما رافقها من كيانات سياسية كانا المدخل الطبيعي لولادة فكر التجزئة أو الإقليمية أو الكيانية أي «شعور سكّان كل قطر عربي بأن القطر الذي يسكنونه هو وطنهم الوحيد، الذي يجب أن يعتزّوا به، ويحافظوا على استقلاله وسلامته، وأن سكّان البلاد العربية الأخرى، وإن كانوا عرباً مثلهم، بعيدون عنهم، ولا ضرورة للاتحاد معهم، أو الأصحّ أن نقول إن هذه الفكرة لم تجلب انتباههم، ولم تصبح موضوعاً أساسياً لتفكيرهم...»[٢٩]. وهذا الشعور كان يتقوّى بدعم مباشر من قوى السيطرة الخارجية القمعية دون أن يكون بمقدوره اجتذاب الجماهير العربية العريضة إلى دائرة الكيانية الضيّقة إذ بقيت هذه الجماهير، ولم تزل، وحدوية الرؤية وترفض هذه الكيانات المصطنعة. وأمّا الذي ساعد هذه الكيانات على النموّ والبقاء فمردّه إلى دور الاستعمار الخارجي من جهة، والقوى الداخلية الطبقية المرتبطة به من جهة أخرى.

إن هذه القوى المحلية المسيطرة هي المسؤولة المباشرة عن ولادة الدعوات الإقليمية ونشرها: كالفرعونية، والمتوسطية، والفينيقية، والبربرية، وكافة الدعوات التي أرادها الاستعمار بديلاً إقليمياً للدعوة العربية الشمولية. ولم كن هناك تعارض جذري بين مصالح الإقليميين الطبقية ومصالح الاستعمار الواسعة، بل لم يكن بمقدور هذه الدعوات الإقليمية أن تنشط وتلقى رواجاً إلّا في إطار المشاريع الاستعمارية للسيطرة على الوطن العربي. وقد تختفي مثل هذه الدعوات الإقليمية بزوال القوى المحلية المستفيدة منها والمتحالفة استراتيجياً مع الاستعمار الخارجي على قاعدة العداء للقومية العربية الشاملة والعمل على حماية المصالح الطبقية للقوى الإقليمية العربية.

رابعاً: مشكلة التجمّعات القبلية «المستقلة»

تعتبر مشكلة البداوة من المشكلات المزمنة في المشرق العربي عبر تاريخه الطويل. فالجزيرة العربية هي مهد الغزوات المستمرة للبدو بحيث لم تنج أية تجمعات سكّانية في

(٢٨) «هذا العالم العربي»، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٢٩) «هذا العالم العربي»، ص ١٧٣.

هذا المشرق من غـزوات منظّمـة يشنّها البـدو بقصد السلب. وتعبيـر البدو هنـا دلالة على القوى البشرية التي ترتحل من مكان إلى آخر طلباً للرعي قبل أن تستقر في منـاطق ثابتـة. ومثل هذه القوى موجود في كافة أرجاء الوطن العربي المعاصر (العراق، سوريـا، الأردن، اليمن، السعودية، الإمارات. . .). **«والبدو كمنتجين، لا يقومون إلاّ بدور ضئيل في الاقتصاد القومي، وحتى الحيوانات التي يعنون بتربيتها لا تستوفي الشروط المطلوبة في المواشي في الوقت الحـاضر من حيث النـوعيـة والعـدد نتيجـة لعـدم اتبـاعهم الـطرق العلميـة في التغـذيـة والتـربيـة والإنتاج. . . والنظام القبلي أشدّ الأنظمة إعاقة للانتعـاش الاقتصادي ونمـوّ الشعور القـومي، ومن ثم لتكـوين رأي عام مـوحّد في الأقـطار العربيـة، يدفـع حكّـامهـا إلى تحقيق المصلحـة العـربيـة العامة. . . فالنظام القبلي يرسّخ الحكم الفردي، ويقوّي نفوذ الأسر الحاكمة. . .»**[30].

لعلّ نظرة دقيقة إلى تاريخ المشرق العربي منذ الحرب العالمية الأولى تقود إلى رؤية علمية واضحة لدور القبائل في ولادة الكيانات السياسيـة التي لا تقاس بعـدد السكّان فيهـا بقدر ما تقاس بعدد براميل النفط التي تنتجها.

إن ارتبـاط الكيانـات السياسيـة القبلية بـالنفط يعود إلى أن إنتـاج النفط في الجزيـرة العربية كان الركيزة الأساسية لولادة التجزئة السياسية فيها. وبالـرغم من وجود تلك القبـائل البدوية هناك قبل إنتاج النفط فإن استقرار هذه القبائل في مناطق ثابتة وإعطاءها صفة الدول السياسية المعترف بها كانا يهدفان إلى تفتيت القوى البشرية هناك وشلّ طاقتها على مقاومـة الاستعمار الأنكلو ـ أميركي، لأن هذه الكيانات القبلية وقواها المسيطرة نفسها كانت صنيعة ذلك الاستعمار وتنفّذ كافة رغباته.

ولفهم ولادة الكيانات القبلية في المشرق العربي تجدر العودة إلى السياسة العثمانيـة التي كانت متبعة قبل الحرب العالمية الأولى وما رافقها من توسّع البدو وهجراتهم من قلب الجزيرة العربية إلى جميع أطرافها والاستقرار فيها منذ أواخـر القرن التـاسع عشـر ومطالـع القـرن العشرين. فقـد تمـركـزت بعض القبـائـل على الخط السـاحلي الممتـدّ بين البحـر المتوسط والنجد الداخلي القاحـل في العراق وسـوريا والأردن والسعـودية، بـالإضافـة إلى تمركز قبائل أخرى في بادية الشام التي تمتـدّ من شرق حلب والفرات الأوسط حتى العقبة جنوباً[31].

(٣٠) «هذا العالم العربي»، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣١) نور الضحى شطبي: «توسّـع وانحسار البـدو في بلاد الشـام»، بحث للمؤتمر الشاني لتاريخ بلاد الشام ١٥١٦ ـ ١٩٣٩، دمشق، تشرين الثاني (نوفمبر) ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٨، في ٩ صفحات.

كانت غزوات البدو المستمرة سبباً أساسياً في دمار كثير من القرى وإفراغها من سكّانها وعجز السلطة المركزية عن جباية الضرائب في كثير من القرى الأخرى. حتى إن ڤولني يشير، عام ١٧٨٠، إلى أن محصِّل الضرائب لم يستطع الجباية سوى من ٤٠٠ قرية من أصل ٣٢٠٠ قرية مسجَّلة في سجلّات الحكومة. كما يروي انطباعه بالقول: «لا يرى المسافر إلّا بيوتاً خربة، وآباراً ناضبة، وحقولاً مهجورة، فهؤلاء الذين زرعوها قد هربوا...»(٣٢).

هذا الواقع الاجتماعي يجد تفسيره في ضعف السلطة المركزية العثمانية وتمرّد ضاهر العمر في عكا في الربع الثالث من القرن الثامن عشر، الأمر الذي شجّع البدو على غزو المناطق الداخلية بين نجد وسواحل المتوسط.

أبرز القبائل كانت: شمر، الموالي، عنيزة، الرولا، السبّاغ، ولد علي، عمارات وغيرها. وفي مطالع القرن التاسع عشر كانت قبائل شمر تسيطر على الجزيرة العربية، في حين كانت قبائل عنيزة تسيطر على البادية مع حلفائها الموالي. ولكن الحركة الوهّابية استطاعت أن تحدّ كثيراً من نفوذ القبائل البدوية. كما أن سياسة الدولة العثمانية القائمة على تشجيع الصدامات بين القبائل ساهمت أيضاً في إضعافها والحدّ من قدرتها على التفرّد بالسيطرة والمراعي وفرض الخوّة والإكثار من الغزو. وكانت سياسة العثمانيين تجاه البدو تقوم على تشجيع القبائل في تصفية بعضها بعضاً وتنشيط العداوات بينها، واستبدال سيوفها القديمة بالبنادق الحديثة... ولم تلبث السياسة العثمانية أن انصرفت إلى رعاية القبائل المنتصرة والموالية لها ودفعها إلى الاستيطان والاستقرار وإقامة حواجز بشرية موالية لها على تخوم البادية تحدّ من غزوات القبائل الداخلية. وقد أمّنت هذه السياسة استقرار الفلاحين في حوران وحمص وحماه وحلب والسلمية من جهة، كما أمّنت انتقال قبائل داخلية من الرعي والتنقّل إلى الاستقرار السكني وتسجيل مساحات شاسعة من الأراضي باسم زعماء القبائل الذين منحوا امتيازات خاصة وأعفوا من الضرائب من جهة ثانية...

على قاعدة هذه الزعامات القبلية ذات الأملاك الواسعة والسيطرة الكبيرة والمدعومة من جانب السلطة المركزية، جاءت السياسة الاستعمارية الأنكلو - أميركية تقيم دويلات قبلية متناثرة بعد أن تكشّفت هذه المنطقة عن آبار غنية بالنفط. فكانت تمدّ زعماء القبائل ببعض الأموال بوصفهم حرّاساً لأنابيب النفط وآباره. ولم يلبث هؤلاء الزعماء أن تحوّلوا إلى مشايخ النفط ورؤساء الدويلات في عشرات السلطنات الخاضعة للاستعمار الخارجي إلى

(٣٢) VOLNEY: «Voyage en Syrie...», op. cit p.377- 379.

ما بعد النصف الثاني من القرن العشرين. فقبائل بادية الشام أقامت علاقات وثيقة مع الانتداب الفرنسي، حتى إن أحد تقارير الفرنسيين عام ١٩٢٠ يقول: **«إن الوفاق مع القبائل البدوية الضاربة من شمال إلى غرب منطقة انتدابنا السوري لا يشكّل لنا صعوبات سياسية حقيقية. فهذه القبائل تظهر استعدادها التام للاتفاق معنا. وبما أننا لا نرغب في التدخل بشؤونها أو ممارسة سلطتنا على الصحراء التي تفصل سوريا عن بلاد ما بين النهرين، فمن السهل تنظيم الأمور معها عن طريق تكليف زعمائها معالجة كل ما نطلبه منها وفتح طرق الصحراء أمام التجارة...»**[٣٣]. وأمّا القبائل التي خضعت للانتداب الإنكليزي فكانت ركائز مشيخات: الكويت، البحرين، قطر، الشارقة، رأس الخيمة، أم القوين، عجمان، دبي، أبو ظبي، كلبة، الفجيرة، مسقط، عُمان، يضاف إليها ثلاثون محميّة في عدن تشكّل وحدات سياسية تتوزّع التسمية بين سلطنة وإمارة ومشيخة عشائرية أهمّها لحج والمكلاّ والشحر وغيرها. كما أن المملكة العربية السعودية نفسها تشكّلت من مجموعات قبلية كبيرة تتوزّع في الأحساء وحائل والحجاز، وعسير ونجد والربع الخالي وغير ذلك.

يتضح من هذا أن التجزئة القبلية في المشرق العربي تشكّل العماد الأساسي للكيانات السياسية «المستقلة» فيه بحيث تشكّل الأقليات العرقية والطائفية نسبة ضعيفة جداً من حجم كيانات التجزئة القبلية السياسية في هذا المشرق. فالروح القبلية المسيطرة منذ مئات السنين في هذه المنطقة جعلت من تلك الكيانات السياسية القبلية دويلات حقيقية تحاول إظهار نفسها كدويلات مستقلة ومستعدة للدفاع عن مصالحها الذاتية، وهي ليست سوى مصالح زعماء القبائل أي مشايخ النفط. ولذا لا يجوز التقليل من أهمية هذه المشيخات القبلية في إعاقة الوحدة العربية وهدر طاقات العرب في مشاريع استهلاكية غير منتجة، وفي الإسراف بالبذخ والترف وشراء القلاع والحصون والسيارات الفخمة وغيرها. فالفكر القبلي، بطبيعته، فكر تجزئة يحتضن مصالح زعامات قبلية فردية ويرفض الانصياع لمصالح الجماهير العربية العريضة. ونظراً لضآلة هذه المشيخات، عددياً وجغرافياً، فإن زعاماتها كانت شديدة الالتصاق دوماً بقوى خارجية تحميها وتسعى إلى ترسيخ وجودها. وهذا بالضبط هو الدور الذي تريده لها تلك القوى الاستعمارية الخارجية كموطىء قدم لها في المشرق العربي.

---

(٣٣) الأرشيف الفرنسي، المفوضية العليا في بيروت، برقية رقم ٧٩٦، تاريخ ٦ آب (أغسطس) ١٩٢٠، ص ٢٠٤.

ملاحظات ختامية عن التجزئة ومشكلة الديمقراطية في المشرق العربي

إن مشكلة الديمقراطية في الوطن العربي هي المحصلة العملية لجميع المشكلات الكبرى التي تتفاعل داخل هذا الوطن على امتداد أراضيه وتجمّعاته السكّانية. فدساتير الدول والمشيخات القائمة في الوطن العربي تؤكّد أن النظام الديمقراطي، نظرياً، هو النظام السائد على قاعدة من الشرع الإسلامي القائم على الشورى. ولكن الواقع الملموس يؤكّد فعلاً أن الأقطار العربية لم تعرف من الديمقراطية إلّا اسمها فحسب[٣٤]. ففي مطالع النصف الثاني من القرن العشرين كانت معظم الأقطار العربية، في المشرق والمغرب، ما تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية الخارجية. وحتى الأقطار التي نالت استقلالها السياسي آنذاك كانت لا تتمتّع بالسيادة الكاملة الحقيقية على أراضيها وخيراتها الطبيعية. فقد كانت بعض القواعد الاستعمارية الغربية تجثم على أراضيها، كما كانت المعاهدات المجحفة تمتصّ الفائض الأكبر من إنتاجها النفطي. وكانت بريطانيا تربط مصر والعراق والأردن بمعاهدات تنتقص من سيادتها وتتحكّم بأراضيها وتبيح لبريطانيا اتخاذ موانئها وأراضيها قواعد لقواتها الجوية والبحرية والبرّية في زمن السلم والحرب. وكانت معركة تحرير قناة السويس أولى المعارك الكبرى لإزالة ذلك النفوذ الاستعماري البريطاني تبعتها معركة تحرير العراق من القواعد الإنكليزية عن أراضيها. وتكلّل نضال شعب عدن بالانتصار الكامل وإعلان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ولكن القواعد العسكرية الأميركية ما زالت تجثم فوق أراضٍ عربية في هذا المشرق وتشكّل مركزاً ثابتاً للتحكّم بمصير المنطقة بأسرها. يضاف إلى ذلك أن زرع إسرائيل، كجسم استيطاني استعماري غريب في هذا المشرق العربي، يشكّل عامل تجزئة شديد الخطورة. فقد قامت هذه الدولة بدعم مباشر من الاستعمار الإنكليزي وكافة الاستعماريين في العالم، ومارست منظماتها الإرهابية عشرات المجازر بحقّ عرب فلسطين قبل إعلان دولتها.

تداخلت مصالح الحركة الصهيونية العالمية مع مصالح الاستعمار العالمي في إقامة هذا الكيان الاستيطاني لتجزئة الوطن العربي، مشرقه عن مغربه، وإقامة قلعة استعمارية مسلّحة حتى الأسنان، هدفها تفتيت المنطقة والحفاظ على فسيفساء التجزئة الطائفية والعرقية والقبلية، واستخدامها كعصا غليظة ضد كافة حركات التحرّر الوطني في آسيا

(٣٤) برهان غليون: «بيان من أجل الديموقراطية: البنى السياسية ـ الفكرية للتبعية والتخلّف ومأساة الأمة العربية»، دار ابن رشد، بيروت، ١٩٧٨.

وإفريقيا. فقيام إسرائيل كان يهدف إلى إنجاح فكر التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي وتثبيت الكيانات الإقليمية فيه وضرب إمكانية العرب في التوحيد القومي العربي المعادي للاستعمار. وخطر إسرائيل لا يقتصر على مناطق وجودها الآني في أجزاء فلسطين وسوريا ومصر ولكنها فوق هذا لا تخفي أطماعها التوسعية العدوانية بالتمدّد نحو إسرائيل الكبرى بحدودها الموعودة بين النيل والفرات. فالفكر الاستيطاني الإسرائيلي هو فكر «توحيدي» من نوع جديد يعاكس تماماً كل السمات الخاصة بالفكر التوحيدي العربي. وهنا بالضبط مكمن خطورته. فهو تجزئة للمشرق العربي وسلخه عن قوميته وهويته العربية. وهو في الوقت نفسه فكر تجميع لليهود من شتات الأرض على أجزاء واسعة من هذا المشرق. وهنا تبرز الكيانات الإقليمية في المشرق العربي كتعبير سياسي عن قوى اجتماعية عاجزة عن الصمود أمام المدّ الاستيطاني الصهيوني التوحيدي المدعوم من الامبريالية العالمية. ولذا يبدو واضحاً أن مصير هذا المشرق أصبح بين خيارين توحيديين لا مفرّ منهما:

الأول: توحيد قومي عربي يستند على جميع الأسس التاريخية الموضوعية لتوحيد شعب أغلبيته الساحقة من جنس عربي واحد، وله تاريخ واحد، ولغة واحدة، ويدين معظم سكانه بدين واحد، وله مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة، ولجماهيره رغبة أكيدة في العيش المشترك الموحّد.

الثاني: توحيد إسرائيلي صهيوني يستند إلى الدعم الاستعماري العالمي لبناء إسرائيل الكبرى وترحيل العرب عن هذا المشرق واستبدالهم بيهود من مختلف بقاع العالم. ولن يكون بمقدور هذه الكيانات السياسية التصدّي لهذا التوحيد، ولذا يصبح بقاء هذه الكيانات عاملاً مساعداً على نجاح المشروع الاستيطاني الصهيوني الاستعماري.

«لقد بدأ عصر الانحطاط المعاصر(عند العرب) بتجزئة الوطن العربي بطريقة أكثر عصرية، وعلمانية، ثم باحتلال الاستعمار الأوروبي للأرض العربية، وبتدفّق طلائع الحركة الصهيونية إليها»(٣٥)، وبات هذا الانحطاط على مفترق شديد الخطورة لأن الوجود البشري العربي في هذا المشرق مهدّد بالزوال المادي بعد استفحال خطر الصهيونية فيه. وبالتالي فالكيانات السياسية الإقليمية في هذا المشرق مهدّدة بالانقراض الأكيد وعلى قياداتها السياسية الاختيار بين الركوع للمشروع الصهيوني الزاحف بين النيل والفرات وما يستتبعه من اقتلاع

---

(٣٥) حبيب عيسى: **«السقوط الأخير للإقليميين في الوطن العربي»**، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٩.

الجماهير العربية من أرضها والقذف بها في المجهول، وبين الوحدة العربية المشرقية كمدخل للوحدة العربية الشاملة كقوة موضوعية وحيدة قادرة على التصدِّي لذلك المشروع والقضاء على أحلام الاستعمار في بقاء إسرائيل وترسيخ أقدامها وتوسعها الاستيطاني.

هنا بالذات تكمن أهمية الديمقراطية في تصليب الوحدة العربية الموعودة وتحقيق الجماهير العربية في بناء المجتمع الديمقراطي الحر. ففقدان النظام الديمقراطي الصحيح وضعف الأسس التي يرتكز إليها، أعطيا بعض الأنظمة العربية القائمة سمة الأنظمة الفردية التي تفسح في المجال أمام النفوذ الاستعماري وزيادة استغلال الجماهير العربية المسحوقة والمسلوبة الإرادة في التعبير عن إرادتها وآمالها. وقد كانت حصيلة هذه المرحلة الطويلة من الاستقلال السياسي للكيانات القائمة في المشرق العربي ترسيخ الحكم الفردي أو حكم مجموعات من الأسر القبلية والعائلية المتنفّذة وإبعاد الجماهير الشعبية عن التأثير في مجرى الأحداث السياسية التي تطول وجود هذه الجماهير بالذات.

اتبعت الدول الاستعمارية سياسة تجزئة الأقطار العربية التي احتلّتها ومنع اتحاد هذه الأقطار وعرقلة كل تقارب معها. وكان غرض الدول الاستعمارية دوماً تشجيع كافة أشكال الانعزالية والانفصالية، والخلافات العرقية، والطائفية، وإحلال الاتجاه الإقليمي الضيِّق داخل هذه الأقطار. وإذا كان ذلك بمثابة الأمر الطبيعي لسياسة الاستعمار القائمة على التفرقة فإن أنظمة الحكم التي قامت على أعقاب المرحلة الاستعمارية المباشرة لم تبدل جذرياً من تلك السمات. **«فالحق أن نظام الحكم في البلاد العربية، وإن تنوَّعت مظاهره واتخذ أشكالاً عصرية تقدمية، هو النظام القبلي في جوهره، حيث تدور الدولة حول شخص الحاكم ومن يلتفّ حوله، وحيث يسير الشعب، أغلبية الشعب الساحقة، وراء هؤلاء الحاكمين مغمض العينين، منسحق الشخصية، مسلوب الإرادة، جاهل الهدف... فالزعامة أولاً وآخراً، وعلى مذبحها فلْينحرْ أمراء العرب وملوكهم الأمّة العربية والوطن العربي...»**[٣٦].

«إن رؤساء الدول العربية ينعمون بنفوذ عظيم في دولهم بلغ حدّ التحكّم التام والسلطان المطلق، أو هو السلطان المطلق بعينه... وبعض الحكّام يستندون ظاهراً على الشريعة وعلى رغباتهم الشخصية عملياً، فيملأون دوائر دولهم الرئيسية بأولادهم وذوي قرباهم الأدنين والأبعدين... وإذا سألت عن مالية الدولة فهي ملك أيديهم ينفقونها كما يشاؤون...»[٣٧].

إن انتشار ورسوخ فكر التجزئة في المشرق العربي والوطن العربي بأسره ليس وليد

---

(٣٦) «هذا العالم العربي»، مرجع سابق، ص ٩٤ و١٠٧.

(٣٧) «هذا العالم العربي»، مرجع سابق، ص ٩٢.

الاستعمار والأقليات الطائفية والعرقية والتجمّعات القبلية فحسب، بل هو بشكل خاص وليد انعدام الديموقراطية والتمثيل الشعبي الصحيح، إذ تسيطر القوى الطبقية الحاكمة على كافة أجهزة الدولة ووسائل الإعلام التي تتحوّل إلى تمجيد لأشخاص القادة والمتنفّذين فتعطّل دور الشعب في صنع تاريخه بنفسه. وبالتالي فإن المدخل العلمي الصحيح لتجاوز المشاكل الإقليمية والعرقية والطائفية في الوطن العربي كله سيمرّ بالضرورة عبر نضال الجماهير الشعبية من أجل انتزاع حرياتها الديموقراطية والدفاع عن مصالحها وأمانيها القومية في الوحدة العربية والتحرّر القومي والاجتماعي. فمعظم القوى الطبقية الإقليمية المسيطرة ليست قادرة على صنع الوحدة القومية العربية المناهضة للاستعمار والصهيونية والتجزئة لأن كثيراً منها يشكّل عقبة كبيرة أمام هذه الوحدة بالذات وهي من صنع التجزئة الاستعمارية في هذا المشرق العربي، وقد اختصرت دورها التاريخي إلى أدوات استعمارية لقمع جماهيرها العربية وإبداء الاستعداد لقمع جماهير عريضة من قوى التحرّر في آسيا وإفريقيا.

إن فكر التجزئة هو بالضرورة إحدى ركائز الاستعمار، قديماً وحديثاً، ولن يزول هذا الفكر إلاّ بزوال المصالح الاستعمارية نفسها، إذ تشكّل القوى الطبقية التي يعبّر عن مصالحها الأدوات الرئيسية لقمع الجماهير العربية وطموحاتها في الوحدة العربية الديموقراطية والتحرّر القومي والاجتماعي.

وأخطر ما تمرّ به المرحلة الراهنة من التطور العربي **«أن الفكر الوحدوي متخلّف عن الأزمة الوحدوية التي يعانيها العمل الوحدوي، والتي تهدّد بتكريس نهائي للإقليمية... والمشكلة الآن أصبحت، في الواقع، إقليمية جديدة أشدّ خطراً بكثير من الإقليمية الماضية، لأنها تبرز في داخل الفكر الوحدوي وباسمه، وتنتج عن أنظمة تقول بالوحدة... ومشكلة الوحدة العربية هي أنها وحدة دون «وحدويين»... وذلك لغياب نظرية وحدوية علمية جامعة لتجارب التاريخ الوحدوية ولفقدان تأطير المشاعر الوحدوية باتجاه تعزيز الشعور الوحدوي ورفض كل ما لا ينسجم معه. فالتطلعات والمطامح الوحدوية لا تستطيع وحدها أن تقود إلى الوحدة، وضرورتها لا تفرض أبداً وجودها، وهي ليست أبداً حتمية تاريخية، لأن الواقع العربي ينطوي على احتمالات وقوى إقليمية، وأخرى وحدوية، وتحقيقها يرتبط بعمل سياسي وحدوي، يستطيع أن يغلب الثانية على الأولى...»**(٣٨).

---

(٣٨) نديم البيطار: **«النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية»**، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٣ و١٨ و٥١٥ و٥١٨.

إن فكر التجزئة، في المشرق العربي، كما في مغربه، ليس وليد أقليات طائفية وعرقية فحسب بل هو التعبير السياسي عن جميع القوى الاجتماعية الطبقية ذات المصلحة في التجزئة والإقليمية والانتفاع الكامل من الخيرات العربية على امتداد أرجاء الوطن العربي. وهذا الفكر كان بمثابة التناسل الطبيعي للمرحلتين العثمانية والاستعمارية الغربية. وليست الكيانات الطائفية والتأزّم العرقي والمشيخات البدوية النفطية وغيرها سوى الوليد الطبيعي لذلك التناسل في مجمل أقطار الوطن العربي. وهذه القوى التي تحمل الفكر الإقليمي هي قوى اجتماعية طبقية تدافع عن فكر التجزئة وتحارب الوحدة العربية بكل ما تختزن من قوى مادية وبشرية بحيث أن فتات النفط الذي تناله المشيخات النفطية يوظّف على قاعدة مادية هدفها تبرير قيام تلك المشيخات «المستقلّة» لا بل محاولة إيجاد «تاريخ مستقل» لها ينسلّ من جنبات التاريخ العربي الواحد.

فالحسم النهائي مع فكر التجزئة في المشرق العربي يعني الانخراط العملي الدؤوب ضد القواعد المادية لهذا الفكر، أي الكيانات الطائفية والعنصرية والقبلية النفطية وغيرها. والسبيل السوي لذلك لن يقوم على قاعدة الفكر الوحدوي الشوفيني العربي الذي يشهر سلاح القمع وترحيل الأقليات والإرهاب كحلٍّ وحيد لتجاوز فكر التجزئة. فمثل تلك الممارسات لن يكون بمقدورها إقامة وحدة عربية ديموقراطية بل تكون توحيداً لأساليب القمع السائدة في معظم أقطار الوطن العربي. فتحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن إنجاز مهام التحرّر القومي والاجتماعي من حيث هي تجاوز للتخلّف والتجزئة من جهة، ومن حيث هي عداء للاستعمار والامبريالية وكل ناهبي خيرات الشعوب من جهة ثانية، ومن حيث هي أخيراً إصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية تعيد للإنسان العربي دوره الطبيعي في صنع تاريخه الإنساني بنفسه.

إن الانحياز الكامل للفكر الوحدوي العربي ضد فكر التجزئة ومخلّفات الاستعمار لا يعني إطلاقاً الانحياز إلى أساليب القمع والارهاب ضد الجماهير العربية المسحوقة تحت يافطة الوحدة العربية. فمثل هذه الوحدة لن تكتب لها الحياة إلّا إذا كانت الديموقراطية عمادها، والعداء للاستعمار والامبريالية، وتحقيق الإصلاح الشامل، وإطلاق الجماهير العربية من سجونها، والسماح لها بتنظيم قواها على أساس مصالحها الطبقية ضد مستغلّيها في الداخل والخارج هي أبرز شعاراتها. آنئذٍ يتم تجاوز فكر التجزئة لا على الصعيد النظري المجرّد بل على قاعدة ضرب الركائز الاجتماعية المادية لهذا الفكر.

الفصل الثاني

جدلية العلاقة بين فكر التجزئة
والفكر الصهيوني في المشرق العربي الحديث

حتى مطالع القرن التاسع عشر كانت المقاطعات العربية، في مشرق العرب ومغربهم، تقيم وحدة مجتمعية متّصلة في ظلّ السيطرة العثمانية الطويلة. ولم تكن الصحاري أو الجبال أو الموانع المائية تشكّل سدوداً أو حواجز جغرافية أمام انتقال القبائل العربية وتلاقيها على امتداد المنطقة المنبسطة على آلاف الكيلومترات من المحيط الأطلسي غرباً إلى حدود إيران شرقاً، ومن جبال طوروس وسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية شمالاً إلى المحيط الهندي ومشارف إفريقيا الوسطى جنوباً.

ومع إرسال الحملة الفرنسية للسيطرة على مصر في نهاية القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر بدأت مرحلة جديدة في تاريخ المشرق العربي بشكل خاص والسلطنة العثمانية بشكل عام. فقد تبلور لدى أوروبا الرأسمالية اتجاه استعماري يسعى للسيطرة على العالم وتوحيد أسواقه التجارية توحيداً قسرياً ونهب موارده الطبيعية والتحكّم بمصائر شعوبه. ولذلك تكاثرت الحملات العسكرية باتجاه المقاطعات العربية، طوال القرن التاسع عشر ولم تتوقّف في القرن العشرين. فحتى الآن ما زالت القواعد العسكرية والأساطيل الأميركية تتحكّم بالمواقع الاستراتيجية في البلاد العربية والبلدان المحيطة بها، وما زال سيف الاحتلال المباشر والغزو العسكري مسلّطاً فوق رؤوس الحركات الثورية والأنظمة التقدمية العربية على اختلاف اتجاهاتها السياسية أو جذرية ممارساتها العملية كقوى مناهضة للاحتكارات العالمية.

ويلاحظ المتتبّع لتاريخ التجزئة الاستعمارية للوطن العربي أن قوى الاستعمار الخارجي، وهي قوى أوروبية في القرن التاسع عشر وأميركية ـ أوروبية في القرن العشرين، كانت شديدة الحرص على تجزئة هذه المساحة الجغرافية الضخمة التي تمتدّ

على مناطق واسعة في إفريقيا وآسيا وتنتمي إلى مجموعة الدول العربية الراهنة التي بات تعداد سكّانها يقارب المئتي مليون نسمة وتضم موارد اقتصادية وثروات طبيعية ضخمة.

ويلاحظ كذلك أن أسلوب الحملات العسكرية المباشرة، على كثرتها (حملة نابليون على مصر، حملة فريزر على مصر، غزو الجزائر، غزو اليمن، الحملة الفرنسية إلى جبل لبنان، احتلال مصر والسودان، احتلال تونس والمغرب وليبيا وسواحل الخليج العربي وسوريا ولبنان وفلسطين. . .) لم يكن الأسلوب الوحيد الذي اتبعته أوروبا الاستعمارية للسيطرة على الوطن العربي وتجزئة أراضيه، إذ لعبت البنوك والشركات المالية والتجارية، والإرساليات والبعثات التبشيرية، والمؤسسات الخيرية وغيرها دوراً أساسياً في صياغة فكر التجزئة الاستعمارية للوطن العربي. وتمّ تحضير القوى الداخلية لتقبّل هذا الفكر والدفاع عنه كما لو كان منقذاً لها من الحكم العثماني الذي تحوّل، بعد عجزه عن حماية السلطنة والولايات التابعة لها في القرن التاسع عشر، إلى حكم استبدادي تسلّطي لم يدّخر وسيلة من وسائل القمع والابتزاز والرشوة والفساد إلّا استخدمها.

ومع اشتداد الضغوط الأوروبية للسيطرة على القرار العثماني في هذه المرحلة واستنهاض حتى كل القوى الداخلية المعارضة للعثمانيين في الوطن العربي، كانت مقاطعات السلطنة تتحوّل إلى مناطق نفوذ للقوى الأوروبية المتنافسة، وأطلق على السلطنة لقب «الرجل المريض» غير القابل للشفاء كمن ينتظر نهايته المأساوية في ظروف دولة ملائمة يتفق فيها الفرقاء المتنازعون على اقتسام تركته. ويتّضح من ذلك أن فكر التجزئة قد تمّت صياغته في ظروف تاريخية عملت فيها القوى الأوروبية الاستعمارية على تفكيك بنى السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها الأوروبية والعربية على السواء. وقد اتخذت من الأقليات العرقية والطائفية في عصر تفتّح القوميات في القرن التاسع عشر قاعدة هامة لذلك التفكيك الذي يضمن مصالحها الكثيرة في منطقة حيوية من العالم تعرف بالشرق الأوسط، وتحديداً على المفصل الهام بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

. ولسنا بصدد البحث مجدّداً في فكر التجزئة وركائزه في هذه المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، بل نحاول فقط في هذه الدراسة رصد العلاقة الجدلية بين ركيزتين أساسيتين من ركائز ذلك الفكر وهما: الفكر الطائفي الذي ترك بصماته الكثيرة في المشرق العربي، ولا سيّما في لبنان وسوريا، والفكر الاستيطاني الصهيوني الذي قاد إلى قيام دولة إسرائيل بعد اغتصاب أرض فلسطين وتشريد شعبها.

وتجدر الإشارة إلى أن إبراز هذه العلاقة الجدلية، بتفاصيلها الكثيرة على امتداد أكثر

من قرن ونصف القرن تبدأ بعام ١٨٤٠، يحتاج إلى أكثر من دراسة وكتاب. ونرى لزاماً على الباحثين العرب الخوض في هذا الموضوع الهام وصولاً إلى أدقّ التفاصيل فيه. وسنكتفي هنا بمعالجة منهجية لنقطتين لهما علاقة مباشرة بهذا الموضوع:

الأولى: كان الجذر الاستعماري للفكر الطائفي المحلي والفكر الاستيطاني الصهيوني واحداً في النشأة وفي التجليات العملية أو الارتباط التبعي الثابت بعجلة الرساميل الاستعمارية الخارجية.

الثانية: أن الفكر الطائفي المحلي مهّد للفكر الاستيطاني الصهيوني، وبرّر قيامه واغتصابه للأراضي العربية وتشريد شعوبها، وأن هذا الفكر الطائفي معوّق للوحدة الوطنية والقومية والمجتمعية الشمولية ولا يجد تبريراً لقيامه إلاّ خدمة المشروع الصهيوني. وهو فكر إلى زوال أكيد سواء انتصر المشروع الصهيوني وبنى حلمه الإسرائيلي، أو هزم أمام المشروع التوحيدي القومي العربي. فالفكر الطائفي، كما تجلّى إبّان السيطرة الاستعمارية على المشرق العربي منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى الآن، كان وليد الحاجة الماسّة إلى فكر محلّي يمهّد الطريق أمام المشروع الأم، أي مشروع الاستيطان الصهيوني، فتمّة مشاريع التجزئة الاستعمارية للوطن العربي.

عن الولادة المشتركة للمشاريع الطائفية المحلية والمشروع الاستيطاني الصهيوني

شكّلت هزيمة محمد علي باشا أمام التحالف الأوروبي - العثماني عام ١٨٤٠ ذروة الانتصار الأوروبي على قوى التحرّر العربية وعلى السلطنة العثمانية معاً. ورغم وضع السلطنة في خانة القوى المستفيدة من سقوط محمد علي إلاّ أن انتصارها كان شكلياً للغاية لأن قواها العسكرية تلقّت ضربات قاسية على يد قوات ابراهيم باشا من جهة، والقوات الروسية في حروب القرم من جهة أخرى. ويعتبر تاريخ السلطنة العثمانية طوال القرن التاسع عشر وحتى انهيارها النهائي في الحرب العالمية الأولى سلسلة من الهزائم العسكرية، والقيود الاقتصادية التي كبّلت قرارها السياسي، والإصلاحات السياسية التي زادت في تغريبها وتفكيكها وتعميق القطيعة بينها وبين الولايات التابعة لها، ولا سيما الولايات العربية.

ولذلك يمكن تحديد عام ١٨٤٠ كبداية لتبلور مشاريع التجزئة الاستعمارية في المشرق العربي، وقد كان نظام القائمقاميتين، النصرانية والدرزية، في جبل لبنان أول تجلياتها السياسية على أرض الواقع.

تبرز مشاريع التجزئة التي طرحت خلال هذه الفترة أن الصراع الفرنسي ـ الإنكليزي للسيطرة على المشرق العربي انطلق من دعم الأقليات الطائفية والعرقية فيه. وحين حاول العثمانيون وضع جبل لبنان تحت إشرافهم المباشر بتعيين عمر باشا النمساوي حاكماً عاماً عليه، منيت التجربة بالفشل الذريع وأسفر الصراع الأوروبي في المشرق العربي عن تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين[1]. فكان النظام الجديد فاتحة التدخل الاستعماري المباشر الذي ما انفكّ يتزايد طوال مئة عام وتوّج بقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين المغتصبة عام ١٩٤٨.

لقد بنى الفرنسيون مشروعهم الأساسي لتجزئة المشرق العربي انطلاقاً من حمايتهم التاريخية للأقليات المسيحية فيه، ولا سيّما الكاثوليك والموارنة. وهناك وثائق كثيرة تؤكّد هذه السياسة طوال المرحلة الممتدّة من أواسط القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين. ولكن المشروع الإنكليزي بني، في الجانب الأساسي منه، على دعم الحركة الصهيونية وجمع شتات اليهود من العالم وإسكانهم في فلسطين بعد ترحيل سكّانها العرب، وذلك تحقيقاً لشعار «أرض بدون شعب لشعب بدون أرض».

ونشير هنا إلى تقرير بالغ الأهمية للمبعوث الفرنسي الخاص إلى جبل لبنان دو بارتو De Bertou أرسله من بيروت بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٨٤٠ إلى السيد غيزو Guizot رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها. يقول المبعوث الفرنسي بالنصّ الحرفي: «لبريطانيا مشروع آخر (يقصد غير المشروع الفرنسي) طالما أشرت إليه منذ زمن بعيد وأفشى سرّه عملاء الإنكليز في الوقت الحاضر. هذا المشروع يرمي إلى إقامة دولة إسرائيل. فقد جاءت إلى سوريا منذ أربعة أشهر بعثة برئاسة الدكتور كيث Dr. Keith (مؤلّف كتاب نال شعبية كبيرة في بريطانيا وتناول فيه مسألة إتمام النبوءات). لقد جاءت هذه اللجنة بتكليف ظاهري من الكنيسة الإيكوسية، وبموافقة ضمنية من الحكومة البريطانية بهدف جمع المعلومات حول أوضاع اليهود في فلسطين والبحث بإمكانية جمع يهود أوروبا فيها. وهناك سعي بريطاني لاختراق جبل لبنان، والجبل هو سوريا، إذ لا تستطيع أية سلطة أن تستقرّ على السواحل إذا كانت في حالة حرب مع الجبليين. وهناك سعي بريطاني لفتح أبواب فلسطين أمام ثمانية ملايين إسرائيلي منتشرين في أوروبا... تلك هي الأساليب التي تتوسّلها بريطانيا لإقامة نفوذها على حساب نفوذنا في هذه المنطقة...»[2].

(١) استندنا في هذه الدراسة بشكل أساسي على وثائق منشورة وأخرى غير منشورة من الأرشيف الفرنسي.
Adel ISMAIL: «Documents Diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban», Beyrouth 1975-1986, Série Continue- T. 6 P.30 et P.398 T. 7 PP.91,. 129, 410.

(٢) A. ISMAIL: T. 6, pp. 283—284.

إن قراءة متأنية للوثائق البريطانية والفرنسية تكشف أسراراً مذهلة عن التوافق التام بين الفكر الصهيوني والفكر الطائفي المحلي من جهة، وبين المشاريع الاستعمارية لتجزئة الوطن العربي إلى كيانات طائفية وعرقية وقبلية تمهِّد لقيام إسرائيل وتبرِّر فكرها الصهيوني المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالامبريالية العالمية. فمصالح القوى الاستعمارية الخارجية هي التي أملت مشاريع التجزئة الطائفية وحتَّمت جدلية العلاقة بين كل فكر طائفي، من حيث هو فكر تجزئة وتفتيت وإضعاف للعالم العربي، وبين الهجمة الاستعمارية لتفكيك الوطن العربي ومنع تلاحمه ووحدته بين المشرق والمغرب. فزرع كيان استيطاني صهيوني كحربة استعمارية في قلب العالم العربي تفصل بين مشرقه ومغربه سيشكِّل عائقاً جدّياً أمام الوحدة العربية وتحويل العرب إلى قوة اقتصادية وسياسية فاعلة على صعيد الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي.

صحيح أن الفكر الطائفي في المشرق العربي لم يبدأ في القرن التاسع عشر لأن التجمّعات السكّانية فيه كانت شديدة التفكّك على قاعدة نظام الملل والمذاهب منذ مئات السنين، ولكن تجربة محمد علي باشا التي قادت إلى توحيد مصر والسودان وسوريا وأجزاء واسعة من الجزيرة العربية أوقعت الرعب في صفوف القوى الاستعمارية الخارجية فبادرت إلى إفشالها والتخطيط لضرب أية مشاريع وحدوية عربية في المستقبل، وإحلال التجزئة السياسية أو الكيانية القطرية قاعدة لتمزيق المناطق العربية اقتصادياً وسياسياً بهدف السيطرة عليها والتحكّم بمقدّراتها ومصير شعوبها.

لقد أرست بريطانيا قواعد أشرس مشروع استعماري للمشرق العربي بدأ في أواسط القرن التاسع عشر وما زالت نتائجه المدمّرة تتفاعل حتى الآن. فلم يكتفِ الإنكليز، كما فعل الفرنسيون، بالاستناد إلى الطوائف المحلية لبناء مشروع تقسيمي تفتيتي للوطن العربي، بل تنبّهوا منذ وقت مبكر إلى أن الانقسام الطائفي للشعب الواحد لن يستمرّ طويلاً، سواء الانقسام داخل الطوائف الإسلامية والمسيحية، أو الانقسام على أساس الأديان السماوية، وانتقدوا قرار الفرنسيين بتقسيم سوريا إبّان مرحلة الانتداب إلى دويلات طائفية باسم دويلة الدروز، ودويلة العلويين، ودويلة حلب، ودويلة دمشق، بالإضافة إلى دويلة لبنان الكبير. وفعلاً منيت التجربة بالفشل وتوحّدت الدويلات السورية مجدّداً في دولة مركزية واحدة. وما زال التجاذب بين الدولة السورية والدولة اللبنانية قائماً منذ أكثر من نصف قرن حول الوحدة، أو الاتحاد، أو الفدرالية، أو العلاقات المميّزة، ولن يحسم التجاذب إلاّ على

قاعدة توكيد المصلحة الواحدة للسوريين واللبنانيين في إطار وحدوي ديموقراطي سليم.

ورغم إقامة العلاقات الوثيقة بين الإنكليز وبعض زعماء الطوائف اللبنانية، ولا سيّما في أوساط الطائفة الدرزية، فإن المشروع الاستعماري البريطاني في المشرق العربي لم يُولِ أهمية كبرى للطوائف المحلية، بل استند، وبشكل أساسي، إلى جمع شتات اليهود من أقاصي العالم لإسكانهم في فلسطين. وكانت الرساميل البريطانية الموجّه الأساسي للحركة الصهيونية العالمية في أواسط القرن التاسع عشر. ولكن هذه الحركة، ولا سيّما بعد تنظيمها في مؤتمر بال في سويسرا، عرفت كيف توسّع دائرة تبعيتها بين الإنكليز والفرنسيين والأميركيين دون أن تهمل إمكانية الاستفادة الكبيرة من أصدقائها في السلطنة العثمانية، وفي روسيا القيصرية، وبين الزعامات العربية المسيطرة أيضاً.

ولا تعوزنا الوثائق لإثبات أن الفكر الطائفي، بتلويناته المحلية من جهة، وبنسخته الأكثر فاشية ورجعية، أي الحركة الصهيونية العالمية من جهة أخرى، كان شديد الارتباط بمصالح الرساميل الاستعمارية الأوروبية والأميركية، وأن خط التجزئة الذي بدأته القوى الاستعمارية الأوروبية لتفكيك بنى السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها استمرّ فاعلاً بعد انهيار السلطنة ليمعن في تقسيم الوطن العربي إلى دويلات، ومشيخات، ومحميات، وسلطنات، ومناطق نفوذ، وقبائل، وطوائف، ومذاهب، وغيرها من أشكال الانقسام الداخلي.

وفي الوقت الذي كان يترسّخ فيه فكر التجزئة والانقسامات الداخلية في المشرق العربي كانت المساعي تنشط بحدّة لجمع شتات اليهود في فلسطين، وذلك بإشراف إنكليزي مباشر وبدعم من الامبريالية العالمية التي تزعّمتها الولايات المتحدة الأميركية منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن. وقد بات واضحاً للجميع أن إسرائيل هي الولاية الثالثة والخمسون المرتبطة مباشرة بالولايات المتحدة الأميركية لأنها واجهة الصراع المباشر مع حركة التحرّر الوطني العربية. وبات واضحاً كذلك أن فرنسا لم تتمسّك بدعم الدويلات الدرزية والمسيحية والعلوية التي أقامتها في سوريا ولم تمانع في توحيدها ضمن دولة مركزية قبيل الحرب العالمية الثانية. كما أن الفرنسيين والأميركيين لا يبالون حالياً بمصير الدولة اللبنانية على قاعدة الطوائفية التي أقامها الفرنسيون في لبنان. ولم يتورّع دين براون، المندوب الأميركي الذي خبر جيداً المسألة اللبنانية طوال عدّة سنوات، عن التصريح بأن الأميركيين باتوا غير مهتمّين بمصير الدولة اللبنانية.

وبالمقابل فإن تصريحات القادة الأميركيين والإنكليز والألمان وبعض الفرنسيين تظهر

مدى الاهتمام الذي يولونه لمصير إسرائيل وضرورة تثبيت أقدامها في مناطق احتلالها التي تتوسّع في جميع الاتجاهات. ودلالة ذلك أن فكر التجزئة يستند، بالدرجة الأولى، إلى قوى عنصرية معادية بعنف لكل ما يوحّد العرب، تاريخاً، وعادات، وانتماء، ومصيراً. والفكر الطوائفي للجماعات العربية ليس صاحب مشروع خاص بل رديف للمشروع الأم، أي المشروع الصهيوني. فالطوائف العربية، إسلامية كانت أم مسيحية، غير قادرة على الانفكاك عن تاريخها وتراثها وانتمائها الحضاري، وإمكانيات التلاقي بين الطوائف العربية كبيرة جداً إذا توافرت السياسة الحكيمة لاستقطابها. ولذلك وعت العين الاستعمارية البريطانية بدقّة مصالح الامبريالية العالمية في المشرق العربي التي لا يمكن تأمينها إلّا عبر قوى بشرية تستقدم من خارج الوطن العربي وتقيم علاقة عداء شديد معه بعد أن تفتح أمامها إمكانية تحقيق مشروع إسرائيل الكبرى التي تمتدّ بين النيل والفرات وتسيطر على أكبر الموارد الاقتصادية في الشرق الأوسط.

الفكر الطائفي المحلّي في خدمة الفكر الاستيطاني الصهيوني ورديف له

خزائن الأرشيف الفرنسي كخزائن الأرشيف الإنكليزي ملأى بمئات الوثائق التي لا تقبل الشك ولا الطعن في مصداقيتها والتي تؤكّد الاتفاق الكامل بين الفرنسيين والإنكليز، ومن بعدهم الأميركيين، على تأييد المشروع الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين. وعندما نالت بريطانيا الانتداب على فلسطين وشرق الأردن والعراق جعلت في رأس أهدافها دعم الحركة الصهيونية، بجميع الوسائل، لتنفيذ ذلك المشروع عملياً. في حين تولّت فرنسا التي نالت الانتداب على سوريا ولبنان دعم المشروع ذاته بوسائل أخرى، وتكفّلت الولايات المتحدة الأميركية بجوانب أساسية فيها بحيث أصبحت الوريثة الشرعية للفرنسيين والإنكليز في الشرق الأوسط والسند الأساسي للمشروع الصهيوني قبل تجسيده في دولة إسرائيل وبعده.

ففي عنوان مثير، كتبت صحيفة «برو إسرائيل Pro - Israél»[٣] الصادرة بالفرنسية في سالونيك بتاريخ ٢٢ شباط ١٩١٨ عن الاتفاق الفرنسي - الإنكليزي على قيام دولة إسرائيل، تقول: **«فرنسا تؤكّد رسمياً اتفاقها مع بريطانيا العظمى على إقامة فلسطين يهودية»**، وتورد تصريحات هامّة بهذا الصدد لوزير خارجية فرنسا ستيفان

(٣) A.E. Sèrie E— La guerre 1914—1918— — Sionisme — Vol. 1200 pp. 219 et S. journal **«Pro—Israél»** — 1ère année— n. 14 — Salonique le 27 février1918.

بيشون Pichon في معرض استقباله للزعيم الصهيوني نعوم سوكولوف. وتؤكّد الصحيفة أن ذلك الاتفاق يعود إلى أكثر من عام، وتحديداً إلى أواخر عام ١٩١٦. ولعلّ قراءة متأنّية لهذا العدد الوثائقي من الصحيفة الصهيونية الصادرة في سالونيك توضح جوانب كثيرة من خفايا السياسة الفرنسية تجاه المسألة الفلسطينية في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة. وقد لمس بعض رجال الدين المسيحي في فلسطين تبدّلاً كبيراً في الموقف الفرنسي الموافق ضمناً على المشروع الصهيوني، وذلك على حساب الشعب العربي الفلسطيني بكافة طوائفه الإسلامية والمسيحية.

فمنذ إعلان وعد بلفور عام ١٩١٧ أدرك جميع العرب في فلسطين أن الاستيطان الصهيوني يحمل مخاطر كبرى على جميع الطوائف، فعقدوا مؤتمرات عدّة وشاركوا في النضال، بمختلف الأشكال، ضد تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود.

وفي تقرير فرنسي بعنوان «**المعارضة الشعبية للانتداب البريطاني تضم كافة السكّان في فلسطين**»، والمرسل بتاريخ ١٠ أيار ١٩٢٢، ترد عبارات ذات دلالة بالغة منها:

«إن المسيحيين عموماً، وبشكل خاص الكاثوليك وحتى الأكثر قبولاً منهم بضرورة إيجاد ملجأ لليهود يقيهم من الاضطهاد، بدأوا يدركون بمرارة أن أرض السيد المسيح تتحوّل إلى دولة يهودية كما خطّط لها كبير منظّريها تيودور هرتزل. لذلك بعث البطريرك بارلاسينا، بطريرك القدس للروم الكاثوليك، برسالة مؤرّخة في ٢٠ تموز ١٩٢٠ يحذّر فيها من سقوط فلسطين تحت قبضة النير الصهيوني الذي يعتبر أشدّ خطراً من النير العثماني السابق لأن الصهيونية ستلغي في فلسطين كل ما هو غير يهودي. كذلك حذّر البابا بنوا الخامس عشر Benoit XV من تحويل الأماكن المقدّسة في جبل الكرمل إلى أماكن للاصطياف الفخم... وفي مواجهة الخطر المشترك، تكتّل عرب فلسطين، مسلمين ومسيحيين، في جمعيات وروابط في كل قرية ومنطقة وعقدوا، رغم كل العراقيل، مؤتمرهم في القدس عام ١٩١٩، وفي صيف عام ١٩٢٠، وفي القدس مجدّداً في ٢٧ حزيران حتى ٣ تموز ١٩٢١ وحذّروا فيها من "مغبّة تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود»[٤]. ولا يتسع المجال لذكر نضالات عرب فلسطين، بالسلاح المتوفّر وبالحجارة والعصي والمظاهرات والإضرابات وغيرها، للتنديد بالانتداب البريطاني الحامل معه وعد بلفور الذي أخذ بالتجسّد في دولة صهيونية كانت تتبلور تباعاً وتمتلك أجهزتها الخاصة تحت سمع الإنكليز وبصرهم وبدعم مباشر منهم. في حين كانت الشعوب العربية

(٤) A.E. Sèrie E. Levant 1918—1929 — Palestine — Tome 28 — Dépêche n. 78. pp. 15,16.

عاجزة عن مدّ عرب فلسطين بالوسائل الضرورية لإنجاح تحرّكهم ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية معاً.

وتوضح وثائق الأرشيف الفرنسي مدى الترابط الوثيق بين الحركة الصهيونية والرساميل الامبريالية الخارجية. ففي تقرير من السفارة الفرنسية في واشنطن بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٤ إلى وزير خارجية فرنسا ورئيس وزرائها إدوار هاريو Edouard Herriot، يشير القائم بالأعمال الفرنسي، كاتب التقرير، إلى تشكيل اللجنة الصهيونية الأميركية التي تضم صهاينة ورجال أعمال أميركيين وتكون مهمتها دراسة الإمكانيات التي توفّرها فلسطين للرأسمال الأميركي وللتجارة الأميركية[٥]. وفي الوقت نفسه كانت تقارير المفوّض السامي ويغان Weygand المرسلة من لبنان الكبير تشير إلى الجمعيات الصهيونية التي تشتري أراضي واسعة في جنوب دولة لبنان الكبير وجنوب دولة دمشق. وتحذّر بعض تلك التقارير من اضطرابات عنيفة في حال انكشاف مخطّط شراء الصهاينة لتلك الأراضي[٦]. وفي ردّ وزير الخارجية الفرنسي على المفوّض السامي ويغان تبرز التعابير الدبلوماسية مثل **«نشكر لكم لفت الانتباه إلى المخاطر بهذا الشأن وسنأخذها بعين الاعتبار إذا ما قدّمت لنا طلبات بهذا الخصوص - أي لشراء الأراضي في سوريا ولبنان من قبل الصهاينة»**. وفي ذلك الجواب دلالة أكيدة على أن الصهاينة كانوا يضغطون على أعلى المراكز السياسية في باريس بالذات لتسهيل مهمة الحركة الصهيونية في أراضي الانتداب الفرنسي. وهناك عدد كبير من الوثائق الفرنسية التي تؤكّد توزيع عمل القيادات الصهيونية للضغط على الزعماء الإنكليز والفرنسيين والأميركيين وغيرهم. كذلك كانت الجباية الصهيونية تنتظم أكثر فأكثر وتجمع التبرعات لشراء الأراضي وإقامة المستوطنات الجديدة بحيث تزايد عدد الصهاينة خلال سنوات ١٩١٧ - ١٩٢٥، وتزايد معهم بناء المستوطنات الجديدة[٧]. ونظراً للدعم الكبير الذي حظيت به المستوطنات الصهيونية من جانب السلطات البريطانية والحركة الصهيونية العالمية، فقد نجحت تلك المستوطنات إلى حدٍّ بعيد في مجالات التحديث الزراعي والصناعي والإعلامي فطرحت بعض التقارير الفرنسية مسألة هامة هي ضرورة تعميق

(٥) A.E. op. cit. volume 28 — dépêche n. 382, p.83.

(٦) A.E. op. cit. — volume 28 — Rapport adressé d'Aley le 27 Septembre 1924, pp. 85—86.

(٧) راجع التقارير الهامة عن عملية شراء الصهاينة للأراضي في سوريا ولبنان خلال تلك الفترة خاصة:
A.E. Série E. Levant 1918—1929 — Consulat de Jérusalem de France en Palestine — Rapport n. 52 de 29 Novembre 1924, pp. 92, 119 et n. 60 du 25 Novembre 1925, pp. 258—263.

العلاقات المباشرة مع الحركة الصهيونية في فلسطين وجنوب لبنان، كما صوّرت الصحف والمجلات اليهودية الفرنسية بيانات تحثّ اليهود الفرنسيين على دعم المستوطنات الصهيونية في فلسطين والهجرة إليها بشكل دائم أو مؤقّت على أساس تطوّعي. حتى إن الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه Raymond Poincaré لم يخفِ تعاطفه العلني مع الحركة الصهيونية ودعم الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين[٨].

كما أن المفوّض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان هنري دو جوفنيل Henri de Jouvenel يحسد إدارة الانتداب البريطاني على وجود الصهاينة في فلسطين. ففي تقريره له من بيروت بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٢٦ يقول: «تلقّيت هذه الأيام زيارة السيد وايزمن، أي زيارة الحركة الصهيونية متجسّدة بشخصه. فقد جاء وايزمن يسألني رأيي حول إدخال الصهاينة إلى سوريا. فأجبته أن هذه المسألة تتجاوز صلاحياتي وتخصّ الحكومة الفرنسية مجتمعة لكنني لا أخفي عواطفي الشخصية حيالها. لقد كنت معادياً للصهاينة قبل مجيئي إلى الشرق لكنني الآن أصبحت صهيونياً، لا بل أحسد المفوّض السامي البريطاني في فلسطين وكل الذين يستقدمون الصهاينة إليها. ستكون هناك بعض المتاعب، دون شك، مع العرب لكنها متاعب مؤقّتة مقابل مكتسبات واسعة للغاية يحملها الصهاينة إلى فلسطين. فهذه البلاد، لكي تصبح غنية جداً، تحتاج إلى ثلاثة عناصر: الرأسمال، واليد العاملة، والتكنيك. وقد حمل الصهاينة إليها هذه العناصر الثلاثة مجتمعة. لقد كنّا مكرهين على مساعدة المسيحيين، وعلى دعم مؤسساتهم في حين يتساند الصهاينة فيما بينهم ويقومون بأعمالهم منفردين. فالرأسمال الذي يمتلكه الصهاينة جريء وقادر على خوض المغامرات، وذلك على عكس الثروات التي يمتلكها الشرقيون والتي غالباً ما بنيت على الربا ويمكن نعتها بأنها قصيرة النَفَس ولا توظّف لأكثر من أسابيع قليلة. وفي الختام أقول إن روحية المؤسسات المعمول بها بين اليهود معروفة جداً ولا تحتاج إلى مدحي لها. وطبعاً قلت للسيد وايزمن إنني أعارض تماماً إقامة مستعمرات صهيونية في جنوب لبنان وفي سوريا لأن من شأن ذلك إقامة غيتو يهودي في مناطق الانتداب الفرنسي يخلق مشكلات جمّة في المستقبل وتنازعاً على الحدود. وبالمقابل سألت ما إذا كان الصهاينة يقبلون الذهاب للاستقرار على ضفاف الفرات أو في المناطق الممتدّة بين نهر الفرات وخط حلب ـ حماه ـ حمص ـ دمشق فأكون سعيداً جداً بنقل هذا الاقتراح للحكومة الفرنسية والطلب إليها القبول به... بين الفرات والمناطق الزراعية السورية تحتاج إلى الرجال والمال لإقامة مشروعات من أي نوع كان. فليس لدينا

(٨) A.E. op. cit. Note du 22 Octobre 1925, pp 239-247 . وفيه تصريحات هامة تبرز تأييد الكثير من الزعماء الفرنسيين للحركة الصهيونية في فلسطين.

الرجال، والمال الفرنسي ليس أكثر من المال السوري في هذا المجال. فيكون مفيداً للغاية إيجاد المال والرجال لدى الحركة الصهيونية. ودون شك، سيعلو في البداية صراخ المسلمين ثم لا يلبث أن يهدأ مع الزمن. فرجال هذه البلاد شديدو الحرص على مصالحهم الشخصية وسرعان ما يتصالحون مع من يقدّم لهم بعض الفوائد. . .»[٩]. وليس هذا التقرير البالغ الدلالة بحاجة إلى شرح أو تعليق.

بعض الاستنتاجات

ثمّة وثائق كثيرة تؤكّد أن المشروع الأساسي لتفكيك المشرق العربي وعزله عن المغرب قد استند إلى إقامة وطن قومي لليهود تحت ستار جمع شتاتهم من مختلف بقاع الأرض وإسكانهم في فلسطين بحيث يشكّلون تكتلاً بشرياً ضخماً يتجاوز العشرة ملايين يهودي ويتلقّون الدعم الكامل من المراكز الرأسمالية العالمية الفاعلة. ولم يكن المشروع قابلاً للتحقق على أرض الواقع دفعة واحدة لأسباب عديدة أبرزها صعوبة استقدام المهاجرين اليهود إلى فلسطين، ولذلك لجأت القوى الاستعمارية العالمية، الأنكلو- فرنسية ثم أضيفت إليها الولايات المتحدة الأميركية، إلى استخدام مشروع رديف يساعد في تعبيد الطريق أمام الحركة الصهيونية ويرسّخ سيطرتها على المنطقة الممتدّة بين الفرات والنيل التي قد تتوسّع لاحقاً تبعاً للظروف الدولية. وقد تبلور المشروع الرديف في إقامة دويلات في المشرق العربي على قاعدتي الطائفية والقبلية كانت جميعها عاجزة عن حماية نفسها والدفاع عن أراضيها إلاّ بدعم مباشر من مراكز الرساميل العالمية. ودلالة ذلك أن هذه الدويلات تلتقي مع الدويلة الصهيونية في أحضان تلك المراكز في علاقة من التبعية المباشرة وغير المباشرة، يصعب الفكاك منها إلاّ بتحطيم البنى الأساسية التي أقيمت عليها تلك الدويلات كمعوّق للوحدة العربية وضامن لتجزئة العرب وانفصال أقطارهم وشعوبهم بعضها عن البعض الآخر.

هكذا تبدو جدلية العلاقة بين الفكر الصهيوني وفكر التجزئة عبر تلويناته المحلية المختلفة من طائفية وعرقية وقبلية وكيانية انفصالية وغيرها. وتبدو جدلية تلك العلاقة أيضاً في سياق ولادة المشروع الأساسي في المشرق العربي، أي المشروع الصهيوني، ثمّة

---

(٩) تقرير ذو أهمية استثنائية عن آراء المفوّض السامي الفرنسي هنري دو جوفنيل في دعم الحركة الصهيونية لأسباب اقتصادية بحتة تخدم مصالح الرأسمال الفرنسي بالدرجة الأولى. A.E. Série E. Levant 1918—1929, Palestine vol. 29. Rapport n. 293, Beyrouth le 27 Avril 1928, pp. 30,33.

مشاريع التجزئة في المنطقة. وقد أدرك بعض زعماء العرب، ولكن بعد فوات الأوان دوماً، أن دورهم الإقليمي محدود للغاية، وأن لا حاجة إليهم إلاّ لخدمة المشروع الصهيوني وإجبارهم على التصالح معه والسير في ركابه حتى النهاية وإلاّ كان مصيرهم العزل أو القتل بأساليب متنوّعة.

كما أدرك زعماء بعض الطوائف، ومنهم من لم يدرك هذه الحقيقة حتى الآن، أن الفكر الطائفي ليس إلاّ رديفاً للفكر الصهيوني بالذات، وأن كل ما يُقال عن كيانات وكانتونات طائفية ذات استقلال ذاتي ضرب من الوهم. إذ لا حاجة للقوى الرأسمالية العالمية إلى مثل تلك الكيانات التي تتحوّل إلى عبء سياسي واقتصادي لا تبدي الدول الاستعمارية حماساً لدعمه واستمراره. لقد أدرك المفوّض السامي الفرنسي دو جوفنيل هذه الحقيقة وصرّح بها عام ١٩٢٦، كما أن المفوّض السامي الآخر دو مارتل De Martel اتهم الموارنة «بالأصدقاء المزعجين» بعد وقوف البطريرك الماروني أنطون عريضة إلى جانب مزارعي التبغ ضد شركة حصر التبغ والتنباك (الريجي)، أحد أبرز رموز الاحتكار الفرنسي في سوريا ولبنان.

وما يصحّ على الفكر الطائفي في المشرق العربي يصحّ أيضاً على الفكر القبلي وعلى الكيانات السياسية التي أقيمت في هذه المنطقة لتبرير المشروع الصهيوني وتأمين استمراريته في مرحلة تاريخية كان بأمسّ الحاجة فيها إلى الاستقرار. لقد بات المشرق العربي المعاصر منذ قيام إسرائيل، أمام مشروعين توحيديين:

توحيد قومي عربي له كل الركائز التاريخية والاقتصادية والثقافية والإرادة على العيش المشترك والعمل على بناء مستقبل قومي لجيل عربي حر، وتوحيد صهيوني يقوم على اغتصاب الأرض العربية وتهجير سكّانها على اختلاف طوائفهم وقبائلهم ويستقدم مكانهم يهوداً من مختلف بقاع العالم، ولذلك تنتفي الحاجة تباعاً إلى فكر التجزئة بقدر ما يترسّخ وجود الفكر التوحيدي بجناحيه القومي العربي أو الصهيوني الاستيطاني. وقد بات واضحاً أن فكر التجزئة يعيش مأزقاً بنيوياً حاداً، رغم شراسة طوائفه وقبائله ودويلاته ومشيخاته. ولكن المعضلة الكبرى تبقى في الإجابة على التساؤل الأساسي: لمصلحة من يتم تجاوز فكر التجزئة وإفرازاته؟ ألمصلحة المشروع الصهيوني أم لمصلحة الفكر القومي العربي الوحدوي؟ والعرب، جميع العرب، معنيون بالإجابة على هذا التساؤل والعمل من أجل انتصار الفكر القومي العربي الوحدوي وإلاّ فقدوا كل شيء وتحوّلوا إلى لاجئين في مختلف بقاع الأرض وعلى أراضيهم يتجمّع يهود من مختلف بقاع العالم يدوسون تاريخهم وتراثهم وأمانيهم الوطنية والقومية.

الفصل الثالث

حول مشكلات التأريخ
لولادة الدولة في المشرق العربي المعاصر

رافقت انهيار السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تبدّلات جذرية سبق التحضير لها منذ القرن التاسع عشر وطالت مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها في الولايات العربية المشرقية التابعة للسلطنة. وتشكّلت هنالك قوى سياسية مرتبطة تبعياً بمصالح الرساميل الأنكلو - فرنسية وأقامت معها أشكالاً متنوّعة من الحماية والوصاية والارتباط التبعي. وكانت غالبية تلك القوى تتمركز في أوساط زعماء البدو وكبار الملاّكين وأعيان الريف وتجّار المدن وزعماء الطوائف، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المثقفين الذين تربّوا في مدارس الإرساليات وجامعاتها بشكل خاص وكانوا على علاقة وثيقة بمراكز القرار السياسي والاقتصادي في فرنسا وبريطانيا. وظهرت دراسات تاريخية عديدة تعبّر بوضوح عن مستقبل المشرق العربي في حال زوال السلطنة العثمانية، وعن حتيمة العون أو المساعدة المطلوبة من فرنسا وبريطانيا لإنشاء دول عربية تستوحي الأساس في مؤسساتها وقوانينها وتعليماتها من النموذج الغربي. وهذا ما أشار إليه وجيه كوثراني بقوله: **«لقد درجت العادة على ربط التجزئة بالسياسة الاستعمارية. هذا صحيح إلى حدٍّ كبير. ولكن، مع ذلك ينبغي أن يطرح السؤال أيضاً بصيغة أخرى: لما لم تكن «الوحدة» أمراً حاصلاً قبل الدخول الاستعماري المباشر فإنه من الضروري معرفة ما إذا كانت أوضاع البلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تؤهّل «للوحدة» وبناء «الدولة القومية» ضمن المنظور الايديولوجي للبرنامج الذي طرحته الحركة القومية آنذاك»**[1].

لكن المسألة، كما يطرحها كوثراني، تغفل الواقع التاريخي الموضوعي لتعيد صياغة

(1) وجيه كوثراني: «بلاد الشام ـ السكّان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين ـ قراءة الوثائق»، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

ايديولوجية ترى في ضعف الحركة التوحيدية آنذاك وعجزها عن بناء الدولة القومية العربية التي تطمح إليها عجزاً بنيوياً للحركة القومية وليس نتاجاً للقمع الاستعماري الأوروبي لتلك الحركه وتفكيكها إلى دويلات طائفية ومذهبية وقبلية حتى تسهل السيطرة عليها. وفي حين بالغت الدراسات التاريخية ذات المنحى القومي العربي في تضخيم دور الاستعمار الخارجي في ولادة الدويلات العربية المشرقية وحرصت على إغفال الجوانب الداخلية الموضوعية التي جهدت لنجاح ذلك الدور، وتجاهلت المساومات التي قام بها بعض زعماء العرب مع الفرنسيين والإنكليز، فإن دراسات تاريخية معاصرة تميل إلى تحميل الحركة القومية العربية الجانب الأساسي في ولادة دويلات التجزئة لعام ١٩٢٠. وكلا الاتجاهين لا يقدم فهماً دقيقاً للواقع التاريخي في سيرورته المعقّدة. كما أن تغليب العوامل الخارجية على الداخلية، أو العكس، يوقع في مغالطات كبيرة.

لذلك تبرز حاجة ملحّة لدراسة حركة الواقع التاريخي كما تجلّت في كتابات بعض المؤرِّخين الذين عاصروا ولادة الدولة في المشرق العربي، وتحديداً في سوريا ولبنان، ومقارنتها بالدراسات اللاحقة التي اعتمدت الأدلجة السياسية بدل الوثائق التاريخية وتوصّلت إلى استنتاجات خطيرة ومغلوطة ساهمت في تشويه الكتابة العلمية التاريخية العربية المعاصرة.

منهجية التأريخ المباشر لدويلات التجزئة

تعتبر دراسة أدمون ربّاط **(التطور السياسي لسوريا في عهد الانتداب)** التي صدرت كأطروحة دكتوراه عام ١٩٢٨، ودراسة ريمون أوزوكس Raymond O'Zoux **(الدويلات المشرقية في ظل الانتداب الفرنسي)** الصادرة عام ١٩٣١ من أفضل الدراسات في هذا المجال، وما زالت تحتفظ بكثير من السمات العلمية والرؤية الموضوعية للوقائع التاريخية.

ورغم تقاطع عناوين هاتين الدراستين في جوانب متعدِّدة فإن المنطلقات الأساسية لكل منهما تختلف جذرياً عن الأخرى، كما أن الاستنتاجات في الأولى مغايرة تماماً للاستنتاجات في الثانية.

في مقدمة كتاب رباط يشرح شكيب أرسلان الظروف التاريخية لنشأة نظام الانتداب وتقسيم سوريا إلى دويلات، ويستنتج **«أن من بين جميع البدع التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى، لم تظهر بدعة أكثر خداعاً وخبثاً من نظام الانتداب»**[٢].

(٢) Edmond RABBAT: **«L'Évolutilon Politique de la Syrie sous Mandat»** Paris 1928 — Préface de Cheikib Arslan, p. 1.

بعد تحليل تاريخي مطوَّل يبني أدمون ربَّاط دراسته على المقولات الأساسية التالية: **«إن موروثات العهد العثماني، خاصة نظام الطوائف والنظام الإداري القديم، تثقل كاهل سوريا وتعيق حركتها باتجاه المستقبل... فهناك حوالي ثلاثين طائفة متميّزة بعضها عن البعض الآخر ويعتبر مجموعها تكويناً «للأمة السورية». إنما، وبالمعنى السوسيولوجي للكلمة، هذا المفهوم غير صحيح. فالسمات الأساسية للأمة، ووحدة مؤسساتها، ليست موجودة في سوريا، إذ لكل طائفة حياتها الداخلية أو الروحية الخاصة بها وتتجلّى في اختلاف شرائعها ونشاطها. ولهذه التعدّدية الطوائفية عواقب وخيمة كانعدام الوحدة النفسية في البلاد والتي ينعدم معها وجود الأمة السورية نفسها... فالتركيبة الاجتماعية لسوريا المعاصرة (١٩٢٨) هي تركيبة طائفية واضحة. لذا كان الشعور القومي العربي الشعور الوحيد القادر على جمع السوريين وتوجيههم نحو هدف مشترك، وإعادة بعث تراثهم القديم وذلك بانتظار أن يؤدّي تطوّر الأحداث والوقائع إلى صهر السوريين في بوتقة واحدة»**[3].

ويؤكّد ربَّاط أن الاستعمار الأوروبي استفاد كثيراً من هذه التركيبة الطائفية لبناء مشاريع التجزئة في المشرق العربي: **«فقد استخدمت أوروبا الطوائف غير الإسلامية في المشرق العربي، وخاصة الطوائف السورية، لتوسيع رقعة نفوذها الثقافي والاقتصادي ولتبني بعد الحرب سلطتها السياسية والعسكرية في سوريا»**[4].

أمَّا آفاق التطور المستقبلية فيراها كالتالي: **«من جهة هناك جمهور عربي يتزايد باستمرار ويضمّ الطوائف الإسلامية وفريقاً من المسيحيين، وفي جهة أخرى أقلية شاخصة بأبصارها إلى أوروبا، وتسعى كي تبقى غريبة عن مصالحها الحقيقية ومصالح بلادها وعن آمال الأغلبية المتزايدة»**[5].

ويرى الحل بتطوير الشعارات التي ترفعها الجماهير الإسلامية لتكون أكثر قابلية للتحقيق والاستقطاب العروبيين في الطوائف الأخرى. ويعتقد جازماً: **«أن المثال القديم والهرم الذي ترفعه الطائفة الإسلامية (المقصود إعادة بناء الامبراطورية الإسلامية) سيخلي الساحة شيئاً فشيئاً تحت ضغط الوقائع وذلك لمصلحة الهدف السامي أي بناء الوحدة العربية وبعث أمجاد العرب»**[6].

(٣) المرجع السابق ـ ص ٩ ـ ٢١.
(٤) المرجع السابق ـ ص ٢٥.
(٥) المرجع السابق ـ ص ٢٤.
(٦) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

ويستنتج أن معركة ميسلون افتتحت مرحلة جديدة في تطوّر المسألة الوطنية السورية. فحتى ذلك التاريخ كانت الحركة الوطنية السورية وثيقة الصلة بالحركة العربية الشمولية. ومع فرض الانتداب الفرنسي على سوريا بكاملها حصل انقطاع حاد عزل سوريا عن مجرى الحركة العربية الواحدة التي كانت تعيشها الأقطار العربية الأخرى رغم خضوعها للانتداب البريطاني(٧).

لكن موقفه من ولادة الدولة اللبنانية تبدّل بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. فقد ورد في كتابه «التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري» ما يلي: «**إن استمرارية لبنان في ظل الانتداب الفرنسي لا يمكن تفسيرها إلاّ بقوة ماضيه الذي أعطاه هوية مميّزة بحيث جاءت ولادة الدولة اللبنانية التعبير الطبيعي عنها. فبخلاف باقي الدويلات السورية، لم يكن لبنان الكبير من صُنع السياسة الفرنسية كما يُشاع. وتأسيس الدولة اللبنانية عام ١٩٢٠ ما كان إلاّ تلبية لموجبات تاريخ طويل**»(٨). وعن مواقف الطوائف اللبنانية من تلك الدولة يرى ربّاط أن الجماهير الإسلامية اتخذت موقفاً دائماً لم يتبدّل هو موقف الرفض المطلق للانتداب. وبالمقابل، اتخذ طابع العلاقة بين المسيحيين، وعلى رأسهم الموارنة، وبين فرنسا بعض الأشكال الصوفية. ألم تأتِ «**الأم الحنون**» لتحقّق لهم أحلام الأجداد ببناء دولة «**لبنان الكبير**»(٩)؟

وبالمقابل، يعبّر ريمون أوزوكس، إلى حدٍّ بعيد، عن وجهة النظر الفرنسية. وقد ترك بصماته واضحة في كثير من الأبحاث التاريخية اللاحقة التي تناولت هذه المرحلة.

على غرار الدراسات التي تعبّر عن وجهة نظر الانتدابيّن الفرنسي والإنكليزي ينطلق الباحث من مقولة معروفة هي أن العهد العثماني وما رافقه من مآسٍ، ولا سيّما في مرحلة انهياره، ترك وراءه بلاداً مفكّكة يتأكّلها الخراب وتسودها المنازعات القبلية، فجاء الانتداب الفرنسي منقذاً ليعيد دورة البناء إلى مجراها الطبيعي، وبوتيرة أسرع. يقول مقدّم الكتاب: «**عام ١٩١٩ وصل المفوض السامي للجمهورية الفرنسية إلى بلاد دمّرتها الحرب، وأنهكتها المجاعة وشرّدت سكّانها العصابات والأوبئة، فأعاد إليها النظام والأمن بسرعة وقدّم المساعدة لجميع المحتاجين، وهدّأ من روع الخائفين، وشرع في إعطاء البلاد السورية تمثيلاً**

---

(٧) المرجع نفسه ـ ص ٢٦٦.

(٨) E. RABBATH: «**La formation historique du Liban politique et constitutionnel — Essai de synthèse**», Publications de L'universite Libanaise. Nouvelle édition — Beyrouth 1986, p. 367.

(٩) المرجع السابق ـ ص ٣٧٩.

سياسياً عصرياً. ورغم جميع العقبات اندفعت البلاد نحو نهضة اقتصادية هي الآن (١٩٣٠) في أوج تطوّرها»[١٠].

هكذا رسم المنظِّر السياسي بيار آليب Pierre Alype - في المقدمة الاتجاهات الأساسية للدراسة التي آلى صاحبها على نفسه أن يظهر الانتداب الفرنسي بمظهر «حضاري» مع تقديم التبرير الضروري للمرحلة التجريبية الواسعة التي مارسها المفوضون السَّامُون في سوريا ولبنان. تتقاطع دراسة أوزوكس مع دراسة ربّاط حول تحليل هوية سوريا الوطنية، وما إذا كانت موحَّدة سابقاً أم مجزَّأة فيقول: «ما يسمّى بتعبير مبهم (سوريا) لا يشكّل وحدة، بل فسيفساء من التقاليد والمعتقدات، والاتجاهات المتباعدة. لذا كانت هنالك استحالة في إرضاء الجميع... أمّا فرنسا فلم تعتمد سياسة (فرِّق تسد) كما يتهمها المسلمون كل يوم، بل باعدت بين الطوائف لعزلها بعضها عن البعض الآخر، وللتخفيف من تعصبها الطائفي المذهبي. لذلك نجد أن الطوائف السورية اليوم (١٩٣٠) تتبع كل منها طريقها السياسي الخاص بها، وذلك تبعاً لرغبتها ولدرجة تحضّرها»[١١].

واستناداً إلى مقولة التطور السياسي الخاص والمرهون برغبة كل طائفة وبدرجة تحضّرها يصبح من الطبيعي أن لبنان، في دراسة أوزوكس، كان الأكثر قدرة على التطوّر لأنه الأكثر مطواعية للانتداب. وهذا ما أشار إليه بقوله: «لبنان هو الدولة المشرقية التي كانت الأكثر امتثالاً لنصائح المفوضية العليا والتي كادت خلال ثماني سنوات (١٩٢٠ - ١٩٢٨) أن تصل إلى الحكم الذاتي تحت إشراف الانتداب»[١٢].

يكشف أوزوكس عن حقيقة تاريخية هامة تدلّ على مدى أنانية البورجوازية ورغبتها في الحفاظ على منافعها الخاصة بمعزل عن الوحدة السورية. «فقد رفض لبنان رفضاً قاطعاً في شهر حزيران ١٩٢٢ مشروعاً لوحدة مع الدويلات السورية على غرار وحدة الولايات المتحدة الأميركية. واقترح بدوره أن تقتصر الوحدة على الجانب الاقتصادي دون سواه»[١٣]. أمّا باقي الدويلات السورية، ورغم الصعوبات والشروط والشروط المضادّة التي وضعها المتنفِّذون فيها، فإنها تمسّكت جميعها بالوحدة السورية.

(١٠) Raymond O'zoux: «Les Etats du Levant sous Mandat Français», Paris 1931 — préfacc de F. Pierre Alype, p. VII — VIII.

(١١) المرجع السابق - ص ٧٢.

(١٢) المرجع السابق - ص ٩٤.

(١٣) المرجع السابق - ص ٧٦ - ٧٧.

وفي الختام يطرح المؤلف السؤال المنهجي التقليدي التالي: ماذا قدّمت فرنسا للمشرق؟ ويجيب بنفسه: «**جدّدت البلاد عندما نظّمتها وساهمت في تهدئة الطوائف عندما حدّدت حقوق وواجبات كل منها تبعاً لحجمها العددي. وهي، في الوقت نفسه، أقامت دولاً ضمّت بقدر المستطاع أناساً من نفس الطوائف، ولهم نفس التقاليد، ويسعون إلى هدف واحد**».

أمّا الأهداف المستقبلية لإدارة الانتداب فيوجزها أوزوكس بهدفين:

- **الأول**: إعطاء الاقتصاد المرتبة الأولى.
- **الثاني**: الانتظار ريثما يتمّ التعليم العام جميع المناطق.

بشكل عام يمكن تحديد الصيغة الجديدة للانتداب على الشكل التالي: «**الازدهار الاقتصادي والتطوّر الثقافي في المشرق**»[١٤].

امتازت الدراسات الأولى بالسعي لتحليل الواقع الموضوعي والابتعاد عن التشنّج والأدلجة فحافظت على فائدتها العلمية. ويلاحظ أن كلّاً من الاتجاهين المتناقضين في تقييم الانتداب كان يسعى جاهداً لتقديم الحجج العلمية التي تدعم وجهة نظره انطلاقاً من الوقائع نفسها حيث تقدّم الاحصائيات، والأرقام والنسب الاقتصادية، وتوزيع السكّان، والهجرة والضرائب وغيرها. ويلاحظ أن مؤرِّخي الاتجاهات الموالية للانتداب استخدموا التاريخ، ولا سيّما المرحلة العثمانية، لإظهار البؤس والتخلّف والقمع بهدف تبرير ما تمّ لاحقاً من منجزات على طريق ولادة الدولة الحديثة في سوريا ولبنان. ولكن مناهضي الانتداب تمسّكوا بالوحدة العربية ودعوا للنهضة القومية الشاملة. ووصفوا تدابير الانتداب من تجزئة، وحكم عسكري مباشر، وضرائب، واحتكارات وتهجير طوعي أو قسري، وغيرها بأنها معوِّقات أساسية لحركة التوحيد القومي العربي، وأن محاسن الدولة الجديدة لا تقاس بسلبياتها الكثيرة لأن كل ما أنجزته لا يتعدّى نقل الشعبين السوري واللبناني من نمط الانتاج السابق على الرأسمالية إلى نمط إنتاج رأسمالي تبعي.

نماذج من الدراسات التاريخية المعاصرة عن ولادة دويلات التجزئة لعام ١٩٢٠

ثمّة دراسات تاريخية معاصرة تتهم الفكر القومي العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى برفع شعارات غير واقعية في الوقت الذي كان فيه دعاته على استعداد للقبول

---

(١٤) المرجع السابق ـ ص ٢٩٦ ـ ٣٠١ ـ ٣٠٢.

بـالمساومـة مع الفـرنسيين والإنكليز. يقـول وجيه كـوثراني: **«إن أعيـان المدن كـانوا تجّـاراً وملاّكين ولم يكونوا قادرين على طرح برنامج «قومي» يغطّي ساحة «الـوطن» كله، ويلبّي مصالـح شتى فئاته وطوائفه وأقوامه. فالطبقـة المدينيـة لم تكن تملك بيدهـا شبكة عـلاقات التبـادل ما بين مناطق المشرق العربي وغيرها من المناطق البعيدة»**[١٥].

إن وضع المفاهيم الأساسية للنصّ كالوحـدة، والوطن، والـدولة القـومية والبـرنامـج القومي بين مزدوجين يلقي ظلالاً واسعة من الشك فـي قدرة تحوّلهـا إلى برنـامج شمـولي يغطي الوطن العربي كله، وهي مفاهيم ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بايديولـوجية أعيـان المدن من تجّـار وملاّكين، للمسـاومة مـع القوى الاستعمـارية. ففي الواقع، لم يكن منـظّرو فـرنسـا وبريطانيا بعيدين عن فهم تلك الايديولوجية والمساهمة بعمق في صياغة مفاهيمها الأساسية عبر مفكّرين كان معظمهم من اللبنانيين وعلى صلة وثيقة بدوائر القرار السياسي الأوروبي، ولا سيّما في وزارات الخارجيـة. ورغم الممانعـة التي أبـدتهـا بعض أطـراف بـورجـوازيـة المـدن العربية وكبـار الملاّكين فـإن المشروع السيـاسي الأوروبي لكل قـطر عربي كـان يفسح في المجال أمام تلك القوى كي تلعب دوراً فاعلاً في تسيير الدولة العربية المنوي إقامتها شرط قبـولها بممـارسة الـرقابـة المكثّفة والقمـع الشديـد للقـوى العربيـة المنـاهضـة للمشـروع الاستعماري الأوروبي. ولا يتّسع المجـال هنا لتحليـل مواقف مختلف أطـراف بورجـوازية المدن العربية بل سنكتفي بنموذج محدّد يتناول آراء بعض المؤرّخين فـي ولادة الدويلات السورية والدولة اللبنانية عام ١٩٢٠، وإبراز آليـة الممانعـة من جهة، والقبـول بحصّة ولـو ضئيلة من مغانم الدولة الحديثـة في المشرق العـربي. فالمشـروع السياسي الفـرنسي كان يسعى، على غـرار المشروع السيـاسي الإنكليـزي، إلى استقـطاب تجّـار المـدن وأعيـان الريف وكبار الملاّكين وزعماء البدو وزعماء الطوائف والعشائر على قاعدة المصالح الطبقية المتجـانسـة، رغم تفـاوت الحصص بين الاستعمـار الأوروبي والقـوى الـطبقيـة السـوريـة واللبنانية. ولم تكن مواقف الشريـف حسين في الحجاز، وابنه الملك فيصل في سوريـا ثم في العراق، وابنه الآخر الملك عبد الله في شرقي الأردن بعيدة عن هذا المنحى. ولم يكن بمقدور هذه القوى أن تقود مشـروعاً تـوحيديـاً قوميـاً عربيـاً بحكم انتمائهـا القبلي وآفاقهـا السياسية الضيّقة، وارتباطها التبعي بالمشـروع الاستعماري الخـارجي وهو مشـروع تجزئـة بالضرورة ويعادي الوحدة في تجلياتها العملية المناهضة للاستعمار.

---

(١٥) كوثراني ـ مرجع سابق ـ ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

وتجدر الملاحظة بأن القوى الاستعمارية والأنكلو ـ فرنسية قد أنجزت مشروع التجزئة وتفكيك الوطن العربي سنوات طويلة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى. وأمّا مشاريع تجزئة المشرق العربي التي تبلورت على قاعدة اتفاقيات (سايكس بيكو)، ووعد (بلفور)، و(لويد جورج ـ كليمنصو) و(سان ريمو) فجاءت لتتوّج قرناً من التفكك الاستعماري للوطن العربي وتضع اللمسات الأخيرة على ما تبقّى منه خارج السيطرة الاستعمارية الأوروبية ولتدخل المشرق العربي في دائرة الانتداب ـ الاستعمار. فتجزئة سوريا إلى دويلات عام ١٩٢٠ كانت نهاية لمرحلة طويلة من تجزئة الوطن العربي وليس بداية لها.

يستند كوثراني إلى تلك الحقائق التاريخية ليغمز من قناة الفكر القومي وينعته بالعاجز عن توحيد الوطن العربي فيقول: **«صحيح أن الاستعمار لجأ إلى التجزئة ليمنع حركة التوحيد القومي من التبلور والامتداد، ولكن هل كان بوسع «الاحتمال التوحيدي أن ينتصر تاريخياً»؟ وهل كانت تملك بتعبير آخر إمكانية «المشروع التاريخي» في وضع اجتماعي داخلي كان قد وصل في أواخر العهد العثماني في مرحلة التقسيم الامبريالي إلى أقصى درجات تفكّكه... وهل كان ممكناً في عام ١٩١٩ أن تقوم الدولة العربية الواحدة؟»**[16].

هكذا ترتسم صورة تاريخية مغايرة إلى حدٍّ بعيد عن تلك التي رسمها المؤرِّخون الأوائل من ذوي الاتجاه القومي العربي عن تلك المرحلة. فالتجزئة فعل تاريخي سبق التحضير له في بلاد الشام منذ فترة طويلة. وقد أدركت القوى الاستعمارية الغربية مخاطر تجربة محمد علي الوحدوية بين مصر وبلاد الشام فبادرت إلى ضربها والإمعان في إحلال التجزئة الداخلية، من طوائفية وعرقية وقبلية وعشائرية وعائلية وغيرها، وذلك تمهيداً للسيطرة الخارجية على الوطن العربي كله. ومع ذلك فإن المشروع الاستعماري نفسه حمل في طيّاته بعض أشكال التوحيد الاقتصادي التي لا يجوز إغفالها. وتبرز الأبحاث العلمية الكثيرة باللغة الفرنسية، ولا سيّما عن بلاد الشام قبل فرض الانتداب عليها، أن الفرنسيين والداعين إلى حمايتهم أو معونتهم أو انتدابهم أو وصايتهم كانوا يصدرون أعمالهم تحت عناوين «سوريا» الموحّدة وليس سوريا المفكّكة إلى دويلات طائفية ومذهبية[17]. وسعت الاحتكارات الفرنسية بقوة للحفاظ على الوحدة الاقتصادية بين بلدان

---

(١٦) المرجع السابق ـ ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(١٧) يراجع على سبيل المثال لا الحصر الكتب التالية:

— Benoit ABOUSSOUAN: «Le Problème Politique Syrien», Paris 1924.

— CharlesBURCKHARD: «Le Mandat Français en Syrie et au Liban», Nimes 1925.

النفوذ الفرنسي ولم يبق ضغط الاحتكارات الفرنسية دون نتائج عملية. فقد حافظت سوريا رغم تجزئتها إلى دويلات عدّة، على وحدتها الاقتصادية، وعلى دورة إنتاجية واحدة تحت رقابة الرساميل الأجنبية.

وفي الوقت نفسه عملت دوائر المفوضية العليا الفرنسية على استنهاض كافة أشكال التجزئة الداخلية في مناطق سيطرتها. وأطلقت حرية النشاط للإرساليات التبشيرية المسيحية في سوريا ولبنان، شرط عدم تحوّلها إلى عنصر صدام مباشر مع القوى الطائفية الإسلامية. وفي ظل الانتداب الفرنسي استباحت البنوك والاحتكارات المالية الفرنسية بالدرجة الأولى، الثروات الطبيعية لسوريا ولبنان، وأفرغت جيوب الأهالي من الغالبية الساحقة من مدخراتهم الذهبية والفضية بعد أن استبدلتها بالعملة الورقية الفرنسية التي كانت تتعرّض باستمرار لتقلّبات حادّة في أسعار صرفها.

وبالمقابل، ورغم الصعوبات الكبيرة التي تعرّض لها التيّار الوحدوي العربي بعد هزيمته في ميسلون عام ١٩٢٠ فإن مفاهيمه الأساسية كالتمسّك بالوحدة السورية والقومية العربية، والدولة القومية الواحدة، ورفض كل أشكال الانتداب والوصاية والتجزئة، بقيت فاعلة في الأوساط المدينية والريفية على حدٍّ سواء. وهذا ما سمح للثورة الوطنية الكبرى في سوريا عام ١٩٢٥ بأن تتحوّل بسرعة من انطلاقتها الدرزية إلى ثورة سورية وطنية تحرّرية شاملة تركت آثارها واضحة على امتداد الوطن العربي.

وبقيت تلك المفاهيم حيّة وفاعلة أيضاً في الانتفاضات الشعبية كما في المفاوضات التي أدّت إلى إعادة توحيد الدويلات السورية في دولة مركّزة رغم فقدانها لواء الاسكندرون نتيجة التواطؤ الفرنسي مع الدولة التركية وبتوافق ضمني مع عصبة الأمم التي أشرفت على استفتاء حق تقرير المصير.

ورغم هذه الحقائق الدامغة فإن تيّاراً عريضاً من المؤرّخين المعاصرين يحمل القوى القومية العربية لتلك المرحلة مسؤولية مباشرة في إقامة دويلات التجزئة في المشرق العربي كنتاج طبيعي لقصور نظرتها في استقطاب الجماهير الشعبية، ولاستعدادها الدائم للمساومة مع المستعمرين الأجانب.

— Maurice DESJARDINS: **«Le Problème Syrien du point de Vue Economique»**, Lille 1928.

— Jean LUQUET: **«Le Mandat A et l'Organisation du Mandat Français en Syrie»**, Paris 1923.

— Georges SAMNÉ: **«La Syrie»**, Paris 1920.

— Paul HUVELIN: **«Que Vaut la Syrie?»**, Paris 1921.

طرح ذوقان قرقوط الأسئلة التي طرحها كوثراني محاولاً الإجابة على السؤال المنهجي: «**كيف تمّت سيطرة الاستعمار الفرنسي على سورية الطبيعية؟ وكيف تمّت ولادة الدويلات السورية والدولة اللبنانية، وإقامة أجهزة إدارية وسياسية مستوحاة مباشرة من النموذج الرأسمالي الغربي الفرنسي خاصّة؟**». وتتلاقى الدراستان حول ضرورة تجميع الوثائق الفرنسية بالدرجة الأولى، لتكون مرتكزاً علمياً في التحليل النظري لبناء الدولة الحديثة في سوريا ولبنان.

لكن الوثائق الفرنسية ليست محايدة لأنها تعبِّر عن مصالح الاحتكارات الفرنسية ومشروعها الاستعماري في المشرق العربي. كما أن التقارير التي كان يرسلها الخبراء الاقتصاديون والقناصل والمبعوثون الخاصّون الفرنسيون إلى المشرق العربي شكّلت ركائز هامة لمعرفة أوضاع سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها معرفة دقيقة وجرى توظيفها لبناء الدولة الحديثة في هذه المنطقة العربية على النمط الرأسمالي الغربي وفي حالة تبعية شبه كاملة للرساميل الفرنسية.

تنطلق دراسة قرقوط من مشروعية الفكر القومي في قيادة الجماهير الشعبية، ومن أن القيادات القومية حافظت على شعبيتها بقدر ما حافظت على شعاراتها القومية والوحدوية لأن ضغط الجماهير الشعبية كان حاسماً في منع الانحراف عن الخط القومي الوحدوي.

وقد ميَّز الباحث بين الشعارات العاطفية الشمولية وبين ضرورة التمسّك بالمكونات الأساسية لبناء دولة قابلة للحياة. فشعار سوريا الطبيعي في البداية كان يرادف مفهوم بلاد الشام في العهد العثماني «**وهي المنطقة الواقعة شمال الحجاز من رفح والعقبة جنوباً إلى جبال طوروس عند حدود ديار بكر وتغلب شمالاً، ومن البحر الأبيض المتوسّط غرباً إلى بادية السماوة وفرات العراق شرقاً، وهي المنطقة التي نمت فيها وترعرعت فكرة القومية العربية بمعناها العلماني الحديث**»[١٨].

لقد شكّلت بلاد الشام مركز تقاطع بين الانتدابين الفرنسي والإنكليزي بحيث يستحيل الجمع بينهما في دولة مركزية واحدة. وكان معظم زعمائها، باستثناء بعض زعماء لبنان، على علاقة وثيقة بالإنكليز. وبالتالي كان الوصول إلى هدف تجسيد الدولة القومية العربية الموحّدة في بلاد الشام يتطلّب ضرب المصالح الفرنسية بدعم مباشر من الإنكليز.

---

(١٨) ذوقان قرقوط: «**المشرق العربي في مواجهة الاستعمار ـ قراءة في تاريخ سوريا المعاصر**»، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٧ ـ ص ٣.

وقد بذلت جهود كبيرة خلال سنوات ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ بهذا الاتجاه آشار إليها قرقوط بقوله: **«الأحلام الوحدوية أيام الملك فيصل جعلت بعض القوميين العرب يفكّرون بحشد رجالات العرب الأحرار في سوريا، جعلها قلعة لتحرير البلاد العربية»**[19]. ولكن تعبير «**العرب الأحرار**» له دلالة في الوثائق الفرنسية باسم أعوان الإنكليز لأن الاتفاقيات السرية بين بريطانيا وفرنسا لا تلحظ قطّ ولادة دولة عربية حرّة يقودها زعماء عرب أحرار. ومع تمسّك الفرنسيين بحصّتهم الكبيرة من بلاد الشام في ظل انتدابهم تقلّصت حدود سورية الطبيعية التاريخية إلى حدود تقاطع النفوذ بين الرأسماليين الفرنسي والإنكليزي في هذه المنطقة. فبرزت مواقف جديدة للزعماء العرب «**الأحرار**» بهدف الحفاظ على مصالحهم الطبيعية في التقسيمات السياسية والإدارية لعام ١٩٢٠.

إن رصد مواقف هؤلاء الزعماء بالذات وليس مواقف الفرنسيين والإنكليز هي التي تثير دهشة الباحث **«فبالنسبة إلى الاستعمار الذي كان الخوف المزمن من احتمال قيام وحدة قومية تنظّم البلاد العربية يلازم لديه العمل على تفكيك أواصر الامبراطورية العثمانية. كانت هذه الفترة تجسيداً لأحلام وأهداف وخطط طال السعي وراءها في المسألة الشرقية.. وكان أهمّ شرخ في منطقة الانتداب الفرنسي أحدثته تلك التقسيمات التي تعمّدت إبراز الجوانب الطائفية في البلاد، هو ما تمّ تنفيذه في لبنان لصفته المسيحية. وكان أمرّ وأشقّ ما في ذلك كله على النفس هو صمت دعاة القومية العربية في لبنان بل ترحيبهم به، كأنما الدعوة إلى الفكرة العربية كانت وسيلة جامعة للانفصال عن الدولة العثمانية»**[20].

تناول قرقوط بالنقد زعماء الحركة القومية العربية في لبنان بشيء من التحامل. ولكن الوقائع التاريخية تؤكّد إصرار هؤلاء طوال مرحلة الانتداب على إعلان انتسابهم إلى الوحدة العربية والتمسّك بالوحدة السورية بشكل ثابت. كما أن إلصاق صفة «**المسيحية**» بلبنان شعار لا يحمل الكثير من الدقّة والموضوعية إذ تشكّلت دولة لبنان الكبير، باعتراف الجنرال غورو Gouraud نفسه، كدولة متعدّدة الطوائف لا كدولة مسيحية[21]. والطريف في تحليل قرقوط لموقف الحركة القومية العربية آنذاك أنه يتهم زعماءها بالعمل العاطفي في الوقت الذي يضمّن فيه تحليله كثيراً من العاطفة مكان الوقائع العملية. يقول: «... من

(١٩) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٢٠) المرجع السابق ـ ص ٤ ـ ٥.

(٢١) يراجع كتابنا: «**تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**»، دار المطبوعات الشرقية ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٥٤، ولا سيّما العنوان: «**دولة طائفية أم طبقية؟**» ـ ص ٥٥ ـ ٥٧.

هنا، أخطر ما وقعت فيه الحركة العربية في المشرق من تناقض. فقد أخطأ العرب في معرفة عدوهم الأول الأَوْلى بمقاومتهم، ثم أخطأوا الاستفادة من تناقض الأعداء فلم يتبيّنوا الأقرب إليهم والأقل خطراً وإضراراً بهم. كانوا سجناء عواطفهم وأسرى مصالحهم الشخصية الفردية فتخبّطوا في الجزئيات ولم تحكم سياستهم رؤية تاريخية شاملة. وبالنتيجة لم يستطيعوا الارتفاع إلى مستوى: مسؤولية القضية القومية الكبرى... فكان عليهم أن يبدأوا من جديد، وفي ظل ظروف جديدة أوسع مدى، وأعتى وأكثر تشعّباً من ظروف الحكم العثماني، معارك متعدّدة الجوانب في الداخل والخارج... أهمّها وحدة البلاد»[٢٢].

ففي مواجهة الغزو الأنكلو ـ فرنسي، وانكشاف الأوهام التي عقدها القوميون العرب على بريطانيا وفرنسا في تحرّرهم من العثمانيين، ارتدَّ بعض المؤرِّخين العرب إلى الماضي ليعيدوا التصالح اللفظي مع المرحلة العثمانية الطويلة التي انتفض العرب ضدها لأسباب تاريخية موضوعية. مردّ ذلك إلى أن عدداً كبيراً من الزعماء العرب، الوحدويين سابقاً، تصالحوا مع الانتدابين الفرنسي والإنكليزي ووجدوا لهم مراكز في البرلمان والوزارة والإدارة. وأمَّا الجماهير الشعبية التي كانت في المرحلة الأولى من بداية تنظيمها النقابي والسياسي فعرفت كيف تحافظ على الشعارات القومية العربية والوحدوية وتقطع الطريق على انحراف كثير من الوحدويين القدامى، تدعمها في ذلك قوى طبقية واسعة من البورجوازية التي تعارضت مصالحها الوطنية والقومية مع مصالح الاستعمار الفرنسي.

وهذا ما أشار إليه المؤلِّف في أكثر من موقع في مقدمة كتابه، حيث يقول: «فمنذ البداية لم تعترف البلاد بالتجزئة ولا بالاتفاقات السرية التي ترتّبت عليها هذه التجزئة»[٢٣]. ويضيف: «كان بيان الوزارة الأولى بعد المناداة بفيصل ملكاً يقوم على المحافظة على الاستقلال التام ضمن الوحدة السورية... وكان البند الأساسي في بيان وزارة هاشم الأتاسي أمام المؤتمر هو مطلب وحدة سوريا بحدودها الطبيعية... ونصَّت المادة الثانية من القانون الأساسي للمملكة السورية على أنها تتألّف من قطاعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة.. وأن أول مطلب في أول نداء صدر عن الثورة السورية الكبرى هو وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة مستقلّة استقلالاً تاماً... وقد نصَّت المادة الثانية في أول دستور جمهوري لسوريا، بحدودها الحالية، وهو الدستور الذي وضعته أول جمعية تأسيسية عام ١٩٢٨،

---

(٢٢) قرقوط: المرجع السابق ـ ص ٥.

(٢٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

على أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب العامة (الحرب العالمية الأولى)، وأن مؤتمرات ١٩٣٦ شدّدت على ضرورة النص على وحدة الأراضي السورية في صلب المعاهدة المزمع توقيعها بين سورية وفرنسا»[٢٤].

وفي دراسة أسبق بعنوان «تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠ - ١٩٣٩» رصد المؤلّف لتكامل دور الزعماء الوحدويين مع دور الجماهير الشعبية في مقاومة الانتداب الفرنسي. «فقد اتخذت تلك المقاومة في سوريا مظاهر مختلفة تتدرَّج من الاحتجاج السلمي والمواقف السياسية في المحافل الدولية والمقالات في الصحف خارج البلاد وداخلها، والعرائض الشعبية وبرقيات الاحتجاج والوفود والاجتماعات السرية والعلنية، إلى التظاهرات الشعبية، والهبَّات المسلَّحة والاغتيالات والثورات»[٢٥]. ودلالة ذلك أن المقاومة كانت جماهيرية وطالت مختلف طبقات الشعب السوري وفئاته وكان من نتائجها تحقيق الانتصار على الانتداب الفرنسي من جهة وبناء الوحدة الداخلية من جهة أخرى، وأن الإصرار على الوحدة قاد إلى إفشال تجربة التجزئة التي مارسها الفرنسيون في سوريا.

لم يثنِ تقسيم سوريا إلى دويلات صغيرة أهاليها عن مقاومة الانتداب الفرنسي، كما لم يبعدهم عن التعاطف مع البلدان العربية في قضاياها والمشاركة فيها. وعلى ذلك، وبعد أن تبيَّن غورو فشل سياسة التجزئة وإصرار البلاد على وحدتها، قرَّر إنشاء اتحاد بين «الدول السورية الثلاث»: (دولة حلب، ودولة دمشق، وأراضي العلويين المستقلة)[٢٦]. ولكن قرقوط يواجه في تحليله التاريخي القومي مسألة الاعتراف بدولة لبنان الكبير في المفاوضات الفرنسية السورية لإعلان معاهدة ١٩٣٦ وإرجاء مسألة الوحدة السورية التي تضم لبنان إلى وقت لاحق، وذلك بهدف انتزاع مطلب توحيد الدويلات السورية في دولة مركزية واحدة بمكسب اعترف به الفرنسيون في المفاوضات ولا يجوز التفريط به تحت ذرائع عاطفية غير قابلة للتحقيق.

ومع قبول موقف بعض الوحدويين السوريين لتبنّي سياسة أكثر واقعية تجاه لبنان، يبدي المؤلِّف دهشة جديدة في وصف موقف الكتلة الوطنية السورية من مسألة ضمّ

---

(٢٤) المرجع السابق - ص ٦ - ٨.

(٢٥) ذوقان قرقوط: «تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠ - ١٩٣٩»، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥ - ص ٤٨.

(٢٦) المرجع السابق - ص ٥٥.

الأقضية الأربعة وبيروت، فيقول: «فجأة بعد عام ١٩٣٦ أي بعد توقيع مشروع المعاهدة السورية ـ الفرنسية واستلام الكتلة الوطنية الحكم من بابه إلى محرابه، أطبق الصمت من الناحية الرسمية على مسألة وحدة أراضي الساحل مع الداخل»[٢٧].

هذا التحليل القومي الشكلي يهمل جانباً أساسياً من الوقائع التاريخية، فهناك تبدّلات جذرية تمّت على الساحة الوطنية اللبنانية وتحوّلت قوى سياسية مارونية تحديداً، وعلى رأسها البطريرك الماروني، من موقع التأييد المطلق للانتداب الفرنسي إلى موقع النقد العلني للسياسة الفرنسية في سورية ولبنان كما تجلّى في الكتاب الوثيقة الذي أصدره بالفرنسية البطريرك أنطون عريضة عام ١٩٣٦ بعنوان (**لبنان وفرنسا**)[٢٨].

لم يكن بمقدور الكتلة الوطنية السورية أن تتجاهل تلك التبدّلات أو حركة الاحتجاج والاضرابات المتكرِّرة التي قام بها اللبنانيون ضد الانتداب الفرنسي وشركاته الاحتكارية. يُضاف إلى ذلك أن الكتلة الوطنية السورية لم تكن تمتلك القدرة العسكرية لإزالة الانتداب الفرنسي وعساكره عن سوريا وضمّ لبنان إليها، ولا سيّما أن الفرنسيين سارعوا إلى تسليح قوى منظّمة ذات وجه مسيحي ماروني في الغالب، لتكون أداة الانتداب الضاربة في تحويل المعركة المطلبية والوطنية والقومية في لبنان إلى معركة طائفية. وكادت المفوضية العليا تنجح في سياستها الطائفية خلال شهر تشرين الأول ١٩٣٦ لولا الحكمة التي أبداها الوطنيون في سوريا ولبنان معاً، ونجاحهم في وأد «**الفتنة**» في مهدها.

أمسك قرقوط بجوانب أساسية من مشكلات بناء الدولة في سوريا إبّان الانتداب الفرنسي. . ورغم ترابطها مع الدولة اللبنانية في الكثير من السمات المشتركة، فإن التأريخ للحركة الوطنية الوحدوية اللبنانية لم يحظ بالاهتمام الكافي في كتابَيْ (قرقوط) المشار إليهما سابقاً، وما زال الفكر القومي الوحدوي أسير نظرات عاطفية غامضة تبعده عن رؤية التطور التاريخي للبنان بدقّة موضوعية. كما أن العامل الاقتصادي بين سوريا ولبنان، وقد استمر عامل توحيد في ولادة ونموّ وتطوّر الحركة الوطنية في البلدين، بقي هامشياً جداً في الكتابات التوحيدية التاريخية. حتى إن أحد أبرز رموز الفكر القومي الوحدوي في سوريا، فكراً وممارسة، وهو الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، يشير إلى تلك المقولة وكأنه

(٢٧) قرقوط: «**المشرق العربي في مواجهة الاستعمار**» ـ ص ٨.

(٢٨) Antoun ARIDA: «**Le Liban et la France — Documents Publiés par le Patriarche Maronite**», Beyrouth 1936، وقد أشرفنا على ترجمة هذا الكتاب إلى العربية، وصدر عن دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧.

يطلق حقيقة مسلّماً بها فيقول: «**العامل الاقتصادي، مهما علت مكانته في الشؤون الاجتماعية، ليس إلّا نقطة الاستناد في التطورات الذهنية الكمالية. فالمال وما إليه من أسباب الرفاه العادي هي الأقبية الدنيا. وأمّا الصرح الشاهق فالكفايات النفسية التي تطلبها الأقوام الحيّة الشاعرة**»[٢٩].

إن إغفال العامل الاقتصادي في الكتابات التاريخية القومية عن ولادة دولتي سوريا ولبنان أوقع منظّري الفكر القومي الوحدوي في مزالق كثيرة فحلّت العاطفة مكان الواقع. وجرى طمس مواقف القيادات الانتهازية في سوريا ولبنان الموالية للانتداب الفرنسي عملياً والمتعارضة معه لفظياً. وأعطى للتاريخ عن ولادة الدولة اللبنانية وجهاً وحيد الجانب هو الوجه الطائفي بعد تغييب الوجه الطبقي. ولذا لا بدّ من توضيح هذا الجانب وإيلائه الأهمية التي يستحق.

التأريخ لولادة الدولة اللبنانية: بين الايديولوجيا والعلم التاريخي

ثمّة مشكلات كثيرة رافقت التأريخ لولادة الدولة اللبنانية تراوحت بين الرفض المطلق لها على أساس «**مسيحيتها**»، وبشكل أكثر تحديداً «**مارونيتها**»، وبين اعتبارها دولة كباقي دويلات التجزئة التي فرضها الانتداب على المشرق العربي. وسرعان ما بدأ تيّار وسطي يشقّ طريقه بين الاتجاهين اللذين ارتبط كلّ منهما بتمثيل وجهة طائفية واضحة، إسلامية في الأول ومسيحية في الثاني. فالمسألة الطائفية أساسية في النظر إلى ولادة الدولة اللبنانية في حين لم تكن فاعلة وقوية في ولادة الدولة السورية رغم تجزئتها إلى عدّة دويلات.

يوسف الحكيم، المعاصر لتلك الأحداث من موقعه كوزير في حكومة فيصل الأول في سوريا، يروي في ذكرياته «**أن شرائح من البورجوازية السورية كانت تفضّل الانتداب الفرنسي على الانتداب البريطاني، بل على الاستقلال التام الناجز، لكنهم لم يجرؤوا على الجهر بآرائهم هذه إلّا بعد دخول الجيش الفرنسي دمشق**»[٣٠]. ولكن الحكيم لم ينعت تلك الشرائح بالمسيحية أو الإسلامية، الأمر الذي يعني انتسابها إلى جميع الطوائف الموجودة في سوريا. وينقل عن الملك فيصل قوله عام ١٩٢٠: «**لا فرق عندي بين داخل سوريا وساحلها بعد أن ضمنت وحدتها بإذن الله**»[٣١]. ثم يشير إلى النصّ الحرفي لوثيقة مبايعة الرؤساء الروحيين المسيحيين لفيصل ملكاً على سوريا وقد جاء فيها: «**لما كان قد وقع اختيار الأمّة السورية**

---

(٢٩) عبد الرحمن الشهبندر: «**ثورة سوريا الكبرى، أسرارها وعواملها ونتائجها**»، عمان ١٩٤٠ ـ ص ٤٥.

(٣٠) يوسف الحكيم: «**سوريا والعهد الفيصلي**»، بيروت ١٩٦٦ ـ ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٣١) المرجع السابق ـ ص ١٣٢.

على تمليك سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك الحسين الأول على سوريا بحدودها الطبيعية، حضرنا اليوم دار البلدية بدمشق العاصمة لتأدية فرض المبايعة»[٣٢].

لقد وعى الوحدويون السوريون منذ البداية أن المسألة الطائفية سلاح قوي بيد الانتداب الفرنسي لتجزئة سوريا وفصل لبنان عنها. ولذلك تمسّكوا بشعار الوحدة مقروناً برفض الطائفية. وكانت الجماهير الشعبية في سوريا تلاحق المسؤولين السوريين والفرنسيين معاً بالهتافات التي تطالب بالوحدة السورية وبإعادة الأقضية الأربعة وبضمّ لبنان في اتحاد مع سوريا. وعرف السوريون كيف يحوّلون انتفاضة جبل الدروز إلى ثورة وطنية قومية أبرز شعاراتها «**الدين لله والوطن للجميع**». وتعامل قادة الثورة بحزم مع بعض القوى التي حاولت حرف الثورة الوطنية عن أهدافها وتحويلها إلى صراع طائفي ومذهبي. وكان من أبرز مطالب السوريين أيام ساراي Sarrail **أولاً**: الوحدة التامة الطبيعية للبلاد بما فيها أراضي العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرون مع البقاع والأقضية التي ألحقت بلبنان الصغير رغم إرادة أهلها... **تاسعاً**: إلغاء السياسة الطائفية على الإطلاق ـ **عاشراً**: تحديد الهجرة بما يتفق مع حالة البلاد السورية وحاجتها ـ **حادي عشر**: جعل اللغة العربية وحدها اللغة الرسمية في البلاد[٣٣].

هذه الاستشهادات الكثيرة وتنوّع مصادرها تؤكّد أن الفرنسيين وجدوا صعوبات في تطبيق سياستهم الطوائفية في باقي الدويلات السورية على غرار الساحة اللبنانية. ورغم إصرارهم على تنفيذ الأساسي في تلك السياسة فإن الانتفاضات الشعبية المتلاحقة، ولا سيّما الثورة السورية الكبرى، هدّدت بنسف ركائز الانتداب، وبالتالي المصالح الفرنسية في سوريا، الأمر الذي أوجب على الفرنسيين تعديلاً في الأسلوب الاستعماري لا يعطي للمسألة الطائفية أهمية كبرى، وتشديداً أكثر على العامل الطبقي وسياسة جذب أعيان البلاد وتجّارها وكبار الملّاكين فيها بالإضافة إلى شيوخ القبائل البدوية.

تنبّه «لونغريغ» (Longgrig) إلى هذه الحقائق التاريخية فهاجم بعنف سياسة التجزئة التي مارستها فرنسا في سوريا، والتي تكشّفت عن مخاطر جدّية هدّدت مصالحها الأساسية هناك، فقال: «... **لكن الفرنسيين رفضوا اتباع سياسة التوحيد القابلة للتطبيق بسهولة**

---

(٣٢) المرجع السابق ـ ص ١٤٢.

(٣٣) عبد الرحمن الكيالي: «ردّ الكتلة الوطنية على بيان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان الذي ألقاه في جنيف أمام لجنة الانتدابات سنة ١٩٣٢، ونشره في سوريا بتاريخ ٥ شباط ١٩٣٣ وعلى الأجوبة التي خاضها أمامها، وعلى تقرير المفوضية الفرنسية المقدّم إليها» ـ بلا تاريخ ـ ص ١٣.

والمرغوبة شعبياً، وفضّلوا سياسة التقسيم، لأنهم استندوا إلى اعتبارات مختلفة تماماً... ولم يكن ثمّة أية ضرورة تستدعي، في سنة ١٩٢٠، خلق دويلات صغيرة وضعيفة وغير قادرة على البقاء، دويلات ينبغي لها دائماً أن تستند إلى الدولة المنتدبة لتحفظ وجودها، إلى جانب أن كلاًّ منها يضمّ أقلية واسعة متذمّرة لأنها حرمت من الوحدة مع سوريا». ويضيف: «لقد كانت سياسة تجزئة البلاد سياسة مغرية ظاهرياً، ولا يستحيل الدفاع عنها، وقد قابلها أصدقاء فرنسا بالفرح في ذلك الوقت. ولكنها كانت، كما يبيِّن المستقبل، سياسة قاصرة لجهة الحكمة وبعد النظر، وقد تجاهلت الوقائع الأساسية للطبيعة العنصرية والثقافية السوريتين، وقوة معتقدات طائفة الأغلبية»[٣٤].

إن لتعبير «أنصار فرنسا في لبنان» دلالة واضحة في التحليل السياسي لولادة دولة لبنان الكبير، ولكن جعله مقتصراً على داخل لبنان لا يعبِّر فعلاً عن الواقع التاريخي لتلك المرحلة. فقد كان لفرنسا أنصار عديدون من اللبنانيين في مصر وفرنسا وبين الجاليات اللبنانية في القارة الأميركية. وقد أبرزت وثائق هؤلاء الأنصار وبياناتهم تمسكهم بالوحدة السورية التي تضمّ لبنان وشدّدوا عليها في مطالبهم شرط أن تكون وحدة مدعومة من فرنسا. فقد دلّت وثائق «اللجنة المركزية السورية في باريس» لأعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ أن من أهدافها: «ضمّ المهاجرين السوريين واللبنانيين إلى فرق جيش الشرق الفرنسي، وبثّ الدعاية المؤيِّدة لفرنسا في الأوساط السورية بأميركا، والعمل لوحدة السوريين الموجودين في أوروبا وأميركا ومصر بغضّ النظر عن العرق والدين، وتأمين الوحدة السورية، وضرورة تنظيم سوريا تبعاً لإرادة أهلها، أي ضمن نظام فدرالي ديمقراطي، ومساعدة الصديقة فرنسا من خلال وصايتها على كامل سوريا»[٣٥].

من أهداف «اللجنة اللبنانية ـ السورية في مصر» خلال تلك المرحلة «تحرير سوريا والسير بها في سبيل الاستقلال تحت رعاية دولة فرنسا وبمساعدتها وبضمانتها على طريقة الاستقلال الإداري لكل من دويلات سوريا مع المحافظة على نوع الاستقلال الحائز عليه لبنان من قبل وعلى الصفة الخاصّة به، وعلى حقّه في السعي لتحقيق أمانيه العادلة. أمّا علاقات لبنان مع باقي بلاد سوريا فسيؤجّل أمر تقريرها لما بعد حسب الظروف». وجاء في بيانها إلى مؤتمر

(٣٤) ستيفان لونغريغ: «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي» ـ ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨ ـ ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٣٥) عصام كمال خليفة: «أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر» ـ دار الجيل ـ بيروت ١٩٨٥، دراسة وثائقية مستندة إلى محفوظات الأرشيف الفرنسي ـ ص ٧٥.

الصلح أنها تطالب بالفصل التام بين المسألة السورية والمسألة العربية، بإنشاء حكومة قومية سورية دستورية وديموقراطية من رئيس دستوري ليست له أية خصائص دينية»[٣٦]. وفي بيان «رابطة سوريا ـ جبل لبنان للتحرير» في نيويورك ـ الولايات المتحدة الأميركية؛ وقد كان من أعضائها جبران خليل جبران، وميخائيل نعيمة، وأمين الريحاني، وإيليا أبو ماضي، ونسيب عريضة، وشكري البخاش، وأيوب ثابت، تطالب الرابطة «بوحدة سوريا الطبيعية تحت السيطرة الفرنسية». وفي بيان آخر لعام ١٩١٨ تطالب الرابطة «بحلّ المسألة السورية على أساس الوحدة الفدرالية في سوريا الطبيعية كلها تحت وصاية وحماية دولة واحدة كبرى ديموقراطية»[٣٧].

أمّا أبرز مفاهيم «اللجنة الوطنية السورية ـ اللبنانية في البرازيل» آنذاك فهي المقولة النظرية التالية: «تشكِّل سوريا وحدة جغرافية ثابتة، ووحدة أثنية لأن التباين الديني والطائفي عائق عابر سوف يتجاوزه التطوّر الزمني ويزيله... ولسوريا الحق الذي لا تناقش فيه بالاستقلال وذلك بسبب وحدتها الجغرافية والأثنية». وتقدِّم اللجنة تعليلاً علمياً لحسنات الوحدة السورية فتقول: «وحدة أجزاء سوريا تحت نفس الراية سوف تخلق قوة تكون معتبرة من جيرانها وتساهم في تمتين علاقات حسن الجوار. هذه الوحدة سوف تنمّي وتضاعف القوى الحيّة في البلاد وتضاعف مصادر النشاط والإنتاج، وسوف تعطي انطلاقة سريعة للتطوّر الوطني وتحقّق الاندماج القومي. السوريون المعروفون بقابليتهم للتقدّم سوف يصبحون أحد محاور الحضارة في آسيا. أمّا التجزئة فسينتج عنها العكس تماماً، إذ إن كل جزء سيضعف بفقدان الدعم الناتج عن الوحدة»[٣٨].

ارتفعت داخل لبنان أصوات عديدة تطالب بالوحدة السورية التي تضم لبنان، ومنهم من نادى بإعطاء لبنان طابعاً مميَّزاً داخل وحدة كونفدرالية أو فدرالية مع سورية، ومنهم من رفض ذلك التمايز كما ورد في بعض أعداد جريدة «الحقيقة» لعام ١٩١٩: «نريد الاستقلال ووحدة سوريا. لبنان كان عثمانياً وحرَّره فيصل كما حرَّر سوريا كلها، فلا مناص من بقائه ضمن سوريا ـ المسألة اللبنانية داؤنا الحاضر والمسألة السورية داؤنا المقبل، الوحدة السورية هي الحل»[٣٩]. ومثل هذه المقولات كانت تزيد الهوّة بين اللبنانيين ولا تقدِّم دعماً لدعاة الوحدة مع سوريا.

(٣٦) المرجع السابق ـ ص ٨٤.
(٣٧) المرجع السابق ـ ص ٨٤ ـ ٨٦.
(٣٨) المرجع السابق ـ ص ٨٧ ـ ٨٨.
(٣٩) المرجع السابق ـ ص ١٣٨، استناداً إلى جريدة **الحقيقة** البيروتية المعاصرة للأحداث.

ورغم بعض المواقف السياسية المتشنّجة في الجانبين المسيحي والإسلامي فإن القوى الوحدوية السورية عرفت كيف تتعامل بحكمة وروية مع التيّار السياسي الذي يريد عزل لبنان عن محيطه العربي واستدراج الدعم الفرنسي لإقامة وطن قومي مسيحي في لبنان يكون ملتقى لجميع مسيحيي المشرق العربي. وقد لاقى هذا التيّار معارضة فاعلة في الأوساط المسيحية في لبنان وسوريا، كما لاقى معارضة القوى الوطنية في البلدين، ولم يحظ بحماس الفرنسيين إذ كان يهدِّد مصالحهم الأساسية في الوطن العربي في حين يحتل لبنان في الاستراتيجية الفرنسية مركز القاعدة التي تضمن توزيع المصالح في المشرق العربي.

نبَّه محمد جميل بيهم إلى تلك الاستراتيجية الفرنسية بقوله: «في لبنان وولاية بيروت ـ المقصود جبل لبنان ـ كانت آراء السكّان متعارضة بشأن تقرير المصير: فئة منهم تساهم مع سائر السوريين في آمالهم وأمانيهم العربية، وأخرى تعارض أي اتجاه عربي، وتنادي بالاستقلال التام مطالبة بالانتداب الفرنسي قصد أن يحميها ويؤمِّن استقلالها عن سائر البلاد العربية... وراح الفرنسيون يبنون لبنان بعد ١٩٢٠ على القواعد التي وضعوها منذ العهد العثماني، تلك القواعد التي تكفل بأن يكون هذا البلد قاعدة استراتيجية لهم في الشرق الأدنى»(٤٠). ويضيف: «بينما كانت فئة من أهل لبنان تتمنّى إنشاء وطن لا صلة له بالبلاد العربية بحماية فرنسا، كانت فئة أخرى تشارك سائر العرب في التمنّي بأن تحظى بالاستقلال التام على أساس أن تكون الوحدة السورية خطوة نحو الوحدة العربية»(٤١).

برزت دعوات طائفية مشبوهة تتعارض مع الأهداف الأساسية لولادة دولة لبنان الكبير، وقد شدَّدت في غالبيتها الساحقة، كما بيَّنا، في الداخل والخارج، على الوحدة السورية مع مطالبة بعض الوثائق بالإقرار بوضع مميَّز للبنان بداخلها. وأمَّا فكرة «الوطن ـ الملجأ» أو «الوطن القومي المسيحي» فجاءت متأخِّرة الولادة وكانت محصورة ضمن أوساط مارونية ضيِّقة معروفة بعلاقتها بالمشروع الصهيوني وعلى رأسها المطران أغناطيوس مبارك. ولكن مقولة انشطار لبنان إلى فئتين كبيرتين إسلامية ومسيحية أنتجت مذكرات عدّة لم تراع تسلسل الوقائع التاريخية. يقول عادل الصلح في مذكراته عن نشأة «حزب الاستقلال الجمهوري»: «بعد الحرب العالمية الأولى عندما دخلت فرنسا إلى الشرق العربي، وجدت نفسها منذ اليوم الأول لدخولها أمام ترحيب سافر في بعض المناطق التي يتكوَّن منها لبنان اليوم،

(٤٠) محمد جميل بيهم: «لبنان بين مشرق ومغرب ١٩٣٥ ـ ١٩٦٩»، بيروت ١٩٦٩، ص ١١ ـ ١٣.
(٤١) المرجع السابق ـ ص ٢٢.

ورفض شعبي في سائر المناطق»[٤٢]. ولكن الوثائق التاريخية تبرز أن كثيراً من الزعماء اللبنانيين في كافة المناطق والطوائف وقفوا علناً إلى جانب الفرنسيين وأقاموا المآدب العامرة للجنرال غورو ولخلفائه من بعده، وأن إعلان دولة لبنان الكبير قد تمّ بحضور مفتي بيروت إلى جانب غورو محاطاً بالبطريرك الماروني من الجانب الآخر. كما أن تدابير الجنرال غورو ضد القوى والشخصيات المسيحية اللبنانية المطالبة بالوحدة مع سوريا كانت عنيفة وطالت سعد الله الحويك، شقيق البطريرك الماروني، ولذلك يمكن التأكيد بأن بعض الدراسات التاريخية التي تناولت ولادة دولة لبنان الكبير لم تحترم الحقائق التاريخية ولا وثائق تلك المرحلة، بل اعتمدت الرأي الشائع مكان الوثيقة التاريخية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يحلّل جورج كرم موقف الرأي العام اللبناني من مسألة ولادة دولة لبنان الكبير على أساس طائفي لا يمتّ بصلة إلى العلم التاريخي. فهو يتناول موقف الطوائف الأربع: الموارنة والسنّة والشيعة والدروز، كما كانت كل طائفة وحدة متجانسة لا تمايز بين أفرادها على الإطلاق. **«فعندما اتجه الموقف لتثبيت الدولة اللبنانية أعلن غالبية الدروز تأييدهم لها** (كذا) **بينما بدا وكأن الشيعة في البداية من أنصار الملك فيصل والمتحمّسين له بشدّة وأعلنوا تأييدهم لسوريا عربية. وكانوا أداة للعنف السياسي الذي استخدمه فيصل ضد المسيحيين الموالين للفرنسيين. ثم عاد قسم كبير منهم والتحق بالدولة اللبنانية»**. وأمّا الموارنة فقد ناب فؤاد أفرام البستاني عن جورج كرم في وصف علاقتهم بلبنان، **«لأن المارونية هي ابنة لبنان، ولبنان في العديد من سماته وخصائصه من صنع الموارنة»** (كذا). في حين كانت غالبية السنّة خارج لبنان القديم أو جبل لبنان، وكانت علاقتهم وطيدة بأشقائهم العرب. وكان بعضهم يعمل لتذويب لبنان في دولة عربية إسلامية، في حين عمل آخرون من أجل استقلال لبنان[٤٣].

وصلت المدرسة الطائفية في تأريخها لولادة الدولة اللبنانية إلى مستوى من الانحدار الشديد بعد أن غيّبت عمداً الوثائق الأساسية لتلك المرحلة وتعاطت مع الوقائع التاريخية من منطلق تمثيل الزعيم الطائفي للطائفة بأسرها. كما أن بعض الدراسات التاريخية ذات المنحى الأكاديمي لم تنج من مواقف متسرّعة ومن النظرة الإسقاطية الراهنة على الوقائع القديمة. يقول زين نور الدين زين: **«كانت أخطر النتائج التي أسفرت عن إعلان فيصل ملكاً**

---

(٤٢) عادل الصلح: **«حزب الاستقلال الجمهوري - من المقاومة الوطنية أيام الانتداب الفرنسي»**، دار الطليعة - بيروت ١٩٧٠ - ص ٧ - ٨.

(٤٣) Georges Adib Karam: **«L'opinion publique Libanaise et la question du Liban 1918 — 1920»**, Publications de l'université Libanaise — Beyrouth 1981, pp. 42 — 55.

على سوريا المتحدة في الثامن من آذار ١٩٢٠ الخسارة المادية والمعنوية التي مني بها فيصل على الصعيد الدولي. فقد كانت خسارة فادحة لا يعوّض عنها. لقد وجد نفسه وحيداً وفارقه الأصدقاء والأعوان. كما أنه وضع حليفته(!) بريطانيا في موقف حرج حيث أنه فقد كثيراً من عطفها على قضيته. أمّا بالنسبة إلى الفرنسيين واللبنانيين فإن إعلان استقلال سوريا المتحدة جاء مصداقاً لمخاوفهم وشكوكهم، كما كشف لهم عن نواياه فاستقلّ اللبنانيون في تصريف شؤونهم بأنفسهم وذلك بمعرفة السلطات الفرنسية وبمعاضدتها. وفي ٢٢ آذار ١٩٢٠ أعلن جمهرة من أعيان لبنان ووجهائه وممثلون عن مختلف الطوائف المسيحية استقلال لبنان ورفعوا أول علم لبناني على سرايا بعبدا بحضور كتائب من الجيش اللبناني التي مرّت أمام العلم وأدّت له التحية العسكرية»[٤٤].

يمتاز هذا النصّ بكثرة الإسقاطات الواردة فيه، فأي استقلال ذاك الذي سبق إعلان غورو دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠؟ وأي جيش كان آنذاك ما دامت الوثائق التاريخية تؤكّد أن الجيش اللبناني لم ينشأ طوال مرحلة الانتداب؟ وأي علم ذلك الذي رفع ما دام أن المصدر الذي استند إليه زين نور الدين زين، وهو جريدة **«لسان الحال»** التي كانت معروفة بولائها الكامل للفرنسيين، يشير إلى علم فرنسي مثلّث الألوان، أزرق فأبيض فأحمر وضعت في القسم الأبيض منه صورة الأرزة؟»[٤٥].

لا يتسع المجال لذكر جميع الدراسات التاريخية التي تناولت بالعمق أو بشكل عرضي مسألة ولادة الدولة اللبنانية.

لخّص سعيد مراد في كتابه **«الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٦»** آراء الكثير من الكتّاب الذين تناولوا تلك الولادة. ولكن دراسته لم تنجُ من ترداد مقولات شائعة كقوله بأن **«التيّار الوحدوي في لبنان كان منذ إنشائه تيّاراً سورياً عربياً»**[٤٦]. في حين أن الوقائع التاريخية تؤكّد على طائفية هذا التيّار وعلى تمسّك زعمائه بمصالحهم الطبقية الإقليمية الضيّقة التي انتهت بالموافقة على القطيعة الجمركية بين لبنان وسورية بعد الاستقلال بسنوات قليلة. لقد كان التيّار الوحدوي السوري قومياً عربياً لم يفسح في

(٤٤) زين نور الدين زين: **«الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»**، دار النهار، بيروت ١٩٧٧ - ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٤٥) جريدة **«لسان الحال»** البيروتية - عدد ٣٦٠ (٨٠١٥)، الثلاثاء ٢٣ آذار ١٩٢٠.

(٤٦) سعيد مراد: **«الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٦»**، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٦ - ص ٩.

المجال أمام المطالب الطائفية المحلية حتى في أوج مرحلة القمع الفرنسي للقوى الوحدوية السورية فنجح أولاً في بناء الوحدة الداخلية التي قادت إلى نجاحه في صراعه ضد الفرنسيين وإجبارهم على الرحيل بينما استمر لبنان في معضلته حتى الآن كما وصفها سعيد مراد بقوله: **«إن معضلة لبنان الأولى، منذ تكوينه كدولة عام ١٩٢٠، كانت افتقاره إلى وحدة حقيقية بين مناطقه وسكّانه. فالهوّة السحيقة التي كانت بين أبنائه عمل الانتداب الفرنسي على ترسيخها وتكبيرها، وكرّسها العهد الاستقلالي بتثبيته للصيغة الطائفية، وراح الزعماء الطائفيون يستثمرون نتائجها لحسابهم حتى غدا الولاء للطائفة يعلو على الولاء للوطن»**[٤٧]. وقد توصّل الباحث في دراسته إلى استنتاجات جعلتها مميّزة عن الدراسات الأخرى التي أرّخت لولادة دولة لبنان الكبير كقوله: **«رغم أن فكرة الوحدة السورية العربية كانت بعيدة عن الاتجاهات الدينية منذ نشأتها، فقد اتصفت الحركة الوحدوية في لبنان بالطابع الإسلامي بسبب تركيبة الوضع اللبناني. والملاحظ أنه مع مرور الزمن وتثبيت دعائم الكيان اللبناني أخذ الطابع الطائفي يغلب على الطابع القومي. وإذا كان شعار الوحدة مطلب الوحدويين الرئيسي فإن هؤلاء كانوا ينطلقون في هذه المطالبة من الغبن اللاحق بالمسلمين، ومن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين جبل لبنان والمناطق التي ألحقت به»**[٤٨].

بعض الاستنتاجات

كان بالإمكان تقديم نماذج إضافية كثيرة لدراسات تاريخية تناولت مسألة ولادة الدولة في المشرق العربي في محاولة لإبراز بعض سمات المدرسة التاريخية العربية المعاصرة، ولكننا نعتبر أن النماذج الواردة في هذا البحث كافية لاستخلاص بعض الاستنتاجات، وأهمها:

ـ **غياب المنهج العلمي للكتابة التاريخية**: فلدينا سيل من الآراء المتقاربة أحياناً، والمتنافرة في بعض الأحيان. ويتخذ المؤرّخ مواقف متناقضة تجاه حدث تاريخي محدّد في الزمان والمكان. وحبّذا لو غادر بعض المؤرّخين العرب مواقعهم السابقة إلى مواقع أكثر علمية وأعمق تحليلاً. ولكن الغالبية الساحقة منهم كانت تنتقل من المدرسة القومية الشمولية إلى المدرسة القطرية الضيّقة، ومن إثبات الحقائق التاريخية بالوقائع والاحصاءات الدالّة عليها إلى الانفعالية، ومن المنحى العلماني إلى المنحى الطائفي.

---

(٤٧) المرجع السابق ـ ص ١١.

(٤٨) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

ـ **غياب التوثيق الشمولي**: فالدراسات المشار إليها في هذا البحث تستند في الغالب إلى نوع واحد من الوثائق، فمنها ما استند إلى الأرشيف الفرنسي دون سواه، أو إلى الأرشيف الإنكليزي دون سواه مع إغفال شبه كامل للوثائق المحلية، وهي كثيرة، وللوثائق المتوفرة في مراكز أخرى للأرشيف. وإذا كانت مسؤولية الدولة كبيرة في مجال جمع الوثائق الخاصة بتاريخها فإن ذلك لا يعفي المؤرِّخ المدقِّق من الاطلاع على الوثائق باللغات الأخرى قبل شروعه بالكتابة. وخير نموذج يقدَّم في هذا المجال دراسة المؤرِّخ السوفياتي (فلاديمير لوتسكي) بعنوان: «**الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧**»[٤٩]. فقد أمضى أكثر من ربع قرن في إعدادها (١٩٣٠ ـ ١٩٥٦)، وتابع وثائقها باللغات العربية والفرنسية والألمانية والإيطالية والإنكليزية، بالإضافة إلى الروسية. ولمَّا وجد نقصاً في بعض جوانب الدراسة لم يجرؤ على نشرها إلى أن نشرت بعد وفاته، وهي تقدِّم فائدة علمية كبيرة لدارسي الثورة السورية الكبرى. وأمَّا الدراسات التاريخية اللبنانية فتكاد تقتصر على تعريب وثائق معيَّنة من الأرشيف الفرنسي بالدرجة الأولى، والأرشيف الإنكليزي بالدرجة الثانية. وقد قام بعض المؤرِّخين في الآونة الأخيرة بنشر وثائق المحاكم الشرعية في المدن اللبنانية. ولكن ما يؤخذ على هذا المنحى أن هذه الوثائق لا تقارن بعضها بالبعض الآخر فيصبح المؤرِّخ أسير نوع واحد من الوثائق وتفقد الدراسة التاريخية بالتالي جانباً هاماً من توازنها وموضوعيتها.

تغليب الرأي الشائع على التحليل العلمي

يتبدَّى هذا المنهج تحديداً في الدراسات التي تطلق الأحكام دونما حاجة إلى إثبات أو توثيق. وقد عرفت المكتبة التاريخية العربية بمذكرات هي، رغم أهمية بعض المعلومات الواردة فيها، أبعد ما تكون عن العلم التاريخي، لا بل ساهمت إلى حدٍّ بعيد في قطع الطريق على الدراسات العلمية الجادّة بعد أن استخدمت كمادّة أساسية لكثير من أبحاث الطلاب الجامعيين. وهذه المذكرات تشدِّد على دور الأفراد كبناة للتاريخ العربي. وللمثال فقط نشير إلى مذكرات القاسمي عن الثورة السورية الكبرى حيث يقول: «**إن الفكرة القومية العربية كانت في أول نشأتها، ولم يكن يعرف عنها شيئاً إلا القلّة القليلة من الرجال، وإن كانت موجودة فعلاً في ضمير الشعب العربي عامة، وفي ضمير الشعب السوري خاصة. وهذه القلّة القليلة هي وحدها التي حملت جميع الأعباء، وهي وحدها التي قامت بتشييد**

(٤٩) فلاديمير لوتسكي: «**الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧**»، صدر بالروسية ١٩٦٤، وقد أشرفنا على ترجمته إلى العربية وصدر عن دار الفارابي ١٩٨٧.

هذا البناء. وسيكتب التاريخ أعمالها المجيدة بحروف من ذهب، يشعّ منها النور، ما بقي في الدنيا عروبة وما بقي فيها عرب»(٥٠). وهكذا تصبح القومية نتاج قلّة قليلة على المؤرِّخين أن يكتبوا أسماءها بحروف من ذهب. وأمّا الشعب الذي تبنى على أكتافه الأوطان والقوميات فيريده القاسمي سلّماً تصعد عليه القلّة لتبرز في موقع الصدارة والتاريخ.

بقي أن نشير في الختام إلى أن التوثيق مرحلة ضرورية جداً في الكتابة التاريخية ولا غنى عنها في أي بحث علمي وفي عملية التراكم أو الكمّ الذي عليه أن يقود إلى الكيف. وبدون التحليل والاستنتاج، وبدون الفرضيات أو المقولات العلمية، تصبح الكتابة التاريخية مجرَّد تكديس للوقائع ولا تساعد في فهم حركية الواقع وتطوره. واستناداً إلى المقولة العلمية التي تقول بأن الحاضر يفسِّر الماضي لا العكس فإن المسافة الزمنية الواسعة التي تفصلنا عن ولادة الدولة في المشرق العربي المعاصر باتت كفيلة بتقديم الوثائق الضرورية لفهم الأسباب العميقة لتلك الولادة. وذلك يتطلّب بالضرورة امتلاك المنهج العلمي للبحث التاريخي وتحديد المدرسة التاريخية التي ينتسب إليها المؤرِّخ. ومعضلة المؤرِّخين العرب الكبرى أن بعضهم يظن نفسه فوق التصنيف في مدرسة تاريخية، فيبدِّل فرضياته الأساسية ومنهجيته بين دراسة وأخرى. فيفقد مصداقيته تجاه القارىء.

وما لم يتشكّل المؤرخون العرب في تيّارات تاريخية تجمع، في تنوّعها واتجاهاتها الفكرية والسياسية، الغالبية الساحقة منهم، فإن العمل الفردي سيستمر دون انقطاع وتستمر معه أزمة الكتابة التاريخية العربية المعاصرة. ويمكن القول إننا نمتلك الآن في الوطن العربي مجموعة ممتازة من المؤرِّخين العرب الذين يكتبون بالعربية وبلغات عالمية حيّة.

ومن الضروري تأطير هؤلاء المؤرِّخين في مدرسة تاريخية ذات سمات مميَّزة على صعيد الفكر التاريخي العالمي. وفي هذا المجال فإن مسؤولية كبرى تقع على عاتق اتحاد المؤرِّخين العرب والجمعيات التاريخية في كل قطر عربي. فعدد المؤرِّخين العرب يقدَّر بالآلاف في الجامعات والمعاهد العلمية العربية وغير العربية. ولكن حضورهم على مستوى الكتابة التاريخية العلمية، عن الوطن العربي بالذات، ما زال دون الآمال الكبيرة المعقودة عليهم. وعندما ينتظم هذا العدد الكبير من المؤرِّخين العرب في مدرسة تاريخية عربية واحدة،

(٥٠) ظافر القاسمي: «وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ - ١٩٢٧»، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥ - ص ٩.

ذات اتجاهات متنوّعة، واختصاصات متشعِّبة، فإنهم يصبحون قادرين على التأثير المباشر في المؤتمرات والندوات العربية والعالمية والعمل لمصلحة الشعب العربي وقضاياه الوطنية والقومية والحضارية. وبدون المنهج العلمي في الدراسات التاريخية فإن سيطرة الايديولوجيا على العلم التاريخي تبقى سائدة في الوطن العربي مرحلة طويلة. كما أن عدداً من المؤرِّخين العرب يجدون سهولة في الانتقال بين الايديولوجيات. وهذا يفسّر، إلى حدٍّ بعيد، تراجع الكتابات التاريخية المعاصرة ذات المنحى القومي العربي الديموقراطي العلماني لصالح الايديولوجيات القطرية والمذهبية والدينية. ورغم تنوّع هذه الايديولوجيات وخصوصية كل منها، فهي تلتقي جميعاً على طمس الفكر التاريخي العلمي في الوطن العربي وتشكِّل أحد المعوِّقات الأساسية لولادة مدرسة تاريخية عربية تتمسَّك بالمنهج العلمي دون سواه لدراسة مشكلات الوطن العربي في تطوّرها الموضوعي عبر مختلف حقب التاريخ.



الفصل الرابع

صراع الوحدة والتجزئة في المشرق العربي إبَّان الانتداب الفرنسي

الاستعمار الغربي هو المسؤول عن تجزئة الوطن العربي وزرع كيانات قطرية يقودها زعماء موالون له.

تلك هي المقولة التي تكاد تجمع الدراسات التاريخية العربية عليها وما تلبث أن تتمايز في داخلها على أساس تحميل الاستعمار الغربي وحده مسؤولية التجزئة في الوطن العربي، أو تحميل السلطة والزعماء العرب معه جانباً كبيراً من تلك المسؤولية. يقول ساطع الحصري: **«أمَّا البلاد العربية فقد نكبت باستعمار دول أوروبية عديدة: فرنسا وإنكلترا في الدرجة الأولى، وإيطاليا وإسبانيا في الدرجة الثانية. وهذا الاستعمار أنشب مخالبه في مختلف أجزاء البلاد العربية في أزمنة مختلفة، وفي ظروف متباينة وبأشكال متنوِّعة. وكانت هذه الأشكال متنوّعة جداً: من الاستعمار المباشر والسافر، والاستعمار المقنَّع بقناع الحماية الرسمية، أو الاحتلال المؤقَّت، إلى الانتداب والوصاية المقترنة بقرارات عصبة الأمم المتحدة، وصار كل جزء من أجزاء البلاد العربية يكافح الاستعمار المسلَّط عليه بوسائطه الخاصة في أوقات مختلفة تبعاً للفرص المتاحة له، ضمن الشكل الاستعماري المفروض عليه»**[1].

لكن المسألة أكثر تعقيداً ولا يسهل حلّها بمجرَّد اتهام الاستعمار الغربي بتجزئة ما كان

هناك وثائق ومصادر كثيرة تناولت التطور التاريخي لهذه المرحلة وقد استفدنا منها في دراساتنا السابقة وأثبتناها في كتابنا **«تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦»** - الطبعة الثانية - بيروت ١٩٨٤.

لذا سنكتفي في هذه الدراسة بالإشارة فقط إلى بعض تلك المصادر، ولا سيّما تلك التي اقتبسنا منها استشهادات للمناقشة.

(١) ساطع الحصري: **«الإقليمية، جذورها وبذورها»**، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٥، ص ١٢.

موحّداً في ظل السلطنة العثمانية[٢]. وتدلّ الوثائق التاريخية على أن الهزائم المتلاحقة التي منيت بها السلطنة العثمانية في القرن التاسع عشر أغرت الدول الأوروبية الاستعمارية على تحقيق أطماعها في السيطرة والتوسّع في ظل عجز كامل للسلطنة عن حماية أراضيها والشعوب الخاضعة لها. وكان من الطبيعي أن تفتّش القيادات الطبقية العربية عن مصالحها الكثيرة بالارتباط التبعي بالرساميل الأوروبية وقواها العسكرية القادرة على حمايتها وترسيخ نفوذها، وهذا ما يفسّر إلى حدٍّ بعيد، ذلك السيل من اتفاقيات الحماية والوصاية التي منحتها بريطانيا لمشاريع البدو في الجزيرة العربية، وما قدَّمته فرنسا من حماية فاعلة للوسطاء والزعماء المحليين المرتبطين بها في بلاد الشام حيث ارتبطت مصالح عدد كبير من التجّار، وزعماء البدو، وأعيان العرب وكبار الملاّكين العرب بالدول الاستعمارية الأوروبية وبدأوا مرحلة الانفكاك الكامل عن السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبلغت أوجها في الحرب العالمية الأولى[٣]. فالقوى الاستعمارية على الصعيد العالمي كانت تعمل آنذاك لتوحيد السوق الرأسمالية العالمية بالقوّة وتحت سيطرتها المباشرة وشكّلت مقاطعات السلطنة العثمانية حقل الاختبار لذلك التوحيد القسري منذ حملة نابليون بونابرت على مصر والمقاطعات الأكثر قرباً من مراكز تلك الرساميل، وكانت قد سقطت تباعاً في قبضتها[٤]. ولم يكن بدٌّ من أن يقود الصدام بين الدول

(٢) يرى أدمون ربّاط أن التجزئة كانت موجودة في العهد العثماني وجاء الانتداب الفرنسي ليبني على ركائزها. «إن موروثات العهد العثماني خاصة نظام الطوائف والنظام الإداري القديم كانت تثقل كاهل سوريا وتعيق حركتها باتجاه المستقبل. فهناك حوالي ثلاثين طائفة متمايزة بعضها عن البعض الآخر ويعتبر مجموعها تكويناً «للأمّة السورية». إنّما، وبالمعنى السوسيولوجي للكلمة هذا المفهوم غير صحيح . . . فالسمات الأساسية للأمّة ووحدة مؤسساتها لم تكن موجودة في سوريا إذ لكل طائفة حياتها الداخلية أو الروحية الخاصة بها وتتجلّى في اختلاف شرائعها ونشاطها. . . ولهذه التعدّدية الطوائفية عواقب وخيمة كانعدام الوحدة النفسية في البلاد والتي ينعدم معها وجود الأمّة السورية نفسها، فالتركيبة الاجتماعية لسوريا المعاصرة (١٩٢٨) هي تركيبة طائفية واضحة. . . لذلك كان الشعور القومي العربي الشعور الوحيد القادر على جمع السوريين وتوجيههم في هدف مشترك، وإعادة بعث تراثهم القديم وذلك بانتظار أن يؤدّي تطوّر الأحداث والوقائع إلى صهر السوريين في بوتقة واحدة».

— Edmond RABBATH: l'Evolution Politique de la Syrie sous Mandat Français» Paris 1928, PP. 9-21.

(٣) وجيه علم الدين: «العهود المتعلّقة بالوطن العربي ١٩٠٨ ـ ١٩٢٢»، بيروت ١٩٦٥.

— Rashid Ismaïl Khalidi: «British Policy Towards Palestine 1906-1914», London 1980.

(٤) عن هذه النقطة تراجع المصادر الهامة التالية:

ـ بدر الدين السباعي: «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا ١٨٥٠ ـ ١٩٥٠»، دمشق ١٩٦٧. =

الاستعمارية الأوروبية في السلطنة العثمانية إلى غلبة تلك الدول وهزيمة السلطنة لأسباب موضوعية على مستوى البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والإدارية لكلٍّ منهما. ولم يكن بدٌّ من أن يذهب حلّ المأزق التاريخي باتجاه القوى العالمية الغالبة: الامبرياليات عبر مشاريعها الإلحاقية والتقسيمية على مستوى منطقة المشرق العربي(٥). فحلّ «المأزق التاريخي» في هذا المجال كان لمصلحة الامبرياليات العالمية أي باتجاه تعميق الأزمة على الصعيد الوطني والقومي والتحرّري للشعب العربي. وبالتالي جاء حلّ المأزق التاريخي حاملاً معه مأزقاً تاريخياً أشدّ شراسة مما كان عليه في السابق إذ انتقلت الجماهير العربية من حكم عثماني استبدادي مطلق إلى حكم استعماري أوروبي أكثر استبداداً وقدرة على النهب والتسلّط وحمل معه مشاريع دويلات سلطوية ذات توجّه رأسمالي واضح في مختلف أرجاء الوطن العربي.

لا شكَّ أن الاستعمار الأوروبي قد استفاد من ضعف السلطنة العثمانية إلى الحدّ الأقصى لتحقيق مشروعه الرأسمالي الامبريالي في السيطرة على العالم. وهناك مؤشّرات عدّة تؤكّد هذه المقولة عبر تجلّياتها في الوطن العربي كالحماية والوصاية والامتيازات والقروض والاحتكارات والبنوك والشركات الاستثمارية، بالإضافة إلى الغزو العسكري المباشر(٦).

ورغم التنافس الجدّي الذي كان يصل إلى حدود التصادم المسلّح بين القوّتين الاستعماريتين الكبيرتين، فرنسا وبريطانيا، في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين،

- برهان الدجاني، شفيق الأخرس، عامر الشريف: **«المصالح الامبريالية الأجنبية في الوطن العربي»**، بيروت، بلا تاريخ.

— Jacques THOBIE: **«Intérêts et Impérialisme Français dans l'Empire Ottoman 1895-1914»**, Paris- Sorbonne 1977.

— J. THOBIE: **«La France Impériale 1880-1914»**, Paris 1982.

— Antoine HUKAYEM et Marie CLAUDE BITAR: **«L'Empire Ottoman, les Arabes et les Grandes Puissances 1914-1920»**, Beyrouth 1981.

(٥) وجيه كوثراني: **«بلاد الشام: السكّان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق»، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٤٠.**

(٦) **عن هذه النقطة تراجع الدراسة الهامة عن حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية.**

— Joseph HAJJAR: **«L'Europe et les Destinées du Proche- Orient 1815-1848»**, Bloud et Gay, Belgique 1970.

فإن تعاونهما على قاعدة الاتفاق الودّي بينهما لتفكيك السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها تباعاً كان واضحاً باستمرار. كذلك تلاقت مصالحهما على دعم المشروع الصهيوني منذ عام ١٨٤٠ الرامي إلى جمع شتات اليهود من العالم وإسكانهم على أرض فلسطين وصولاً لتحقيق شعار «**أرض بدون شعب لشعب بدون أرض**»[٧].

على قاعدة تلاقي مصالح الامبريالية العالمية لدعم المشروع الصهيوني في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين بات هذا المشروع الحليف الاستراتيجي الأول للامبريالية العالمية في الوطن العربي، وذلك منذ نشأته حتى الآن وبخاصة في الانطلاقة المدعومة بقوّة من الفرنسيين والإنكليز، وقد تجلّت بتحوّل المشروع الصهيوني إلى قمّة مشاريع التجزئة الاستعمارية للوطن العربي لأنه جاء وليد الهجمة الاستعمارية لتفتيت وحدة التراب العربي بين الشرق والغرب ومنع الوحدة المجتمعية العربية بالقوة كأحد الأهداف الأساسية التي وضعها الاستعمار الأوروبي لمنع تكرار تجربة محمد علي باشا في مصر وسوريا. وقد اعتبرت القوى الامبريالية العالمية أن الضمانة الأكيدة لترسيخ المشروع الصهيوني تكمن في إطلاق الفكر الطائفي والقبلي والعرقي في الوطن العربي ليتحوّل إلى رديف وداعم حقيقي للفكر الصهيوني حيث لا آفاق مستقبلية لضمان أمن الدويلات الطائفية من الداخل والخارج[٨].

كانت مرحلة القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين كافية لتشكيل قوى طبقية

---

(٧) في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٠ يكتب المبعوث الفرنسي الخاص إلى جبل لبنان السيد دو بارتو إلى رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها السيد غيزو قائلاً: «**لبريطانيا مشروع آخر (يقصد غير المشروع الفرنسي) طالما أشرت إليه منذ زمن بعيد وأفشى سرّه عملاء الإنكليز في الوقت الحاضر. هذا المشروع يرمي إلى إقامة دولة إسرائيل... العمل نشيط لجمع المعلومات حول أوضاع اليهود في فلسطين والبحث بإمكانية جمع يهود أوروبا فيها. وهناك سعي بريطاني لاختراق جبل لبنان، والجبل هو سوريا، إذ لا تستطيع أية سلطة أن تستقرّ على السواحل إذا كانت في حالة حرب مع الجبليين... وهناك سعي بريطاني لفتح أبواب فلسطين أمام ثلاثة ملايين إسرائيلي منتشرين في أوروبا... تلك هي الأساليب التي تتوسّلها بريطانيا لإقامة نفوذها على حساب نفوذنا في هذه المنطقة...**».

— Adel ISMAïL: **«Documents diplomatiques et Consulaires Relatifs à l'Histoire du Liban...»**, Beyrouth 1975-1991, Série Continue, T. 6, PP. 283-284.

(٨) تراجع مقالتنا: «**جدلية العلاقة بين فكر التجزئة والفكر الصهيوني في المشرق العربي الحديث**»، المنشورة في مجلة «**الوحدة**»، السنة الثالثة، العدد ٢٩ ـ ٣٠ الصادر في شباط ـ آذار ١٩٨٧، صفحات ٩٠ ـ ٩٧.

داخل الوطن العربي، ولا سيّما زعماء البدو، وتُجار المدن، وكبار الملاّكين، وأعيان الريف، وهي القوى التي ارتبطت تبعياً بالسرّ والعلن، بالاحتكارات الرأسمالية العالمية وقدَّمت الضمانات الأكيدة لنجاح المشروع الصهيوني بالإضافة إلى حماية المصالح الامبريالية في الوطن العربي. وكانت نتيجة ذلك أن أكسبت المشروع الأوروبي ركائز محلية لا يمكن تجاهلها إبّان البحث عن الجذور العميقة لولادة الدولة العربية المعاصرة، وهذا ما أشار إليه وجيه كوثراني بقوله: «**لقد درجت العادة على ربط التجزئة بالسياسة الاستعمارية، هذا صحيح إلى حدٍّ كبير، ولكن مع ذلك ينبغي أن يطرح السؤال أيضاً بصيغة أخرى: لمَّا لم تكن «الوحدة» أمراً حاصلاً قبل الدخول الاستعماري المباشر فإنه من الضروري معرفة ما إذا كانت أوضاع البلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً تؤهِّل «للوحدة» وبناء الدولة «القومية» ضمن المنظور الإيديولوجي للبرنامج الذي طرحته الحركة القومية آنذاك**»[٩].

هذه الدراسة تأخذ منحى منهجياً مغايراً. فمسألة الوحدة ليست مجرَّد احتمال واقعي له شروط نجاحه في مرحلة تاريخية محدَّدة فحسب بل له شروط تكوْنه التاريخية الموضوعية وآفاق نجاحه المستقبلية أيضاً بحيث تبرز القدرة الاستعمارية على منع تحقّق تلك الوحدة بالقوة المسلَّحة مجرَّد حدث عابر سرعان ما يزول تحت ضغط إصرار الجماهير الشعبية على تحقيق أمانيها في الوحدة والحرية والاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيها، تلك هي المقولة الأساسية التي نبني عليها هذه الدراسة، أي وحدوية الجماهير الثابتة وسعيها إلى تحقيق تلك الوحدة متجاهلة القيادات المساومة أحياناً ومصحِّحة خطاها معظم الأحيان.

التجزئة كتعبير عن مصالح الاستعمار والقوى الطبقية المتحالفة معه في الداخل

تشير الوثائق التاريخية التي تناولت الحقبة الممتدّة من انهيار السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان إثر هزيمة ميسلون إلى وجود مخطَّط استعماري انكلو- فرنسي للسيطرة على المشرق العربي ولا تختلف إلاَّ في بعض التفاصيل المتعلِّقة بمصير الأراضي التي شكَّلت متصرفية جبل لبنان سابقاً وكيفية اندماجها بالوحدة السورية الخاضعة للانتداب. فبالنسبة للاستعمار، يقول ذوقان قرقوط الذي كان الخوف المزمن من احتمال قيام وحدة قومية تنتظم البلاد يلازم لديه العمل على

(٩) كوثراني: «بلاد الشام»، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

تفكيك أواصر الأمبرطورية العثمانية، «كانت هذه الفترة تجسيداً لأحلام وأهداف وخطط طال السعي وراءها في المسألة الشرقية»(١٠).

لم تتحقق الوعود الكثيرة التي قطعها الاستعماريون الفرنسيون والإنكليز لزعماء العرب خلال تلك المرحلة بل أمعنوا في تقسيم المشرق العربي إلى دويلات طائفية ومذهبية تساعد في بلورة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين بعد أن بدأ يشقّ طريقه العلني استناداً إلى تصريح بلفور لعام ١٩١٧(١١)، وإلا لانكشفت الأوهام الكبيرة عن الدعم البريطاني للحركة الوحدوية العربية عن خيبة أمل مشوبة بالمرارة، ورغم إعلان اتفاق لويد جورج - كليمنصو في ١٥ أيلول ١٩١٩ الذى قدّم إضافات كثيرة ساهمت في تطبيق اتفاقيات سايكس بيكو ووضعها موضع التنفيذ فإن بعض الدراسات القومية العربية لم تتخلَّ عن فكرة الدعم البريطاني للحركة الوحدوية العربية. يقول ساطع الحصري: «صحيح أن إنكلترا ساعدت الثورة العربية أو ناصرتها بادىء الأمر، ولكن مناصرتها هذه كانت تجري، طول الوقت بتردّد وحذر، فكانت تموّن جيوش الثورة - مثلاً - بالعتاد والذخائر، ولكنها كانت تقتّر فيها تقتيراً كبيراً فلا تعطيها من العتاد إلاّ بقدر ما يتراءى لها أنه ضروري للقيام بالحركات التي تريدها هي»(١٢).

الوقائع التاريخية لا تنمّ عن مساعدة بريطانيا للثورة العربية بقدر ما توضح أن تلك

(١٠) ذوقان قرقوط: «المشرق العربي في مواجهة الاستعمار، قراءة في تاريخ سوريا المعاصر»، القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٠.

(١١) يعبّر ريمون أوزوكس أفضل تعبير عن وجهة نظر الفرنسيين التي تشدّد على سيّئات العهد العثماني تمهيداً لإظهار محاسن الإدارة الفرنسية. ويرى مقدّم الكتاب السياسي الفرنسي المعروف بيار أليب أنه «عام ١٩١٩ وصل المفوّض السامي للجمهورية الفرنسية إلى بلاد دمّرتها الحرب، وأنهكتها المجاعة، وشرّدت سكّانها العصابات والأوبئة، فأعاد إليها النظام والأمن بسرعة، وقدّم المساعدة لجميع المحتاجين وهدّأ من روع جميع الخائفين، وشرع في إعطاء البلاد السورية تمثيلاً سياسياً عصرياً. ورغم جميع العقبات اندفعت البلاد نحو نهضة اقتصادية هي الآن (١٩٣٠) في أوج تطوّرها».

أمّا ريمون أوزوكس فيرفض مقولة تجزئة فرنسا لسوريا قائلا: «ما يسمّى بالتعبير المبهم سوريا لا يشكّل وحدة بل فسيفساء من التقاليد والمعتقدات والاتجاهات المتباعدة لذلك كانت هذه استحالة في إرضاء الجميع... أمّا فرنسا فلم تعتمد سياسة «فرّق تسُد» كما يتهمها المسلمون كل يوم بل ساعدت بين الطوائف لعزلها بعضها عن البعض الآخر وللتخفيف من غلواء تعصبها الطائفي المذهبي، لذلك نجد اليوم الطوائف السورية تتبع كل منها طريقها السياسي الخاص بها، وذلك تبعاً لرغبتها ودرجة تحضّرها».

— Raymond O'ZOUX: «Les Etats du Levant sous Mandat Français», Paris 1931, pp. VII-VIII, et 72.

(١٢) ساطع الحصري: «يوم ميسلون»، طبعة جديدة، دار الاتحاد، بيروت، بلا تاريخ، ص ١٠٥.

الثورة أدخلت منذ البداية في إطار المخطّط الاستعماري الانكلو ـ فرنسي لتفتيت السلطنة العثمانية ودفعها إلى الانهيار النهائي تمهيداً لاقتسام ولاياتها. فالقوى الاجتماعية التي حملت المشروع العربي النهضوي ضد العثمانيين تشكّلت أساساً من بعض زعماء القبائل وكبار الملاّكين وتجّار المدن وأعيان الريف. وهي قوى طبقية كانت تسعى لإيجاد مواقع لها في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية الجديدة في حال انهيار السلطنة. وقد قدّمت الدليل الملموس، في أكثر من مناسبة، على طبيعتها الطبقية كقوى مساومة للاستعمار الخارجي ولا تقف ضد مشروعه بصلابة حتى النهاية. وهذا ما عبّر عنه أكثر من مؤرّخ أو باحث تناول بالدراسة تلك الحقبة الغنية جداً والمعقّدة جداً في تاريخ المشرق العربي المعاصر، ولا سيّما في سوريا ولبنان قبيل معركة ميسلون. ولكن الخطأ المنهجي الأساسي في معظم تلك الدراسات أنها تشدّد على مواقف النخب السياسية والقيادات الإقطاعية والعشائرية متجاهلة دور الجماهير الشعبية، الصانع الحقيقي للتاريخ القومي الوحدوي. فإذا كانت القيادات السياسية آنذاك تتفاوت في جذرية مواقفها ومدى استعدادها للمساهمة مع الاستعمار الفرنسي فإن الضامن الأساسي لاستمرارية الخط الوحدوي كانت المواقف الصلبة للجماهير الشعبية على امتداد المناطق والطوائف في سوريا ولبنان.

كان الموقف الذي اتخذته الحكومة السورية الموالية للانتداب بالغ الدلالة في التعبير عن المصالح الطبقية للقوى التي ساومت الفرنسيين وتعاونت معهم. وبالمقابل تجلّى الموقف الوطني القومي الوحدوي المقموع في مواجهة الزحف الاستعماري الذي استطاع مرحلياً أن يحوّل الانتظار الوحدوي لسنوات ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ إلى هزيمة في ميسلون كان من نتائجها تشتّت بعض القوى الوحدوية، في حين استمرّت الجماهير الشعبية ممسكة بخيارها القومي العربي الوحدوي رغم تعرّضها لأقصى درجات القمع والارهاب الفرنسي.

هذا ما أشار إليه ساطع الحصري بقوله: **«كان يوم ميسلون فاصلاً في تاريخ القضية العربية. إنه كان خاتمة الفصل الأول من القضية العربية وخاتمة فصولها الجديدة. ففيه انحلّ الجيش النظامي الذي تكوّن خلال الثورة العربية، وبعده تبعثر رجال الثورة ودعاة القومية في مختلف الأقطار، وأخذوا يجابهون حياة كفاح جديدة شاقّة ومتشعّبة، تختلف شروطها عن شروط الصفحة الأولى اختلافاً جوهرياً. ولذلك يحق لنا أن نقول بكل تأكيد إن يوم ميسلون كان من أخطر الأيام التي مرّت على الأمّة العربية في تاريخها الحديث»**(١٣). ولكن ما يؤخذ على مقولات =

(١٣) المرجع السابق، ص ١٨.

نظرية للحصري ولكثيرٍ من المفكّرين القوميين العرب الذين أرّخوا لتلك المرحلة أنهم اعتبروا الحركة الوحدوية من صنع هذه النخبة لا من صنع الجماهير الشعبية الصانعة الحقيقية للتاريخ. وهذا ما يشير إليه نص الحصري عن «تبعثر رجال الثورة في مختلف الأقطار العربية». ويتأكّد في نصٍّ لذوقان قرقوط يصف زعماء تلك المرحلة «كانوا(زعماء التيّار الوحدوي) سجناء عواطفهم وأسرى مصالحهم الشخصية الفردية، فتخبّطوا في الجزئيات ولم تحكم سياستهم رؤية تاريخية شاملة. وبالنتيجة لم يستطيعوا الارتفاع إلى مستوى مسؤولية القضية القومية الكبرى فكان عليهم أن يبدأوا من جديد، في ظلّ ظروف جديدة أوسع مدى، وأعتى وأكثر تشعّباً من ظروف الحكم العثماني، فخاضوا معارك متعدّدة الجوانب في الداخل والخارج . . . أهمّها وحدة البلاد»[14].

ويرفع ظافر القاسمي مقولة نخبوية الحركة القومية العربية الوحدوية إلى حدودها القصوى حين يقول: «إن فكرة القومية العربية كانت في أول نشأتها، ولم يكن يعرف عنها شيئاً إلاّ القلّة القليلة من الرجال، وإن كانت موجودة فعلاً في ضمير الشعب العربي عامّة، وفي ضمير الشعب السوري خاصة. وهذه هي وحدها التي حملت جميع الأعباء، هي وحدها التي قامت بتشييد هذا البناء. وسيكتب التاريخ أعمالها المجيدة بحروف من ذهب يشعّ منها النور، ما بقي في الدنيا عروبة، وما بقي فيها عرب»[15].

عجزت مقولات نخبوية الحركة القومية العربية الوحدوية عن تحليل حركة التاريخ العربي في سيرورتها المستمرة من التجزئة إلى الوحدة. فهذه السيرورة هي من صنع الجماهير الشعبية الوحدوية التي تمسّكت حتى النهاية بوحدويتها ولم تساوم عليها كما فعلت قيادات عربية كثيرة بدأت وحدوية وانتهت إقليمية تساوم الاستعمار وتشارك في ضرب القوى الوحدوية الشعبية. ولا يمكن فهم المأزق التاريخي لتلك المرحلة إلاّ على قاعدة المقولة العلمية القائلة بوحدوية الجماهير العربية من جهة ودور الاستعمار الخارجي

ويرى إدمون ربّاط أن معركة ميسلون افتتحت مرحلة جديدة في تطوّر المسألة الوطنية السورية. فحتى ذلك التاريخ كانت الحركة الوطنية في سوريا وثيقة الصلة بالحركة العربية الشاملة. ومع فرض الانتداب الفرنسي على سوريا بكاملها حصل انقطاع حاد أدّى إلى عزل سوريا عن مجرى الحركة العربية الواحدة التي كانت تعيشها الأقطار العربية الأخرى رغم خضوعها للانتداب البريطاني».

— E. RABBATH: «L'Evolution Politique de la Syrie sous Mandat Français..», p. 266.

(١٤) ذوقان قرقوط: «المشرق العربي في مواجهة الاستعمار»، ص ٥.

(١٥) ظافر القاسمي: «وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ - ١٩٢٧»، بيروت ١٩٦٥، ص ٩.

في تنصيب قيادات مساومة وإقليمية عليها من جهة أخرى. وما زال هذا المأزق دون حلّ في الغالبية الساحقة من الأقطار العربية نظراً لارتباط قياداتها تبعياً بالموروث الاستعماري المستمر حتى الان.

بعض خصوصيات الساحة اللبنانية.

تشكّل المسألة الطائفية ركيزة أساسية لفهم ولادة دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠[١٦]. ورغم أن دويلات تلك المرحلة(دمشق، حلب، العلويين، جبل الدروز، لبنان الكبير) ولدت جميعها بقرار استعماري فرنسي فإن ما يميّز دولة لبنان الكبير هو أن زعامات طائفية مسيحية، مارونية بشكل خاص، طالبت بالحفاظ على صيغة متصرفية جبل لبنان مع تطويرها وتوسيع حدودها الجغرافية بما يضمن بقاءها واستمراريتها في الأزمات الحادّة، ولا سيّما بعد أن فقدت المتصرفية قرابة ثلث سكّانها جوعاً إبّان الحصار البحري الذي فرضه الفرنسيون والإنكليز على السواحل السورية واللبنانية بالإضافة إلى الجراد والأوبئة ومظالم جمال باشا. فتجربة المتصرفية لعام ١٨٦١ ولدت بدعم أوروبي مباشر، الأمر الذي فسح المجال أمام فرنسا وبريطانيا للتدخل المباشر في مصير السلطنة العثمانية وولاياتها العربية عبر سياسة حماية الطوائف المسيحية فيها. وهذا ما أشار إليه أدمون ربّاط بقوله: **«لقد استخدمت أوروبا الطوائف غير الإسلامية في المشرق العربي، خاصة الطوائف السورية، لتوسيع رقعة نفوذها الثقافي والاقتصادي، ولكي تبني، بعد الحرب، سلطتها السياسية والعسكرية في سوريا»**[١٧].

في كتاب آخر أكثر جدّة خصّصه ربّاط لدراسة **«التكوين التاريخي للبنان السياسي والحقوقي»** يشير المؤلّف إلى أن ولادة الدولة اللبنانية لم تكن مجرّد حدث استعماري بحت بل نتاج تطوّر داخلي أيضاً. فاستمرارية لبنان في ظل الانتداب الفرنسي لا يمكن أن تجد تفسيراً لها إلاّ بقوّة ماضيه الذي أعطاه هوية مميَّزة بحيث جاءت ولادة الدولة اللبنانية تعبيراً طبيعياً. وبخلاف باقي الدويلات السورية، لم يكن لبنان الكبير من صُنع السياسة الفرنسية كما يشاع. وإنشاء الدولة اللبنانية عام ١٩٢٠ كان تلبية لموجبات تاريخ طويل...

---

(١٦) يتحدّث بولس نجيم (جوبلان) عن الجذور التاريخية للدولة اللبنانية في كتابه الهام:
— JOUPLAIN: **«La Question du Liban», 2ème édition - Jounieh 1961.**

(١٧) — E. RABBATH: **«L'Evolution Politique», p. 25.**

لكن الجماهير الإسلامية اتخذت على الدوام، خلال مرحلة الانتداب موقف الرفض المطلق للانتداب، وبالمقابل اتخذت العلاقة بين المسيحيين، وعلى رأسهم الموارنة، وبين فرنسا طابع الشكل الصوفي. ألم تأتِ «الأمّ الحنون» لتحقّق لهم أحلام الأجداد في بناء دولة لبنان الكبير؟[١٨].

لكن المسألة الطائفية التي لعبت دوراً هامّاً لصالح التغلغل الاستعماري الفرنسي بالدرجة الأولى، في مناطق جبل لبنان، لم تعط ثماراً يانعة عندما استخدمت في باقي المناطق السورية. وكانت النتيجة أن فشلت سياسة التجزئة الطائفية في الدويلات الأخرى في سوريا ولم تنجح في بناء دولة متماسكة داخل لبنان الكبير. وقد تنبّه كثير من المؤرّخين إلى هذه المقولة الهامّة التي تربط بين التجزئة الاستعمارية، وأبرز تجلياتها التجزئة الطائفية في ظل الانتداب الفرنسي، وبين القوى اللبنانية والسورية ذات المصلحة في الارتباط التبعي بالمشروع الفرنسي المعادي جذرياً لمصالح الجماهير الشعبية الوحدوية في سوريا ولبنان. فقد اعتقد أنصار فرنسا وعلى رأسهم البطريرك الماروني الياس الحويّك وخَلَفه البطريرك أنطوان عريضة، أن فرنسا صاغت استقلال لبنان وتضمّنته. وقد تنبّه البطريرك الحويّك، في أواخر أيامه، إلى أن ذلك الاستقلال كان وهماً خادعاً، فأطلق عبارته الشهيرة: **«فرنسا كالشمس، تنير من بعيد وتحرق من قريب»**. وأمّا خلفه البطريرك عريضة فتعرَّض لمضايقات كبيرة من المفوَّض السامي دومارتيل وهو الحامي للاحتكارات الفرنسية، ولا سيّما احتكار التبغ، الأمر الذي حمل البطريرك عريضة على تعميق الروابط السورية ـ اللبنانية وإصدار كتابه الهام **«لبنان وفرنسا»** عام ١٩٣٦ الذي ضمّنه أشدّ الانتقادات قسوة ضد الانتداب الفرنسي والسياسة الاستعمارية التي مارسها في سوريا ولبنان[١٩].

إن مراجعة دقيقة لوثائق تلك المرحلة تثبت أن دعاة الاستقلال اللبناني لم يفهموا الانتداب الفرنسي كاستعمار مباشر بل رحّبوا به على أساس المعونة والمشورة تبعاً لتحديد ذلك المفهوم في صكّ الانتداب، ولذلك قبلت به معظم الجمعيات اللبنانية السورية العاملة في مصر وبعض بلدان الاغتراب[٢٠]. فوثائق اللجنة المركزية السورية في باريس للأعوام

(١٨) E. RABBATH: «La formation historique du Liban Politique et Constitutionnel-Essai de synthèse», Nouvelle édition, Université Libanaise 1986, pp. 376-379.

(١٩) Antoine ARIDA: «Le Liban et la France», Beyrouth 1936.

وقد أشرفنا على ترجمته إلى العربية وصدر في بيروت عن دار الفارابي ١٩٨٧.

(٢٠) الاقتباسات الواردة عن برامج هذه الجمعيات مأخوذة عن كتاب عصام كمال خليفة **«أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر»**، بيروت ١٩٨٥، صفحات ٧٥ ـ ٨٧.

١٩١٨ - ١٩١٩ ترى في تطبيق سياسة الانتداب الأهداف التالية: ضمّ المهاجرين السوريين واللبنانيين إلى فرق جيش الطرق الفرنسي وبثّ الدعاية المؤيِّدة لفرنسا في الأوساط السورية بأميركا، والعمل من أجل وحدة السوريين الموجودين في أميركا وأوروبا ومصر بغضّ النظر عن العرق والدين، وتأمين الوحدة السورية وضرورة تنظيم سوريا تبعاً لإرادة أهلها، أي ضمن نظام فدرالي ديمقراطي ومساعدة الصديقة فرنسا من خلال وصايتها على كامل سوريا. ومن أهداف «**اللجنة اللبنانية السورية في مصر**» خلال تلك المرحلة تحرير سوريا والسير بها في سبيل الاستقلال تحت رعاية دولة فرنسا وبمساعدتها وبضمانتها على طريق الاستقلال الإداري لكل ولاية من الولايات السورية مع المحافظة على نوع الاستقلال الحاصل عليه لبنان من قبل. وأمّا علاقات لبنان مع باقي البلاد السورية فسيؤجّل أمر تقريرها لما بعد وحسب الظروف.

لدينا وثائق كثيرة جداً للجمعيات السورية واللبنانية خلال تلك المرحلة وكلها تطالب بالوحدة السورية أولاً، ومنها جمعيات تدعو إلى الحفاظ على امتيازات جبل لبنان أو وضعه المميَّز داخل الوحدة السورية، وذلك بمساعدة مباشرة من فرنسا، أو من بريطانيا أو من الولايات المتحدة الأميركية. فـ«**رابطة سوريا - جبل لبنان للتحرير**» في نيويورك التي كان من أعضائها جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وأمين الريحاني وإيليا أبو ماضي ونسيب عريضة وشكري البخاش وأيوب ثابت وغيرهم، طالبت في مذكراتها إلى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ «بحلّ المسألة السورية على أساس الوحدة الفدرالية في سوريا الطبيعية كلها تحت وصاية وحماية دولة واحدة كبرى ديمقراطية». لقد تمسّكت الجمعيات السورية واللبنانية في الداخل والخارج بالوحدة السورية، وذلك بمعزل عن الاختلافات العرقية الطائفية في سوريا، لأن الوحدة هي الركيزة التي تبنى عليها المشاريع المستقبلية لمواجهة تحدّيات العصر. وقد عبَّرت اللجنة الوطنية السورية اللبنانية في البرازيل عن أهمية الوحدة السورية بشكل دقيق: تشكّل سوريا وحدة جغرافية ثابتة، ووحدة أثنية لأن التباين الديني والطائفي عائق عابر سوف يتجاوزه التطوّر الزمني ويزيله... ولسوريا الحق الذي لا تناقش فيه بالاستقلال، وذلك بسبب وحدتها الجغرافية الأثنية... إن وحدة أجزاء سوريا تحت نفس الراية سوف تخلق قوة تكون معتبرة من جيرانها وتساهم في تحقيق علاقات حسن الجوار. هذه الوحدة سوف تنمّي وتضاعف القوى الحيّة في البلاد وتضاعف مصادر النشاط والإنتاج، وسوف تعطي انطلاقة سريعة للتطوّر الوطني وتحقّق الاندماج القومي. السوريون المعروفون بقابليتهم للتقدّم سوف يصبحون أحد محاور الحضارة في آسيا.

أمّا تجزئة سوريا فسينتج عنها العكس تماماً، إذ إن كل جزء سيضعف بفقدان الدعم الناتج عن الوحدة.

أدرك السوريون واللبنانيون بعمق بالغ أهمية الوحدة الجغرافية والسكّانية والاقتصادية فنادوا بها وتمسّكوا بهذا الشعار حتى النهاية. ولكن إدارة الانتداب الفرنسي أمعنت في التجزئة الجغرافية والأثنية السياسية والمذهبية بما يضمن مصالحها ولم تحافظ على الوحدة الاقتصادية تحت ضغط الرساميل الفرنسية، وكان هاجسها الأساسي في ذلك ضمان بناء المشروع الصهيوني على أرض فلسطين الذي توافقت عليه بريطانيا وفرنسا وعملتا معاً على تنفيذه على أرض الواقع. ولا يمكن فهم سياسة التجزئة التي مارسها الفرنسيون في سوريا الكبرى إلّا على قاعدة دعم المشروع الصهيوني وترسيخه على أرض فلسطين، وتمهيد الطريق أمام نفوذه نحو المناطق المجاورة. وهذا ما أشار إليه لونغريغ بقوله: «**رفض الفرنسيون اتباع سياسة التوحيد القابلة للتطبيق بسهولة والمرغوبة شعبياً وفضّلوا سياسة التقسيم لأنهم استندوا إلى اعتبارات مغايرة تماماً. . . ولم تكن ثمّة ضرورة قاهرة تستدعي عام ١٩٢٠ خلق دويلات صغيرة وضعيفة وغير قادرة على البقاء، دويلات ينبغي لها دائماً أن تستند إلى الدولة المنتدبة لتحفظ وجودها، إلى جانب أن كلًّا منها يضمّ أقليّة واسعة متذمّرة لأنها حرمت من الوحدة مع سوريا**»[٢١].

يتّضح من ذلك أن أهداف السياسة الفرنسية في تجزئة سوريا ولبنان إلى دويلات طائفية ومذهبية كانت تتعارض جذرياً مع أماني السوريين واللبنانيين في الوحدة والاستقلال. وقد عجزت القيادات المحلية في الدويلات السورية عن الاحتفاظ بالتجزئة التي أقامها الفرنسيون عام ١٩٢٠ وصولاً إلى تبلورها في كيانات سياسية مستقلّة، وذلك تحت ضغط جماهيرها الوحدوية بالدرجة الأولى والانتفاضات الشعبية التي لم تهدأ طَوال مرحلة الانتداب. وبالمقابل كانت القيادات اللبنانية الوحدوية تصطفّ تباعاً وراء دولة لبنان الكبير، وذلك بهدف تأمين مصالحها الذاتية الطبيعية بالدرجة الأولى تاركة أمر تحقيق «**الوحدة السورية**» التي نادت بها إلى المستقبل «**وتبعاً للظروف**».

الجماهير الوحدوية تفرض الوحدة السورية

لعلّ المقولة الأساسية التي تفسّر، إلى حدٍّ بعيد، صراع الوحدة والتجزئة في سوريا ولبنان إبّان مرحلة الانتداب الفرنسي هي التالية: جماهير وحدوية في مواجهة السياسة

(٢١) ستيفان لونغريغ: «**تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب**»، ترجمة بيار عقل - بيروت ١٩٧٨، ص ١٤٩.

الاستعمارية الفرنسية، وقيادات محلية ذات طبيعة طبقية مساوية. وقد ترتّبت على هذه المقولة مواقف عملية أبرزها أن بعض القيادات المحلية كانت قادرة على المساومة مع الفرنسيين في فترات ضعف الجماهير الوحدوية وتعرّضها للقمع والإرهاب في حين تصبح المساومة معهم أكثر صعوبة إبّان الانتفاضات الشعبية. ولقد شكّلت تلك الانتفاضات، العسكرية منها والسلمية على السواء، السمة البارزة لهذه المرحلة واخترقتها من البداية، أي معركة ميسلون، حتى النهاية، أي معركة الجلاء بعد قصف دمشق بالمدفعية والطائرات الفرنسية. وأمّا القيادات المحلية السورية فبقيت، في الغالب، ترفع باستمرار لواء الوحدة السورية إلى جانب الشعارات الأخرى كالاستقلال والجلاء والسيادة الوطنية.

فسياسة التجزئة الاستعمارية التي فرضتها فرنسا بالقوّة المسلّحة كانت عاجزة عن إخضاع السوريين وإجبارهم على القبول بها لأنها تجاهلت الحقائق التاريخية للشعب السوري وتركيبته الحضارية الواحدة وسعيه الدؤوب من أجل نهضته الوطنية والقومية العربية. فالوحدة هي الأساس، وأمّا التجزئة فعمل استعماري بحت. وهذا ما أشار إليه يوسف الحكيم بقوله: **«كان السوريون في بدء العهد الفيصلي، الذي عقب الجلاء التركي يرفعون عالي أصواتهم مطالبين بالوحدة العربية الشاملة شبه الجزيرة العربية. ثم رأوا عدم توفّر مقتضيات هذه الوحدة والحصول عليها آنئذٍ، فاكتفوا بطلب وحدة سوريا بمناطقها الثلاث: الشرقية والغربية والجنوبية، وكما غلبوا على أمرهم، بعد معركة ميسلون ودخول الجيش الفرنسي المنطقة الشرقية، اكتفوا بتمنّي الوحدة في هذه المنطقة ولواءي اللاذقية واسكندرونة باعتبارهما من جملة أجزاء سوريا، ولكن التجزئة خيّبت آمالهم، فازداد معظمهم نقمة على الانتداب»**[٢٢].

ولا يختلف هذا الموقف مع توجّهات الملك فيصل الأول الذي ألقى خطابه الشهير في ٥ أيار ١٩١٩ في مبنى بلدية دمشق أمام جمهور غفير من أعيان البلاد وزعمائها الذين وفدوا إلى العاصمة السورية من مختلف المناطق السورية واللبنانية. قال فيصل في خطابه: **«البلاد العربية لا يمكن تجزئتها... وبما أن بين سكّان البلاد العربية اختلافات في طبقات العلم والتعليم ليس إلّا، فالظروف ليست كافية لتجعلهم أمّة واحدة وحكومة واحدة. لذلك رأيت الدفاع كما يلي: إن سوريا والحجاز والعراق قطعات عربية، وكل قطعة فيها يطلب أهلها الاستقلال. وقلت إن نجداً والبلاد المساوية للحجاز من الأقطار العربية هي تابعة للحجاز ليس إلّا، وهذه يرأسها والدي. أمّا سوريا فيجب أن تكون مستقلّة وكذلك العراق يريد استقلاله... دافعت عن**

---

(٢٢) يوسف الحكيم: «سوريا والانتداب الفرنسي»، بيروت ١٩٨٣، ص ٤٥.

سوريا بحدودها الطبيعية وقلت إن السوريين يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية ولا يريدون أن يشاركهم فيها شريك»[٢٣].

هكذا تتجلّى القيادة المساومة في أجلى مظاهرها. ولا ينسى فيصل في مذكّراته أن يشير إلى إذعان الأمم الغربية له وإعطاء السوريين ما يطلبون. ولكن زين نور الدين زين ينقل نصّاً معبّراً للمؤرّخ الإنكليزي تامبرلي يوضح فيه أسباب سقوط فيصل فيقول: «لقد سقطت الدولة (دولة الملك فيصل) السورية المستقلّة، دولة خلقتها بريطانيا العظمى وتعهّدت برعايتها وفاء للعهود والمواثيق التي قطعتها على نفسها للعرب، أو وفاء لبعض وعودها. لقد سقطت دولة سوريا لأن قيامها كان يتعارض معارضة مباشرة مع أماني فرنسا ومطامحها، كما أنها سقطت في فترة من الظروف حالت دون النفوذ البريطاني من أن يتمكّن من المحافظة عليها. . . وأخيراً سقطت لأن قوّتها العسكرية لم تكن من القوّة الكافية لضمان بقائها»[٢٤]. والأصحّ أن الاتفاقيات السرّية بين الفرنسيين والإنكليز بدأت تتكشّف مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

في مواجهة هذه الاتفاقيات كانت الجماهير الشعبية تزداد تمسّكاً بوحدة البلاد السورية كنواة للوحدة العربية الشاملة، في حين كانت معظم القيادات العربية تساوم على موقع لها في التركيبة الجديدة تحت ستار اعتماد الواقعية ورفض شعار «كل شيء أو لا شيء». وقد عبّر محمد جميل بيهم عن تلك الأجواء بقوله: «كان السوريون والعراقيون وغيرهم من العرب الذين حارب أبناؤهم الأتراك في صفوف الشريف حسين أمير مكّة، كانوا يهلّلون ويكبّرون فرحاً بانتصار الحلفاء. . وقد عقدوا على الأمير فيصل بن الحسين كبار الآمال في تحقيق الوعود والعهود التي قطعها لهم حلفاؤهم خلال تلك الحرب، وهم لا يعرفون شيئاً عن اتفاقاتهم السرّية، ولا يعلمون ما وعد به بلفور الصهيونية العالمية. ثم لمّا سمعوا بالانتدابات من بعد بدأت الشكوك تساورهم وأخذوا يرفضون كل انتداب ويطالبون بالاستقلال الناجز»[٢٥].

هذا النصّ شديد الالتباس ويخفي المواقف المساومة للكثير من القيادات السورية واللبنانية مع الفرنسيين والإنكليز. فقد اطلع فيصل على أبعاد المشروع الصهيوني على قاعدة وعد بلفور، ومع ذلك أقدم على توقيع اتفاقيته الشهيرة المعروفة باسم اتفاقية فيصل ـ وايزمن التي يعترف فيها عملياً بوضع وعد بلفور موضع التنفيذ. كما أنه قام بتوقيع اتفاقية مع

(٢٣) زين نور الدين زين: «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان»، بيروت ١٩٧٧، ص ١١٣.

(٢٤) ذكره زين نور الدين زين ـ المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٢٥) محمد جميل بيهم: «لبنان بين مشرّق ومغرّب ١٩٢٠ ـ ١٩٦٩»، بيروت ١٩٦٩، ص ١٠ ـ ١١.

فرنسا قبيل معركة ميسلون شكّلت تحدّيا سافرا للتيّار الوحدوي في سوريا ولبنان. وقد وصف المؤرّخ السوفياتي فلاديمير لوتسكي ردود الفعل الشعبية قائلا: «أثارت اتفاقية فيصل مع فرنسا التي وُقّعت بالأحرف الأولى في كانون الثاني ١٩٢٠ موجة جديدة من الغضب في البلاد وأدّت إلى انقسام الحزب العربي الفتي، واجتاحت التظاهرات المعارضة لهذه الاتفاقية مدن سوريا كلها، واتّهم فيصل علانية بخيانة المصالح الوطنية». وبعد شرح التدابير العملية التي قام بها لإضعاف التيّار الوحدوي وإبعاد رموزه الأساسية عن السلطة يصف لوتسكي موقف فيصل بقوله: «استخدم أقصى درجات الديماغوجية. فبينما كان يمارس في الواقع سياسة التواطؤ مع الامبريالية، ويقمع نضال الثوّار، ويسمح للقوات الفرنسية بعبور أراضيه في طريقها إلى تركيا لضرب حركة التحرير الوطني فيها كان يتشدّق بالحديث عن استقلال سوريا الوطني، وكان يلقي الخطب الحماسية في الأندية العربية، ويؤكّد أنه لم ولن يوقّع أية اتفاقية تلحق الضرر بـ«القضية العربية»[٢٦]».

تلك القيادات المساومة نجد لها نماذج مشابهة إبّان الثورة السورية الكبرى لعام ١٩٢٥ وخلال المرحلة اللاحقة بكاملها. فيوسف الحكيم يروي في مذكّراته عن العهد الفيصلي ما يلي: «كانت شرائح من البورجوازية السورية تفضّل الانتداب الفرنسي على الانتداب البريطاني، بل على الاستقلال التام الناجز.. ولكنهم لم يجرؤوا على الجهر بآرائهم هذه إلّا بعد دخول الجيش الفرنسي دمشق»[٢٧].

روى أحد زعماء الثورة السورية الكبرى الدكتور عبد الرحمن الشهبندر، في مذكّراته عن تلك الثورة: «إن السبب الجوهري في فشل ثورة حماه فشلاً سريعاً هو إحجام الزعماء الأعيان الذين تآمروا على تنفيذها. فلمّا ظهرت إلى حيّز الوجود اختبأوا في بيوتهم ليروا ما يكون من أمرها، فإن نجحت فهم المؤسّسون لها وأصحاب الشأن فيها وإن فشلت فهم عنها معرضون». ويضيف: «الاعتماد على البدو كان في غير محلّه إلّا إذا كان الغرض من الاستعانة بهم قدح الزناد لأن تجارب هذه الثورة دلّتنا بصورة عملية أن البدو لا يصلحون للحروب الدولية الثابتة التي تتطلّب صبراً بل هم أصلح ما يكون للهبّات المؤقّتة والإيهامات»[٢٨].

وانتقد ذوقان قرقوط موقف الكتلة الوطنية السورية عام ١٩٣٦ من مسألة الأقضية

(٢٦) فلاديمير لوتسكي: «الحرب الوطنية التحريرية في سوريا ١٩٢٥ - ١٩٢٧»، مترجم عن الروسية بإشرافنا ١٩٨٧، ص ٩٠ - ٩١.

(٢٧) يوسف الحكيم: «سوريا والعهد الفيصلي»، بيروت ١٩٦٦، ص ٨٧ - ٨٨.

(٢٨) عبد الرحمن الشهبندر: «ثورة سوريا الكبرى، أسرارها ونتائجها»، عمّان ١٩٤٠، ص ٨٣.

الأربعة والمدن الساحلية التي ضُمَّت إلى لبنان عام ١٩٢٠ وذلك بسبب دخولها في مساومة مكشوفة مع فرنسا لتوقيع اتفاقية للصداقة والتعاون تمهِّد الطريق لإلغاء عهد الانتداب، وكانت النتيجة أن بقيت الاتفاقية حبراً على ورق ولم يوقِّعها البرلمان الفرنسي، الأمر الذي حدا بقرقوط إلى إبراز تلك المساومة بقوله: «**فجأة بعد عام ١٩٣٦ أي بعد توقيع مشروع المعاهدة السورية الفرنسية واستلام الكتلة الوطنية الحكم من بابه إلى محرابه، أطبق الصمت من الناحية الرسمية على مسألة «وحدة أراضي الساحل والداخل»**[٢٩]».

أثَّر ذلك الموقف بشكل مباشر على عمل التيَّار الوحدوي في لبنان الذي رفع باستمرار الشعار التالي: «**تحقيق وحدة البلاد السورية العامة ورفع مادة خاصة في صلب الدستور السوري تنصّ على أن سوريا هي دولة واحدة لا تتجزَّأ مستقلّة وذات سيادة**»[٣٠].

قد تطول الاستشهادات كثيراً في هذا المجال وكلها تؤكِّد أن تحليل مواقف القيادات السياسية في سوريا ولبنان يقتضي بالضرورة رؤية المصالح الطبقية لهذه القيادات، وقد كانت تتحكَّم في مواقفها وتدفعها باتجاه المساومة والتصالح مع الاستعمار الفرنسي. وبدون هذا البعد الاجتماعي الطبقي لا يمكن فهم تلك المواقف المتبدّلة باستمرار بحيث من السهل رؤية بعض الزعامات في صفوف الانتفاضات الشعبية وفي قياداتها أحياناً، في مرحلة عصيبة، ورؤيتهم في صفوف القوى الموالية للانتداب في مرحلة أخرى لأن سهولة الانتقال كانت أمراً يسيراً بسبب ضعف الرقابة الشعبية وقواها المنظّمة على مواقف تلك القيادات. وبالمقابل لا يتّسع المجال لذكر المواقف الوحدوية للجماهير الشعبية وهي المقولة الأكثر ثباتاً خلال مرحلة الانتداب لأن الوحدة على مختلف الصعد هي الضامن الأساسي لنضالات تلك الجماهير ولا خيار لها إلاَّ بالوحدة، ولا قدرة لها على المساومة والتصالح مع الاستعمار الفرنسي. وهذا ما أشار إليه ذوقان قرقوط بقوله: «**فمنذ البداية لم تعترف البلاد (السورية) بالتجزئة وبالاتفاقيات السرّية التي ترتَّبت عليها هذه التجزئة**». ويضيف: «**كان بيان الوزارة الأولى بعد المناداة بفيصل ملكاً، يقوم على المحافظة على الاستقلال التام ضمن الوحدة السورية. وكان البند الأساسي في بيان وزارة هاشم الأتاسي أمام المؤتمر هو مطلب وحدة سوريا بحدودها الطبيعية. ونصَّت المادة الثانية من القانون الأساسي للمملكة السورية على أنها تتألَّف من قطاعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة**»[٣١].

(٢٩) ذوقان قرقوط: «المشرق العربي في مواجهة الاستعمار»، ص ٨.

(٣٠) عصام خليفة: «أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر»، مقالة «مواقف النخب الإسلامية ١٩١٨ - ١٩٤٣»، ص ٣١.

(٣١) ذوقان قرقوط: «المشرق العربي»، ص ٥.

في الواقع، لم يخلُ بيان سياسي أو مطلبي في سوريا خلال تلك المرحلة من إشارة واضحة إلى مطلب الوحدة السورية ورفض التجزئة والانتداب الفرنسي والعمل على إلغاء كل تدابيره. وكانت المقاومة الوطنية للانتداب الفرنسي تتدّرج من الاحتجاج السلمي والمواقف السياسية في المحافل الدولية والمقالات في الصحف خارج البلاد وداخلها، والعرائض الشعبية، وبرقيات الاحتجاج والوفود والاجتماعات السرية والعلنية، إلى التظاهرات الشعبية والهبّات المسلّحة، والاغتيالات والثورات. «هكذا لم يثنِ تقسيم سوريا إلى دويلات صغيرة، أهاليها عن مقاومة الانتداب الفرنسي، كما لم يبعدهم عن التعاطف مع البلدان العربية في قضاياها والمشاركة فيها. وعلى ذلك، وبعد أن تبيّن غورو فشل سياسة التجزئة وإصرار البلاد على وحدتها، قرّر إنشاء اتحاد بين الدول السورية الثلاث دولة حلب، ودولة دمشق، وأراضي العلويين المستقلّة»[٣٢].

يوسف الحكيم يشير إلى الحدث نفسه فيقول: «لقد رأى كل مفكّر من السوريين أن الاتحاد السوري لعام ١٩٢٢ هو بداية الوحدة السورية على أساس اللامركزية المتضمّنة توسيع صلاحيات الولايات أو المحافظات حسبما تتطلّبه حاجتها»[٣٣]. ولكن الفارق بينهما نوعي يرتبط بالمنهج. فالجماهير الشعبية هي التي أجبرت غورو على إعادة توحيد تلك الدويلات في حين أهملها تماماً نصّ يوسف الحكيم مع إشارة إلى رجال الفكر من السوريين. وفي إشارات قرقوط توكيد لذلك المنهج حين يقول: «كان الناس يقابلون الجنرال ويغان أثناء تطوافه بالبلاد مطالبين بالوحدة وبإعادة الأقضية الأربعة أو بضمّ لبنان باتحاد مع سوريا»[٣٤]. ويؤكّد عبد الرحمن الكيالي «أن مطالب الأمّة السورية التي رفعتها للمفوّض السامي الجنرال ساراي نصّت أولاً على الوحدة التامّة الطبيعية للبلاد بما فيها أراضي العلويين وجبل الدروز ولواء اسكندرونة، مع البقاع والأقضية الأربعة التي ألحقت بلبنان الصغير رغم إرادة أهلها. ونصّ البند التاسع على إلغاء السياسة الطائفية على الإطلاق»[٣٥].

وفي نداء الثورة السورية الكبرى في ٢٣ آب ١٩٢٥ جاء في المطلب الأول: «وحدة

---

(٣٢) ذوقان قرقوط: «تطور الحركة الوطنية في سوريا ١٩٢٠ - ١٩٣٩»، بيروت، ص ٥٥.
(٣٣) يوسف الحكيم: «سوريا والانتداب الفرنسي»، ص ٨٧.
(٣٤) ذوقان قرقوط: «تطور الحركة الوطنية»، ص ٥٦.
(٣٥) عبد الرحمن الكيالي: «ردّ الكتلة الوطنية على بيان المفوّض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان الذي ألقاه في جنيف أمام لجنة الانتدابات سنة ١٩٣٢ ونشره في سوريا بتاريخ ٥ شباط ١٩٣٣، وعلى الأجوبة التي فاه بها أمامها، وعلى تقرير المفوضية الفرنسية المقدَّم إليها»، بلا تاريخ، ص ٥.

البلاد السورية ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة مستقلّة استقلالاً تاماً»[٣٦].

وعن جماهيرية هذه الثورة يقول ظافر القاسمي: «الثورة السورية الكبرى هي ثورة عربية سورية. . وأمّا المحاربون فيها فكان بينهم المحامي والطبيب والعالِم والأديب والشاعر والكاتب، كما وُجد أصحاب الحِرَف وصغار الباعة، والمعتاشون بالكفاف، وكما نال شرف الجهاد طبقة الأثرياء (البورجوازية على حدّ تعبير اليوم). وأدهش من هذا كله أن بعض المحاربين كان من الطلّاب الذين يستكملون دراستهم في أوروبا. لقد قطع بعضهم دراسته وعاد فوراً إلى مناطق الثورة ليحمل السلاح، منهم الشهيد الدكتور عادل نكد الذي لم يُكتَب للبلاد أن تفيد شيئاً من علمه وثقافته، إلاّ أنها جنت أعظم الثمرات من بطولته واستشهاده على أبواب دمشق»[٣٧].

لكن عبد الرحمن الشهبندر كان شديد الوضوح في اتهامه لمواقف البورجوازية السورية بالمساومة مع الفرنسيين وخيانة الثورة، وعدم الاعتماد على هبّات البدو، في حين امتدح مواقف الأبطال الشعبيين. فهو يقول: «عندي أن سيرة حسن الخرّاط ومن حذا حذوه من المجاهدين العصاميين من أفراد الطبقة الشعبية العامة تبرز أن الثورة تقدّم الفرصة السانحة لبلورة صفات يمتازون بها، وأنوار يتلألأون بأشعتها»[٣٨].

وكان لمواقف القيادات الشعبية صدى إيجابي في كافة أرجاء سوريا بحيث شُلَّت يد الفرنسيين عن الحركة خاصة لجهة استخدام الورقة الطائفية من جهة، وغزوات البدو من جهة أخرى. يقول الشهبندر: «إن الأحياء المسيحية التي تخلّى عنها الفرنسيون في دمشق قد سلمت من النهب بفضل زعماء المسلمين. ويجب أن تُسلِّم فرنسا بأن سوريا اليوم هي غير سوريا المعروفة بتعدّد منازعاتها الدينية، وأن الوطنية السورية حلّت محل الطائفية وقامت تطالب بحقّها المهضوم»[٣٩]. ويضيف: «حرَّم البدو على أنفسهم الغارة على البادية تلك السنة خشية أن يصادفوا فيها المجاهدين أو أن يسلبوهم حلالهم». إن جماهيرية التيّار الوحدوي هي الأساس في فهم حركة الصراع ضد الاستعمار الفرنسي وإفشال مشاريع التجزئة وضمان الوحدة السورية. ولم تجرؤ القيادات المحلية، رغم استعدادها الدائم للمساومة، على خيانة مسألة الوحدة أو التنكّر لها. ولم تتورَّع عن اتخاذ مواقف صدامية مع الانتداب بسبب الضغط المستمرّ الذي تمارسه الجماهير الوحدوية عليها. ويشير نجيب الأرمنازي في هذا المجال: «لم يكد

(٣٦) حسن البعيني: جبل العرب»، بيروت ١٩٨٥، وثيقة رقم ٣٤، ص ٤٣٦ - ٤٣٧.

(٣٧) ظافر القاسمي: وثائق جديدة عن الثورة السورية»، ص ١١.

(٣٨) عبد الرحمن الشهبندر: «ثورة سوريا الكبرى. . .»، ص ٩١.

(٣٩) المرجع السابق، ص ٨٧.

يجتمع مجلس حلب عام ١٩٢٦ حتى كان أول قرار أصدره المطالبة بالوحدة السورية. فصدر الأمر بحلّه ولم يجتمع مرة أخرى»(٤٠). وعند إعلان الدستور السوري رفض المجلس عام ١٩٢٨ تضمينه أي نصٍّ يعطي صلاحيات مطلقة للمفوَّض السامي فأوقف العمل به وحلّ المجلس. ولكن المسألة أعمق من ذلك بكثير لأنها تعارض جذور مصالح الانتداب الفرنسي وتتمسَّك بالوحدة السورية. فقد نصَّت المادة الثانية من ذلك الدستور على ما يلي: «إن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ولا عبرة بكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب العامة (العالمية الأولى). وفي عام ١٩٣٣ رفض الوحدويون السوريون الاتفاقية المقترحة بين سوريا وفرنسا لأنها تبقي على تجزئة سوريا»(٤١). وشدَّدت مؤتمرات ١٩٣٦ على ضرورة وضع نصّ في صلب المعاهدة الفرنسية ـ السورية يضمن وحدة الأراضي السورية. وكانت نتيجة ذلك الإصرار أن انتصرت إرادة الشعب السوري في الوحدة والاستقلال والسيادة الوطنية وجلاء الجيوش الفرنسية عن الأراضي السورية واللبنانية، ولكن تلك الوحدة بقيت منقوصة بعد اقتطاع لواء الاسكندرون منها، وبقاء الوحدة السورية ـ اللبنانية ملتبسة وغير محدَّدة بنصوص.

بعض الاستنتاجات

عندما لجأ الاستعمار الفرنسي إلى التجزئة ليمنع حركة التوحيد القومي العربي من التبلور في مشروع سياسي متكامل في المشرق العربي كخطوة أولى على طريق المشروع الوحدوي العربي الشامل كان يضع في رأس أهدافه أن التجزئة هي السلاح الأكثر تهديماً للمشروع الوحدوي. ولذلك لم يكتفِ بالتجزئة الطائفية بل تعدَّاها إلى التجزئة المذهبية كما تجاوز الانقسامات القبلية إلى العشائرية والعائلية والمناطقية وغيرها. وقام بالتنسيق الكامل مع الاستعمار البريطاني لإطلاق المشروع الصهيوني وزرع كيان استيطاني عنصري يفصل مشرق العرب عن مغربهم ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمراكز الرساميل العالمية ويضع قواه العسكرية في خدمتها لقمع حركات التحرّر في آسيا وافريقيا.

وبالمقابل لم تكن القيادات الوحدوية العربية قادرة على صياغة مشروع متكامل يفجِّر طاقات الجماهير الشعبية ويؤطِّرها ضد الانتدابيْن الفرنسي والإنكليزي. وكانت بعض القيادات الوحدوية على علاقة تبعية وثيقة بالفرنسيين أو بالإنكليز على أمل الاستناد إلى

(٤٠) المرجع السابق، ص ١١٣.

(٤١) نجيب الأرمنازي: «سوريا من الاحتلال حتى الجلاء»، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٣، ص ٥٨ ـ ٥٩.

أحدهما لضرب الآخر. فتكرَّرت بذلك تجربة محمد علي باشا التي انتهت بسقوط مصر في قبضة الاستعمار البريطاني وضياع الغالبية الساحقة من إيجابيات تلك المرحلة.

لكن ما يميِّز مرحلة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان عن مرحلة محمد علي باشا أن تغييراً نوعياً قد تمَّ على المستوى العالمي تجسَّد بانتصار النظام الاشتراكي في روسيا القيصرية وإقامة الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك لم تسعَ القوى الوحدوية العربية للاستفادة من هذا التغيير النوعي إلاَّ في الحدود الدنيا حتى الآن. فمعظم قياداتها الفاعلة كانت تتحاشى إقامة صلات مع الاتحاد السوفياتي وتفضِّل إبقاء الصراع في إطار الفرنسيين والإنكليز، كما أن بعض القيادات الوطنية والقومية لم تخفِ عداءها الشديد للأفكار الاشتراكية في حين ارتبط بعضها في الثلاثينات بالحركات الفاشية والنازية الوافدة من إيطاليا وألمانيا وإسبانيا.

يضاف إلى ذلك أن معظم القيادات الوحدوية العربية كانت تشدِّد على الوحدة الشكلية وتعمل على تغييب المضمون الاقتصادي والاجتماعي لها. وبالمقابل تمسَّكت الجماهير الشعبية عبر تنظيماتها المهنية والنقابية والسياسية التى كانت في مرحلتها الجنينية بالمشروع الوحدوي، ولكنها عجزت عن بلورة مشروعها الوحدوي أيضاً بما يضمن له التفافاً وطنياً وقومياً يستطيع معه التصدِّي لمشروع التجزئة والانفصال. ونتيجة لغياب المشروع الوحدوي الجذري والفاعل كانت الجماهير الشعبية تقوم بانتفاضاتها وإضراباتها بشكل متقطِّع ودون تنسيق جدِّي في معظم الأحيان، ولم تهدأ الساحة الوطنية في سوريا ولبنان طَوال مرحلة الانتداب وعبَّرت عن نفسها بأشكال متفاوتة من الاحتجاج السلمي والمسلَّح معاً[٤٢]. إن قراءة عملية لوثائق تلك المرحلة توضح أن التجزئة كفعل استعماري لاقت صدىً إيجابياً في نفوس قيادات طبقية في سوريا ولبنان تسعى إلى السلطة والتحكّم. وقد وجدت في الانتداب وعساكره دعماً كبيراً لمشروعها السلطوي المحلي الذي تحوَّل بعد الاستقلال السياسي إلى دولة قطرية لها كل مظاهر الدول الكبرى من عَلَم ودستور وبرلمان وجيش وجمارك وإدارة ونقد وغيرها. ودلالة ذلك أن الانتداب، بشقّيه الفرنسي والإنكليزي، لم يحرث في الفراغ بل في أرض بكر وأعطى زرعه، أي التجزئة، ثماراً يانعة ما زالت مستمرّة حتى الآن، وهي تتجذَّر أكثر فأكثر على قاعدة ما أنشأته من مصالح طبقية ضيّقة للقيادات المحلية على اختلاف انتماءاتها وطوائفها ومناطقها.

(٤٢) الكيالي: «رد الكتلة الوطنية...»، ص ١٣.

ومع ذلك، ورغم هذه الشبكة الواسعة من العلاقات الطبقية التي تزامن صعودها مع قيام دول التجزئة في الوطن العربي، فإن القراءة الشمولية لتاريخ هذه الدول تقدّم فهماً عميقاً لحركية التاريخ العربي المعاصر وتعزّز العلم التاريخي بتلك الحركية.

فالتناقض الأساسي الذي نتج عن مشاريع التجزئة الاستعمارية قام منذ البداية بين الجماهير الشعبية العربية الوحدوية من جهة، والاستعمار والقوى الداخلية المتعاونة معه من جهة أخرى. ومع بروز التناقض المرحلي بين مصالح الاستعمار الانكلو ـ فرنسي والقيادات المحلية الساعية إلى التفرّد بالسلطة والنفوذ في دولها القطرية لعبت تلك القيادات دوراً إيجابياً تجسّد بوقوفها العلني أو الشكلي ضد الاستعمار الخارجي وقادت مرحلة الاستقلال السياسي بصلابة في سورية أكثر منها في لبنان وأدّت إلى رحيل العساكر الانكلو ـ فرنسية عن سورية ولبنان وسائر أرجاء المشرق العربي. ولم تكن معارك الاستقلال السياسي متشابهة في هذه الأقطار، لا من حيث البرامج ولا من حيث القوى الاجتماعية التي حملتها. وسرعان ما تكشّف الاستقلال السياسي في معظم أقطار المشرق العربي عن استمرارية معلنة للموروث الاستعماري نفسه دون تغيير جذري. فالتناقض الذي برز مرحلياً إبّان معركة الاستقلال في بعض الأقطار العربية المشرقية كان من النوع الذي يمكن تجاوزه والعودة إلى سياسة المساومة الطبقية والتبعية شبه الكاملة للاستعمار الغربي أو الاستعمار الجديد. وبالمقابل، كان التناقض القائم بين الجماهير الوحدوية العربية مع الاستعمار الجديد ومراكز السيطرة العالمية والاقتصادية والعسكرية من النوع الذي لا يمكن حلّه بالمساومة. وهو صراع مستمر يسعى فيه الاستعمار الخارجي إلى تجويع الشعب العربي وسلبه حرياته الأساسية وحقّه في الاستقلال والسيادة الوطنية والقومية. وتسعى فيه الجماهير العربية إلى تحرّرها الكامل وضرب كل موروثات التجزئة الاستعمارية وعلى رأسها إسرائيل، وتجاوز الدول القطرية إلى دولة الوحدة العربية الديموقراطية العلمانية.

بقي أن نشير في الختام إلى أن صراع الوحدة والتجزئة في سوريا ولبنان إبّان الانتداب الفرنسي يشكّل بداية مرحلة نوعية في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، تختلف جذرياً عن المرحلة العثمانية السابقة في كثير من سماتها ومضامينها وتوجيهاتها المستقبلية. فالوحدة الجغرافية التي سادت في الولايات العربية وظلّلتها السلطنة العثمانية طَوال عدة عقود قد اختفت لتحلّ مكانها دول قطرية ذات شرعية محلية وإقليمية ودولية معترف بها وتسعى إلى استنباط تاريخ قطري لها موغل في القِدَم.

وأمّا الشعارات القومية العاطفية التي سادت في مرحلة ما بين الحربين العالميتين وما زالت بصماتها واضحة في الفكر القومي العربي المعاصر فلم تعد قادرة على الفعل

الجماهيري الوحدوي الذي حوصر بالحدود الإقليمية والتدابير القمعية[٤٣] التي تشكّل الجامع المشترك الأكثر فاعلية بين الأقطار العربية على اختلاف انتماءاتها السياسية والعقائدية. وبدا للقيادات القطرية أن تسييج الحدود بعناية فائقة، وبعين ساهرة، يمكن أن يحمي الأنظمة القطرية أطول فترة ممكنة. ولكن من الواضح الآن أن كيانات التجزئة تعاني أزمات حادّة باتت معها عاجزة عن تحقيق الشعارات التي نادت بها، أي تحرير الأراضي العربية المحتلّة وتحرير الثروات العربية من النهب الامبريالي المستمر، وتحرير الإرادة العربية من الاستلاب. وكما لعبت الجماهير الشعبية، الواعية والمنظّمة، الدور الأساسي في معركة الاستقلال الوطني وجلاء الجيوش الفرنسية عن سوريا ولبنان، فهي مدعوّة الآن وفي جميع الأقطار العربية للدفاع عن مصيرها وحقّها في الوجود كجماهير حرّة في وطن عربي حرّ. وهي تدرك جيداً أن دول التجزئة القطرية ليست الحل بعد أن تحوّلت إلى عبء إضافي يرهق كاهل الجماهير الشعبية على مختلف الصعد.

إن دولة الوحدة القومية الديموقراطية العلمانية العربية هي صمام الأمان لدخول الشعب العربي في مواجهة تحدّيات العصر الراهن متجاوزة بذلك كل معوّقات التجزئة العائلية، والعشائرية، والمناطقية، والطائفية، والمذهبية.

وتجدر الإشارة إلى الإيجابيات الكبيرة التي قادت إليها معركة الجلاء والسيادة الوطنية في مواجهة عساكر الانتداب الفرنسي في الثلاثينات والأربعينات والتي أعطت الدولة القطرية شرعيتها في نظر الجماهير الشعبية لسنوات طويلة. ولكن تلك الإيجابيات فقدت الكثير من وهجها بعد أن وظّفتها الدولة القطرية لمصلحة قواها الطبقية المسيطرة منذ الاستقلال حتى الآن. وفي حين ناضلت الجماهير العربية في سبيل الوحدة والحرية والتغيير الاجتماعي الجذري فإن مأزق الدولة القطرية في المرحلة الراهنة يعكس مزيداً من القمع والتسلّط والإفقار والتجهيل والعجز عن مواجهة التحدّيات القومية الكبرى التي لا يمكن حلّها إلاّ بالدولة القومية الوحدوية ذات المضمون الديموقراطي العلماني، وعلى قاعدة التنمية الشاملة بأفق اشتراكي علمي ينتفي معه استغلال الإنسان للإنسان.

---

(٤٣) يؤخذ من المرسوم الخاص بمنح المدالية التذكارية الفرنسية لسوريا وكيليكيا أن العمليات الفرنسية العسكرية لعام ١٩٢٢ ضد الثوار السوريين تجاوز ٣٥ عملية حربية. وفي عام ١٩٢٣ جرت ٤٧ عملية أو معركة عسكرية. واضطرّ الجنرال ويغان Wegand إلى عمليات عسكرية شتى لإخضاع الثوار طَوال عام ١٩٢٤. هذا قبل أن تتحوّل تلك العمليات إلى ثورة وطنية شاملة طَوال أعوام ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧.

— République Française: **«Chambre des Deputés - Débats»**, Séance du 19 Décembre 1925.

الفصل الخامس

الدولة المشرقية الحديثة تتنكّر لماضيها العثماني.
نموذج: العلاقات اللبنانية ـ التركية في عهد الانتداب الفرنسي

مدخل

وعد الإنكليز والفرنسيون بعض زعماء العرب بإقامة دول عربية مستقلّة وذات سيادة يسلّمونهم زمام الأمور فيها وذلك بهدف كسب تأييدهم للوقوف ضد الجيوش العثمانية والألمانية إبّان الحرب العالمية الأولى. وتتالت تصريحات القادة الإنكليز والفرنسيين لتؤكّد هذا الاتجاه في حين كانوا يعدّون الاتفاقيات السرّية لاقتسام مناطق النفوذ في المشرق العربي. وعلى الرغم من افتضاح أمر اتفاقيات سايكس بيكو ـ سازانوف عام ١٩١٧ بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، فقد كانت قيادة القوات الحليفة في الشرق مستمرّة في نشر التصريحات عن حق العرب في تقرير مصيرهم بأنفسهم. وتوّجه الإنكليز والفرنسيون ببيان مشترك صدر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ جاء فيه: «إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحرب التي أهاجتها مطامع الألمان إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمدّ سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حرّاً»[1]. وفي الوقت نفسه كان الجنرال اللنبي، القائد العام للقوات الحليفة في الشرق يصدر القرارات الإدارية والمالية التي تكبّل شعوب المشرق العربي وتربطها تبعياً بالتحالف الفرنسي ـ الإنكليزي.

بإشراف الجنرال اللنبي، كان الكولونيل دوبياباب De Piépappe قائد المفرزة الفرنسية العاملة في القوات الحليفة في لبنان أو أراضي العدو المحتلّة ـ المنطقة الشمالية[2]، كما أسمتها القرارات الأولى للفرنسيين والإنكليز، كان دو بياباب يصدر

(١) جورج أنطونيوس: «يقظة العرب» ـ مترجم ـ بيروت ١٩٦٦، صفحات ٥٩٠ ـ ٥٩١.

(٢) أصدرت مطبعة الأدب في بيروت عام ١٩٢٤ كتاباً يحمل العنوان التالي: «مجموعة المقررّات للمنطقة =

القرارات التي تؤكّد السيطرة الفرنسية دون سواها على مقدّرات سوريا ولبنان، وذلك بمباركة كاملة من الإنكليز الذين كانوا يرغبون بإطلاق يد الفرنسيين في سوريا ولبنان مقابل إطلاق يدهم في العراق وفلسطين. ويمكن التأكيد مع أمين الريحاني: «أن انتصار الحلفاء لم يكن انتصاراً لشركائهم العرب، بل على العكس من ذلك، فقد كان مهيّأً لهم أن ينتقلوا من سيطرة محتلٍّ إلى سيطرة محتلٍّ آخر أسوأ منه»[٣].

الغربية ـ من ٢٤ تشرين أول ١٩١٨ إلى ٣١ آب ١٩٢٠ ـ تضم بين دفّتيها المقرَّرات الإدارية والقضائية والمالية والصحية والزراعية والجمركية»، نشر باللغتين، العربية ٢٣٢ صفحة، والفرنسية ١٨٨ صفحة. وتمهيداً للكتاب أصدر الناشر البيان التالي: «بدأت الحكومة المحتلّة بوضع القرارات والأنظمة منذ يوم ٢٤ تشرين الأول ١٩١٨ مطلقة اسم «المنطقة الشمالية لأراضي العدو المحتلّة» على كل من بيروت وجبل لبنان القديم، ولواءي طرابلس واللاذقية، وأقضية صيدا وصور ومرجعيون وما يلحق بها من القرى والأراضي. ثم أبدلت اسم المنطقة الشمالية باسم المنطقة الغربية وظلّت تصدر قراراتها بهذا العنوان إلى آخر يوم من شهر آب سنة ١٩٣٠، ذلك اليوم الذي أعلن في تاليه استقلال جبل لبنان الكبير». وقد تبيَّن لنا أن مجموعة قرارات أشرنا إلى بعضها في هذا البحث قد صدرت قبل ٢٤ تشرين الأول ١٩١٨. وأمّا تسمية «استقلال جبل لبنان الكبير» فيراد بها «دولة لبنان الكبير» التي اعتبرها بعض اللبنانيين امتداداً لمتصرفية جبل لبنان وتوسيعاً جغرافياً لها. وأبرز القرارات والمراسيم الصادرة في هذا الكتاب وتتناول الماضي العثماني للمقاطعات اللبنانية هي التالية:

- القرار رقم ٩٧٢ الصادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠ والقاضي بإلغاء ألقاب مدير الولاية أو السنجق، والحاكم ونائب الحاكم واستبدالها بلقب مستشار الولاية أو السنجق، ص ١٢.
- التعليمات الإدارية رقم ٩٥ الصادرة في ١٣ كانون الأول ١٩١٨ المتعلّقة بجوازات السفر وبأمر انتقال اللبنانيين من مكان إلى آخر، ص ١٤.
- القرار رقم ١٤١٦ تاريخ ١٢ تموز ١٩٢٠ المتعلّق بإجازات السفر وتأشيرات الدخول إلى لبنان، ص ١٤ ـ ١٥.
- القرار رقم ١٤٥٦ تاريخ ٢٦ تموز ١٩٢٠ المتعلّق بمنع المختارين في بيروت من إعطاء شهادات للبنانيين، ص ١٦.
- القرار رقم ١٦٤ تاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩١٩ القاضي بإبطال تطبيق القوانين العثمانية التي تمنع نقل الأملاك إلى الأجانب، ص ٢٣.
- القرار رقم ٩٨٨ تاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ القاضي بإعادة الأمتعة التي أخذت أيام الدولة العثمانية من الأجانب إلى أصحابها، ص ٢٤ ـ ٢٨.
- القرار رقم ١٢١٠ تاريخ ٦ شباط ١٩١٩ المتعلّق بإلغاء بعض القوانين العثمانية في المحاكم اللبنانية وتعديل البعض الآخر، ص ٦٢ ـ ٧٦.
- القرار رقم ٦٤١ تاريخ ١٨ أيلول ١٩١٩ القاضي بإلغاء بعض النصوص العثمانية من مجالس التأديب في لبنان، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٣) أمين الريحاني: شذرات منشورة في مجلة «اليقظة» البيروتية ـ السنة الأولى ـ العددان الخامس

بعد أربعة قرون من السيطرة العثمانية على المشرق العربي جاءت نتائج الحرب العالمية الأولى لترسم حدوداً سياسية لم تعرفها الولايات العثمانية سابقاً في هذه المنطقة. وفي إطار تجزئة استعمارية رسمتها بريطانيا وفرنسا بشكل خاص ووافقت عليها عصبة الأمم المتحدة في مؤتمر سان ريمو San Remo عام ١٩٢٠ توسّعت رقعة متصرّفية جبل لبنان لتشمل أراضي كانت تتبع سابقاً ولايتي بيروت ودمشق. وأصبحت مدينة بيروت مركزاً لدولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال غورو في الأول من أيلول ١٩٢٠ إلى جانب دويلات طائفية في سوريا.

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى القضاء على السلطنة العثمانية وتهديد وحدة الأراضي التركية نفسها بعد احتلال فرنسي - إيطالي - إنكليزي لأجزاء واسعة منها، وبعد غزو اليونان للأراضي التركية وتهديد العاصمة اسطمبول. وفرضت على تركيا اتفاقيات مجحفة في سيفر Sèvres ومودروس Mudros لم يقبل بها الوطنيون الأتراك على الرغم من توقيع السلطان العثماني عليهما لأنه لم يكن يعبّر عن إرادة الشعب التركي بل كان صنيعة الجيوش الاستعمارية التي فرضت تلك الاتفاقيات[٤]. وقاد الزعيم التركي مصطفى كمال معركة تحرير الإرادة التركية من الاتفاقيات والسلطان معاً وأعلن ولادة الجمهورية التركية الحديثة، فوضع بذلك نهاية للسلطنة العثمانية التي ارتبط بها تاريخ سوريا ولبنان منذ معركة مرج دابق عام ١٥١٦ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

عن التدابير الفرنسية لقطع تاريخ المقاطعات اللبنانية مع ماضيها العثماني الطويل

لن نتناول في هذا البحث غير العلاقات اللبنانية - التركية دون سواها من العلاقات العربية - التركية في مرحلة الانتداب، أي إبّان فترة ما بين الحربين العالميتين. وسنكتفي ببعض الحقائق التاريخية المستندة إلى وثائق أصلية منها ما

والسادس، كانون الثاني ١٩٣٠، ص ١٥.

يراجع كتابنا: «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦»، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٤ - الباب الأول، الفصل الأول «سياسة الوفاق الاستعماري في الشرق الأوسط»، ص ١٢ - ٣٨.

(٤) Colonel LAMOUCHE: «**Histoire de la Turquie**», Nouvelle édition complétée par J.P. Roux- Paris 1935, PP. 370-382.

ينشر للمرة الأولى لإبراز دور الانتداب في قطع الصلة التاريخية بين المشرق العربي وتركيا.

أ ـ موقف مزدوج من الجنود العثمانيين المهزومين عام ١٩١٨[٥]

صدر القرار رقم ١٩/١ مكرَّر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ بتوقيع الكولونيل الفرنسي دو بياباب الذي أمر باعتقال الضباط والجنود العثمانيين الذين اختبأوا داخل الأراضي اللبنانية بعد انهيار الجيش العثماني. ودعا القائد الفرنسي اللبنانيين إلى مساعدة القوات الفرنسية في اعتقال الجنود الأتراك ونقلهم إلى سرايا بعبدا، مركز حكومة جبل لبنان القديم. وحصر القرار أمر الاعتقال بالجنود الأتراك، بالمعنى العرقي للحكومة، دون سواهم، ودعا في الوقت نفسه إلى إطلاق فوري لسراح اللبنانيين من الجنود العثمانيين الفارّين بعد أن تدوَّن أسماؤهم في لوائح معدّة خصيصاً لتلك الغاية في سرايا بعبدا. وهدَّد القائد الفرنسي كل من يخفي جندياً تركياً أو يقدِّم بلاغاً كاذباً بشأن وجود الفارِّين لأن ذلك الموقف سيعرِّض صاحبه للملاحقة أمام المحاكم العسكرية. وأوكل مهمة تطبيق القرار وتنفيذ بنود المسؤولية الجزائية إلى القائمقامين، ومدراء الأقضية، كما دعا الميليشيات اللبنانية للمساهمة أيضاً في تنفيذه.

منذ البداية، وحتى قبيل إعلان انتدابهم على سوريا ولبنان، عمد الفرنسيون إلى اتخاذ مواقف صارمة ضد الوجود المتبقّي للأتراك في مناطق انتدابهم، والعمل، في الوقت نفسه، على تقريب اللبنانيين والسوريين إليهم، واستخدام العسكريين السابقين منهم في مهمات قمعية لصالح الانتداب. وخلال سنوات ١٩١٨ ـ ١٩٢٦ صدرت تدابير إدارية وعسكرية كثيرة عن إدارة الانتداب ضمنت استخدام بعض السوريين واللبنانيين في القوى العسكرية الفرنسية العاملة في المشرق العربي، وقد أطلق عليها اسم «فرق الشرق»[٦].

ب ـ إغلاق المؤسسات العثمانية الثقافية العاملة في لبنان

مع دخول السلطنة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان اضطرَّت البعثات التبشيرية التابعة لدول الحلفاء إلى إغلاق أبوابها في بيروت وجبل لبنان. فاحتلَّت

(٥) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية ـ وثائق «أراضي العدو المحتلة ـ المنطقة الغربية»، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى.

(٦) Colonel Sami RIHANA: «Histoire de l'armée Libanaise contemporaine», Tome I- «Les origines; La légion d'Orient et les troupes auxiliaires du Levant 1916-1926», Beyrouth 1984.

أبنيتهـا، وأغلقت مدارسهـا، ورحل عـدد كبير من مـرسليها ومبشّـريهـا. وعملت السلطات العثمانية، بعد تأخّر طويـل، على تشجيع التعليم الـرسمي في بيروت وجبـل لبنان، وعلى تنشيط اللغـة العثمانيـة في المـدارس المحليـة الـرسميـة والخاصـة تحت طـائلة العقـاب والإغلاق. وأحلّت كلية الطب العثمانية بدمشق مكان كلية الطب الفرنسيـة في بيروت طَوال سنوات الحرب.

وفـور دخول القـوات الفرنسيـة إلى تلك المنـاطق، عمـدت إلى وقف عجلة التعليم العام وإعادة تنشيط التعليم الخـاص ومدّه بـالمساعـدات الماليـة الفوريـة. وفي يوم واحـد أصدر الكولونيل دو بياباب قرارين هامّين في هـذا المجال. فنصّ القـرار رقم ٢١ تاريـخ ٨ تشـرين الثاني* ١٩١٨ على ضـرورة انتقال المـدرسة الـرسمية في بيروت المعروفـة بـاسم مدرسة نظمية هانم من البناء الذي احتلّته منذ بدايـة الحرب[٧]. ويعلّل القـرار أمر الانتقـال بأن ملكية البناء تعود للبعثـة البروتستـانتية الإنكليـزية في سوريا، وقد عـادت للعمل بعـد رحيل العثمانيين. وقدّمت مديـرة البعثة في بيـروت السيدة مـاري كسّاب، عـريضة رسميـة تطالب باسترجاع مدرستها. ولا يمكن تعليل سرعة الفرنسيين بتلبية رغبة السيـدة كسّاب إلاّ في إطار المشروع الفرنسي الرامي إلى تنشيط التعليم الخاص، وتحديـداً التعليم الإرسالي الأجنبي، على حسـاب التعليم الـرسمي الـذي بقي دوره هـامشياً طَوال مـرحلة الانتـداب وسنوات طويلة بعد الاستقلال السياسي للبنان. وصدرت قرارات فرنسية مشابهة للقرار رقم ٢١ تهـدف إلى إخلاء مـراكز الإرسـاليات الأجنبيـة ومـدارسهـا وتسليمهـا إلى أصحـابهـا، والإيعاز إلى البلديات بتدبير أبنية أخرى للمدارس الرسمية.

أمّا القرار الثـاني الصادر في ٨ تشـرين الثاني ١٩١٨ فيحمـل الرقم ٢٨ ويستنـد في حيثياته إلى تحقيق فـوري أجرتـه السلطات الفرنسيـة فتبيّن لها أن كليـات الحقوق والـطب والتجارة العثمانية كانت تشغل أبنية الجامعة اليسوعية في بيروت. فأصدر الحاكم الفـرنسي دوبيـاباب أمـراً بإغـلاق تلك الكليات بصـورة مؤقّتة. وأضـاف بخط يده على وثيقـة القرار الأصلي العبارة التالية في نهاية البند الأول: **«ستعود هذه الكليات إلى ممارسة نشاطها عندما تصبح الظروف ملائمة»**[٨]. ولكن السلطات الفـرنسية نـظّمت شؤون الأساتـذة العاملين فيهـا، ومنحتهم الأجـور والتعـويضـــات الـلازمـــة بحيث لم تعـد تلك الكليـــات إلى العمـل لأن الجامعتين اليسوعية والأميركية استعادتـا مبانيهمـا وباشـرتا التـدريس فيهما. وخـاض الآباء

(٧) **مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية** ـ المصدر السابق، العلبة الأولى.

(٨) **مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية** ـ المصدر السابق، العلبة الأولى.

اليسوعيون معركة قاسية لإغلاق الجامعة العربية في دمشق حتى يتفرّدوا بالتعليم الجامعي في سوريا ولبنان. وقد تلقّى الضابط كاترو Catroux أمراً خطياً من الجنرال غورو Gouraud بإغلاق كليتي الطب والحقوق اللتين تتكوّن منهما جامعة دمشق عام ١٩٢١، إلاّ أنه استطاع إقناع الجنرال بضرورة الحفاظ عليهما بعد التدخّل المباشر في مناهجهما وجهازهما التعليمي بما يضمن مصلحة الانتداب الفرنسي ويقيه مخاطر الإغلاق ومحاذيره والنقمة الشعبية التي سترافقه[٩].

ويتّضح من هذا النموذج أن إدارة الانتداب لم تتخذ سياسة طوائفية تستثير نقمة السوريين وقسم كبير من اللبنانيين بل كانت تخطّط لكسب زعماء سوريين ولبنانيين من جميع الطوائف ودفعهم للانخراط في إدارة الانتداب، وذلك بتقليد النموذج الفرنسي في مختلف المجالات: الإدارة، الدستور، الجيش، البرلمان، الوزارة، التعليم... إلخ. ومع تطبيق النموذج الفرنسي كانت عملية القطع النهائي بين حاضر اللبنانيين أيام الانتداب وماضيهم العثماني الطويل تتمّ بخطى حثيثة وتزول تدريجياً، في التسمية والمضمون معاً، جميع القرارات والقوانين العثمانية السابقة باستثناء ما يخدم مصالح الفرنسيين ويعزّز سيطرتهم على مقدّرات المناطق الخاضعة لانتدابهم.

ج - اتفاقية لوزان بين الجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية:

قبل توقيع مصطفى كمال على اتفاقية لوزان Lausanne في ٢٤ تموز ١٩٢٣ كان السكّان العرب في المشرق العربي يعتبرون رعايا عثمانيين ويعاملون على هذا الأساس عند مرورهم عبر الأراضي التركية. وقد نصّت الاتفاقية على ضرورة تحرير الأراضي التركية من جميع القوى العسكرية الأجنبية فاعترفت الجمهورية التركية فيها بزوال السلطنة العثمانية نهائياً وأعطت الحق للرعايا السابقين فيها باختيار الجنسية الحقوقية التي تلائمهم[١٠]. وسارعت المفوضية العليا الفرنسية إلى إصدار سلسلة قرارات لتحديد

(٩) Le Colonel Catroux: **«Deux missions en Moyen - Orient 1919-1922»**, Paris 1958, pp. 61-62.

(١٠) مواد معاهدة لوزان (٢٤ تموز ١٩٢٣) المتعلّقة بتحديد الجنسية اللبنانية هي ٣٠ - ٣٦، منها:

المادة ٣٠: للرعايا الأتراك المقيمين على الأراضي المنسلخة بحسب أحكام هذه المعاهدة عن تركيا ملء الحق وضمن شروط التشريع المحلّي بالحصول على جنسية الدولة التي ألحقت بها هذه الأراضي.

المادة ٣١: إن الأشخاص الذين تجاوزت سنّهم الثامنة عشرة وسقطت عنهم الجنسية التركية واكتسبوا بملء الحق جنسية جديدة بمقتضى المادة السابقة يحقّ لهم في خلال سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ أن يختاروا الجنسية التركية. =

الجنسية، وتذاكر النفوس، وجوازات السفر، وشؤون الولادات والوفيات والزواج والطلاق وغيرها في كل من سوريا ولبنان. وحدَّد القرار ٢٥٧٦ الصادر في ٢٤ نيسان ١٩٢٤ عن سكرتير المفوضية العليا السيد دو ريفي De Reffye الركائز والأسس للجنسية اللبنانية[١١]. وبموجب ذلك القرار والقرارات الأخرى التطبيقية له نال معظم اللبنانيين تذاكر هوية استناداً إلى إحصاءات رسمية قامت بها سلطات الانتداب تباعاً خلال أعوام ١٩٢١ و١٩٢٥ و١٩٣٢ وهو الإحصاء الرسمي الأخير في لبنان. فحرمت جماعات لبنانية من حقِّها في الجنسية، وأعطيت الجنسية اللبنانية إلى أقليات لا تمتّ للبنانية بصلة، وذلك بهدف إبقاء التوازن الطوائفي الدقيق في لبنان على قاعدة إحصاء ١٩٣٢ الذي أبرز أكثرية ضئيلة لصالح المسيحيين. وكان للقرار ٢٥٧٦ دور أساسي في تبلور الجنسية اللبنانية وما رافقها من مشكلات حقوقية وإنسانية ما زالت مستمرّة حتى الآن. فقد بني تطبيق القرار على تعسّف إدارة الانتداب التي أعطيت وحدها الحق في تأكيد لبنانية من تشاء وحرمان لبنانيين أصيلين من جنسيتهم اللبنانية.

حدَّد القرار ٢٥٧٦ الجهات التي لها الحق بإثبات الجنسية اللبنانية أو نفيها بجهاز خاص أقيم لهذه الغاية في المفوضية العليا ببيروت، وبدوائر البوليس الفرنسي في باريس والمحافظات الفرنسية، وبالقنصليات العاملة في السفارات الفرنسية في دول العالم. أي أن الأجهزة الفرنسية وحدها أُعطيت صلاحية تحديد الجنسية اللبنانية ومنح تأشيرات الدخول إلى لبنان، وجوازات السفر ووثائق الولادات للمهاجرين اللبنانيين.

كانت المسألة كما حددتها نصوص اتفاقية لوزان بالغة التعقيد. فمن هو اللبناني أو

= **المادة ٣٣:** الأشخاص الذين يمارسون حق الاختيار وفاقاً لأحكام المادتين ٣١ و٣٢ يتوجَّب عليهم في غضون الاثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ اختيارهم أن ينقلوا مكان إقامتهم إلى البلد الذي اختاروا تابعيته ويحق لهم الاحتفاظ بأموالهم غير المنقولة الحائزين عليها في البلاد التي كانوا مقيمين فيها قبل اختيارهم أو في أحد البلدان الأخرى ويستطيعون نقل أموالهم المنقولة مهما كان نوعها ولا يفرض عليهم من جرَّاء هذا الأمر أي ضريبة أو رسم سواء في الخروج أو في الدخول.

يراجع كتاب حسن علوية **«الجنسية اللبنانية وطرق استعادتها»**، بيروت ١٩٨٤، صفحات ١١٩ ـ ١٢٠. وقد نشر الكاتب أيضاً نص القرار رقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب ١٩٢٤ المتعلِّق بالأشخاص الذين من التبعية التركية المقيمين في لبنان الكبير ـ المرجع السابق، صفحات ١٢٥ ـ ١٢٦.

(١١) **مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية** ـ وثائق **«أراضي العدو المحتلة المنطقة الغربية»** ـ قرارات تنظيمية ـ العلبة الأولى ـ الملف رقم ١٣ ـ يتضمَّن النص الفرنسي أربع نقاط: تحديد السوريين واللبنانيين، تحديد الأجانب، تحديد الاستثناءات، تحديد العقوبات. قرار من خمس صفحات كبيرة مع ملحق على صفحة واحدة عن رسوم تأشيرات الدخول.

السوري الذي دلت عليه اتفاقية لوزان بعبارة «**من كانوا يخضعون سابقاً للسلطنة العثمانية**» سواء بقوا في سوريا ولبنان أو ارتحلوا عنهما؟ فيستطيع الحصول على الجنسية اللبنانية أو السورية أو الفلسطينية أو العراقية كل من يرغب بها شرط مصادقة سلطات الانتداب على تلك الرغبة. ولأسباب سياسية متنوعة، أعطيت تلك العبارة مدلولاً فضفاضاً بحيث يتسع لمن يرغب الفرنسيون بإعطائه الجنسية اللبنانية من السوريين والفلسطينيين والعراقيين والأردنيين والأرمن والشركس والأشوريين والكلدان والسريان والإقباط والأكراد وغيرهم. ولعبت الطائفية دوراً هاماً في عملية التجنيس من جهة وحرمان مستحقّي الجنسية اللبنانية منها، من جهة أخرى. ولكن بنود اتفاقية لوزان قادت إلى تبلور الشخصية اللبنانية التي أعلنت كدولة مستقلة وذات سيادة في ظل الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٦ تحت ستار العمل على إدخالها في عصبة الأمم كدولة حرة ومستقلة. ولم تعد العلاقة بين الجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية علاقة ارتباط مباشر كما كان عليه الوضع في المرحلة العثمانية الطويلة، بل أصبحتا دولتين منفصلتين تماماً، لهما جنسيتان مختلفتان وتقيمان علاقاتهما على هذا الأساس بواسطة الدولة الفرنسية المنتدبة. فقد اعتبر لبنان جمهورية مستقلة وذات سيادة منقوصة في ظل الانتداب الفرنسي ولا تربطه بالجمهورية التركية أية روابط حقوقية من أي نوع، ولا تستطيع السلطات التركية اتخاذ أي إجراء قانوني ضد المواطنين اللبنانيين حتى لا تسيء إلى العلاقات القائمة بينها وبين فرنسا الضامنة لاستقلال لبنان. فمن الناحية الحقوقية، تعتبر اتفاقية لوزان نقطة تحول أساسية في تاريخ تركيا وكل من سوريا ولبنان. فلم تعد تركيا وريثة السلطنة العثمانية، ولم يعد ينظر إلى اللبنانيين والسوريين كرعايا سابقين وتابعين للسلطنة بل أصبح الأتراك واللبنانيون والسوريون مواطنين أحراراً ينتظمون في دول حديثة لها حدود معترف بها دولياً.

بعد صدور القرار ٢٥٧٦ لم يعد بالإمكان دخول الأراضي السورية واللبنانية أو الخروج منها إلاّ بموجب تأشيرة دخول وخروج صادرتين عن السلطات الفرنسية ولا تعطى إلاّ لحاملي جوازات السفر أو الأوراق التي تثبت الجنسية. ويسري ذلك التدبير على الأتراك كما يسري على السوريين واللبنانيين. فقد أجبر الأتراك الذين يعبرون خط حديد بغداد مروراً بسوريا ولبنان بشكل مؤقّت (ترانزيت) على تطبيق القرار والحصول على تأشيرات دخول من القنصليات الفرنسية العاملة في تركيا والعراق وفلسطين والجزيرة العربية. ولم يستثن من تلك الإجراءات سوى السوريين أو الأتراك القاطنين على حدود البلدين أو على مسافة تزيد على مئة كيلومتر من أقرب قنصلية فرنسية. وبالرغم من تلك التسهيلات يتوجَّب على كل مسافر سوري أو لبناني أو تركي الحصول على جواز سفر

رسمي. وأمّا تأشيرة الدخول فتعطى على نقاط المراقبة عند حدود البلدين. ثم وضعت شروط تفصيلية توضح الرسوم المتوجّبة للحصول على التأشيرة بموجب التدبير القنصلي رقم ٤٠٤/١٤٨ تاريخ ٨ أيار ١٩٢٤ الصادر عن السكرتير العام للمفوضية دو ريفي De Reffye[١٢].

يبدو أن إدارة الانتداب الفرنسي كانت ترغب أيضاً بإجبار السوريين واللبنانيين على استخدام تأشيرة دخول وخروج عند عبور الحدود بين سوريا ولبنان أسوة بتدابير الانتداب البريطاني بين فلسطين والعراق[١٣]. ولكنها عدلت عن تطبيق القرار رقم ٢٥٧٦ عليهم فاستمرُّوا يتنقّلون بين بلديهم دون تأشيرة دخول وخروج مسبقة وذلك بالاستناد إلى بطاقة الهوية.

لقد بلورت تدابير الانتداب الفرنسي الشخصية الحقوقية اللبنانية تجاه جميع الدول ومنها الجمهورية التركية. ولم يعد أي رابط تاريخي يجمع بين اللبنانيين كما في المرحلة السابقة بل اتجه مسار الشعبين في منحى مختلف عمّا كان عليه في الماضي. واقتصرت العلاقات التجارية إبّان مرحلة الانتداب على بعض المبادلات البسيطة. وخلال أعوام ١٩٢٣ -١٩٢٩، على سبيل المثال، لم تحتلّ تركيا سوى مرتبة ثانوية تراوحت بين الخامسة والسابعة في ترتيب الدول حسب حجم التصدير والاستيراد عبر مرفأ بيروت الذي اعتبر المرفأ الأساسي لدويلات سوريا ولبنان معاً[١٤].

---

(١٢) **مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية**، الملف رقم ١٥ - صفحتان من الحجم الكبير عن رسوم التأشيرات.

(١٣) **مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية** - المصدر السابق، ورقة باللغة العربية وضعت على غلاف الملف رقم ١٥ ولا تحمل أي توقيع لكنها تشير إلى ترتيب أبجدي يحمل الحرف (د) دون العثور على الصفحات السابقة التي تحمل الأحرف أ، ب، ج، ونصّت الوثيقة على: **«أن مسألة جوازات السفر بين سوريا ولبنان قد تثار بعد إقرار المعاهدة واستقلال كل واحدة في شؤونها وإدارتها. فهل من الضروري استعمال الباسبورات بين الدولتين أم الاستغناء عنه نظراً لوجودهما تحت انتداب دولة واحدة، ونظراً لارتباط أراضيهما بعضهما مع بعض، ولكن هناك فلسطين والعراق، وهما أيضاً تحت انتداب واحد، ومع ذلك فإن الباسبور مقرّر بينهما، وعلى ذلك أرى درس هذه الناحية. على أن إعطاء الباسبورات سهل لا يتكلّف ضريبة تذكر...»**.

(١٤) Jacques de Monicault: **«Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous Mandat Français»**, **«Bulletin de l'Association des Commerçants et Industriels Français au Liban»**, Revue mensuelle. Année 1926, pp. 4 et 63.

د ـ تبادل الأملاك بين الأتراك واللبنانيين كمواطنين لدولتين منفصلتين بعد اتفاقية لوزان

بعد تاريخ مشترك طويل عاشه اللبنانيون في ظل الحكم العثماني برزت مشكلات كثيرة بعد اتفاقية لوزان أبرزها في مجال الملكية العقارية للأتراك المستقرّين في سوريا ولبنان، وملكية السوريين واللبنانيين الذين انتقلوا من الجمهورية التركية إلى هذين البلدين أو إلى الخارج، بالإضافة إلى أنواع عديدة من الملكيات العقارية للمهاجرين والمستقرّين والنازحين وأصحاب جنسيات قيد الدرس وغيرها.

وقضت المادة الستون من اتفاقية لوزان أن تحلّ الدولة المنتدبة مكان السلطنة العثمانية في مجال ملكية الأراضي المملوكة ملكاً غير خاص. أي أن سلطة الدولة المنتدبة كانت كبيرة جداً وتشمل الأراضي الوقفية والمشاع والمتروكة والمحميّة والمرفقة والموات وغيرها، ولكل منها أحكام خاصة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان السلطان عبد الحميد الثاني يستملك آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة في فلسطين وسوريا، ولكنه أُجبر على التنازل عنها لصالح خزانة السلطنة بعد تنازله عن العرش وذلك بموجب إرادتين سنيّتين في ٨ أيلول ١٩٠٨ وفي ٣ أيار ١٩٠٩ لقاء مليون ليرة ذهبية[١٥]. وانتقلت تلك الأراضي إلى إشراف الدولة المنتدبة التي ساهمت في تسريبها إلى كبار الملاّكين والأعيان والمتنفّذين بأسعار بخسة. وبرزت مشكلات عديدة بين أصحاب ملكية التصرُّف التي كانت سائدة في مختلف أرجاء المشرق العربي طَوال العهد العثماني وبين إدارة الانتداب حول الملكية الفعلية للأراضي المتنازع عليها بين الأفراد أو العائلات، أو بين الدولة والأفراد أو العائلات. ونظراً لسهولة انتقال الرعايا العثمانيين داخل السلطنة فإن انتقال الأتراك إلى سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها، كذلك انتقال رعايا تلك المناطق واستقرارهم داخل الأراضي التركية كان أمراً مألوفاً وطبيعياً. وبعد تحديد جنسية كل من الأتراك ورعايا هذه الدولة إثر اتفاقية لوزان برزت مشكلات الملكية والإرث والانتقال والسكن ودفع الضرائب وغيرها. فعمدت سلطات الانتداب، منذ البداية، إلى جعل

---

(١٥) الأمير مصطفى الشهابي: «بحث في أملاك الدولة» ـ مجلّة «المشرق»، بيروت ١٩٣٢، ص ٥٤٤.

يراجع أيضاً كتابنا: «الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠»، منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٨٣ ـ الباب الأول ـ الفصل الثاني من «ملكية الدولة وأملاك المشاع إلى الملكيات الخاصة في حمى القانون»، ص ٤٧ ـ ٦٤.

الأرض سلعة تُباع وتُشترى وتُرهن، وأفسحت في المجال أمام الملكية الخاصة كي تنمو وتزداد بسرعة على حساب الملكيات الأخرى. فاستفاد كبار المتنفِّذين والتجّار من تدابير الانتداب وسجَّلوا ملكيات كبيرة بأسمائهم وذلك على حساب صغار الفلاّحين، وأملاك الدولة، وأراضي المشاع والموات والمتروكة وغيرها.

ونظراً لتشابك الملكيات المشتركة بين كل من تركيا وسوريا ولبنان وصعوبة تحديد الملكيات الخاصة فيها، ومن يحق لهم التملُّك لأراضيها، كان على الدولة المنتدبة أن تعقد سلسلة اتفاقات مع الدول المعنية بملكية اللبنانيين على أراضيها، ولا سيّما تركيا ومصر. وكانت أبرزها الاتفاقية الفرنسية ـ التركية المعقودة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢، والمتعلِّقة بمبادلة أملاك في سوريا ولبنان بأملاك في الجمهورية التركية(١٦).

نُشر النصّ الفرنسي للوثيقة في كتيِّب من ست عشرة صفحة تضمّنت خمس عشرة مادة وسبعة ملاحق تحدِّد كيفية تطبيق الاتفاقية التي استندت بشكل أساسي إلى المواد ٣٠ ـ ٣٤ من اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣ وإلى نصوص اتفاقية أنقرة أو اتفاقية حسن الجوار بين تركيا وسوريا ولبنان الموقَّعة في ٣٠ أيار ١٩٢٦، وإلى اتفاقية ٢٩ أيار ١٩٣٧ الموقَّعة بين تركيا وفرنسا باسم سوريا ولبنان، على الجنسية اللبنانية والسورية(١٧).

تناولت اتفاقية ١٩٣٢ بالتفصيل شؤون اللبنانيين والسوريين الذين تبدَّلت جنسيتهم العثمانية السابقة إلى جنسيات جديدة طبقاً لاتفاقية لوزان، أو غيَّروا أماكن سكنهم، أو استقرُّوا نهائياً على الأراضي التركية ونالوا جنسيتها، أو رغبوا بالحفاظ على ممتلكاتهم في سوريا ولبنان، إلى جانب حالات عديدة ومعقَّدة. كما تناولت الاتفاقية الشؤون المماثلة للأتراك الذين استقرُّوا في سوريا ولبنان وحافظوا على جنسيتهم التركية أو تجنَّسوا فيهما. وتناولت كذلك مسألة الأراضي التي يطالب بها أصحابها السابقون الذين هُجِّروا عن أراضيهم، أو صادرتها الدولة أو وضعت اليد عليها لأسباب متنوّعة. ونصَّت الاتفاقية على ضرورة استصدار أحكام قضائية لإثبات الملكية المتنازع عليها بين الأفراد والجماعات أو مع الدولة وذلك بعد تقديم الأوراق الثبوتية بذلك، وأن تتقدَّم فرنسا باسم سوريا ولبنان

---

(١٦) يراجع نصّ اتفاقية ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢، ولا سيّما المادتين ١٢ و١٣ المتعلِّقتين بمصالح الأتراك في سوريا ولبنان ومصالح السوريين واللبنانيين في تركيا. **مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية ـ الملف** رقم ١٣، العلبة الأولى.

(١٧) يراجع النصّ الفرنسي لاتفاق ٢٩ أيار ١٩٣٧ الموقَّع من وزير خارجية تركيا وسفير فرنسا في تركيا في: حسن علوية **«الجنسية اللبنانية وطرق استعادتها»**، بيروت ١٩٨٤، صفحات ١٥٣ ـ ١٥٤.

وتركيا بلوائح تفصيلية عن الدعاوى المقدَّمة بهذا الخصوص، فتدرس الطلبات العالقة بعناية، وتفنّد الحيثيات الرامية إلى نزع الملكية أو تثبيتها على أن تحسم الأمور العالقة في مهلة زمنية لا تتعدّى الثمانية عشر شهراً من تاريخ تطبيق الاتفاقية التي تدخل حيِّز التنفيذ بعد شهر واحد يلي توقيع رئيسي الجمهورية الفرنسية والتركية عليها.

وأعطت الاتفاقية مهلة قانونية مدّتها سنتان من تاريخ تطبيقها يحق خلالها للمواطنين الأتراك والسوريين واللبنانيين إنجاز معاملات النقل والانتقال المتعلِّقة بالملكية. ووضع وزير الخارجية التركي تحفّظاً نصَّ عليه البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية جعل أمر الموافقة عليها مشروطاً بعدم تعارض نصوصها مع القوانين والأعراف المطبَّقة في الجمهورية التركية. ونصَّت البروتوكولات الأخرى على كيفية حل مسألة الضرائب المتوجّبة على الأملاك المتنازع عليها أو المطالب بها، وعلى الضرائب الناجمة عن الإرث ونقل الملكية والتسجيل، وتمَّ الاتفاق أيضاً على تجديد العمل بالاتفاقية لمدّة سنة أخرى حتى لا يحرم أصحاب الأملاك من حيازتها بسبب بطء المعاملات والروتين الإداري. ومع تبلور الملكية الخاصة في لبنان وحصرها بشكل أساسي باللبنانيين كانت القوانين والقرارات والمراسيم المستوحاة من النصوص الحقوقية الفرنسية للملكية تأخذ طريقها للتنفيذ وتحلّ مكان القوانين والقرارات العثمانية السابقة التي طبّقت في المقاطعات اللبنانية طَوال أربعة قرون. وأصدرت إدارة الانتداب مراسيم التحديد والمساحة والضريبة الموحَّدة[١٨] وغيرها من التدابير الرامية إلى إزالة النصوص العثمانية في هذا المجال وإدخال لبنان في دائرة النظام الرأسمالي الذي يستوحي النموذج الفرنسي بالدرجة الأولى. كذلك عملت المفوضية العليا الفرنسية على وضع يدها على الأوقاف الإسلامية في لبنان تحت ستار تنظيمها وتنظيم المحاكم الشرعية الإسلامية التي كان لها الدور الأساسي إبَّان المرحلة العثمانية الطويلة، وكانت الفتاوى التي تصدرها بمثابة الحكم المبرم في مجال إثبات الملكية أو حجبها فجعل الفرنسيون تلك الفتاوى رأياً استشارياً فقط يستنير به القاضي قبل إعلان الحكم بالملكية. وأخضعت المحاكم الشرعية الإسلامية مباشرة لوزارة العدل اللبنانية وبات موظفوها يتقاضون رواتبهم من خزانة الدولة التي تشرف على الأوقاف

(١٨) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية ـ قرارات تنظيمية ـ العلبة الأولى، الملف رقم ١٦ الصادر عن مديرية المالية اللبنانية ـ تدبير رقم ٢٨٣ تاريخ ١١ حزيران ١٩٣٤، حجم التدبير ١٨ صفحة من القطع الكبير فيه معلومات مالية عن الضريبة الموحّدة في لبنان وكيفية جبايتها ودور المأمورين والمخاتير في تأمين الموارد الضرائبية الضرورية للخزينة.

الإسلامية عبر جهاز أقيم لهذه الغاية في حين بقيت الأوقاف المسيحية خارج إشرافها[١٩].

هـ ـ مصير المؤسسات العثمانية العاملة في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي

استناداً إلى المادة ستين من اتفاقية لوزان حلّت الدولة المنتدبة مكان السلطنة العثمانية في تملّك وإدارة جميع المؤسسات العثمانية الرسمية العاملة في سوريا ولبنان، وحوّلت معظمها إلى مؤسسات رسمية لبنانية يديرها الانتداب الفرنسي كالبلديات ومدرسة الصنائع والفنون وقصر العدل ودوائر الشرطة وثكنات الجيش والأبنية الحكومية وغيرها. وهناك نماذج أخرى عن ملكيات كانت الأرض فيها للسلطنة العثمانية، ولكن حق التصرّف أُعطي لأفراد أو مؤسسات لقاء الانتفاع العام والخاص بها تحت إشراف مباشر من أجهزة السلطنة الرسمية، ولا سيّما البلديات، تلك النماذج تندرج في إطار النزاع على الملكية بين أفراد أو مؤسسات خاصة من جهة، والدولة من جهة أخرى.

يلاحظ أن إدارة الانتداب وقفت إلى جانب الأفراد والمؤسسات الخاصة على حساب ملكية الدولة أو الملكية العامة. فامتدّت أيدي المتنفِّذين لتهيمن على أملاك الدولة وصولاً إلى المنتزهات العامة والحدائق وأماكن التسلية العامة وملاعب الرياضة التي أنشأها العثمانيون أو ساهموا في إنشائها، ولم تكتف إدارة الانتداب بإطلاق المتنفِّذين وتسهيل عملية نقل الملكية إليهم بل دفعت لهم تعويضات مالية عن أراضٍ لم يشتروها سابقاً بمالهم الخاص وكان لهم عليها حق التصرّف فقط إبّان العهد العثماني. ويشكّل نموذج شراء كازينو النادي العثماني في بيروت وتحويله إلى قصر الصنوبر، مقرّ المفوّض السامي ثم السفير الفرنسي لاحقاً، برهاناً واضحاً على سياسة الانتداب تجاه الممتلكات العامة

(١٩) **مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية** ـ قرارات تنظيمية ـ العلبة الأولى، الملف رقم ٢٣ ـ مذكرة دون توقيع تتضمّن معلومات هامة عن المحاكم الشرعية الإسلامية وكيفية عملها في العهد العثماني وفي مرحلة الانتداب. تحليل حسنات وسيِّئات وضع المفوضية العليا يدها على الأوقاف الإسلامية وتحويل دخلها إلى الدولة اللبنانية مع الاعتراف بموظفي الأوقاف كموظفين تابعين لها، وعن المطالبة المسيحية باتخاذ تدابير مماثلة في مجال التوظيف والأوقاف المسيحية ومدى جدّية تلك المطالبة لقاء وضع الأوقاف المسيحية تحت إشراف مباشر من إدارة الانتداب. والملف هام جداً ومطبوع على الآلة الكاتبة ويبلغ حجمه ثماني صفحات، ولكنه لا يحمل أي توقيع ولا تاريخ. ونظراً لغياب المستندات التي تؤكّد تبنّي إدارة الانتداب لمعلومات المذكرة فضّلنا الإشارة إليها في الحواشي للاطلاع على وجهة نظر قد تكون فرنسية أو لبنانية موالية للفرنسيين، في مسألة الأوقاف التي شكّلت الركائز الأساسية للملكية في العهد العثماني.

التي خلّفها العثمانيون كملك عام للشعب اللبناني. كما يندرج النموذج أيضاً في إطار الأهداف الفرنسية الرامية إلى إزالة كل أثر يرتبط، ولو اسمياً، بالماضي العثماني للعاصمة اللبنانية.

وملخّص المسألة أن فرماناً سلطانياً صدر بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٣٠٣ هجرية الموافق ١١ شباط ١٨٨٢ ميلادية أمر متصرّف بيروت بتسليم غابة الصنوبر فيها إلى بلدية بيروت لتجعل منها مكاناً للنزهة العامة. وفي ٥ كانون الأول ١٩١٥ قامت البلدية بتأجير الغابة التي بلغت مساحتها آنذاك ستماية ألف متر مربّع (٦٠٠،٠٠٠ م٢) إلى الوجيه البيروتي ألفرد بك سرسق بهدف إقامة مؤسسات عامة فيها (نوادٍ للتسلية، مراكز ثقافية، دور للسينما، مراكز للرياضة، ميدان لسباق الخيل، حدائق عامة للنزهة. . .)[٢٠]

نصّ قرار التأجير على أن يستغلّ المستأجر تلك المساحة لحسابه الخاص شرط ألاّ تزيد تعرفة الدخول على غرش واحد كضريبة رمزية. وحدّدت مدة العقد بأربعين سنة ثم زيدت إلى خمسين سنة مع رفع نسبة الإيجار الرمزي للبلدية شرط ألاّ يتعدّى الخمسين ليرة تركية ذهبية للسنوات العشر الأولى، والخمس وسبعين ليرة تركية ذهبية للسنوات المتبقية من مدة العقد. ثم خفّض المبلغ إلى خمس عشرة ليرة تركية ذهبية سنوياً ابتداء من ٢٥ أيار ١٩٢٧. وتأسّست شركة خاصة توزّعت على ألفي مساهم مهمتها بناء وإدارة النوادي والحدائق العامة وميدان سباق الخيل والكازينو العثماني وغيرها، وذلك ضمن المساحة المؤجّرة. ورفعت الشركة تعرفة الدخول إلى ليرة لبنانية ـ سورية عن الشخص الواحد. وعندما تملّكت البلدية ١١٣٠ سهماً من أسهم الشركة الألفين سارعت إدارة الشركة إلى رفع عدد الأسهم إلى العشرة آلاف فباتت البلدية مالكاً صغيراً بين حاملي الأسهم. والطريف أن المفوضية العليا الفرنسية اشترت الكازينو العثماني وحوّلته إلى مقرٍّ لها باسم «قصر الصنوبر» الذي ما زال قائماً حتى الآن وذلك بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٢٤ بعد أن دفعت تعويضاً إلى السيدة زوجة ألفرد سرسق مليوناً وخمسة وسبعين ألف فرنك فرنسي دُفعت بالكامل ثمن الكازينو ـ القصر الذي كان مشيّداً على أراضي البلدية.

يقدّم هذا النموذج دليلاً على أن نهاية المرحلة العثمانية تميّزت بتسريب ملكيات

---

(٢٠) **مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية** ـ قرارات تنظيمية ـ العلبة الأولى، الملف رقم ١٤، مذكّرة من ٦ صفحات صادرة عن مقرِّر بلدية بيروت السيد كميل اده إلى محافظ بيروت في ١٢ أيلول ١٩٣٣ عن قضية الشركة المساهمة للكازينو ـ النادي العثماني في بيروت الذي تحوّل إلى قصر الصنوبر في المدينة.

عقارية واسعة إلى كبار الملّاكين والمتنفّذين والتجّار والأعيان. وعمل الانتداب الفرنسي على ترسيخ النهب العقاري السابق وإعطائه الصفة القانونية وتحويله إلى ملك خاص يضمنه القانون، ويُباع ويُشرى ويُرهن ويُستثمر. فقد بنت إدارة الانتداب سياستها على مساوىء المرحلة العثمانية الكثيرة وعلى طمس حسنات تلك المرحلة أيضاً، وزادت في المساوىء وقلّلت من الحسنات بما يتلاءم مع مصالح الفرنسيين والمرتبطين بهم في سوريا ولبنان، وذلك على حساب غالبية السكّان فيهما.

بعض الملاحظات والاستنتاجات الختامية

ارتبطت فترة الحرب العالمية الأولى في ذاكرة اللبنانيين بمجاعة قاسية وحصار بحري وبرّي، ومصادرة المواشي والغلال، وبوار الأراضي، والهجرة الكثيفة وانتشار العصابات، والتجنيد الإجباري وغيرها. وزاد في تأزّم الأوضاع السياسية والاقتصادية في المشرق العربي الحكم الاستبدادي الذي مارسته جماعة الطورانية والتتريك وأسفر عن اعتقالات كثيرة، وترحيل جماعات سكّانية، وإعلان أحكام عرفية، وإعدام بعض الزعماء السوريين واللبنانيين بذريعة الاتصال بالسفارات الأجنبية، ولا سيّما الفرنسية والإنكليزية.

لم يجد جماعة الاتحاد والترقّي الذين سيطروا على عرش السلطنة سوى وسيلة القمع الشديد للحفاظ على هيبتها، ورفضوا كل دعوات الإصلاح والمساواة بين رعاياها، وارتكبوا مجازر دموية ضد الأرمن فرحلت أعداد كبيرة منهم إلى سوريا ولبنان. وكانت تلك التدابير مؤشّراً لما ينتظر العرب من قمع شديد إذا ما استمرّت سيطرة العثمانيين بزعامة الاتحاد والترقّي، ولم تنفع دعوات الجهاد المقدّس باسم الإسلام في استنهاض العرب ضد الأوروبيين لأن التحالف الألماني ـ التركي كان واضحاً، وكانت القيادة العسكرية العليا للقوات العثمانية بإمرة الألمان. فالمسألة إذاً بالغة الدلالة وترتبط بميزان القوى على الصعيد العالمي في تلك المرحلة، أي بالقوى التي أشعلت الحرب العالمية الأولى من أجل إعادة اقتسام العالم بين الدول الاستعمارية الأوروبية بالدرجة الأولى. فهناك حلف تزعّمته ألمانيا وارتبطت به قيادة السلطنة العثمانية، وحلف آخر تزعّمته فرنسا وبريطانيا وارتبطت به زعامات محلية داخل السلطنة العثمانية، منها بعض الزعامات العربية. ولم تكن تلك الزعامات خارج دائرة الصراع بل كانت تجاهر بآرائها وعدائها للسلطنة تبعاً لوجودها خارج دائرة القمع العثماني حيث نشطت في مصر بشكل خاص، وبرزت دعوات كثيرة تدعو للانفصال الكامل عن السلطنة أو للتفاهم بين العرب والعثمانيين على قاعدة اقتسام السلطة أو تطبيق بعض أشكال اللامركزية.

لم تكن تدابير جماعة الاتحاد والترقّي القاسية ضد الانفصاليين، ولا سيّما العرب منهم، قادرة على إخفاء عجزهم عن مواجهة المصير القاتم الذي كان ينتظر السلطنة العثمانية نتيجة تحكّم الدول الأوروبية بقرارها السياسي والاقتصادي والعسكري منذ أواخر القرن التاسع عشر. وأمّا بعض زعماء العرب ومفكّريهم الذين تربُّوا في مدارس الإرساليات الأجنبية وجامعاتها فكانت مصالحهم الطبقية والشخصية تدفعهم للانخراط الحثيث في مشاريع الانفصال عن السلطنة السائرة نحو الانهيار الحتمي، وكانوا يعملون، بالارتباط مع أصحاب المشاريع الاستعمارية الانكلو ـ فرنسية، على إقامة دويلات ومشيخات وسلطنات وممالك في المشرق العربي تقاس بأعداد قليلة من السكّان أو بالنفط الذي تكشّفت المنطقة عن احتياطي هائل له. وهكذا ولدت دويلات المشرق العربي على أعقاب الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين للوقوف في وجه استبداد جماعة الاتحاد والترقّي. وكان أن سرّعت تدابير جمال باشا التعسّفية وحدها إعلان الثورة وهزيمة الجيش العثماني في المشرق[٢١].

كانت ولادة الأنظمة السياسية بعد الحرب العالمية الأولى في المشرق العربي نتيجة مشاريع السيطرة الاستعمارية، ولا سيّما الانكلو ـ فرنسية. وعملت إدارة الانتداب على تصوير تاريخ المرحلة العثمانية كسلسلة طويلة من المآسي التي حلّت باللبنانيين في الوقت الذي صوّرت فيه مجيء الانتدابات كإنقاذ فعلي لهم من نير الاضطهاد العثماني، وذلك بإخفاء الوجه الحقيقي للانتداب كأحد أشكال الاستعمار المباشر.

(٢١) حكمت ياسين: «السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية»، الدار التونسية للنشر ـ تونس ١٩٨١. يقول المؤلّف: «كانت العلاقات التركية ـ العربية عند بدء الحرب العالمية الأولى تجتاز مرحلة خطيرة بالحيرة والتردّد. فالاتحاديون لم يفوا بوعودهم الإصلاحية في البلاد العربية لاختلافهم على السياسة التي يجب اتباعها في حكم البلاد العربية. وكان جمال باشا على رأس جماعة الطورانيين الغلاة الذين يقولون بحكم العرب بالشدّة والقسوة، وتتريكهم والتنكيل بزعمائهم...»، ص ٥٤. وعن نتيجة تلك السياسة في بلاد الشام ينقل المؤلّف عن مصطفى الشهابي قوله: «ولو وصفت لكم حال الجياع الذين كنت أشاهدهم في دمشق نفسها وهم مستلقون على الأرض يئنّون ويجودون بالنفس، لاقشعرّت أبدانكم ولعرفتم كيف كان يعيش سكّان الشام في تلك الأيام السود الحوالك...»، ص ٦٢.

وعن أهمية الثورة العربية ضد الأتراك ينقل عن الماريشال ساندرس، آخر القوّاد الألمان للقوات التركية في البلاد العربية، قوله: «... ولقد أدّت الثورة خدمات عظيمة للجيش البريطاني خلال تقدّمه في جزيرة سيناء، فكان الإنكليز يتقدّمون آمنين مطمئنّين، يفعلون ما يشاؤون كأنهم في داخل بلادهم، في حين أن الأتراك الذين مقتهم أهل البلاد وملّوهم كانوا يسوقون جيوشهم كأنهم في بلاد معادية لهم»، ص ٨٠ ـ ٨١.

وفي المنحى نفسه جاءت الاتفاقيات الأولى مع تركيا تفرض صلحاً ذليلاً قبل به السلطان العثماني المهزوم لصالح القوى الاستعمارية الخارجية ورفضه الوطنيون الأتراك لأنه يقسّم أراضي تركيا نفسها ويكبّل إرادتها ويفسح في المجال أمام القوات اليونانية المدعومة من الاستعمار الأوروبي كي تغزو الأراضي التركية وتهدّد عاصمتها.

التفّت القوى الوطنية التركية حول زعامة مصطفى كمال تحت شعار الدفاع عن تركيا، أرضاً وشعباً، وتوحيد مناطقها، وعزل المتعاونين مع القوى الاستعمارية الخارجية وعلى رأسهم السلطان العثماني. فأعلن مصطفى كمال باسم الوطنيين الأتراك رفضه لكل الاتفاقيات التي فرضت على الدولة التركية، وخاضت قواته معارك ضارية انتهت بترحيل الجيوش اليونانية الغازية وإجبار القوى الأجنبية على الانسحاب من الأراضي التركية. وأعقبت تلك الانتصارات التركية الوطنية تدابير هامة منها إلغاء السلطنة العثمانية وإجبار أفراد الأسرة الحاكمة على مغادرة الأراضي التركية، وإلغاء مركز الخلافة الإسلامية، وإعلان الجمهورية التركية، وإقامة علاقات سياسية مع البلدان المجاورة، وتوقيع اتفاقيات دولية على حركة المرور في مضائق الدردنيل والبوسفور، وتوقيع اتفاقيات كثيرة لحل مشكلات السكّان بين تركيا والمناطق التي كانت خاضعة لسيطرتها، وإعطاء الحق للرعايا العثمانيين سابقاً باختيار الجنسية التي تتفق مع مصالحهم وأمانيهم القومية، واعترفت تركيا بضمّ الموصل نهائياً إلى العراق.

سلكت الجمهورية التركية طريق التحديث والعصرنة على النموذج الأوروبي[٢٢]، وعملت على فصل الدين عن الدولة وضرب الطرق الصوفية وفرق الدراويش، واستخدمت التقويم الأوروبي مكان التقويم الهجري، واعتمدت القانون المدني للأحوال الشخصية وقانوناً عصرياً للتعليم، وتمّ استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وترجم القرآن إلى اللغة التركية، ولم تعد اللغة العربية اللغة الوحيدة للصلاة، وأبدلت جميع الألقاب وأصدرت قوانين اقتصادية وسياسية واجتماعية كثيرة.

كان لشخصية مصطفى كمال الدور الأساسي في منع قيام مظاهرات الاحتجاج ضد تدابيره الإصلاحية التي فسِّرت، ولا سيّما في العالم الإسلامي، ولدى العرب بشكل خاص،

(٢٢) تراجع الدراسة الهامّة عن العلاقات الفرنسية ـ التركية إبّان حكم أتاتورك:

— Jacques THOBIE: **«Une Dinamique de Transition: les Relations Economiques Franco - Turques dans les Années 20»**, in **«*La Turquie et la France à l'Epoque d'Ataturk*»**, Association pour le Dévelopement des Etudes Turques - Paris 1982, pp. 109-159.

بأنها تدابير على الطريقة الأوروبية وتعادي الإسلام والشريعة الإسلامية. وساهمت فرنسا وبريطانيا كثيراً في إبراز صورة دعائية تناهض تدابير مصطفى كمال وتعتبر الجمهورية التركية دولة عصرية قطعت كل صلة لها بماضيها العثماني القديم، وذلك في محاولة لترسيخ دعائم انتدابهما في المشرق العربي وإحكام سيطرتهما على مصر والسودان والمغرب العربي.

وتجدر الملاحظة بأن إدارتي الانتدابيْن البريطاني والفرنسي كانتا تعملان على نشر دعاية واسعة عن إدخال مناطق انتدابهما في دائرة التحديث والعصرنة والاقتباس من الغرب، وتعملان، في الوقت نفسه، على إبراز تدابير مصطفى كمال الإصلاحية كنموذج يجب الاقتداء به. وفي الوقت الذي عملت فيه الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال على تجاوز القوانين العثمانية القديمة واقتبست من الغرب نماذج إصلاحية حديثة تتلاءم مع متطلّبات بناء دولة عصرية، كانت إدارة الانتدابيْن تبقي على الكثير من مساوىء المرحلة العثمانية السابقة وتضيف إليها مساوىء جديدة باسم الاقتباس عن الغرب: (نظام الملل العثماني، الرشوة والمحسوبية، الفساد الإداري، غياب الجيش الوطني، رفض الإحصاء العلمي الدوري، إطلاق العنان للشركات الأجنبية كي تتحكّم بمقدّرات البلاد، شكلية المؤسسات التشريعية والتنفيذية، الحكم الاستبدادي المطلق الذي تمثّل بالمفوّض السامي... إلخ).

ولقد استخدم الفرنسيون والإنكليز إصلاحات مصطفى كمال بهدف إضعاف الروابط التاريخية بين الأتراك والرعايا السابقين في السلطنة العثمانية ولا سيّما المسلمين منهم. فنشطت القوى الموالية للفرنسيين في لبنان، وهي قوى مسيحية في الغالب، لإبراز مصطفى كمال بصورة الزعيم التركي الذي قطع صلاته بالسلطنة العثمانية وبالخلافة الإسلامية واتجه نحو الغرب لبناء دولة عصرية، ودعوا بالتالي إلى ضرورة الاقتداء به السير على خطاه. كما نشطت القوى السلفية والمحافظة، ولا سيّما الإسلامية منها، لتبرز مصطفى كمال بصورة الزعيم الذي ارتمى بأحضان الاستعمار الأوروبي وعمل على إثبات مقولة إن الإصلاح مستحيل من داخل الدين الإسلامي.

وهكذا ظهرت القوى الاستعمارية الانكلو ـ فرنسية بموقفين متعارضين في الشكل لكنهما منسجمان في الواقع والممارسة العملية من تقويم التجربة الإصلاحية التي خاضها مصطفى كمال في تركيا الحديثة. فلقد شجّعت تلك الإصلاحات بهدف تسريع عملية الرسملة في تركيا وإدخالها دائرة الأحلاف الاستعمارية التي تشكّلت في الشرق الأوسط

بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه شجّعت بريطانيا وفرنسا القوى الإسلامية المحافظة والسلفية على إظهار إصلاحات الزعيم التركي كضربة أليمة توجّه إلى المفهوم الإسلامي للسلطة في العصر الحديث[٢٣]. ولكن التناقض بين الموقفين بقي شكلياً لأنهما وجهان لعملة واحدة. فهما، على أرض الواقع، كانا يهدفان إلى تفتيت التيّار الوطني المعادي للاستعمار الانكلو- فرنسي في كل من الجمهورية التركية ودويلات المشرق العربي معاً بحيث اعتبرت مرحلة الانتداب بمثابة قطيعة شبه كاملة بين قوى ذات مصلحة حقيقية في الاتحاد والعمل المشترك ضد ذلك الاستعمار، مهما تباينت وجهات النظر بينهما.

حاولنا إثبات مصداقية هذه المقولة على أرض الواقع الذي ما زلنا نعيش نتائجه حتى الآن. فمرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان ساهمت، إلى حدٍّ بعيد، في قطع صلات لبنان بتاريخه العثماني الطويل. وليس صدفة أن بلداً كلبنان كان يضمّ آلاف الطلاّب الذين تعلّموا في مدارس عثمانية، بات يفتقر، في نهاية مرحلة الانتداب التي لم تتجاوز ربع القرن، إلى من يدرِّس اللغة العثمانية في الجامعات العاملة فيه. ولعب الوجود الأرمني المرتحل من الأراضي التركية والمستقر في لبنان دوراً إضافياً في تأزيم العلاقات اللبنانية ـ التركية منذ بداية الانتداب الفرنسي حتى الآن.

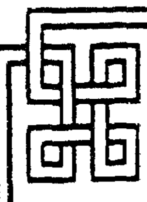
لقد أزيلت بالكامل كثير من المظاهر والألقاب والتسميات العثمانية لتحلّ مكانها تسميات أوروبية، فرنسية في الغالب، وأدخل الانتداب في وجدان اللبنانيين أن المرحلة العثمانية الطويلة شكّلت بقعة سوداء كبيرة في تاريخهم وأن عليهم العمل الحثيث لمحوها من ذاكرتهم. وتلك الصورة البالغة السوء عن العهد العثماني رسمتها مرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان، قولاً وممارسة، وكان لها الدور الأساسي في تقديم لوحة قاتمة لتاريخ أربعة قرون للمقاطعات اللبنانية في ظل الحكم العثماني.

---

(٢٣) أصدرت مجلة «الأمّة» ملفّاً بعنوان «تركيا: التواصل الثقافي عبر المؤسسات القرآنية»، هاجمت فيه أتاتورك بعنف وأسمت حركته بالانقلاب ورأت أن «الحركة العلمانية في تركيا ادّعت بأن الإسلام هو السبب الحقيقي وراء تخلّف الأتراك!.. ثم جاءت حلولها سطحية ومقلّدة لمظاهر الحياة الأوروبية، وساهمت بتضليل المجتمع المسلم في تركيا...».

«الأمّة»: مجلة إسلامية شهرية جامعة تصدرها شهرياً رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، السنة الخامسة ـ العدد ٥٢ ـ كانون الثاني ١٩٨٥ ـ صفحات ٦٥ ـ ٧٥.





الباب الثاني

الحراكية السكانية والتبدّلات البنيوية في أرياف المشرق العربي الحديث



الفصل الأول

الحراكية السكانية الريفية في المشرق العربي في أواخر العهد العثماني: نموذج الهجرة إلى بيروت في القرن التاسع عشر

مقدمة منهجية

تمتاز الحركة السكّانية في المشرق العربي ببعض السمات التي تحدَّدت بها في القرن التاسع عشر واتضحت معالمها بعد انهيار السلطنة العثمانية. فقد شهدت هذه المرحلة استمرار الروابط المتينة بين سكّان المشرق العربي على اختلاف مناطقهم، في ظلّ وحدة سياسية عرفت باسم «**الرابطة العثمانية**» التي كانت تتآكل من الداخل بمقدار ما تقترب من الحرب العالمية الأولى في مطالع القرن العشرين. ويلاحظ أن السلطنة في هذه المرحلة كانت أسيرة توازنات استعمارية خارجية فرضت عليها إصلاحات وتنظيمات وخطوطاً همايونية كانت تزيدها تفسّخاً في الوقت الذي كان يطمح فيه الساسة العثمانيون إلى تعميق سيطرتهم على الشعوب والولايات الخاضعة لهم. فالضعف الذي انتاب السلطنة جعلها عاجزة عن تنفيذ الفرمانات السلطانية بمقدار ما كانت تعجز عن حماية ولاياتها ودرء مخاطر احتلالها. فأصبح القرار السياسي والإداري والعسكري والضرائبي العثماني موحّداً في الشكل ولكنه لا ينفّذ عملياً إذ عمل كثير من الولاة والزعماء المحليين على التملّص منه، وذلك بدعم مباشر من قوى استعمارية خارجية، بريطانية وفرنسية بشكل أساسي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من بروز الضعف والتفسّخ في جميع أرجاء السلطنة، فإن الوحدة التي عرفها سكّان المشرق العربي كانت عاملاً إيجابياً لأن الحواجز الجغرافية بين ولاياته سهلة الاجتياز. وتكفي الوثائق الشخصية العثمانية للانتقال بين ولاية وأخرى وصولاً إلى عاصمة السلطنة، وإلى أبعد نقطة جغرافية فيها دون عراقيل كبيرة. فاستفاد من هذه التسهيلات جميع السكّان على اختلاف مناطقهم وطوائفهم باستثناء من كان ملاحقاً بتهم شائنة أو بجرائم تطول أمن السلطنة. وفي ظل هذه الوحدة برزت قوى سياسية واقتصادية

وثقافية وعسكرية فاعلة انتقلت من موطنها الأصلي الذي ولدت فيه إلى مناطق أخرى في السلطنة. فأحمد فارس الشدياق وسليمان البستاني ونجيب ملحمة وشكيب أرسلان ومحمد أرسلان وغيرهم من القادمين من جبل لبنان وبيروت نالوا شهرة واسعة في عاصمة الآستانة. ومحمد رشيد رضا وآل الرافعي وعبد الرحمن الكواكبي وشبلي الشميل وأديب اسحق وفرح أنطون ويعقوب صروف وفارس نمر وجرجي زيدان وسليم تقلا ، وعدد كبير من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين والعراقيين اشتهروا في مصر إبّان هذه المرحلة.

يلاحظ أن سهولة الحركية السكّانية دفعت بأعداد كبيرة من الناس إلى تغيير مناطق سكنهم الأصلية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية متنوّعة. ولذلك عرفت مدن المشرق العربي، ولا سيّما بيروت وحلب بالإضافة إلى متصرفية جبل لبنان، مختلف أشكال الهجرات بحيث أصبحت عائلاتها مزيجاً من سكّانها المحليين ومن أعداد كبيرة من الأسر الوافدة. وهناك أسماء ليست بحاجة إلى تعريف الموطن الذي قدمت منه، وأغلب الظن أن السكّان كانوا يطلقون عليهم كنية البلد أو المدينة التي وفدوا منها فيقال مثلاً: المصري، السعودي، الحلبي، الحمصي، المغربي، المقدسي، الشامي، الانطاكي، الطرابلسي، الاسكندراني، الصعيدي، الجزائري، الحموي، اليمني، البغدادي، الفيومي، الدمياطي، السويسي، الحوراني، اللاذقي، بالإضافة إلى أسماء عائلات كثيرة ما زالت جميعها موجودة حتى الآن في بيروت وغيرها من المدن السورية واللبنانية.

لقد حاولت هذه الدراسة الدخول في عمق الحركية السكّانية للمشرق العربي في القرن التاسع عشر وحتى مطالع القرن العشرين، وهي حركية تبلورت بشكل أساسي باتجاه بيروت ومناطق جبل لبنان القريبة منها ثم استمرّت باتجاه مصر والقارة الأميركية وسواها. ولا يتسع المجال لإبراز سمات هذه الحركية باتجاه حلب ودمشق وباقي المدن السورية، وباتجاه القدس وحيفا ويافا والقاهرة وباقي المدن الفلسطينية لأنها تتطلّب أبحاثاً مستقلّة. فلكل هجرة سكّانية سمات تبرز تباعاً في كل منطقة، وذلك في إطار عوامل داخلية وخارجية تشير إليها الدراسات السكّانية بمقولة القطب الدافع، القطب الجاذب. فالحركية السكّانية تبقى على الدوام نتاج جدلية العلاقة بين هذين القطبين.

وقد اتخذنا من نموذج تحوّل بيروت إلى مدينة كبيرة بعد أن كانت بلدة صغيرة في مطالع القرن التاسع عشر حقلاً للدراسة وتحليل حركية السكّان في المشرق العربي خلال المرحلة التي تنتهي بسقوط السلطنة في الحرب العالمية الأولى.

بعض العوامل الأساسية للدفع السكّاني باتجاه بيروت في القرن التاسع عشر

تتنوَّع هذه العوامل لتطول مختلف جوانب الحياة. ولكن الدراسة شدَّدت على الأساسي منها استناداً إلى وثائق الأرشيف الفرنسي بشكل خاص، وهي وثائق بالغة الأهمية لأنها رافقت أدقّ تفاصيل الحركية السكّانية في المشرق العربي إبّان هذه المرحلة.

ففي مطالع ذلك القرن كانت مدينة طرابلس والميناء التابع لها تعتبر المرفأ الحيوي للولايات السورية. وبلغ تعداد سكّانها قرابة ١٤٩٠٠ نسمة عام ١٨١٢ معظمهم من ذوي الغنى الاقتصادي[١]. وعرفت نشاطاً ملحوظاً في المجال التجاري، إذ كانت غالبية سلعها تمرّ عبر قنوات التجّار الفرنسيين الذين لا يدفعون ضرائب إلّا بنسبة ٥، ٦٪ فقط عبر مرفأ طرابلس في حين يدفع التجّار المشمولون بحمايتهم نسبة ٤٪[٢]. وأمّا التجّار المحليون من غير المحميين فترتفع ضرائبهم لتتراوح ما بين ٨ و٢٠٪. وقد رفض بربر آغا، حاكم المدينة الذي استعصى إخضاعه لفترة على السلطات العثمانية، هذه الامتيازات، فبدأ الفرنسيون بتحويل جانب هام من تجارتهم إلى مرفأ بيروت[٣]. ويشير أحد تقارير القناصل الفرنسيين إلى أن بيروت ستصبح رسمياً، وبعد فترة وجيزة، المرفأ الأساسي لدمشق[٤].

في عام ١٨١٤ ضرب مرض الطاعون مدينة حماه، حيث توفي ما بين أربعمائة إلى خمسمائة إنسان. ثم انتقل إلى منطقة عكار ومنها إلى طرابلس والميناء ووصل إلى جبل لبنان وصيدا ودمشق وعكا[٥]. وفي عام ١٨٢٧ ضرب الطاعون مجدَّداً تلك المناطق وظهر إلى جانبه الجراد[٦]. ولكن أهمية هذا العامل، أي الأمراض والأوبئة والجراد والجفاف، ولم تسلم منه بيروت نفسها في بعض الفترات، أن آثاره المدمّرة أصابت المناطق الزراعية

---

(١) Adel ISMAIL: «**Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche — Orient du XVIIème siècle à nos jours»**, Editions des Œuvres politiques et historiques», Beyrouth 1975—1985 — série continue T. 4, pp. 337—341. وسنشير إلى هذه المجموعة بكلمة Documents في حواشي الدراسة.

(٢) Documents: T. 4, pp. 398—402.

(٣) Ibid: 355 et 408.

(٤) Ibid: p. 294.

(٥) Ibid: p. 440.

(٦) Documents: T. 5, pp. 119-131.

بشكل أساسي وأدّت إلى هجرات سكّانية كثيفة من منطقة إلى أخرى. فتضرَّرت طرابلس، بحكم ارتباطها الوثيق بالداخل الزراعي المجاور لها، أكثر من بيروت التي غادر سكّانها إلى الجبال القريبة منها لفترة محدَّدة عادوا بعدها إلى مناطق عملهم. فمناخ الجبال المحيطة، وهو مناخ صحيّ ممتاز، استفاد منه سكّان بيروت والمناطق المجاورة لها لدرء مخاطر الأوبئة والأمراض المعدية بشكل حافظت فيه المدينة على استمرارية تطوّرها المتصاعد طَوال القرنين التاسع عشر والعشرين.

لكن مرحلة حكم محمد علي في سوريا (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) تعتبر بحق القاعدة الصلبة لانطلاقة بيروت، إذ اتخذ منها مركزاً عاماً لحكمه في الولايات السورية. وفي نهاية عهده أصبحت بيروت، باعتراف غالبية المصادر الموثوقة، أهم المحطّات التجارية في المشرق العربي. وفي حين كانت المقاطعات المجاورة لبيروت تضج بالصدامات الدموية ذات الوجه الطائفي قبل مجيء محمد علي فإن السلطات عرفت كيف تبعد عن المدينة هذا المرض الفتّاك حتى في أشدّ مراحل انفجار الصدامات الطائفية في جبل لبنان وحلب ودمشق وحاصبيا وراشيا وسواها.

فعندما تعرَّضت بيروت لهجوم بحري يوناني في ٢٨ آذار ١٨٣٦ سارعت الطوائف المسيحية إلى مغادرة المدينة خوفاً من انتقام الأتراك المسلمين المحليين، فأصدر الوالي العثماني قراراً شديد اللهجة اتهم فيه الأوروبيين بتحريض المسيحيين على الرحيل إلى المناطق الجبلية المجاورة وأظهر استعداده الكامل لحمايتهم والاقتصاص بشدّة من كل من تسول له نفسه الاعتداء على المسيحيين[٧]. وقد سار حكّام بيروت على هذه القاعدة فلم تعرف المدينة صدامات طائفية حادّة بل حوادث فردية يتمّ تطويقها بسرعة. ولذلك تلاحظ التقارير الفرنسية أن مدينة بيروت أصبحت عام ١٨٢٧ المركز الأساسي في المنطقة وبدأ دور صيدا وطرابلس بالتقلّص[٨]. وكان حكّام بيروت في الواقع يتعاطون التجارة وتولّدت لديهم مصلحة أكيدة لتجنيب المدينة أية صدامات أو اضطرابات مهما كانت صغيرة. ويشير تقرير فرنسي لعام ١٨٢٧ إلى أن شركة محلية التزمت مرفأ بيروت بقيمة ألف كيس أي حوالي ٢٢٠ ألف فرنك فرنسي، وأن المبلغ اقتسم مناصفة بين الوالي العثماني وأصحاب الشركة الملتزمة[٩]. وهناك عدد كبير من الوثائق التي تدلّ على ازدهار

(٧) Ibid: pp. 91—96 et 111–114.

(٨) Ibid: p. 108.

(٩) Ibid: p. 116.

بيروت في هذه المرحلة التي سبقت وصول ابراهيم باشا إلى سوريا وذلك بالترابط الوثيق بين تجّارها المحليين والسلطات العثمانية الحاكمة فيها. ويلاحظ تقرير عام ١٨٣٢ أن غالبية زعماء بيروت المسلمين وقفوا إلى جانب العثمانيين ضد ابراهيم باشا الذي نفى بعضهم في حين أيّده المسيحيون بقوّة وأبدوا كل ترحيب بالتدابير الداعية إلى المساواة بين السكّان، وضمان الأمن، وإطلاق حرية التجارة، وتشجيع التعليم، ومساهمة جميع الطوائف في حمل السلاح وغير ذلك. ولكن تلك التدابير سرعان ما تكشّفت عن قرارات مركزية صارمة أدّت إلى احتكار التجارة بيد الدولة، واعتماد السخرة والمصادرة، وزيادة الضرائب، وتخفيض النقد، وإطلاق يد بشير الثاني في جبل لبنان المتحكّم بخصومه. وتضايق التجّار المسلمون كثيراً من مصادرة الحنطة كما تضايق التجّار المسيحيون من احتكار الحرير[١٠].

وهكذا بدأت عوامل التذمّر تتكاثر ضد الحكم المصرى وتدابيره. فعارضته القوى التى كانت مسيطرة قبل مجيئه، وهى قوى إسلامية في الغالب، ثم انضمّت إليها القوى التى استفادت في بعض المجالات وتضرّرت من الاحتكار والسخرة والمصادرة في مجالات أخرى، وهى قوى مسيحية في الغالب. واندلعت الانتفاضات ضد الحكم المصري في مناطق عدّة أبرزها نابلس، وجبال العلويين، وحوران، وعكّار، والضنية، وغيرها. واندلعت الشرارة الأولى عندما أصدر ابراهيم باشا قراراً عام ١٨٣٤ يقضي بتجنيد ١٥٪ من الدروز والمسلمين ويعفي المسيحين واليهود. ورافقت التنفيذ تدابير صارمة شملت إحراق القرى في فلسطين وحوران، ونزع السلاح، وزيادة الضرائب. واستُخدمت الطوائف اللبنانية بعضها ضد بعض في حروب إبراهيم باشا، الأمر الذي أعطى للصدامات وجهاً طائفياً كانت له انعكاسات سلبية بالغة السوء[١١]. ولما كانت القوى المتمرّدة ذات وجه طائفي إسلامي فإن نزع سلاحها فى الجبل وبيروت ودمشق وفلسطين ترافق مع نزوح للقوى الطائفية المتضرّرة من منطقة إلى أخرى حاملة معها حقداً دفيناً بقي متفجّراً في المرحلة اللاحقة، قبيل رحيل الحكم المصري عن المنطقة وبعده. ولا يتسع المجال لذكر جميع الانتفاضات وحركات النزوح خلال هذه المرحلة بل نشير فقط إلى محتويات التقارير الكثيرة الدّالة عليها. فقد لوحظ نزوح كثيف من بعض القرى الدرزية في جبل لبنان عام ١٨٣٧، وانتفاضة في حوران، وصدامات دموية في حاصبيا ارتدت وجهاً

(١٠) Ibid: pp. 208—209 et 253—261.

(١١) Ibid: pp. 288—298 et 306—310 et 368—372.

طائفياً بين المسيحيين والدروز، وعصيان في راشيا التي يسمّيها التقرير عاصمة الدروز فيأمر ابراهيم باشا بإحراقها مع بعض القرى المجاورة[١٢]. ثم توسّعت حركة العصيان لتشمل مناطق عكار وحوران والجليل بالإضافة إلى بعض مقاطعات جبل لبنان ذات السكن الدرزي[١٣]. ويمكن رصد الكثير من حركات العصيان والتمرّد على قرارات ابراهيم باشا في سوريا وحليفه بشير الثاني في جبل لبنان طَوال سنوات ١٨٣٤ ـ ١٨٤٠ التي نتهت بقصف الأسطول الإنكليزي لمدينة بيروت في ٧ تشرين الثاني ١٨٤٠ وإنزال عساكره في جونية وتوزيع السلاح على القوى التي أعلنت الانتفاضة على المصريين واتسعت لتشمل الطوائف المسيحية إلى جانب الطوائف الإسلامية. ومني العسكر المصري بخسائر هامّة من جرّاء التحرّشات العسكرية التي تعرَّض لها في طرابلس وبعلبك وبيت شباب وغيرها في ١٠ تشرين الأول ١٨٤٠[١٤]. ثم تتالت التحرشات في الفترة اللاحقة على رحيل الحكم المصري عن المشرق العربي.

كذلك عرفت بعض مناطق جبل عامل صدامات دموية منذ عام ١٨٣٠ كانت تتكرّر بأشكال مختلفة في الفترة اللاحقة. كما أن السخرة والضرائب الباهظة أجبرت سكّان ٨٢ قرية في ولاية صيدا على مغادرة أراضيهم والنزوح إلى مناطق أخرى خلال سنوات ١٨٣٤ ـ ١٨٤٠. وتعرَّضت قرى ما بين طرابلس وحماه للتدمير، ولا سيّما في منطقة عكار خلال هذه المرحلة[١٥]. والأسباب المباشرة كثيرة ومتنوّعة أبرزها السخرة وزيادة الضرائب، والعصيان، وحملات التأديب، والاحتكار، والتجنيد الإجباري وغيرها. ولكن استخدام المصريين وحليفهم الأمير بشير الثاني لقوى مسيحية في قمع انتفاضات المناطق ذات الكثافة السكانية الإسلامية الواضحة كحمص، وطرابلس، وعكار، وصافيتا، واللاذقية، وحوران، وحاصبيا، وراشيا، ودمشق وغيرها جعل من حمل السلاح منهم يخاف على نفسه وممتلكاته ويطالب بأن يبقي السلاح في يده لأن السلطة العثمانية لن تحميه نظراً لموقفه إلى جانب عدوها إبراهيم باشا[١٦]. وبالفعل فما إن رحلت عساكر المصريين حتى تعرَّضت بعض القرى لأعمال الانتقام ولم تسلم بيوت الأجانب في بيروت من النهب على

---

(١٢) Ibid: pp. 378—379 et 381—392.

(١٣) Ibid: pp. 421—432.

(١٤) Ibid: pp. 446—447.

(١٥) Documents: T. 6, p. 27.

(١٦) Ibid: p. 57—61.

أيدي الجنود الإلبانيين، الأمر الذي دفع بحاكم بيروت العثماني إلى زيادة عسكر الأرناؤوط في المدينة إلى أربعة آلاف في مطالع أيار ١٨٤٢، فأشاع جواً من الهدوء والاستقرار فيها إذ شعر سكانها، على اختلاف طوائفهم، باطمئنان على أرواحهم وممتلكاتهم[١٧].

يتضح من ذلك أن فظائع حكم الأمير بشير الثاني في الجبل، والتدابير المصرية الصارمة في المناطق المحيطة به، وأعمال التنكيل وإحراق العصاة، بالإضافة إلى السخرة والمصادرة والاحتكار وغيرها جعلت المناطق المحيطة ببيروت تعيش مرحلة غليان شعبي ما إن يهدأ حتى ينفجر مجدّداً في أكثر من منطقة[١٨].

ويلاحظ أن أحد المقترحات الأربعة التي تقدّم بها العثمانيون لحلّ مشكلة الصدامات الدموية كان يشير إلى ضرورة التهجير القسري للسكّان من منطقة إلى أخرى. وتبلور هذا الاقتراح في مشروع محدّد النقاط قُدّم في ٢٨ نيسان ١٨٤٣. حتى إن نظام القائمقاميتين الذي اعتمد بموافقة عثمانية وفرنسية وإنكليزية تميّز بتزايد الحقد والاستعداد للقتال حتى قيل فيه إنه تنظيم للحرب الأهلية بين سكّان جبل لبنان[١٩].

لقد برز الصراع الأجنبي على أشدّه في هذه المرحلة تحت ستار دعم الدروز أو الموارنة في حين كانت الوثائق نفسها تشير إلى أنه يتم على حساب الدروز والموارنة معاً. فقد سعت الدول الاستعمارية، كما سعت السلطنة العثمانية، ولأسباب متنوّعة، لإيجاد حلول للمسألة اللبنانية تتلاءم مع مصالحها بالدرجة الأولى. واعتبر أن مرحلة الحكم المصري ساهمت في تنشيط القوى الغنية على حساب الفقراء، ولكن مرحلة نظام القائمقاميتين قادت إلى إنهاك الأغنياء والفقراء معاً في مناطق واسعة من جبل لبنان، بسبب الأزمات الخانقة، والصدامات الدموية المستمرّة، وفقدان الأمن، فبدأت الهجرة إلى الخارج بأعداد كبيرة جدّاً من سكّان المقاطعات اللبنانية المختلطة واتجهت، وبالدرجة الأولى، إلى بيروت لأنها الأكثر قرباً، وتتمتّع بالاستقرار والأمن والنشاط التجاري البارز[٢٠]. وفي حين أصبحت الهجرة الجماعية إحدى المشكلات الأساسية الحادّة في تلك المناطق ابتداء من أيلول عام ١٨٤٤ وحتى عام ١٨٦٠ فإن مدينة بيروت شكّلت قطباً جاذباً لها خلال المرحلة اللاحقة[٢١].

(١٧) Ibid: pp. 86 et 132.

(١٨) Ibid: pp. 153—160 et 292—294.

(١٩) Ibid: pp. 309 et 317—325 et 388.

(٢٠) Documents: T. 7, pp. 366—367 et 413—414.

(٢١) Ibid: pp. 439—441.

لم تقتصر الهجرة على المقاطعات المختلطة ذات السكن الدرزي والماروني بل تعدَّتها إلى مناطق بعيدة عن بيروت حتى وصلت إلى دمشق وحلب وحوران وحاصبيا وراشيا وجبل عامل وغيرها. ولم تبق الصدامات الطائفية في إطار صراع الدروز والموارنة بل تعدَّتهم إلى طوائف أخرى داخل الدين الواحد. فعلى سبيل المثال نشير إلى هجرة الروم الأرثوذكس من حاصبيا في تشرين الأول ١٨٤٤ إثر صدامات داخل الطائفة بين من بقي على الأرثوذكسية ومن انتقل إلى البروتستانتية وقُدِّر عددهم بحوالي مئة عائلة. وبضغط من البطريركية الأرثوذكسية في دمشق أجبر حاكم حاصبيا العائلات التي انتقلت إلى البروتستانتية على النزوح إلى عبيه في جوار بيروت. ولكن نفوذ الإرساليات البروتستانتية المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا كان كافياً لعزل حاكم حاصبيا العثماني وإرجاع العائلات المهاجرة فقامت هجرة مضادّة من العائلات الأرثوذكسية والمارونية والكاثوليكية فيها في مرحلة تميَّزت بالخلاف الحاد بين البروتستانت من جهة وباقي الطوائف الشرقية من جهة أخرى. وبدأ القناصل يستخدمون أسلوب التهديد للحاكم العثماني بالعزل ويتوصَّلون إلى ذلك بالفعل[٢٢].

وطَوال مرحلة القائمقاميتين كانت الصدامات الطائفية شبه مستمرّة يرافقها إحراق القرى والمزارع وترحيل سكّانها كما حصل عام ١٨٤٥ في المعلّقة والدامور ورأس الحرف وعبيه والعربانية وترشيش وعينطورة والمتين[٢٣]. ووصلت حمّى الصدامات إلى مدينة حلب في ١٧ تشرين الأول ١٨٥٠ وانتهت بعدد كبير من القتلى، وإحراق المنازل، والسرقة والتعديات، وفي الوقت نفسه حدثت صدامات مشابهة في بعلبك ارتدت وجهاً طائفياً ضد المسيحين فتدخّلت السلطات العثمانية واعتقلت الأمير خنجر حرفوش وأرسلته إلى الآستانة للمحاكمة[٢٤].

وهكذا يلاحظ وضوح المخطَّط المعتمد لإشعال الفتن في مناطق متفرِّقة. وأبرز جوانبه تحريض طائفي تعقبه صدامات دموية وقتلى وجرحى وتعديات، وضغط أوروبي متواصل، وتدخّل الجيوش العثمانية التي تفرض العقاب الصارم ثم التهجير والنزوح. ولذلك تزايدت أعداد العساكر العثمانية في المنطقة حتى قاربت العشرة آلاف انتشروا في القصبات

(٢٢) Documents: T.8, pp. 17—22 et 52—53.

(٢٣) Ibid: pp. 108—109 et 126 et 150.

(٢٤) Ibid: p. 382.

والمدن الكبرى لمنع الصدامات الدموية في المشرق العربي[٢٥] وحظيت بيروت باهتمام عثماني خاص إذ بقيت خارج الصدامات، وسعى العقلاء فيها إلى تعزيز الروابط بين الطوائف، فتشكّلت محكمة الجنايات فيها من ثلاثة مسلمين وثلاثة مسيحيين برئاسة حاكم بيروت في ١٤ أيلول ١٨٥١[٢٦]، وجعلت في رأس أهدفها الاقتصاص بشدّة ممّن يرتكب أعمالاً ذات طابع طائفي أو يحرّض عليها.

باتت مدينة بيروت مركز استقطاب كبير، في مختلف المجالات، وسط منطقة تضجّ بالصدامات الدموية من كل نوع وتتسع دائرتها من حدود فلسطين حتى دمشق وحلب وطرابلس بالإضافة إلى تعديات البدو التي لعبت دوراً كبيراً في تعطيل دائرة الإنتاج المحلّي والتجارة الدولية. ومنذ عام ١٨٥٠ عملت السلطات العثمانية على إقامة مراكز عسكرية ثابتة على تخوم مناطق البدو. وأنشأت فيها تحصينات وحرساً للصحراء وراقبت بدقّة الواحات ومصادر المياه الصحراوية، وضمنت استقرار بعض القبائل، وعملت على توطين قبائل شركسية في الجزيرة الفراتية[٢٧].

ساهمت التدابير العثمانية في ضبط بعض المناطق البدوية، ولكنها فشلت في تلافي الصدامات الدموية ذات الوجه الطائفي في مرحلة تاريخية كانت فيها بعض طوائف المنطقة، ولا سيّما الدروز والموارنة، تقيم علاقات ثابتة مع قوى خارجية، وبشكل أساسي مع بريطانيا وفرنسا. وكما رفض الدروز والعلويون التجنيد الإجباري إبّان حكم ابراهيم باشا وأعلنوا الانتفاضات المتلاحقة ضده رفضوا كذلك التجنيد الإجباري في الجيش العثماني، الأمر الذي دفع العثمانيين إلى مهاجمة حوران في ٩ تشرين الأول ١٨٥٢ وإحراق بعض قراها والتنكيل بسكّانها. وهاجموا أيضاً، وفي الفترة نفسها، مناطق العلويين لنفس الأسباب[٢٨].

منذ أواسط القرن التاسع عشر أصبحت المسألة اللبنانية ذات وجه دولي شاركت عدّة أطراف، داخلية وخارجية، في تأزيمها. فعجزت القوى العثمانية عن إيجاد حلّ لها إلاّ

---

(٢٥) Ibid: pp. 230—231.

(٢٦) Ibid: p. 413.

(٢٧) Jen-Paul PASCUAL: «La Syrie à l'époque Ottomane: le XIXème siècle». in: «La Syrie d'Aujourd'hui», CNRS-Paris 1980-P.3.

(٢٨) Documents: T. 9, pp. 31—38.

بالاتفاق مع القوى الاستعمارية ذات المشاريع الواضحة لتفكيك السلطنة العثمانية والسيطرة على ولاياتها.

تميّزت سنوات ١٨٥٦ ـ ١٨٦٠ بأحداث دموية شهدتها مختلف المناطق المحيطة ببيروت والبعيدة عنها. ولم تبق أسيرة الصدامات الدموية الطائفية بين الدروز والموارنة بل تعدّتها لتشمل صدامات محلية داخل كل طائفة، وصدامات ذات وجه اجتماعي واضح بين الفلّاحين والزعامات المسيطرة. ففي عام ١٨٥٦ بدأ صدام حاد بين موارنة بشري وموارنة إهدن القريبة منها واستمرّ حتى عام ١٨٥٧ وترك ذيولاً لاحقة لسنوات طويلة[٢٩]. وفي عام ١٨٥٧ حصلت صدامات دموية في صيدا وجوارها[٣٠]. وفي عام ١٨٥٨ أعلنت زحلة العصيان فدخلها العسكر العثماني بالقوة وأخضع سكّانها في كانون الأول من العام نفسه[٣١]. وفي هذا العام أيضاً انفجر الصراع في كسروان بين الفلّاحين والمقاطعجيين من آل الخازن واستمرّ حتى سنة ١٨٦٠ أحرق أثناءه الفلّاحون بعض بيوت آل الخازن وسيطروا على الأراضي وأقاموا أول حركة فلاحية تحرّرية بقيت آثارها فاعلة حتى اليوم ولم يُقضَ عليها إلّا بتكاتف الزعماء المحليين مع القيادات العليا للكنيسة المارونية والحكّام العثمانيين والقناصل الأجانب[٣٢].

وفي أيلول ١٨٥٩ انفجر صراع دموي في المتن كانت له انعكاسات مباشرة على اندلاع الصدامات الطائفية الدموية في مختلف أرجاء جبل لبنان. فقد بدأت الصدامات في ٢٨ أيار ١٨٦٠ واستمرّت متقطّعة عدّة أشهر أحرقت خلالها مدينة دير القمر التي كانت أكبر تجمّع ماروني في الجبل وتضم قرابة العشرة آلاف إنسان. ودخل الدروز مدينة زحلة في ١٩ حزيران ١٨٦٠. وتمّ إحصاء حوالي أربعين قرية محروقة ومنهوبة في جبل لبنان، حتى وصلت الصدامات إلى سهل بيروت[٣٣].

وخلال فترة المعارك وبعدها مباشرة لجأت إلى بيروت أعداد كبيرة من النساء والأطفال والشيوخ فوجدت فيها الأمن والحماية[٣٤]. وليست هناك أية إشارة لصدامات طائفية دموية

---

(٢٩) Documents: T. 10, pp. 88—93.

(٣٠) Ibid: pp. 91—93.

(٣١) Ibid: pp. 120—121.

(٣٢) Documents: T. 10, pp. 106—107 et 161—169.

(٣٣) Ibid: PP. 1-8, 174—177 et 180—189.

(٣٤) Ibid: pp. 178—179.

في بيروت أثناء تلك الصدامات وفي الفترات اللاحقة، في حين تشير المصادر إلى فتن طائفية عمّت بعض المدن المشرقية، ولا سيّما دمشق[٣٥] التي خسرت الكثير من سمعتها لصالح بيروت فبدأت تتحوّل بسرعة إلى المركز التجاري والثقافي الأكثر نشاطاً في شرقي البحر المتوسط.

ويتضح من وثائق هذه المرحلة أن السلطات العثمانية كانت جادّة فعلاً في اتخاذ التدابير الصارمة وتنفيذها فوراً بحق من ثبتت مشاركته في الصدامات الطائفية في دمشق وجبل لبنان. وطالت العقوبات بعض الحكّام العثمانيين والزعماء الدروز. وحكم على البعض منهم بالإعدام وتمّت ملاحقة عدد كبير منهم فهاجرت عائلات كثيرة من دروز جبل لبنان إلى حوران وبيروت[٣٦].

(٣٥) خلال الاشتباكات الدامية في دمشق عام ١٨٦٠ أحرق الحي المسيحي فيها وقتل عدة آلاف من سكّانه قدّر عددهم بخمسة آلاف إنسان. وكانت حلب قد شهدت صدامات دموية مماثلةعام ١٨٥٠، ولكن يد الفتنة لم تمتدّ إليها عام ١٨٦٠ بسبب يقظة حكّامها وتكاتف السكّان فيها. وسلمت كذلك مدن حماه وحمص في حين طالت الصدامات راشيا وحاصبيا ومناطق واسعة من جبل لبنان، دون أن تصل إلى بيروت. وكان من نتائجها أن قامت السلطات العثمانية بإعدام عدد من قادة الصدامات وفرضت الأمن والاستقرار. ولكن أعداداً كبيرة من السكّان ارتحلت إلى بيروت وقبرص ومصر، معظمهم من الطوائف المسيحية. وفرضت على الدمشقيين غرامة مالية كبيرة بلغت ١٢،٥ مليون قرش أجبر مسلمو دمشق على دفعها إلى المسيحيين فيها دون أن يصل إلى هؤلاء سوى قسم زهيد من المبلغ.

يراجع: عبد الله حنا **«حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - نموذج لحياة المدن في ظلّ الإقطاعية الشرقية»**، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٥ - وفيه معلومات هامة جداً عن حوادث دمشق لعام ١٨٦٠، ولا سيّما صفحات ٢٦٠ - ٢٧٠. وعن التعويضات المشار إليها يراجع: Documents: T. 11, p. 38.

(٣٦) Documents: T. 11, pp. 18—24 et 32—33.

في دراسة ظهرت مؤخراً للدكتور سليم هشي بعنوان: **«دروز بيروت: تاريخهم ومآسيهم»** يشير الكاتب إلى أثر صدامات القرن التاسع عشر في خلب وجبل لبنان التي أجبرت عدداً هاماً من عائلاتهما على النزوح والاستقرار النهائي في بيروت. وكانت هزيمة الشيخ بشير جنبلاط على يد الأمير بشير الشهابي الثاني عاملاً أيضاً في تلك الهجرة. وفي الكتاب إشارة إلى تدفّق عائلات نصرانية كثيرة سكنت بيروت منذ عام ١٨٣٩ منها عائلات ربيز، وبخعازي، وزعني، وغرزوزي، وزريق، وعرمان، ورجي، وغيرها. وأمّا العائلات التي وفدت من حلب فسُمّيت بآل الحلبي وفيها عائلات إسلامية ومسيحية. وأبرز العائلات الدرزية التي وفدت إلى بيروت في القرن التاسع عشر: آل الضاروب، عساف، رباح، خدّاج، رضوان، عبد الخالق، سري الدين، وجميعها استقرّت في مناطق أبناء ملّتهم الموجودين في بيروت منذ مئات السنين بين كركول الدروز وحي الوتوات والقنطاري وساقية الجنزير. **«دروز بيروت»**، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٨٥، صفحات ٦١ - ٦٧.

لقد أدركت السلطات العثمانية أن المذابح الطائفية في المشرق العربي جزء من مشروع استعماري تحضِّر له فرنسا للسيطرة على المنطقة، واتخذت بالفعل تدابير عملية في هذا المجال فأرسلت حملة كبيرة إلى شواطىء سوريا ولبنان لاحتلالها. ولذلك سارعت السلطنة العثمانية إلى إرسال وزير خارجيتها فؤاد باشا مزوَّداً بصلاحيات مطلقة لحل المسألة اللبنانية بما يضمن مصلحة السلطنة. ولكن الضعف الذي انتاب السلطنة آنذاك كان واضحاً بعد الحروب التي أنهكتها، ولا سيّما حروب محمد علي وحروب القرم. وتشير وثائق الأرشيف الفرنسي إلى اعتراف بعض القادة العثمانيين بالتعاون الوثيق مع الدول الاستعمارية، ولا سيّما فرنسا وبريطانيا[٣٧]. وتشير وثائق أخرى إلى مشروع عثماني تدعمه بريطانيا وينص على إلغاء نظام المتصرفية تدريجياً وإيجاد صعوبات عند تطبيقه بحيث تتمّ إعادة ربطها بولاية بيروت على غرار ربط القائمقاميتين بولاية صيدا. ولكن السياسة الفرنسية استطاعت إفشال هذا المشروع وساهمت في بلورة المتصرفية كنظام خاص لجبل لبنان، تدعمه الدول الأوروبية وتنفّذ بنوده السلطنة العثمانية ويحكمها متصرِّف يرتبط مباشرة بالباب العالي[٣٨].

وهكذا تجاذبت المتصرفية تيّارات سياسية فاعلة، محلياً ودولياً. فمن جهة إصرار عثماني تدعمه بريطانيا ويقضي بربط جبل لبنان بالسلطنة العثمانية مباشرة على الرغم من الوضع الدولي المميَّز المعترف به، ومن جهة أخرى، إصرار فرنسي لقي دعم الموارنة من الداخل وسعى إلى بلورة كيان سياسي متميِّز في جبل لبنان تمهيداً للاعتراف به ككيان ذي وجه مسيحي في المرحلة اللاحقة تحت الحماية الأوروبية الفرنسية بشكل خاص. وفي الحالتين كانت بيروت المستفيد الأكبر من تلك المشاريع السياسية. فقد نصَّت المادة التاسعة من بروتوكول المتصرفية المعدَّل لعام ١٨٦٤ على أن تكون بيروت مركزاً للمحكمة التجارية التي ترعى شؤون الأجانب في علاقاتهم بالسكّان المحليين[٣٩]. وفي تقرير فرنسي بتاريخ ٢٧ أيار ١٨٦٥ تبدو الإشارة واضحة إلى تحوّل بيروت السريع خلال القرن التاسع عشر حتى أصبحت أهمّ مركز كوسموبوليتي في المنطقة. وعلى عكس دمشق الإسلامية فقد لقيت بيروت الدعم الكامل من الأوروبيين لأنها مدينة مفتوحة ومختلطة وذات كثافة سكّانية مسيحية كبيرة. ولا ينسى واضع التقرير أن يوصي بنقل الولاية من دمشق إلى بيروت[٤٠].

(٣٧) Documents: T. 11, Rapport du 18 Mai 1861— pp. 88—89.

(٣٨) Ibid: Rapport du 18 Juillet 1861— pp. 131—134.

(٣٩) يراجع نص البروتوكول الأصلي المعدّل لعام ١٨٦٤ في: Documents: T. 12, pp. 33—40.

(٤٠) Ibid: Rapport du 27 Mai 1765, pp. 162—163.

في الفترة الممتدّة من تاريخ هذا الاقتراح عام ١٨٦٥ حتى تطبيقه فعلياً عام ١٨٨٨ وإعلان بيروت مركزاً لولاية كبيرة تمتدّ شمالاً وجنوباً دون إلغاء ولاية دمشق، كانت مدينة بيروت تشهد تبدّلات اقتصادية وعمرانية وسياسية وثقافية بالغة الأهمية. وقد انتقلت إليها الإرساليات الأجنبية اليسوعية والأميركية لتتحوّل إلى جامعات كبيرة ما زالت عاملة حتى الآن.

تشير التقارير الفرنسية إلى وجود ثلاثة مراكز أساسية في المشرق العربي ابتداء من عام ١٨٨٨، أي ولاية بيروت، وولاية دمشق، ومتصرفية جبل لبنان. ولكن ولاية بيروت كانت أكثرها حضوراً على كافة المستويات[٤١]. وبدأت ملامحها الاقتصادية والعمرانية تتغيّر بسرعة مذهلة في نهاية القرن التاسع عشر. وأقيمت فيها فروع عديدة لمؤسسات مالية وتجارية. وانتشر تأثيرها الثقافي في المشرق العربي كله وصولاً إلى وادي النيل[٤٢]. وأمّا دمشق فكانت تعيش مرحلة تطوّر بطيء لا يمكن أن يقارن بنهوض بيروت خلال هذه المرحلة[٤٣]، في حين كانت متصرفية جبل لبنان تنزف خيرة شبابها العامل كمهاجرين إلى مصر وأوروبا وأميركا. وفي تقرير بالغ الأهمية لقنصل فرنسا العام في بيروت الكونت دي سيرسي Le Comte de Sercey في ٢٦ شباط ١٩٠٣ عن الهجرة اللبنانية يشير القنصل إلى أن المتصرفية البالغ سكّانها قرابة الأربعمائة ألف نسمة فقدت منهم ثمانين ألفاً في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، أي منذ إعلان ولاية بيروت. ويعزو أسباب الهجرة الداخلية إلى أراضي الجبل الوعرة وصعوبة استصلاحها، وأن امتيازات الجبليين تمنع فلاحيهم من النزول إلى سهل البقاع حيث يتعرّضون للسخرة ودفع الضرائب المُعْفَيْن

(٤١) Documents: T. 15, Rapport du 11 Juillet 1888, pp. 288—291.

(٤٢) توسّعنا كثيراً في رسم معالم هذه النهضة في كتابنا: «بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين - دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي الكبير أ. كريمكي: رسائل من لبنان ١٨٩٦ - ١٨٩٨»، دار المدى، بيروت ١٩٨٥ في ٣١٢ صفحة.

(٤٣) يرى عبد الله حنا في الصدامات الدموية التي دارت في دمشق عام ١٨٦٠ «انتصاراً للقوى الرجعية في استنبول ودمشق على قوى التقدم الاجتماعي المتمثّلة في الفئات الوسطى ذات الملامح البورجوازية الناشئة. وهذا مما أدّى إلى تأخير ظهور حركة النهضة العربية في دمشق حتى مستهلّ القرن العشرين. ولم تتمكّن الحركة الوطنية العربية في دمشق من الوقوف على رجليها إلّا بعد انهيار الدولة العثمانية عام ١٩١٨. ووقع عبء النهضة العربية الحديثة على كامل القوى المستنيرة في جبل لبنان، وبيروت التي وضعت أسس حركة البعث القومي في بلاد الشام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ مستهلّ القرن العشرين أخذ مركز النشاط القومي ينتقل تدريجياً إلى دمشق، إلى أن استقرّ فيها بعد الحرب العالمية الأولى». «حركات العامة الدمشقية...»، ص ٢٧٠.

منهـا. ولذلك غادر قسم هـام منهم إلى مصر وعملوا في التجـارة وبالأخص تجـارة التبـغ. وكـذلك هـاجرت أعـداد كبيرة منهم إلى القـارة الأميركيـة، ومعظمهم إلى الـولايـات المتحـدة. وبلغت أرقـام الهجرة السنوية ثمـانية آلاف مهـاجر عـام ١٨٩٩، وهي هجرة مسيحيـة في الغالب، عن بعض المقاطعات التابعة لولاية بيروت، ولا سيّما حمص وصافيتا وطرابلس ومرجعيون، ومن أقضية ولاية دمشق بالإضافة إلى جميع أقضية المتصرفيـة. ويشير التقـرير إلى أنـه من أصـل ثمـانيـة آلاف مهـاجـر سـوري ولبنـاني يغـادرون أراضيهم كـان ٦٥٠٠ يتّجهون إلى بيروت أولاً حيث مركز تجميع المهاجرين، ووكالات السفر، ولا سيّما الفرنسية التي تنقـل غـالبيـة المهـاجـرين عبـر الشـركـة الفـرنسيـة ميسـاجيـري مـاريتيم La Compagnie des Messageries Maritimes. وكـانت البواخـر الفرنسيـة تجمع سنوياً قـرابة ١،٨ مليـون فرنك فرنسي على الأقل أجور هجرة اللبنانيين، وكان ستة آلاف مهاجـر من أصل الثمـانية يمـرُّون عبر مرفأ مرسيليا.

وأمّا التوزيع الطائفي للثمـانين ألف مهاجـر فكان كـالتـالي: ٥٥ ألفـاً من المـوارنـة (٦٩٪)، و١٢ ألفاً من الروم الأرثوذكس (١٥٪)، و٩ آلاف من الروم الكـاثوليـك (١١٪)، و٤ آلاف مسلم معـظمهم دروز وشيعة (٥٪)، أي أن الهجـرة اللبنانيـة حتى مطالـع القـرن العشـريين كـانت بنسبة (٩٥٪) من المسيحيين، مـوارنـة في الغـالب، مقـابـل (٥٪) من الطوائف الإسلامية. ولم تتبدّل هذه النسبة بشكل جذري حتى الحرب العالمية الأولى(٤٤).

بعض الاستنتاجات:

تعتبر فترة حكم محمـد علي في سوريـا منطلقـاً هامـاً لدراسـة التبدّلات الاقتصـادية والاجتماعية والسكّانية والسياسية والثقافية التي برزت في المشرق العـربي. فقد استفـادت قوى اجتماعية متنوّعة من إصلاحات محمد علي ومحاولته تـرسيخ سلطة مـركزيـة في مصر والمقـاطعـات التي أُتبعت بهـا. وكـانت القـوى البـورجـوازيـة النـاشـطة، ولا سيّمـا المسيحيـة واليهودية بالإضافة إلى بعض شرائح البورجوازية الإسلامية التي أقامت علاقـات مبكرة مـع أوروبا، أكثر الفئات الاجتماعية استفادة من تلك الإصلاحات في المشـرق العربي. فتعـزَّز دور التجّار الوسطاء، ووكلاء القناصل، والمترجمين، وجميع الـذين استفادوا من الحمـاية الأوروبية والاعفاءات الجمركية وجنوا أرباحاً طائلة كانت تتكدّس على مرأى من الجماهيـر الفقيـرة، ومعظمهـا من الطوائف الإسـلامية في المـدن والأريـاف، وكـان من نتـائـج هـذه

(٤٤) Documents: T. 17, Rapport du 26 Février 1903, pp. 220—229.

المرحلة أيضاً أن غزت السلع الأوروبية الأسواق المحلية، ونهب الأوروبيـون كميات كبيـرة من النقود المعدنية والمعادن الثمينة، وارتفعت الأسعار بشكـل فاحش، واشتـدّت الضائقـة الاقتصادية فطالت مختلف فئات الشعب، ولا سيّما الفلاحين في الأرياف والحرفيين في المدن. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد الحـرف في مدينـة حلب من عشرة آلاف حـرفة في مـطلع حكم محمـد علي إلى حـوالي أربعـة آلاف عـام ١٨٤٠، وهنـاك أرقـام غيـر دقيقـة لكنها ذات دلالة تشير إلى أن عدد الحـرفيين في مدينـة دمشق قد انخفض من ثـلاثين ألف حرفي عام ١٨٥٠ إلى ١٥ ألفاً عام ١٨٨٠ وإلى ثمانية آلاف فقط عام ١٨٨٩(٤٥).

لقد شكّل الحكم المصري بداية مرحلة تاريخية جديدة تميّزت بتوثيق الصلة بمـراكز الرساميل العالمية، وتحديداً الأوروبية منها. وكان من الطبيعي أن تبرز مراكز فرعية لهـا في المشـرق العربي فكـانت بيروت من أكبـر المدن التي استفـادت وتحوّلت من مـرفـأ صغيـر شرقي البحر المتوسط في مطالع القرن التاسع عشر إلى مدينة كبيرة تناهز المليون نسمة في القرن العشرين وتمتلك أكبر مرفأ بحري في المنطقة، وقد أقيمت فيها أولى الجامعات الأجنبية في القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى حركة سياسية وصحافية وطباعية وتربوية وأدبية ناشطة.

دخلت الإصـلاحات التي قـامت بها إدارة محمـد علي في مصـر وبـلاد الشـام عمق التطوّر الاقتصادي والاجتماعي وبات من الصعب جـداً تجاهلهـا أو النكوص إلى المـرحلة التي سبقتهـا. فأدخلت آلات حـديثة سـاهمت في نموّ الإنتـاج. وتمّ الإعـلان عن مسـاواة النـاس، على اختلاف منـاطقهم وطـوائفهم، في الحقـوق والـواجبـات، وتعـزّزت السلطة المركزية على حساب السلطات الإقليمية المفكّكة، وتدخّلت الدولة في مختلف المجالات عبر قوى عسكرية نظامية بدل قوى الـزعماء المسيـطرين. وكانت بيـروت المركـز الأساسي لتنفيـذ تلك الإصلاحـات، إذ أنيـط بالقـوى العسكريـة المتمركـزة فيها قمـع الصـدامـات الدموية بين السكّان.

ورغم تقـاعس وتواطؤ بعض القـادة العثمـانيين الـذين غضّـوا النـظر أو شـاركـوا في استمرار الصدامات الطائفيـة في جبل لبنـان ودمشق وحاصبيـا وراشيا وغيـرها فـإن استقرار الوضع في بيروت كان مؤشّراً إيجابياً لصالح تطوّرها طَوال القرن التاسع عشر ومطالـع القرن العشرين. فاستقرّت فيها جـاليات أوروبيـة كثيرة مـارست مختلف أنواع النشـاط، وارتفعت

(٤٥) J.P. Pascual: op. cit. p. 49

قيمة المبادلات التجارية بينها وبين الخارج على شكـل قفزات كبيـرة بلغت ثمانيـة أضعاف خلال سنوات قصيرة ما بين ١٨٢٥ و١٨٥٥[٤٦]. واستمـرّت هذه الـوتيرة بخطٍّ متصـاعد في المرحلة اللاحقة. ويلاحظ أن عدد سكّان بيـروت ارتفع أيضـاً على شكل قفـزات مماثلة. فمن ستة آلاف نسمة تقريباً في مطالع القـرن التاسـع عشر إلى ٤٦٢٠٠ نسمـة عام ١٨٦٠ إلى ٦٠ ألفاً عام ١٨٦٣، إلى ٧٠ ألفاً عام ١٨٦٥، إلى ٨٠ ألفاً عام ١٨٧٠، إلى ٩٠ ألفاً عـام ١٨٧٥، إلى ١٢٠ ألفاً عـام ١٨٩٥، إلى ١٢٦٤٠٠ عام ١٩٠٨، إلى ١٣٠ ألفـاً عام ١٩١٤[٤٧]. وتدلّ هذه الأرقام بوضوح على أثر عاملي الجذب والدفع إلى بيروت ومنها إلى مصـر وأوروبا وأميـركا. ولذلك لا يمكن فهم تلك القفـزات الكمية والنـوعيـة إلّا في إطـار تشكّـل بيروت كمـركز كـوسمويـوليتي جذب أعـداداً كبيرة من الأرمن والأكـراد والشـركس والتركمان والكلدان والأشوريين والأتراك والأوروبيين، على اختـلاف جنسياتهم. وتشكّلت أيضاً كقطب كوسموبوليتي جذب الـرساميـل الأجنبية لـربط مقاطعـات سوريـا ولبنان بعجلة السوق الرأسمالية العالمية.

وهكذا قاد ارتبـاط مصر المبكـر بالمشـروع التحديثي على النمط الأوروبي إلى تبلور مراكز تبعية مشرقية للسوق الـرأسماليـة العالميـة منذ القـرن التاسـع عشر. فـوجدت مصـر موقعها في تلك السوق عبر إنتاج القطن والأرز، في حين وجد جبل لبنان ذلك المـوقع في إنتـاج الحريـر، وفلسطين في إنتـاج الليمـون والحمضيـات، والـلاذقيـة في إنتـاج التبـغ، والـولايـات السـوريـة، ولا سيّمـا حـوران، في إنتـاج الحبـوب. أي أن نـوعـاً من التخصّص الإنتاجي في المشرق العربي بات شديد الـوضوح في القـرن التاسـع عشر ومـطالع القـرن العشرين. وأمّا بيروت فشكّلت المركز الأهمّ للربط بين حركـة الرسـاميل الأوروبيـة وأسواق الإنتاج والاستهلاك في هذا المشرق. وترتّب على ذلك أن حركية سكّانية كبيـرة نشطت من مراكز الإنتاج إلى مراكز الرساميل عبر مدينة بيروت وتجارتها المزدهرة. ولعبت الصـدامات الدموية المتلاحقة في المناطق المجاورة عامل الدفع للسكّان ساعد كثيـراً في توجّههم إلى بيـروت ومصر والخـارج، فاستقـرّت فيها أعـداد كبيرة منهم وأكملت طـريقها إلى الخـارج

---

(٤٦) Ibid: pp. 45—46.

(٤٧) Dominique CHEVALLIER: **«La Société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe»**, Paris 1971, P. 292.

Dominique CHEVALLIER: (Directeur): **«L'espace social de la ville Arabe»**, Paris 1979. Troisième partie: **«Mutations socio—économiques et restruction de l'espace urbain.,l'exemple de Beyrouth»**, pp. 143—305.

أعداد أكبر استقرّت في مصر والقارة الأميركية. ونتيجة الازدهار الاقتصادي والنشاط الثقافي المميَّز في مختلف الحقوق شكَّلت بيروت مركز استقطاب وجذب، وتسهل مقارنتها في هذه الفترة بمدينة الاسكندرية. فقد اغتنتا بجاليات كثيرة مماثلة وفدت إليهما من دمشق وحلب وحمص وحماه والقدس وطرابلس وجبل لبنان وسواها، بالإضافة إلى جاليات مغربية ومصرية(٤٨)، وجاليات أوروبية متنوّعة. وكانت المقاطعات التي شهدت الصدامات الطائفية أكثر المناطق تضرّراً إذ فقدت آلاف القتلى والجرحى في معارك التقتيل والثأر، وارتحلت آلاف أخرى إلى مناطق أكثر أمناً واستقراراً، ولا سيّما بيروت. وعلى الرغم من قيام نظام المتصرفية في جبل لبنان تحت إشراف عثماني مباشر وبحماية أوروبية متعدِّدة الجنسيات فإن سيل المهاجرة لم ينقطع منها وبلغ أرقاماً مذهلة قياساً إلى عدد السكّان فيها. «**فخلال سنوات ١٨٧٠ - ١٩٠٠ كان يغادر المتصرفية قرابة ١٢ ألف مهاجر سنوياً، حتى إن مدينة نيويورك وحدها شهدت تمركز جالية لبنانية بلغت قرابة ٦٥ ألف مهاجر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى**»(٤٩). وفي إحصاء آخر مكمل لهذه الحقبة نلاحظ «**أن لبنان - المقصود متصرفية جبل لبنان - أصبح المركز الرئيسي للهجرة. وهناك إحصائيات تشير إلى أن هذا البلد فقد قرابة ٢٥٪ من سكّانه خلال سنوات ١٩٠٠ - ١٩١٤**»(٥٠).

وأخيراً، ليس من السهل الإحاطة بجميع الأسباب والعوامل التي دفعت سكّان الولايات السورية باتجاه بيروت وجبل لبنان ومنها إلى مصر والخارج طَوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين(٥١). ولكن إحدى الحقائق التاريخية المثبتة بالوثائق والإحصاء

---

(٤٨) في دراسة للدكتور حسّان حلّاق بعنوان «**التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبيروت والولايات العثمانية من خلال سجلّات المحكمة الشرعية (١٨٤٣ - ١٨٤٤) في بيروت**» تبرز الأصول المغربية والمصرية والسورية لكثير من العائلات البيروتية في أواسط القرن التاسع عشر منها: أسر الداعوق، يموت، الطيارة، فتح الله، قدورة، العويني، سنو، بيهم من أصل مغربي. أسرة بكداش من أصل ألباني، كذلك أسرة أرناؤوط، أسرة اليافي من فلسطين. ومن الواضح أيضاً أن أسر الحلبي والحمصي والدمشقي، ودمشقية، والحموي، واللاذقي، وحوراني وغيرها من أصل سوري، وأسرة مكّي من أصل سعودي، وأسرة الفيومي، الرشيدي، الدمياطي، المصري، الصعيدي، التكروري، الإسكندراني، من أصل مصري، وجميعها من الأسر التي تقطن بيروت حتى الآن بالإضافة إلى عائلات بيروتية من أصل يوناني كآل باسيلي، وسرسق، وسيمونيدس، وغيرها.

(٤٩) Pierre LYAUTY: «**Liban Moderne**», Paris 1965, P. 41.

(٥٠) Benoit ABOUSSOUAN: «**Le probleme Syrien**», Paris 1924, P. 29.

(٥١) أنجزنا دراسة كبيرة صدرت عن منشورات الجامعة اللبنانية عام ١٩٨٦ بعنوان: «**الهجرة اللبنانية إلى مصر - هجرة الشوام**»، استندنا فيها إلى وثائق أصلية معظمها غير منشور وتوصّلنا من خلالها إلى =

تؤكّد أن هذه المناطق تشكّلت كمراكز استقطاب جذبت إليها سكّان الولايات المجاورة في المشرق العربي. وكانت أبرز النتائج أن ازدادت الكثافة السكّانية بشكل عمودي في مراكز الجذب على حساب الإفقار السكاني في مناطق الدفع.

ولا شكّ أن الصدامات الطائفية لعبت دوراً أساسياً في هذا المجال. ولكن قراءة متأنية لها على ضوء خط التطور الرأسمالي العالمي الساعي لإيجاد مراكز ثابتة للرساميل الأجنبية في المشرق العربي يلقي أضواء جديدة على مقولة الدفع والجذب تتجاوز النظرة الضيّقة إليها في حدود الصدامات الطائفية فقط. فإفراغ مناطق واسعة من سكّانها، ولا سيّما المناطق الزراعية، ودفع النازحين باتجاه مراكز الاستقطاب الرأسمالي في بيروت ومصر لا يمكن تفسيره إلّا في إطار مشروع رأسمالي تبعي وهامشي بدأ يبرز في المشرق العربي منذ أواسط القرن التاسع عشر ومازال مستمراً حتى الآن[٥٢]. وتعتبر مرحلة حكم محمد علي في مصر وامتداده إلى الولايات السورية نقطة تحوّل أساسية في تاريخ المشرق العربي. فأثناءها تعزّزت الروابط بين الولايات السورية، ولا سيّما جبل لبنان وبيروت، وبين مصر على كافة المستويات، وهي نموذج علمي بالغ الدلالة على حركة الاندماج القومي العربي المبكر في المشرق العربي الحديث والمعاصر.

= استنتاجات هامّة نعمل على توسيعها وتعميقها في إطار دراسة نعمل عليها بعنوان: «**حركة الاندماج القومي العربي في المشرق العربي الحديث والمعاصر**» تتناول بالتحديد الحقبة الممتدّة من حكم محمد علي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

(٥٢) انجزنا بحثاً مطوّلاً عن التطوّر السكّاني العاصف لمدينة بيروت منذ الحرب العالمية الأولى حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. يراجع: **Massoud DAHER: «Some Remarks on the Growth of Beirut».in:«International Conference on Urbanism In Islam»**, Tokyo1989. Vol.3, PP.489-512.

الفصل الثاني

السلطة والتملّك في المشرق العربي إبّان الحكم العثماني: نموذج الأمير أمين أرسلان ١٨٤٥ ـ ١٨٥٨ من خلال وثائق أصلية

الأسرة الأرسلانية: عودة إلى ممارسة السلطة ١٨٤٢ ـ ١٨٤٥

تعتبر الأسرة الأرسلانية[1] من أقدم الأسر التي لعبت دوراً بارزاً في المقاطعات اللبنانية منذ إرسال القبائل العربية لحماية السواحل السورية واللبنانية من الغزوات البحرية فاستقرَّت في منطقة «الغرب» القريبة من بيروت لجهة الشويفات وعرمون. وعلى الرغم من زوال بعض الأسر المقاطعجية أو تقهقر البعض الآخر (آل عساف، آل علم الدين، آل شهاب. . .) فما زال الأرسلانيون يحافظون على مواقع سياسية واقتصادية خاصة في التركيبة اللبنانية المعاصرة.

كانت الأسرة الأرسلانية ذات نفوذ واسع حتى نهاية حكم المماليك في المشرق العربي حين تقلّص دورها بعد معركة مرج دابق لصالح الأسرة المعنية، واستمرّ الحظر السياسي على دورها أيضاً بعد معركة عين دارة عام ١٧١١ لصالح الأسرة الشهابية[2]. ولكن

(١) لما كان هذا البحث محاولة لإبراز جدلية العلاقة بين السلطتين السياسية والاقتصادية في جبل لبنان إبّان المرحلة العثمانية، ونظراً لوفرة المعلومات الدقيقة عن هذه النقطة، فسنختصر المعلومات التاريخية المعروفة التي تحدَّثت عنها كثير من المصادر والمراجع ونشير إلى أبرز هذه المراجع في الحواشي.
عن تاريخ آل أرسلان، وتكتب أحياناً رسلان بدون ألف، يراجع:
ـ الأمير شكيب أرسلان. «سيرة ذاتية»، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩.
ـ الأمير نسيب أرسلان، «ديوان روض الشقيق في الجزل الرقيق»، حقّقه شكيب أرسلان وكتب له مقدمة تاريخية هامة عن الأسرة الأرسلانية، مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٥.
ـ أسد رستم، «أرسلان، أصلهم وأعلامهم»، مقالة في «دائرة المعارف» بإدارة فؤاد أفرام البستاني، المجلّد الأول، بيروت ١٩٥٦، صفحات ١٦٣ ـ ١٦٧.

(٢) عن توزع الأسر المقاطعجية اللبنانية بعد عين دارة ١٧١١ يراجع: =

الحكم المصري على سوريا ١٨٣٢ - ١٨٤٠ كان عامل إضعاف لكثير من الزعامات الدرزية المحلية. فقد نفى ابراهيم باشا عدداً كبيراً منهم إلى مصر والسودان بسبب وقوفهم ضد الحكم المصري في سوريا واستمرّ الحظر عليهم حتى أواخر هذه المرحلة[3]. ولذلك، وبعد سقوط محمد علي وحليفه الأمير بشير الثاني بعد مؤتمر لندن ١٨٤٠ تحت وطأة التحالف الأوروبي - العثماني، عاد الأرسلانيون مجدِّداً إلى الواجهة السياسية لتزعّم القوى الدرزية المؤيِّدة للسلطنة العثمانية. فعيّن الأمير أحمد أرسلان وكيلاً للدروز عام ١٨٤٢ حتى عزل بعد ثلاث سنوات عام ١٨٤٥. وتعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات دقّة في تاريخ المقاطعات اللبنانية إذ شهدت نهاية الإمارة الشهابية وبداية تطبيق نظام القائمقاميتين منذ عام ١٨٤٢ وقبل الإعلان عنه رسمياً عام ١٨٤٦[4].

عادت الأسرة الأرسلانية إلى الواجهة السياسية في المقاطعات اللبنانية بشكل دائم فبات الزعيم الأرسلاني يستبدل بزعيم أرسلاني لا بزعيم من عائلة درزية أخرى. ولم يعد نفوذها مقتصراً فقط على منطقة الغرب بل تجاوزها إلى جميع مناطق القائمقامية الدرزية أولاً ومن ثم إلى مناطق المتصرفية بعد ١٨٦٠.

إن قراءة الوثائق الفرنسية عن هذه المرحلة مفيدة للغاية لتوضيح الصورة الواقعية التي كانت عليها الأسرة الأرسلانية عند تولّي الأمير أحمد أرسلان، ومن بعده أخوه الأمير

= - مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ - ١٨٦١**، الباب الأول - الفصل الأول - القسم الثاني: «**معركة عين دارة في مرآة الصراع السياسي داخل الإمارة الشهابية**»، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١، صفحات ٦٧ - ١٠٤.

(٣) يذكر أدمون بليبل بالتفصيل أسماء ٥٧ زعيماً لبنانياً نفاهم ابراهيم باشا منهم أربعون أميراً شهابياً وأربعة أمراء من آل أبي اللمع وثلاثة شيوخ من آل نكد، وشيخ خازني واحد، وتسعة من العامة. وهذه الدفعة أضيفت إلى دفعات سابقة شملت زعامات أخرى من آل جنبلاط وغيرهم.

- أدمون بليبل، **تقويم بكفيا الكبرى وتاريخ أسرها**، بكفيا ١٩٣٥، صفحات ٢٨ - ٢٩.

(٤) هناك ثلاث دراسات هامة تناولت الوضع الاقتصادي والسياسي في جبل لبنان إبّان مرحلة القائمقاميتين:

- سميليانسكايا، «**الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر**»، وهي تستند إلى الأرشيف الروسي - نقلها إلى العربية عدنان الجاموس - ونشرتها دار ألفارابي، بيروت ١٩٧٢.

- أحمد طربين، «**أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية ١٨٤٢ - ١٨٦١، دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي**»، دمشق ١٩٦٦، وتستند هذه الدراسة إلى الأرشيف الإنكليزي في الدرجة الأولى.

— Adel ISMAIL: «**Histoire du Liban**», Tome IV: «**Redressement et déclin du féodalisme libanais**», Beyrouth 1958.

أمين قائمقامية الدروز مع زوال الإمارة الشهابية. يقول القنصل الفرنسي بوريه (Bourée) عن تعيين وكيلين للقائمقاميتين عام ١٨٤٢ ما يلي[٥]: **«يبدو أن تعيين أسعد باشا والي بيروت، للأمير حيدر أبي اللمع على قائمقامية النصارى كان سهلاً للغاية. لكن الوالي عمل طويلاً على تعيين زعيم جنبلاطي على قائمقامية الدروز فاصطدم بالخلافات الحادّة بين زعماء الأسر الدرزية... لذلك دعا مشايخ الدروز للتشاور واختيار قائمقام منهم فاختاروا الأمير أحمد أرسلان»**[٦]. ويعلّق القنصل بوريه على هذا الاختيار بقوله: **«كانت المرّة الأولى التي أسمع فيها بهذا الاسم. ولعلّ وراء اختيار الزعماء الدروز لهذه الشخصية الضعيفة أنهم ينشدون الحرية الكاملة للعمل في مقاطعاتهم، فأجمعوا على تسميته تحت ستار خادع من الدفاع عن حقوق الطائفة الدرزية... لكن الأسرة الأرسلانية هي الأكثر عراقة بين العائلات الدرزية على الرغم من كونها باتت ضعيفة وتفتقر إلى الكثير من مظاهر القوة»**[٧].

عاد الأرسلانيون إلى ممارسة السلطة بعد سنوات طويلة من الغياب القسري عنها وذلك بدعم مباشر من القوى المقاطعجية المحلية التي لا تريد النجاح لأحمد بل تسعى لعرقلة حكمه ودفعه للتعارض مباشرة مع ممثّل السلطنة العثمانية. ولم تمضِ أشهر قليلة على تعيين الأمير أحمد حتى ضغطت عليه القوى المقاطعجية الدرزية لحمله على معارضة

(٥) تستند هذه الدراسة إلى الأرشيف الفرنسي في الدرجة الأولى.

— Adel Ismaïl, **«Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche — Orient du XVIIe siècle à nos jours»**, Tome 7 — Rapport no 89, Beyrouth le 25 Décembre 1842, pp. 272—275.

وسنشير في هذا البحث إلى مجموعة الدكتور عادل اسماعيل بكلمة Documents

(٦) يوضح تقرير آخر أن الزعماء الذين وافقوا على اختيار الأمير أحمد أرسلان على قائمقامية الدروز بموجب عريضة رسمية منهم ومرسلة إلى الأمير أحمد نفسه في كانون الأول ١٨٤٢ هم: **«نعمان جنبلاط، خطار عماد، عبد السلام عماد، ناصيف أبو نكد، حمود أبو نكد، محمود تلحوق، شبلي اسماعيل، فاعور عبد الملك، خنجر عبد الملك. وقد اشترطوا لقبولهم سلطته أن تطلق يدهم لجباية الضرائب في مقاطعاتهم، وأن يستشيرهم الأمير أحمد في جميع شؤون القائمقامية، وأن يتكفلوا هم بتقديم فرق الخيّالة مع نفقتها ونفقات الأمير أحمد، كما يتعهّدون متضامنين بتأديب كل من يشذّ على الإجماع ويعصى على الأوامر»**. هذه الوثيقة دلالة واضحة على صحة كلام القنصل بوريه (Bourée) عن ضعف الأمير الأرسلاني وعدم قدرته على ممارسة السلطة الموكلة إليه إلّا بدعم من زعماء الدروز الأقوياء. فالأسرة الأرسلانية، حين تولّيها السلطة عام ١٨٤٢، كانت في حالة عجز سياسي واقتصادي.

(٧) — AdelISMAIL, **Documents...**, T. 8, Rapport n° 7 du 17 Novembre 1844, pp. 38—41

— **Documents...**, T. 7, Rapport n° 89, op. cit.

تدابير المشير أسعد باشا الرامية إلى تنظيم شؤون المقاطعات اللبنانية، ولا سيّما جباية الضرائب، وتحديد الملكية العقارية وإجراء الإحصاء العام. وقد فسّر المقاطعجيون هذه التدابير كبداية حملة موجّهة للحدّ من نفوذهم ودعوا القائمقام إلى إيقاف العمل بها.

بدأ التعارض المباشر بين الأمير أحمد والمشير أسعد باشا في مطالع العام ١٨٤٣، فوجّه إليه الأمير رسالة احتجاج على التغييرات الإدارية في مجال جباية الضرائب وطالب بالعودة إلى تكليف أعيان القرى ووجهاء المناطق بجبايتها جرياً على العادة المتبعة. ويلفت نظر الوالي إلى أن المزارعين كانوا شركاء لأصحاب الأراضي ويدفعون ضرائبهم إليهم مباشرة وهؤلاء بدورهم يدفعونها للأمير الحاكم بعد جباية قسم منها لصالحهم الشخصي، وأن الأمير الشهابي الحاكم، مهما كان قوياً، لم يجرؤ على تجاوز صلاحيات الزعماء المحليين في هذا المجال دون أن يتعرّض حكمه للاضطرابات والفتن. وكانت ضرائب البلص وغيرها من الضرائب الخاصة، تجبى بعلم الأمير لتغطية نفقات الأعيان. ولذلك فإن تعيين الدولة للجباة وحصر جباية الضرائب بهم يعتبر تحدّياً لنفوذ الزعماء المحليين. ولا يتورّع الأمير أحمد، في ختام رسالته، عن لفت نظر الوالي إلى أن أي تغيير، مهما كان صغيراً، في العادات القديمة المتبعة في هذا المجال، وأن أي إجراء يبدّل في ملكية الأرض أوفي شكل الجباية، ولا سيّما وضع جباة من خارج الأسر المقاطعجية السابقة، ستكون له انعكاسات سلبية ترافقها فتن وقلاقل(٨).

استردّت الزعامات المقاطعجية، فور رحيل الحكم المصري، نفوذها السياسي والاقتصادي في مناطقها، الأمر الذي أضعف سلطة القائمقامين وجعل كلاًّ منهما عاجزاً عن ممارسة السلطة ضد المشايخ الأقوياء. ويشير تقرير فرنسي في أواخر العام ١٨٤٤ إلى أن الأمير أحمد أرسلان بات عاجزاً عن ممارسة دوره كقائمقام، إذ اقتصر نفوذه على بعض العائلات الدرزية الصغيرة غير المحميّة من جانب زعماء الدروز الأقوياء، وهي جماعات صغيرة يحاول الأمير كسبها إلى جانبه. ونظراً لفقدان السلطة الفعلية فقد فكّر الأمير بالتخلّي عن القائمقامية(٩).

بالإضافة إلى علاقته المتوتّرة مع الوالي العثماني بسبب جباية الضرائب والإحصاء والحدّ من نفوذ الزعماء المقاطعجيين، ساءت علاقته مع ممثّل البطريرك الماروني في مجلس القائمقاميتين إذ أصرّ على اعتبار الطوائف الإسلامية وحدة متماسكة بما فيها

(٨) — Doocuments..., T.7- Rapport n° 11 du 12 Janvier 1843, PP. 284-286.

(٩) — Documents..., T. 8, Rapport n° 7 du 17 Novembre 1844, pp. 35-36.

الـدروز[١٠]. وأصرّ كذلك على أن تضمّ قـائمقاميتـه مناطق العـرقوب، والشـوف الحيـطي، والشـوف السـويجـاني، والغـرب الأعلى، والغـرب الأسفـل، وجـزين، والجـرد، وإقليم الخروب، والمناصف، والشحّار، وإقليم التفاح، وساحل بيروت[١١]. وقد أثـار ذلك نقـاشاً حادّاً داخل المجلس وهدّد بتعطيل جلساتـه نظراً لصعـوبة تحـديد مصيـر السكّان في هـذه المناطق المختلطة داخل القائمقاميتين. ونظراً للتداخل الطائفي للسكّـان في هذه المنـاطق المختلطة فقد اضطّر الوالي أسعد باشا إلى إتباع دروز المتن ومسيحيي القائمقامية الدرزية بإدارته المباشرة منذ مطالع عام ١٨٤٣[١٢]. وكذلك بقيت حدود كل من القائمقاميتين مبهمـة وأخرجت مقاطعة جبيل وبشرّي والبترون منها[١٣] وكانت محصلة هذا الوضـع المضطرب أن تزايدت الصدامات الدموية بين سكّان القائمقاميتين وارتدت وجهاً طائفياً واضحاً بدعم مباشر من القنـاصل الأوروبيين وتشجيـع ممثّل السلطنـة العثمانيـة مع اتهـامـات متبـادلـة بتـدبيـر الصدامات بين الدروز والموارنة، ولا سيّما في أيار ١٨٤٥[١٤].

فتقسيم الإمارة الشهابية إلى مقاطعتين طائفيتين بين الدروز والمـوارنة لم يكن سهـل التنفيذ. وكانت الآراء مجمعة، سواء في الآستانة أو في العواصم الأوروبية أو في بيـروت، أو لدى سكّان القائمقاميتين أنفسهم، على أن تطبيق هذا التقسيم سيقود بالضرورة إلى حرب أهلية مدمّرة[١٥]. وتجدر الإشارة إلى أن الوجود السكني وما يستتبعه من ملكيات عقاريـة كان من الأسباب العميقة للصراع الدموي على مستوى القيادة السيـاسية والقـاعدة الشعبيـة

(١٠) يشير القنصل بوريه إلى أن الأمير أحمد أرسلان صرخ في وجه أعضاء مجلس القائمقاميتين بـأنه مسلم وليس درزياً، لأن تقسيم الطوائف الإسـلامية أمـر مرفـوض. وقد أثـار هذا المـوقف مندوب البـطريرك الماروني فهدّد بالانسحاب إلى أن سوّيت الأمور.

— **Documents...**, T. 7, Rapport n° 97 du 31 Mars 1843, p. 305.

(١١) — **Documents..**, T. 7, Rapport n° 107 du 29 Février 1844, p. 335.

(١٢) Documents... T. 7, Rapport n° 92 du Janvier 1843, p. 294.

(١٣) — **Documents...**, T. 7, Rapport n° 90-91-92 et 95, pp. 279-296.

(١٤) — **Documents...**, T.8, Rapport n° 20 du 4 Mai 1845, pp. 82-92. et rapport n° 25 du 27 Mai 1845, pp. 115-117, et Rapport n°26 du 30 Mai 1845 PP. 118-133.

(١٥) تؤكّد التقارير الفرنسية، وتتفق معها في هذه النقطة بعض التقـارير البـريطانيـة، أن السلطات العثمانيـة كانت وراء تلك الصدامات الدموية في محاولة للتفـرّد بحكم المقاطعـات اللبنانيـة كجزء لا يتجـزّأ من السلطنـة العثمانية. ولكن الفرنسيين والإنكليـز جعلوا من هذه المقـاطعات نقـطة اختبار لمـدى صمـود الإدارة العثمـانية في وجـه المشاريـع الاستعمارية الأوروبيـة السـاعيـة إلى تفكيـك السلطنـة واقتسـام ولاياتها. عـن اتهام الفرنسيين للسلطنة العثمانية بتنظيم الحرب الأهلية في جبل لبنان يراجع :

— **Documents...**, T. 7, Rapport n° 120 du 30 Juillet 1844, pp. 386-407, surtout pp. 388-389, 400 et 406.

على السواء. وقد أظهرت التجربة استحالة تنفيذ هذا التقسيم على امتداد حوالي عشرين سنة خلّفت وراءها عدداً كبيراً من القتلى والجرحى، والمهجرين، والبيوت المحروقة، والأشجار المقطوعة، والأراضي البوار.

الأمير أمين يمهّد لانطلاقة الأسرة الأرسلانية مجدّداً

جاء تعيين الأمير أمين أرسلان مكان أخيه أحمد في مرحلة بالغة الدقّة من اختبار قدرة السلطنة العثمانية على التفرّد بحلّ الأزمة اللبنانية دون تدخّل الدول الأوروبية. فقد أثارت ترتيبات شكيب أفندي، الموفد العثماني لحلّ المسألة اللبنانية، عاصفة قوية من احتجاج القناصل الأجانب في بيروت، ولا سيّما قنصل فرنسا وزميله قنصل بريطانيا. وعلى الرغم من تباعد مخططات هذين البلدين الاستعماريين فقد أجمع القنصلان على ضرورة العمل المشترك لإفشال المخططات العثمانية في المقاطعات اللبنانية. وعندما أصرّ القنصلان على ضرورة إشراكهما في الحل المقترح لجبل لبنان كان رفض شكيب أفندي حازماً لأن جبل لبنان منطقة تابعة للسلطنة العثمانية وهي وحدها صاحبة الحق في اقتراح الحلول الملائمة لها. فاجتمع قناصل الدول الأوروبية الخمس الكبرى في بيروت وأرسلوا مذكرة احتجاج مشتركة إلى الآستانة، وعمل السفراء الأجانب هناك على إسقاط شكيب أفندي وإلغاء تدابيره. فحقّق الباب العالي رغبتهم واستدعى شكيب أفندي إلى الآستانة، وأثبت القناصل قدرتهم على التدخّل المباشر في شؤون السلطنة العثمانية، لا في الولايات التابعة لها فحسب، بل في مركز السلطنة أيضاً[١٦].

ومع إسقاط شكيب أفندي بدأ عمل القناصل ضد الأمير أمين أرسلان مباشرة. فاعتبر القنصل الفرنسي بوريه أن عزل الأمير أحمد وإبداله بأخيه **«أمر خطير للغاية لأن الأمير أمين قد أشهر إسلامه وأن زوجته مسلمة وأن أفكاره متّجهة بالكامل لخدمة مصالح الباب العالي دون سواه»**[١٧]. **وبالفعل، يبرز الموقف العدائي للقنصل الفرنسي تجاه الأمير أمين بوضوح، إذ أسقطت نشاطات الأمير أمين من تقارير هذا القنصل، ولا يرد ذكره إلّا نادراً في التقارير الكثيرة**

---

(١٦) — **Documents...**, T. 8, Rapport n° 51 du 24 Octobre 1845, pp. 256-265.
— Rapport n° 54 du 3 Novembre 1845, pp. 271-272.
— Rapport n° 56 du 26 Novembre 1843, pp. 274-275.
— Rapport n° 58, pp. 277-279.

(١٧) — **Documents...**, T. 8, Rapport n° 68 du 19 Décembre 1843, pp. 285-288.

التي أرسلها القناصل الفرنسيون من بيروت إلى باريس. لا بل يرد اسم الأمير أمين دوماً مصحوباً بمشكلة محلية يظهر فيها تابعاً للوالي العثماني أو على عداء مباشر للرعايا القاطنين في القائمقامية، ولا سيّما المسيحيين.

ولكن استدعاء شكيب أفندي إلى الآستانة لم يلغ تدابيره في الجوهر لأن قراراً عثمانياً قد اتخذ في الآستانة، باقتراح من الديبلوماسي النمساوي مترنيخ وتأييد من سفراء الدول الأوروبية في الآستانة، يقضي بإعلان جبل لبنان قائمقاميتين: واحدة للدروز وأخرى للنصارى يفصل بينهما طريق الشام[١٨]. وفي الخامس عشر من أيار ١٨٤٦ تمّ الإعلان عن أعضاء مجلسي القائمقاميتين مقروناً بنظامهما الأساسي[١٩]. وكان الهدف الأساسي من هذين المجلسين تعطيل دور القائمقام ومنع تفرّده بالسلطة إلاّ في حدود ما يتّفق عليه الجميع، وهو أمر يستحيل حدوثه. وتكشف تقارير الفرنسيين عن تخطيط قناصلهم لضرب الزعامات الدرزية بعضها ببعض، وعلى رأسها القائمقام، وذلك انطلاقاً من المبدأ الذي سار عليه هؤلاء القناصل ويقول بأن إضعاف زعماء الدروز هو، بالضرورة، إضعاف للدور العثماني والإنكليزي معاً في جبل لبنان. ويقترح القنصل بوريه من أجل تحقيق تلك الغاية، المخطّط التالي: إقامة التعارض بين الزعيم الدرزي القوي بدعم زعيم آخر موازٍ له بحيث يصبح ناصيف نكد ضد سعيد جنبلاط، وخطار عماد ضد حسين تلحوق، وسليمان حماده ضد يوسف عبد الملك، وقاسم حماده ضد محمود تلحوق[٢٠].

في هذه الأجواء العدائية كان على الأمير أمين أن يدير شؤون قائمقاميته التي يتهدّدها الانفجار في كل لحظة: صدامات طائفية دموية مستمرّة، إجماع من القناصل على اتخاذ

(١٨) التقرير رقم ٧٧ بتاريخ ١٥ أيار ١٨٤٦ وثيقة فرنسية عامة عن التركيبة الجغرافية والسياسية والإدارية للقائمقاميتين وذلك على امتداد ١٨ سنة، يتبيّن منه أن أعضاء مجلس القائمقامية الدرزية كانوا: الشيخ محمد البرجاوي، الشيخ أحمد الخطيب، قاسم العرب، الشيخ محمد قاضي الدروز في دير القمر، يوسف نصر الدين، بشارة الخوري، ميخائيل خوري، حنا خوري، شديد عيسى الخوري، درويش روزا. وكان أعضاء مجلس قائمقامية النصارى: يعقوب البيطار، حسين الخطيب، عثمان حسامي، حسن هندية، علي بلوط، علي أبو قايد بيه، أرسانيوس فاخوري، جرجس أبو صعب، سلمان مرهج، منح أبو رسام، ابراهيم جهامي، عبد الله أبو خاطر، خليل قرداحي.

فكلّ قائمقام محاط بمجلس من أعيان الطوائف الأخرى الموجودة في قائمقاميته بحيث يستحيل تفرّده بالسلطة.

— **Documents...**, T. 8, Rapport n° 77 du 15 Mai 1846, pp. 343-361.

(١٩) —**Documents...**, T. 8, Rapport n° 77 et ses annexes, Beyrouth le 15 Mai 1846, pp. 343-361.

(٢٠) — **Documents...**, T. 9, Rapport n° 15 du 16 Mai 1846, pp. 75-77.

مـواقف معاديـة له، تحـريض على الصدام بين الـزعامـات الدرزيـة بحيث تضمحلّ سلطة القائمقام فيهـا، عجز السلطة عن حمـاية مقـاطعاتهـا وتراجعهـا عن التدابيـر التي تتخذهـا بنفسها وذلك تحت ضغط السفـراء والقناصـل الأجانب. ولعـلّ أبرز مشكلة واجهت الأميـر أمين خلال هذه المرحلة وكانت لها كل الأبعـاد المشار إليهـا أعلاه، هي مشكلة الإحصـاء والمساحة التي بدأت مطالع عام ١٨٤٧ والتي انتهت أيضاً بتراجع السلطنة عنهـا في أواخر العام ١٨٥١. وهذه المسألة على عـلاقة وثيقـة بتطور الملكيـة العقاريـة الخاصـة في جبل لبنان منذ أواسط القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم العثماني.

ففي أيـار ١٨٤٧ تعتزم السلطنـة تطبيق قـرار الإحصاء العـام والمساحـة وتـطلب من القائمقامين تنفيذ القرار. وتشير تقارير هذه المرحلة إلى بروز موقفين رئيسيين:

الأول: يتزعّمه المشايخ أصحاب الأراضي وهم يرفضون الإحصاء والمساحة تحسّباً لفرض ضرائب جديدة عليهم.

الثاني: يلتفّ حوله عامة الناس ويـدعمهم المشايخ من أصحاب النفـوذ الضعيف أو المنهار، وتجّار المدن، وجميعهم يعملون بحماس للإحصاء والمساحة.

يشير تقرير القنصل الفرنسي بوريه إلى أن الأمير أمين أرسـلان كان يقف ضـد أعمال المساحة معارضاً بذلك إجمـاع غالبيـة السكّان «وسبب ذلـك أنه يمتلك مسـاحات واسعـة من كـروم الزيتـون في سهل الشـويفات». ونحن نميـل إلى الاعتقاد بأن موقف القنصـل يجـانب الحقيقة لأن الأمير أمين كان يدعم تدابير الإحصاء والمساحـة، وله مصلحـة أكيدة بـذلك. وليست هنالك أية ركائز ملموسـة لزعم القنصـل الذي يعتـرف في نهايـة التقريـر بأن الأمـر مرهون برغبة الإدارة العثمانية لإجـراء الإحصاء. وأمّا الأميـر أمين فما إن حـاول الوقـوف ضد المشروع بشكل علني حتى تلقّى أمراً من الوالي بالصمت[٢١]. فموقف بوريه من الأمير أمين أملته أحقاده على الأمير بسبب مواقفه المعادية للفرنسيين والإنكليز والمـوالية للسلطنـة العثمانية. ولكن أهميـة التقريـر تكمن في الإشارة إلى مـواقف زعماء الـدروز من المساحـة والإحصاء. «فآل تلحوق وعبد الملك ضد المساحة حفاظاً على ممتلكاتهم وعلى موارد الضرائب التي يجبونها من فلّاحيهم. إذ عندما تفرض السلطنة ثلاثة قروش يجبـون هم عشرة. كـذلك كـان موقف الشيخ سعيد جنبلاط. أمّا الشيـخ حسين تلحوق فـاعتبر أن المسـاحة لا يمكن أن تمـرّ دون اضـطرابات. لكن الشيخ ناصيف أبو نكد كـان من أشدّ المتحمّسين للمسـاحة لأنـه بات متـأكّداً أن

(٢١) — **Documents...**, T. 9, Rapport nº 15 bis, pp. 77-81.

زعامة المشايخ يجب أن تبنى على أسس جديدة لا مجال فيها للسخرة والبلص وإفقار الفلاّحين. وله مصلحة مباشرة في إضعاف عدوه التقليدي سعيد جنبلاط. كذلك وقف المشايخ من آل حمادة إلى جانب إجراء المساحة إذ لا ملكية لهم وهم أشبه بفلاّحين نالوا بعض الثروة وليسوا من العائلات الأرستقراطية»[٢٢].

إن إشارة القنصل الفرنسي إلى أن أمر المساحة مرهون برغبة السلطنة على جانب كبير من الصحّة. إذ بعد جدل استمرّ شهرين داخل مجلسي القائمقاميتين فرض الوالي نظام المساحة وتحديد الضرائب وكيفية جبايتها. وبدأ وصول موظفين عثمانيين لإجراء المسح في القائمقاميتين وتضمّن فريق المساحة بعض المهندسين الأوروبيين[٢٣]. ولكن تحامل القناصل الفرنسيين على الأمير أمين أرسلان بقي مستمرّاً إذ اتهموه باتخاذ كل الخطوات اللازمة لإفشال الإحصاء والمساحة، وأنه عقد لقاءات عديدة مع زعماء الطائفة الدرزية، ولا سيّما مع سعيد جنبلاط وحسين تلحوق ويوسف عبد الملك من أجل هذه الغاية[٢٤].

بيد أن وثيقة خاصّة بالأمير أمين أرسلان مرسلة إلى الوالي العثماني تدحض هذا التحامل. فقد اقترن اسم الأمير أمين بتنظيم شؤون القائمقاميتين وتعيين بعض الكتبة لنسخ الدفاتر الرسمية العائدة للمساحة. واقترح تنظيم دفترين رسميين «بكل ضبط وتدقيق لكي عند إتمام عمل المساحة وتبييض الدفاتر يبقى في مجلس كل قائمقامية دفتر محفوظ إلى ما يشاء الله...»[٢٥]. وأحيل اقتراح الأمير أمين إلى مجلس القائمقاميتين وجرى . العمل به فيهما معاً. وفي ذلك تأكيد على أن الأمير أمين أول من حاول تنظيم شؤون المساحة رسمياً في مناطق جبل لبنان.

ولذلك استمرّ عمل اللجنة العثمانية للمساحة في جوٍّ من الصعوبات الكبيرة من جانب

---

(٢٢) — Ibid.

(٢٣) هناك تقارير عديدة في هذا المجال أهمها:

— **Documents...**, T. 9, Rapport n° 16 du 26 Mai 1847, p. 82.

Rapport n° 17 du 6 Juin 1847, p. 83.

Rapport n° 25 du 6 Novembre 1847, pp. 110-117.

Rapport n° 28 du 26 Novemre 1847, p. 126.

(٢٤) — **Documents...**, Rapport n° 44 du 26 Avril 1848, p. 285.

(٢٥) وثيقة أصلية نشرها الدكتور سليم هشي في: «المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠»، الجزء الثاني - صفحات ١٠٦ - ١٠٧، بيروت ١٩٨١.

أصحاب النفوذ المقاطعجيين مع أن دعم السلطات العثمانية لها أجبر المقاطعجيين على الخضوع لقراراتها[٢٦]. ويؤكّد ذلك تقرير القنصل الفرنسي عن النهاية المحزنة للجنة المساحة العثمانية في أواخر عام ١٨٥١.

يشير التقرير إلى أن السلطات العثمانية كانت تتخذ من المساحة والإحصاء مدخلاً هاماً للتقرّب من سكّان جبل لبنان واجتذابهم إليها، مسلمين ومسيحيين على السواء. فأعلن مسؤول المساحة أن ملكية الفلاحين باتت مصونة من تعديات المقاطعجيين لأن السلطنة ضامنة لها، وأن الأراضي التي يعمل عليها الفلاحون باتت ملكهم شرط أن يدفعوا ضرائبها بانتظام، وأن السلطنة ستعمل على إجبار الزعماء المقاطعجيين والأمراء الكبار على إعادة الحقوق إلى أصحابها بعد أن سيطروا على أراضي الفلاحين بالقوة. ولذلك كان الحماس كبيراً في أوساط الفلاحين إذ نالت اللجنة تأييدهم الكامل وتوجّهوا إليها بالشكاوى ضد زعمائهم. ولكن ضغط القناصل والسفراء في الآستانة وبيروت عطّل عمل اللجنة، فاستدعي مقرّرها أمين أفندي إلى الآستانة واتهم بالتآمر على مصالح الزعماء لصالح عامة الشعب. فتوقّفت أعمال المساحة في أواخر عام ١٨٥١ لسنوات طويلة في جبل لبنان، فاستعاد المقاطعجيون والأعيان الكثير من نفوذهم السابق وعزّزوا ملكياتهم على حساب الفلاحين[٢٧]. ولم ترد إشارات واضحة إلى أعمال المساحة في هذه المناطق حتى عام ١٨٥٨، نهاية موضوع هذا البحث. ولكن المكتسبات التي حصل عليها الفلاحون كانت قاعدة استقطاب واسعة لهم ضد عودة الزعماء المقاطعجيين لممارسة تسلّطهم على الفلاحين وفرض السخرة عليهم[٢٨]. فاندلعت انتفاضة كبيرة للفلاحين الموارنة في كسروان عام ١٨٥٨ ضد مقاطعجيي آل الخازن الموارنة في قائمقامية النصارى واستمرّت حتى عام ١٨٦٠ الذي اشتهر بالصدامات الطائفية الدموية في كثير من مناطق جبل لبنان حتى وصلت إلى مدينة دمشق.

تميّزت مرحلة حكم الأمير أمين أرسلان بتدخّل الدول الأوروبية المباشر في شؤون السلطنة العثمانية. ونظراً لموقفه الثابت ضد القناصل الأجانب فقد كانت التقارير الفرنسية تتجاهله أو تسيء إليه عمداً. ولكن استمراره في مركز القائمقامية طَوال سنوات ١٨٤٥ ـ

(٢٦) — **Documents...**, T. 9, Rapport n° 62 du 5 Juin 1850, p. 365.

(٢٧) — **Documents...**, T. 9, Rapport n° 78 du 1er Novembre 1851, p. 419.

(٢٨) — **Documents...**, T. 10, Rapport n° 34 du 2 Avril 1858, pp. 103-108.

١٨٥٩ دون أية اضطرابات أو قلاقل داخلية في قائمقاميته كان مؤشراً على صلابة هذا الأمير وحسن تدبيره وإدارته في مرحلة تميَّزت بالضعف الواضح لأصحاب القرار العثماني في الآستانة.

وولد الأمير أمين في الشويفات عام ١٨٠٧ وعاجلته المنية عام ١٨٥٩ عن عمر ٥٢ سنة قضى منها ١٤ عاماً في القائمقامية(٢٩). وخلال هذه الفترة القصيرة من السلطة استطاع دفع الأسرة الأرسلانية إلى واجهة الصراع السياسي في جبل لبنان. ويؤكِّد تقرير القنصل الفرنسي في بيروت الكونت بونتيفوغليو (Le Comte Bentivoglio) أن وفاة الأمير أمين كادت تتسبَّب باضطرابات كبيرة في قائمقامية الدروز لولا الموقف الحازم لخورشيد باشا الذي عيَّن ابنه، الأمير محمد أرسلان، خلفاً له بشكل مؤقَّت لقطع الطريق على الفتن الداخلية. وهناك تقرير آخر للقنصل الفرنسي نفسه يشير إلى استدعاء الأمير محمد بسرعة إلى الآستانة في أواسط حزيران ١٨٥٩، أي بعد شهر واحد فقط على توليه قائمقامية الدروز(٣٠). فالأمير أمين أرسلان الذي تولَّى قائمقامية الدروز في جبل لبنان، مهَّد الطريق لابنه الأمير محمد كي يصبح عضواً في مجلس شورى الدولة العثماني في الآستانة حتى وفاته فيها عام ١٨٦٩(٣١). وتناوب على قائمقامية الشوف، طوال مرحلة المتصرفية، أمير أرسلاني وشيخ

(٢٩) أسد رستم، في مقالة «آل أرسلان...» يجعل وفاته عام ١٨٥٨، ولكن تقرير القنصل الفرنسي المرسل من بيروت في ١٢ أيار ١٨٥٩ يؤكِّد أن هذه الوفاة قد تمَّت قبل أيام قليلة من تاريخ إرسال تقريره أي في أوائل أيار ١٨٥٩، فعيَّن خورشيد باشا ابنه الأمير محمد مكانه.

يراجع — **Documents..., T. 10, Rapport n° 44 du 12 Mai 1859, p. 131.**

(٣٠) — **Documents..., T. 10, Rapport n° 44 du 12 Mai 1859, P. 131.**

(٣١) يكتب أسد رستم عن الأمير أمين قائلاً: **«كان شجاعاً مهيباً حليماً كريماً فصيحاً ثاقب الفكر، يحب أهل العلم ويرفع مقامهم ويبالغ في إكرامهم ويدرّ عليهم العطايا ويرسلها إلى بيوتهم. فكثرت فيه مدائح الشعراء، ولا سيما الشيخ ناصيف اليازجي»**.

هذه الشهادة تأكيد على بطلان الادعاءات الكاذبة التي تضجّ بها صفحات الأرشيف الفرنسي ضد الأمير بسبب مواقفه المعادية للقناصل الأجانب في بيروت، ولاسيّما القنصل الفرنسي.

ويكتب أسد رستم عن الأمير محمد أرسلان قائلاً: **«أشهر الأرسلانيين في القرن التاسع عشر هو الأمير محمد، ابن الأمير أمين. ولد في الشويفات سنة ١٨٣٨، وطلب العلم باجتهاد، واعتنى أبوه بأمر تعليمه وترشيحه للأحكام، منذ نعومة أظفاره، فقرأ العربية، وتعلّم التركية، ودرس الفرنسية. نظم في صباه أشعاراً رائعة. ولمّا بلغ الخامسة عشرة من عمره تولّى إدارة الغرب الأسفل، بإشراف والده. ووجّهت إليه، من الآستانة، رتبة قبوجي باشي. وسنة ١٨٥٧، أحيلت إليه وكالة قائمقامية الدروز، على أثر مرض والده. ثم أصبح أصيلاً بعد وفاة والده في السنة التالية (الأصح أيار ١٨٥٩)، وفي سنة ١٨٦٨ أسّس «الجمعية العلمية السورية» في بيروت وتولّى رئاستها ثم وُجِّهت إليه عضوية** =

جنبلاطي. ولكن نفوذ الأمير شكيب أرسلان تجاوز حدود المتصرفية فأصبح عضواً في مجلس المبعوثان العثماني وأحد أكثر الشخصيات السياسية أهمية في تاريخ المشرق العربي في النصف الأول من القرن العشرين[٣٢].

جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والتملّك العقاري: نموذج الأمير أمين أرسلان من خلال وثائقه الخاصة

لم يكن بدّ من هذه المقدمة التاريخية لتوضيح جوانب أساسية من تطوّر الأسرة الأرسلانية في القرن التاسع عشر بعد أن حرمت من السلطة منذ معركة مرج دابق. وكان إجماع الزعماء الدروز والوالي العثماني، من مواقع مختلفة، على تعيين الأمير أحمد أرسلان قائمقاماً على الدروز، نقطة تحوّل في تاريخ الأسرة التي عادت إلى الظهور بقوة إلى المسرح السياسي لمقاطعات جبل لبنان. وعندما تولّى الأمير أمين أرسلان قائمقامية الدروز عام ١٨٤٥ أصبحت الأسرة الأرسلانية حجر الزاوية في القائمقامية الدرزية ومركز استقطاب سياسي كبير. ولذلك فإن الإطلاع على الثروة العقارية لهذا الأمير الوافد حديثاً لمزاولة السيطرة السياسية المقاطعجية يقود إلى الكشف عن أوالية العلاقة بين السلطة

= شورى الدولة، فسار إلى الآستانة، وأقام فيها محترما نافذ الكلمة وأصيب بنوبة قلبية فتوفي في الآستانة في أوائل السنة ١٨٦٩ ودفن في تربة السلطان أيوب». دائرة المعارف، المجلّد الأول ـ مرجع سابق، صفحة ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٣٢) الأمير شكيب أرسلان أشهر الأمراء الأرسلانيين في القرن العشرين، ولد في الشويفات سنة ١٨٧١ وتلقّى علومه الابتدائية والثانوية في مدرسة الحكمة في بيروت ثم درس الفقه على يد الشيخ أحمد عباس، والشيخ محمد عبده، وأتقن التركية، والتقط مبادىء الإنكليزية. تولّى قائمقامية الشوف سنة ١٩٠٢ و١٩٠٩، وعارض التدخل الأجنبي في السلطنة العثمانية وكان من أبرز دعاة وحدتها وتماسكها. قاوم الغزو الإيطالي لليبيا عام ١٩١١ وقاوم الانتداب الفرنسي والإنكليزي على المشرق العربي. استقرّ في جنيف لخدمة القضايا العربية ومناهضة الاستعمار. له مؤلّفات كثيرة منها ما هو مطبوع ومنها ما يزال مخطوطاً. توفي في بيروت عام ١٩٤٥ وكتبت عنه دراسات كثيرة.

راجع:

- أسد رستم: «آل أرسلان»، دائرة المعارف، مرجع سابق، ص ١٦٦ ـ ١٦٧.
- سعود المولى: «شكيب أرسلان، مختارات نقدية»، بيروت، دار الكلمة، ١٩٨٢.
- جريدة الجبل: «عدد خاص لذكرى أمير البيان»، بيروت، ٢٢ شباط ١٩٤٥، السنة الخامسة، العدد ٦١٩.
- محمد شيا: «شكيب أرسلان: مقدمات الفكر السياسي»، كتاب الفكر العربي، رقم ٤، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٣.

السياسية والتملّك الاقتصادي. وتكشف هذه الأوالية عن نفسها بمئات سندات البيع التي باتت في حوزة الأمير وزوجته وأبنائه من بعده[٣٣]. كما تعبِّر عن نفسها بالامتداد خارج منطقة «الغرب» حيث السيطرة التقليدية للأسرة الأرسلانية نحو مناطق أوسع بكثير مما كانت عليه في السابق وتضم عاليه والشحّار وإقليم التفاح وجزين وعماطور والمتن وغيرها. هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من الثروة الاقتصادية غير المذكورة في عقود البيع من تملّك بيوت أو أعمال تجارة أو مؤسسات حرفية أو شراكة متعدِّدة الوجوه. وليس بمقدورنا تعيين حدود دقيقة للملكية العقارية وغير العقارية التي جمعها الأمير أمين بعد تولّيه السلطة. إلاّ أن وفرة الوثائق التي اطلعنا عليها يسمح بالقول إن زيادة كبيرة طرأت على أملاك هذا الأمير فأضيفت إلى الأملاك التي اتصلت إليه بالإرث الشرعي كباقي الأمراء الأرسلانيين. والأمير أمين تميَّز عن أنسبائه بممارسة السلطة السياسية والنفوذ الواسع في إدارة القائمقامية بحيث كان مردود ذلك توسعاً فعلياً في ملكيته العقارية التي فاقت كثيراً أملاك إخوته وأنسبائه حتى اضطرّ بعضهم، ومن أقرب أقربائه، إلى بيع بعض ملكياتهم إليه. وكذلك باعه بعض المقاطعجيين الآخرين من أبناء العائلات العريقة في سيطرتها على جبل لبنان أملاكاً عقارية واسعة في مناطق لم يكن فيها تملّك سابق لأبناء الأسرة الأرسلانية.

فالمسألة، في جوهرها، أن علاقة جدلية وثيقة تقوم على التكامل بين السلطتين السياسية والاقتصادية، وأن الوظيفة الإدارية السياسية كانت من العوامل الأساسية في إظهار ذلك التكامل[٣٤]. وتتوزَّع وثائق الأمير أمين على مختلف الأحجام والمقاييس وترتبط جميعها بملكيته العقارية، وهي محفوظة لدى ورثته ولم يتم الكشف عنها من قبل، ويعتقد أنها

---

(٣٣) تمكّنا من الاطلاع على نحو ٢١٥ وثيقة أصلية تخص الأمير أمين أرسلان وزوجته دون باقي أفراد أسرته.

(٣٤) لدينا دراسة سابقة في هذا المجال أبرزنا فيها جدلية هذه العلاقة في صراع البشيرين» أي الأمير بشير (الثاني) شهاب والشيخ بشير جنبلاط. وقد بدأ الصراع يوم كان الأمير الشهابي «لا يملك من حطام الدنيا سوى حمار وجمل». في حين كان الشيخ بشير جنبلاط يملك ثروة طائلة ولكنه يفتقر إلى السلطة السياسية. وبنهاية الصراع الذي دام، خفياً ثم علنياً، حوالي ربع قرن في مطالع القرن التاسع عشر، قتل الشيخ بشير على يد حليفه القديم الأمير الشهابي الذي استولى على الكثير من أملاكه وثروته بالإضافة إلى أملاك وثروات كثير من المقاطعجيين الآخرين في عملية طويلة ومعقّدة من الصراع على السلطة والتفرّد بها. يراجع:

ـ مسعود ضاهر، «صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني أو صراع البشيرين»، مجلة دراسات عربية ـ العدد ٣ ـ ٧، السنة الثالثة عشرة، أيار ١٩٧٧، صفحة ١٠٨ ـ ١٢٥.

تمثّل الغالبية الساحقة من وثائق الأمير وتتمايز عن بعضها فقط بذكر الأسماء، والأمكنة، وهي تتشابه أيضاً مع كثير من الوثائق المحلية الخاصة بالعائلات المقاطعجية خلال هذه المرحلة، ولا سيّما العائلات الدرزية: (٣٥).

وأمّا مضمون هذه الوثائق فلا يتبدّل كثيراً بل يتمحور حول عقود البيع والشراء والمقايضة والشراكة، والمساقاة وغيرها من الموضوعات المتعلّقة بالملكية العقارية في جبل لبنان إبّان السيطرة العثمانية، وبشكل خاص في القرن التاسع عشر. وقد كتبت هذه الوثائق بلغة عربية سليمة نظراً لسمة اطلاع كاتبها، الأمير أمين، وموقعه الإداري في أعلى هرم السلطة في قائمقامية الدروز. وهي تمتاز بوضوح الأسلوب اللغوي، وسلامة الألفاظ ودقّة المعاني. يضاف إلى ذلك أنها كتبت بأسلوب حقوقي دقيق يجعل منها نماذج هامة لدراسة التطور الحقوقي لسندات الملكية في جبل لبنان إبّان هذه المرحلة. ويلاحظ أن هذه الوثائق، على كثرتها، تخلو تماماً من أية إشارة سياسية أو مذهبية طائفية. ومن المعتقد أن الأمير أمين أرسلان، المعروف بحسن تنظيمه الإداري وعلاقته الوثيقة بالسلطنة العثمانية، قد صنّف وثائقه استناداً إلى موضوعاتها. ولعلّه ترك وثائق أخرى يجب التفتيش عنها والكشف عن محتوياتها إذ من المرجح أن الأمير كتب مذكرات سياسية وأدبية ومذهبية جرياً على عادة أصحاب السلطة من مثقفي ذلك العصر. وهذه المذكرات، في حال وجودها، تقدّم معلومات بالغة الأهمية عن مرحلة من أشدّ مراحل تاريخ هذه المنطقة غموضاً.

وأمّا الموضوعات التي يركّز عليها هذا البحث فتتناول الجوانب التالية: عقود بيع وشراء خاصة بالأمير أمين وزوجته في مناطق الشويفات، وصحراء الشويفات، وكرم

---

(٣٥) في مقارنة بالوثائق الخاصة التي نشرها الدكتور سليم هشي عن هذه الحقبة من تاريخ العائلات المقاطعجية في جبل لبنان، والوثائق التي نشرها عبد الله سعيد في دراسته عن الملكية العقارية في جبل لبنان إبّان القرن التاسع عشر، تبيّن أن وثائق الأمير أمين شديدة الشبه بها لأنها نتاج مرحلة تاريخية واحدة. راجع:

- سليم هشي: **«المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان، خلال ثلاثة قرون - ١٦٠٠ - ١٩٠٠»**، وثائق أصلية اطلعنا على أربعة مجلّدات منها - بيروت ١٩٧٩ - ١٩٨٣.

- عبد الله سعيد: **«ملكية الأرض العقارية في المتن الأعلى في القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى استناداً إلى وثائق أصلية»**، رسالة ماجستير في التاريخ - كلية الآداب والعلوم الانسانية في الجامعة اللبنانية - الفرع الأول، بيروت ١٩٨١ في ٤٠١ صفحة، تضمّنت الرسالة ٦٣ وثيقة أصلية مصوّرة تنشر للمرة الأولى. ونشرت الدراسة في كتاب صدر عن دار المدى، بيروت ١٩٨٦.

القتيل، والعمروسية، وعماطور، وزغدرايا، وعاليه. وأصحاب هذه العقود أشخاص عاديون من رجال ونساء، أو أمراء أرسلانيون من أقرباء الأمير وأنسبائه، أو زعماء مقاطعجيون من الأسر الأخرى، أو أوقاف خيرية بواسطة وكلاء الوقف. كما تتناول بيع الأمير بعض أملاكه لشركاء المساقاة في بلدة زغدرايا. وقد أرفقنا صور الوثائق التي تناولها البحث كمرفق به، وهي ومرقّمة من ١ - ١٢.

الشروط المنصوص عليها في عقود البيع المحفوظة لدى الأمير أمين أرسلان

تشير جميع هذه العقود بوضوح كامل إلى أن الملكية العقارية في جبل لبنان إبّان هذه المرحلة كانت ترتدي طابعاً حقوقياً يتضمّن الاعتراف بالملكية الكاملة للبائع فيتمّ نقلها للشاري دون إكراه لقاء مبلغ نقدي متفق عليه، وفي ذلك دلالة على تعزز الاتجاه العام لترسيخ الملكية العقارية الخاصة على حساب ملكية التصرّف، بالرغم من انعدام الضوابط الرسمية القانونية لها كسندات الطابو وأوراق الملكية والتجديد الثابت وغيرها. والأمير أمين أرسلان، كاتب هذه الصكوك، ذو خبرة واسعة في كتابة حقوقية تضمن الانتقال النهائي للملكية المبيعة دون أية مشكلات عقارية ناتجة عن حق الشفعة وبطلان عقود البيع لأسباب متنوّعة كالإكراه واستغلال الظروف القاهرة وغيرها. ولذلك تتضمّن جميع الصكوك السمات التالية:

١ - **السبب الموجب لتنظيم العقد**[٣٦]، ويُشار إليه في رأس الصفحة بعبارات متنوّعة لكنها ذات مضمون واحد منها: «**الداعي لتحريره**» أو «**السبب الداعي لتحريره**». وفي بعض الأحيان تسبق هذه العبارة بآية قرآنية أو بالبسملة «**بسم الله الرحمن الرحيم**» أو بالحمد لله. وفي بعض الأحيان ترد إشارة في أعلى الصك عن مضمون البيع «**تينات جل درب العين**» أو «**دوارة العكوبة**» أو «**زيتونات الشيخ علي**».

٢ - **تحديد يوم البيع**[٣٧]، وتستخدم فيه عادة عبارة «**هو أنه يوم تاريخه**» أو «**أنه يوم تاريخه أدناه**». ولكن الملاحظ في جميع الصكوك أن اليوم المشار إليه يأتي تحديده في خاتمة العقد لا في بدايته، ويرتبط التاريخ بتحرير الصك على الشكل التالي: «**وحرّرنا له هذا الصك مشعراً للبيان تحريراً في**» أو «**حرّر هذا الصك للاعتراف بما هو موجود في باطنه**»، أو **تحريراً في غرّة شهر...**» أو **تحريراً في اليوم**». وكثيراً ما يوقّع التاريخ بالأرقام أو بالأحرف،

(٣٦) الوثائق، ١، ٢، ٤، ٧، ٨.
(٣٧) الوثائق، ٢، ٣، ٤، ١٢.

وذلك للأيام والأشهر والسنوات. وأمّا التقويم المعتمد فهو التقويم الهجري لا الميلادي في جميع الصكوك المشار إليها.

٣ - التشديد على أن الأرض المبيعة كانت بالتصرّف الكامل للبائع وتنتقل ملكيتها للشاري[٣٨]، وتتحدّد هذه السمة البالغة الأهمية بعبارات حقوقية دقيقة **«قد بعنا ما هو لنا وجارٍ في ملكنا وتحت مطلق تصرّفنا النافذ إلينا بالإرث والشراء الشرعي إلى. . .»** ويذكر اسم الشاري وألقابه كاملة. وإذا كان البيع مستنداً إلى ورقة بيع قديمة «**حجّة**» أو «**سند تملّك خاص**» يُشار في البيع إلى ذلك بعبارة **«نقلت هذه الحجّة من. . . إلى. . .»** أي أن البيع الجديد يتمّ بالشكل القديم الذي تسلّم به البائع السابق من البائع الأسبق، وإذا تمّ البيع بالواسطة، أي عبر أشخاص مخوّلين بالبيع يشار إلى ذلك بعبارة واضحة كما ورد في الصك التالي: **«أقرّ وأعترف حضرة القسّ جناديوس رئيس عام رهبنة الموارنة الحلبية، الناظر الشرعي على أوقاف رهبنته المذكورة بأنه. . .»** وهنا تذكر عبارة البيع **«قد باع إلى. . .»** أو عبارة **«استبدل من. . . على سبيل المقايضة»** مع الإشارة إلى الوعي الكامل عند توقيع صك البيع **«أن بديعة ابنة علي سلوم عيشة من قرية الشويفات قد حضرت وهي بصحّة العقل والجسم والحالة المعتبرة شرعاً وباعت ما هو لها وملكها وتحت مطلق تصرّفها»**.

وفي إشارة أخرى لصك بيع بالمقايضة بين الأمير أمين أرسلان والوقف الدرزي في مرج دير قوبل، تزاد العبارة التالية: **«قد وكلنا حضرة أخونا الشيخ سلمان تقي الدين وكالة شرعية مطلقة مفوّضين له في المقايضة باسم الوقف مع. . .»** وهنا ترد عبارة «**أفندم القائمقام**» أو «**وكيل سعادة**» أي البيع من وكيل إلى وكيل أو من الأصيل إلى أصيل، أو من وكيل إلى أصيل، وفي هذه الإشارات تحديد حقوقي للصفة القانونية للبائع والشاري معاً.

٤ - تحديد نوع البيع[٣٩]. هناك أنواع متفرّقة من عقود البيع بالكامل أو التصرّف المطلق، بيع بالمقايضة، بيع بشراكة المساقاة وبغيرها. ويلاحظ أن الشاري أو البائع كان الأمير نفسه، أو أحد أنسبائه، أو الوقف الدرزي، أو الوقف الماروني، أو زوجة الأمير أمين مشاراً إليها بعبارة **«اشترت الست شهرزاد شركس قرينة جناب الأمير أمين أرسلان»** أو امرأة من العامة تبيع قطعة أرض ورثتها عن زوجها **«أنه بتاريخه قد باعت المرأة أنجول بنت نادر المرابع زوجة شبلي القسيس من قرية الشويفات ما هو لها وبيدها وجارٍ في ملكها وتحت مطلق تصرفها**

---

(٣٨) الوثائق، ٣، ٤، ١١، ١٢.

(٣٩) الوثائق، ٣، ٥، ٦، ٨.

النافذ الشرعي لحين صدوره. . .» وهناك عبارة تحصر البيع بالشاري دون أفراد عائلته أو ورثته «إن الست شهرزاد شركس قرينة جناب الأمير أمين أرسلان اشترت بمالها لنفسها دون غيرها. . .» أو الإشارة إلى استبدال الملكية فقط: «أن القس جناديوس رئيس عام رهبنة الموارنة الحلبية قد استبدل من سعادة القائمقام أمين أرسلان المحترم الدوارة الكائنة في كرم القتيل» أو بيع بالمقايضة «وذلك بالمقايضة وهي ثلث الدوارة الكائنة في مرج دير قويل المشتملة على. . .». والإشارة إلى أن عقد البيع صحيح حتى صدور التحديد القانوني للملكية وذلك عندما بدأت التنظيمات الحقوقية العثمانية المعروفة بقانون الأراضي أو «اللجنة العثمانية» تنتقل إلى حيّز التطبيق العملي بعد عام ١٨٥٨.

٥ - **حدود الأراضي المبيعة ونوع الأشجار فيها**[40]. كان التحديد فيهما تبعاً لظروف القرن التاسع عشر، إذ لم تكن هنالك مساحة ولا ركائز ثابتة لعملية التحديد بل يتمّ ذلك بالإشارة إلى الجهات الأربع كما ورد في الصك التالي:

«. . . إلى الشرق ملك بيت أبو نكد، ومن الشمال ملك متري وهبه وحبيب بربارة، ومن الغرب ملك جناب الأمراء أولاد الأمير عباس أرسلان، ومن القبلة(الجنوب) الطريق السالك».
ويتكرّر هذا الشكل من التحديد في جميع الصكوك وتستبدل بعض العبارات فقط مثل« من الشرق ورثة. . .» أو«ملك أولاد محمود فارس » إلخ. ويتضمّن الصك إشارة واضحة إلى ما تشتمل عليه الأراضي المبيعة من أشجار مع تحديد عددها والجهة الموجودة فيها. كما يرد في الصك أيضاً إشارة إلى وجود بيت ودكان، وأخشاب، ومطبخ وغيرها. فعلى سبيل المثال ترد العبارة التالية: «المبيع المذكور هو جميع الحارة الكائنة في سهلة الفرن في حارة الأمراء المشتملة على دكّان وعلّية(بيت علوي) على ظهر الدكان، ومطبخ عامرين بالحجار مسقفين بالجذور والأخشاب وعلّية كبيرة خراب، ودكان خراب أيضاً. . . والجميع ملك البايعة المحرّرة بالمكان المذكور». أو إشارة إلى البيع الشرعي الصحيح «وهو السليخ - الأرض البوار - الذي في كروم الشويفات» أو «اثنا عشر قيراط شايعيين(مشاع) من أصل أربعة وعشرين قيراط في كامل السليخ الذي له في حارة السباع المتصلين إليه بالإرث الشرعي عن أبيه والأثنا عشر قيراط الباقيين إلى أخ البايع بيده. . .» أو «بيع كامل قطعة الأرض الكائنة في وادي العين. . .».

٦- **تحديد ثمن البيع والقبض نقداً مع ذكر اسم مقدّر القيمة ومقدار الضريبة القانونية**[41]. وتتضمّن الصكوك إشارات دقيقة إلى هذه الجوانب الحقوقية الأساسية في

(٤٠) الوثائق، ١، ٢، ٧، ١٢.
(٤١) الوثائق، ٢، ٣، ٤، ٧، ١٢.

عقد البيع فترد العبارات التالية: «بثمن لهذا المبيع كله سبعمائة وخمسون غرشاً قبضناهـا من يد متولي رزق هذا الـوقف بمجلس عقده قبضـة واحدة بـالكمال والتمـام ولم بقى(يبق) لنا في ذمتـه درهم فرد وأخلينا بيننا وبينه التخلية الشرعية بعد سبق الخبرة والنظر بموجب معرفة وتثمين المثمّن المشهور الآن متري وهبه سالم» أو في صك: «بثمن قدره وبيـانه من القـروش الأسديـة الرايجـة السلطانية ألفين قرشاً وخمسماية قرشاً قبض المبلغ جميعه من مال سعادة المشتري المشار إليـه ليد البايعة المذكورة القبض الصحيح الشرعي النافي لأنواع الجهالة والغبن والضرر». وتضاف أحياناً عبارات أخرى مثـل «بثمن قدره أربعمـاية وخمسين غـرشاً من الـدراهم السلطانية الـرايجة الأسدية العثمانية التعـامل بهـا يومئـذ مقبوض جميعـه من يد جنـاب المشتري ليـد البايعـة المرقومة حسب اعترافها قبضاً صحيحاً كافيـاً وافياً لأنـواع الجهالـة والغبن والضرر والحيف والزيف والضرر غب سبق الخبـرة والنظر والمعـاقدة الشـرعية بيعـاً وشراء صحيحين.»، أو الإشارة إلى ثمن حصّة من العقار المبيع «دفع وكيلنا لسعـادته ثمن ربـع المكانـات (الأمكنة) ستة وستين قرشاً وعشرة بارات بمسطرة الملك العادلة حسب العـوايد». وأمّا عقود المقـايضة أو الاستبدال فتخلو بالكـامل من أيـة إشارة إلى ثمن البيـع وقيمته بـل يكتفى بعبارة «استبـدالاً صحيحاً شرعياً ملحوظاً به المصلحة وتمام الفائدة صادراً من أهله في محله».

٧ـ نصوص قانـونية لتحـديد ثبـات البيع في المستقبـل(٤٢). تتضمَّن الصكوك تعـابير حقوقية كفيلة بضمان البيع وثباته للشـاري وورثته من بعـده وقطع الـطريق على ورثة البـائع وأقربائه الذين يمكن أن يطالبوا بحق الشفعة أو أي شكل من أشكـال استرداد الملكيـة بعد دفع ثمنها. ولذلك توضع عبارات حقوقية دقيقة جداً مثل: «بيعاً شرعياً قاطعاً لا مرجـع فيه ولا فساد ولا شرط فيه ولا معاد (عـودة الأرض لورثـة البائع). ومهما أدرك هـذا المبيع من شفعـاء أم تبعاء فضمانه علينا حيث يجب الضمان شرعاً» أو عبارة «وقد صار المبيع المذكور بما أشتمل عليه ملك سعادة المشتري خالص أملاكـه ودون ملك البايعـة المرقـومة يتصـرَّف به حيث شـاء كتصرّف الملاّك في أملاكهـا وذوي الحقوق في حقـوقها ولم يبق للبـايعة المحـررة قبل سعـادته لا حق ولا دعوى ولا طلب ولا في المبيع المذكور ولائحته المسطور بموجب إقرارها بذلك وجرى ذلـك كله بالطوع والرضا والاختيار من دون إكراه ولا إجبار»، أو عبارة: «بيعاً صحيحاً شرعاً باتّاً لازماً نافذاً مرعياً لا شرط فيه ولا مرجع ولا معاد. خلوّاً من أي إكراه ولا إجبار بل بكامل الطواعية والاختيـار والحالة المعتبرة شرعاً». والكثير من العبارات التي تردّد المضمون نفسه بحيث يستحيل على

(٤٢) الوثائق، ١، ٤، ٥.

البائع استرداد الأرض المبيعة أو على ورثته المطالبة بحق الشفعة[٤٣] المعمول به آنذاك.

٨- شروط خاصة لعقد البيع بالمساقاة. تعتبر هذه العقود المحفوظة ضمن وثائق الأمير أمين أرسلان بالغة الأهمية في هذا الشكل من البيع الذي تمّ بين الأمير أمين وكثير من أهالي زغدرايا في إقليم التفاح. والعقود التي وصلت إلينا تبلغ ٣٤ عقداً مؤرَّخة في ربيع أول ١٢٦٥ هـ (١٨٤٨ م) وكلها ملكية البائعين إلى الأمير أمين على أن يبقى للبائع «**ربع الحصّة المشتراة منه بمسطرة الملك العادلة**». وقد بلغت ملكية الأمير أمين في هذه القرية وحدها عشرة آلاف وسبعمائة وثمانية وثمانين غرشاً وثلاثين بارة وهي تعادل ثلاثة أرباع ثمن العقارات المبيعة في حين احتفظ «**الشركاء على الأرزاق بحجج شراكة المساقاة التي بأيديهم من مثله بسندات المساقاة المحفوظة عندنا منهم وهي تعادل ربع الأصل أي ثلاثة آلاف وخمسماية وستة وتسعون غرشاً وعشر بارات**» موزَّعة على عشرين عقداً بالمساقاة[٤٤]. ويتضمَّن كل عقد السمات التالية[٤٥]: تاريخ التسليم من الأمير، نوع الأرض، المكان، ذكر شركة المساقاة، تمليك بواسطة حجة بيد الشاري، دفع ثمن نصف الحصّة أو ربعها وذكر ثمن الأصل بالكامل، الإشارة إلى عادات المساقاة والتعهّد بالعمل جيِّداً بالأرض والاعتناء بها، تحديد حصة الشريك بنصف الغلّة والنصف الثاني للأمير، حق الأمير باسترداد الأرض ساعة يشاء على أن يدفع ثمن الربع المستملك للشريك تبعاً للتخمين وما طرأ على السعر القديم من زيادة أو نقصان، الإشارة إلى أن السند قد نظّم طوعاً وبالرضى والاختيار، تحديد تاريخ البيع مع أسماء الشهود وأختامهم.

ويلاحظ أن هذا النوع من العقود لم يكن كثير الشيوع في منطقة جبل لبنان آنذاك ولا بدّ من دراسته بدقّة. ومن المحتمل أن تكون هذه العقود بداية حقوقية لتملّك الفلاحين

---

(٤٣) «**الشفعة هي تملّك الملك المشترك بمقدار الثمن الذي قام على المشتري**»، المادة ٩٥٠ من قانون المجلة العثماني - من يحق له المطالبة بالشفعة:

١ - للشريك في نفس المبيع.

٢ - للشريك في حق المبيع كحق الشرب الخاص والطريق الخاص.

٣ - للجار الملاصق.

- دعيبس المر: «**كتاب أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطة العثمانية**»، القدس ١٩٢٣ - صفحات ١١٩ - ١٢٠.

— Joseph CHAOUI: «**Le régime Foncier en Syrie**», Lille 1928, pp. 100-101.

(٤٤) الوثائق، ١ و١٠ مكرَّر.

(٤٥) الوثائق، ٦، ٨، ٩.

رسمياً لربع الأرض بموجب حجج قانونية مكتوبة. فقد كانت العقود السابقة للشراكة تقوم على الوعود الشفوية فقط. ولعل الأمير أمين من أوائل من نظّم هذه العقود المكتوبة ووضعها في حوزة الشركاء.

ومن المفيد أن نذكر هنا النص الكامل لواحد من العقود العشرين المتشابهة في النص والمضمون ولا تختلف إلا باختلاف الأسماء والشهود. وردت صورة النص على الشكل التالي[٤٦]:

«نصف تينات بير الخربة.

الداعي لتحريره.

إنه بتاريخه أدناه قد تسلّمنا من سعادة أفندم القائمقام الأمير أرسلان الأفخم المكان المرقوم أعلاه وهو نصف تينات بير الخربة الذين هم ملك سعادته الكاينين في قرية زغدرايا تسليماً على سبيل الشراكة بالمساقاة بموجب حجة بيدنا من سعادته معلنة بذلك ودفعنا ثمن ربع المكان المرقوم عشرة غروش نصفها خمسة قروش بمسطرة الملك العادلة حسب عوايد الشركاء المساقيين. وقد تعهّدنا على أنفسنا بأن نعمل حق عمل ونتناول نصف الغلّة ولسعادته النصف الثاني. وأي وقت شاء سعادته أن يرفع يدنا عن هذه الشركة عن المكان المحرّر فيثمّن لنا بمسطرة المالك العادلة ونأخذ ربع الزود(الزيادة). وقد حرّرنا هذا السند طوعاً بالرضى والاختيار وأقررنا على أنفسنا بالاشهاد تحريراً في ٢٢ يوم خلت من شهر ربيع ثاني ١٢٦٥ خمسة وستون ومايتين وألف.

المقر بما فيه

شهود الحال

مع الأختام»

فعقود المساقاة في قرية زغدرايا تؤكّد بالملموس ثبات ملكية الأمير أمين أرسلان بموجب سندات بيع نظّمها أصحاب ملكية التصرف لصالح الأمير الذي عاد فسلّم قسماً من هذه الأملاك إلى الشركاء بموجب عقود مساقاة لقاء تمليك ربع الأرض المبيعة على أن تبقى الملكية المطلقة للأمير ساعة يشاء وذلك بعد تعويض الشريك عن الحصة التي نالها بموجب العقد المذكور.

٩ ـ ضمان عقد البيع بموجب شهود الحال والأختام[٤٧]. كانت هذه العادة المتبعة

(٤٦) الوثيقة، رقم ٩، الكلمات الموضوعة بين مزدوجين لنا من أجل فهم النص.

(٤٧) الوثائق، ٣، ٤، ٨، ٩، ١٢.

آنذاك خير ضمان لثبات الملكية وعدم مطالبة الشركاء أو أصحاب حق الشفعة بها. وتوضح هذه الصكوك إقرار البائع وتوقيعه وختمه أحياناً. وإلى جانبه خمسة أو ستة من شهود الحال مع عبارة«**صح صح**» لتأكيد محتويات الصك. وكثيراً ما تكتب الأسماء مرفقة بالتواقيع أو دونها ومقرونة بعبارة «**شهد بذلك**» أو بدونها. ويضاف أيضاً ختم الشاهد أو بعض الشهود تبعاً لمنزلتهم وما إذا كانت بحوزتهم أختام بأسمائهم. وشهود الحال هم من مختلف الطوائف اللبنانية وبينهم رجال دين. وللمرأة أيضاً حقها في التوقيع إلى جانب تواقيع الرجال على الرغم من أن اسمها لا يذكر كاملاً بل مقروناً باسم زوجها «**المقرة بما فيه صحيح المرأة منا (منى) زوّجة علي غنام**» أو «**المقرة فيه بديعة ابنة علي سلوم عيشة**». وفي سند آخر غاب اسم المرأة البائعة أنجول نادر وسجلت فقط أسماء شهود الحال، وأحياناً يستبدل اسم الزوجة بكلمة «**حرمة**» المرادفة لها في التعابير العامية اللبنانية «**المقرة بما فيه أمينة حرمة خليل الحاج**» دون ذكر اسمها الأصلي. وأمّا عدد الشهود فيتراوح بين الثلاثة والستة ولكنه لا يقل عن الثلاثة في مطلق الأحوال وإن كان يزيد، في حالات نادرة على الستة فيصل إلى الثمانية.

بعض الاستنتاجات

تعتبر الوثائق على اختلاف أنواعها ومصادرها الركائز الأساسية لكتابة التاريخ في جميع مراحله. وعندما تنعدم الوثائق تكثر الكتابة الايديولوجية التي تحلّ الإسقاط الذاتي مكان التحليل العلمي. وهذا المنحى ينطبق بشدّة على فترة الاضطرابات الدموية التي شهدتها مناطق جبل لبنان منذ نهاية الحكم الشهابي حتى إعلان المتصرّفية. فخلال سنوات ١٨٤٢ - ١٨٦٠ عرفت المناطق التي كانت موحّدة ضمن الإمارة الشهابية أنواعاً جديدة من الترتيبات الجغرافية والسياسية والإدارية غير المستقرّة نظراً لعنف الصراع السياسي بين السلطنة العثمانية المدافعة عن وحدتها وارتباط ولاياتها بحكمها المركزي، وبين مشاريع السيطرة الأوروبية لتفكيك السلطنة وتقاسم أراضيها. وقد انعكس ذلك الصراع على سكّان جبل لبنان على اختلاف مناطقهم وطوائفهم ومراتبهم الاجتماعية. فارتبطت بعض الزعامات اللبنانية بالقنصل الفرنسي، وأخرى بالقنصل البريطاني أو الروسي أو النمساوي، وبقيت بعض الزعامات على علاقة وطيدة بالسلطنة العثمانية. ولعب الانقسام الطوائفي اللبناني دوراً أساسياً في الفرز السياسي لسكّان جبل لبنان، على مستوى السلطة وعلى مستوى القاعدة أيضاً. ونظراً لغياب الوثائق الأصلية في هذه الفترة فإن الكتابات الكثيرة التي تناولت هذه المرحلة وأثرها في تاريخ لبنان المعاصر كانت تنزلق بسرعة نحو

الأدلجة وتغليب النظرة الذاتية الطائفية على التحليل الاجتماعي الشمولي. وساعد في ترسيخ هذه الأدلجة غير العلمية ما تركه قناصل الدول الأوروبية آنذاك، ولا سيّما قناصل بريطانيا وفرنسا، من كتابات تحريضية تبرّىء القوى السياسية المرتبطة بها وتلقي كامل المسؤولية على القوى الأخرى ومن يدعمها في الداخل والخارج.

فمن كتب تاريخ هذه المرحلة استناداً إلى تقارير القناصل الأجانب دون سواها كان يستنتج بكثير من التسرّع أن مسؤولية الصدامات تقع على السلطنة العثمانية وممثّليها المحليين من الولاة. وقد أوضح هذا البحث أن نفوذ القناصل كان كفيلاً بتعطيل كل التدابير التي حاول ممثلو السلطنة تطبيقها لمنع الصدامات الدموية وقطع الطريق على التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية[٤٨]. فقد تمّ ترحيل عمر باشا النمساوي، ممثّل السلطنة العثمانية، عندما اتضح مخططه الرامي إلى ربط جبل لبنان مركزياً بالآستانة. كما جرت تعديلات أساسية على ترتيبات شكيب أفندي فأفقدتها القدرة على الإصلاح بحيث ساد مختلف الأوساط السياسية الاعتقاد بأن تطبيق ترتيبات شكيب أفندي سيكون تنظيماً للحرب الأهلية في جبل لبنان.

كان الإعلان عن قائمقامية للنصارى وأخرى للدروز مع ترتيبات إدارية مرتبطة بكلٍّ منهما بمثابة الاعتراف العثماني العلني بالعجز عن مواجهة الضغوط الاستعمارية الأوروبية داخل السلطنة نظراً لأزماتها المالية والعسكرية المتلاحقة. وأمّا طريق الشام ـ بيروت، كخطٍّ فاصل بين حدود القائمقاميتين، فلا يشكّل حدّاً يقف عنده نفوذ القناصل الأجانب بل يمتدّ هذا النفوذ إلى عمق القرار السياسي العثماني في الآستانة نفسها. فالسفراء الأجانب هناك باتوا قادرين على التحكّم بالقرار العثماني وعزل الوالي وإلغاء الترتيبات التي لا يوافقون عليها أو لا تنسجم مع مخطّطاتهم الاستعمارية في المستقبل. وكانت تلك السياسة تنعكس سلباً على القوى المحلية المرتبطة بالسلطنة العثمانية. وهذا يفسّر جانباً كبيراً من السياسة

---

(٤٨) شكا ابراهيم باشا نفسه من نفوذ القناصل الأجانب إبّان الحكم المصري على الولايات السورية وأظهر مرارة علنية ناتجة عن إقراره بالعجز تجاههم فقال: «هؤلاء القوم هم مصدر عذاب لي، إذ يعرقلون لي كل لحظة سير شؤون حكومتي وليس السلطان والباب العالي بشيء إذا ما قورنا بحضرات القناصل. فمع السلطان والباب العالي نستطيع أن نتدارك الأمور، وأن نلزم جانب الحذر، أمّا القناصل فهم مصدر عذابي ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم. إنهم كارثة على البلاد»، ص ١١٧ ـ ١١٨.

ـ جوزف حجار: «أوروبا ومصير الشرق العربي ـ حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية»، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦.

العدائية للقناصل الفرنسيين تجاه الأمير أمين أرسلان. ونميل إلى الاعتقاد بأن السفير الفرنسي في الآستانة كان وراء القرار العثماني باستدعاء محمد أرسلان الذي عيَّنه خورشيد باشا مكان أبيه على قائمقامية الدروز، على الرغم من أن الاستدعاء اتخذ شكل «**الترقّي السياسي**» أي تعيين الأمير محمد في مجلس الشورى العثماني، وهو منصب أعلى من القائمقام ولكنه في الآستانة.

إن دراسة الوثائق الكثيرة المحفوظة في خزائن العائلات المحلية وتحليلها على ضوء المعلومات الغنية المتوفّرة في الوثائق المحلية الأخرى والقنصليات الأجنبية يمكن أن تقود إلى معرفة أكثر دقّة بتاريخ هذه المنطقة. ولذا جاء هذا البحث محاولة أولى لتحليل جوانب أساسية من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في عهد القائمقاميتين استناداً إلى وثائق القائمقام نفسه. وعلى الرغم من القول بأن الأرشيف العثماني يبقى المصدر الأكثر غنىً وتنوعاً لدراسة المناطق التي كانت خاضعة للسلطنة فإن الوثائق المحلية الكثيرة التي تنتظر الكشف عنها، تتضمَّن معلومات قريبة من الوثائق العثمانية لأنها جزء أساسي منها، ولا سيّما إذا كان أصحاب النفوذ في هذه المناطق على علاقة وثيقة بالسلطنة العثمانية ويشاركون في إدارتها. وفي حين تعتبر الوثائق الأجنبية عن ذكريات قنصل أو تاجر أو مبشِّر أو ضابط استخبارات، وغيرهم، وهي رؤية أشخاص أجانب للتركيبة المحلية في السلطنة العثمانية، فإن الوثائق الخاصة للزعامات المحلية تعبِّر عن رؤية الداخل لنفسه كما تعبِّر عن موجبات القرار العثماني وكيفية تطبيقه على رعايا السلطنة. وخير طريقة لكتابة تاريخ المناطق التابعة للسلطنة العثمانية أن تتم الاستفادة من الوثائق المحلية والوثائق العثمانية الرسمية والوثائق الأجنبية الخارجية ضمن منهجية علمية تعتبر الحدث التاريخي نتاج تفاعل وثيق بين الداخل والخارج في عصر شهد اندفاع الرأسمالية الأوروبية للسيطرة على العالم كله.

ولقد كشف تحليلنا لوثائق الأمير أمين أرسلان بعض الحقائق التاريخية الهامة التي تلقي الأضواء العلمية على هذه المرحلة من تاريخ جبل لبنان. ومن هذه الحقائق: أن تنظيم الملكية العقارية كان دقيقاً للغاية بموجب سندات تملّك حقوقية تبرز عملية البيع دون إكراه كما تضمَّن انتقال الملكية كاملة إلى الشاري بانتظار صدور القوانين فيصبح بإمكانه تسجيل الملكية كحق شرعي مكتسب دون أن ينازعه فيه ورثة البائع. وبالفعل، عندما صدرت قوانين تسجيل الملكية العقارية استخدمت هذه السندات أو «**الحجج**» كقاعدة أساسية لتسجيل الملكية طَوال القرن التاسع عشر وسنوات طويلة بعد فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. فالتنظيم العقاري العثماني كان دقيقاً في كثير من جوانبه

باستثناء مسألة التحديد والمساحة بالأمتار التي تميّزت بها مرحلة الانتداب، والتي استندت، بالدرجة الأولى، إلى قوانين العهد العثماني وسندات الطابو ودفاتر الملكية. وقد دلّت هذه الوثائق أيضاً على أن أصحاب السلطة والنفوذ في الإدارة الرسمية هم الذين سجّلوا مساحات واسعة من الأراضي بأسمائهم كملك خاص لا كملكية تصرّف فحسب[٤٩]. وضمان هذه الملكية الخاصة بموجب السندات العقارية المعترف بها طوال القرن التاسع عشر أفسح في المجال أمام الزعماء المقاطعجيين وكبار الموظفين وتجار المدن وأعيان القرى كي يسيطروا على مساحات واسعة من الأراضي جعلوها ملكيات زراعية يعمل عليها عدد وفير من المزارعين الفقراء بموجب عقود شراكة متنوّعة منها شراكة الشلش، وشراكة المساقاة، وشراكة المغارسة، وشراكة المرابعة، وشراكة المحاصصة وغيرها. وكانت نتيجة ذلك أن تثبّتت الملكية العقارية للمتنفذين وتحوّل المزارعون إلى عمّال على الأرض التي كانت بتصرّفهم قبل صدور قوانين التملّك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

يضاف إلى ذلك أن مرحلة الصدامات الدموية بين الطوائف اللبنانية كانت مناسبة تاريخية لأصحاب النفوذ كي يوسّعوا رقعة أملاكهم على حساب دمار كثير من القوى الفلاحية المنتجة وهجرتها من أراضيها وتشغيلها على أراضٍ جديدة لقاء حمايتها. ويلاحظ في عقود البيع أن كثيراً من سكّان الشويفات والعمروسية ودير قوبل وعاليه وغيرها كانوا يبيعون أراضيهم للأمير أمين أرسلان وينتقلون للسكن في بيروت أو للهجرة إلى الخارج التي بدأت خلال هذه المرحلة. ولذلك لا بدّ أيضاً من الربط بين ازدياد عدد المهاجرين اللبنانيين خلال هذه الفترة وزيادة الملكيات العقارية للقوى السياسية صاحبة النفوذ في جبل لبنان. ونودّ التذكير بأن دخول الرساميل الأجنبية بكثرة إلى هذه المنطقة وانتعاش زراعة التوت وإنتاج الحرير كان لها الدور الهام في ازدياد التعامل بالنقود ودفع ثمن الأرض المبيعة «نقداً وعدّاً». وهذه المرحلة إيذان بولادة بعض أشكال نمط الإنتاج

(٤٩) عندما أقرّت السلطة العثمانية التخلّي عن البكاليك أو الأراضي السلطانية انتقلت غالبية هذه الأراضي إلى أيدي الزعماء المقاطعجيين تبعاً لتسلسلهم في الزعامة. فكان نصيب الأمير الكبير الحصة الكبرى يليه باقي الأمراء والمشايخ والأعيان. وفي إشارة بالغة الدلالة للقنصل لالمان (Lallemand)أن أراضي البكاليك في جبيل، وعددها ست حصص، كان معظمها من نصيب الأمير بشير الشهابي الثاني وأبنائه من بعده وأن الأمير حيدر أبي اللمع نال حصة لا بأس بها في حين كانت مساحات قليلة جداً هي التي وصلت إلى أيدي الأشخاص العاديين أو عامة الشعب.

—**Documents...**, T. 9, Rapport n° 31 adressé de Antoura, Mont - Liban, le 9 Décembre 1847, pp. 152-157.

الرأسمالي، ولا سيّما لجهة «تسليع» الأرض أي جعلها سلعة تُباع وتُشترى وتُرهن والاستفادة من إنتاجها لتجميع ثروات نقدية وُظِّفت في مشاريع تجارية كما حصل لدى بعض مشايخ آل الخازن في كسروان. وعلى الرغم من أن الوثائق تتناول فقط عقود البيع فإن الأمير أمين أرسلان كان يتعاطى إنتاج الحرير والاتجار به[٥٠]. هكذا امتلك الأمير ثروة نقدية هامّة

(٥٠) عن إنتاج الحرير في القائمقامية الدرزية خلال هذه الفترة ودور الأمير أمين أرسلان فيه لا بدّ من توضيح تاريخي لطبيعة الإنتاج وعلاقة العداء بين الأمير أمين أرسلان وصاحب الحلّالة الإنكليزي سكوت (Scott) ويتحدّث عنها بالتفصيل تقرير لمندوب القنصل الفرنسي العام في بيروت السيد شميدت (Schmidt) في ١٥ نيسان ١٨٥٠. وعلى الرغم من التحامل الذي تظهره التقارير الفرنسية على الأمير أمين فإن تقرير شميدت يؤكِّد أن سبب النزاع بين الأمير وسكوت ناتج عن استغلال هذا الإنكليزي صاحب المصنع للفلاحين لأنه يقرضهم قبل الموسم بفوائد كبيرة، الأمر الذي يسبِّب نزاعات حادّة عند تسديد المبالغ بعد شراء موسم الحرير. وكان من الطبيعي أن يكون الحكم في هذه المنازعات الأمير أمين أرسلان نفسه. وهذا الواقع يؤكد على وجود إنتاج كبير للحرير في قائمقامية الدروز التابعة للأمير أمين. ومع غناه العقاري كان الأمير يمتلك إنتاجاً هاماً من الحرير يسمح له بشراء ثروة عقارية كبيرة وذلك يناقض ما ذهب إليه الدكتور كوثراني من أن الأمير كان غارقاً في الديون. ونظراً لكثرة المنازعات ووقوف الأمير أمين إلى جانب المنتجين المرتبطين به أو التابعين له فقد اضطُر سكوت للاستنجاد بالقنصل البريطاني في بيروت مور (Moore) متهِماً الأمير أمين بالتعسف وأن إنتاج الحرير **«يحرِّر الفلاحين من سيطرة المقاطعجيين ولهم رغبة بذلك»**. ولكن هذا الكلام **«التحريري»** الذي يقول به صاحب الحلّالة **«وأن للفلاحين مصلحة أكيدة في التوسع بالانتاج وأن المصنع أبعد ما يكون عن الإساءة إلى السكّان واستغلالهم»**، هذا الكلام **«التحريري»** لا يقنع القنصل الذي كان ينصح مواطنه سكوت بطريقة دبلوماسية بأن سياسة بريطانيا تقضي بعدم التوسّع في إنشاء مصانع الحرير في جبل لبنان حتى لا تتسبَّب بنزاع مع الزعماء المؤيِّدين لها خاصة في أوساط الأسر الدرزية. ويضيف التقرير أن الباب العالي نفسه ينظر بعين الحذر إلى التوسع في إدخال مصانع الحرير الأوروبية إلى جبل لبنان، ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الحذر بتدابير عملية للأمير أمين كإرسال ممثِّل لها في القائمقامية الدرزية. وقد دلَّت الأحداث اللاحقة على صدق هذه السياسة الحذرة لأن مصانع الحرير في قائمقامية النصارى تسبَّبت بصدامات كثيرة بين الفلاحين والمقاطعجيين. فكان القنصل الفرنسي يتدخَّل باستمرار تحت ستار حماية المصالح الفرنسية فيها ويطلب من السلطة المحلية إرسال فرق عسكرية لحمايتها. وتشير التقارير الفرنسية إلى أن الاستياء عمَّ الزعامات المقاطعجية المارونية بسبب بوار الأراضي لأن أعداداً كبيرة من الفلاحين انتقلت للعمل في مصانع الحرير فهدَّد المقاطعجيون بإغلاقها بالقوة. وعندما حاول القائمقام الماروني بشير عساف حماية هذه المصانع رفض مقاطعجيو آل الخازن تطبيق أوامره واعترضوا جنود السلطة ثم عادوا فطردوا القائمقام نفسه من مقره في برمانا. ويعتبر القنصل الفرنسي أن هذه الصدامات عام ١٨٥٨ كانت المقدمات الحقيقية لانتفاضة فلاحي كسروان لهذا العام. =

سمحت لـه بالتفـوّق الاقتصادي على أنسبـائـه وأشقّـائـه من آل أرسـلان، فـاشتـرى بعض أملاكهم بالإضافة إلى أمـلاك واسعة اشتـراها من أعيـان المناطق المجـاورة وأجرى عليهـا عقود المشاركة بالمساقاة مع الفلاحين.

وتشير عقود الملكيـة كذلـك إلى أن الفلاح اللبنـاني كان حـرّاً من حيث المبدأ في عـلاقاتـه مع أصحـاب الأملاك، ولكن تلك الحـريـة كـانت مقيّـدة في الـواقـع بسبب ضيق الأراضي الـزراعية أو القـابلة للزراعة في الجبل. وأمّا عقـود المساقـاة وغيرهـا التي تعـطي المـزارع حق تملّك ربـع الأرض أو نصفهـا فبقيت رهنـاً بـأصحـاب الأمـوال النقـديـة من الفـلاحين الميسورين والقـادرين على دفع الثمن. ولكن الملكيـة المطلقـة بقيت للأميـر أو الزعيم المسيطر الذي يستطيع استرجاع الأرض ساعة يشاء مع تقدير حصة الشريك. ولذلك لم تتوسّع رقعـة أراضي الفلاحين خـلال القرن التـاسع عشـر ومطالـع القرن العشـرين في معظم المناطق اللبنانية فبقيت الملكيات العقارية الكبيرة إحـدى السمات الأسـاسية للنـظام العقاري في لبنان حتى بدأت تتفكّك بفضل عوامل مختلفة منذ عهد الانتداب.

وفي الختـام، نؤكّـد مجـدّداً على ضـرورة الكشف عن الـوثـائق الخـاصـة المحليـة التي سيكون لها الدور الأهم في كتابة تطور المقـاطعات التي كـانت خاضعـة للحكم العثماني. ولهذا التطور أواليـات خاصـة ومميّزة كـانت تستند إلى القـوانين العثمانيـة التي وحّدت بين هـذه المقاطعـات فجاءت المشـاريع الاستعمـارية الأوروبيـة لتقطع الـطريق على تـطورهـا السابق وتدخلها في خدمة الرساميل الخارجية والقوانين الضامنة لتوسيعها وسيطرتها.

— **Documents...**, T.9 - Rapport n° 61 du 15 Avril 1859, pp. 356-363.

T. 10 - Rapport n° 56 du 2 Avril 1858, pp. 103-108.

T. 10 - Rapport n° 37 du 28 Mai 1858, pp. 113-114.

صور من الوثائق المستعملة في الدراسة

الوثيقة رقم (١)

الداعي لتحريره [illegible] تحت مطلق تصرفنا النافذ الينا
هو انه يوم تاريخه قد بعنا ما هو لنا وجاري في ملكنا وتحت مطلق تصرفنا النافذ الينا
[illegible] الكاينه في قريه الشويفات دم البيوت الكنيسه المواري [illegible]
بالادرث والشرا الشرقي الى الكنيسه المواري الكاينه في قريه الشويفات دم البيوت
اصول الزيتون الكاينين في سحرة الشويفات في راس الدخيره الشهير فمن جهة حدود
الى الشرق ملك بيت ابو نكد ومن الشمال ملك مترى وهبه وحبيب برباره ومن الغرب
ملك جناب الامرا اولاد الامير عباس رسلان ومن القبله الطريق السالك بثمن
[illegible] قبضنا ها من يد متولي رزق هذا الوقف [illegible] علينا
[illegible] ولم يبقى لنا في ذمته [illegible]
بمجلس عقده قبضا واحد بالكمال والتمام ولم يبقى لنا في ذمته [illegible]
بيننا وبينه التخلية الشرعية بعد سبق الخبره والنظر بموجب معرفة وتثمين الثمن المشهور
الان مترى وهبه سالم بيعا صحيحا شرعيا قاطعا ماضيا مرضيا لا مرجع فيه ولا انتقاد
ولا شرط فيه ولا معاد ومهما ادرك هذا المبيع من خصما ام تبعا فضمانه علينا حيث
يجب الضمان شرعا وحررنا له هذا الصك مشرا للبيان تحريرا في جماد اخر
سنة ١٢٥١ واحد وخمسين وماتين والف حضور شهوده ادناه والله خير الشاهدين

صح [illegible]

السيد علي / الملم ثامن / مترى كسب محمد / وهبه سالم السويفي / [illegible]

البساتي / بولس / [illegible] / العازار

الوثيقة رقم ٢

سبب تحريره

وهو انه في يوم تاريخه اشترى حضرة السيد شهراز شركس قرينة حنا الامير ابن رسلان اشترت
بمالها لنفسها دون غيرها اشترت من يد فارس ابو [illegible] من قرية الشويفات احد ازلام عرب بيروت [illegible]
[illegible] ماهو ملكه وفي حيازته [illegible] وتسع [illegible] شرعًا التي قد
اشترته فباعها ماهو ملكه [illegible] الصحيح الشرعي وهو اثناعشر قيراطا شايعين
الشرعي حين نفوذه واخراصيغه عقد هذا البيع الصحيح الشرعي وهو اثناعشر قيراطا شايعين
من اصل اربعة وعشرين قيراط في كامل السيحات الذي له وفي حرف البايع المتصلين اليه بالارث
الشرعي من ابيه والاثناعشر قيراط الباقيين للاخو البايع بيده يحد القطعة المذكوره قبلتًا
طريق السالك وكامل املاك [illegible] وشرقًا وشمالًا [illegible] وغربًا طريق السالك وملك
حضرة الشاري تممت حدودهم بثمن وقدره ومابة قرش اسدي رايج سلطانية [illegible] للتعامل بها
حين [illegible] قبضته جميعها حالًا من يد وكيل حضرة الشاري الى يد البايع دفعة واحدة ولم يبقى في ذمة
حضرة الشاري [illegible] وصاروا الاثنا عشر قيراط الشايعين ملكًا لحضرة الشارية ونحن [illegible]
البايع تتصرف بهم حيث ماتشا كتصرف الملاك في املاكهم وذوي الحق في حقوقهم بيعًا وشراءً محدودين
شرعيين قاطعين ماضيين باتين لازمين كافيين وافيين نافيين لانواع الجهالة والغبن بتسلم
وتسلم صحيحين من الجانبين ورضى وقبول شرعيين من المليين عقب التخلية الشرعية وما [illegible]
لهذا المبيع من دعوة شرعية فضمانها على البايع بحيث [illegible] [illegible]
بالاشهاد عليهم طوعًا بحضور الشهود المدونة اسمايهم باطنها حرر في شهر [illegible] سنة [illegible]

والوضاع هذه كذلك

عبد الله الجزيني — شرف الدين نعيم — سليمان [illegible] — [illegible] يوسف خادم [illegible] الشويفات — [illegible] نعام

الوثيقة رقم ٣

الوثيقة رقم ٤

الباعث لتحريره

انه [illegible] ومضمون [illegible] الموارد الجليلة الناظر الشرعي [illegible] وذاك [illegible]

المذكور بانه قد استبدل من سعادة [illegible] الامير [illegible] المحترم الدولة الكاين [illegible]

في سحرة الشونيات [illegible] في ملك سعاده [illegible] المولى [illegible] للوقف بوجه الشرعي [illegible]

الوقف وذلك الاستبدال [illegible] قطعة الارض الجاريه في ملك سعادة الامير [illegible] المذكور الكاينه

في دوارة [illegible] في خراج الشونيات والمحدوده قبلة طريق السالك وغربا ملك اولاد رشيد [illegible]

واولاد محمود فارس وشمالا الامير محمد رسلان وشرقا ملك الامير محمد رسلان المذكور وعبد الله ابو قاسم

وذلك [illegible] بالاستبدال الشروط له في [illegible] الوقف من وافر الحظ وتمام المصلحة لجهة الوقف

الذي تحت ولايته ونظارته وقد صارت الدوارة المذكوره الكاينه في [illegible] ملكا لسعاده الامير

المومى اليه يتصرف بها [illegible] الاملاك في املاكهم وذوي الحقوق في حقوقهم

لا يعارضه معارض ولا ينازعه منازع استبدالا صحيحا شرعيا [illegible] المصلحه

وتمام الفايده [illegible] اهله في محله [illegible] تحريرا في اليوم الخامس عشر

من شهر صفر سنة [illegible] ماتين والف

الوثيقة رقم ٥

دوارة البدر وتينتين في الجنينه

جمله مكانان [illegible]

سبب تحريره

[illegible] قد تسلمنا من سعادة افندم سلطانم الامير امين رسلان القايمقام على الدروز

حضرته بتاريخه ادناه [illegible] دوارة البدر وتينتين في الجنينة الذين هما ملك سعادته

الغرض هو المكانان المرقومان اعلاه [illegible] سعادته معلنه بذلك

في قرية [illegible] على سبيل شركة المساقاه بموجب [illegible] وبحارة بارات [illegible] الملك

ورفعنا لسعادته [illegible] المكانان المذكوران [illegible] وقد تعهدنا على انفسنا بان نعمل حتى [illegible]

[illegible] المساقين وقد تعهدنا على انفسنا [illegible] سعادته ان يرجع به [illegible]

[illegible] وسعادته [illegible] الثاني واي وقت شا سعادته [illegible] الربح واذا

[illegible] المكانان المرقومان [illegible] الملك العادله وناخذ من الربح [illegible]

[illegible] واذا [illegible] وقد حررنا على انفسنا هذا السند وذلك

[illegible] من شهر ربيع الاول الانور [illegible] سنة

[illegible] خمسة وستين ومايتين والف

الحال

[illegible] محمد [illegible] | [illegible] الحف | [illegible] صح [illegible] بركه

الوثيقة رقم ٦

الوثيقة رقم ٧

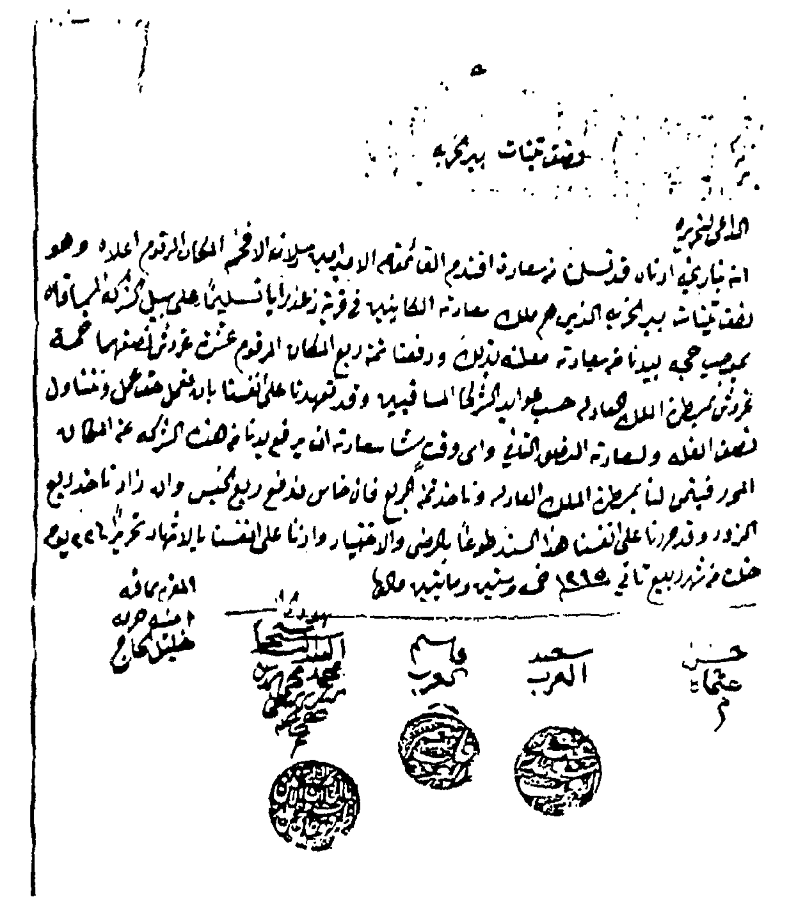
تبنسان جل درب العين   تبنات العقبة   دوارة الكلوبة

هذه الثلاثة اماكن هم

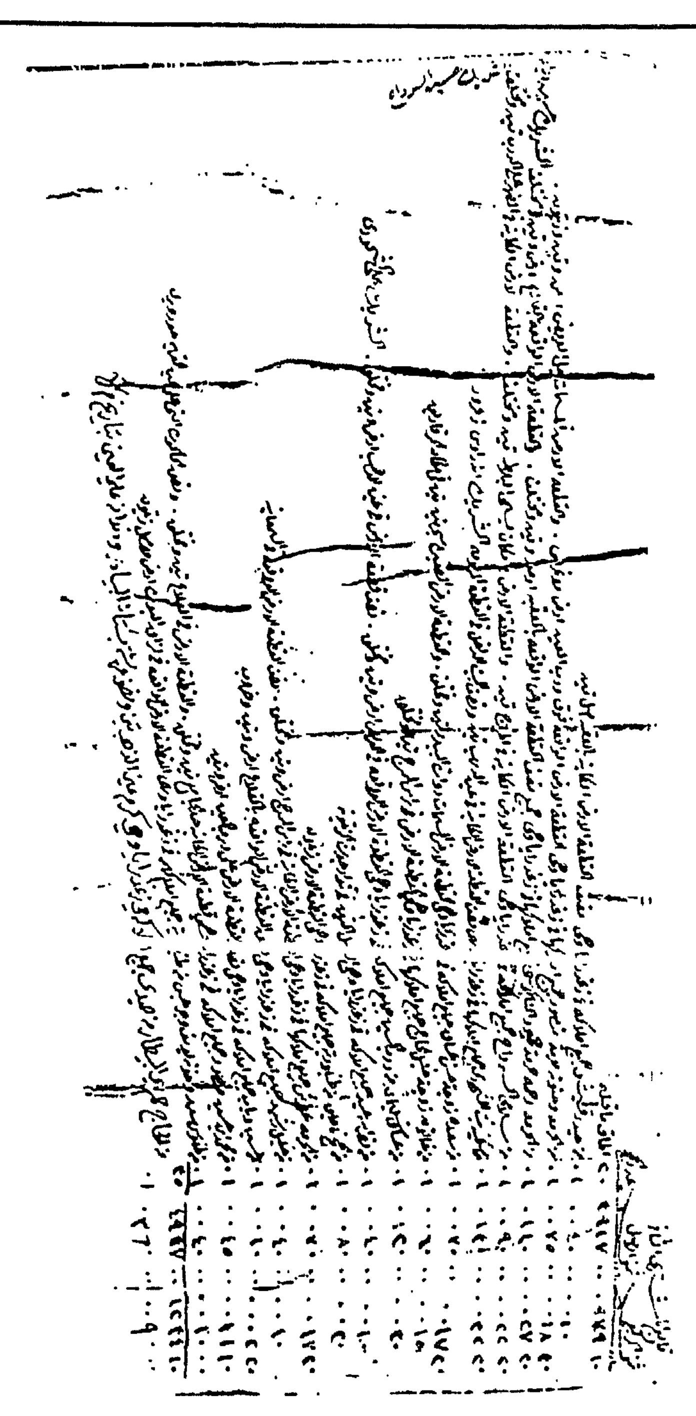
سبب تحريره [illegible] قائمقام على الدروز
هو انه بتاريخه ادناه قد تسلمنا من سعادة افندم [illegible] المكانات المحررات اعلاه
الداخلين تحت يد وكيلنا خليل الحاج [illegible] سعادته في قرية [illegible]
تبنسان جل درب العين وتبنات العقبة ودوارة الكلوبة الذين هم ملك سعادته [illegible]
تسلمناها على سبيل شركة المساقاة بموجب حجة بيدنا من سعادته [illegible] بارادة مصطفى الملك
المذكور لسعادته [illegible] المكانات المحررات [illegible] قرش وعشرة [illegible]
العادله حسب عوايد الشركة المساقية وقد تعهدنا على انفسنا بان نعمل [illegible]
نصف الغله ولسعادته النصف الثاني واي وقت شا سعادته ان يرفع يدنا عن هذه
هذه الاماكن المحرره [illegible] الملك العادله وناخذ ثمن الربع واذا [illegible]
ربع [illegible] واذا [illegible] وقد حرر على انفسنا هذا السند وانابالاشهاد [illegible]
[illegible] من شهر ربيع الاول [illegible]

[illegible]

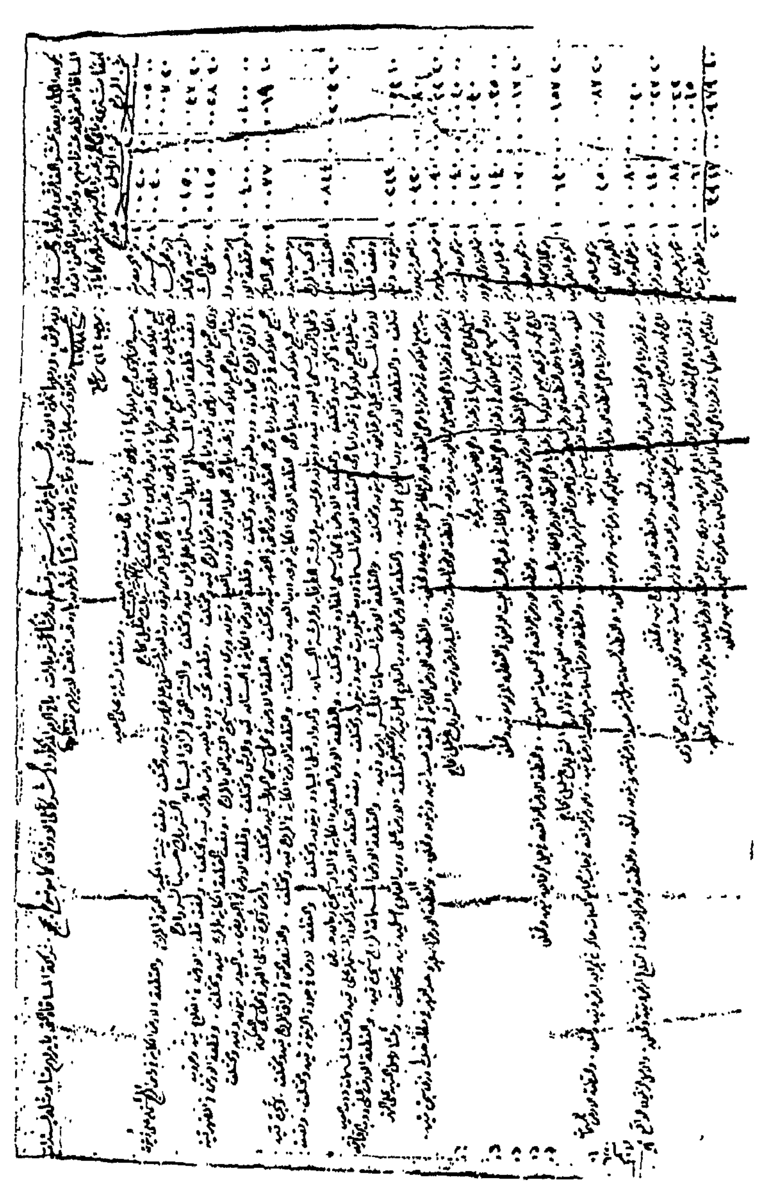
الوثيقة رقم ٨



الوثيقة رقم ٩



الوثيقة رقم ١٠



الوثيقة رقم ١١

الوثيقة رقم 10

الوثيقـــة رقـــم 11

سبب تحريره

هو انه بتاريخه ادناه قد باعت المرأة انجولابت نادر المرابع زوجة شبلي الغبس من خولة الشويفات ما هو
لها وبيدها وجار في ملكها وتحت مطلق تصرفها النافذ الشرعي حين صدوره وذلك البيع لسعادة عزتلو افندم
القايمقام الامير امين رسلان الافخم وسعادته قبل هذا الشرا بماله لنفسه والمبيع المذكور هو جميع الحارة
الكاينة في سهلة الزيت بحارة الدمار المشتملة على دكان وعليه في ظهر الدكان ومطبخ عامرين بالحجار مسقفين
بالجذوع والاخشاب وعليه كبيرة خراب ودكان خراب ايضا جميع ملك البايعة المرقومة بالمكان المذكور بما
اشتملت عليه من منافع ومنتفعات ومرافق ومعروف الحدود وهي قبلة سهلة الزيت اي بملك
سعادة المشتري المشار اليه وشرقا الطريق السالك وشمالا وغربا بملك ورثة شاهين عمار
شحادة الحداد ودخل هذا المبيع كله وحقوقه واستحقاقه وطرقه وطرائقه وتوابعه ولواحقه وكل حق
هو له وفيه شرعا من جميع الجوانب والجهات بيعا وشراء صحيحين شرعيين باتين لازمين نافذين
مشتملين على كامل الايجاب والقبول الشرعيين وتسلم وتسليم لا شرط فيهما ولا فساد ولا رجوع ولا اعادة
بالطواعية والاختيار والتخلية الشرعية بثمن قدره وبيانه من القروش الاسدية الرايجة السلطانية الفين قرش
وخمسماية قرش قبض المبلغ جميعه من مال سعادة المشتري المشار اليه ليد البايعة المذكورة القبض الصحيح
الشرعي النافي لانواع الجهالة والغبن والغرر وقد صار جميع المبيع المذكور بما اشتمل عليه ملكه سعادة المشتري
[illegible] واملاكها وذوي الحقوق
في حقوقها ولم يبق للبايعة المرقومة قبل سعادته لا حق ولا دعوى ولا طلب لا في المبيع المذكور ولا في الثمن المسطور
بموجب اقرارها بذلك وجرى ذلك كله بالطوع والرضا والاختيار من دون اكراه ولا اجبار وما جا في المبيع
من درك فالعايد والضمان على البايعة حيث يجب الضمان شرعا وحرر ذلك مشعرا للبيان تحريرا في
غرة شهر شعبان المبارك سنة اربع وسبعين وماتين والف ١٢٧٤

حسن [illegible] — فارس [illegible] — حسين فارس [illegible] — مساعد [illegible] — [illegible]

الوثيقة رقم ١٢

الفصل الثالث

نشوء الملكية العقارية الزراعية
الخاصة وتطوّرها في المشرق العربي الحديث

مدخل

تحتلّ إشكالية الملكية العقارية، بجوانبها المختلفة، مسألة محورية في تطوّر المجتمعات عبر العصور. فهي تخترق النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي معاً وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصراع على السلطة من خلال دور الدولة في السيطرة على الأراضي الزراعية وفرض الضرائب عليها أو تلزيم أبرزها من جهة، ومحاولة القوى المنتجة، ولا سيّما الفلاحية، التملّص من أعباء تلك الضرائب وما يتبعها من خوّات وبلْص وسخرة ومصادرات وعقاب جماعي وتهجير ونزوح من جهة أخرى. فتاريخ الملكية العقارية الزراعية في مجتمعات شكّلت الأرض القاعدة الأساسية للإنتاج فيها حتى أواسط القرن العشرين في الأقطار العربية هو التاريخ الأكثر التصاقاً بحركة التطوّر الفعلي لهذه المجتمعات. ولذلك ترتدي الندوات(١) المتعلّقة بحيازة الأراضي، والضرائب، والتشكيلات الأجتماعية في الريف، وتضخيم سكّان المدن على حساب السكن الريفي وغيرها أهمية استثنائية في الدراسات التاريخية الاجتماعية عن الوطن العربي في تاريخه الحديث والمعاصر، وذلك لأسباب عديدة نشير إلى أبرزها من دون تفصيل:

إن دراسة أشكال الملكية العقارية، ولا سيّما الزراعية، هي المدخل العلمي

---

(١) نشير هنا إلى الندوة العلمية الهامة التي عقدتها الجامعة الأميركية في بيروت ونشرتها بعنوان: «**حيازة الأرض والتحوّلات الاجتماعية في الشرق الأوسط**».

Tarif KHALIDI: (editor): «**Land Tenure and Social Transformation in the Middle East**», A.U.B. Beirut 1984, 531 p.

تراجع دراستنا عن هذا الكتاب الوثائقي الضخم «المسألة الزراعية في الشرق الأوسط» في مجلة «**المستقبل العربي**»، العدد ٧٦ الصادر في حزيران ١٩٨٥، صفحات ١٦١ - ١٦٧.

الضروري لفهم التبدّلات البنيوية التي عصفت بالأقطار العربية في سيرورتها المعقّدة من مجتمعات ذات أنماط غير موحّدة في الإنتاج قبل توحّدها في نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي السائد اليوم في غالبية تلك الأقطار.

إن فهم الطبيعة المعقّدة لحيازة الأراضي يساهم في التبدّلات الاجتماعية التي رافقت حركة المجتمع العربي في تحوّله من البداوة وهيمنة كبار الإقطاعيين وملكية التصرّف والمشاع وأراضي الدولة إلى مجتمع طبقي تسوده علاقات الملكية الخاصة الثابتة بموجب نصوص قانونية ضامنة لها.

فإشكالية الملكية العقارية هي جزء لا يتجزّأ من إشكالية المجتمع والدولة في الوطن العربي. فالدولة، بمفهومها العلمي الحديث، هي الشكل الأكثر تعبيراً عن علاقات الإنتاج والقوى المنتجة، ولها وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإدارية وثقافية تخدم قوى طبقية معيَّنة على حساب قوى أو طبقات أخرى في علاقة غير متوازنة بينهما ولصالح القوى المسيطرة حتى لو ادّعت تلك الدولة وقوفها فوق الطبقات وعدم انحيازها إلى أيٍّ منها. وقد دلّت الأبحاث العلمية على أن المجتمع العربي يندرج في جميع حقبه التاريخية ضمن إشكالية الدولة كمالكة للأرض للأفراد عليها حق التصرّف أو الرقبة حتى بروز وتعزّز نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي وتحويل الأراضي إلى ملكيات خاصة ذات صفة السلعة التي تُباع وتُشرى وتُرهن وتُورث.

واللافت للنظر أن إشكالية الملكية العقارية في الريف أو حيازة الأرض والتبدّلات الأجتماعية التي رافقتها في تاريخنا الحديث والمعاصر لم تحظ بالاهتمام الكافي وأعرض عنها غالبية الباحثين العلميين، داخل الجامعات العربية وخارجها على السواء. وما نشر من أبحاث علمية في هذا المجال لا يشكِّل ركيزة كبيرة تمكِّن الباحث المدقِّق من إيجاد الوقائع الأساسية التي يفتِّش عنها، ولا الأجوبة العلمية لكثير من الأسئلة التي تفرضها طبيعة الدراسة في هذا المجال، ولا سيّما تلك المرتبطة بإشكالية الملكية والسلطة في الأرياف العربية.

ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنّ المساهمات المتخصّصة في هذا الحقل المعرفي المهم، حقل حيازة الملكية الزراعية وتحوّلها إلى ملكية خاصة، ليست كافية لامتلاك معرفة علمية دقيقة واستنتاجات موحَّدة تعتبر مدخلاً نظرياً وسلاحاً علمياً تستفيد منه أجيال الباحثين العرب في جميع أقطارهم. ولا بدّ من الاعتراف أن هذا الحقل المعرفي المهم ما زال بكراً في كثير من الجوانب التي تعنى بدراسة الأرياف العربية. ومن نافلة القول إن

تحليل إشكالية الملكية العقارية الريفية يحتاج إلى جهود إضافية من الباحثين العرب المتخصِّصين، وذلك بهدف امتلاك منهجية موحَّدة، ومصطلحات متقاربة، ومفاهيم دقيقة، واستنتاجات معمَّقة تعتبر جميعها مدخلاً أساسياً للتاريخ الريفي العربي.

في ختام هذا المدخل نشير إلى أن دراستنا المنهجية هذه تأتي مسبوقة ببحث أكاديمي صادر عن منشورات الجامعة اللبنانية عام١٩٨٣ سلَّطنا فيه الأضواء على المسألة الزراعية في لبنان في النصف الأول من القرن العشرين[٢]. ويلاحظ أن الاهتمام بالتاريخ الريفي آخذ بالتزايد، سواء في لبنان أو على امتداد الوطن العربي. كما أن بعض الباحثين العرب أدركوا في الآونة الأخيرة أهمية هذا الحقل المعرفي وانخرطوا في أبحاث علمية دقيقة ومتخصِّصة لتغطية النقص الهائل في الدراسات الميدانية عن المسألة الزراعية[٣]. واستناداً إلى أبرز الدراسات الميدانية في هذا المجال سلَّطنا أضواء منهجية على نشأة الملكية العقارية الزراعية في لبنان وتطوّرها، فاستعرضنا بشكل مكثَّف بروز هذه الملكية بترابطها على الساحة اللبنانية مع بروزها على الساحة العربية بشموليتها. واتضح لنا أن هذا الجانب بحاجة ماسّة إلى دراسة مستفيضة لا يتسع المجال لها ضمن هذا البحث وسنقوم بها قريباً. كما استعرضنا بروز الملكية العقارية الزراعية الخاصة في لبنان وتطوّرها

(٢) مسعود ضاهر: **«الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠»**، منشورات الجامعة اللبنانية ـ قسم الدراسات التاريخية رقم ٢٦ ـ بيروت ١٩٨٣.

(٣) نشير إلى أبرز الدراسات العلمية الصادرة حديثاً عن المسألة الزراعية في المشرق االعربي ومصر، وقد سبق لنا الاطلاع عليها:

ـ أحمد بعلبكي: **«الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف ـ من الاستقلال إلى الحرب الأهلية»**، منشورات عويدات ـ بيروت ١٩٨٥.

ـ عبد الله سعيد: **«تطوّر الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية استناداً إلى وثائق أصلية»**، دار المدى ـ بيروت ١٩٨٦.

ـ روبير كراسويل: **«القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني»** ـ ترجمة ميشال أبي فاضل ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨٣.

ـ عاصم الدسوقي: **«كبار ملاّك الأراضي ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ ـ ١٩٥٢»**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٥.

ـ علي بركات: **«تطوّر الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ ـ ١٩١٤»**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧.

ـ عبد الله حنا: **«القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٣٠ ـ ١٩٤٥»**، جزءان ـ دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥ و١٩٧٨.

ـ موفق محادين: **«تطوّر علاقات الإنتاج والحركات الفلاحية في الريف الأردني»**، دار الكاتب، بيروت ١٩٨١.

كنموذج علمي يمكن الاستفادة منه لدراسة هذه المسألة في أقطار عربية أخرى لأن سيرورة التاريخ الريفي العربي متقاربة لدرجة التطابق دون إغفال بعض الخصوصيات بين قطر عربي وآخر. وأمّا الاستنتاجات التي توصّلنا إليها فكانت من الغنى والتنوّع والشمولية بحيث يمكن الاستفادة منها في صياغة منهجية علمية لدراسة المسألة الزراعية في الأرياف العربية في مرحلة انتقالها من أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية إلى نمط الإنتاج التبعي السائد الآن في غالبية تلك الأرياف.

نشوء الملكية العقارية الزراعية في المشرق العربي

تواجه الباحث في هذا الموضوع مشكلات متعدِّدة ناتجة عن عدم تحديد المفاهيم العلمية الدقيقة في مجال التاريخ الريفي، وبشكل أكثر تحديداً في مجال الملكية العقارية الزراعية. ولا يتسع المجال لإعطاء صورة تفصيلية عن نشوء وتطوّر أنواع حيازة الأراضي في المشرق العربي منذ عصوره التاريخية الموغلة في القِدَم حتى تبلور الملكية الخاصة فيه في القرنين التاسع عشر والعشرين، إلا أن من الواجب التمييز بين ملكية حق التصرف أو التمتّع والملكية الخاصة المطلقة. ومن المفيد إبراز كيف أن الملكية الخاصة كانت بحاجة دوماً إلى سلطة طبقية تحميها وتدافع عنها، وأن الدولة شكّلت مرحلة متقدِّمة في هذا المجال على طريق استقرار المجتمع وتبلور الطبقات فيه بشكل نهائي، ودخول العلاقة بين تلك الطبقات مرحلة الصراع السياسي والايديولوجي الذي لم يخْلُ على الدوام من أشكال قمعية دموية لتثبيت الطبقات المسيطرة أحياناً ولقلبها أحياناً أخرى. يضاف إلى ذلك أن الملكية الخاصة، الزراعية منها والعقارية غير الزراعية، كانت في صلب التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المشرق العربي كما في مغربه. وإذا كانت الدراسات العلمية تُدرج الملكية الفردية الخاصة ضمن مجموعتين كبيرتين هما الملكية المنقولة والملكية غير المنقولة، وتُصنّف الملكية العقارية في خانة الملكية غير المنقولة، فإن داخل هاتين المجموعتين تبرز أشكال عدّة من الملكيات تصعب الإحاطة بها في هذا البحث[4]. ولذلك تناولت الدراسة فقط الملكية العقارية الخاصة في المشرق العربي،

(٤) للإطلاع الوافي على أنواع الأراضي وأحكامها في السلطنة العثمانية هناك مصادر كثيرة نشير إلى اثنين منها:

- دعيبس المرّ: «كتاب أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية»، مطبعة بيت المقدس - القدس ١٩٢٣.

- عثمان سلطان: «شرح أحكام الأراضي الأميرية ونظام الملكية العقارية والحقوق العينية غير المنقولة»، مكتب النشر العربي - مطبعة الجامعة السورية ١٩٣٦.

وبصورة أكثر تحديداً الملكية الخاصة للأراضي، وذلك ضمن سيرورة تحوّلها من ملكيات عامة للدولة والجماعات إلى ملكيات خاصة للأفراد أو للمؤسسات.

تكاد تجمع غالبية الدراسات العلمية التي استندنا إليها في هذا المجال على استنتاج مثبت بالواقع يؤكد أن الملكية العقارية الزراعية في المشرق العربي لم تكن الملكية الأكثر شيوعاً فيه حتى أواسط القرن التاسع عشر. كما أن الملكية الخاصة، أي حيازة الأراضي حيازة مطلقة، كانت دوماً عرضة للنهب والاستغلال، وكانت السيطرة للقوى الاجتماعية الأكثر نفوذاً، ولا سيّما أعيان الريف، وزعماء البدو، وتجّار المدن بالإضافة إلى ممثلي السلطة المركزية وحكّام الولايات. فالاراضي المملوكة ملكاً خاصاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكانة الاجتماعية والنفوذ الشخصي للمالك الذي يقيم عليها وعلى العاملين فيها أشكالاً عدّة من علاقات الاستغلال والقهر الطبقي والسخرة وغيرها. ولكن قوى الاستغلال في المناطق، وهي تمارس أبشع الأساليب ضد الفلاحين والرعاة، كانت بدورها عرضة للنهب من قبل قوى تسلّطية أعلى منها رتبة وصولاً إلى السلطان الذي جسّد السلطة المطلقة للدولة المركزية، وله حق التملّك المطلق ونزع ملكية من يشاء وساعة يشاء. وكانت الأسرة الإقطاعية لا الفرد الإقطاعي مصدر استقرارٍ للسلطة الريفية ولضمان استمرارية الأعراف والتقاليد الإقطاعية المتوارثة عبر الأجيال[٥].

برزت عدّة أنواع من الملكية العقارية بعضها إلى جانب البعض الآخر في المشرق العربي، وأبرزها ملكية الدولة، والملكية الوقفية، والأراضي المشاع، والأراضي البوار، والأراضي المتروكة، والأراضي المحميّة، والأراضي المرفقة بالإضافة إلى الأراضي المملوكة ملكاً خاصاً. وكانت الملكيات الكبيرة جداً تقوم إلى جانب ملكيات متناهية في الصغر وتقوم بينهما ملكيات متوسطة وملكيات صغيرة. يضاف إلى ذلك أن عائلات إقطاعية حافظت على حق تصرّفها بأراض زراعية واسعة طَوال عدة قرون وبشكل مستقر، في حين كانت الملكيات الصغيرة غير مستقرة على الإطلاق وعرضة لأنواع شتّى من التسلّط في ظلّ سيادة قانون عام مؤدّاه أن **«من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك»**. فدخل المشرق العربي، ومنه لبنان الحالي، القرن العشرين مزوّداً بإرث ضخم من الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة وغير المجزّأة تحميها أسر إقطاعية تتوارث سيطرتها منذ مئات السنين. ولم تبدأ الملكيات العقارية الكبيرة بالتفكّك إلاّ مع دخول أشكال متعدّدة

(٥) رودولفو ستافنهاغن: **«الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية»**، ترجمة ناجي أبو خليل ـ دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧٢ ـ المقطع الخاص بالملكية الخاصة للأراضي صفحات ٢١٤ ـ ٢٢٠.

من النمط الرأسمالي في الإنتاج إلى المشرق العربي، وحافظت تلك الملكيات على تماسكها حتى صدور الإصلاحات الزراعية وقوانين التأميم في بعض أقطار المشرق العربي ولا سيّما في سوريا والعراق.

إن تكثيفاً علمياً شديداً لإنجاز السيرورة التاريخية الطويلة والمعقّدة منذ الفتوحات الإسلامية الأولى حتى صدور قانون المجلّة العثماني المتعلّق بالملكيات العقارية الزراعية في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية يمكن أن يقود إلى الملاحظات العلمية التالية:

أولاً ـ إن خصوصية فهم الملكية العقارية الزراعية في الوطن العربي تنبع من ربطها الدقيق بعلاقة الدولة بالمجتمع منذ دولة الخلفاء الراشدين حتى السلطنة العثمانية مروراً بالدول السلطانية، ولا سيّما المملوكية والبويهية والسلجوقية ودولة الأدارسة وغيرها. ويلاحظ أن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في مجال حيازة الأراضي لم يكن مستمدّاً على الدوام من الشرع الإسلامي وحده بل ارتبط أحياناً بالموروث السابق الذي كان سائداً في بعض المقاطعات قبل تحوّلها إلى الإسلام.

ثانياً ـ استناداً إلى الملاحظة السابقة يجب التأكيد على مركزية الدولة الإسلامية وموقعها المميّز لحماية المجتمع من الغزو الخارجي، والانتفاضات الداخلية، والأزمات الاقتصادية، والأوبئة والجراد وغيرها. والتعبير الاقتصادي ـ الاجتماعي لمفهوم مركزية الدولة يعني، في الواقع العملي، سيطرة الدولة على المجتمع المدني سيطرة شبه مطلقة قادت إلى سيطرتها على ملكية الأراضي أو حق رقبتها. ويلاحظ أن السيطرة على ملكية الأراضي اتخذت أشكالاً متنوّعة لكنها متقاربة في المضمون، إذ عملت لصالح كبار المتنفذين على حساب القوى المنتجة في الأراضي بالدرجة الأولى. وعلى حساب القوى المعارضة لمركزية الدولة أو المنتفضة ضدها أو الرافضة لتنفيذ قراراتها أو لتقديم الضرائب المتوجبة عليها للسلطة المركزية.

ثالثاً ـ منذ قرارات عمر بن الخطّاب بشأن حيازة الأراضي كانت القوى الفاعلة في الدولة العربية الإسلامية وفي الدول الإسلامية السلطانية تتصارع ضمن اتجاهين كبيرين(٦):

(أ) اتّجاه يصرّ على تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية فردية بالكامل، وكان هذا الاتجاه ضعيفاً في جميع المراحل التاريخية السابقة على نشوء نمط الإنتاج الرأسمالي في الوطن العربي.

(٦) الفضل شلق: «الخراج والإقطاع والدولة ـ دراسة في الاقتصاد السياسي للدولة الإسلامية»، مقالة هامة استفدنا منها في هذا البحث، وهي منشورة في كتاب «الاجتهاد» ـ المجلد الأول ـ العدد الأول ـ بيروت ـ تموز ـ تشرين الأول ١٩٨٨ ـ صفحات ١١٥ ـ ١٩٢ ومرفقة بجداول قيّمة.

(ب) اتّجاه يعتبر الأراضي، الزراعية وغير الزراعية، ملكاً لعموم المسلمين أي ملكاً للأمّة. وقد اعتبر دعاة هذا الاتجاه أن الدولة العربية الإسلامية دولة شرعية تعود إليها وحدها ملكية الأراضي نيابة عن عموم المسلمين. ورغم أن هذا الاتجاه لم يلغِ الملكية الخاصة الفردية، فإنه لم يعتبرها حقاً كاملاً لا يمكن انتزاعه من أصحابه إذا أساؤوا استخدامه وبالتالي إذا عرّضوا أمن الجماعة الإسلامية للخطر، من أي نوع كان. ولذلك اشترط الخلفاء المسلمون على القوى الراغبة بحيازة الأراضي أن يقوموا بإحيائها بشكل دائم وأن يقدّموا عنها الخراج أو الجزية. وتبعاً للصراع الدائر باستمرار، ومنذ ذلك الحين، بين اتجاهي الملكية الخاصة والملكية العامة في مجال حيازة الأراضي فإن تعدّد أشكال الحيازة وأنواع الأراضي (الخاصة، المحميّة، الموات، البوار، الصوافي أو التي جلا عنها مالكوها وغيرها) لم يكن يبدّل جذرياً في طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع من حيث سيطرتها عليه وتحكّمها بملكية الأراضي.

رابعاً ـ لا يتّسع المجال لإبراز أنواع الإقطاع الذي ساد في الوطن العربي زمن دولة الخلافة العربية الإسلامية والدول السلطانية التي أعقبتها، ولكن من المفيد تعداد تلك الأنواع نظراً لارتباط ملكية الأراضي العقارية في سوريا ولبنان ارتباطاً وثيقاً بها تبعاً للمراحل التاريخية المتعاقبة. ففي زمن الخلافة العربية الإسلامية برز إقطاع التمليك أو إقطاع الرقبة، في حين برز زمن البويهيين إقطاع الاستغلال، وزمن المماليك إقطاع الوظيفة. ومن نافلة القول إن تلك الأنواع كانت شديدة التداخل فيما بينها نظراً لحرصها على التطابق مع قوانين الشرع الإسلامي. ولكن الممارسة العملية جعلت حيازة الأراضي للقوى الطبقية ذات القدرة على حمايتها، وهي القوى العسكرية، وزعماء البدو، وأعيان الريف، وتجّار المدن، وذلك على حساب القوى الفلاحية المنتجة.

خامساً ـ استناداً إلى الملاحظات السابقة يمكن التأكيد أن الملكية العقارية الزراعية في زمن الخلافة الإسلامية والدول السلطانية المتعاقبة حتى أواسط القرن التاسع عشر وإعلان قانون المجلّة العثماني عام ١٨٥٨ كانت تخضع للدولة المركزية بالدرجة الأولى وللقوى المتسلّطة في الولايات العربية إبّان ضعف السلطة المركزية وتفسّخها. وفي ظلّ دولة الإقطاع بأشكاله المختلفة (إقطاع التمليك والاستغلال، الإقطاع الإداري، الإقطاع العسكري، إقطاع الهبات والمنح لكبار القادة والموظفين، الإقطاع الشخصي)[٧]، كانت

---

(٧) لمزيد من التفصيل بشأن أنواع الإقطاع يراجع: =

الملكية الفردية الخاصة غير المحميّة هامشية جداً وتنحصر في الأراضي الزراعية داخل المدن والقرى وفي جوارها. وكانت السمة الغالبة عليها أنها ملكية تصرف تخضع لعسف الدولة المركزية وتعديات حكّامها وولاتها. وكانت المصادرة مألوفة وشائعة ولم تسلم منها حتى أراضي الأوقاف. واستمرّت ظاهرة انتزاع الملكية بالقوة بعد تفسّخ السلطة المركزية وانتقال مركز قرار المصادرة والتعديات إلى الزعماء المحليين، من عسكريين ومدنيين وزعماء طوائف وزعماء قبائل.

بعض خصوصيات الملكية العقارية الزراعية الخاصة في المشرق العربي حتى الحرب العالمية الأولى

رغم التشابه الكبير في السمات الأساسية لولادة وتطوّر الملكية العقارية الزراعية الخاصة في جبل لبنان مع غيره من مناطق المشرق العربي، نرى فائدة في إبراز بعض الخصوصيات التي تساعد في رسم صورة أفضل لتطوّر الملكية العقارية الزراعية في هذه المنطقة وموقع الملكية الخاصة فيها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن ملكية المناطق الجبلية عامة، ومنها جبل لبنان، تختلف عن الملكية العقارية في السهول المجاورة، اللبنانية والسورية على السواء. فالأراضي الجبلية الزراعية من صنع الإنسان بالدرجة الأولى، وتتعرَّض فوراً للانهيار إذا لم يستمرّ في العناية بها بسبب تراكم الثلوج سنوياً وقابلية الأرض هناك للتشقّق والزحل. يضاف إلى ذلك أن الدراسات العلمية التاريخية لم تؤكّد ما إذا كانت مؤثّرات الإقطاع في زمن الدولة الإسلامية الأولى قد طبّقت في جبل لبنان نظراً لقلّة السكّان فيه وكثافة المناطق الحرجية والوعرة المسالك في معظم أرجائه. ويرجح أن الصراع على حيازة الأراضي الزراعية آنذاك كان يدور على تملّك السهول الساحلية وسهل البقاع أكثر مما كان يدور على الأراضي الزراعية في الجبل نفسه. وهذه المقولة تفسّر، إلى حدٍّ بعيد، اندفاعة الأمراء المعنيين والشهابيين نحو السهول الداخلية والساحلية واتخاذهم مقرّاً ساحلياً لإمارتهم وقلاعاً داخلية لحماية نفوذهم وضمان جباية الضرائب الزراعية التي يدفع قسم

- آن لامبتون: **نظرات في الإقطاع**، مقالة مترجمة ومنشورة في كتاب **«الاجتهاد»**، المرجع السابق، صفحات ٢٦٩ - ٢٩٢.

= - عبد العزيز الدوري: **«نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية»**، المرجع السابق، ص ٢٤٣ - ٢٦٧.

بسيط منها للسلطنة العثمانية، ويذهب القسم الأكبر إلى جيوب الزعماء المحليين من أبناء الأسر المقاطعجية المسيطرة[٨].

ونميل إلى الاعتقاد بأن المؤثّرات المبكرة للحروب الصليبية فعلت فعلها في الأراضي اللبنانية والفلسطينية الحالية أكثر مما تركت من آثار في مناطق المشرق العربي الأخرى. ونتيجة لذلك تطعَّم إقطاع الاستغلال والتمليك في هذه الأراضي ببعض سمات النظام الفيودالي الأوروبي، ولا سيّما لجهة تمليك الابن البكر والحفاظ على الملكية العقارية غير مجزَّأة حتى لا يضعف نفوذ الأسرة المقاطعجية كلها. وهذه الظاهرة تفسّر الأسباب العميقة لثبات الأسر المقاطعجية اللبنانية، في غالب الأحيان، على أرض أو مقاطعة واحدة تجبي ضرائبها وتتحكَّم بفلاحيها. حتى إن بعض الأسر المقاطعجية ما زالت في مناطق سيطرتها منذ أكثر من ألف عام (كالأسرة الأرسلانية في غرب بيروت). وهنالك أسر عديدة ما زالت موجودة في بعض المناطق اللبنانية منذ عدة قرون، وما زال نفوذ بعض أبنائها قائماً على وراثة السلطة والتملّك[٩]، داخل جبل لبنان وخارجه. وغنيٌّ عن التأكيد أن هذه الظاهرة الاجتماعية الهامّة لا تجد تفسيرها إلاّ بدراسة العلاقة الجدلية بين السلطتين الاقتصادية والسياسية. ففي ظلّ العهود المتعاقبة للإقطاع في المشرق العربي كانت الأرض أداة الإنتاج الأساسية، وبالتالي كانت السيطرة عليها ضرورة مطلقة لبناء السلطة السياسية[١٠].

ونشير كذلك إلى الملكية العقارية الواسعة للأوقاف الدينية، الإسلامية والمسيحية في جبل لبنان، التي تراكمت حتى قاربت ربع مساحة الجبل في عهد المتصرفية. فإذا كان الوقف الإسلامي استمراراً طبيعياً لتقاليد الإقطاع الإسلامي فإن الأوقاف المسيحية، ولا سيّما المارونية، قد استفادت إلى حدٍّ بعيد من قوانين الشرع الإسلامي ومن الإرث الفيودالي الغربي زمن الحروب الصليبية في المشرق العربي في أواخر القرن الثامن عشر

---

(٨) تناولنا هذا الموضوع في دراسة عملية مطوّلة:
ـ مسعود ضاهر: **«بعض السمات الأساسية لتطوّر النظام المقاطعجي اللبناني»** ـ مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول لعام ١٩٧٥، صفحات ٣٧ ـ ٧٤.

(٩) عاطف بو عماد: **«الأسرة النكدية»**. الدار التقدمية ـ المختارة ـ لبنان ١٩٨٩ ـ وتراجع مقدمتنا للكتاب حول تاريخ الأسر المقاطعجية اللبنانية.

(١٠) مسعود يونس: **«الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبّان حكم الامبراطورية العثمانية»** ـ بحث غير منشور، معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٧٥، في ٦٩ صفحة.

بحيث أضحت عرضة لحملات عسكرية جرَّدتها أوروبا لاحتلال مصر في مطالع القرن التاسع عشر (حملة نابوليون بونابرت وحملة فريتزر)، وتزامن تفسّخ السلطة المركزية مع نشاط تبشيري واسع في جبل لبنان كان من نتائجه تنصير أمراء شهابيين في رأس الهرم السياسي المسيطر وفي مقدمتهم الأمير يوسف الشهابي وأبناؤه من بعده. وهذا يفسِّر كيف أن الأمير يوسف وأبناءه أغدقوا على المؤسسات الوقفية المسيحية، المارونية بالدرجة الأولى، مساحات شاسعة من الأراضي كهبات أو بأسعار بخسة. ولكن الباحث المدقِّق يلاحظ كيف أن الكنيسة المارونية، والرهبانيات المسيحية المحلية عرفت كيف تستقطب أعداداً كبيرة من اليد العاملة الشابّة وتحوِّل الأديرة إلى مراكز إنتاج أساسية في الجبل، ولا سيّما في مجال إنتاج الحرير[١١]. واستخدمت هذه القوى العاملة المنتجة في مشاريع عمرانية واسعة استطاعت بواسطتها توسيع ملكياتها العقارية، الزراعية بالدرجة الأولى[١٢].

وإذا كان الإنصاف العلمي يحتِّم علينا الاعتراف للمؤسسات الوقفية الدينية في جبل لبنان بالفضل في مجالي التعليم ونشر الحِرَف المهنية من جهة، والعمل الزراعي المنتج من جهة أخرى، وذلك عبر قوى رهبانية نشيطة ومتفانية في خدمتها، فإن الإنصاف نفسه يدفعنا إلى التأكيد بأن ثمرات عمل تلك القوى النشيطة ذهبت، في الغالب والأساسي منها، إلى خزائن الأديرة.. والكنائس وساهمت في ولادة مؤسسات وقفية قوية شكّلت، إلى جانب المؤسسات الوقفية السنّية في بيروت وطرابلس، مراكز قوى اقتصادية وسياسية واجتماعية ما زال لبنان يعاني من نفوذها حتى الآن. صحيح أن الملكيات الوقفية، الكبيرة منها والصغيرة على السواء، منتشرة في جميع أرجاء الوطن العربي وتقيم لها بعض الدول العربية وزارات باسم «**وزارة الأوقاف**»، ولكن خصوصية الملكيات الوقفية في جبل لبنان، ثم في لبنان الكبير، هي أنها تحكّمت بالدولة نفسها. وكان لرجال الدين في لبنان، مسيحيين ومسلمين، نفوذ كبير على أبناء طوائفهم ما زال يتعاظم إلى الآن ويشكِّل تكاتفهم سدّاً منيعاً في وجه قوى التغيير

(١١) الأب مارون كرم: «**قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية**»، بيروت ١٩٧٢.
ـ الأب يوسف محفوظ: **كيف اتصلت الأملاك إلى أديار الراهبات اللبنانيات المارونيات ـ لمحة تاريخية**»، محاضرة في ١٥ صفحة ـ بيروت ١٩٧٠.

(١٢) تناولنا هذا الجانب في فصل مطوَّل من ثلاثة أقسام في دراستنا:
ـ مسعود ضاهر: «**الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١**»، الطبعة الثالثة ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٦ ـ الباب الأول ـ الفصل الثاني: المدلول الاجتماعي والسياسي لتنظيم الكنيسة المارونية وقواها الرهبانية المنتجة، أضواء على تمركز الملكيات الوقفية للرهبانيات المارونية في الإمارة الشهابية، دور المدبِّرين في ترقّي الأسر المقاطعجية المارونية إبّان الحكم الشهابي...

الجذري وبناء نظام سياسي في لبنان أكثر تطوراً، وقادر على مجابهة تحديات العصر. ولذلك لا يمكن فصل الملكية العقارية الزراعية الوقفية، وغيرها من الملكيات العقارية الوقفية، عن وظيفتها الاجتماعية ودورها الطبقي كضامن للنظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر في لبنان.

تبقى ملاحظة هامة عن تفسّخ النظام السياسي في جبل لبنان وانهيار الإمارة فيه عام ١٨٤٢ وما أعقب ذلك الانهيار من صدامات دموية بين كتل بشرية كبيرة هي الطوائف من جهة، وبين قوى طبقية داخل تلك الطوائف، تجسّدت بالعاميات الفلاحية ضد النظام المقاطعجي من جهة أخرى[١٣]. ولا يتسع المجال لإيجاز السمات الأساسية لهذه المرحلة بل نشير فقط إلى أثر تلك الصدامات في نفسّخ النظام المقاطعجي وبداية مرحلة جديدة على أنقاضه تميَّزت بتحرير الفلاّحين من القيود التي كانت تكبِّلهم، والتي نصَّ بروتوكول متصرفية جبل لبنان على ضرورة إلغائها عام ١٨٦١ وإعلان المساواة التامة بين اللبنانيين، على اختلاف طوائفهم وفئاتهم الاجتماعية[١٤]. وتعتبر هذه السمات إحدى أبرز خصوصيات التطوّر التاريخي الاجتماعي لجبل لبنان الذي كان سبّاقاً إلى إطلاق أول حركة فلاحية ناجحة في كسروان عام ١٨٥٨، شكّلت منعطفاً تاريخياً هاماً في تطوّر لبنان، ولم تبق نتائجه محصورة في الجبل بل تعدّته إلى المناطق العربية المجاورة.

رغم أن دراسات علمية كثيرة عملت على إنصاف هذه الحركات الفلاحية[١٥] وتقييم

---

(١٣) نشرنا مؤخَّراً دراسة مطوَّلة لمعالجة هذا الموضوع:
ـ مسعود ضاهر: «**الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي**» ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٨٨.

(١٤) نصَّت المادة السادسة من النظام الأساسي لجبل لبنان الصادر في ٩ حزيران ١٨٦١ على التالي: «**الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الإقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعجية**»، ثم تعدَّلت في النظام الأساسي المعدَّل والصادر في ٦ أيلول ١٨٦٤ لتصبح المادة الخامسة وهذا نصّها: «**الجميع متساوون أمام القانون، تلغى كل امتيازات الأعيان لا سيما المقاطعجية**».
يراجع النصّ الأصلي لعام ١٨٦١ والمعدَّل العام ١٨٦٤.
ـ أحمد طربين: «**لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦١ ـ ١٩٢٠**»، معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٨.

(١٥) نشير إلى أهم تلك الدراسات العلمية:
ـ أنطون ضاهر العقيقي: «**ثورة وفتنة: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ ـ ١٨٧٣**»، نشرها وشرحها وضبط حواشيها يوسف ابراهيم يزبك ـ هدية مجلّة «**الطليعة**» ـ بيروت ١٩٣٩.
ـ إيرينا سميليانسكايا: «**الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر**» ـ تعريب عدنان جاموس ـ بيروت ١٩٧٢.
=

دورها الإيجابي، وصولاً إلى المبالغة أحياناً في إيجابياته، فإن مجالات أساسية لم تعالج حتى الآن، ولا سيّما أثر الانتفاضات الشعبية على تطوّر الملكيات العقارية الزراعية في جبل لبنان والمناطق المجاورة. وليست لدينا المعطيات الكافية لدراسة هذا الجانب وإعطاء أحكام نهائية عنه، ولكن الوثائق والمصادر التي أطلعنا عليها في هذا المجال تثبت أن الملكيات العقارية الزراعية، الصغيرة منها والمتوسطة بشكل خاص، بدأت تتزايد بشكل واضح في جبل لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما أن تلك الملكيات أصبحت سمة أساسية للمرحلة اللاحقة، وذلك على حساب تفتيت الملكيات العقارية الكبيرة في جبل لبنان أولاً، ثم في باقي المناطق اللبنانية في القرن العشرين. ويلاحظ كذلك أن الانتفاضات الفلاحية لعبت الدور الأساسي في بروز فئات الفلاحين الميسورين لأن التسلّط المقاطعجي السابق قد ضعف إلى حدٍّ كبير في الجبل، وأن إمكانية البلْص، وفرض الضرائب الإضافية، والسخرة وغيرها لم تعد سائدة كما في المرحلة السابقة. ولعبت الهجرة، وأموال الاغتراب، وإنتاج الحرير، والتبغ، ودخول الرساميل الأجنبية، وتحديث بعض الحرف، وتنشيط حركة التصدير وإعادة التصدير، والنهضة العمرانية والثقافية والتعليمية، هذه العوامل وغيرها ساهمت في كسر علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح اللبناني بالزعيم المقاطعجي[١٦]. ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة في جبل لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في حين بقيت مظاهر أساسية من تلك التبعية تربط الفلاح اللبناني بزعماء الريف القاطنين فيه حتى أواسط القرن العشرين. ولذلك يمكن التأكيد بأن حركة تحرّر الفلاحين بدأت في جبل لبنان قبل غيره من المقاطعات اللبنانية وكانت لها آثار إيجابية كبيرة ساهمت في نشوء وتطوّر الملكية العقارية الزراعية الخاصة في لبنان الصغير أو المتصرفية أولاً، ثم في لبنان الكبير إبّان حكم الانتداب الفرنسي.

لقد جاءت ولادة دولة لبنان الكبير في إطار مخطّط استعماري عام لتفكيك السلطنة العثمانية وتوزيع ولاياتها العربية على الدول الامبريالية، ولا سيّما بريطانيا وفرنسا. وقد اتخذنا، منذ خمس عشرة سنة حتى الآن، موضوع تجزئة المشرق العربي وتطوّر دوله

= - دومينيك شفالييه: «الأسباب العميقة للاضطرابات الفلاحية في كسروان عام ١٨٥٨»، نقلها إلى العربية أكرم الرافعي ونشرت في مجلة «الطريق» - بيروت - العدد التاسع - تشرين الأول ١٩٦٩.
- فؤاد قازان: «ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين» - مقالة منشورة في مجلة «الطريق» - بيروت - العدد الثالث لعام ١٩٧٠.

(١٦) Souad Abou el ROUSSE SLIM: «Le Métayage et l'Impôt au Mont - Liban XVIIIème et XIXème Siècles», Darel Machreq -Beyrouth1987.

القطرية مجالاً لتخصّصنا العلمي، وأصدرنا بشأنه عدداً كبيراً من الدراسات والأبحاث والمقالات العلمية. وتناولنا بالدراسة المتخصِّصة كذلك المسألة الزراعية في لبنان في النصف الأول من القرن العشرين(١٧). ولذلك لا نرى فائدة تذكر في استعادة أبرز الفرضيات والاستنتاجات التي حفلت بها دراساتنا السابقة، بل ننطلق منها لمعالجة مسألة تطوّر الملكية الزراعية الخاصة في لبنان في علاقتها بالسلطة السياسية التي تجسَّدت في النظام الطائفي ـ الطبقي اللبناني.

فولادة الملكية العقارية الزراعية الخاصة ترقى إلى مرحلة تاريخية أكثر قدماً من القرن التاسع عشر، ولكن تبلورها قد تمّ في ذلك القرن مع تحوّل الملكية العقارية الخاصة إلى ملكية قابلة للبيع والشراء والرهن والوراثة بموجب سندات رسمية عثمانية سُمِّيت سندات «**الطابو**» التي تثبت حدود الملكية ونوعها وكيفية التصرّف بها وعلاقتها بالملكيات العقارية المجاورة كالريّ المشترك، وحق الشفعة، وحق المرور، وغيرها.

تعتبر القوانين العثمانية، ولا سيّما قانون المجلّة لعام ١٨٥٨، ثم القوانين والمراسيم الفرنسية في عهد الانتداب الفرنسي(١٨) نقطة تحوّل كبرى في تاريخ تطوّر الملكيات العقارية الخاصة، الزراعية منها والأملاك المبنية وغيرها. فحتى صدور تلك القوانين والمراسيم والقرارات كانت الهيمنة واضحة لأملاك الدولة بأشكالها المختلفة والأملاك العامة، ولا سيّما الوقفية. وأمّا الملكيات العقارية التي صُنِّفت في خانة الأملاك الخاصة أو الملك الخاص فبقيت ضعيفة للغاية، كما أن سندات الطابو لم تكن كافية لضمان تلك

(١٧) تناولنا هذا الموضوع في دراسة مفصَّلة:

ـ مسعود ضاهر: «**مؤثرات الانتداب الفرنسي على المسألة الزراعية في سوريا ولبنان**» ـ مقالة منشورة في مجلة «**الوحدة**» التي تصدر في الرباط ـ العدد ٢٥ ـ تشرين الأول ١٩٨٦ ـ صفحات ٦٤ ـ ٧١ ـ العدد يحمل على الغلاف عنوان «**المسألة الزراعية في الوطن العربي**».

(١٨) في مقدمة دراسته «**أحكام الأراضي الأميرية**» أفرد عثمان سلطان عدة صفحات للإشارة إلى أهمّ القوانين العقارية العثمانية وهي: قانون ١٣٧٤ هـ المسمّى «**قانون الأراضي**»، وقانون ١٣٧٥ هـ المسمّى «**قانون أو نظام الطابو**»، وتعليمات سنة ١٣٧٦ هـ وهي «**تعليمات سندات الطابو**»، وقانون ١٣٨٤ هـ المسمّى «**قانون انتقال الأراضي الأميرية**»، وقانون سنة ١٢٩١ هـ المسمّى «**نظام سندات التمليك**»، وقوانين ١٣٢٧ هـ و١٣٢٨ هـ و١٣٢٩ هـ. بشأن التصرّف بالأموال غير المنقولة. ثم تناول أبرز القرارات والمراسيم الفرنسية التي صدرت في سوريا ولبنان إبّان عهد الانتداب وحتى عام ١٩٣٥. ولكن دراستنا «**الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**» تضمَّنت ملحقاً تفصيلياً يحمل الرقم ٢ ويمتدّ من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٢، وعنوانه «**مجموعة قوانين ومراسيم وقرارات تتعلّق بالمسألة الزراعية في لبنان إبّان عهد الانتداب الفرنسي**»، صفحات ١٩٤ ـ ١٩٩.

الملكيات ذات الحدود المبهمة في معظم الأحيان، واستمرَّت أملاك الفلاحين وصغار المنتجين عرضة للنهب والتسلّط والمصادرة وانتزاع حق الملكية بأساليب مختلفة من جانب القوى المتسلِّطة، الدينية والمدنية والعسكرية والإدارية على السواء. ورغم استمرار تسلّط القوى الطبقية الحاكمة في المدن والأرياف اللبنانية إبَّان عهد الانتداب فإن معركة السيطرة على أكبر نسبة من الأراضي الأميرية والسلطانية والموات والمتروكة والوقفية قد فتحت على مصَراعيها بتشجيع مباشر من الدولة الانتدابية نفسها. فلم تكتفِ القرارات والمراسيم الانتدابية بتثبيت النهب العقاري الذي تمَّ باسم سندات الطابو في العهد العثماني ودُوِّن رسمياً في سجلَّات المساحة في عهد الانتداب، بل دعت صراحة إلى شراء أراضي الدولة ومعظم الأراضي المسجَّلة باسم «النفع العام» وبهدف فرض ضرائب جديدة وجبايتها للخزينة من جهة، وإدخال سوريا ولبنان في دائرة نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي والهامشي من جهة أخرى.

وكانت تقارير الخبراء والمستشارين الفرنسيين توصي على الدوام بتعزيز الملكيات العقارية الزراعية الخاصة وتفتيت الملكيات العقارية الكبيرة، وجعل الملكية الخاصة مصونة وفي حمى الدستور، كما ورد في مادة صريحة من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ ما يزال معمولاً بها حتى الآن[١٩].

فالغاية الأساسية لسياسة الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان في مجال الملكية العقارية تبلورت عبر نصوص وقرارات ومراسيم وقوانين تدعو كلها لجعل حق الملكية الخاصة حقاً مقدَّساً، ولا يجوز أن تنزع من أي مواطن ملكيته الخاصّة إلاَّ بموجب نصٍّ قانوني مبرّر ومعلّل. والملكية الخاصة المصونة في حمى القانون سمة أساسية من سمات نمط الإنتاج الرأسمالي سواء كانت تلك الملكية كبيرة جداً أو متناهية في الصغر. ولذلك لا بدّ من تعرية الجوهر الطبقي لهذه المقولة التي تضمر عكس ما تعلن. فمن حيث الظاهر يستطيع أي لبناني أن يتملَّك مساحات شاسعة من الأراضي ويحوِّلها إلى ملك خاص بموجب سندات التمليك أو المساحة. وله الحق باستصلاحها، وبيعها، ورهنها، والاستفادة من حق الشفعة للسيطرة على أراضٍ مجاورة لها إذا عُرِضت للبيع، وتوريثها

(١٩) نصَّت المادة ١٥ من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ وبقيت دون تعديل حتى اليوم على ما يلي:
«الملكية في حمى القانون، فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلاّ لأسباب المنفعة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً».

لمن يشاء. وله الحق كذلك في الحصول على رخصة من الدولة لردم أراضٍ على شواطىء البحر، ومجاري الأنهار، والاستفادة من الأراضي المشاع والأحراش لقاء إذن من الدولة ورسوم تدفع لخزانتها. فقرارات الانتداب الفرنسي كانت تشجِّع فعلاً على تحويل الملكيات العامة أو ذات النفع العام إلى ملكيات خاصة «**مصونة وفي حمى القانون**». وقد قدّمت تسهيلات كبيرة في هذا المجال استفاد منها كبار الملاّكين، ورجال الإدارة، والعسكريون، والتجّار، وبعض الفلاحين الميسورين، ودلالة ذلك أن نسبة الملكية العقارية الخاصة، ومنها الأراضي الزراعية المملوكة، شهدت تطوراً عاصفاً في عهد الانتداب استمرّ على وتيرة متصاعدة في مرحلة الاستقلال السياسي للبنان منذ عام ١٩٤٣. وكان واضحاً، في البداية، أن الملكية العقارية الخاصة في جبل لبنان كانت أكثر استقراراً منها في باقي المقاطعات التي ضُمَّت إلى دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، لأن قوانين المساحة وإجراءاتها ظهرت في الجبل منذ بداية عهد المتصرفية عام ١٨٦١ في حين تأخّرت إلى الثلاثينات من القرن العشرين في بعض المناطق اللبنانية القريبة من جبل لبنان، وإلى مطالع النصف الثاني من هذا القرن في المناطق البعيدة عنه. وفي ظل غياب المساحة وتحديد الأراضي كان من الطبيعي أن تستمر الأعراف والتقاليد وسندات الطابو، وصكوك البيع غير المدوَّنة وإفادات المختارين وغيرها مرتكزاً لحقٍّ مبهم في الملكية العقارية الخاصة، ولكنه حقٌّ غير محدَّد بدقّة ليكون في حمى القانون. والتاريخ الاجتماعي اللبناني مليء بآلاف الدعاوى لإثبات حق الملكية الخاصة التي كانت عرضة للانتزاع من أصحابها الشرعيين الذين أمضوا في خدمتها عشرات السنين وتوارثوها أباً عن جدّ. وكثيراً ما أقيمت الدعاوى ضد المؤسسات الدينية نفسها التي تحوَّلت إلى قوّة اقتصادية كبيرة جداً وذات ملكية عقارية وقفية بالغة الاتساع.

بعض الاستنتاجات

تشكِّل الملكية العقارية الخاصة، الزراعية والمبنية وغيرهما من الملكيات الخاصة، منطلقاً علمياً لفهم البنية الاجتماعية لتاريخ المشرق العربي بجميع أقطاره. فالملكية العقارية ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الريفي، كما أنها لعبت الدور الأساسي في التمايز الطبقي داخل الأرياف وساهمت في دفع أعداد كبيرة من الريفيين للنزوح إلى المدن أو للهجرة منها إلى الخارج. ولعلّه يمكن إيجاز أبرز الاستنتاجات المرتبطة بتطوّر الملكية العقارية الخاصة في الأرياف، والملكية الزراعية هي بمثابة العمود الفقري فيها، على الشكل التالي:

ـ الانتقال من الملكيات العامة أو ذات النفع العام إلى الملكيات الخاصة الفردية وذات المنفعة الشخصية.

ـ الانتقال من المجتمعات الطبقية المرتكزة إلى التضامن الاجتماعي القبلي والعائلي والحرفي إلى المجتمعات الرأسمالية المرتكزة إلى الطبقات الحديثة حيث العمل والإنتاج والملكية والتوريث قواعد ثابتة للانقسام الاجتماعي وللتضامن الطبقي.

ـ الانتقال من أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية إلى مجتمعات ذات نمط إنتاج رأسمالي تبعي وغير قادر على الانفكاك من تبعيته للامبريالية في غالبية الأقطار العربية.

ـ قيام تجارب اشتراكية في أكثر من دولة عربية مشرقية كان لها الدور الأساسي في تحطيم العلاقات الإقطاعية القديمة والقيام بإصلاحات زراعية كان من نتائجها مصادرة أراضي فئة كبار الملاّكين وتوزيعها على صغار الفلاحين والتعاونيات الزراعية الريفية. ولكن تلك الإصلاحات بقيت في حدود معيَّنة لم تتجاوزها، الأمر الذي يهدِّد ببروز ملكيات عقارية كبيرة مجدَّداً على أساس نمط الإنتاج الرأسمالي وهيمنة الملكية الخاصة الفردية.

لم يكن لبنان بعيداً عن تلك المؤثرات الجارية في محيطه العربي، فقد تفاعل معها واستفاد منها بشكل واضح حتى اندلاع الحرب الأهلية فيه عام ١٩٧٥. وكانت الأرياف اللبنانية تسير بخطوات مسرعة، في جبل لبنان أولاً منذ القرن التاسع عشر، ثم في لبنان الكبير منذ عهد الانتداب الفرنسي، لتفتيت الملكيات العقارية الكبيرة في جميع مناطقه ولتجاوز الأنماط السابقة على الرأسمالية إلى نمط إنتاج رأسمالي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العربية وبالسوق الرأسمالية العالمية. وقد دلَّت معظم الدراسات السوسيولوجية الميدانية التي أجريت في لبنان[٢٠] قبل الحرب الأهلية على أن المجتمع اللبناني تجاوز الانقسامات القبلية والعشائرية والمناطقية السابقة إلى مجتمع طبقي تلعب الطائفية فيه دور صمام الأمان لحماية النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر على مقاليد الحكم في لبنان إبّان السيطرة الفرنسية وبعدها. فالطائفية السياسية قاعدة للدولة الطائفية التي هي الشكل الملائم للسيطرة الطبقية للبورجوازية اللبنانية التابعة للامبريالية[٢١].

ولعلّ أبرز خصوصيات المسألة الزراعية في لبنان، والملكية العقارية الخاصة هي

(٢٠) نشير إلى دراستين أساسيتين في هذا المجال:

— Mission IRFED: «Besoins et Possibilités de Développement du Liban», Beyrouth 1960-1961.

— Claude Dubar et Sélim Nasr: «Les Classes Sociales au Liban», Paris 1976

(٢١) مهدي عامل: «في الدولة الطائفية»، دار الفارابي ـ بيروت ١٩٨٦.

عمودها الفقري، أن المؤسسات الدينية الوقفية، الإسلامية والمسيحية، تتشبّث بملكياتها العقارية الضخمة وترفض التنازل عنها أو بيع قسم منها[٢٢]. وهي تشكّل، موضوعياً، عقبة كبرى أمام الإصلاح الزراعي في الأرياف اللبنانية من جهة، وأمام الإصلاح السياسي والاقتصادي للنظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر في لبنان. وذلك يفسّر بوضوح الدور المتزايد لرجال الدين اللبنانيين في السياسة اللبنانية وحرصهم الدائم على عدم تغيير النظام السياسي اللبناني إلّا في حدود معيّنة لا تطول البنية الأساسية للإنتاج، وبشكل أكثر تحديداً البنية العقارية. ومن نافلة القول إن الإصلاح الجذري للمسألة العقارية في لبنان يتطلّب موقفاً شجاعاً من الملكيات الوقفية الدينية والعمل على تحويلها إلى ملكيات خاصة فردية أو تعاونيات عامة تعود ملكيتها إلى الأفراد العاملين عليها.

إن تفتيت الملكيات العامة في السابق، ولا سيّما أراضي الدولة والمشاع والبوار والموات والمتروكة وغيرها، قد تمّ بسرعة تحت ضغط العامل الخارجي الرأسمالي لتسريع قيام دولة رأسمالية هامشية ذات تبعية شبه مطلقة لمراكز الرأسمالية العالمية في لبنان. ولكن كبار الملّاكين، والمؤسسات الدينية، وتجّار المدن، والمرابين، والمهاجرين، وأعيان الريف كانوا المستفيدين شبه الوحيدين من ذلك التفتيت وحوّلوا الملكيات الكبيرة القديمة إلى ملكيات كبيرة حديثة على النمط الرأسمالي وجعلوا الأرض سلعة تُباع وتُشرى وتُرهن وتُورث.

بقي الفلّاحون محرومين من كل ملكية باستثناء شرائح قليلة امتلكت بعض الأراضي واشترت بعضها بأسعار بخسة من كبار الملّاكين القاطنين في المدن والمحتاجين دوماً إلى أموال نقدية. ويلاحظ أن هذه الظاهرة قد انتشرت في جميع المناطق اللبنانية لأن سهولة امتلاك الأراضي القديمة من جانب الشرائح الاجتماعية التي سيطرت عليها جعلتهم يبيعونها بأسعار بخسة أو يتنازلون عن قسم منها بموجب قوانين المغارسة والمساقاة والشراكة وغيرها[٢٣].

لعبت الملكية العقارية الخاصة في الأرياف اللبنانية دوراً هاماً في تعزيز الانقسام

(٢٢) خاضت الرهبانيات اللبنانية معركة عنيفة ضد تملّك الأجانب في لبنان واعتبرت مشايخ النفط العرب في عداد أولئك الأجانب الذين هدّدوا الملكيات الوقفية بالتفسّخ ـ يراجع:

ـ الأمانة العامة لمؤتمر الرؤساء العامين الدائم للرهبانيات اللبنانيات: «**على هامش قانون تملّك الأجانب في لبنان وموقف الرهبان اللبنانيين منه**»، بيروت ١٩٦٦.

(٢٣) مسعود ضاهر: «**تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**»، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٨٤.

الاجتماعي والفرز الحاد بين سكّانها وفي التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الأرياف والمدن اللبنانية. وذلك كيف أن ظاهرة الاغتراب قد انتشرت في جميع الأرياف اللبنانية وبأعداد كبيرة جداً. ويلاحظ أن أموال الاغتراب لعبت دوراً هاماً في ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والملكيات العقارية على أنواعها في الأرياف اللبنانية، وأن سعر المتر المربّع يختلف بين منطقة وأخرى، لا بل بين قرية وأخرى تبعاً لوجود مغتربين أثرياء فيها يوظّفون قسماً من ثرواتهم في مجال البناء أو المضاربات العقارية أو المشاريع الزراعية. ويتراوح فارق سعر المتر المربّع أحياناً ليصل إلى مئة ضعف بين قرية وأخرى وبين منطقة وأخرى.

تبقى ملاحظة أساسية ذات صلة وثيقة بتطوّر الملكية العقارية الخاصة منذ عهد الانتداب، هي أن هذا العهد قد انتهى بعد أن ترك تحالفاً طبقياً شكّلت الزعامات الريفية فيه، أي كبار الملاّكين، محور استقطاب بارز في السياسة اللبنانية. ويلاحظ أن التركيبة الاجتماعية للبرلمان اللبناني وللوزارات اللبنانية المتعاقبة حتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي كانت تضم نسبة كبيرة من كبار الملاّكين لدرجة يمكن معها القول إن الريف اللبناني حكم المدن لا العكس[٢٤]. والدلالة الطبقية لهذه الظاهرة أن البورجوازية اللبنانية الناشطة خلال تلك المرحلة ارتضت بتبعيتها للرساميل الأجنبية في عهد الانتداب، كما ارتضى ممثلوها بتبعيتهم لكبار الملاّكين، الدينيين والمدنيين، في مطلع عهد الاستقلال وحتى الستينات من القرن العشرين، وبالتحديد حتى المحاولة الشهابية لتحديث البنية الطبقية للتركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية في لبنان بأفق رأسمالي تبعي وتخفيف الاعتماد على كبار الملاّكين. ولكن المحاولة الشهابية لم تنجح بسبب الإرث الضخم المتراكم من المرحلة العثمانية الطويلة ومن عهد الانتداب، وهو الإرث الذي هدّد بانهيار الصيغة اللبنانية وميثاقها ونظامها الطائفي ـ الطبقي. وغنيّ عن التأكيد أن الدولة اللبنانية اليوم تعيش مرحلة صعبة للغاية بعد أن أغلقت على نفسها كل نوافذ الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري والعسكري، وحافظت على كثير من موروثات العهدين التركي والفرنسي، ولا سيّما الطائفية السياسية، والملكيات الوقفية الكبيرة، وتدخّل رجال الدين في السياسة.

---

(٢٤) تراجع الدراسة العلمية الهامة في هذا الموضوع والمزوّدة بالأرقام التفصيلية:
ـ سونيا الدبس: **«التركيبة الاجتماعية للبرلمان اللبناني في عهد الانتداب ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣»**، مقالة منشورة في مجلة **«الفكر العربي»**، بيروت ـ معهد الإنماء العربي ـ تشرين الثاني ١٩٨١.

فدراسة الملكية العقارية الخاصة في علاقتها بالبنية السياسية اللبنانية تشكّل المدخل العلمي الأكثر قدرة على فهم المسألة اللبنانية في جميع مراحلها، المستقرّة منها والمتفجّرة والمدمّرة على السواء.

ولعلّ المدخل الصحيح إلى الحل الجذري يكمن في إعادة الاعتبار لشعار «**الأرض لمن يعمل عليها**» أو «**من يملكَ يزرع ومن لا يزرع لا يملك**»، لأن الشعب هو المالك الأعلى للأرض، ومصلحته يجب أن توضع فوق كل مصلحة فردية، كما أن حق الانتفاع بالأرض يجب أن يتلاءم مع حاجة المجتمع الموضوعية إلى إنتاجها وتطوير ذلك الإنتاج تبعاً لمتطلّبات التطوّر الاجتماعي.

وفي الختام نعيد التأكيد على ضرورة الانخراط الجدّي في الدراسات التاريخية الريفية وتحليل النماذج المتوفّرة وتقديم الوثائق الجديدة ونشرها والتعليق عليها. ولن يكون بمقدور المؤرّخين والباحثين العرب التأسيس لمدرسة تأريخية عربية جديدة ما لم يولوا التاريخ الريفي، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، الأهمية التي يستحق، ولا سيّما أن مجتمعاتنا ما زالت مجتمعات ريفية بالدرجة الأولى، وأن تضخيم أعداد سكّان المدن في السنوات الماضية كان ثمرة انتقال الريفيين إلى المدن وضواحيها. وعندما يتبوّأ التاريخ الريفي مكانته الطبيعية التي يستحقّ تبرز شدة الحاجة إلى دراسة نشوء وتطوّر الملكية العقارية الخاصة في الأرياف والمدن معاً لأنها المدخل العلمي لفهم التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية ولبروز التيّارات والاتجاهات والأحزاب السياسية في لبنان وغيره من الأقطار العربية.



الفصل الرابع

مؤثرات المرحلة الانتدابية على الأرياف العربية المشرقية

مدخل:

تعتبر المسألة الزراعية في البلدان النامية من أهمّ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لأنها تطول تجمّعات بشرية كبيرة، سواء في الريف أو من الريفيين الذين ينزحون إلى المدينة للعمل الموسمي أو الدائم، وما تعانيه هذه التجمّعات من أزمات وصعوبات معيشية حادّة تندرج في إطار القضايا الوطنية الكبرى التي لا تجد حلًّا جذرياً لها إلّا بتغيير بنية النظام السياسي المسيطر حيث تبرز أزمة العاملين في الزراعة أو الريفيين النازحين إلى المدن كإحدى أشدّ المشكلات تعقيداً في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية الزراعية.

لكن المسألة الزراعية في سوريا ولبنان لم تحظَ بالاهتمام الكافي على مستوى الدراسات النظرية والتطبيقية حتى السنوات القليلة المنصرمة[1]، فبقي التاريخ الاجتماعي لهذين البلدين، في الجانب الأساسي منه، تاريخ المدن الكبرى والمناطق المجاورة لها، وأهمل تاريخ الأرياف البعيدة بشكل شبه كامل. ولسنا بصدد تحليل المسألة الزراعية في سوريا ولبنان منذ بداية تشكّلها حتى الآن بل سنركّز في هذه المقالة فقط على مرحلة ما بين الحربين العالميتين، أي مرحلة الانتداب الفرنسي الذي خضعت له المقاطعات

(١) من الكتابات العلمية التي صدرت مؤخراً بالعربية عن المسألة الزراعية في سوريا ولبنان نشير إلى:

- عبد الله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاّحية في سوريا ولبنان»، جزءان - بيروت ١٩٧٥ و١٩٧٨، والدراسة، في الجانب الأساسي منها، عن سوريا.
- مسعود ضاهر: «الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ - ١٩٥٠»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٣.
- أحمد بعلبكي: «الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف، من الاستقلال إلى الحرب الأهلية»، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٥.

السورية واللبنانية بعد سقوط السلطنة العثمانية. فقد عمد الفرنسيون إلى تقسيم تلك المقاطعات إلى دويلات طائفية انتزعت بعض أقسامها لتدمج في الأراضي التركية والبعض الآخر في أراضي الانتداب البريطاني تمهيداً لضمّها إلى الحركة الصهيونية التي تجسّدت بقيام دولة اسرائيل على أراضي فلسطين المغتصبة. وأثبتت مرحلة الانتداب الفرنسي بروز دولتي سوريا ولبنان وقبولهما عضوين في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.

تعتبر مرحلة الانتداب نقطة تحوّل أساسية في تاريخ المقاطعات السورية واللبنانية إذ تركت آثاراً واضحة فيها، وعلى كافة المستويات بعد أن أدخلت تبدّلات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية بقيت سوريا ولبنان تعيش نتائجها إلى سنوات طويلة أعقبت رحيل الفرنسيين عن أراضيهما(٢).

وتكمن الأهمية الأساسية لمرحلة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان بسبب موقعهما التاريخي في كونها مرحلةً انتقالية شهدت تبدّلات نوعية بين العثمانيين والحكم الاستقلالي من جهة، وتتويجاً لتاريخ طويل من التدخّل الاستعماري الأوروبي في مصير المشرق العربي وقطع الطريق على تطوّره السابق وإدخاله قسرياً في علاقات رأسمالية مرتبطة مباشرة بالسوق الرأسمالية العالمية من جهة ثانية،فقد بنت القوى الخارجية مخططاتها الاستعمارية على أساس تفكيك بنى السلطنة العثمانية إلى الحدّ الأقصى بحيث يصوّر استعمارها الخارجي لدى بعض الطوائف المحلية كإنقاذ لها من براثن حكم استبدادي ترك آثاراً مدمّرة، ولا سيّما في الأرياف التي تعيش دورة اقتصادية شديدة التخلّف. وكانت العلاقة بين كبار الملاّكين أو المسيطرين على الأرض وجماهير الفلاّحين تمتاز بكثير من سمات القهر والتسلّط والبلْص فجاءت الرساميل الخارجية التي وظّفت في قطاعات الحديد والتبغ وبعض السلع الزراعية الأخرى المعدّة للتصدير الخارجي كتحوّل عام من العمل العيني القائم في جانب أساسي منه على السخرة وبين العمل المأجور الذي ينشر النقد أساساً للأجر اليومي. وعلى قاعدة ذلك التبدّل، إلى جانب تبدّلات حقوقية وسياسية واجتماعية أخرى، تشكّلت مرحلة الانتداب كمرحلة انتقالية ارتبطت بها سمات عديدة ذات طابع داخلي من جهة، وخارجي من جهة أخرى. وشهدت المدن والأرياف السورية واللبنانية، وبدرجات متفاوتة خلال تلك المرحلة، تبدّلات في العمق، وتشكّل بعضها كمراكز تجارية وسيطة بين الأرياف والسوق العالمية، وارتبطت معهما بشبكة من المواصلات وساهمت في دخول الرساميل إلى قطاعي

(٢) توسعنا في هذه الجوانب في دراسة مطوّلة بعنوان: «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦»، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٨٤.

الزراعة والحِرَف. واستبدلت المقايضة بالبيع النقدي، وانتشر العمل المأجور بالنقود، وبرزت الملكيات العقارية التي تحدَّدت وجرى تثبيتها قانونياً، وازدهرت الأعمال البنكية والرهن والتسليف العقاري، وظهرت التعاونيات الزراعية، وتعزَّز دور السلع الزراعية المعدّة للتصدير الخارجي. وهذه السمات وغيرها تعطي لمرحلة الانتداب الفرنسي طابعاً مميَّزاً في تاريخ المسألة الزراعية في سوريا ولبنان.

تبدّلات جذرية في الملكية العقارية

كانت الملكيات الكبيرة جداً إحدى السمات الأساسية للمسألة الزراعية في المقاطعات السورية واللبنانية في العهد العثماني. فحتى الحرب العالمية الأولى كانت الملكيات العقارية في ولاية دمشق، على سبيل المثال، تتوزَّع على الشكل التالي: ٦٠ بالمئة للملكيات الكبيرة، و١٥ بالمئة للملكيات المتوسطة، و٢٥ بالمئة للملكيات الصغيرة[٣]. ورغم بروز الملكية الخاصة منذ وقت مبكر في جبل لبنان بعد إعلان نظام المتصرفية فيه وإجراء بعض أنواع المساحة والتحديد في المتصرفية منذ عام ١٨٦٣ فإن الملكية الخاصة بقيت ضعيفة، وظلّ تسجيلها الرسمي مشوباً بالكثير من الغموض والتحديد المبهم، وبقيت عرضة للتلاعب والاعتداء، ولا سيّما أملاك صغار الفلاحين. وإلى جانب الملكية الخاصة استمرّ الوجود الشرعي، طَوال مرحلة الانتداب، لعدة أنواع أخرى من الأراضي أبرزها: أراضي الدولة، الأراضي الأميرية سابقاً، الأراضي المتروكة والمسمّاة مرفقة، الأراضي الموات، الأراضي المصادرة من قبل إدارة الضرائب، الأراضي التي استردَّتها الدولة من مغتصبيها، الأراضي المهملة التي لم يتحدَّد مالكها رسمياً[٤].

واجه الانتداب الفرنسي أشكالاً من الملكيات العقارية لم تعد معروفة في أوروبا التي شهدت تبدّلات جذرية من نمط الإنتاج الفيودالي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي وسيادة الملكية الخاصة. فعمد الخبراء الفرنسيون الذين كلَّفتهم المفوضية العليا الفرنسية دراسة المسألة الزراعية في سوريا ولبنان إلى اقتراح الحلول على قاعدة تحويل الملكيات غير الخاصة إلى ملكيات خاصة تبعاً للظروف الموضوعية للسكان مع مراعاة وجود ملكيات وقفية كثيرة للمؤسسات الدينية، المسيحية والإسلامية على السواء.

---

(٣) Jean SOREL: «Le Mandat Français et l'Expansion économique de la Syrie et du Liban», Thèse-Paris 1929, PP. 122-127.

(٤) عن السمات التفصيلية لهذه الأراضي -يراجع: الجمهورية اللبنانية «مجموعة القوانين والمراسيم»، القرار رقم ٢٧٥، تاريخ ٥ أيار ١٩٢٦.

ويشدِّد تقرير كبير الخبراء الفرنسيين السيد أشار Achard عام ١٩٢٢ على العقبات التالية: «الظروف الاقتصادية السيِّئة في البلاد، انعدام التعليم التقني الزراعي، ضعف الكثافة السكَّانية في الريف، الروتين الزراعي والأدوات البدائية المستخدمة في الزراعة، الهجرة والنزوح، ضريبة الأعشار والوسائل الهمجية المعتمدة في جبايتها، التنظيم العقاري السيّىء، انعدام الرساميل العاملة في الزراعة، المواصلات الصعبة بين الريف والمدينة.. لقد اعتقد البعض أن الحل يقوم على استصدار تشريعات عقارية جديدة وتأمين حماية الناس وإبدال ضريبة الأعشار بضريبة عقارية جديدة، لكنني أُشدِّد في هذا المجال على أن المرض الأساسي في سوريا ولبنان، وهو المرض العضَّال والمزمن، يكمن في وجود الملكيات العقارية الكبيرة، وأصحاب هذه الملكيات يعيشون طفيليين على حساب القوى المنتجة الفلاَّحية ويسحقونها. فأراضي سوريا تتوزَّع على مجموعة صغيرة من كبار الملاَّكين العقاريين، أبناء العائلات العريقة الذين يملكون مساحات شاسعة من الأراضي... وهؤلاء الملاَّكون لا يهتمّون كثيراً بالتكنيك الزراعي. وقسم كبير منهم لا يعرف حدود سيطرته العقارية... وقد ورث هذه الأراضي عن آبائه وأجداده. فما نفع مشاريع الري وفتح الطرقات في مثل هذه الحالة إلاَّ إفادة هؤلاء الملاَّكين العقاريين وتضخيم ثروة عدد قليل من الأشخاص؟ ألا يكفي ما يمتصّه هؤلاء من إقراض الفلاَّحين بفوائد تصل إلى حدود ٤٠٠ بالمئة؟ وإذا كان هذا الوضع سائداً في سوريا فإن مناطق عكّار وسهل البقاع تعيش ظروفاً مماثلة بقلّة عدد السكَّان وهيمنة كبار الملاَّكين على مساحات شاسعة من الأراضي وانعدام روح التجديد الزراعي لديهم، وانحدار المزارعين إلى مرتبة العبودية للمالك والمرابي، وانتشار نظام الأعشار وسوء جبايتها. كل هذه العقبات وغيرها تشكِّل عائقاً أساسياً أمام تطوّر الزراعة في سوريا ولبنان»[٥].

لقد حدَّد الخبير الفرنسي بدقّة المشكلات الأساسية للمسألة الزراعية في سوريا ولبنان عند مطالع الانتداب الفرنسي وهي: سيادة الملكيات العقارية الكبيرة، نظام الأعشار الضرائبي والأساليب الهمجية في جباية الضرائب، إقراض الفلاَّحين بفوائد فاحشة تحوّلهم إلى خدم ومرتهنين دائمين لكبار الملاَّكين وللمرابين، انعدام التقنية الزراعية، استخدام الدورات الزراعية التي تقود إلى استخدام سيّىء للأراضي، هيمنة المزروعات التقليدية المعدّة للاستهلاك المحلِّي.. هذه المشكلات وغيرها تمنع قيام إصلاح زراعي حقيقي في سوريا ولبنان ما لم تتوفَّر السلطة السياسية الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح الفلاَّحين وجماهير العاملين في الريف. في حين أن السلطة الانتدابية، من حيث المبدأ والممارسة

(٥) Achard: «**Notes sur la Syrie et la Cilicie**», Paris 1922, pp. 79-80.

العملية، سلطة استعمارية خارجية تعمل لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، ومصالح بعض الموالين لها والمرتبطين بالرساميل الخارجية والسوق الرأسمالية العالمية بالدرجة الثانية. وفي إطار هذه المقولة النظرية يمكن إبراز القوانين والقرارات والمراسيم التي اتخذتها المفوضية العليا الفرنسية كعامل أساسي ساهم إلى حدٍّ بعيد في دعم كبار الملّاكين في سوريا ولبنان على حساب زيادة إفقار الفلّاحين ونزوحهم إلى المدن وهجرتهم إلى الخارج. أي أن التدابير الحقوقية للمفوضية العليا لم تعمل على حل المسألة الزراعية في هذين البلدين بل زادت في تأزيمها وتبعيتها للسوق الرأسمالية العالمية. وأبرز تلك التدابير: توطيد الأمن في سوريا ولبنان، منع تعديات البدو على الأرياف والمدن، تحسين شروط تربية الماشية، تحديث وسائل النقل، تنشيط المزروعات المرتبطة بالتصدير الخارجي، ولا سيّما الحرير والتبغ والقطن والسمسم، إدخال الصناعات الحديثة بدل الحرف الزراعية القديمة، تحسين ميزان الصادرات الزراعية، إصلاح نظام المساحة، إصلاح النظام الضرائبي والمالي، إدخال التعليم الزراعي المتخصِّص، تنشيط الرساميل المحلية والأجنبية في الزراعة، إصلاح نظام الريّ، إدخال التقنية إلى الزراعة، توسيع استخدام الأسمدة الكيماوية، إبدال الأجر العيني بالأجر النقدي وغيرها(٦).

إن قراءة متعمِّقة لتقارير الخبراء الفرنسيين عن الإصلاح الزراعي في سوريا ولبنان تثبت أن مقترحاتهم كانت تستوحي النصوص الحرفية لتوصيات مؤتمر مرسيليا حول سوريا الذي انعقد عام ١٩١٩ بدعوة من كبار أصحاب الرساميل الفرنسيين. فقد تمحورت تلك التوصيات على تأمين الاستقرار والأمن للمزارعين، واعتماد القروض الزراعية لإنعاش الريف، وإصلاح النظام العقاري، والعمل على تجزئة الملكيات العقارية الكبيرة، وإزالة الملكيات المشاعية تدريجياً، والعمل على تحويل المزارعين إلى ملّاكين عقاريين، واستخدام الشريعة الإسلامية لمصادرة الأراضي الموات والبوار والمتروكة، وإدخال نظام عصري للتحديد والمساحة في كافة أرجاء سوريا ولبنان، وتطوير الملكيات العقارية الصغيرة، وإدخال التعليم الزراعي الذي تجاهله الأتراك تجاهلاً تاماً، وتنشيط البنك الزراعي، وشن حملة على الربا الفاحش، وإدخال التقنية الزراعية إلى جميع الأرياف السورية واللبنانية وغيرها(٧). وطَوال مرحلة الانتداب صدرت تباعاً مجموعة كبيرة من القوانين والقرارات والمراسيم الفرنسية لتنظيم مختلف جوانب المسألة الزراعية في سوريا

---

(٦) Jacques WEULERSSE: «Les Paysans de Syrie et du Proche - Orient», Paris 1946, pp. 180-185.

(٧) Paul Huvelin: «Que vaut la Syrie?», Paris 1919, pp. 15-16.

ولبنـان، ولا سيّما مـا يتعلّق منها بـالملكيـة العقـاريـة، والتجـديـد، والـرهن، والتسليف، وحق الشفعــة، والـري، والضــرائب، والحقــوق العينيــة المنقــولــة، والأحــراج، وتجفيف المستنقعـات، وزراعة التبـغ، وبيع الآلات الـزراعية، واستخـدام الأملاك العـامـة، وبيـع الأراضي الأميرية، وتنظيم ضريبة التمتع، وتنـظيم مراقبـة تصديـر الفاكهـة، وتنشيط زراعة الليمون، وإنشاء ضريبة مـوحَّدة لـلأراضي، وتعيين الضرائب على الحيـوانات، ومكـافحة بعض الأوبئة والأمراض، وتنظيم الأراضي المشاع، وتجويد نسل الخيول العربية، وتنـظيم إقراض الفلاّحين، ومنع بيع حبوب البذار، ومكـافحة الجـراد، وتنظيم الأراضي المتـروكة في سوريا ولبنان وغيرها»[٨].

لقد أحدث الفرنسيون تبدّلات جذرية في الملكية العقارية في سوريا ولبنان ظهرت نتائجها إبّان المرحلة الممتـدّة ما بين الحـربين العالميتين وطَوال المـرحلة الاستقلاليـة. وما زال اللبنـانيون، بشكـل خاص، يعيشـون نتائـج القوانين والقـرارات الفـرنسيـة في مجـال المسألة الزراعية حتى الآن. وأدرك الخبراء الفرنسيـون، منذ البـداية، أن تحـويل الملكيـة المشاعية وأملاك الدولة إلى ملكية خاصة يحميها القانون سيحدث تغييـراً جذريـاً في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في سـوريا ولبنـان لمصلحة الـرساميـل الخارجيـة وكبار المـلاّكين وأعيـان القرى، وأن تحـويل الأرض إلى سلعـة تجاريـة تُباع وتُشـرى وتُرهن، في ظـروف اقتصادية صعبة للغاية يعيشها الفلاّحون السـوريون واللبنـانيون سيقـود بالضـرورة إلى زيادة أمـلاك كبار المـلاّكين، وتجّار المـدن، وأغنياء المهـاجرين، والمـرابين والأراضي الوقفية، وذلك على حساب الفلاّحين بحيث تعزّز الوضع الـذي كان سـائداً في العهـد العثماني أي **«من يملك لا يـزرع ومن يزرع لا يملك»** وارتـدى وجهاً حقـوقياً ونظّمت لحمايتـه قوانين الملكية العقارية.

وسـاهمت قوانين الانتـداب في نقل الأراضي السـورية واللبنـانية من أنمـاط الإنتـاج السابقة على الـرأسماليـة إلى نمط الإنتاج الـرأسمالي التبعي المـرتبط ارتباطـاً وثيقاً بعجلة الرساميل العالمية. وبدأت تتشكّل في الأرياف اللبنانية مجمـوعات من القـوى الاجتماعيـة على قاعدة الملكية الخاصة، الكبيرة منهـا والمتوسـطة والصغيرة، بـالإضافـة إلى الشرائـح القـديمـة من الأجـراء والمـرابعين والشـركـاء والمحـاصصين والعمّـال الموسميين. ولكن

(٨) قدّمنا جدولاً مفصّلاً بهذه القرارات والمراسيم والقوانين مع تواريخ صدورها في الجريدة الرسمية اللبنانية ومـع الإشارة إلى مضمـون كل منهـا. يراجـع: مسعود ضـاهر: **«الجـذور التاريخيـة للمسألـة الزراعيـة اللبنانية»**، الملحق الثاني، صفحات ١٩٤ ـ ١٩٩.

البروليتاريا الزراعية بقيت فئة اجتماعية صغيرة طَوال عهد الانتداب ولم تتبلور كطبقة بذاتها وتناضل من أجل مصالحها الخاصة بها خلال تلك المرحلة. كما أن الأحزاب السياسية، على اختلاف تشكيلاتها الاجتماعية، بقيت أحزاباً مدينية بالدرجة الأولى ولم تولِ المسألة الزراعية الاهتمام الكافي إلاّ بعد النصف الثاني من القرن العشرين.

الارتباط التبعي بالسوق الرأسمالية العالمية

حتى الحرب العالمية الأولى لم تكن الأراضي المزروعة تزيد مساحتها على ٣،٥٪ من المساحة الكلّية للبنان(٩)، وكانت الغالبية الساحقة من الأراضي الزراعية الخصبة تتمركز في أيدي كبار الملاّكين والمؤسسات الدينية أو أراضي الأوقاف. كما أن الدولة العثمانية ممثّلة بالسلطات والصدر الأعظم والولاة كانت تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي باسم أراضي الدولة والأراضي الأميرية والأراضي السلطانية(١٠).

ورغم سيادة الزراعة فإن الاقتصاد الزراعي إبّان مرحلة الانتداب لم يتجاوز نسبة ٢٠٪ من الدخل القومي اللبناني في حين كانت الصادرات الزراعية تقارب ٨٠٪ من مجموع الصادرات اللبنانية. كما أن نسبة السكّان الريفيين في لبنان عام ١٩٤٤، أي في نهاية مرحلة الانتداب، كانت تبلغ ٦٦،٥٪ مقابل ٣٣،٥٪ في المدن، وأن الريفيين العاملين في الأرض بلغت نسبتهم ٤١٥،٦٣٥ نسمة من أصل قرابة مليون نسمة عدد سكّان لبنان خلال تلك المرحلة، وأن غير العاملين في الأرض قاربت نسبتهم ١٨٤ ألف نسمة في الريف و٤٦١ ألف نسمة في المدن وأن نسبة الملاّكين عام ١٩٤٤ بلغت ٨٥،١٧٢ مالكاً مقابل ٩٧٥،٨٠٧ لا يملكون شيئاً(١١).

تؤكّد هذه الإحصائيات أن المجتمع اللبناني كان مجتمعاً زراعياً بالدرجة الأولى قبل عهد الانتداب وفي نهايته وحتى سنوات طويلة بعد الاستقلال. ولكن أسلوب الزراعة التقليدية، والهجرة الكثيفة إلى الخارج، والنزوح من الأرياف إلى المدن، والأزمات

---

(٩) Achard: **«Notes sur la Syrie»**, Supplément de l'Asie Française (Revue), Paris, Juillet - Août 1922, p. 97.

(١٠) لمزيد من الاطّلاع والتوسّع يراجع البحث الهام:

- الأمير مصطفى الشهابي: **«بحث في أملاك الدولة»**، مجلة **«المشرق»**، السنة ٣٠، عام ١٩٣٢، صفحات ٥٤٤ - ٥٤٩، مقتطف عن مجلة **«الزراعة الحديثة»**، نيسان ١٩٣٢.

(١١) للتفصيل يراجع كتابنا: **«لبنان: الاستقلال، الصيغة والميثاق»**، الطبعة الثانية ١٩٨٤، صفحات ٩ - ١٨.

الاقتصادية الحادّة، وغيرها من الأسباب قادت إلى بوار الأراضي، وتقلّص المساحات المزروعة، ونقص حاد في الإنتاج الزراعي.

أُصيب إنتاج الحرير بضربات موجعة رغم تنشيط الدولة في سنوات ١٩٣٠ حتى ١٩٣٥، الأمر الذي دفع بالمزارعين إلى اقتلاع أشجار التوت بكميات كبيرة(١٢)، كذلك لعبت إدارة حصر التبغ والتنباك (الريجي) دوراً أساسياً في احتكار زراعة التبغ وتصنيعه وتسويقه، وقام المزارعون بانتفاضات متكرِّرة ضد هذه الشركة الاحتكارية التي كانت تحظى بدعم المفوضية العليا الفرنسية(١٣).

واتسمت مرحلة الانتداب بإطلاق حرية الرساميل الاحتكارية للسيطرة على اقتصاد سوريا ولبنان وربطه تبعياً بعجلة السوق الرأسمالية عبر شركات احتكار مدعومة من كبار رجال المفوضية العليا، حتى إن المفوَّض السامي الفرنسي دو مارتل De Martel كان يلقَّب برجل الاحتكارات الفرنسية. وكان الرئيس أميل إده محامي شركة ماتوسيان للتبغ. وهناك نماذج كثيرة على ارتباط بعض السياسيين اللبنانيين والسوريين بأصحاب الشركات الاحتكارية والفروع المحلية التابعة لها بأشكال متنوّعة.

ولم تمرّ عملية ربط السوق اللبنانية ـ السورية بالسوق الرأسمالية العالمية دون أزمات. فزراعة التوت وصناعة الحرير التي ترقى إلى عدّة قرون في لبنان أصيبت بأزمة حادّة في الثلاثينات. **«وكان هذا القطاع يدرّ ١٤٠ مليون فرنك فرنسي على اللبنانيين طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى. لكنه تعرَّض بعد الحرب إلى انخفاض شديد بحيث لم تزد نسبة الإنتاج على ٧٠ مليون فرنك فرنسي أي نصف المبالغ السابقة»**(١٤). كذلك انخفضت المساحة المزروعة بالتوت من ٢٤ ألف هكتار قبل الحرب إلى ١٧ ألف هكتار بعدها. وتقلَّص عدد الحلالات في بيروت ودمشق وحمص وحلب ومتصرفية جبل لبنان من ١٦،٦٠٠ حلالة حرير إلى ٥٦٠٠ حلالة عام ١٩٣٠ في جميع مناطق الانتداب الفرنسي، وكانت مناطق حلب ودمشق وحمص أكثر تضرّراً من مناطق جبل لبنان في هذا المجال.

---

(١٢) للتفصيل تراجع الدراسة الهامة:

ـ حسن زعرور: **«تطوّر إنتاج الحرير اللبناني من المتصرّفية حتى الاستقلال»**، رسالة ماجستير في التاريخ ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٠.

(١٣) يعتبر كتاب البطريرك أنطون عريضة وثيقة اتهام بالغة الأهمية ضد سياسة شركة احتكار التبغ الفرنسية عام ١٩٣٦، فقد لعبت دوراً هاماً في تكتيل الفلاّحين ضد الريجي أو شركة احتكار التبغ والتنباك.

Mgr Antoun ARIDA: **«Le Liban et la France: Documents»**, Beyrouth 1936.

(١٤) Congrès Libanais de la Sériciculture: **«Documents»**, Beyrouth 1930, pp. 5-6.

وطالت الأزمة كذلك إنتاج الحبوب الذي تدنّت أسعارها بنسبة كبيرة خلال عام ١٩٣١، وإنتاج الصوف والزيتون، في حين ارتفعت المساحة المزروعة بالكرمة لإنتاج الخمور، وارتفعت المساحة المزروعة بالتبغ طَوال مرحلة الانتداب الفرنسي بعد أن منحت شركة احتكار التبغ والتنباك حق مراقبة زراعة التبغ وتصنيعه. ودلالة ذلك أن المفوضية العليا كانت تشجِّع بشكل مباشر الإنتاج الزراعي المعدّ للتصدير الخارجي، ولا سيّما الحرير والتبغ والقطن والسمسم والخمور وغيرها. وأقامت بعض المراكز النموذجية لتحسين تربية دود الحرير، وأنشأت مشاتل حديثة في الطيونة وجونيه لبعض أنواع الفواكه التي أدخلت حديثاً إلى لبنان وسوريا.

لقد ارتبطت صناعة الحرير في سوريا ولبنان، خلال مرحلة الانتداب، بالأزمة العامة الرأسمالية إبّان سنوات ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣، وإبّان الحرب العالمية الثانية إذ تزايد الطلب على الحرير بسبب الحصار البحري والحاجة البريطانية إلى الحرير الطبيعي بعد توقّف استيراد الحرير الاصطناعي من اليابان بشكل خاص، فنشطت المعامل المحلية لفترة محدودة من الزمن، وانتعشت بعض الصناعات والسلع المعدّة للتصدير الخارجي، وساهمت الدولة في تنشيط تلك السلع وتمويلها عبر مجموعة من القرارات والمراسيم وزيادة الأسعار التشجيعية للإنتاج[١٥]. فارتفعت أسعار الحرير إلى قرابة تسع مرّات عام ١٩٤٢ عمّا كانت عليه عام ١٩٣٩، وتجاوز سعر بعض السلع في السوق السوداء ما بين ٣ ـ ٥ مرّات عمّا كان عليه السعر العادي، الأمر الذي يدلّ بوضوح على زيادة أرباح كبار التجّار والمحتكرين.

إن ربط السوق اللبنانية والسورية بعجلة السوق الرأسمالية العالمية كان يهدف، بالدرجة الأولى، إلى تشجيع سلع معيّنة وتنشيطها خلال فترات محدّدة سرعان ما تصاب بعدها بالجمود والانحطاط لأن التشجيع كان يتحدّد أساساً على قاعدة مصالح الرساميل الأجنبية والمتعاونين معها في الداخل **«فدينامية كل من اقتصاد متصرفية جبل لبنان من قبل واقتصاد «لبنان الكبير» من بعد وحتى الاستقلال كانت تتحدّد أساساً وفقاً للمصالح الأجنبية»**[١٦].

تحوّلت المدن الداخلية في سوريا ولبنان إلى مراكز تجميع الإنتاج الزراعي وحمله إلى مرفأ بيروت الذي أصبح المركز الأكثر أهمية للسوق الرأسمالية العالمية في المشرق العربي في النصف الأول من القرن العشرين. فالنبطية وزحلة وحوران وحمص وطرابلس

(١٥) على سبيل المثال نشير إلى المرسوم الاشتراعي رقم ١٧٦ الصادر في الجريدة الرسمية اللبنانية رقم ١٩٩١، تاريخ ٦ أيار ١٩٤٢.

(١٦) أحمد بعلبكي: **«الزراعة اللبنانية»**، ص ١٢.

وحتى دمشق وحلب كانت تدفع بإنتاجها الزراعي والحرفي باتجاه بيروت كحلقة الوصل بين الداخل العربي والسوق الرأسمالية العالمية(١٧).

لقد انعكست تدابير الانتداب الفرنسي بعمق على المسألة الزراعية في سوريا ولبنان بحيث لم يعد بالإمكان الرجوع إلى موروثات المرحلة العثمانية الطويلة. وكان على حكومتي الاستقلال في هذين البلدين أن تمضيا قدماً في الطريق الذي رسمته قرارات المفوضية العليا ومراسيمها، أي تحويل الأراضي المشاعية وأراضي الدولة إلى أراضٍ خاصة بيعت بأسعار بخسة لصالح كبار الملاّكين، وأثرياء المهاجرين، وتجّار المدن، والمرابين، وأعيان القرى، وكبار موظفي الدولة. ودلّت إحصاءات السنوات الأولى للمرحلة الاستقلالية على أن الإنتاج الزراعي في سوريا ولبنان قد تزايد بنسبة هامّة، واتسعت رقعة المساحات المزروعة، وتوظّفت بعض الرساميل في المجال الزراعي، وانفتحت الأسواق العربية أمام الإنتاج الزراعي السوري واللبناني، ولا سيّما الفواكه. كذلك بدأ استخدام الأسمدة الكيماوية على نطاق أوسع في الزراعة بعد أن كان الاعتماد كلياً على الأسمدة الحيوانية. ويشير تقرير وزارة الزراعة اللبنانية لعام ١٩٤٦ إلى أن لبنان قد استورد فعلاً ٣٠ جرّاراً زراعياً خفيفاً و٤٠ محراثا صالحا لفلاحة البساتين والأراضي الجبلية، واستورد بعض الآلات والأدوية والأسمدة الزراعية، وأن الوزارة تخطّط لشراء ١٥٠ جرّاراً و١٠٠ حصّادة ودرّاسة للحبوب ومثلها للبذار، وأن الحكومة اللبنانية اشترت ستّة جرّارات من مخلّفات الجيوش الأميركية وأصلحتها ووضعتها في خدمة المزارعين، الأمر الذي زاد في مساحة الأراضي الزراعية بنسبة ٣٠٪ وأنقص أجور الحراثة من ٨ ليرات إلى أربع ليرات ونصف الليرة للدونم الواحد(١٨).

ورغم أن الكثير من كلام هذا البيان الزراعي قد بقي حبراً على ورق، فإن تطوير الزراعة اللبنانية بات إحدى المهمّات الأساسية الملقاة على عاتق الفلاّحين وكبار الملاّكين والحكومة في كل من سوريا ولبنان، مع الإشارة إلى أن المرحلة الاستقلالية ستشهد اختلافاً جذرياً في تعاطي كل من حكومتي سوريا ولبنان مع المسألة الزراعية لأن المبادرة الفردية وغياب الدولة التي تبنّت نظام الاقتصاد الحر الفوضوي هما من السمات الأساسية

---

(١٧) Jacques COULAND: **«Le Mouvement Syndical au Liban 1919-1946»**, Paris 1970, p. 39.

(١٨) الوزير يوسف الهراوي: **«البيان الزراعي»**، إحصاء عام لموارد لبنان، ألقي في جلسة مجلس النواب اللبناني المنعقدة يوم الجمعة في ٦ كانون الأول ١٩٤٦ وطبع في مطبعة دار الفنون ـ بيروت في ٤٤ صفحة.

لسياسة الدولة اللبنانية في المجال الزراعي في حين دخلت سوريا، ولا سيما في السنوات العشرين الأخيرة، مرحلة التخطيط والبرمجة لحلّ المسألة الزراعية في سوريا لصالح الفلاّحين وجميع العاملين في الأرض، وذلك على قاعدة التوجّه الاشتراكي والاقتصاد الموجّه.

بعض الاستنتاجات:

اعتبر الانتداب الفرنسي مرحلة انتقالية على المستويين السياسي والاقتصادي معاً. فعلى الصعيد السياسي انتقلت المقاطعات السورية واللبنانية من مرحلة الولايات العثمانية إلى كيانين سياسيين معترف بهما عربياً وعالمياً. وعلى الصعيد الاقتصادي شهدت تلك المقاطعات تحوّلاً من نمط الإنتاج السابق على الرأسمالية إلى نمط الإنتاج الرأسمالي. ورغم أن بدايات ذلك التحوّل ظهرت منذ القرن التاسع عشر خاصة مع مصانع الحرير التي أقامها بورتاليس Portalis في جبل لبنان فإن ارتباط لبنان وسوريا بالسوق الرأسمالية العالمية كان ضعيفاً حتى الحرب العالمية الأولى ثم تعمّق كثيراً في مرحلتي الانتداب والاستقلال إذ أخذت الرساميل الأجنبية والمحلية تغزو الأرياف اللبنانية وتساهم في التبدّلات الجذرية التي ظهرت خلال هاتين المرحلتين. وكان دور الانتداب أساسياً في هذا المجال ولا سيّما لجهة تسليع الأرض، أي جعلها سلعة تُباع وتُشترى وتُرهن، وتقليص حجم الملكيات المشاعية والموات والبوار والمتروكة وأراضي الدولة والأراضي السلطانية، وزيادة حجم الملكيات الخاصة والوقفية. ورغم هذه الظاهرة الهامة، أي بروز الملكية الخاصة المحميّة والمصونة بموجب قوانين ومراسيم أصدرتها إدارة الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، فإن حجم الملكيات العقارية المتوسطة والكبيرة كان كبيراً جداً، في حين بقيت الملكيات الصغيرة والمتوسطة غير مستقرّة وتتعرّض لمختلف أشكال النهب والضرائب، وتعديات كبار الملاّكين، وابتزاز المرابين بفوائدهم الفاحشة.

أدخل الفرنسيون تدابير عديدة مرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة إلى سوريا ولبنان، ولكن تلك التدابير أرسيت قانونياً على أساس موروثات العهد العثماني وسندات الطابو القديمة ونظام الدفترخانة وضرائب التمتّع والويركو أو الأملاك المبنية وغيرها. لذلك علمت تلك القوانين لصالح كبار الملاّكين وأصحاب الرساميل بالدرجة الأولى ولم تساهم في تحرير الفلاّحين ورفع الظلم عنهم.

كما أن محاولات إكثار إنتاج السلع الزراعية المعدة للتصدير الخارجي كالحرير والتبغ والقطن والخمور وغيرها كانت مرهونة بتقلّبات السوق الرأسمالية العالمية التي

حملت نتائج سلبية بالغة قادت إلى تدمير بعض تلك السلع وإلى احتكار سلع أخرى طَوال مرحلة الأنتداب وحتى الآن، كزراعة التبغ بشكل خاص.

وعملت إدارة الانتداب كذلك على إدخال كميات محدودة من الأسمدة الكمياوية والآلات الزراعية الحديثة، وفتحت بعض المراكز الزراعية العلمية، ودعت إلى ضرورة اعتماد التقنية الزراعية، والاستخدام العقلاني للأراضي الزراعية، واعتماد نظام علمي للري، وتوحيد الضرائب الزراعية في ضريبة موحَّدة يتساوى في دفعها جميع اللبنانين على اختلاف مناطقهم بعد أن كان سكّان جبل لبنان من أصحاب الامتيازات الكثيرة إبّان مرحلة المتصرفية وحتى أواسط مرحلة الانتداب. كما انتظمت جباية الضرائب، وألغي نظام الالتزام التعسّفي، وزاد الاهتمام بالمزروعات البعليّة والمرويّة معاً، وتمَّ ربط المدينة بالريف عبر شبكة من طرق المواصلات المعبَّدة، وانتشر العمل المأجور نقداً في الأرياف بعد سنوات طويلة من سيادة الأجر العيني، وبرزت فئة البروليتاريا الزراعية التي تعتاش من قوة عملها بالدرجة الأولى إلى جانب الفئات الأخرى من المحاصصين والشركاء والعمال الزراعيين والموسميين.

لكن القاعدة الأساسية التي حكمت جميع تلك التدابير هي أنها عملت لمصلحة الانتداب الفرنسي والقوى المتعاونة معه في الأرياف والمدن اللبنانية والسورية. وكان في طليعة تلك القوى كبار الملاكين الذين نالوا المراكز العليا في الدولة، وكبار الموظفين، وتجار المدن، وأعيان القرى، وأثرياء المهاجرين في حين بقيت كثير من الأرياف السورية واللبنانية دون تغيير جذري، ولم تدخلها المياه ولا الكهرباء ولا المدارس. فاشتدَّت حركة النزوح من الريف إلى المدن التي تضخَّمت أعدادها بشكل كبير، ولا سيّما مدينة بيروت. وتكوَّن عمال المدن السورية واللبنانية، بشكل أساسي، من أبناء الريف الذي حافظ على الكثير من سمات المرحلة العثمانية السابقة سنوات طويلة بعد أواسط القرن العشرين.

لم تتورَّع إدارة الانتداب الفرنسي عن استخدام نظام السخرة في الأرياف اللبنانية إذ طبَّقته على معظم القرى التي تمرّ بقربها طرق المواصلات، فكان الفلّاح يُسَخَّر وتسخّر معه حيوانات الجرّ. وحافظت تلك الإدارة كذلك على الضرائب التي كانت سائدة في العهد العثماني وأضافت إليها ضرائب جديدة. كما أن القوى العسكرية النظامية في عهد الانتداب لم تدّخر أسلوباً واحداً من الأساليب التعسفية السابقة إلّا طبَّقته في الأرياف السورية واللبنانية. وكانت حصيلة ذلك أن الكثير من أبناء الفلّاحين كرهوا الإقامة في

الأرياف واستهوتهم الهجرة إلى الخارج طمعاً بالثروة الموعودة كما اجتذبت المدن أعداداً كبيرة منهم للعمل كموظفين، مدنيين وعسكريين، وعمال وأجراء وخدم وحرّاس للأبنية.

ولذلك انتهت مرحلة الانتداب بتبدّلات جذرية في سوريا ولبنان ظهرت آثارها الواضحة في المدن، ولا سيّما بيروت وحلب ودمشق، أكثر مما ظهرت في الأرياف. وساهم قطاع السياحة والاصطياف الذي انتعش كثيراً في مرحلتي الانتداب والاستقلال في إدخال تبدّلات جذرية على الأرياف القريبة من المدن الكبرى أي الأرياف المحيطة ببيروت وطرابلس وصيدا ودمشق.

بقي أن نشير في الختام إلى أن مرحلة ربع قرن بين الحربين العالميتين في ظل حكم استعماري فرنسي لسوريا ولبنان لم تكن مؤهّلة لإجراء تبدّلات جذرية في المسألة الزراعية لخدمة فلّاحي هذين البلدين. فالحكم الإستعماري الخارجي، بطبيعته، مولّد للأزمات الحادّة لأنه يقوم على النهب والسيطرة والتحكّم بمقدّرات الشعب. ولذلك عملت تدابير الانتداب لمصلحة الفرنسيين والمتعاونين معهم من كبار الملاكين في سوريا ولبنان الذين سجّلوا بأسمائهم أراضي شاسعة وتحوّلوا إلى ناطقين رسميين باسم الأرياف في البرلمانين السوري واللبناني.



مؤثّرات الانتداب البريطاني على المسألة الزراعية في فلسطين

يعتبر مؤتمر بال نقطة تحوّل أساسية في تاريخ السيطرة الصهيونية على أراضي فلسطين حيث بدأت المخطّطات الصهيونية تنتقل تباعاً إلى حيّز التنفيذ وتقام المستوطنات الصهيونية بوتائر سريعة، ولا سيّما بعد فرض الانتداب البريطاني على فلسطين. ومن خلال مقررات هذا المؤتمر والمؤتمرات الصهيونية اللاحقة تمَّ تحديد خطط العمل لاستقطاب جهود الأغلبية الساحقة من يهود العالم ودفع كثير منهم للهجرة إلى فلسطين والمشاركة الحثيثة في إقامة الوطن القومي اليهودي الموعود بين الفرات والنيل. فالهجرة الاستيطانية هي المعادل الثاني لمسألة أرض الميعاد، إذ بدون هذه الهجرة، اليهودية تحديداً، تنعدم إمكانية تحقيق المخططات الصهيونية. فالشعار الأساسي لهذه المخطَّطات: **«أراضٍ بدون سكّان لمهاجرين بدون أرض»**. وبالرغم من بروز بعض الأصوات المعارضة لهذا المخطَّط فإن التيّار الصهيوني المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرساميل الامبريالية العالمية استطاع مصادرة مقرّرات المؤتمرات الصهيونية وتوظيفها باسم ١٥ مليون يهودي منتشرين في العالم. فتنظَّمت الوكالة الصهيونية العالمية، وبدأت اللجنة التنفذية عملها في لندن بالارتباط بمكتب المستعمرات البريطاني من أجل تنظيم ومراقبة أعمال المستوطنات اليهودية في فلسطين. ولعب الصندوق الفلسطيني، وهوصندوق صهيوني لا يحمل من الفلسطينية سوى الاسم، والصندوق القومي اليهودي، دوراً أساسياً في شراء الأراضي الفلسطينية وانتزاع قسم كبير من الأراضي المشاع والموات والبوار لصالح اليهود المهاجرين والمشاريع الاستيطانية الصهيونية. ولم تلبث اللجنة التنفذية الصهيونية في القدس أن شكّلت إدارة شبه متكاملة لها أجهزتها الإدارية والسياسية والثقافية وغيرها. وجاءت المادة الرابعة من صكّ الانتداب البريطاني على فلسطين تحصر باللجنة الصهيونية كامل العلاقات التي تقيمها بريطانيا مع اليهود في فلسطين. وهذه المادة أعطت المنظمة الصهيونية صفة الإشراف الفعلي الرسمي على عملية تنظيم شؤون اليهود داخل فلسطين، سواء القاطنين فيها منذ زمن بعيد أو أفواج المهاجرين الجدد من مختلف بقاع العالم.

وسنقصر البحث على مؤسستين لعبتا دوراً هاماً في السيطرة على الأرض الفلسطينية، قبيل مرحلة الانتداب البريطاني وأثناءها:

١ ـ **الجمعية الاستعمارية اليهودية**: أسّسها البارون روتشيلد في أواخر القرن التاسع عشر. وكانت تعمل كالتالي: تعطي قروضاً للمهاجرين اليهود من أجل شراء الأراضي وإقامة المنازل وشراء المعدّات الزراعية وتربية الحيوانات والدواجن. وكانت القروض تسدَّد على أقساط تمتدّ إلى ثلاثين سنة. وقد لعبت هذه المنظمة دوراً أساسياً في دفع أعداد متزايدة من اليهود للهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي فيها. وكان على المهاجر المتعاون مع الجمعية أن يدفع(٢) بالمئة من قيمة الأرض كبدل إيجار لها إلى الصندوق القومي اليهودي كما يدفع(٥٪) كفائدة على المال المستدان. وتوظّف هذه المبالغ مجدّداً في شراء أراضٍ جديدة تسلّم لمهاجرين جدد. ولم تكن الجمعية تتشدّد في استرجاع . الأموال الموزّعة كقروض تتزايد باستمرار حتى بلغت ١١٥ ألف جنيه استرليني لعام ١٩٢٣ ثم ١٢٥ ألفاً لعام ١٩٢٤ بالإضافة إلى قروض مباشرة من المنظمة الصهيونية العالمية للمهاجرين اليهود بلغت ٥٠ ألف جنيه استرليني خلال هذا العام وخصّصت بكاملها لشراء أراضٍ جديدة. وكانت أقوال كثير من مفكّري الحركة الصهيونية تتقاطع حول النقطة التالية:

«إن مصير الحركة الصهيونية يتوقّف على مدى نجاح أو فشل إقامة مستوطنات، زراعية بشكل خاص، في فلسطين. وحتى عام ١٩٢٤ كان هذا المبدأ شديد الوضوح إذ يصرّح وايزمن في خطاب له هذا العام بقوله: «إن الإستيلاء على الأرض قضية هامّة جدّاً بالنسبة لنا. وعلينا العمل المنظّم من أجل حلّ المسألة الزراعية بما يضمن استقدام المهاجرين اليهود الذين لم يتدرّبوا سابقاً على المسألة الزراعية..».

٢ ـ **الصندوق القومي اليهودي**: تأسّس هذا الصندوق عام ١٩٠١. وكان في رأس أهدافه **«شراء الأراضي في فلسطين وجعلها ملكاً عاماً للشعب اليهودي كله وليس لأفراد فيه»**. فقد نصّت قوانين تأسيس الصندوق على منع إعادة بيع الأراضي المشتراة في فلسطين منعاً باتاً ومهما تكن الظروف. ولذا كانت تلك الأراضي تؤجّر إلى المهاجرين اليهود بموجب عقد يتجدّد باستمرار. وكان الصندوق يتولّى أيضاً كلفة الأعمال المتعلّقة بإصلاح الأراضي المشتراة، ولا سيّما في مجال تجفيف المستنقعات، وغرس الأشجار، وبناء الطرقات، وحفر الترع المائية وتنظيم شبكات الري وكل الأعمال التي تساهم في تطوير المستوطنات الزراعية وجذب المهاجرين الجدد. فالهجرات اليهودية في مطالع هذا القرن وبدايات عهد الانتداب البريطاني على فلسطين كانت تضم في الغالب مهاجرين فقراء يعمل قسم كبير

منهم في الزراعة ويشكّلون عمّال المدن والأرياف. ولكن السياسة البريطانية الرامية أحياناً إلى ابتزاز الحركة الصهيونية العالمية وتحويل قسم من أموالها للخزانة البريطانية، كذلك الضغط المتزايد لعرب فلسطين ضد المهاجرين اليهود جعلت الهجرة اليهودية تتسع من فلسطين إلى الخارج. وكان المكتب التنفذي الصهيوني يقدّم الاحتجاج على سياسة بريطانيا التي يصفها بأنها **«سياسة التضييق على هجرة اليهود إلى فلسطين واعتبار اليهود المهاجرين من الأجانب»**، إذ كانت الحركة الصهيونية تشدّد الضغط على الإنكليز لجعل إدارة الانتداب تعامل هؤلاء كما لو كانوا من سكّان البلاد.

لم تشهد مطالع عهد الانتداب البريطاني أرقاماً كثيفة من المهاجرين اليهود. فقد وصل إلى فلسطين ٧١٢٩ مهاجراً عام ١٩٢٠، ثم ٨٥١٧ عام ١٩٢١ بقي منهم ٧٨٠٠ مهاجر. ثم ٧٨٤٤ عام ١٩٢٢ بقي منهم ٧١٤٤. ثم ٧٤٢١ عام ١٩٢٣ بقي منهم ٣٩٥٥ فقط. وفي الثلث الأول من عام ١٩٢٤ لم يدخل إلى فلسطين سوى ٩٢٣ مهاجراً يهودياً لم يبق منهم سوى ٣٠. ولذا نشطت الحركة الصهيونية لحثّ اليهود على المهاجرة وتشجيعهم بكافة الوسائل بعد إعلان الأرقام المتدنية لهذا العام. فارتفعت أرقام الهجرة إلى فلسطين خلال الثلثين الثاني والثالث لعام ١٩٢٤ إلى ٢٦٨٣ و٥٢٩٠ مهاجراً. ولم تعد الهجرة تقتصر على الفقراء المعدمين من اليهود الذين يساعدهم مكتب الهجرة على البقاء والعمل بل أخذت أفواج اليهود من أصحاب الثروات الصغيرة تفد إلى فلسطين. وارتفع عدد هؤلاء إلى نسبة تتراوح بين الثلث والنصف من العدد الإجمالي للمهاجرين. وكان من بينهم حرفيون، ورجال أعمال صغار، وتجّار صغار، وأصحاب مهن حرّة. وبقيت نسبة المهاجرين اليهود من منابت أوروبية شرقية، ولا سيّما روسيا وأوكرانيا، مرتفعة إذ شكّلوا ٧٥ بالمئة من المهاجرين يليهم يهود رومانيا وليتوانيا.

إن أزمة حادّة برزت في صفوف المهاجرين اليهود العاملين في الأرض الفلسطينية. فالقطاع الزراعي، حتى عام ١٩٢٣، كان يستوعب غالبية ميزانية الصندوق القومي اليهودي. وقد رصد لهذا القطاع ١١٥ ألف استرلينية لشراء الأراضي وتحسين المستوطنات عام ١٩٢٤ مقابل ٦٥ ألفاً لمساعدة المهاجرين و٦٩ ألفاً للتربية والتعليم داخل المستوطنات، و٢٩ ألفاً للصحة، و١٢ ألفاً للإدارة. وارتفعت الميزانية إلى ١٢٥ ألف استرلينية للقطاع الزراعي عام ١٩٢٥ مقابل٧٢ ألفاً للتربية و٦٧ ألفاً للمهاجرين، و٣٥ ألفاً للصحة، و١٥ ألفاً للإدارة. وهذا ما يؤكّد أن الصندوق القومي اليهودي كان يولي الأهمية الكبرى لشراء المستوطنات الزراعية وتحضيرها لاستقبال المهاجرين، **«لأن مصير الحركة الصهيونية يتوقّف على مدى نجاح أو فشل مستوطناتها الزراعية بشكل خاص»**.

لعبت السياسة البريطانية دوراً بالغ الأهمية في زيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنح المهاجرين اليهود تسهيلات كبرى للسيطرة على الأراضي الفلسطينية. فقد نصَّت المادة الرابعة من صكّ الانتداب البريطاني على فلسطين على إمكانية إعطاء الأراضي المشاع وأراضي الدولة والأراضي غير المملوكة للمهاجرين اليهود. ولكن إدارة الانتداب كانت عندما ترفض منحهم هذه الأراضي كهبات، تسهِّل لهم شراءها بأسعار مخفَّضة. وتجدر الإشارة إلى أن المهاجرين اليهود كانوا يتسلَّمون تلك الأراضي من المنظمات الصهيونية ويقيمون عليها المستوطنات الزراعية. وكان المبدأ الأساسي للملكية في هذه المستوطنات أن المهاجر اليهودي غير مالك للأرض التي يعمل عليها وتعود ملكيتها «للشعب اليهودي كله»، وأن هذا المهاجر مستأجر للأرض ويفقد حق التصرّف بها إذا غادرها لأي سبب من الأسباب. وبالرغم من ارتفاع أعداد اليهود في فلسطين إلى ٥٥ ألفاً عند توقيع الصلح مع تركيا عام ١٩١٨، وإلى ٨٣،٧٩٤ ألفاً عام ١٩٢٢ وإلى حوالي ١٠٠ ألف عام ١٩٢٣ فإن أرقام الهجرة بقيت ضئيلة. فمن أصل المئة ألف يهودي في فلسطين كان هناك ٥٥ ألفاً من اليهود الذين يقطنونها منذ القدم، و٣٨ ألف مهاجر جديد، و٧ آلاف ولدوا في فلسطين. وكانت أغلبية اليهود تتمركز في القدس (٣٣ ألف يهودي) وتل أبيب(٢٠ ألفاً) وحيفا(٦ آلاف) وطبريا (٤ آلاف) بالإضافة إلى ١٥ ألف يهودي يقطنون المستوطنات الزراعية. ولم يكن مجموع اليهود في فلسطين خلال هذه الفترة يبلغ ١٣ بالمئة من مجموع السكّان فيها بحيث يلحظ وجود سبعماية ألف فلسطيني من الطوائف الإسلامية، وثمانين ألف فلسطيني من الطوائف المسيحية. وحتى عام ١٩٢٤ كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تترافق مع هجرة مضادّة منها بحيث يستقر فيها عدد قليل من اليهود. وتشير وثائق هذه المرحلة إلى أن المستوطنات المدينية لم تكن في رأس الأهداف العملية للحركة الصهيونية. فأراضي هذه المستعمرات تباع للمهاجرين اليهود بأسعار عادية. وتؤجر الأراضي هناك بنسبة ٤ بالمئة من قيمتها الأصلية لإقامة أبنية للمهاجرين. وهذه النسبة تعتبر مرتفعة قياساً إلى التقديمات التي تفردها الحركة الصهيونية للعاملين في القطاع الزراعي. وكان أبرز المموِّلين لهذه المستوطنات المدينية: الصندوق القومي اليهودي، والشركة الإنمائية للأرض الفلسطينية وهي بنك صهيوني. وهناك أيضاً البنك المسمّى «شركة الرهن العقاري» وهي شركة أميركية من أهدافها إقراض المهاجرين اليهود داخل فلسطين كي يقيموا أحياء خاصة بهم في مدن حيفا ويافا والقدس وطبريا. وأبرز المستوطنات اليهوديه التي تحوّلت إلى مدن هي تل أبيب، التي بدأ إنشاؤها عام ١٩٠٩. وقد حرصت الحركة الصهيونية على إيلاء التعليم أهمية خاصة وعلى منع أبناء اليهود من مخالطة الطلاب

الآخرين بحيث يتولّد لديهم الشعور بالتفوّق على السكّان العرب إذ يتعلّمون في مدارس يهودية تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، ولا سيّما مدارس الاليانس الإسرائيلية، وهي مدارس حسنة التجهيز رتدرِّس بالعبرية إجبارياً وإلى جانبها الإنكليزية. وكانت مدارس المستوطنات الزراعية ومراكز الأبحاث العلمية داخلها تتزايد باستمرار وتلعب دوراً بالغ الأهمية في زيادة التمايز بين اليهود والسكّان العرب في فلسطين. وكانت المنظمة الصهيونية العالمية تتوقّع، عبر مختلف أساليب الترغيب للمهاجرين اليهود، أن ترتفع أرقام الهجرة إلى فلسطين. فقد توقّع المؤتمر الصهيوني الثاني عشر عام ١٩٢١ قدوم ٣٠ ألف مهاجر سنوياً، وتوقّع وايزمن في المؤتمر أن ترتفع ميزانية المنظمة إلى ١،٥ مليون استرلينية. ولكن الوثائق تؤكّد أن أرقام المهاجرين الذين استقرُّوا في فلسطين لم تتجاوز ٥،٥ ألف مهاجر سنوياً، وميزانية المنظمة لم تتجاوز ٣٥٠ ألف استرلينية حتى عام ١٩٢٥. لقد كانت هنالك صعوبات جدّية تواجه الهجرة اليهودية إلى فلسطين والاستقرار فيها. وتأتي المقاومة العربية الفلسطينية في رأس هذه الصعوبات. فمنذ عام ١٩١٨، عام هزيمة الأتراك وبداية فرض السيطرة البريطانية الاستعمارية على فلسطين، حتى نهاية عهد هذه السيطرة بقيام إسرائيل، لم يمر عام واحد دون حركة احتجاج عنيفة على الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني معاً. وكانت حركة الاحتجاج ترتدي أشكالاً مختلفة: منها العرائض والبرقيات والمظاهرات والإضرابات إلى الثورة المسلّحة. ومن أبرز شعارات هذه الحركة العربية الفلسطينية الاحتجاجية ما يلي: **«فلسطين بلادنا - فلسطين حصن سوريا - الصهيونية خطر على فلسطين - بيع الأراضي للصهيونية خيانة كبرى - الخطر الصهيوني حقيقة لا وهم - لا تمكّنوا اليهود من فلسطين - اليهود يطمعون في فلسطين - إذا نجحت الصهيونية في فلسطين فالويل لسوريا - الخطر الصهيوني يجتاح سوريا إذا عمَّ فلسطين - فلسطين إسلامية مسيحية عربية - احتفظوا بأراضي فلسطين - قوة الصهيونيين المال وقوتنا الاتحاد»** وغيرها كثير. وأهمية هذه الحركة الاحتجاجية أنها استقبطت جماهير شعبية واسعة وكثيراً من زعماء الطوائف. ففي عريضة إلى معتمد حكومة الجمهورية الفرنسية في القدس، في ١٩١٨، حملت تواقيع كافة الزعماء الدينيين والمدنيين، نقرأ المقطع التالي: **«يعرض جميع أهالي بيت المقدس وقراها، بالأصالة عن أنفسهم، وبالنيابة عن جميع أهل فلسطين من مسلمين ومسيحيين أنا رأينا بالأمس جمهوراً عظيماً من الاسرائيليين يطوفون الشوارع ويحملون الأعلام. ويتبجّحون بأقوالهم التي تجرح العواطف والنفوس، ويدّعون بملء أفواههم أن فلسطين هذه الأرض المقدّسة، بلاد آبائنا ومقبرة أجدادنا التي استوطنها العرب منذ أمد بعيد وتفانوا في حبّها واستماتوا في الذبِّ عنها، هي أرض ميعادهم... إننا نحتج بكل قوانا**

ضد هذه الأعمال ونعتبرها استفزازاً لمشاعرنا وافتئاتاً على حقوقنا. . .»

وفي رسالة لبطريرك القدس للروم الكاثوليك، المونسنيور بارلاسنا، بتاريخ ١٩٢٠/٧/٢٠ إلى عصبة الأمم، ينبِّه البطريرك من خطر الصهيونية ومن مخاطر سقوط فلسطين تحت قبضتها «فالحركة الصهيونية ستزيل كل ما هو غير صهيوني. كما انخرط العرب، مسلمون ومسيحيون، في النضال المشترك ضد الخطر الصهيوني الداهم. فشكّلوا اللجان المشتركة في كل مدينة وقرية. وبالرغم من التضييقات العديدة التي فرضها الانتداب البريطاني عليهم، فإن العرب عقدوا مؤتمراً في القدس عام ١٩١٩، ومؤتمراً في يافا عام ١٩٢٠، ومؤتمراً ثانياً في القدس بتاريخ ١٩٢١/٦/٢٧، وشكّلوا وفود الاحتجاج ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، وطالبوا بحكومة وطنية، وبرلمان وطني منتخب وحماية الأماكن المقدَّسة، وضبط الهجرة اليهودية ووضعها تحت مراقبة الحكومة الوطنية».

وقد جاء في إحدى العرائض المرفوعة إلى الخارجية الفرنسية في أواخر ١٩١٨ ما يلي:

«١ - إن مبدأ الحق والعدل لا يجيز قهر أمّة من الأمم بإكثار عدد أمّة أجنبية عنها في بلادها.

٢ - إن العدل الذي خوّل الولايات المتحدة الأميركية سنّ قانون المهاجرة يجب أن يجيز للفلسطينيين العرب سنّ قانون تمنع به هجرة أي عنصر يخشى جانبه ليحفظوا حياتهم من الزوال.

٣ - البلاد بلادنا قديماً وحديثاً، أقمنا فيها وعمّرناها منذ آلاف السنين وادعاء اليهود فيها باطل ولا أساس له من الصحة.

٤ - إن اليهود في فلسطين لا يتجاوز عددهم، على أكبر تقدير، واحداً إلى ثمانية من عدد العرب الأصليين وليس لهم في الأرض أكثر من ثلاثة في المائة. أفيجيز العدل هضم حقوق الأكثرية المطلقة؟

٥ - إن الأتراك قد أرهقونا عدّة قرون وقتلوا منا ونفوا وحالوا بيننا وبين كل رقيٍّ علمي أو اقتصادي. ولو أتيح لنا الوقت الكافي لعمَّرنا أوطاننا وجعلناها من أرقى البلاد. وإننا نطلب إمهالنا مدة نسترجع فيها قوانا. وحينئذ لا نخشى مزاحمة أي عنصر. أمّا الآن إذا داهمنا الصهيونيون فإننا نخشى أن تضيع حقوقنا فنضطرّ للذود عن قوميتنا العربية التي لم يستطع الترك أن يمحوها بحكمهم أربعة قرون. فيحدث في البلاد من الاضطراب والشغب ما يفقدنا وإياهم الراحة ويعوق البلاد عن الرقيّ. . .»

يتضح من وثائق الحركة الاحتجاجية العربية في فلسطين أن الردّ العربي شكّل صعوبات كبيرة أمام توسُّع الهجرة الصهيونية وتمركزها في فلسطين وشرائها لأراضيها. ولذا لم تتجاوز نسبة الأراضي التي اشتراها الصهاينة حتى عام ١٩٢٣ مساحة ١٣،٥ ألف هكتار أقيمت عليها ٣٥ مستوطنة صهيونية منها ١٧ مستوطنة أُنشئت بعد الحرب العالمية الأولى.

وترصد التقارير الصهيونية بعض الصعوبات الأخرى أمام الاستيطان الصهيوني وأبرزها: الهجرة القليلة، والمناخ الذي لم يألفه المهاجرون القادمون من أوروبا، وشروط السكن السيِّئة، والضرائب الفادحة، وصعوبة تصريف الإنتاج الزراعي، وعدم مساهمة الدولة المنتدبة في تطوير القطاع الزراعي بحيث وقعت الأعباء الأساسية على الرساميل الصهيونية والمهاجرين اليهود، بالإضافة إلى الرد العربي الحازم ضد الاستيطان الصهيوني.

كانت المستوطنات الأولى، قبيل الحرب العالمية الأولى، تعتمد على المزارعين اليهود والعرب معاً. وأمَّا بعد الحرب فقد ساد أسلوب التعاونيات الزراعية التي تعتمد اليد العاملة اليهودية فقط. كما ساد نوع آخر من المستوطنات التي أقيمت على قاعدة الملكيات العقارية الصغيرة للعائلات اليهودية. وتتحدَّد هذه اللمكيات على أساس أن العائلة اليهودية تحصل على مساحة من الأراضي تستطيع إدارتها بنفسها دون مساعدة خارجية أو عمل مأجور. وكانت حدود هذه الملكية تقدَّر بحوالي ١٠٠ دونم للعائلة الواحدة.

إن حصر العمل في المستوطنات باليد العاملة الزراعية اليهودية كان محاولة لتدعيم موقع المهاجرين اليهود وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم (من تعليم وإسعاف وأماكن سكن وغيرها) بحيث يظهر تمايزهم عن باقي السكان العرب المجاورين ويشعرون بالتفوّق الاجتماعي مصحوباً بالتفوّق الديني الموروث.

كذلك كان اعتماد مبدأ الملكيات العقارية العائلية من أجل ربط المهاجر اليهودي بالأرض بعد أن كان المبدأ السائد ينصّ على نفي هذه الملكية لصالح الشعب اليهودي كله. وكان الصندوق القومي اليهودي يشتري الأراضي وتتعهَّد المنظمة الصهيونية بإرسال العمال المهاجرين إليها ومدِّهم بالرساميل اللازمة لاستيطانها. فيبدأ المهاجرون بإزالة الحجارة وتسوية سطح الأرض، ودفع الأسس للمستوطنات الجديدة، وتنفيذ التصاميم المائية للأقنية، والطرقات والساحات، وغرس الأشجار لتلطيف المناخ، إذ غُرس حوالي ٩٠٠ ألف شجرة ما بين ١٩١٩ و١٩٢٣ . وتمّ التحضير لحوالي مليوني شجرة جديدة وأقيمت مشاتل زراعية بمساعدة «**معهد الأبحاث التقنية الزراعية في تل أبيب**» الذي شكّل المختبر الأساسي لأنواع المزروعات والأشجار التي سيتم غرسها في الأرض الفلسطينية. وكان هذا المعهد مزوَّداً بالخبراء وبأحدث الأجهزة الزراعية، ويصدر نشرات دورية تدرس طبيعة الأرض الفلسطينية وكيفية الاستفادة من المياه، ووسائل تطوير الانتاج على الطرق الحديثة. وفي عام ١٩٢٤ تشكَّلت لجنة من الصهاينة وبعض رجال الأعمال الأميركيين هدفها دراسة الإمكانيات العملية لتوظيف الرساميل الأميركية وتنشيط التجارة في فلسطين.

ونشطت المؤسسات الصهيونية العالمية بجمع التبرعات، ولا سيّما من الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأوروبا الغربية. وكانت التبرعات الأميركية عام ١٩٢٤ تقدَّر بحوالي ٩٠٠ ألف استرلينية من مجموع مليون وأربعماية ألف استرلينية. وفي الوقت نفسه كانت الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية تزداد بشكل ملحوظ خلال أعوام ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦، وبشكل خاص من بولونيا. إن أوروبا الشرقية قدَّمت المهاجرين اليهود، أي اليد العاملة الفقيرة، والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية كانت تقدِّم المساعدات والرساميل الكفيلة بإنشاء المستوطنات الصهيونية وتثبيت المهاجرين عليها وسيطرة الصهاينة على المزيد من الأرض الفلسطينية. وجعلت المنظمات الصهيونية العالمية في رأس أهدافها حثّ اليهود على المهاجرة إلى فلسطين من جهة، ومنع الهجرة المضادة من فلسطين إلى الخارج. وحتى عام ١٩٢٦ كانت المستوطنات الزراعية لا تزال تمتصّ أكثر من نصف ميزانية الصندوق القومي الذي خصَّصت كامل مداخيله للإنفاق على شراء الأراضي الفلسطينية وإصلاحها وتجفيف المستنقعات وزراعة الأشجار فيها. ولذا ارتفعت المساحة التي تسيطر عليها الحركة الصهيونية في فلسطين إلى ٨٥١ ألف دونم خلال هذه الفترة. وتمَّت بين وايزمن والمفوَّض السامي الفرنسي دو جوفنيل محادثات مطوَّلة تهدف إلى إقامة مستوطنات صهيونية في جنوب لبنان وفي سوريا ضمن المنطقة الممتدّة ما بين الفرات وحلب وحمص ودمشق وتحويل صحراء تدمر السورية إلى مناطق زراعية خصبة. وكانت بعض الشخصيات الفرنسية تدعم هذا المشروع بقوة وبعضها الآخر يحذِّر من إقامة مستوطنات صهيونية في مناطق تتمتّع بكثافة سكّانية إسلامية تشعل ثورة ضد الانتداب الفرنسي في ظروف اندلاع الثورة السورية الكبرى وامتدادها إلى مناطق واسعة في سوريا ولبنان. وقد نبَّهت القنصلية الفرنسية في القدس، في رسالة إلى الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩٢٥/٦/٢٩ «**أن المنظمات الصهيونية تعتبر صيدا وصور من المناطق التابعة لمملكة إسرائيل القديمة، وأن هناك خطة لابتلاع هذه المناطق بعد السيطرة على كامل فلسطين.. واعتقد أن الحركة الصهيونية، إذا ما أنجزت سيطرتها على فلسطين، ستتجه أولاً لابتلاع شرقي الأردن حيث الذكريات التاريخية اليهودية من جهة، والأراضي الخصبة والحدود المشتركة وسهولة الاتصالات وضعف الكثافة السكّانية وكثرة انتشار البدو من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أن المخطِّطين للوطن القومي اليهودي يحلمون بدمج المناطق التي توحِّدها الآن السيطرة البريطانية. وأنا أعتقد جازماً أن الحركة الصهيونية تقوم الآن بشراء الأراضي في شرقي الأردن وسوريا ولبنان عبر الوسطاء والسماسرة. وهم يسعون الآن للسيطرة على كامل الحولة وتجفيف مستنقعاتها والهيمنة على منابع نهر الأردن، لأن المياه عامل أساسي في مجال الري وتنشيط المستوطنات اليهودية..**» فالصهاينة كانوا

يعملون للسيطرة على كامل الأراضي الواقعة تحت الانتدابين الفرنسي والبريطاني في سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، وصولاً إلى حدود إسرائيل الكبرى بين الفرات والنيل. ولكن الثورة السورية الكبرى لجمت هذا المشروع آنذاك وجعلت الساسة الفرنسيين يحجمون عن إعطاء تسهيلات للحركة الصهيونية بإقامة مستوطنات لها في مناطق الانتداب الفرنسي.

في ١٩٢٧/٥/٢ تمّ لقاء بين وايزمن وسكرتير الدولة الفرنسية السيد كانيه عرض خلاله وايزمن خطّة لإرسال خبراء من مختلف الجنسيات لدراسة كيفية تنفيذ وعد دو جوفنيل بإقامة مستوطنات يهودية في تدمر. ولكن سكرتير الدولة الفرنسية تذرّع بتأزّم الوضع السوري داعياً الحركة الصهيونية خلال هذه الفترة إلى تركيز جهودها خارج سوريا وأن تكتفي من الحكومة الفرنسية بتسهيل عمل المنظمات الصهيونية داخل فرنسا. وكانت الحكومة الفرنسية تتخوّف من اندلاع الثورة مجدّداً في سوريا. ففي برقية للخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩٢٦/٥/٤ جواباً على مشروع السيد دو جوفنيل بشأن إقامة مستوطنات صهيونية في تدمر، يبدي وزير الخارجية الفرنسية السيد ليون بلوم إعجابه بالمشروع ودعمه لإقامة مستوطنات صهيونية على ضفاف الفرات، ولكن سكرتير الدولة الفرنسي ينبّهه إلى مخاطر إقامة مستوطنات صهيونية في حوران **«لأن سكّانها العرب مقاتلون أشدّاء وبأعداد وفيرة ويجب أن ينصبّ المشروع على مستوطنات الفرات»**. وفي برقية أخرى بتاريخ ١٩٢٦/٥/٦ يكرّر القادة الفرنسيون الأهداف السابقة نفسها وتحذير دو جفنيل من السماح للحركة الصهيونية بإقامة مستوطنات في حوران **«حيث توجد كثافة سكّانية إسلامية درزية هامّة ممّا يؤدّي إلى ثورة جديدة. والمطلوب أن يتم التركيز على استيطان إراضٍ غير مأهولة وصحراوية بحيث تحوّلها الرساميل واليد العاملة الصهيونية المدعومة بالتكنيك إلى أراضٍ زراعية..»**.

وتوضح وثائق الأرشيف الفرنسي ورود عشرات الرسائل عام ١٩٢٦ من المنظمات الصهيونية في فرصوفيا إلى ممثّلي الحكومة الفرنسية هناك تستوضحهم الوضع في سوريا في أعقاب الثورة السورية الكبرى. وللتدليل على ذلك تقوم الرسالة التالية التي توضح اهتمام المهاجرين اليهود بمعرفة أوضاع المنطقة قبل المجيء إليها. ففي رسالة من فرصوفيا بتاريخ ٥/١٠/ ١٩٢٦ تطلب إحدى المنظمات الصهيونية من المندوب الرسمي الفرنسي في المدينة الإجابة على التساؤلات التالية: **«ما هي المناطق التي حدّدها الانتداب الفرنسي لإقامة المستوطنات اليهودية؟ ما هو نوع الأراضي وكيفية ريّها وقربها أو بعدها من الأنهار؟ كيف ستوزّع الأراضي؟ هل ستقدّمها الحكومة الفرنسية كهبات أم كشراء؟ هل صحيح أن البارون روتشليد يمتلك أراضي شاسعة في منطقة دمشق؟ هل سيكون دخول سوريا مسموحاً**

للمزارعين الصهاينة فقط أم للصناعيين والتجّار أيضاً؟ مع مَنْ يجب أن تتجه المحادثات الصهيونية الرامية إلى إقامة مستوطنات يهودية في سوريا؟ إلى أية نتيجة انتهت المسألة الدرزية؟ نودّ معرفة معلومات تفصيلية عن المناطق المجاورة خاصة في جنوب المستوطنات المنوي إقامتها. .». ويأتي جواب المعتمد الفرنسي في فرصوفيا بتاريخ ١٩٢٦/١٠/٢٦ يؤكّد «أن أية مستوطنة يهودية في سوريا لم تقم حتى الآن لكن المهاجرين اليهود الذين وفدوا إلى سوريا بتأشيرات عادية يتمتّعون كغيرهم من المواطنين بحق شراء الأراضي بشكل رسمي. .».

إن وثائق هذه الفترة تؤكّد أن الثورة السورية الكبرى في جبل العرب كانت عاملاً بالغ الأهمية في لجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد دلّت الأسئلة التي تقدّم بها يهود فرصوفيا إلى المعتمد الفرنسي هناك في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٦ على مدى الهلع الذي أحدثته هذه الثورة في صفوف اليهود الذين يزمعون السفر إلى فلسطين والمناطق المجاورة لها، وأنهم يودّون معرفة كامل التفاصيل عن لحلول المقترحة للأزمة السورية قبل الإقدام على الهجرة. وجاءت الثورة السورية تؤكّد الأزمة الحادّة التي يمرّ بها المهاجرون اليهود. يقول القنصل الفرنسي في القدس ألفونس دوار في رسالته بتاريخ ١٩٢٦/١٠/٢٥: «الأزمة حادّة في فلسطين. . تل أبيب التي كانت تضمّ ٤٠ ألفاً باتت الآن لا تتجاوز ١٣ ألفاً فقط. عدد كبير من المهاجرين اليهود يغادرون فلسطين. . . ويرى الصهاينة أن الحل الوحيد لهذه الأزمة سيكون بتوزيع الأراضي الأميرية أو أملاك الدولة عليهم، وأن على الحكومة البريطانية أن تسهّل إقامة مستوطناتهم الجديدة وتهتمّ بالمهاجرين الجدد خاصة العاطلين عن العمل منهم. وتؤكّد إحصائيات المنظمة الصهيونية أن المهاجرين بحاجة ماسّة إلى ٥٠٠ ألف دونم أي ٥٠ ألف هكتار من الأراضي التي تبلغ قيمتها٥،٢ مليون استرلينية، لأن هذه المساحة تستطيع إعالة ٥ آلاف عائلة بمعدّل ٥ أشخاص للعائلة الواحدة أو ٥ آلاف عامل على الأقل. وقد صرّح زعماء المستوطنات عن وجود مزارعين لديهم بحاجة إلى الاراضي إذ ارتفع عدد المزارعين من ٢٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ مزارع نتيجة الضغط الصهيوني لجذب المهاجرين. لكن الجوانب الرئيسية للأزمة الحالية تكمن في أن الرساميل الصهيونية المتوفّرة باتت الآن غير قادرة على حلّ أزمة المهاجرين، وأن شراء الدونم بخمس ليرات استرلينية يقابلها سبع ليرات أخرى لتحضيره كي يصبح صالحاً للزراعة يعتبر نفقة باهظة. فكلفة الهكتار الواحد أصبحت ١٣٠ استرلينية أو ٢٠ ألف فرنك. وهذه المبالغ هي قيمة الأرض والإصلاح فقط ويجب أن تضاف إليها قيمة الآلات الزراعية والحيوانات والمساكن والضرائب الزراعية والقروض المعيشية وغيرها. وهذا ما يزيد في تأزّم الوضع الزراعي لدى المهاجرين اليهود في فلسطين. ومقارنة بسيطة لوضع هؤلاء مع أوضاع المزارعين اليهود في القرم تؤكّد الفرق الكبير. ففي القرم تقدّم الأراضي بالمجان، ولا تزيد

نفقات تمركز العائلة الواحدة عن ٥٠٠ إلى ٦٠٠ دولار فقط. لذا شنّ الصهاينة حملة عنيفة ضد الإدارة البريطانية أشرت إليها في رسائلي السابقة بتاريخ العاشر من حزيران (يونيو) والعاشر من آب (أغسطس) ١٩٢٦. وقد عقدت ندوة كبيرة في القدس بتاريخ ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، حضرها ٦٠٠ مهاجر يهودي، والقى فيها السيد بوتنسكي خطاباً نارياً قال فيه: «على الحركة الصهيونية تجميع اليهود في فلسطين بشكل يختلف تماماً عن الدياسبورا. فإذا أرادت هذه الحركة أن يبقى اليهود أقلية ضئيلة في فلسطين فمن العبث الضغط على إدارة الانتداب وإشهار العداء لجيراننا الساميين. فلا يقوم حلٌ ناجح إلاّ بهجرة يهودية كثيفة إلى فلسطين تقابلها مستوطنات زراعية كثيفة فيها. . وعلى حكومة الانتداب تنشيط الصناعة وحماية الإنتاج الصناعي. وعليها أيضاً توزيع الأراضي على الفلاّحين بأسعار معتدلة. فلماذا يجبر الصهاينة على دفع ثمن الأراضي في فلسطين بسعر يبلغ ٤ إلى ٥ ويصل حتى إلى ٨ مرّات سعر أفضل الأراضي التي تنتج القمح في أميركا؟ على حكومة الانتداب توزيع الأراضي غير المزروعة مجاناً لقاء إصلاحها. ويجب أن توزَّع هذه الأراضي على اليهود والعرب على السواء، كذلك يجب فتح الحدود مع الأردن من أجل إقامة مستوطنات يهودية فيها لأن الضفة الغربية هي عصب الوطن القومي اليهودي الذي نسعى إليه».

وتتضح الخلفيات التاريخية لهذه الأزمة من خلال الإحصائيات الدقيقة. فرسائل القنصل الفرنسي في القدس تشير إلى أرقام بالغة الدلالة توضح كثيراً من جوانب تلك الأزمة. فقد ارتفعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل ملحوظ منذ إعلان وعد بلفور عام ١٩١٧. فارتفع عدد اليهود في فلسطين إلى ١٦٠ ألفاً حتى عام ١٩٢٧. ونتيجة الضغط الذي مارسته المنظمة الصهيونية العالمية دخل فلسطين عام ١٩٢٥ وحده حوالي ٣٠ ألف مهاجر طالت البطالة حوالي ٨ آلاف منهم. ودخل فلسطين عام ١٩٢٦، ١٣٠٨١ مهاجراً وخرج منها ٦٩٥٢ وطالت البطالة ٣٧٠٠ مهاجر يهودي. وتؤكِّد رسالة القنصل الفرنسي في القدس بتاريخ ١٩٢٧/٢/٢٨ أن أزمة حادة تعصف بالمستوطنات الزراعية اليهودية وبتل أبيب. «فالمهاجرون اليهود يقطنون المدن بنسبة ٨٣ بالمئة حيث يشكّلون ١٣٣ ألف نسمة مقابل ٢٧ ألف نسمة أو ١٧ بالمئة في الأرياف. ومن أسباب التأزم الحالي أن المنظمة الصهيونية تركِّز على سكن المستوطنات الزراعية لكن المهاجرين يشدُّون على السكن المديني. وما زال اهتمام المنظمة منصبَّاً على شراء الأراضي. فقد أنفقت حوالي ٦٨٠ ألف استرلينية أي ٣١،٤٪ من ميزانيتها للسنوات الخمس ١٩٢١ - ١٩٢٦ على المستوطنات الزراعية بينما لم تنفق سوى ١،٢٥٪ أي ٣٠،٦ ألف استرلينية على كل من التجارة والصناعة. والسبب في ذلك أن عدداً وافراً من المهاجرين المتموِّلين يعمل في التجارة وفي بعض الصناعات كالمطاحن، والاسمنت،

والدباغة، والروائح، والشمع، والكبريت، والكرتون، والأخشاب، والمربيات، وتعليب الخضار». فالأزمة، في بعض جوانبها، من صنع الصهاينة أنفسهم للضغط على إدارة الانتداب البريطاني وإجبارها على تسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ودفع الإنكليز للتخلّي عن أملاك الدولة وأراضي المشاع والموات والبوار وتخفيف الضرائب الزراعية. وبالفعل، يوصي تقرير لجنة جونسون لعام ١٩٣٠ الذي نشر بعنوان «**حكومة فلسطين: تقرير اللجنة التي عُيِّنت لدرس حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة**»، إلى: الضرائب الكثيرة التي يدفعها الفلّاح العربي في فلسطين من عشر، وويركو، وأغنام، وضريبة أشجار وغيرها، وأن الفلّاح الفلسطيني العربي قلّما يوجد معه نقد، وقد أصبح ذلك عادة مألوفة لديه، وأن متوسِّط دخل الفلّاح الفلسطيني لا يتجاوز ١٤ جنيهاً مقابل نسبة تتراوح بين ١٤٧،٢٥ جنيهاً فلسطينياً للفلّاح العامل في المستوطنات الزراعية الصهيونية نظراً لشبكة الآلات الزراعية الحديثة التي يستخدمها. وكانت قوى القمع الداخلي والخارجي تتكاتف ضد الفلاح العربي الفلسطيني في حين أن إدارة الانتداب البريطاني تحصر علاقتها بالمزارع الصهيوني عبر المنظمات الصهيونية بالذات. وقد تشدَّدت إدارة الانتداب إلى الحدّ الأقصى في تسجيل أراضي الفلّاحين العرب بأسمائهم فارضة أنواعاً متعدِّدة من المضايقات والأوراق الثبوتية ورسوم التسجيل. حتى إن تقرير جونسون بالذات يشير إلى هذه التدابير بالقول «**إنها طريقة غير قابلة للتطبيق إطلاقاً**». ويضيف: «**وليس من المستغرب أن لا يتقدَّم أحد بطلب للفرز في كافة أرجاء فلسطين**». وهكذا حرم كثير من الفلاحين العرب في فلسطين من أراضيهم كما حرموا من مساحات كبيرة من الأراضي المشاع، والبوار، والموات والأميرية وغيرها فانتقلت تباعاً إلى الحركة الصهيونية بفضل تدابير الإدارة البريطانية المنحازة كلياً ضد عرب فلسطين.

ملاحظات ختامية

تعتبر مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين نقطة تحوّل أساسية في تاريخ تطوّر الملكية العقارية فيها. فعلى أعقاب الملكية المشاعية والأملاك السلطانية الواسعة جاءت سلطات الانتداب البريطاني تهيمن على الغالبية الساحقة من الأراضي الفلسطينية باسم أملاك الدولة ثم تقوم بوضع تلك الأراضي في متناول المتموِّلين لقاء دفع الضرائب عنها. وسرعان ما تحوَّلت مساحات كبيرة من أراضي فلسطين إلى ذوي الأموال الوفيرة من الأثرياء الصهاينة الذين أقاموا عليها مستعمرات صهيونية عديدة واستجلبوا آلاف المهاجرين اليهود من مختلف بقاع العالم.

مع تعزّز الملكيات العقارية الخاصة كانت سلطات الانتداب البريطاني تحاول انتزاع الأراضي من كبار المالكين العرب في فلسطين عبر مختلف أساليب الترهيب والترغيب. وكانت مساحات أخرى من الأراضي تنتقل تباعاً إلى المستعمرات الصهيونية. ولكن أرقام الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم تكن كبيرة، الأمر الذي اضطّر الحركة الصهيونية إلى ابتلاع تلك الأراضي على مراحل بحيث كانت تتحاشى، في الفترة الأولى، الاصطدام بالملكيات الخاصة الصغيرة، بل لجأت إلى امتلاك الأراضي السلطانية والمشاع والموات والمتروكة والمرفقة وغيرها، وذلك بالشراء المباشر بأسعار بخسة أو بالضغط على أجهزة الدولة الانتدابية البريطانية كي تنال تلك الأراضي على شكل هبات لقاء الاستصلاح ودفع الضرائب. ولكن نسبة الأراضي التي انتقلت إلى الصهاينة بقيت قليلة جداً قياساً إلى مساحة الأراضي الفلسطينية. ولذا يمكن التأكيد أن السيطرة الواسعة على الأراضي الفلسطينية قد تمّت بعد قيام دولة اسرائيل وطرد السكّان الفلسطينيين من ديارهم ومصادرة أراضيهم وأرزاقهم وأموالهم.

ومرحلة الانتداب البريطاني شهدت نموّاً عاصفاً لحركة توظيف الرساميل الصهيونية في فلسطين وتحضير المؤسّسات التي أقامتها الوكالة الصهيونية العالمية فيها كي تلعب دور المؤسسات الرسمية. وكانت أجهزة الانتداب البريطاني تمتنع عن القيام بأية علاقات مباشرة مع المهاجرين اليهود إلاّ عبر مؤسسات تابعة للوكالة الصهيونية، في حين كانت تمارس كافة أشكال القهر والاستغلال على السكّان العرب، ولا سيّما المزارعين. وتعترف تقارير الانتداب بأن قوانين البريطانيين العقارية كانت تفضي حتماً إلى انتزاع الأراضي من الفلسطينيين إذ كان يستحيل عليهم الاحتفاظ بها أو نقلها من الآباء إلى الورثة قبل أن تدفع عليها مبالغ طائلة تساوي نسبة مئوية عالية من ثمنها.

وتجدر الملاحظة بأن انتقال الحكم من العثمانيين إلى البريطانيين أبقى سيادة قانون **«من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع»**. ونتيجة ذلك أن أعداداً كبيرة من الفلاّحين الذين كانوا محرومين من كل ملكية في العهد العثماني قد سُدَّت أمامهم كافة السبل للحصول على ملكيات عقارية استناداً إلى قوانين البريطانيين. كما أن ارتفاع أسعار الأراضي في بعض المناطق الزراعية الخصبة كان يهدف إلى دفع المالكين إلى بيع ملكياتهم الصغيرة أو جزء من ملكياتهم العقارية الكبيرة من جهة، كما يهدف من جهة أخرى إلى قطع الطريق نهائياً أمام إمكانية ترقّي الفلاّحين الفلسطينيين وتحوّلهم إلى مالكين لبعض الملكيات الصغيرة بفضل أنظمة المغارسة والشراكة والمحاصصة وغيرها. وفي الوقت نفسه كانت إدارة الانتداب البريطاني تحرِّض الفلاّحين على القيام بانتفاضات

متكرِّرة ضد المالكين العرب، ولا سيّما في الحولة، وجعل الفلاّحين وكبار المالكين العرب في موقع الصراع العنيف كي يسهل ضرب الفئتين معاً لصالح الحركة الصهيونية وإحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية.

إن الجذر الأساسي للمسألة الزراعية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني تكمن في الرؤية المنهجية للمخطّط الصهيوني الرامي إلى انتزاع الأرض الفلسطينية وطرد السكّان منها، أي المخطّط الهادف إلى إعلان كيان عنصري صهيوني على أرض فلسطين. وكانت أبرز شعارات هذا الكيان: «**أرض بدون شعب لمهاجرين بدون أرض**». وهنا بالتحديد تكمن الاستراتيجية الأساسية للمنظمة الصهيونية العالمية. وقد ساعدت المرحلة العثمانية الطويلة على تحقيق جوانب أساسية من هذا الشعار إذ إن غالبية الأراضي المشاع والبوار والموات والمتروكة وغيرها كانت تشكّل نسباً كبيرة من مساحة الولايات التابعة للسلطنة العثمانية، كما أن القهر الذي مارسته السلطات العثمانية على الفلاّحين العرب أفقدهم القدرة على التحرّك الفعّال في وجه قوى السيطرة الداخلية والخارجية سنوات طويلة. وقد استطاعت الحركة الصهيونية العالمية المدعومة من الانتداب البريطاني وكثير من القوى الاستعمارية الخارجية تزويد المزارع الصهيوني بمختلف الآلات الزراعية الحديثة والقيام بعملية إحباط نفسي ضد الفلاّحين العرب في فلسطين.

ولم يكن بمقدور هؤلاء الفلاّحين مواجهة المنافسة الحادّة لإنتاج المستوطنات الصهيونية الوفير بإنتاج زراعي ضعيف المردود يقوم به الفلاّح العربي على قاعدة وسائل تقنية بدائية وشديدة التخلّف. وبالرغم من ذلك الإحباط النفسي، وتعسّف الإدارة البريطانية فقد تمسّك غالبية الفلاّحين العرب بأرضهم الفلسطينية، إذ تؤكّد وثائق هذه المرحلة أن نسبة الأراضي التي سيطر عليها الصهاينة قبل قيام دولة اسرائيل كانت ضعيفة جداً قياساً إلى حجم الملكيات العربية وأراضي الدولة. وفي ذلك اعتراف واضح بأن الاستعمار الاستيطاني لفلسطين لم يكن يستطيع تحقيق غايته في السيطرة على فلسطين دون المساعدة العسكرية البريطانية المباشرة.

وباختصار شديد، يمكن القول إن مرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين شهدت ثلاثة تبدّلات أساسية ذات أثر مباشر في المسألة الزراعية فيها:

١ ـ تبدّل في وظيفة السلطة الحاكمة من عثمانية إلى إنكليزية.

٢ ـ تبدّل في وظيفة السلطة السياسية من حامية للملكية العقارية العربية في فلسطين إلى سلطة تسهّل استغلال الصهاينة لهذه الأرض بوسائل متنوّعة. ولذلك طرح الإنكليز المساحات الكبيرة المسجّلة كأراضٍ للدولة أو للسلطات أو للمشاع في دائرة البيع بأسعار

زهيدة، وذلك للمساهمة في إرساء نمط رأسمالي تابع لهم يدعم انتدابهم في المشرق العربي، كما فعل الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان.

٣ ـ تبدّل في الملكية العقارية للأرض، وانطلاقاً من الملاحظة السابقة فإن الحركة الصهيونية العالمية، صاحبة الأموال الوفيرة، كانت المستفيد الأكبر من عملية تحويل الأراضي الفلسطينية إلى سلعة للمتاجرة: فهذه الحركة، كجزء عضوي من الامبريالية العالمية ورساميلها الزاحفة للسيطرة على العالم، سارعت إلى شراء آلاف الدونمات، بأسعار بخسة، لإقامة مستوطنات صهيونية عليها. ولكن حركة الاستيطان بقيت ضعيفة ومحدودة طَوال عهد الانتداب. ولا يعود السبب في ذلك إلى عجز هذه الحركة عن شراء الأراضي بل إلى عجزها عن استقطاب أعداد كبيرة من اليهود إلى فلسطين. وحتى عام الاغتصاب ١٩٤٨ كان اليهود لا يتجاوزون ٦٥٠ ألف نسمة مقابل ١،٤١٥،٠٠٠ عربي، أي بنسبة ٣١ بالمئة من اليهود مقابل ٦٩ بالمئة من العرب. ولكن الحركة الصهيونية استغلّت فترة الانتداب البريطاني إلى أقصى حدّ، فسيطرت على ٢٠ بالمئة من أكثر المناطق خصباً في فلسطين وسيطرت على ٨٦،٥ بالمئة من رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة قبل عام ١٩٤٨.

ومع إعلان دولة اسرائيل حدثت تبدّلات سكّانية بالغة الأهميّة، فتمَّ ترحيل القسم الأكبر من عرب فلسطين فلم يبق منهم سوى ١٧٠ ألفاً من أصل السكّان الذين كانوا فيها حتى عام ١٩٤٨. فباتت نسبة العرب ١٥ بالمئة من السكّان بعد أن كانت ٦٩ بالمئة قبل قيام اسرائيل. وخلال عامي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ صادرت الحركة الصهيونية أكثر من ١،٢ مليون دونم من أكثر الأراضي العربية خصباً في فلسطين ووضعت قوانين الطوارىء ومصادرة أملاك الغائبين، وقانون الاستيلاء على الأراضي، وقانون أراضي اسرائيل، وقانون تجميع الأراضي، وقانون الأراضي الأميرية، فانخفضت ملكية أراضي الفلاّحين العرب مقابل تمركز هائل للأراضي الفلسطينية بأيدي المهاجرين الصهاينة.

يضاف إلى ذلك أن مرحلة الانتداب البريطاني ساهمت في تقليص ملكية كبار الملاّكين العرب من غير الفلسطينيين، ولا سيّما السوريين واللبنانيين، داخل فلسطين. فنظراً للمضايقات الكثيرة التي تعرَّض لها هؤلاء الملاّكون من جهة، ولكون هذه الملكيات قد تمَّ الحصول عليها بأسعار بخسة جداً أو شبه مجانية إبّان الحكم العثماني، ونظراً للطبيعة الطبقية لهؤلاء الملاّكين وجلّهم من التجّار والمرابين القاطنين في المدن السورية واللبنانية الكبرى فإن الحركة الصهيونية ستسيطر على معظم ملكية هؤلاء، سواء بالإكراه عبر مضايقات السلطة الانتدابية البريطانية لهم، أو بالشراء النقدي.

إن مسألة الأرض الفلسطينية إبَّان الانتداب البريطاني تجد كثيراً من جذورها إبَّان الحكم العثماني الطويل. ولكن. مرحلة الانتداب أضافت إلى تلك الجذور سمات بنيوية جديدة تقوم على مبادىء الاستعمار الاستيطاني للأرض، أي اقتلاع الإنسان العربي، على كافة انتماءاته الاجتماعية والطبقية، وقذفه خارج أرضه ووطنه. ومهما قيل من حجج صهيونية لإثبات عملية شراء بعض الأراضي الفلسطينية من سكّانها العرب، فإن الوثائق التاريخية تؤكّد بالأرقام أن نسبة الأراضي التي باعها أصحابها العرب للحركة الصهيونية كانت ضئيلة جداً قياساً إلى حجم الأراضي التي سيطرت عليها الحركة بالقوة وبدعم مباشر من إدارة الانتداب البريطاني.

بعض مصادر الدراسة:

- أكرم زعيتر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٣٩**»، من أوراق أكرم زعيتر - مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٧٩.
- دعيبس المر: «**أحكام الأراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطنة العثمانية**»، القدس ١٩٢٣.
- «**قانون الأراضي العثماني المؤقت لسنة ١٨٥٨**»، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، بيروت ١٣٠١ هجرية.
- محمد يونس الحسيني: «**التطوّر الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية**»، القدس ١٩٤٦.
- صابر موسى: «**نظام ملكية الأراضي في فلسطين في أواخر العهد العثماني**»، شؤون فلسطينية - العدد ٩٥، تشرين الأول ١٩٧٩.
- ألبرت حوراني: «**الأسس العثمانية للشرق الأوسط**» - محاضرة في جامعة اسكس ١٩٦٩.
- مصطفى الشهابي: «**بحث في أملاك الدولة**»، مجلة «**المشرق**»، ١٩٣٢.
- حكومة فلسطين»: «**تقرير اللجنة التي عُيِّنت لدراسة حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين والتدابير التي تتخذها الحكومة بشأن الضرائب بالنسبة لتلك الحالة**»، القدس ١٩٣٠.

— Ministère des Affaires Etrangères de la France, Archives du Quai d'Orsay, A.E. Série E - Levant 1918 - 1929, volume 10-11-28-29-132. A.E. Série E. Guerre 1914-1918. Sionisme. Volume 1199.
— Vital Cuinet: **«Syrie, Liban et Palestine»**, Paris 1890.
— Grannot, A. **«The land system in Palestine History and Structures»**, London 1952.
— Robert Nathan: **«Palestine, problem and promise: an economic study»**, London 1945.
– Said HIMEDY: **«Economic Organisation in Palestine»**, Beirut 1934.

الفصل الخامس

بعض التبدّلات البنيوية في الأرياف العربية المشرقية وآفاقها المستقبلية

مدخل

لا شكَّ أن العقود المنصرمة منذ الفتوحات الإسلامية الأولى حتى انهيار السلطنة العثمانية في الحرب العالمية الأولى أعطت للمسألة الزراعية في المشرق العربي سمات مميَّزة استندت إليها التحوّلات البنيوية التي طرأت على تلك المسسألة في القرن العشرين.

وإذا كان من الصعب جداً، في حدود هذه المقالة، إبراز تلك السمات جميعها فإن بالإمكان تحديد الدور البارز الذي لعبه كبار الملّاكين في هذه المنطقة، لا في القرون السابقة بل تحديداً في القرن العشرين، وعلى امتداد أقطار المشرق العربي.

فمن المؤكَّد أن حجم الحيازات العقارية التي كان يسيطر عليها كبار الملّاكين اختلف بين قطر عربي وآخر، وذلك تبعاً للمراحل التاريخية المتعاقبة من جهة، ولمكان الملكية بين الواحات، والأرياف، وضواحي المدن الكبرى، وداخل المدن، وفي المناطق الجبلية أو السهلية من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن شكل التملّك أو الحيازة قد اختلف تبعاً للمناطق وللمراحل، وللقدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على التملّك والأحتفاظ الدائم بالملكية بهدف توريثها. وليست لدينا إحصائيات دقيقة في هذا المجال عمّا يسمّى بالملكية الصرفة، أو الملكية الخاصة الدائمة والقابلة للتوريث.

أمّا صكوك «الطابو» العثماني، أي أوراق الملكية أو التملّك الخاص، فلم تكن دقيقة في وصف حالة الأراضي، وتحديدها، وإظهار وجهة الاستعمال بها كملك خاص، أو ملك تصرّف أو ملك قابل للرهن، والتوريث، والإيجار والمشاركة، والبيع وغيرها.

من حيث المبدأ، يعتبر السلطان العثماني المالك الأعلى للغالبية الساحقة من

الأراضي الخاضعة له. فهو يهبها لمن يشاء ويستردّها ممّن يشاء، ساعة يشاء. ولذلك ساءت، في الغالب، ملكية التصرّف لقاء خدمات يقدّمها المالك للسلطنة العثمانية. وهي خدمات مختلفة تبدأ بالولاء الكامل للسلطان وإعلان الدعاء له أيام الجمعة، وتطول أيضاً دفع الضرائب بانتظام، وحماية الأمن أو عدم الإخلال به، وتنفيذ الأوامر السلطانية أو الشاهنشاهية، وعدم الارتباط، بأي شكل من الأشكال، بأعداء السلطنة ومدبّري المكائد لها أو معلني العصيان على إدارتها المركزية أو على الولاة الذين تعيّنهم في المناطق أو الولايات التابعة لها[1].

وتبعاً لذلك فقد بقيت الملكية الخاصّة المطلقة محدودة جداً في جميع الولايات العربية في ظل السلطنة العثمانية. ومع أن هذا الشكل من الملكية قديم جداً وسابق على العهد العثماني [2] إلّا أن بروزه في المشرق العربي الحديث بقي محدوداً ويكاد يقتصر على الأراضي المدينية أي الواقعة داخل المدن وفي ضواحيها بالدرجة الأولى، وفي بعض المناطق السهلية الخصبة والمروية بالدرجة الثانية.

ونظراً للكثافة السكّانية الكبيرة في المدن المشرقية، قياساً إلى حجم السكّان العام في هذه المنطقة، فإن الملكية الخاصّة المطلقة لم تكن كبيرة الحجم، ولم يكن بالإمكان تصوّر عدد كبير من المالكين الذين يحوزون مساحات واسعة في تلك المدن وضواحيها. ولذا اعتبرت مساحة مئة دونم من هذه الفئة من الملكية الخاصّة المطلقة مساحة كبيرة جداً قبل الحرب العالمية الأولى. كما أن نسبة المالكين لهذه الفئة من الملكية كانت ضعيفة للغاية في جميع مدن المشرق العربي الحديث.

بيد أن الملكية العقارية الخاصة المطلقة شكّلت القاعدة الأساسية للملكيات المتوسطة والصغيرة، أي لشرائح صغار الملّاكين بشكل عام، بعد اقتسام تلك الملكية بين

---

(١) للتفصيل في القضايا الحقوقية بشأن أحكام الأراضي في السلطنة العثمانية وولاياتها يراجع:

- دعبيس المر: «**أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية**»، مطبعة بيت المقدس - القدس ١٩٢٣.

- عثمان سلطان: «**شرح أحكام الأراضي الأميرية ونظام الملكية العقارية والحقوق العينية غير المنقولة الصادر بالقرار ٣٣٣٩**»، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٣٦.

(٢) من الدراسات العلمية الجادة في موضوعات الخراج والإقطاع والدولة تراجع مجلة «**الاجتهاد**»، المجلّد الأول، العدد الأول، تموز - تشرين الأول ١٩٨٨. ولا سيّما مقالة الفضل شلق: «**الخراج والإقطاع والدولة: دراسة في الاقتصاد السياسي للدولة الإسلامية**»، صفحات ١١٥-١٩٢.

الورثة خلال عقود متعاقبة. فملكيات المدن المشرقية وضواحيها أنجبت شريحة صغار الملاّكين لا كبارهم. ولكن قيمة تلك الملكيات كانت تفوق، في غالب الأحيان، قيمة المساحات الشاسعة من الأراضي التي تملّكها كبار الملاّكين في الأرياف القريبة والبعيدة، وفي الواحات الصحراوية. وغني عن التوكيد أن دراسة تشكّل الملكيات المتوسطة والصغيرة في المشرق العربي الحديث المعاصر تحتاج إلى أبحاث تفصيلية لإبراز سماتها الأساسية والتحوّلات التي رافقتها، ولا سيّما في مرحلتي الانتداب والاستقلال السياسي للأقطار العربية. وفي حدود هذا البحث، من المفيد تسليط الضوء على تشكّل الملكيات العقارية الكبيرة في هذه المنطقة، والدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي لعبه كبار الملاّكين فيها، ولا سيّما بعد الحرب العالمية الأولى.

هناك مصطلح شائع الاستخدام في الدراسات العلمية، ولا سيّما تلك المكتوبة بلغات غير العربية، وهو مصطلح الأرستقراطية الزراعية، أو الأرستقراطية الريفية للدلالة على طبقة كبار الملاّكين في المشرق العربي [٣]. والمصطلح يتضمّن الإشارة كذلك إلى أسر أو عائلات تمتلك أراضي واسعة، وقد لعبت دوراً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً شبيهاً بالدور الذي لعبه النبلاء في أوروبا.

واستناداً إلى الملاحظات السابقة تتحدّد ملامح التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية للأرياف المشرقية، على مشارف القرن العشرين تحديداً، تبعاً للسمات التالية:

أ ـ إن تلك الأرياف كانت المنطلق الطبيعي لنشوء الملكيات العقارية الكبيرة وتبلورها، على اختلاف أنواعها وجنسيات مالكيها. فالمدن المشرقية وضواحيها شكّلت القاعدة الأساسية لنشوء الملكيات الوسطى والصغيرة وتطوّرها، مقابل نشوء الملكيات الوسطى والكبيرة جداً في الأرياف وتطوّرها. وقد شكّل وجود الملكيات المتوسطة الحجم في المدن والأرياف معاً ظاهرة طبيعية تجد تفسيرها في جميع أقطار العالم تقريباً، وذلك تبعاً لاختلاف الباحثين في تحديد مفهوم الملكية المتوسطة، ومعالمها، ومردودها الاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ إن الأرياف المشرقية العربية شكّلت خزّاناً بشرياً كان يتناقص باستمرار، ولا سيّما في القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ كان يضخّ آلاف الناس سنوياً باتجاه المدن

---

(٣) حنا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ـ من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية» ـ ترجمة عفيف الرزاز ـ الكتاب الأول، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٠، صفحة ٧٨.

المجاورة أو باتجاه الهجرة إلى الخارج. ولما كانت الرغبة بالتملّك سمة معروفة منذ القدم لدى سكّان هذه المنطقة كما هي الحال لدى غالبية الناس، فإن الملكيات المتوسطة في المدن وضواحيها كانت عرضة للتفكّك المتزايد، وكذلك الملكيات الصغيرة التي ازدادت صغراً. وبالمقابل فإن النزوح من الأرياف إلى المدن، ومنهما إلى الخارج، بالإضافة إلى الأوبئة، والضرائب، والبلص، والتعسف، واستخدام النفوذ وغيرها، أفسحت المجال أمام الأسر الأرستقراطية الريفية كي تسجِّل بأسمائها، كملكية خاصة مطلقة، مساحات واسعة جداً من الأراضي وذلك في أواخر العهد العثماني وإبّان مرحلة الانتداب.

ج ـ يلاحظ أن جميع الدراسات العلمية التي تناولت المسألة الزراعية في المشرق العربي الحديث والمعاصر، تكاد تجمع على حقيقة علمية مؤكّدة هي وجود ملكيات عقارية زراعية واسعة في الأرياف يقابلها انعدام شبه كامل للملكية العقارية لدى مئات الآلاف من الفلاّحين العاملين على تلك الأراضي [٤]. وبعبارة أخرى، لقد تبلور قانون «من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك»، وهو القانون الذي ترك آثاراً سلبية للغاية على المسألة الزراعية في المشرق العربي نظراً لانعدام الاهتمام الكافي بالأراضي الريفية، وبالإنتاج الزراعي عند طرفين أساسيين فيها: المالك الكبير الذي نقل سكنه من الريف إلى المدينة وأهمل أرضه الزراعية الموروثة بسبب قلّة المردود أو الأسعار البخسة للإنتاج الزراعي، والفلاح الذي يكدح طوال حياته على أرضٍ ليست ملكاً له ولا شيء يغريه أو يغري أبناءه للعمل فيها فهجرها إلى المدينة أو إلى الخارج[٥]

د ـ إن امتلاك المساحات الزراعية الواسعة لم يكن يعني بالضرورة ثروة مادية ضخمة

(٤) أشار حنا بطاطو إلى ظاهرة انعدام الملكية لدى فئات واسعة من السكان في أكثر من مكان في كتابه المشار إليه سابقاً. يقول مثلاً: «وطبعاً، كانت أربعة أخماس العائلات العراقية لا تملك أية أراضٍ على الاطلاق»، ص٧٧. وتوصّل عبد الله حنا إلى نتيجة مشابهة في دراسته للمسألة الزراعية في سوريا كما توصّلنا إلى النتيجة نفسها في دراستنا للمسألة الزراعية في لبنان. يراجع:

ـ عبد الله حنا: «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان»، جزءان ـ دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥ و١٩٧٨.

— Souad Abou el- ROUSSE SLIM: «Le Métayage et l'Impôt au Mont- Liban XVIII[e] et XIX[e] Siècles», Dar el Machreq, Beyrouth 1987.

(٥) أحمد بعلبكي: «الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال إلى الحرب الأهلية» منشورات عويدات. بيروت ١٩٨٥. عنوان فرعي» الهجرة الزراعية: تحولات وهجرات. صفحات ٧٠ ـ ٧٣.

أو مردوداً مالياً وفيراً. فهناك اختلاف جذري في سعر الأراضي بين منطقة وأخرى، وداخل كل منطقة، وتبعاً لتوافر شروط الإنتاج والري. ولذلك يصعب القول إن كبار الملاّكين في المشرق العربي الحديث شكّلوا فئات اجتماعية متجانسة، وذات أهداف واضحة المعالم، ولها مواقع ثابتة في الإنتاج الوطني أو القومي، وتحدّدت معالمها كطبقة اجتماعية متميِّزة أو كشرائح من منطقة اجتماعية متجانسة. فجذور هذه الشرائح متباينة بين منطقة وأخرى. فمنها ما يرقى إلى نظام المشيخة أو العشائر القبلية، ومنها ما يرقى إلى نظام الأعيان و«السيّاد» كشرائح تنتمي إلى الأسر الدينية ذات النفوذ المتوارث منذ الفتوحات الإسلامية الأولى ولها الحق بجزء شرعي من الإنتاج الزراعي. ومنها شرائح تنتمي إلى أعيان الأرياف والأسر الإقطاعية أو المقاطجية ذات النفوذ القديم والمتوارث في مناطق سيطرتها ولها حق التسلّط وجباية الضرائب والهيمنة على الموارد الزراعية الأساسية. ومنها شرائح تنتمي إلى التجّار، وتحديداً تجّار المدن الكبيرة الذين وظّفوا قسماً من أموالهم ـ كان يبلغ الثلث عادة ـ في الأراضي المملوكة ملكية مطلقة كضمان لنفوذهم الاقتصادي والاجتماعي في حال تعرّض تجارتهم أو مدخراتهم المالية والذهبية إلى الخطر. ومنها شرائح تنتسب إلى المرابين الذين سيطروا على مساحات واسعة من الأراضي لقاء استغلال قسم من أموالهم في الربا، وبفوائد فاحشة معظم الأحيان، أو مقرونة برهن على أراضٍ كانوا يتملّكونها بسهولة عند عجز المدين عن تسديد دينه. ومنها شرائح تنتسب إلى أبناء كبار الموظفين، من مدنيين وعسكريين ودينيين، الذين استغلّوا مراكز نفوذهم للتودّد إلى السلطان أو من يمثّله فحصلوا على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. ومنها شرائح تنتمي إلى بقايا العائلات المملوكية، والعثمانية عامة أو التركية خاصة، الذين توارثوا السيطرة على ملكيات كبيرة في مختلف أرجاء المشرق العربي [٦].

وباختصار شديد، يمكن القول إن كبار الملاّكين في هذه المنطقة لم يتشكّلوا كطبقة اجتماعية ذات جذور واحدة أو متجانسة، ولم تكن لهم مصالح موحّدة على امتداد المناطق أو المقاطعات أو الولايات، ولم تكن لهم سياسة واحدة تجاه الملكية العقارية الواسعة التي

(٦) تراجع الدراسات الهامة التي نشرها طريف الخالدي:

— Tarif Khalidi (ed): **«Land Tenure and Transformation in the Middle East»**, American University of Beirut, 1984.

— See: Abdul-Karim RAFEQ **«Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle of the Nineteenth Century»**, PP. 371-396.

سيطروا عليها بأشكال مختلفة حتى تبلورت كملكية خاصّة مطلقة في عهد الانتداب وفي السنوات الأولى من مرحلة الاستقلال السياسي لأقطار المشرق العربي المعاصر. فما هي التبدّلات الأساسية التي رافقت هاتين المرحلتين على صعيد المسألة الزراعية؟ وما هو الدور الجديد الذي أوكل لطبقة كبار الملاّكين في هذه الأقطار؟

بروز ملكيات عقارية كبيرة من نوع جديد في المشرق العربي الحديث والمعاصر

من المعروف جيداً أن اختراق أوروبا للسلطنة العثمانية وولاياتها العربية قد بدأ قبيل القرن التاسع عشر ثم تزايدت حدّته مع ما سُمِّي بالتنظيمات العثمانية التي تزامنت مع الاحتلال الأوروبي المباشر لبعض الولايات العربية وضرب الحركة التوحيدية التي قام بها محمد علي في بلاد الشام والجزيرة العربية.

وكثيرة هي الدراسات العلمية التي تناولت هذه الجوانب بشكل شمولي وأحياناً تفصيلي، ولكن مسألة تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية للسلطنة العثمانية وولاياتها العربية، ولا سيّما في بلاد الشام لم تول العناية الكافية.

إن من بين الأهداف الأساسية للاختراق الأوروبي، طَوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، تأتي مسألة تغيير تلك البنى في المرتبة الأولى لتسهيل الاختراق أولاً، وضرب النسيج الوحدوي القائم ثانياً، والتخطيط لإقامة الدويلات القطرية التي تعوق الوحدة المجتمعية ثالثاً، والسعي الدؤوب لبناء المشروع الاستيطاني الصهيوني على أرض فلسطين لمنع وحدة المشرق العربي رابعاً، وربط المشرق ربطاً تبعياً بالسوق الراسمالية العالمية خامساً، وغيرها من الأهداف. ونشيرهنا إلى أنه رغم كثافة الحضور الاقتصادي الأوروبي المباشر في المشرق العربي قبل الحرب العالمية الأولى فإنه لم يرقَ إلى درجة الاستعمار المباشر على غرار الوجود الفرنسي في الجزائر والمغرب وتونس، أو الحضور البريطاني في مصر والسودان والخليج العربي. ولذلك وجدت الدول الاستعمارية الأوروبية، ولا سيّما بريطانيا وفرنسا، صعوبة كبيرة في تنفيذ مخططاتها في المشرق العربي قبل فرض الانتدابات عليه. ولعبت السلطنة العثمانية المحتضرة دوراً هاماً في الدفاع عن آخر ما تبقّى لها من ولايات عربية، قريبة جداً ووثيقة الصلة مباشرة بالعاصمة الآستانه. كما أن التفاهم الودّي بين الدول الاستعمارية من أجل اقتسام المشرق العربي لم يبرز إلى العلن إلاّ في ظروف الحرب العالمية الأولى، وبعد التأكّد من أن مصير السلطنة العثمانية قد حسم نهائياً بعد دخولها الحرب ضد بريطانيا وفرنسا. وهكذا جاءت مرحلة الانتداب

تتويجاً عملياً للجهود الدبلوماسية الاستعمارية التي عملت طويلاً على تفتيت السلطنة واقتسام ولاياتها العربية. فانتقلت تلك الولايات من قبضة السيطرة العثمانية المترهّلة إلى القبضة الحديدية للامبرياليات الأوروبية المتناحرة من أجل اقتسام العالم وإلحاقه تبعياً بالمراكز الامبريالية فيه[٧].

ليس بالإمكان في حدود هذه المقالة تحليل المشاريع الاستعمارية الرامية لتغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي إبّان المرحلة الانتدابية. ولذلك سنحاول التركيز فقط على الجانب المتعلّق بالملكيات العقارية الخاصة، وتحديداً الزراعية منها، وموقع كبار الملاّكين في النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي تمّ بناؤه في تلك المرحلة وما زالت آثاره واضحة حتى اليوم في جميع دول المشرق العربي المعاصر، ولا سيّما لجهة ضمان الملكية الخاصة الكبيرة وترسيخ دعائمها.

إن قراءة متأنّية للنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترتّبت على قوانين الطابو العثماني في الولايات العربية كلها، ومنها الولايات المشرقية، تشير بوضوح إلى أن تلك القوانين أدّت إلى ثبات الملكية الخاصة، وتوسيعها، واستقرارها، وذلك لصالح أقلية ضئيلة من السكّان حصلت على ملكيات عقارية شاسعة في العراق وسوريا وفلسطين والأردن ولبنان مقابل حرمان الغالبية الساحقة من الفلاّحين أبسط أشكال الملكية الثابته أو حصولهم على ملكيات فردية أو جماعية متناهية في الصغر. وهناك إحصائيات دقيقة مستقاة من السجلاّت العراقية والسورية تؤكّد حصول قلّة من كبار الملاّكين على مساحات هائلة من الأراضي تجاوزت الثلاثماية ألف دونم للمالك الواحد، وسيطر بعض المالكين على مناطق أوسهول أوقرى بكاملها أوعلى الغالبية الساحقة من أراضيها. ومع ذلك لا يتسع المجال لتقديم جداول باتت معروفة جيداً ونشرت في دراسات علمية متخصّصة في هذا الموضوع. وسنكتفي برصد الآثار الاجتماعية لهذا التمركز الهائل في الملكية العقارية لصالح قلّة ضئيلة من كبار الملاّكين وعلى حساب الغالبية الساحقة من الفلاّحين على امتداد المشرق العربي. وبغضّ النظر عن الطريقة التي حصل بها ذلك التمركز، فإنه يمكن القول إنه تمّ لصالح عائلات لا لصالح أفراد. وقد استمدّت تلك العائلات جذورها الاجتماعية من

(٧) عن دور الإمبريالية الفرنسية في السلطنة العثمانية راجع الدراستين الهامتين:

— Jacques THOBIE: **«Intеêts et Impérialisme Français dans l'Empire Ottoman 1895-1914»**, Publications de la Sorbonne, Paris 1977.

— Jacques THOBIE: **«La France Impériale 1880-1914»**, Paris- Megrelis 1982.

مواقعها كعائلات مسيطرة في مناطقها منذ زمن طويل. فمنها عائلات معروفة باسم السادة أو الأسياد أو«السيَّاد»، وعائلات العلماء، ومشايخ الطرق الصوفية، وزعماء العشائر، وأعيان الأرياف، وتجّار المدن، والمرابون، والمغتربون وغيرهم من «**العصبيات المحلية**»[٨].

لكن تحليلاً دقيقاً للتركيبة الاجتماعية لهذه العائلات، في علاقتها بالملكية العقارية، تثبت أن من حصلوا على مساحات كبيرة ينتمون إلى القوى الاجتماعية ذات المكانة الرفيعة المتوارثة تاريخياً من جهة، وذات النفوذ المستمر لحماية تلك الملكية عبر توازنات محلية وسلطوية عامة من جهة أخرى.

فالانتماء إلى أسرة عريقة، أو إلى عشيرة قوية، أو إلى عائلة معروفة من العلماء أو الأسياد شرط لا غنى عنه للتملّك، ولكنه ليس كافياً ما دامت الملكية الكبيرة تحتاج إلى كفاءة شخصية، وقدرة عسكرية، وتوازنات سياسية لحمايتها. ونتيجة لذلك، برزت مستويات عدّة داخل أفراد الأسرة الواحدة، والعائلة الواحدة في علاقتها بالتملّك. وتبلورت معها شرائح من كبار الملاّكين الذين اشتهروا بالدهاء السياسي، وبالقوة الاقتصادية الهائلة، وامتلاك قوة عسكرية تأتمر بأمر الزعيم المحلّي أكثر من ارتباطها بالسلطة المركزية. وتعود جذور هذه الظاهرة إلى الغزوات القبلية الأولى، وإلى صفات الشجاعة والجرأة والإقدام والحلم والدهاء الواجب توفّرها في الزعيم المحلّي، وإلى تشكيل الفرق المحاربة من الأتباع والأنصار والحلفاء للدفاع عن الأرض وتأمين السيطرة على إنتاجها. وهذه الشرائح بالذات هي التي استفادت من قوانين الطابو العثماني أولاً ثم من قوانين المساحة الفرنسية والإنكليزية لتسجِّل باسمها، كملكية شخصية مصونة ومضمونة وفي حمى القانون، مئات الآلاف من الدونمات على امتداد المشرق العربي.

وبعبارة موجزة فإن تشكّل الملكية العقارية الكبيرة في هذا المشرق ليس إلاّ امتداداً طبيعياً لواقع معيش في هذه المنطقة منذ عدّة قرون. وقد نتج عن ذلك تماهي صورة الدولة المركزية، مملوكية كانت أو عثمانية أو انتدابية، مع صورة الزعيم الإقطاعي في الأرياف العربية كلها. فهي بحاجة إليها على الدوام حتى تستطيع تحصيل ضرائبها، وتلافي العصيان المتكرِّر في مناطقها، ولا سيّما في ظروف الضعف المزمن الذي انتاب السلطة المركزية لعقود طويلة. وقد واجهت السلطات الانتدابية، بعساكرها المزوَّدة بأسلحة حديثة

(٨) وجيه كوثراني: «السلطة والمجتمع والعمل السياسي - من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام»، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٨. عنوان «العصبيات والسلطات المحلية»، صفحات ٦٠ - ٦٧.

وفتّاكة، واقعاً مشابهاً في المرحلة الأولى من سيطرتها على هذه المنطقة. وما ثورات ١٩٢٠ في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين إلّا شاهد عيان على مصداقية هذه المقولة. وقد تكرَّرت تلك الثورات في أكثر من منطقة خاضعة للانتداب حين حاولت السلطات الانتدابية تقليص سيطرة كبار الملّاكين أو إلحاقهم تبعياً بإدارتها المركزية، ففشلت تلك المحاولات فشلاً ذريعاً لأن كبار الملّاكين هم أسياد الأرياف أولاً، وعلى الدولة المركزية أن تكون ملحقةً بهم وإلّا فقدت القدرة على الاتصال بجميع الأرياف حتى لو جهَّزت حملات عسكرية مستمرّة تخضعها بالقوة، ولكن لفترة محدودة ليس إلّا.

يستنتج من ذلك أن ضمان الملكية العقارية الكبيرة لصالح كبار الملّاكين وللعائلات ذات النفوذ التاريخي في مناطقها كان الشكل الوحيد الممكن لربط الأرياف المشرقية بالعواصم الجديدة للدول التي أقامها الانتداب في أرجاء المشرق العربي. فما هو موقع كبار الملّاكين في هذه الدول؟.

دور كبار الملّاكين في المشرق العربي المعاصر[٩]

ثمّة جذور عديدة لنشوء طبقة كبار الملّاكين وتطوّرها في المشرق العربي الحديث والمعاصر. فهناك زعماء العشائر من عرب وأكراد ومماليك وأتراك وغيرهم، وهناك أصحاب الألقاب العثمانية السابقة من باشوات وبكوات وأغوات، وهناك أعيان الأرياف من سلالات دينية ومدنية، وهناك شرائح اجتماعية متنوّعة من المرابين، وأبناء المهاجرين، وتجّار المدن، وكبار الموظفين وغيرهم. ولا يتسع المجال لدراسة الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل فئة من فئات هذه الطبقة، وعلى امتداد المشرق العربي إبّان المرحلة العثمانية الطويلة. ولذلك، سنركِّز، في هذه النقطة تحديداً، على رصد آلية الانتقال من المرحلة العثمانية إلى مرحلتي الانتداب والاستقلال السياسي للأقطار العربية المشرقية وإبراز دور هذه الطبقة في مجالي السلطة والتملّك.

تجدر الإشارة هنا إلى مجموعة تساؤلات منهجية لتوضيح الجوانب الأساسية لهذه المسألة البالغة التعقيد. وأبرز تلك التساؤلات هي: هل وصلت أسر كبار الملّاكين إلى

---

(٩) علي بركات: «تطور الملكية الزراعية في مصر (١٨١٣ ـ ١٩١٤) وأثره على الحركة السياسية». دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٧٧.

مواقع القرار السلطوي عبر دورها الاقتصادي والاجتماعي أم كان لها دور عسكري أيضاً ساهم في حماية ملكياتها الواسعة التي حصلت عليها بطرق مختلفة، مشروعة وغير مشروعة؟ وهل كان توزيع الملكيات العقارية، ولا سيّما الزراعية، عادلاً بين الأسر المسيطرة في المناطق وداخل تلك الأسر؟ وهل اعتمدت السلطة السياسية على التوارث الرأسي من الأب إلى كبير الأبناء أم توزَّعت لتشمل جميع الأبناء والأشقّاء والأنسباء، وذلك تبعاً للحاجة خاصة عند خلوّ السلطة من شخصية كاريزماتية قادرة على ضبط مصلحة الأسرة المسيطرة وحمايتها؟ وهناك أيضاً مجموعة أخرى من الأسئلة المنهجية عن الدور الموكول للسلطة السياسية في حماية الملكيات الواسعة أولاً، والسعي لزيادة اتساعها ثانياً على حساب أراضي الدولة وأراضي صغار المالكين المجاورين والخاضعين لنفوذ الملاك الكبير. وتبقى ملاحظة أساسية عن تفسّخ الملكيات الواسعة وما إذا كان قد نتج عن حق الإرث فقط أم بفضل عوامل اقتصادية واجتماعية منها على سبيل المثال السكن في المدن، والحاجة الماسّة إلى الأموال النقدية، ورهن بعض الأراضي أو بيعها بهدف تغطية نفقات الحرص على الوجاهة والزعامة والتمايز الاجتماعي، والحاجة إلى الاستلاف لشراء أو استئجار بعض الآلات الحديثة، وتقلّص القدرة على استغلال الفلاّحين الذين هاجر قسم كبير منهم إلى الخارج أو نزحوا إلى المدن فتملّصوا من سيطرة كبار الملاّكين.

من المفيد التذكير بأن الزاوية المنهجية لتناول مسألة اقتصادية ـ اجتماعية معيَّنة تساهم، إلى حدٍّ بعيد، في تقديم صياغة محدَّدة لأسبابها وتطوّرها والنتائج الأساسية التي ترتَّبت عليها. ولذا فإن المنهجية التي اعتمدناها لدراسة الموقع المتميِّز الذي لعبه كبار الملاّكين في السلطة السياسية على أمتداد أقطار المشرق العربي الحديث والمعاصر تقوم على الأسس التالية:

أولاً: الدور التاريخي التقليدي للأسر الإقطاعية أو المقاطعجية في هذه المنطقة منذ زمن موغل في القدم. وكان ذلك الدور ثابتاً، في الغالب، عبر الأسر نفسها لا عبر التوارث الرأسي فقط بين النافذين فيها. فالعائلة الإقطاعية أو المقاطعجية هي قاعدة السلطة السياسية في المقاطعات لا الفرد الإقطاعي أو المقاطعجي[10]. وغياب هذا

(١٠) بيَّنّا الفارق بين الإقطاعي العربي المشرقي و"المقاطعجي اللبناني كجابي ضرائب بالدرجة الأولى. يراجع =

الفـرد، بالـوفاة أو بـالعزل أو بـالقتل، لا يفقـد الأسرة دورهـا التاريخي في المقـاطعة التي تسيطر عليها بـل سرعـان ما تفـرز فرداً آخـر من الأبناء أو الأعمـام أو الأنسباء لتبوُّء الدور نفسـه، حمايـة للأسـرة ومصالحهـا. وهذا يفسِّـر، إلى حدٍّ بعيـد، أن طبقة كبـار الملاّكين تنتسب، بجذورها العرقية والاجتمـاعية المختلفـة، إلى عائـلات ما زالت تتـوارث الزعـامة والوجاهة منذ مئات السنين حتى أواسط القرن العشرين دون انقطاع وتفرض سيطرتهـا على مناطق محدّدة عرفت بانتمائها التاريخي إليها.

ثانياً: مـع اعتماد الحـذر الشديـد والابتعاد عن المبـالغة أو الغلوّ، يمكن التـأكيد أن السيـطرة المركـزية على الأريـاف المشرقيـة بقيت سيطرة «بـرانّية» أي لـم تـدخل في عمق التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتمـاعية لتلك الأريـاف. وما يصـحّ، في هذا المجـال، على السلطة المـركزيـة العربيـة من أمويـة وعبَّاسيـة ودويلات، يصـحّ كذلـك على السلطة المركزية لغير العرب من مماليك وعثمانيين وأوروبيين. فأسياد الأرياف الفعليون كانوا، في العادة، من طبقة كبار الملاّكين في تلك الأريـاف وعبر أسـر أو عـائـلات لا عبـر الأفـراد الأفذاذ فيها فقط.

فـالسلطة المركـزية كـانت تكتفي، في الغالب، بفـرض الطاعـة، وجبايـة الضرائب بانتظام، وإعلان الولاء والدعاء للسلطان كممثّل لشرعيـة سياسيـة ذات مدلـول ديني أيضاً. والسبب في ذلـك لا يمكن تفسيـره إلاّ على أسـاس فهم المصلحـة المتبـادلـة بين السلطة المـركزيـة وتلك الأسر المسيـطرة من كبار المـلاّكين أو الأعيـان لضمـان الاستقـرار والأمن وتأمين الضرائب ودرء المخاطر الخارجية.

ثالثاً: إن النـظرة المنهجية العلميـة التي تدمـج بين السلطة والتملّك تساهم في فهم الـطبيعـة المعقّـدة والمـركّبـة لـطبقـة كبـار المـلاّكين في الأريـاف المشـرقيـة العـربيـة والـدور المـوكول إليهـا في كل مـرحلة تاريخيـة من مراحـل تطوّر تلك الأرياف وانتقالها من سلطة مركزية عربية إلى سلطة مركزية غير عربية، لكنها إسـلامية، إلى سلطة مـركزيـة غير عـربية وغير إسلامية كما في عهد الانتدابيين الفرنسي والإنكليزي.

= مسعود ضاهر: «بعض السمات الأسـاسية لتـطور النظام المقـاطعجي اللبناني»، مقـالة منشـورة في مجلة «كلية الآداب» ـ الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٧٥، صفحات ٣٧ ـ ٧٤.

على قاعدة هذه المنهجية يمكن القول إن طبقة كبار الملاّكين ظلّت صاحبة القرار السياسي المطلق أو شبه المطلق في الأرياف حتى الحرب العالمية الأولى، وبشكل أكثر دقّة حتى تبلور البورجوازية العربية كمنافس أو شريك لهذه الطبقة في جميع الأقطار العربية المشرقية. فالأرض، إبّان قرون طويلة، بقيت المصدر الأساسي للإنتاج. وبالتالي، فمقولة «**من يملك يتحكّم**» تجد كامل مدلولاتها العلمية في إظهار القوى الاجتماعية المالكة، وتحديداً كبار الملاّكين، كقوى سياسية فاعلة ومسيطرة في مناطقها ـ لا بل الأكثر فاعلية ونفوذاً ـ التي لا تستطيع السلطة المركزية فرض سيطرتها بدونها في جميع الأرياف. وكثيرة هي الأمثلة التاريخية التي تظهر كيف كان كبار الملاّكين يجنّدون فلاّحيهم من أجل حروبهم الخاصة، سواء بعضهم ضد بعض، أوضد السلطة المركزية.

رابعاً: لقد شكّلت طبقة كبار الملاّكين، على امتداد الأرياف العربية المشرقية، أكثر القوى السياسية ثباتاً في تاريخ تلك الأرياف. ورغم التغييرات الكثيرة التي شهدتها السلطة المركزية منذ الفتوحات الإسلامية الأولى حتى الحرب العالمية الأولى فإن عدداً كبيراً من الأسر الإقطاعية أو المقاطعجية في تلك الأرياف بقيت دون تغيير، حتى إن تاريخ بعضها (آل أرسلان في لبنان مثلاً) يعود إلى أكثر من ألف عام دون تغيير. وقد شكّلت تلك الأسر عنصراً وسيطاً بين السلطة المركزية وجماهير الفلاّحين، مع الإشارة إلى أن أسراً جديدة، أقلّ تملّكاً ونفوذاً، كانت تبرز باستمرار كوسيط إضافي بين أسر الفئة الأولى والفلاّحين.

لكن السمة البارزة لتلك الأسر، على اختلاف درجاتها، هي أنها طفيلية تماماً، ولا تقوم بأي عمل سوى جباية الضرائب والمشاركة في الأعمال الحربية عند الضرورة. فهي أسر غير منتجة، وتقيم، في الغالب، إلى جوار السلطة المركزية المحلية في مراكز الإمارة أو الولاية، وتحاول اقتناص الفرص السانحة لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي، وذلك بتعميق ارتباطها التبعي والمصلحي للسلطة المركزية وممثّليها.

خامساً: مع بدايات التغلغل الرأسمالي الأوروبي، ولا سيّما منذ أواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر، بدا واضحاً أن شرائح متنوّرة من طبقة كبار الملاّكين أدركت عمق التغيّرات البنيوية في المجال الاقتصادي، وأن الأرض لم تعد، كما في السابق، وسيلة الانتاج الوحيدة أو شبه الوحيدة. ولذلك بدأت تلك الشرائح، من داخل

الأسر الإقطاعية المسيطرة أو من خارجها، تتبلور كقوى اقتصادية هامة تمتلك المال إلى جانب امتلاكها للأراضي، وتتعاطى التجارة إلى جانب مشاركتها في الانتاج الزراعي[١١]. وبرزت سلع تجارية محلية ذات ارتباط وسيط بالأسواق التجارية العالمية، ولا سيّما الحرير والتبغ. وامتدّ نفوذ تجّار المدن، والمرابين، والتجّار الأجانب عبر وسطائهم المحليين، إلى الأرياف العربية المشرقية. ونتيجة لذلك، وبفعل عوامل كبيرة ومعقّدة لا يتسع المجال لذكرها، اهتزّت السيطرة الاقتصادية والاجتماعية لطبقة كبار الملاكين في تلك الأرياف، ولكن سيطرتها السياسية بقيت دون تغيير. ويلاحظ هنا أن بعض المتنفذين في هذه الأرياف أمعنوا في الاستبداد والتعسف حفاظاً على نفوذهم الذي بدأ يهتزّ تحت وطأة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي حلّت بهم، ونظراً لحاجتهم الماسّة إلى المال النقدي لدرجة اضطرّت معظمهم إلى بيع مساحات واسعة من الملكيات العقارية التي يسيطرون عليها.

سادساً: استناداً إلى الملاحظة السابقة، ومنذ أواسط القرن التاسع عشر تحديداً، لم تعد طبقة كبار الملاكين طليقة اليدين في السيطرة على الأرياف المشرقية العربية، وذلك لأسباب عدّة أبرزها:

- تزايد حدّة المنافسة بين كبار الملاكين وتجّار المدن والمرابين في مرحلة شهدت تراجعاً ملحوظاً في القدرة على استخدام الأعمال العسكرية على نطاق واسع.

- تزايد رقابة السلطة المركزية على الأرياف العربية المشرقية بعد أن تقلّص ظلّ السلطنة العثمانية عن غالبية ولاياتها البعيدة ولم يبق لها سوى الولايات المجاورة لمركز سلطتها السياسية.

- دخول الرساميل الأوروبية بشكل كثيف للغاية إلى قلب العاصمة الآستانة وإلى جميع الولايات العربية التابعة لها.

- استخدام الدول الامبريالية الأوروبية للحملات العسكرية المباشرة، ولاتفاقيات الحماية والوصاية بهدف إضعاف السلطنة العثمانية وتمهيداً لاقتسام ما تبقّى من ولاياتها العربية، وتحديداً في المشرق العربي دون سواه.

(١١) يراجع أثر الحرير في ولادة شرائح البورجوازية الوسطى والصغرى في جبل لبنان إبّان هذه المرحلة في كتاب:

— Boutros LABAKI: **«Introduction à l'Histoire Economique du Liban: Soie et Commerce Extérieur en Fin de Période Ottomane 1840-1914»**, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1984.

نموذج تشكّل الملكيات العقارية الكبيرة في لبنان الحديث والمعاصر ودور كبار الملاّكين القمعي

تكاد غالبية الأبحاث العلمية التي تناولت تطوّر الملكية العقارية الزراعية في لبنان الحديث والمعاصر تجمع على وجود الملكية الكبيرة إلى جانب الملكية الصغيرة والمتناهية في الصغر. وقد سبق لنا القيام بدراسة مفصّلة عن **«نشوء وتطوّر الملكية العقارية الزراعية في لبنان»** في علاقتها بنشوء الملكية العقارية الزراعية في المشرق العربي، مع إبراز بعض خصوصيات الملكية الزراعية الخاصة في جبل لبنان قبل قيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وأثر الانتداب الفرنسي في تطور هذه الملكية في لبنان المعاصر[١٢]. ونظراً لسعة الموضوع، وتشعّب جوانبه، وندرة الدراسات العلمية الجادّة في هذا المجال، وجدنا من المفيد استكمال الجهد لتسليط أضواء جديدة على هذه المسألة البالغة الحيوية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

وسنقصر بحثنا هنا على تكون الملكيات الزراعية الكبيرة في لبنان وإبراز سيرورة تحوّلاتها الداخلية من ملكيات كبيرة أقيمت في ظل أنماط من الإنتاج سابقة على الرأسمالية إلى ملكيات كبيرة في ظل نمط إنتاج رأسمالي امتاز بكثير من سمات التبعية للسوق الرأسمالية العالمية. ومن نافلة القول إن المنهج السكوني غير مفيد، لا بل مضرّ جدّاً في هذا المجال وقاصر عن تحليل حركة الواقع اللبناني وإبراز التحوّلات العميقة التي رافقته. فوجود ملكيات زراعية كبيرة في لبنان معطى تاريخي تؤكّده جميع الوثائق والمصادر والمراجع العلمية[١٣]. ولكن الباحث المدقّق لا يجد صعوبة في التدليل على وجود مثل هذه

(١٢) نظِّمت جامعة دمشق، في الفترة ما بين ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٨، ندوة بعنوان: **«ملكية الأرض وأثرها في التبدّلات الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي»**. وقد ساهمنا فيها ببحث عنوانه: **«نشوء وتطوّر الملكية العقارية الزراعية في لبنان ـ دراسة في المنهج»**، نشر في وثائق الندوة. كما نشرت مجلة **«الطريق»** البيروتية بعض الأبحاث التي قُدِّمت إلى الندوة في عددها الثالث الصادر في حزيران (يونيو) ١٩٨٩ ومنها البحث المشار إليه، صفحات ١٠٢ ـ ١١٦.

(١٣) من المراجع العلمية الأساسية في هذا المجال:

— Jacques WEULERRSE: **«Paysans de Syrie et du Proche - Orient»**, Gallimard, Paris 1946.

— André Latron: **«La vie Rurale en Syrie et au Liban»**, Beyrouth 1936.

— Tarif KHALIDI (ed): **«Land Tenure and Social Transformation in the Middle East»**, A.U.B. Beirut 1984.

— Louis CARDON: **«Le Régime de la propriété Fonçière en Syrie et au Liban»**, Paris 1932.

الملكيات حتى لآن. فهل يستدلّ من ذلك بشكل ميكانيكي آلي على أن ثبات الملكيات الكبيرة خلال مئات السنين مؤشر على انتفاء التحوّلات داخلها، شكلاً ومضموناً؟ وهل صحيح أن القوى الاجتماعية التي سيطرت على الملكيات الزراعية الكبيرة، المستغلة لها مباشرة، أو المحاصصة لاستغلالها، ما زالت كما في الماضي دونما تغيير جذري؟ غني عن التوكيد أن المنهج الدينامي - التطوري الاجتماعي يشكّل الأداة الأكثر قدرة على إبراز تلك التحوّلات انطلاقاً من الفهم العلمي لآلية الحراكية الاقتصادية - الاجتماعية نفسها وذلك على الأسس التالية:

أ ـ تحليل نشوء الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان وتطوّرها كمعطى تاريخي وثيق الصلة بنشوء هذه الملكيات وتطوّرها في المشرق العربي بشكل عام[14].

ب ـ إبراز التحوّلات الداخلية التي طرأت على الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان إبّان مرحلة ارتباطها التبعي بالسوق الرأسمالية العالمية، وهي المرحلة الممتدّة منذ مطالع القرن التاسع عشر في ظل نمط إنتاج رأسمالي تابع[15].

ج ـ تقديم لوحة شمولية للقوى الاقتصادية - الاجتماعية التي استفادت من تلك التحوّلات منذ قيام دولة لبنان الكبير حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥[16]. وهذه المرحلة

---

(١٤) عالجنا هذا الموضوع في دراسة بعنوان «**الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ - ١٩٥٠**»، منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٨٣.

(١٥) مع نهاية مرحلة الانتداب الفرنسي وبداية مرحلة الاستقلال السياسي في سوريا ولبنان عام ١٩٤٣ تبلور ظهور الملكيات الزراعية ضمن ثلاث فئات: الأولى دون العشرة هكتارات وحجمها قرابة ١٣٪، والثانية دون المئة هكتار وحجمها قرابة ٣٨٪، والثالثة حتى الألف هكتار وحجمها قرابة ٤٩٪. وهنا إشارات إلى أن حجم الملكية العقارية الكبيرة في الزراعة كان ٦٠٪ عام ١٩٣٢ مقابل ١٥٪ للملكية الزراعية المتوسطة و٢٥٪ للملكية الزراعية الصغيرة. ومن المؤكّد أن مسألة الإحصائيات شائكة وغير دقيقة، وهي تختلف بين منطقة وأخرى كما تختلف جذرياً في سوريا عنها في بعض المقاطعات اللبنانية. ولكن من المؤكّد أيضاً أن حجم الملكية الزراعية الكبيرة في مطالع عهد الاستقلال كان ما يزال كبيراً جداً وذلك بالقياس إلى حجم القوى البشرية المحرومة من كل ملكية زراعية، أو التي تمتلك مساحة زراعية صغيرة وتضطرّ إلى بيع قوة عملها كأجراء، أو محاصصين، أو مشاركين.

(١٦) لمزيد من التفصيل عن هذا الجانب يراجع:

- «**زراعة القمح في سوريا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية**»، مقالة دون مؤلّف منشورة في مجلة «**الأبحاث**» التي تصدرها الجامعة الأميركية في بيروت، العدد الثالث لعام ١٩٤٨.

— Gauthier: «**Aspect Général de l'Agriculture Libanaise**», Tome 1, Beyrouth 1960, p. 58.

— L. Cardon - op. cit - p. 58.

بالذات هي الأكثر أهمية لفهم التحوّلات التي طرأت على الملكيات الزراعية الكبيرة في لبنان إذ تقلّصت أو كادت تزول أملاك المشاع، والموات والبوار، وأملاك الدولة، والأراضي المتروكة وغيرها، في حين حافظت الأملاك الوقفية الكبيرة على وجودها الدائم والثابت. وأما كبار الملاّكين السابقين من أبناء الأسر المقاطعجية القديمة فقد اضطرّوا إلى بيع مساحات واسعة من الأراضي التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم وتقلّصت سيطرتهم في معظم المناطق اللبنانية. وفي الوقت عينه، برزت ملكيات زراعية كبيرة على أساس نمط إنتاج رأسمالي واضح ساهمت في بلورته وتطوره وثباته

= - الجمهورية اللبنانية: «لبنان في عهد الاستقلال»، بيروت ١٩٤٧، صفحات ٥١ - ٦١.

ومن المراجع العلمية الجديدة التي تناولت تطوّر الزراعة اللبنانية:

- أحمد بعلبكي: «**الزراعة اللبنانية وتدخّلات الدولة في الأرياف - من الاستقلال إلى الحرب الأهلية**»، منشورات عويدات - بيروت - باريس ١٩٨٥، ص ٤٩ و٥٧.

- «**الإنماء الوطني والإنماء الزراعي في لبنان**»، مجموعة أبحاث ومناقشات وتوصيات المؤتمر الوطني الرابع للإنماء الذي نظّمته الدراسات الإنمائية في ١٧ و١٨ و١٩ نيسان ١٩٦٩. منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت ١٩٦٩، الكتاب رقم ١٠.

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة السيد سوباش مازمدار، مندوب منظمة التغذية والزراعة العالمية عن «**استراتيجية الإنماء الزراعي في لبنان**»، تضمّنت أشارة واضحة إلى استمرارية الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان في أواخر الستينات. وقد جاء في كلمته: «**التوزيع (الملكية) هو منافٍ كلياً للعدل، إذ إن حوالي ربع المالكين يتمتّعون بمساحة فردية لا تتعدّى ١،٠ هكتار ويساهم بأقل من ١٪ من مجموع الأراضي الزراعية، بينما ٥،١٪ من المالكين الكبار يساهمون بـ ٤٠٪ تقريباً ويملكون مساحة فردية تزيد عن ١٠ هكتارات**»، المرجع المشار إليه ص ٢٥.

ودلّت دراسة الياس غناجة عن توزع الملكيات الزراعية في لبنان في مطالع الستينات على تفاوت كبير في حجم المالكين، ونسبة ملكيتهم تبعاً للمناطق اللبنانية. فمتوسط حجم الملكية الزراعية في لبنان كان حوالي ١٧،١ هكتاراً للمالك الواحد، ولكنه يصل إلى حدوده الدنيا في جبل لبنان بنسبة ٤٥،٠ هكتاراً، وفي لبنان الشمالي ٨،٠ هكتار، ثم يرتفع إلى ١،١ هكتار في لبنان الجنوبي وإلى حدوده القصوى في البقاع ٦،٢ هكتار حيث التمركز الكثيف للملكية الزراعية الكبيرة. وفي حين لم يكن نصف المالكين الصغار يسيطرون على أكثر من ١١٪ من المساحة الزراعية في لبنان عام ١٩٦٢، كان ١٠٪ فقط من المالكين الذين يشكّلون فئة المالكين الكبار يسيطرون على نسبة تتراوح ما بين ٤٠ إلى ٧٠٪ من الملكية الزراعية في مختلف المناطق اللبنانية. وتختلف نسبة الملكية الزراعية الكبيرة داخل المنطقة الواحدة أيضاً إذ تصل إلى ألف هكتار في مناطق بعلبك أي البقاع الشمالي وتنحصر ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ هكتار في البقاع الجنوبي.

Elias Gannagé: **«Economie et Développement Agricole au Liban»**, in **«Semaines Sociales du Liban: Problèmes Ruraux et Devenir Libanais - 5 - 21 Novembre 1962»**, Editions: Les Lettres Orientales, Beyrouth 1962, p. 105.

قوى اجتماعية جديدة تمثَّلت بكبار تجَّار المدن، وبالأثرياء من أبناء المهاجرين، بالإضافة إلى أصحاب الرساميل المحلية من المرابين، وأصحاب البنوك، وكبار موظفي الدولة وغيرهم[١٧].

ويتضح من ذلك أن رفض المنهج السكوني القائل بدورة مغلقة للتطور الاجتماعي تتمثَّل بثبات الملكيات الزراعية الكبيرة في تاريخ لبنان ماضياً وحاضراً، شرط ضروري لا غنى عنه لإطلاق البحث العلمي التاريخي من إطاره التقليدي المفروض على غالبية الأبحاث التي تناولت التطوّر التاريخي للمسألة الزراعية في لبنان والوطن العربي عموماً. فالتاريخ الدائري المغلق منهج بالغ الخطورة على غرار التاريخ الخطي المستقيم الذي يفترض التطور أمراً حتمياً من الماضي إلى الحاضر فالمستقبل دون تحليل لشروط هذا التطور وآليته وفقاً للتفاعلات الداخلية والاقليمية والدولية، ولا سيّما بعد تحوّل نمط الإنتاج الرأسمالي إلى مرحلته الكونية وسعيه الحثيث إلى تحويل العالم كله إلى سوق رأسمالية واحدة عبر الشركات والبنوك والرساميل العابرة للقارات.

في تكثيف نظري بالغ الدقّة، قدَّم حليم نجَّار التشكّل التاريخي المشوَّه للملكيات الزراعية، الصغيرة والكبيرة معاً، كما تبلورت في سوريا ولبنان بعيد الاستقلال مباشرة، وذلك على الشكل التالي: **«إذاً ملكية الأرض تكون: إما ملكيات كبيرة، أو ملكيات قطع صغيرة أو مشاع، وكلنا يدرك أضرار تعدّد القطع الصغيرة وأضرار المشاع فلا لزوم لبحث الموضوع من هذه الناحية. أمَّا عن الملكيات الواسعة، فما ضرّنا أن تكون ملكياتنا الزراعية كبيرة؟ قد يكون في ذلك حسنة كبيرة خصوصاً وأن الملكيات الكبيرة هي التي تسمح بجعل الزراعة آلية، أي زراعة تعتمد على استعمال الماكينات الزراعية الكبيرة. والزراعة الآلية هي سبيلنا الوحيد لاستثمار تلك الأراضي الشاسعة التي يقلّ بها عدد السكَّان، وهي الواسطة التي**

(١٧) يلحظ أحمد بعلبكي أن المزارع والقرى التي كان يملكها أبناء العائلات التقليدية في جنوب لبنان أمثال عائلات مملوك، الخليل، يحيى، ثابت، عز الدين، صالحة، أبو خليل، حلاوي، بسمة، شرف، الأسعد، الزين، عسيران، صفي الدين، سلام وغيرها قد شهدت تحوّلات جزئية ملحوظة في السهل الساحلي الجنوبي، ولا سيّما في قسمه الممتدّ بين صيدا وصور لتصبح بساتين موز وحمضيات تدار من قبل تجّار ومغتربين سابقين، أو غرباء عن المنطقة أمثال طوبيا سلامة (٤٢٩ دونماً)، ناظم عكاري (٦١،٣ دونماً)، أمين رزق (٢٤٢ دونماً)، عبد الرحمن ادريس (١١٦،٥ دونماً)، شمّوط (٥٣٤،٥ دونماً)، رضا وحيد (٥٢ دونماً)، علي الجمَّال (١٠٠،٧ دونم)، محمود أبي صالح (١٣٥،٦ دونماً)، أحمد عجمي (١٩١ دونماً)، الدادا (١٧٥ دونماً)، الزعتري (٦٦٧،٥ دونماً)، البساط (٢٨٦،٦ دونماً)، النحولي (١٦١٢،٧ دونماً)، أحمد بعلبكي: **«الزراعة اللبنانية»**، ص ٥٣.

تمكّننا من إنتاج المحاصيل بأثمان تساعدنا على خوض المزاحمة في الأسواق العالمية. هذا هو المظهر السطحي أو النظري لهذه القضية. أما حقيقة الواقع فهي أن نظام استغلال الملكيات الكبيرة قد تحوَّر فابتعد عن الطريق المثلى وخسر الحسنات التي كان يجب أن يتميَّز بها. فالأرض، وإن كانت كبيرة، فإنها بسبب إهمال مالكيها وبعدهم عنها، تقسم إلى أقسام صغيرة وتوزَّع على مزارعين أو مرابعين يستثمرونها كملكية صغيرة دون أن يكون لها حسنات الملكية الصغيرة»[١٨]. ورغم الانتقادات المنهجية الكثيرة التي يمكن توجيهها لهذا النوع من الدراسات التي تناولت تطوّر الملكية الزراعية الكبيرة في سوريا ولبنان، فإن السمات النظرية والعلمية التي حدَّدها النص تكاد تختصر الأساسي من هذا التطور. فالملكية الزراعية الكبيرة موروث تاريخي تبلور تدريجياً في سوريا ولبنان منذ عدة قرون حتى اتخذ شكله القانوني الراهن في مرحلتي الانتداب والاستقلال. وبالتالي يمكن النظر إلى تكوّن الملكية الزراعية الكبيرة في هذه المنطقة بعد ربطها بالجوانب التالية:

أ ـ التوزّع الجغرافي للملكيات الزراعية الكبيرة بين الأرياف والمدن، بين المناطق السهلية والمناطق الجبلية، بين الأراضي المروية والأراضي البعلية، بين الأراضي المستغَلّة والأراضي البوار أو الموات أو المتروكة أو المحمية أو المرفقة، بين الأراضي المملوكة ملكاً خاصاً وأراضي الأوقاف والأراضي الأميرية أو أملاك الدولة وغيرها.

ب ـ توزّع الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة تبعاً لشكل الاستغلال وعلاقاته. فهناك الأراضي الواسعة التي يديرها كبار الملاّكين بأنفسهم. وهناك أراضٍ أخرى يديرها أصحابها من خلال وكلائهم نظراً لإقامتهم الدائمة في المدن وارتباطهم بأعمال حكومية أو تجارية وغيرها. وهناك أراضٍ واسعةٍ وزَّعها أصحابها على المرابعين والمحاصصين والمشاركين لقاء نسبة معيَّنة من الإنتاج، أو قاموا بتأجيرها لقاء عقد سنوي يتجدَّد كل عام ويدفع المستأجر عن الأرض بدلاً عينياً أو نقدياً. هذا بالإضافة إلى وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت المؤسسات الدينية تستثمرها لصالحها وبواسطة رجال الدين الشبّان أو باستغلال اليد العاملة الفلاحية الرخيصة.

لكن النص يلحظ أن واقع الملكية الزراعية حتى أواسط القرن العشرين كان يتم

(١٨) حليم نجّار: «تراثنا الاجتماعي وأثره في الزراعة ـ بحث القضايا الكبرى ودرس أثرها في القرية»، بيروت ١٩٤٩، ص ٣٥ ـ ٣٦.

بدمج الشكلين معاً في إطار عملية استغلال تبدو كما لو كانت واحدة. فالملكيات الزراعية، الكبيرة والصغيرة معاً، قادت إلى مردود زراعي ضعيف جداً في سوريا ولبنان، وذلك بالنظر إلى ضخامة القوى البشرية التي تعتاش منه. وأما أراضي البلدين فكانت، منذ القدم، وما زالت من أخصب الأراضي الزراعية في العالم ولا تحتاج إلى جهد كبير لاستصلاحها وريها بمياه الأنهار أو بالمياه الجوفية. وهنا بالذات تبرز الملكيات العقارية الكبيرة التي سيطر عليها كبار الملاّكين بأشكال مختلفة من البلص واستغلال النفوذ والتسلط والاغتصاب وغيرها، تبرز تلك الملكيات كأحد معوقات التطور الأساسية في الأرياف السورية واللبنانية إبّان القرنين التاسع عشر والعشرين.

لقد لعبت مرحلة الانتداب الفرنسي دوراً أساسياً في إبراز وتثبيت أشكال من الاستغلال معوِّقة للتطور أبرزها:

أ ـ تثبيت قانون «من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك» على قاعدة النهب العقاري الذي قام به كبار الملاّكين إبّان المرحلة العثمانية الطويلة. وكانت النتيجة أن سيطرت قلّة ضئيلة منهم على مساحات شاسعة من أراضي سوريا ولبنان، تقابلها أعداد هائلة من الفلاحين المحرومين من كل ملكية، ومن الفلاحين ذوي الملكيات الزراعية الصغيرة غير المستقرّة، التي كانت عرضة للنهب أيضاً إبّان مرحلتي الانتداب والاستقلال[١٩].

---

(١٩) نشرت مجلة «**الطريق**» محوراً خاصاً عن «**القضية الزراعية في لبنان**» تضمَّن إحصائيات هامّة مستقاة من مصادر علمية متنوّعة عن عقد الستينات بشكل خاص. وقد تبيَّن أن قرابة ٤٢٪ من المالكين دون العشرة دونمات يحوزون نسبة ٦،٨٪ فقط من إجمالي الملكية الزراعية في لبنان في حين أن ٠،٢٪ هي فئة كبار المالكين الذين يملكون أكثر من ٥٠٠ دونم كانوا يسيطرون على ١٠٪ من الأراضي الزراعية في لبنان وعلى نسبة تزيد على ١٢،٢٪ من مجمل الأراضي المملوكة فيه. ودلَّت إحصائيات ١٩٦٠ كذلك على تزايد الملكيات المتوسطة ما بين ١٠ و١٠٠ دونم فبلغت ٤٣،٩٪ من مجموع المالكين الذين يسيطرون على ٤٣،٧٪ من مجمل الحيازات في لبنان. وأمَّا شريحة كبار الملاّكين الذين يسيطرون على مساحة ما بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ دونم فبلغت نسبتها ٤٪ فقط وتسيطر على ٢١،٤٪ من الحيازات.

وفي العام ١٩٦٦ كانت فئة المالكين الذين يسيطرون على أكثر من ٥٠٠ دونم ما تزال كبيرة وتتوزَّع على الشكل التالي: ٢٩٩ ملاّكاً أو ٠،٢٪ يملكون ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ دونم أو ٦،٨٪ من الحيازات، و١١٩ ملاّكاً أو ٠،٠٩٪ يملكون ما بين ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ دونم أو ٦،٥٪ من الحيازات، و٢١ ملاّكاً أو ٠،٠١٪ يملكون أكثر من ٢٥٠٠ دونم لكل منهم وما مجموعه ٣،٤٪ من الحيازات.

وغني عن التوكيد أن حيازة أكثر من ٥٠٠ دونم تعتبر ملكية زراعية كبيرة جداً عام ١٩٦٦ بحيث أن ٠،٣٪ هي هذه الفئة من كبار المالكين الذين سيطروا على ١٦،٧٪ من الحيازات وبلغ مجموعهم ٤٣٩ =

ب ـ بلورة قانون جديد مضمونه أن من يملك الأرض لا يملك الرساميل، ومن يملك الرساميل لا يسعى إلى توظيفها في الزراعة. ومع القانون الجديد تحوَّلت الأراضي الزراعية إلى سلعة تجارية تستخدم في المضاربات العقارية والربح السريع أكثر من استخدامها في تضخيم الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي الزراعية. فالمرابون، وتجار المدن، والبنوك المحلية، والأثرياء من المغتربين، والأغنياء الجدد، وكبار الموظفين وأصحاب المهن الحرّة، لعبوا الدور الأساسي في دفع المضاربات العقارية إلى حدود قصوى لم تكن معروفة في السابق. لذلك برز فارق كبير في أسعار الأراضي بين منطقة وأخرى، وقرية وأخرى داخل المنطقة الواحدة، ومكان وآخر داخل القرية الواحد، إذ بلغ الفارق في سعر المتر المربع الواحد من الأرض ما يعادل أكثر من ألف ضعف أحياناً، ولا سيّما في القرى التي شهدت كثافة في أعداد الأثرياء من المهاجرين.

ج ـ تأبيد قانون التبعية لمراكز الرساميل العالمية. فمنذ أواسط القرن التاسع عشر ارتبط إنتاج الحرير اللبناني ارتباطاً وثيقاً بأسواق مدينة ليون الفرنسية. وكذلك توسّع إنتاج التبغ بإشراف شركة احتكار التبغ والتنباك إبّان مرحلتي الانتداب والاستقلال. ونظراً لغياب التخطيط العربي على المستوى القومي الشمولي فإن زراعة التفاح والحمضيات وإنتاج البيض وغيرها تحوَّلت إلى شكل من أشكال التبعية للأسواق العربية وأصابت المزارع اللبناني بأضرار فادحة إبّان الأزمات السياسية الحادّة أو التوتر في العلاقات بين المحاور العربية ـ العربية.

وهكذا عرفت الملكية الزراعية الكبيرة في لبنان تحوّلات نوعية في القرن العشرين قبل أن تتحدّد ملامحها النهائية بشكلها الراهن. ولكن تلك التحوّلات تجد سماتها في تحليل آلية حركة التطوّر التاريخي للمجتمع اللبناني، أي آلية تطوّره من نمط الإنتاج السابق على الرأسمالية إلى نمط إنتاج رأسمالي تبعي. وليس صحيحاً القول إن الملكيات

= ملّاكاً فقط، في حين كان ٤٤٥١٠ ملّاكين هم فئة الملّاكين دون الخمسة دونمات لا يسيطرون إلا على ٣،٧٪ فقط من الحيازات في لبنان.

وفي الوقت نفسه فإن شريحة المالكين المتوسطين ما بين ١٠ ـ ١٠٠ دونم وشريحة المالكين ما بين ١٠٠ ـ ٥٠٠ دونم قد تزايدت هي الأخرى بشكل ملحوظ، فسيطرت الأولى على ٥٢،٢٪ من الحيازات والثانية على ٢٤،٣٪ منها. وتوزّعت الملكيات المتوسطة الجديدة في سهلي البقاع وعكار وكانت لصالح تجّار المدن ورأسماليين جدد بشكل خاص، «الطريق»، العدد الثامن الصادر في آب ١٩٧١، صفحات ١٧ ـ ٥٣.

الزراعية الكبيرة المستمرة على الساحة اللبنانية ما زالت تحتفظ بسماتها الأولى التي كانت سائدة في الماضي. فالمقارنة شكلية تماماً بين الملكيتين لأن مضمون كل منهما، والعلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي رافقتها تختلف جذرياً بين الملكيات الكبيرة القديمة والملكيات الكبيرة الجديدة. ومع ذلك فإن القوى الفلاحية المنتجة على تلك الأراضي ما زالت، في الحالتين معاً، عرضة لأشدّ أشكال الاستغلال همجية بحيث تسبَّبت بالنزوح الكثيف من الأرياف إلى المدن ومنها على شكل هجرات مستمرّة نحو الخارج.

لقد شهدت الملكية الزراعية الكبير في لبنان ثباتاً ملحوظاً في بعض أشكال تجلياتها القديمة، ولا سيّما مع ثبات وهيمنة الأملاك الوقفية وأملاك أبناء الأسر المقاطعجية المستمرّة في سيطرتها على الساحة السياسية اللبنانية منذ القدم. وغني عن التأكيد أن المناطق السهلية والريفية البعيدة عن المدن، ولا سيّما عن بيروت، هي التي امتازت بقدر كبير من ثبات الملكية الزراعية الكبيرة حتى الآن، في حين شهدت مناطق جبل لبنان تفكّكاً في هذا النوع من الملكية منذ الانتفاضات الفلاحية المتلاحقة في أواسط القرن التاسع عشر. وإبّان مرحلتي المتصرفية والانتداب تمّت السيطرة للملكيات العقارية الصغيرة في جبل لبنان بشكل نهائي، وليس من السهل إعادة تجميعها على أسس رأسمالية جديدة، ولا سيّما أن الأرض من صنع الفلاح نفسه ولا يلعب التكنيك الزراعي الدور الأساسي والمحدَّد في المسألة الزراعية في هذه المناطق إلاّ عبر استخدامه من جانب الفلاح المالك نفسه. ولذلك تعتبر مناطق جبل لبنان المجال الحيوي للملكيات الزراعية الصغيرة بامتياز، ولا تشكّل الملكيات الزراعية الكبيرة فيه إلاّ نسبة ضئيلة توزَّعت عبر بساتين التفاح والأشجار المثمرة الأخرى وبساتين الحمضيات وغيرها[20]. وبالمقابل، شهدت الأراضي السهلية، في الشمال والبقاع والجنوب، تحوّلات نوعية وما زالت عرضة لأشكال جديدة منها، ولا سيّما بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ وتحول قسم من الرساميل الداخلية إلى التوظيف في

(٢٠) في دراسة غير منشورة عن المساحة المزروعة بالتفاح في لبنان في الستينات تبيّن أن غالبية البساتين هي من فئة الملكية دون الخمس دونمات نظراً لصعوبة استصلاح الأراضي الجبلية الصالحة لزراعته، وأن هناك ٥،٥٪ من البساتين هي من فئة الملكية ما بين ٥ ـ ١٠ دونمات، وأن ٢٪ من فئة أكثر من عشر دونمات. ولكن الدراسة تلحظ كذلك وجود بساتين تزيد مساحتها على ١٠٠ دونم وتشكّل فئة الملكية الزراعية الكبيرة لبساتين التفاح تقابلها ملكية مشابهة لبساتين الحمضيات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه البساتين تعود ملكيتها للبورجوازية اللبنانية ولأثرياء المغتربين وتجّار المدن بالدرجة الأولى، لا لأبناء العائلات المقاطعجية القديمة.

الزراعة، واستصلاح الأراضي، وقطاع الدواجن وغيرها. ويمكن إبراز أهمّ التحوّلات التي شهدتها الملكية العقارية الكبيرة في لبنان على الشكل التالي:

- تقلّص في الملكيات الزراعية الكبيرة جداً لصالح الملكيات المتوسطة والصغيرة في جميع المناطق اللبنانية.
- تقلّص تدريجي ملحوظ لهيمنة العائلات المقاطعجية الكبيرة التي سيطرت سابقاً على مساحات شاسعة من الأراضي في جبل لبنان والبقاع والجنوب والشمال.
- ازدياد ملحوظ في الملكيات الزراعية الكبيرة التي يملكها كبار الموظفين، وأثرياء المهاجرين، وبعض أصحاب المهن الحرّة.
- ثبات نسبي في ملكية المؤسسات الدينية للأوقاف وما يرتبط بها من مساحات زراعية أو عقارية كبيرة[٢١].
- تبدّلات جذرية في طرق استخدام التكنيك الزراعي وأساليبه، والأسمدة الكمياوية، وأساليب الري، والاستفادة من المياه الجوفية، وتضخيم الإنتاج الزراعي..
- تبدّلات جذرية طرأت على طرق الاستغلال السابقة على الرأسمالية واستبدالها بطرق رأسمالية، ولا سيّما سيادة العمل المأجور في الزراعة، وفي أسلوب المحاصصة، والتأجير، وظهور بروليتاريا زراعية واسعة إلى جانب الملاكين الصغار والمحاصصين والشركاء.
- تبلور ملامح جديدة داخل الملكية الزراعية الكبيرة تقوم على شراء مساحات واسعة من

---

(٢١) دلّت وثائق دير البلمند في الكورة، شمالي لبنان، أن ملكيته بلغت ٢،٨٢٣،٧٠٠ م٢ منها ٣٨٧٦٧ م٢ مروية و٢،٧٨٤،٦٣٣ بعلية. (المرجع: دفتر مساحة دير البلمند ـ خاص بالدير وفيه تقرير عن ملكيته). وهناك دراسات كثيرة أكّدت على وجود ملكيات عقارية وزراعية واسعة جداً للمؤسسات الوقفية في لبنان منها وثائق جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، ووثائق البطريركية المارونية والأديار التابعة لها، ووثائق الأوقاف الدرزية والشيعية والكاثوليكية والأرثوذكسية وغيرها. وهي من الاتساع والشمولية بحيث تحتاج إلى دراسات تفصيلية مستقلة. وليست لدينا، حتى الآن، احصائيات دقيقة عن حجم الملكية الوقفية في لبنان، ولكن من المرجح أنها تتراوح ما بين ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة من المساحة الزراعية في بعض المناطق اللبنانية. وفي المدن الكبرى، كبيروت مثلاً، فإن قيمة الأملاك العقارية الوقفية تقدّر بمليارات الليرات اللبنانية وهي تشكّل عقبة كبرى أمام أي إصلاح اقتصادي ـ اجتماعي في لبنان ولها مؤسسات خيرية، ومؤسسات للرعاية الاجتماعية، ومدارس، وجامعات، ومستشفيات، ومراكز تجارية وغيرها.

الملاكين القدماء، الكبار منهم والمتوسطين والصغار معاً، وإعادة تجميعها في إطار ملكية كبيرة تدار على أساس نمط إنتاج رأسمالي واضح في جميع مراحل الإنتاج.

ونظراً للطابع العام للدولة اللبنانية كدولة رأسمالية تابعة فإن اهتمامها بالزراعة كان وما زال ضعيفاً للغاية. ويمكن التأكيد أن كبار الملاكين، القدماء منهم والجدد معاً، مارسوا دوراً اجتماعياً مزدوجاً ضمن اتجاهين متناقضين تماماً[٢٢]:

أ ـــ فهم قامعو حركة التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي في الأرياف اللبنانية باعتبارهم القوى الاجتماعية المتسلّطة عليها منذ القدم، وقد أجهضت جميع الانتفاضات التي قام بها الفلاحون في تلك المناطق.

ب ـــ وهم يمثّلون قوى اجتماعية ماضوية أثبت التطوّر العاصف للمجتمع اللبناني منذ الاستقلال حتى الحرب الأهلية عجزها عن الاستمرار في قمع الريفيين اللبنانيين وإجبارهم على العمل الدائم لديهم كأجراء ومحاصصين ومرابعين. ولعب عاملا النزوح الداخلي إلى بيروت، والهجرة الكثيفة إلى الخارج دوراً أساسياً في إضعاف سيطرة كبار الملاكين وازدياد حاجاتهم الملحّة إلى الأموال النقدية لتغطية نفقات إقامتهم في المدن. ونتيجة لذلك اضطرّ عدد كبير منهم إلى بيع مساحات واسعة من أراضيهم، وإلى إهمال مساحات أخرى بسبب الحاجة إلى الأموال لشراء آلات زراعية حديثة وأسمدة كيماوية تساهم في تضخيم الإنتاج الزراعي الذي كان وما زال يباع بأسعار رخيصة.

لا بدّ من رؤية منهجية تضع هذه القوى الطبقية في موقعها الصحيح كقوى اجتماعية أوكلت إليها مهمّة قمع الفلاحين لعقود طويلة قبل أن تتحوَّل هي نفسها إلى قوى هامشية نسبياً بعد تسليع الأرض، والمضاربات العقارية، وهيمنة النمط الرأسمالي في الإنتاج، وحاجة كبار الملاكين إلى المال لتغطية نفقاتهم الشخصية الباهظة التي لا يسدّ منها الإنتاج الزراعي الرخيص سوى نسبة ضئيلة. وإن دراسة علمية دقيقة للأسر المقاطعجية القديمة في لبنان تظهر بالملموس أنها فقدت الكثير من أملاكها السابقة، وانحدرت شرائح واسعة منها إلى صفوف الفئات الوسطى، وأن قلّة ضئيلة منها استطاعت المحافظة على أملاكها القديمة، أو أضافت إليها مساحات جديدة.

(٢٢) في هذا المجال تراجع المقالة المنهجية الهامة التالية:

– Michael GILSENAN: **«A Modern Feudality? Land and Labour in North Lebanon, 1858 - 1950», in T. Khalidi (ed), «Land tenure...»**, pp. 449-481.

لكن التحالف السياسي القائم بين كبار الملاكين والبورجوازية اللبنانية منذ مرحلة الانتداب الفرنسي حتى الآن، فقد الكثير من سماته السابقة التي استمرَّت حتى بداية الحرب الأهلية، إذ كانت الهيمنة الفعلية في قيادة ذلك التحالف لصالح كبار الملاّكين بالدرجة الأولى.

ومع الانهيار الاقتصادي في لبنان، الناتج عن الحرب الأهلية المديدة، ولا سيّما بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وحروب الميليشيات على أرضه منذ صيف ١٩٨٢، تبلورت تحوّلات جديدة في الملكية الزراعية الكبيرة لصالح الملكية الزراعية المتوسطة بالدرجة الأولى. وأما الملكية الزراعية الصغيرة ومعظم شرائح الملكية المتوسطة، فلم تنج هي الأخرى من الآثار السلبية للأزمة الحادّة التي يعيشها لبنان في جميع مناطقه وطوائفه وشرائحه الاجتماعية باستثناء فئة ضئيلة من أثرياء الحرب(٢٣). ووحدها الملكيات الوقفية الكبيرة ما زالت تحافظ على ثباتها الدائم منذ سنوات طويلة، وقد تحوَّلت في الواقع العملي إلى نزوات أسطورية يسيطر عليها عدد محدود جداً من المؤسسات الدينية التي تتضاعف مواردها باستمرار.

ثمة تساؤلات منهجية في هذا المجال: إذا كانت الدولة اللبنانية لم تقم بأي إصلاح زراعي في الماضي، وهي لا تخطِّط لمثل هذا الإصلاح في الحاضر والمستقبل، فما هو مصير هذه المساحات الشاسعة من الأراضي الوقفية التي تقدَّر بآلاف الهكتارات من أجود الأراضي الزراعية وأخصبها؟ وهل من الحكمة بمكان أن يستمر حرمان الفلاحين من هذه الأراضي لصالح مؤسسات وقفية تدّعي أنها تقوم بمهمات إنسانية هي من صلب مهمات أية دولة تمتاز بالحد الأدنى من مواصفات الديمقراطية والمعاصرة والعدالة الاجتماعية؟.

في هذا الجانب تبدو منهجية التاريخ الديناميكي وحدها قادرة على فهم ثبات الملكية الزراعية الكبيرة للمؤسسات الدينية في لبنان. فهي لم تتبدَّل جذرياً في الشكل، ولكنها تبدَّلت في المضمون، منذ القرن التاسع عشر حتى الآن، وباتت أحد المعوِّقات الأساسية أمام حلٍّ علمي للمسألة الزراعية في لبنان لصالح العاملين في القطاع الزراعي بشكل خاص، ولصالح جماهير الشعب اللبناني بشكل عام.

---

(٢٣) لمزيد من التفاصيل تراجع الدراسة الهامة:
ـ أحمد بعلبكي وفرج الله محفوظ: «**القطاع الزراعي في لبنان ـ أبرز التغيرات خلال الحرب الأهلية**»، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٤.

وختاماً نعيد التأكيد بأن الملكية الزراعية في لبنان عرفت تحوّلات جذرية منذ قيام دولة لبنان الكبير حتى الحرب الأهلية. فمن سيادة أملاك الدولة والمشاع والمؤسسات الوقفية وكبار الملاكين والأعيان عند تشكّل هذه الدولة عام ١٩٢٠، إلى سيادة الملكية الخاصة، وكبار الملاكين الجدد والمرابين، وتجّار المدن، وأثرياء الاغتراب، وكبار الموظفين وأصحاب المهن الحرّة، بالإضافة إلى ثبات الملكيات الزراعية الوقفية الكبيرة في بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥. فإبّان هذه المرحلة شهدت الملكيات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تبدّلات جذرية، في الشكل والمضمون، كما شهد نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج أيضاً تحوّلات كبيرة في جميع المجالات وامتداداً إلى جميع المناطق.

وإذا كانت الملكيات الزراعية الكبيرة إحدى السمات الثابتة لهذه المرحلة فإن حرمان الفلاحين من الملكيات الكافية لإعالتهم، بالإضافة إلى حرمان البعض منهم حرماناً مطلقاً من الملكية وعدم ثبات ملكية البعض الآخر، وحدّة الاستغلال التي تعرّضوا لها، والقمع الدائم لانتفاضاتهم المتلاحقة من جانب كبار الملاّكين وممثّلي الدولة معاً، كل هذه السمات وغيرها شكّلت نهجاً ثابتاً للدولة اللبنانية إبّان مرحلتي الانتداب والاستقلال. ونتيجة لذلك اضطرّ مئات الألوف من الريفيين اللبنانيين إلى النزوح باتجاه بيروت خاصة وباقي المدن اللبنانية، ومنها إلى الهجرة نحو الخارج. وتدنّت نسبة العاملين في الزراعة باستمرار كما تدنّت أيضاً حصة الإنتاج الزراعي في الناتج الوطني من حوالي ٢٠٪ في مطلع عهد الاستقلال إلى حوالي ٩٪ عند بدايات الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. صحيح أن هذه الحرب زادت في تأزّم المسألة الزراعية في لبنان، إلاّ أنها ليست السبب المباشر له الذي يرقى إلى غياب تدخّل الدولة اللبنانية، منذ بدايات تكوّنها عام ١٩٢٠ حتى الآن، ورفضها دعم العاملين في الزراعية والإنتاج الزراعي. وأمّا حلّ هذه المسألة فيتطلّب قيام دولة ديموقراطية عصرية عادلة تضع في رأس أهدافها تنشيط القطاعات المنتجة في جميع المناطق اللبنانية، وفي مقدمتها القطاعين الزراعي والصناعي، وتوزيع الأراضي الوقفية على العاملين عليها، وحثّ الرساميل على الانخراط في تضخيم الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي، ومنع المضاربات العقارية التي تعود إلى بوار المزيد من الأراضي الزراعية في لبنان.

بعض الملاحظات والاستنتاجات.

لا يتسع المجال لتقديم لوحة تفصيلية عن التحوّلات التاريخية الكبيرة التي طرأت على جميع أقطار بلاد الشام بعد تبلورها بشكلها الراهن عبر الدول القطرية المعروفة، أي فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق. فهناك عشرات الدراسات العلمية التي تناولت

هذه التحوّلات بجميع جزئياتها واستناداً إلى الوثائق العلمية الدالّة عليها[٢٤]. ولقد اكتفينا هنا بالإشارة إلى نموذج منهجي واحد يؤكّد على وجود أشكال من الروابط الاقتصادية والاجتماعية المتينة بين الولايات العربية في ظل السلطنة العثمانية خلال حكمها الطويل الذي امتدّ أربعة قرون وانتهى بسقوطها في الحرب العالمية الأولى. ومن نافلة القول إن الموروث التاريخي للحكم العربي الإسلامي وللمرحلة التاريخية العثمانية الطويلة ترك بصماته واضحة على أوضاع المشرق العربي المعاصر لحظة تشكّله كدول قطرية حديثة ما زالت مستمرّة حتى الآن.

ويلاحظ أن المرحلة الاستعمارية الأوروبية المعروفة بعهد الانتداب، بشكليه الفرنسي والبريطاني، في المشرق العربي الحديث، لم تشهد توظيفاً رأسمالياً كبيراً في قطاع الزراعة، ولذلك لم تتبدّل طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بسرعة، وبشكل جذري، إبّان مرحلة ما بين الحربين العالميتين رغم أن الكثير من البنى السابقة الموروثة قد اهتزّت آنذاك وزرعت بذور التغيير الجذري الذي ظهرت ملامحه في المرحلة الاستقلالية التي نعيشها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ولا يمكن في حدود هذه الدراسة تفصيل مختلف جوانب التحوّلات التي طرأت على الأرياف الزراعية في المشرق العربي إبّان القرن العشرين. ولذلك سنكتفي بالأساسي منها استناداً لتحديدنا للمسألة ولدلالاتها بالنقاط التالية:

أ ــ صحيح أن المرحلة الاستعمارية الانتدابية قد قسمت المشرق العربي المعاصر إلى

(٢٤) نكتفي بالإشارة إلى أبرزها:

- Roger OWEN: **«The Middle East in the World Economy»**, Melthuen and Co. London and New York, 1981.

- **Charles ISSAWI: «The Fertile Crescent 1800 - 1914 - A Documentary Economic History»**, New York, Oxford 1988.

وقد ترجم الكتابان إلى العربية عام ١٩٩٠: الأول صدر عن مؤسسة الأبحاث العربية في بيروت، والثاني عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

ونشير كذلك إلى الكتاب الذي أشرفنا على ترجمته عن اللغة الروسية:

ـ إيرينا سميليانسكايا: **«البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث»**، ترجمة الأستاذ يوسف عطا الله ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٨٩.

ويراجع كذلك الكتاب الهام:

ـ عاصم الدسوقي: **«كبار ملّاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ ـ ١٩٥٢»**، دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٧٥.

دول قطرية ذات حدود معترف بها دولياً، ولكن تشكّل الموروث التاريخي فيها عبر قرون طويلة كان من القوة بحيث يستحيل تحليل أبعاد التحوّلات البنيوية داخل كل قطر فيها دون ربطه ربطاً وثيقاً بالتحولات البنيوية في الأقطار المجاورة له. فقد شكّلت هذه الأقطار دورة اقتصادية تكاد تكون تكاملية رغم الحواجز الجمركية والمعوِّقات السياسية التي وضعت أمام التبادل الحر للإنسان وللسلع عبر أقطار المشرق العربي، ولا سيّما بعد نيلها استقلالها السياسي. ونموذج الوحدة الاقتصادية والنقدية بين سوريا ولبنان إبّان الانتداب الفرنسي خير دليل على ذلك.

ب ــ مع قيام الكيان الصهيوني الاستيطاني العنصري على أرض فلسطين وتوسعه لاحتلال أراضٍ جديدة لمصر وسوريا والأردن ولبنان، وتهديده للمنطقة العربية كلها وصولاً إلى ضرب المفاعل النووي في العراق ومقرّ منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، كان على سكّان المشرق العربي أن يستذكروا على الدوام مخاطر الحملات الصليبية القديمة وضرورة توحّدهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في وجه هذا السرطان المتمادي بدعم من الامبرياليات العالمية، القديم منها والجديد على السواء، وبتشجيع مباشر من الهجرة اليهودية الكثيفة من الاتحاد السوفياتي وأقطار أخرى في أوروبا الشرقية وغيرها.

لقد توسَّعت حدود السيطرة الصهيونية منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن لدرجة يصعب معها تحليل التحوّلات التي طرأت على الملكيات العقارية الكبيرة في المشرق العربي المعاصر دون إفراد جانب خاص بالتحولات التي طرأت على الملكيات داخل حدود السيطرة الصهيونية وإقامة المستوطنات عليها.

ج ــ تجدر الملاحظة إلى أن الطبيعة الجغرافية لأقطار المشرق العربي هي من التنوّع بحيث تحتاج كل منها إلى دراسة مستقلّة تأخذ بعين الاعتبار وجود الصحاري، والملكيات الزراعية الكبيرة، ودور مشايخ البدو، وتجّار المدن، وأعيان الأرياف، وحجم الرساميل الموظَّفة في الزراعة، والارتباط بالأسواق الرأسمالية العالمية وغيرها. ولكن هذه الدراسة اهتمّت فقط بالجوامع المشتركة في تلك الأقطار، وبالتحوّلات الأساسية التي رافقت المسألة الزراعية فيها وصولاً إلى استنتاجات شمولية تطول المشرق العربي برمّته لا كل قطر من أقطاره.

د ــ لا شك أن مصطلح الملكيات العقارية الكبيرة يحتاج إلى تحديد دقيق. فما هي المساحة الجغرافية للملكية العقارية التي يُسمح بتسميتها بالكبيرة؟ وهل تنطبق تلك

المساحة في سوريا مثلاً أو العراق على مثيلتها في لبنان حيث تعتبر ملكية عدّة هكتارات فقط كافية لوضع صاحبها في عداد كبار الملاّكين الزراعيين؟ لقد كان علينا، في حدود هذه الدراسة، أن نتجاوز لغة الأرقام إلى دلالاتها الاجتماعية لأن إيراد عشرات الجداول التفصيلية عن تطور الملكية العقارية الكبيرة في كل قطر من أقطار المشرق العربي، ومنذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، يحتاج إلى أبحاث موسّعة إن لم نقل مجلّدات ضخمة.

هـ ـ تبقى ملاحظة منهجية أخيرة أوليناها الاهتمام الكافي في هذا البحث وقد تناولت مفهوم كبار الملاّكين بدلالاته المتنوّعة سواء من حيث السكن (الصحاري، الأرياف، المدن)، أو من حيث امتلاك الأراضي، أو من حيث امتلاك السلطة والنفوذ والموقع السياسي في الدولة. وبعبارة أخرى فإننا أولينا أهمية خاصّة لعلاقة السلطة بالتملّك من حيث هي مقولة أساسية وهامة في تحليل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للأرياف المشرقية العربية.

واستناداً إلى الملاحظات المنهجية السابقة بشأن حدود هذه المقالة وما طمحت إليه من أهداف عند تحليل المسألة الزراعية في المشرق العربي الحديث وموقع كبار الملاكين فيها، وهي مسألة بالغة التعقيد نظراً لاتساعها الأفقي والعمودي، وتداخل مراحل تاريخية، وأنماط عدّة ومتنوّعة من الإنتاج، فإن الاستنتاجات التي توصّلت إليها تمحورت حول التغييرات البنيوية التي طرأت على المسألة الزراعية ودور كبار الملاكين في المرحلة الاستقلالية الراهنة في المشرق العربي المعاصر. فهل سعت الأنظمة السياسية الاستقلالية لحلٍّ جذري لهذه المسألة يأخذ بعين الأعتبار مصلحة جميع القوى البشرية العاملة على الأرض وفي الإنتاج الزراعي؟ وما هي طبيعة الإصلاحات الزراعية التي ارتبطت بقرارات التأميم وتوزيع أراضي كبار الملاكين، ولمصلحة مَنْ وُزِّعت تلك الأراضي؟ وهل تطوّر الإنتاج الزراعي بعد تلك الإصلاحات أم تقلّص كثيراً وتحوّلت مساحات شاسعة من الأراضي إلى التصحير والبوار؟ وما هو الدور السياسي الجديد الذي أوكل لكبار الملاكين وأبنائهم في التركيبة السياسية الاستقلالية منذ الحرب العالمية الثانية؟ الأسئلة المنهجية كثيرة ومتنوّعة، ولا يتسع المجال لإجابات تفصيلية عليها جميعها. وسنكتفي لذلك بالاستنتاجات الشمولية التي توضح، إلى حدٍّ ما، السمات الأساسية للمسألة الزراعية في المشرق العربي المعاصر. وأبرز تلك الاستنتاجات هي التالية:

١ ـ إن الانتقال من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الاستقلال السياسي لم يشهد تبدّلات

بنيوية جذرية في جميع أقطار المشرق العربي لصالح القوى الفلاحية العاملة على الأرض. فقد تميَّزت الإصلاحات الزراعية التي شهدتها بعض تلك الأقطار بإعادة توزيع للأراضي لمصلحة شرائح واسعة من البورجوازية الكبرى، والمتوسطة، والصغرى، وأصحاب النفوذ في الوظائف، والضباط، والمرابين، وأبناء المغتربين. ونتيجة لذلك تزايد النزوح الحاد من الأرياف إلى المدن العربية المشرقية التي احتضنت نسبة كبيرة من السكّان، وتحوَّلت إلى خزّان بشري يضخّ آلاف المهاجرين إلى الخارج سنوياً.

٢ ـ رغم بعض النجاح الذي عرفته التنمية القطرية لسنوات معدودة إبّان الفورة النفطية بشكل خاص، فإن عقد الثمانينات وما رافقه من فشل واضح في الخطط الإنمائية القطرية بشكل عام، شهد أزمة مستفحلة في مجال الإصلاح الزراعي والإنتاج الزراعي بشكل شمولي. ولذلك اشتدَّت أزمة الغذاء في جميع الأقطار العربية، الزراعية منها وغير الزراعية على حدٍّ سواء، وزادت الحاجة الماسَّة إلى سلع غذائية أساسية، وبات الأمن الغذائي العربي يعتمد بشكل أساسي على استيراد السلع الغذائية، لا من الأقطار العربية المجاورة بل من خارج الوطن العربي كله. وقُدِّر حجم المستوردات الزراعية بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً لبدان عربية تعتبر زراعية بالدرجة الأولى[٢٥].

٣ ـ تشير الإحصائيات العلمية إلى أن حجم السكّان الريفيين في الوطن العربي على مشارف التسعينات ما زال يمثِّل قرابة نصف إجمالي السكّان أو ما يعادل حوالي مئة مليون نسمة. أي أن قوى بشرية واسعة ما زالت تعتمد، بشكل أو بآخر، على الإنتاج الزراعي. وذلك يتطلَّب رسم استراتيجية متكاملة للتنمية القومية العربية تأخذ في الاعتبار أهمية القطاع الزراعي، وضرورة دعمه وتطويره لإعالة نصف السكّان أولاً حتى لا يضطرّوا إلى النزوح والهجرة، ولتأمين الغذاء الضروري للنصف الآخر العامل في قطاعات إنتاجية أخرى. هذا بالإضافة إلى أن الأراضي العربية الصالحة للزراعة وللاستصلاح الزراعي واسعة جداً وقادرة على إنتاج كميات هائلة من السلع الزراعية

(٢٥) اتحاد الاقتصاديين العرب والجمعية الاقتصادية الكويتية: **«المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية»**، بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ـ الكويت ٦ ـ ٨ شباط (فبراير) ١٩٨٨ ـ جزءان ـ دار الرازي ـ بيروت ١٩٩٠. وتراجع دراسة حسن جمعة **«القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي»**، الجزء الأول ـ صفحات ٩٩ ـ ١٥١.

المعدّة للتصدير الخارجي إذا توفّرت الاعتمادات المالية اللازمة، وهي متوفّرة بكثافة ولكنها لا توظّف في هذا القطاع ولا في غيره بل تضخّ إلى المراكز المالية الامبريالية العالمية ويستفيد منها أعداء العرب بالدرجة الأولى.

٤ ـ إذا كانت مساحات واسعة من الأراضي العربية عرضة الآن للتصحّر والبوار والتحوّل إلى أرض موات نتيجة السياسات القطرية الخاطئة، في المشرق العربي كما في مغربه وباقي أجزائه، فإن نتائج تلك السياسات باتت تهدّد بالدمار الشامل لجوانب أخرى أساسية في المسألة الزراعية كالإنتاج الحيواني المهدَّد بالانقراض، وسوء استغلال الموارد المائية التي بدأت تنضب بوتيرة مخيفة، ولا سيّما في بعض المناطق التي تشهد فتح آبار ارتوازية بشكل عشوائي للغاية. يضاف إلى ذلك سوء استغلال الثروة المائية وإنتاجها من الحيوانات البحرية، وقلّة الاستثمار في هذا القطاع الهام وذي المردودية العالية. وتجدر الملاحظة كذلك بأن زيادة مستمرّة في نسبة ملوحة الأراضي، ومياه البحيرات الداخلية، وتلوّث مجاري الأنهار والشواطىء البحرية لكثرة ما يضخّ فيها من مواد كيماوية سامّة تهدِّد الثروة المائية العربية بالموت المحتّم. وباختصار شديد فإن البلدان العربية تكاد تكون من أقل البلدان في العالم حفاظاً على البيئة ومن أكثرها تشويهاً لها وهدفاً لما منحته الطبيعة لهذه الأقطار من جمال عبر ملايين السنين[٢٦].

٥ ـ تبقى ملاحظة أساسية تتعلّق بالسياسات القطرية تجاه المسألة الزراعة. ولا نرى حاجة لإبراز إحصائيات دقيقة عن هذا الجانب، إذ من المؤكّد أن حصة الزراعة في الموازنة السنوية لكل قطر عربي كانت وما زالت هزيلة للغاية وتصل إلى ما دون الواحد بالمئة من الموازنة العامة في بعض الأقطار العربية المشرقية. وهي، رغم هزالها، توظّف في سدّ رواتب الموظفين والحاجات الإدارية لا في تنمية الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي، وإبادة الحشرات المضرّة، وفتح مدارس ريفية لتعليم الفلاحين وتوسيع معارفهم وتحسين إنتاجهم الزراعي والحيواني.

---

(٢٦) يقدّم كتاب: «**موارد العام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩**» الصادر عن معهد الموارد العالمية والمعهد الدولي لشؤون البيئة والإنماء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد قام بنشره مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عام ١٩٩٠، كيف أن الدول العربية تعاني أزمات حادّة في قضايا البيئة، وملوحة التربة، وانقراض الحيوانات، وإتلاف الغابات. تراجع جداول البيانات الاحصائية صفحات ٢٨١ ـ ٣٣٩.

ونكتفي بهذا القدر من الاستنتاجات الشمولية لنسلّط الضوء على الدور الجديد الموكول لكبار الملاّكين في المشرق العربي المعاصر.

إن اللافت للنظر هو أن المرحلة الانتدابية شهدت تحالفاً وثيقاً بين السلطة المركزية الخارجية، فرنسية كانت أم إنكليزية، مع كبار الملاّكين وأعيان الأرياف في جميع أقطار هذا المشرق. وفي الوقت نفسه، شجّعت السلطة المركزية أوالية اجتماعية هامّة نتجت عن تحوّل الملكيات المشاعية، وأراضي البوار، والموات، والمتروكة، وأراضي الدولة والبكاليك والجفتلك إلى أراضٍ مملوكة ملكاً خاصاً. ونتيجة لذلك استفاد الملاّكون القدامى بتوسيع قاعدة ملكياتهم الكبيرة أساساً لتتحوّل إلى أراضٍ متناهية في الكبر لصالح فئات قليلة بين كبار الملاّكين وزعماء العشائر. واستفاد أيضاً عدد لا بأس به من المتموّلين، وأعيان الأرياف، والموظفين، والضباط، وأبناء المغتربين وغيرهم بتملّك مساحات واسعة من الأراضي الريفية والجبلية.

وفي هذا الجانب يمكن القول إن المرحلة الانتدابية شهدت ولادة إقطاعية جديدة إلى جانب الإقطاعية القديمة لاعلى حسابها. وهذا يفسّر، إلى حدٍّ بعيد، طبيعة التحالف السياسي الذي شهدته المرحلة الاستقلالية بين كبار الملاّكين والبورجوازيات المحلية التي كانت تتميَّز بتعدّد وجوهها الاقتصادية في وقت واحد: فمنها بورجوازية عاملة في الصناعة وفي البنوك، وهي تمتلك، في الوقت نفسه، عقارات كثيرة ومساحات واسعة من الأراضي. وبعبارة موجزة فإن حدود التدامج بين الطبقات الاجتماعية في المشرق العربي المعاصر كانت أقرب منها إلى حدود التباعد أو الانقسام الاجتماعي بمدلولاته الطبقية المعروفة.

ولكن أياً من الإقطاعية القديمة أو الجديدة لم تطوّر الزراعة والإنتاج الزراعي وذلك من موقعين متناقضين تماماً:

أ ــ فكبار الملاّكين القدامى كانوا يرغبون في زيادة الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي الزراعية نظراً لحاجتهم الماسّة إلى مردودها، ولا سيّما أن حصّتهم منه هي حصّة الأسد في جميع الأرياف العربية المشرقية. ولكن هذه القوى كانت بحاجة ماسّة إلى المال النقدي لشراء الآلات الحديثة، والأسمدة الكيماوية، والنباتات أو البذور المؤصّلة، وبناء السدود المائية وغيرها. ونظراً لغياب المكننة من جهة، ولحاجة هذه القوى إلى الأموال النقدية لتغطية نفقات سكنها المديني من جهة أخرى، فقد اضطرّت إلى زيادة

استخدام الإكراه في العمل لإجبار الفلاحين على تضخيم الإنتاج دون أن يحصلوا إلاّ على الفتات الضئيل منه.

ولكن النتائج جاءت عكسية تماماً. فقد نزح عدد كبير من الفلاحين والعمال الزراعيين إلى المدن، وتحوّل قسم من الأراضي الزراعية إلى البوار، وتضاءلت نسبة الإنتاج الزراعي نتيجة الركود والأسعار البخسة باستثناء بعض السلع القليلة المرتبطة بالأسواق العالمية وتتحكّم بإنتاجها وتسويقها شركات احتكارية، كشركة احتكار التبغ مثلاً، ذات النفوذ الواسع في السلطة المركزية.

ب ـ أمّا كبار الملاّكين الجدد فكانوا ينظرون إلى الأرض كسلعة للمضاربات العقارية أكثر من نظرتهم إليها كأداة إنتاج تساهم في زيادة الدخل القومي. ففي لبنان، أعطى هؤلاء أفضلية في التوظيف على الأراضي الجبلية بهدف إقامة خدمات للمصطافين بالدرجة الأولى، وذلك في المناطق الجبلية القائمة بجوار بيروت بشكل خاص. وأمّا الأراضي الزراعية الخصبة والواسعة التي سيطروا عليها بأشكال مختلفة في مرحلتي الانتداب وبدايات المرحلة الاستقلالية فقد أوكلوا أمر استخدامها لأعوان لهم يحملون صفة الخولي أو الوكيل دون أن يوظفوا فيها ولو نسبة ضئيلة من أموالهم. ولذلك لم تطوّر هذه الشريحة، وبشكل جذري، المكننة الريفية أو تساهم في استصلاح أراضٍ جديدة أو في حلّ المسألة الزراعية لصالح الريفيين والعاملين على الأراضي. فموقفهم الثابت والدائم من الأرض كمصدر إنتاج هام لتطوّر الدخل الوطني والقومي كان متخلّفاً جداً ولعب دوراً أساسياً في زيادة حدّة المسألة الزراعية في المشرق العربي منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

وفي الوقت عينه لعبت السلطة المركزية، من حيث هي سلطة مدينية بالدرجة الأولى بعد أن ضمّت كبار الملاّكين المقيمين في المدن، دوراً بالغ السوء في هذا المجال بعد أن حصرت خدماتها، العامة والخاصة، في المدن وضواحيها وحرمت جميع الأرياف من الحدّ الأدنى الضروري للحياة العصرية وخدمات الصحة والتعليم والثقافة وغيرها.

وغني عن التوكيد أن شريحة كبار الملاّكين أو المتوسطين منهم، لعبت دوراً مزدوجاً في مجال المسألة الزراعية وزيادة حدّتها[٢٧].

---

(٢٧) تشكّل مقالة جلسنين مدخلاً نظرياً هاماً لفهم الإقطاعية المتجدّدة في المشرق العربي ودورها الاقتصادي - الاجتماعي المزدوج كقوى قامعة ومقموعة في آن واحد.

- Michael GILSENAN: **«A Modern Feudality? Land and Labour in North Lebanon 1858 - 1950»**, In T. Khalidi (ed) **«Land Tenure...» - op. Ct. pp. 449-463.**

أ ــ فقد تعرَّضت للقهر الاجتماعي والاقتصادي من حيث هي طبقة تمثِّل الماضي وهُدِّدت مصالحها مع زحف الرساميل من المدن إلى الأرياف وتحويل الأراضي إلى سلعة تجارية تُباع وتُشري وتُرهن. ولكن قدرة هذه الشريحة على الصمود في وجه الرساميل كانت ضعيفة إذ اضطرّ قسم واسع منها إلى بيع أراضيه بأسعار بخسة للغاية منذ عقود قليلة فقط، ولكنها تقدَّر بثروات طائلة اليوم. وما ذلك إلاّ تعبير عن عجز هذه الطبقة عن مجابهة التحديات العصرية المتمثِّلة بسلطة رأس المال، والبنوك، وكبار التجّار.

ب ــ وهي طبقة اجتماعية تمثِّل القهر والتسلّط من موقعها الريفي القديم ضد الفلاحين والأجراء العاملين على أراضيها من جهة، ومن موقعها المديني الجديد في السلطة المركزية كممثِّل شرعي، وحيد في الغالب، للأرياف في التركيبة السياسية المركزية.

وهناك عشرات النماذج التاريخية الدالّة على صعوبة حكم الأرياف دون مشاركة هذه الطبقة أو رغم أنفها. فكبار الملاكين، ولا سيّما القدامى منهم، وزعماء العشائر التقليدية الكبرى، شكَّلوا القاعدة الأساسية للسلطة المركزية في جميع الأرياف العربية المشرقية طَوال المرحلة الاستقلالية ودونما تغيير جذري حتى الآن.

وبعبارة موجزة، فإن طبقة كبار الملاّكين في المشرق العربي المعاصر لعبت دور القامع والمقموع في آن واحد. فهي قامع لحركة تحرّر الأرياف العربية والعاملين عليها من فلاحين ومزارعين ومحاصصين ومشاركين. وهي، في الوقت نفسه، مقموعة كطبقة اجتماعية ماضوية تمثِّل اقتصاداً ريفياً يقوم على إنتاج الأرض دون سواه وتفتقر إلى المال الضروري لتطوير ذلك الإنتاج وتضخيمه بوسائل عصرية.

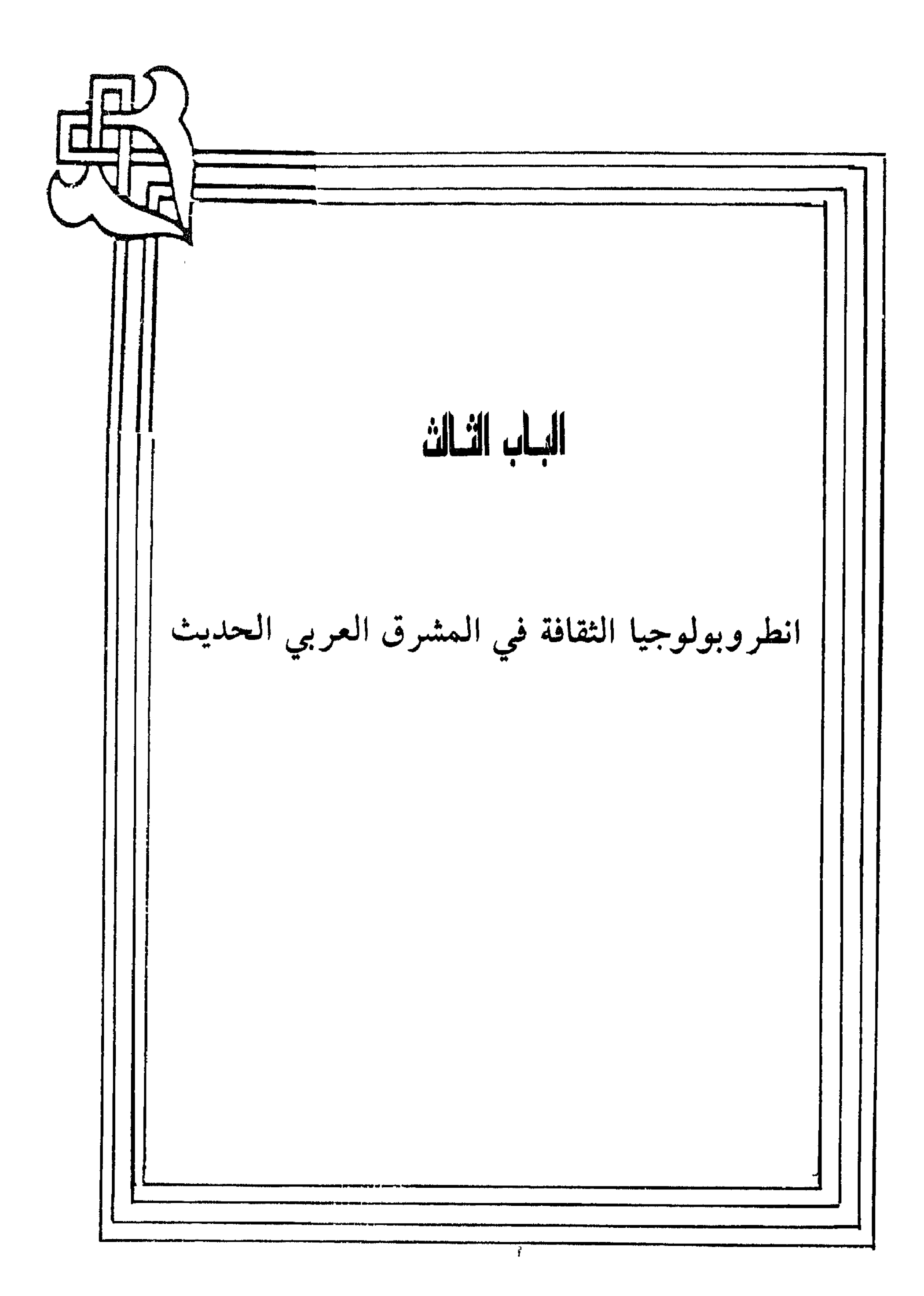
وهذه الطبقة على طريق تبدّلات بنيوية جذرية بدأت إبّان المرحلة الاستقلالية بالذات. فالإقطاعية، القديمة أو المتجدِّدة، غير قادرة على مجابهة تحديات المرحلة الراهنة، ومتطلّبات زيادة الإنتاج على الصعيدين القطري الضيِّق والقومي الشمولي. وهي مجبرة على تغيير أسلوبها القديم القائم على قهر الفلاحين واستغلالهم وإكراههم على العمل بالسخرة أو بمردود ضئيل، الأمر الذي اضطر مئات الآلاف من الريفيين إلى النزوح والهجرة. وهي غير قادرة على إيقاف حركة التطور إلى ما لانهاية في الأرياف العربية وحرمانها من أبسط متطلِّبات الحياة العصرية، ولا سيّما بعد أن ازدادت نسبة المتعلّمين منها واغتنت شرائح اجتماعية واسعة منها نتيجة العمل في المدن أو جمع الثروات الكبيرة من ديار الاغتراب. ولذا لم تعد طبقة كبار الملاكين، القدامى والجدد على السواء، قادرة على

لجم التطور الاجتماعي في هذه الأرياف. وهي بحاجة ماسّة إلى رساميل كبيـرة توظف في القطاع الزراعي لتضخيم إنتاجيته وتحسين مردوده الوطني والقومي.

لقد بدا واضحاً أن الدور الاجتماعي والسياسي للإقطاعيـة القديمـة والمتجدِّدة يسيـر بخطى متسارعة نحو الانهيار النهائي تحت وطأة متغيرات بنيـوية لأنـظمة سيـاسية قـطرية لا تقيم وزناً كبيراً للإنتاج الزراعي بل للتجارة والصناعة والخدمات ونقل التكنـولوجيـا وتنشيط المؤسسات العصرية باتجاه الحداثة والمعاصرة ولو بعد تأخّر طويل.

ونشيرأخيراً إلى أن الإقـطاعي، من حيث كان جـلّاد النظام الاقتصـادي والاجتماعي والسياسي القديم طَوال عشرات العقود، تحوَّل الآن إلى تابع ذيلي للرأسماليـة العربيـة التي هي بدورها تابع ذيلي للرأسمالية الاحتكارية العالمية. وهكذا يلتحق المواطن العـربي، في الأرياف المشرقية كما في غيرها من مدن الوطن العربي الواسع وأريافه، بسلطات محليـة هي، في نهاية أي تحليـل علمي دقيق، تابـع ذيلي لسلطات أعلى منها. فهي الجـلّاد من حيث الأسلوب والممارسة وشكل السلطة السياسية القائم، وهي الضحية من حيث كونها قـوى طبقية مـاضويـة انخرطت تبعيـاً وذيلياً في نـظام إقليمي ودولي لا يقيم لها وزنـاً، ولا يسمح لها باستقلالية، ولا يحترم سيادتها الوطنية والقومية إذا اقتضت مصلحته ذلك.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الأرياف العربية تقبع في أسفل السلـم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الأنظمة الذيلية التابعة. وبالتالي فإن تحرّرها مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، ولا سيّما أن حكّامها وممثليها في السلطة المركزية المحلية ما زالوا جلّاديها ولاجمي تطوّرها منذ القدم. وهي تحتـاج إلى نقلتين نوعيتين على طـريق تحرّرهـا النهائي: التحرّر من حكّامها المحليين المفروضين عليها، والتحرّر من التبعية الشاملة التي ربطتهم بها الأنظمة السياسية التي ينتمون إليها. ولذا فإن المسألة الزراعية في المشرق العربي المعاصر ما زالت بعيدة جداً عن تحرّرها النهائي رغم المظاهر الكثيـرة لذلـك التحرّر التي تشهدها الأرياف العربية، ولا سيّما في السنوات الأخيرة.



الباب الثالث

انطروبولوجيا الثقافة في المشرق العربي الحديث



الفصل الأول

ثقافة الخاصة وثقافة العامة

في مرآة المجتمع التراتبي في المشرق العربي الحديث

مدخل منهجي لتحديد حقل الدراسة

كانت المقاطعات العربية المشرقية التي ترتبط وثيقاً بولايات دمشق وطرابلس وصيدا وعكا تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية وثقافية متماسكة حتى مطالع القرن التاسع عشر. ولم تكن هنالك حدود واضحة بين ولاية وأخرى لأنها تشكلت كمقاطعات داخلية في الدولة المركزية العثمانية قبل أن تؤثر فيها عوامل التفكيك والتجزئة الاستعمارية التي كانت حملة نابليون بونابرت على مصر إحدى بواكيرها الهامة. وفي تحديد جغرافي للمقاطعات اللبنانية في تلك المرحلة يشير الأب مارتن Martin اليسوعي إلى أن خمسين مقاطعة كانت تندرج تحت تعبير «اللبنانية» وهي تمتد من جزيرة أرواد بجوار مدينة طرطوس السورية فتصل إلى عكا وصفد في فلسطين مع امتداد داخلي إلى ضواحي دمشق ومرج الغوطة وضفاف نهر بردى ونهر العاصي حتى ضواحي مدينة حمص[1]، وهي تتطابق كثيراً مع أراضي

---

(١) في كتابه المترجم إلى العربية «تاريخ لبنان» والصادر عن مطبعة الآباء اليسوعيين في بيروت عام ١٨٨٩ يحدد الأب مارتن خمسين مقاطعة يسميها لبنانية هي «جزيرة أرواد، سهل طرطوس، قضاء حصن الأكراد، وسنجق حماه، وبلاد عكار، الزاوية، الضنية، طرابلس، الكورة، جبة بشري، القويطع، بلاد البترون، بلاد جبيل، بلاد المنيطرة، الفتوح، كسروان، القاطع، المتن، ساحل بيروت، الغرب، الشحّار، الجرد، المناصف، العرقوب، الشوف، إقليم الخروب، إقليم جزين، شوف البيادر، إقليم التفاح، صيدا، جبل الريحان، شومر، صور، عكا، بلاد الشقيف، بلاد بشارة، بلاد صفد، مرجعيون، الحولة، وادي التيم، البقاع، سنجق بعلبك، سنجق حمص، جبل القلمون، وادي بردى، دمشق، مرج الغوطة، وادي العجم، إقليم البلان، الجيدور». صفحة ٦٢ ومايليها. وقدأعيدنشرهذه المقاطعات مع مراكزها الإدارية وقصباتها الكبرى في مجلة «أوراق لبنانية» المجلد الثالث ـ الجزء الأول ـ كانون الثاني ١٩٥٧ صفحات ٣٢ ـ ٣٥.

ولاية بيروت عام ١٨٨٨ التي امتدت في عمق الأراضي السورية والفلسطينية الداخلية والساحلية على السواء[٢].

فالمقاطعات الجغرافية للمشرق العربي في المنطقة التي عرفت باسم بلاد الشام كانت ترتبط على الدوام بعلاقات متينة فيما بينها خلال مئات السنين قبل ولادة الكيانات السياسية الحالية في المشرق العربي على قاعدة اتفاقيات سايكس - بيكوSykes-Picot ووعد بلفور في نهاية الحرب العالمية الأولى. ورغم قيام دويلات الانتداب الفرنسي والانكليزي إبان مرحلة ما بين الحربين العالميتين فإن الروابط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين مقاطعات المشرق العربي لم تتبدل جذرياً قبل إعلان دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٨. وانطلاقاً من تلك الروابط الثابتة والكافية لدراسة العلاقات الثقافية والانقسام الاجتماعي داخل تلك المقاطعات نحاول تقديم نموذج علمي لما كانت عليه الثقافة في المشرق العربي عامة وبلاد الشام بشكل أكثر تحديداً، في علاقاتها بالسلطة السياسية التي كانت محصورة بالأسر المقاطعجية المسيطرة من جهة، وفي تشكّل الثقافة نفسها كسلطة سياسية جماهيرية أكثر نفوذاً وثباتاً، ولا سيّما بعد تبلورها في مؤسسات ثقافية على أسس دينية لا تزال تفعل فعلها حتى الآن باسم الثقافة الطوائفية.

وأما الحقل الزمني للدراسة فيتحدد بالقرون الأولى للحكم العثماني حتى بدايات الاختراق الأوروبي الاستعماري للمشرق العربي، ويمكن حصرها بين مطالع القرن السادس عشر حتى مطالع القرن التاسع عشر وتحديداً حتى حملة إبراهيم باشا على سوريا وفتح طريق التغريب على مصراعيه أمام الرساميل والإرساليات الأجنبية لغزو بلاد الشام. والقرون الثلاثة المشار إليها توضح علاقة السلطة السياسية بالثقافة الشعبية الموروثة التي لم تتبدل جذرياً بتبدل السلطة السياسية بين المماليك والعثمانيين بل أخذت بالتبدل فعلاً بتأثير التفكيك الداخلي لبنى السلطة العثمانية على قاعدة نظام الملل العثماني، والامتيازات الأجنبية، وحماية الأقليات الطائفية، والإرساليات التبشيرية، والمؤسسات الثقافية، والبنوك، والشركات وغيرها. وتؤكد الوثائق التاريخية لتلك المرحلة أن العائلات المقاطعجية المسيطرة في بلاد الشام مارست حكماً طويلاً ومستقراً دون أن تتعرض للعزل والتبديل إلا نادراً ولفترات محدودة. وكثيراً ما كان يتم التبديل من داخل العائلة المسيطرة إلى أن تستنفد كل أفرادها الذكور والمؤهلين للحكم فتنتقل السلطة إلى العائلة الأكثر التصاقاً بها. ويقدم

---

(٢) للتفصيل عن إنشاء ولاية بيروت ومقاطعاتها وسكانها يراجع كتاب:
رفيق التميمي ومحمد بهجت «ولاية بيروت» الطبعة الثانية - دار لحد خاطر - بيروت ١٩٧٩.

نموذج انتقال السلطة من المعنيين إلى الشهابيين في إمارة جبل لبنان نموذجاً واضحاً في هذا المجال. إذ لم ينته دور الأسرة المعنية في السيطرة على مقاطعات الإمارة إلا بسبب افتقارها إلى الأبناء الذكور فنقلت السلطة سلمياً إلى العائلة الشهابية التي كانت تربطها علاقة مصاهرة وتحالف ثابت مع المعنيين منذ مئات السنين[٣].

وقد حرصت الدراسة على تحليل البنية الثقافية الموروثة والمستقرة في علاقاتها المباشرة مع بنية سياسية موروثة ومستقرة في إطار مجتمع تقليدي لم يتبدل منذ سنوات طويلة، أي في الفترة التي سبقت بروز عوامل التفكيك الخارجي واختراق الغزو الثقافي الأوروبي للثقافة الشعبية السائدة. فالثقافة الشعبية التي حاولنا إبراز سماتها الأساسية في علاقتها بالسلطة السياسية المسيطرة، وفي تشكلها كسلطة سياسية بديلة لها بعد خضوع الأولى للمؤثرات الخارجية هي الثقافة الموروثة التي لم تنتج في فترة محددة بل تشكلت كإضافات متلاحقة من جيل لآخر، وشكلت قاعدة للهوية الثقافية العربية والإسلامية في تلك المقاطعات والضامن لها من مواجهة التغريب والاستيلاب الثقافي الوافد مع الغزو الخارجي.

وعند تحليل علاقة الثقافة الشعبية بالسلطة المسيطرة وتشكلها كقوة فاعلة تمارس دورها على الجماهير الشعبية تبرز سمات أخرى خلال تلك الحقبة الزمنية الطويلة. فالمقاطعات العربية المشرقية لم تكن متجانسة شعبياً وبالتالي ثقافياً. ولم تكن لها مواقف موحدة من الغزو الثقافي الخارجي لأن بعض الطوائف المحلية، ولا سيّما المسيحية، والمارونية بشكل حصري ساهمت في تسهيل الغزو الثقافي الأوروبي وشكلت قواعد ثابتة له في الداخل والخارج على السواء. ولم يكن تاريخ الاختراق الثقافي الغربي معزولاً عن تاريخ المدرسة المارونية في روما[٤] التي لعب خريجوها دوراً بارزاً في نشر الثقافة الأوروبية وتعزيز مؤسساتها على امتداد المشرق العربي وصولاً إلى البلقان[٥]. كما أن دور

(٣) يراجع كتابنا «**الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ - ١٨٦١**» الطبعة الثالثة. الباب الأول - الفصل الأول «**المدلول السياسي والطائفي لانتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين**» صفحات ٤٥ - ٦٦.

(٤) عن المدرسة المارونية في روما ودورها الهام يراجع البحث العلمي الجيد:

Nasser GEMAYEL: «**Les échanges culturels entre les Maronites et l'Europe — du collège Maronite de Rome 1584 au Collège de Ain-Waraqa 1789**» 2 volumes — Beyrouth 1984.

(٥) في مقالة صدرت للباحث البلغاري إيفان إيفانوف IVAN.IVANOV بعنوان «**لبنان من خلال مصادر بلغارية**» أبرز الكاتب دور يوسف سمعان السمعاني الأهدني، من خريجي مدرسة روما المارونية، في كتابة التاريخ القومي البلغاري، ويقول عنه «**إنه كان مجدداً ومفكراً ديمقراطياً**».

تراجع جريدة «**السفير**» اللبنانية يومي ١١ و١٥ كانون الأول ١٩٨٥ صفحة ١١.

خريجي مدرسة روما المارونية كان فاعلاً جداً في جبل لبنان ثم في بيروت وتزامن مع نهضة في الطباعة، والصحافة، والترجمة، وتأسيس المدارس، والإرساليات التبشرية، واعتماد العلوم الوضعية بدل العلوم الدينية وغيرها. وكان على الثقافة الشعبية التقليدية والموروثة، وهي ثقافة ذات طابع إسلامي بالدرجة الأولى، أن تواجه مظاهر الغزو الثقافي الأوروبي لها في عقر دارها. وفرضت المواجهة نفسها على السلطنة العثمانية كلها لأن أثر الاختراق الثقافي بات كبيراً بعد فتح الطرقات وربط المناطق فيما بينها، والازدياد الهائل في حركة التجارة والرساميل في القرن التاسع عشر. ولكن الدراسة لم تتطرق إلى عملية التغريب الثقافي خلال ذلك القرن، وأثرها اللاحق في القرن العشرين مادامت القرون السابقة كانت تشهد جذور تلك العملية فقط. كما أن أثر المؤسسات التي بنيت عليها عملية التغريب لم يكن قوياً بحيث يبدل جذرياً من بنية الثقافة الشعبية الموروثة، وذلك بسبب الارتفاع الهائل لنسبة الأمية، ولصعوبة المواصلات بين مقاطعة وأخرى، وبقاء عدد كبير من خريجي مدرسة روما المارونية خارج جبل لبنان، وانصراف الناس على مختلف طوائفهم وطبقاتهم ومناطقهم عن التعليم إلى الحرف والزراعة باستثناء فئة الخطباء والقضاة والرهبان ورجال الدين الكبار. ويلاحظ في تلك المرحلة أن الأمية كانت متفشية أيضاً حتى في أوساط صغار رجال الدين، وأن السلطة العثمانية لم تول اهتماماً يذكر بالتعليم قبل أواسط القرن التاسع عشر.

إن تحليل البنية الثقافية في المرحلة المشار إليها من تاريخ المشرق العربي يمكن أن يقدم إضافات علمية عن مجتمع شبه متجانس في ظل ركود عام تميزت به مختلف المناطق والطوائف وكان من سماته ثقافية التلقين وإعادة انتاج الثقافة التقليدية الموروثة دون سواها. وعلى هذا الأساس يمكن تحليل الثقافة كسلطة حقيقية إلى جانب السلطة السياسية وفي علاقاتهما معاً بالجماهير الشعبية التي تسودها الأمية إلى حدودها القصوى.

الانقسام التراتبي في المشرق العربي التقليدي

بقي المجتمع العربي المشرقي شديد التمايز على قاعدة الخاصة أو الأعيان، والعامة أو جماهير العمال والفلاحين والحرفيين وسواهم، واستمر ذلك التمايز واضحاً حتى مطالع القرن العشرين دون أن يقتصر على طائفة أو منطقة بعينها بل طال جميع الطوائف والمناطق. ويلاحظ أن تحديد مفهوم العامة مسألة سهلة للغاية لأنه يعني المحكومين من الناس، في المدن والأرياف على السواء، والذين ليست لهم أية امتيازات، ويعيشون من عرق جبينهم ويتعرضون لكل أنواع الضرائب والسخرة والبلص، ويدفعون الجزية والإتاوة،

ويورثون أبناءهم الفقر والأمية والخضوع للسلطة المحلية والسلطة المركزية. إنهم الذين يعملون ولا يملكون مقابل الأعيان الذين، في الغالب، يملكون ولا يعملون، ويجبون الضرائب ولا يدفعونها. يسيطرون على غالبية الانتاج ولا ينتجون. عملهم الحروب والسياسة وموقعهم الاجتماعي في ممارسة السلطة والنفوذ والجاه.

وقد تشكلت الخاصة أو الأعيان كعصبيات عائلية ذات مصالح متجانسة حافظت عليها على الدوام رغم الصدامات المتكررة بين عصبية وأخرى، وعائلة مقاطعجية وأخرى طمعاً في السيطرة والتمدد وجمع الضرائب. ويقدم جبل لبنان نماذج تكاد تكون فريدة من نوعها في التاريخ ، إذإن بعض أسره المقاطعجية ما زالت تمارس السياسة والسلطة في المقاطعات اللبنانية منذ أكثر من ألف سنة دون انقطاع كالأسرة الأرسلانية مثلاً. وأما الأسر الأخرى التي لا يزال نفوذها مستمراً في بعض المقاطعات منذ مئات السنين فكثيرة العدد كالأسرة الجنبلاطية، وآل علم الدين وآل شهاب، وآل حماده، وآل تلحوق، وآل عبد الملك، وآل الأسعد، وآل مرعب، وآل الخازن، وآل حبيش، وآل الدحداح، وآل الظاهر، وآل رعد وغيرها[٦].

ويبرز تاريخ المقاطعات اللبنانية بوضوح أثر التراتبية الاجتماعية بين الأسر المسيطرة أو الأعيان مقابل العامة في جميع المراحل والمناطق والطوائف. وهو يقدم بذلك نماذج على التراتبية التي كانت سائدة في جميع أرجاء المشرق العربي حتى القرن التاسع عشر. فقد انقسمت الأسر المقاطعجية اللبنانية إلى ثلاثة مراتب رئيسية هي: الأمراء، والمقدمون، والمشايخ، ثم ألحقت بها في مراحل لاحقة فئة وجهاء القرى الذين برز دورهم بشكل أساسي منذ القرن الثامن عشر مع انتشار النقود على نطاق واسع، والارتباط التجاري بالخارج، وبداية التملص من سيطرة العائلات المقاطعجية العريقة. وكذلك ظهرت بعض الفئات التي ارتبطت بشكل أساسي بالغنى الناتج عن التجارة.

لم يكن الانقسام أو التمايز الاجتماعي حكراً على الأرياف وأسرها المقاطعجية المرتبطة بجباية الضرائب بالدرجة الأولى، إذ كان المقاطعجي تحديداً يعني جابي الضرائب، بل تشكل السكن المديني أيضا على أساس التراتبية الواضحة في جميع مدن المشرق العربي وأريافه على السواء. وأثبتت ليلى الصباغ **«أن المجتمع السوري كان في مطلع العهد العثماني منقسماً إلى جماعتين رئيسيتين الطبقة الحاكمة والرعية، وأن الرعية بدورها**

(٦) كتاب منشور بهمة المتصرف إسماعيل حقي بك «لبنان: مباحث علمية واجتماعية» بيروت الطبعة الثانية ـ منشورات الجامعة اللبنانية ـ جزءان ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥ ـ الجزء الأول صفحات ١٦٠ ـ ١٦١.

منقسمة إلى فئات بحسب مهن أصحابها وأعمالهم، وأهم هذه الجماعات الزرّاع والصنّاع والتجار»[٧]. كما يثبت خالد زيادة في قراءته المنهجية لسجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر «أن أسس وعلاقة السلطة داخل مدينة طرابلس توضح التنظيم الدقيق والمستقر للمجموعات المدينية التي يؤدي تماسكها إلى تصلب بنية المجتمع... وأن تنظيم المجتمع كان دقيقاً إلى درجة ينبغي أن تطرح كل الأفكار التي تنكر هذا الواقع... لكن لا شيء يوضح أسس هذا المجتمع مثل علاقات السلطة التي تجمع قمة الهرم الاجتماعي بأدناه، وتشبك علاقات بين كافة التنظيمات: عائلية - حرفية - دينية - اقتصادية إلخ... لقد كان الوالي، كممثل للسلطة العليا، يقبض على النفوذ والمال، من خلال أجهزة تعمل بالكثير من الدقة. ثم الحاكم الشرعي الذي يستمد سلطته من الشريعة ويطبق أحكامها... السلطات المحلية كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالحاكم الشرعي: رجال الدين - مشائخ الحرف - مشائخ الحارات - رؤساء الطوائف... وقد حصل فعلاً أن توارثت عائلات مهناً أو وظائف لأجيال طويلة فتبلورت عائلات دينية وعائلات حرفية وعائلات تاجرة... (لكن) يصعب الحديث عن تراتبية اجتماعية بالمعنى الذي تقدمه أوروبا في ذات الوقت. لقد أشرنا سابقاً إلى تلك الانقسامات التي تخترق المجتمع وتميز بين الحر والعبد، بين الرجل والمرأة، بين المسلم وغير المسلم، لكن هذه التمييزات لم تكن تخلق فئات يقف بعضها فوق بعض»[٨].

وتكاد تجمع معظم الدراسات التي تناولت مسألة التراتبية والانقسام الاجتماعي في المشرق العربي في العهد العثماني على وجود تنظيم اجتماعي دقيق عبر فئات متعددة تمتد بين الحاكم والأهالي، أو الرعية، أو العامة. وبعض الباحثين يرفضون فكرة الانقسام الطبقي أو «الفئات التي تقف بعضها فوق بعض» على حد تعبير خالد زيادة. كذلك ترفضه ليلى الصباغ بقولها: «... ولكن يجب إلا يفهم من ذلك أن الهوة القائمة بين الرعية والحكومة بقيت بعيدة الغور، جارفة الهاوية بل كانت هناك فئة من المجتمع تعمل على رأب الصدع بين الفريقين وربط الجماعات المختلفة بعضها ببعض. وهذه الفئة هي ما يمكن تسميتها «بالمؤسسة الدينية».. فالدين الإسلامي، كان في الواقع هو الرابطة الوحيدة التي يمكن أن تجمع العربي إلى جانب

(٧) ليلى صباغ: «المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني» - منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٣ - صفحة ١١٨.

(٨) خالدزيادة: «الصورة التقليدية للمجتمع المديني» منشورات معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية - طرابلس ١٩٨٣ - صفحة ١٣٨ وصفحات ١٦٣ - ١٦٥.

التركي وتشعره بشيء من الدفء العاطفي وتدع الفلاح العربي المسكين يعمل للسلطان التركي بعمق وسكون . .»[٩].

فالانقسام الاجتماعي في المشرق العربي كان شديد الوضوح، دقيق التنظيم، ويستند إلى تراتبية متماسكة يصعب اختراقها. وكانت الفئات المسيطرة تحرص أشد الحرص على موقعها الاجتماعي وترفض أن تشاركها فيه قوى أو فئات أخرى حتى من داخل القوى المسيطرة نفسها. وهذا ما يشار إليه بتعبير «**نظام المراتب الاجتماعية العصبوية**» Système des castes Sociales. وكثيراً ما بلغ الانغلاق داخل كل مرتبة درجة من الخطورة هدد أفرادها بالجنون بعد أن حصر الزواج بين أفراد فئة الأمراء وامتنعوا عن التزاوج إلا فيما بينهم. فالأمراء لا يتزوجون إلا من أميرات ينتسبن إلى عائلات لهن لقب الإمارة الموروثة حتى أدى ذلك إلى ضعف النسل ومخاطر التشويه الجسدي بسبب التزاوج الرحمي طَوال قرون عدة. وتحفظ المراتب بدقة بالغة بمعزل عن الغنى والفقر، واستلام السلطة أو الابتعاد عنها. **«وللأسر المقاطعجية اللبنانية تقاليد صارمة في حفظ الألقاب والمناداة بها، والتعامل مع حاملها أثناء الاستقبال والكتابة والتخاطب. وللأمراء والمقدمين والمشايخ امتيازات عدة منها ألا يقتل أحدهم ولا يسجن، ولا يضرب ولكن يصادر بالمال أو بإتلاف الزرع والأراضي والمنازل أو بالنفي. وإذا دخل المذنب منهم على الحاكم قابله على عادته بالتحية والسلام ولا يهينه. وإذا كتب إليه كتاب الغضب لم يغير شيئاً من ألقابه وكراماته»**[١٠].

تشكل المجتمع العربي المشرقي عبر تاريخه الطويل على قواعد دقيقة من التقاليد الموروثة التي لا يزال بعضها معمولاً به حتى الآن، ويحرص المشرقيون على احترامها بدقة مبالغ فيها بعض الأحيان. ولا يزال سليل الأسر المقاطعجية القديمة يحتفظ بلقب الأمير أو الشيخ أو البيك أو الأفندي وتضاف إلى ألقابه المستجدة حتى ولو كان في سدة رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس النواب أو رئاسة الحكومة وغيرها من المناصب العليا. ولا يتلفظ اللبنانيون، في الغالب، باسم الزعيم السياسي إلا مقروناً بلقبه الموروث أو المستحدث بحيث بقي التراتب القديم مسيطراً بقوة رغم انقضاء زمن الألقاب بعد الاختراق الرأسمالي الأوروبي للمشرق العربي على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. حتى إن بعض الكتب التي صدرت مؤخراً عن

---

(٩) ليلى الصباغ ـ المرجع السابق صفحة ١١٩.

(١٠) لبنان: «**مباحث علمية واجتماعية**» المرجع السابق ـ الجزء الأول ـ صفحات ١٦١ ـ ١٦٣.

الحرب اللبنانية حملت في عناوينها تعابير ذات دلالة منها «**أمراء الحرب في لبنان**» كتعبير عن التراتبية التي ما زالت سائدة في مختلف مناطقه.

ويلاحظ أن حب الألقاب تحول إلى مرض مزمن بحيث يندر وجود زعامات لبنانية، على مختلف المستويات، لا تتمتع بالألقاب. وبالإضافة إلى الألقاب الموروثة كالأمراء، والمقدمين والمشايخ، فإن اللبنانيين استحصلوا على ألقاب جديدة كانت سائدة في أرجاء السلطنة العثمانية منها البيك، والآغا، والأفندي، والخواجة، والريس. وكذلك سادت الألقاب الدينية من مختلف المراتب، والألقاب الحرفية، والألقاب العسكرية، والألقاب الدبلوماسية، والألقاب العلمية والثقافية والتربوية وغيرها. ونتيجة لذلك أصبح التخاطب بين اللبنانيين، لا بل بين المشرقيين بصورة عامة، مقروناً باستخدام الألقاب أثناء المخاطبة أو المراسلة لأن من لم يمتلك منهم لقباً موروثاً سارع إلى شرائه بالمال. وسرعان ما يصبح اللقب الموروث أو المشترى بالمال ملكاً لجميع أفراد العائلة دون استثناء. ويستطيع أن يستخدمه أو يستغله أي فرد ينتسب إلى تلك العائلة بمعزل عن انتمائه الطائفي أو المقاطعجي.

وتدامجت الألقاب الموروثة مع الألقاب المكتسبة عبر القرون واستخدمتها عائلات بكاملها دون تفريق بين أفرادها في الجاه أو الفقر أو الجهل أو الثقافة أو ممارسة السلطة. فتاريخ المشرق العربي قبل القرن التاسع عشر كان، في الجانب الأساسي منه، تاريخ الحفاظ على الألقاب الموروثة واحترامها بدقة لأن التبدل السياسي كان يتم من داخل الفئات الاجتماعية المسيطرة لا من خارجها. وفي القرنين الماضيين طال الاختراق الأوروبي كافة البنى التراتبية التي، رغم احتفاظها بألقابها الموروثة، عجزت عن الحفاظ على تفردها التاريخي في مجال السلطة والنفوذ كما عجزت عن مواجهة الألقاب الجديدة المشتراة بالمال وبرز المأزق الاجتماعي كبيراً في هذا المجال. فالتبدل الاجتماعي الجديد لم يكن من المقدرة على إزالة القديم ومحو آثاره الاجتماعية، كما أن قوى السيطرة القديمة باتت عاجزة عن التصدي للتراتبية الجديدة المدعومة بالمال والتجارة والبنوك وغيرها. وكانت النتيجة أن تعايش الانقسام التراتبي القديم مع ما أضيف إليه من انقسام تراتبي جديد وتشكل كدوائر اجتماعية تخترق المجتمع اللبناني على امتداد مناطقه وطوائفه على قاعدة من العصبية العائلية ذات السمات الطائفية الطبقية الواضحة. ولا يشذ رجال الدين عن رجال السياسة في مجال التراتبية القائمة على العصبية الطائفية. فرؤساء الطوائف في لبنان وسائر أرجاء المشرق العربي يحظون بتكريم بالغ يرافقه خضوع وانحناء يصل لدرجة تقبيل اليد والركوع أمامهم طلباً للرضى. وتلاقت مصالح زعماء الطوائف مع

زعماء السياسة في علاقة جدلية للسيطرة على العامة وتشكيل سد منيع في وجه رياح التغيير الجذري.

الثقافة في المجتمع التراتبي المشرقي أو ثقافة الخاصة

تعتبر القرون الثلاثة للحكم العثماني مرحلة ركود ثقافي كانت فيها المراكز الثقافية تعيد انتاج الثقافة التقليدية الموروثة على كافة المستويات. ولذلك لم يتبدل الانتاج الثقافي بشكل جذري قبل الغزو الخارجي للسلطنة العثمانية وتفكيك ولاياتها بأساليب متعددة أبرزها الإرساليات الأجنبية ونظم الحماية والوصاية والبنوك والرساميل وغيرها.

وكان التلقين إحدى أبرز سمات الثقافة الشعبية في ظروف غياب المدرسة كمؤسسة ثقافية جديرة بحمل هذا الاسم. فمراكز التعليم هي نفسها مراكز العبادة من كنائس ومساجد وأديرة وزوايا وكتاتيب أو في جوارها. والأسلوب المعتمد فيها يقوم على إدخال الرعب إلى نفوس المتلقنين حتى يصابوا بالخوف والهلع والاستلاب الكامل والخضوع الأعمى للسلطة الاجتماعية على مختلف مراتبها الدينية والمدنية. فيبدأ الخضوع من الكتاتيب ومدارس تحت السنديانة وقضيب المعلم الطويل، إلى تقبيل الأيدي عشرات المرات في اليوم الواحد لأشخاص من مختلف المراتب الاجتماعية والدينية والعائلية[١١]. وهكذا لعبت الثقافة التقليدية أو ثقافة التلقين بالعصا الغليظة دور التدجين الاجتماعي والانقياد الكامل للكبار من مختلف المراتب.

وفي مطلع القرن السادس عشر، أي بداية الحكم العثماني، لم تكن هناك فوارق ثقافية تذكر بين الطوائف الإسلامية والمسيحية في المشرق العربي. وكانت الثقافة الدينية التلقينية التي دخلتها الطقوس والشعوذات الكثيرة هي الثقافة السائدة في جميع المراتب والمناطق والطوائف لدى الخاصة والعامة. وتقدم مجلة «**أوراق لبنانية**» نموذجاً بالغ الدلالة في هذا المجال. ففي سؤال وجهه إلى المجلة الطالب ملكولم كير Malcolm Kerr الذي أصبح رئيساً للجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٨٢ وقتل فيها عام ١٩٨٤، عن ثقافة الخاصة في جبل لبنان حولته المجلة إلى العلّامة الأستاذ عارف النكدي للإجابة عليه ثم نشرت السؤال والجواب مع تعليق هام نثبتهما معاً للإفادة. تقول الرسالة: «**وبعد فإني طالب من الجامعة الأميركية اتخصص في التاريخ اللبناني وقد وجهني إليكم الأستاذ يوسف إبراهيم يزبك**

---

(١١) Nemer SABBAH: «**L'évolution culturelle au Liban et la nouvelle orientation de l'école libanaise**». Lyon 1950. PP40-42.

صاحب كتاب «ثورة وفتنة في لبنان» لأسألكم عن جملة غامضة في الصفحة ٨١ من الكتاب وهذه الجملة تستعمل عبارة «مشايخ المدرسة» للدلالة على مشايخ عائلات الدروز العريقة ولم يتمكن الأستاذ يوسف يزبك من تفسير هذه الكلمة التي استعصى تفسيرها على أساتذة الجامعة. فإذا أمكن أن تفسروا لي معناها مع إبداء رأيكم فيها».

وجاء رد العلامة النكدي على الشكل التالي: «ليست المدرسة» سواء أجاءت مفردة أم مضافة إلى غيرها من الألفاظ الشائعة في مصطلحات بني معروف (الدروز) ولا سيما عند عشائرهم. ذلك أنّا إذا استثنينا بعض التنوخيين كانت الأمية أو ما يقارب منها متفشية في رجال الحكم، غالبة على ذوي الإقطاع إلى أواخر القرن السابق (التاسع عشر). وكما كانت المعابد في الزمن القديم هي المدارس، عند مختلف الطوائف والمذاهب، كانت المجالس عند أهل التوحيد أي الدروز هي المدارس نفسها وما كانوا يقولون: ذهب إلى المدرسة، بل ذهب إلى «الفقي» أي الفقيه، وهو المعلم. ولا قالوا: «يتعلم في المدرسة» بل «يتعلم عند الفقيه». هذا هو الاستعمال الشائع إلى ما قبل إنشاء المدارس الحديثة. فلا وجه لاستعمال لفظة المدرسة، ولا سيما مع العائلات القديمة. . .» ويعلق المؤرخ الأستاذ يوسف إبراهيم يزبك في الحاشية بقوله: «لم تكن الأمية منحصرة في العشائر الدرزية، بل كانت تكاد عامة شاملة، في لبنان وفي غيره. وفي أوروبا كان كثير من الحكام ومن هم في حكمهم يصدرون أوامرهم هكذا: «نحن فلان، برنس Prince أو دوق Duc كذا، الذي لا يعرف لا يقرأ ولا يكتب». يقولونها في معرض الفخر والاعتزاز ترفعاً عن صناعة الكتابة ومعرفة القراءة اللتين هما من خصائص العامة. وكان الوزير العثماني في زمن الانحطاط، إذا جاد خطه، عطل رأس قلمه كي لا تجيء كتابته حسنة فيشبه خطه خط الكتّاب»[١٢].

كانت الأمية سائدة في أعلى مراتب السلطنة في المشرق العربي، حتى إن الغالبية الساحقة من الأمراء وأبناء الأسر المقاطعجية المسيطرة كانوا أميين ولا يهتمون بالقراءة والكتابة بل ينصرفون إلى الفروسية وآدابها. ولم يبدأ الاهتمام بالثقافة إلا بعد انتشار المدارس الإرسالية، فأخذ الأمراء والأعيان يثقفون أبناءهم بأصول الكتابة والقراءة والحساب والدين على أيدي مربين كان معظمهم من رجال الدين. وإلى جانب الحاكم الأمي أو شبه الأمي كانت تنتشر مجموعة كبيرة مشابهة له من أبناء الأسر المقاطعجية تجبي الضرائب وتمارس القوة والبلص في جميع المناطق وتشكل القاعدة الأساسية للسلطة

(١٢) يراجع السؤال والجواب والتعليق في مجلة «أوراق لبنانية» المجلد الأول ـ الجزء السابع تموز ١٩٥٥ ـ صفحات ٢٩٣ ـ ٢٩٥.

السياسية. في حين انحصرت السلطة الثقافية في أسر دينية تتولى القضاء الذي يتوارثه الأبناء عن الآباء في سلسلة طويلة ما زالت مستمرة حتى الآن.

فهناك عائلات محددة تولت القضاء عند الدروز أبرزها أسرة تنوخ الشهيرة التي حكمت جوار بيروت عدة قرون قبل مجيء الحكم العثماني. ونموذج هذه الأسرة يوضح أن السلطة الثقافية تلاقت مع السلطة السياسية داخل العائلة الواحدة. «**إن بيوتات الرئاسة والسيادة في آل تنوخ ثلاثة. أما البيت الأول فدعامته الكبرى الأمير بحتر الذي تولى مقاليد الإمارة اللبنانية العربية ثم تولاها أعقابه من بعده، فكانوا أمراء لبنان وأقياله الأفذاذ المتميزين بأكرم المناقب والشمائل، وقيل لأمراء هذا البيت الأمراء البحتريون. أما البيت الثاني فدعامته الأولى الأمير عماد الدين حسن الذي تولى مقاليد القضاء، ثم تولاها أعقابه من بعده، فكانوا حماة الحق والعدل. وقيل لأمراء هذا البيت الأمراء آل القاضي. أما البيت الثالث فدعامته الأولى الأمير علم الدين سليمان الكبير وهو المشهور بالرمطوني. وقد تولى هذا الأمير وأعقابه من بعده جانباً من مقاليد الولاية العامة (حكم المقاطعات المحلية) التي كان زمامها في أيدي الأمراء البحتريين، فكانوا الولاة (المقاطعجيين) الأنجاد الأجواد وقيل لأمراء هذا البيت الأمراء آل علم الدين**»[١٣].

وهكذا بلغ التراتب الاجتماعي أقصى مداه حتى وصل إلى شبه تخصص داخل العائلة الواحدة التي تتوزع إلى ثلاثة فروع ترتبط بها السلطة العليا، وسلطة الثقافة والقضاء، والسلطة المحلية في المقاطعات بحيث تبدو الأسرة وحدة سلطوية متماسكة جداً. وفي حين لم تفرض أية شروط لتولي زعامة الإدارة أو حكم المقاطعات المحلية إلا شرط النسب الموروث فإن شروطاً قاسية وقواعد صارمة وضعت لتولي القضاء عند التنوخيين، الأمر الذي يعطي للسلطة الثقافية، أي سلطة القضاء، أهمية كبرى كضمانة لبقاء السلطة السياسية نفسها لأن تقويم اعوجاجها أنيط بالسلطة القضائية. وأما فساد هذه الأخيرة فمعناه الدمار الشامل للأسرة وسلطتها على المستويات الثلاثة المشار إليها. «**فقد كان القضاء في مقدمة الخطط التي صرف لها ولاة الأمر التنوخيون، عنايتهم، لأنه حافظ العدل ومارس الحق وهما مصدر الخير والفلاح لكل شعب. ورأى الأمير ناصر الدين الحسين الكبير أمير الغرب (المقصود غرب بيروت) المتوفى سنة ١٣٥٠ م أن يحصر القضاء في ذوي الكفاية والتقوى والهيبة من آل تنوخ ليطمئن الناس إلى عدالة الأحكام التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها. فكان أول من تولى القضاء الأمير عماد الدين حسن التنوخي، وهو رجل رفيع القدر، شريف**

---

(١٣) أمين ناصر الدين: «**الأمراء آل تنوخ - بيوتاتهم، فروعهم، مواقفهم، أخبار رجالهم**» بحث منشور على عدة حلقات في مجلة «**أوراق لبنانية**» يراجع بشكل خاص المجلد الثاني صفحات ٣٥١ - ٣٥٤.

النفس، نزيه الفطرة، شديد الأنفة، سالك من التقوى صراطها المستقيم، مهيب المنظر، شديد الرصانة، متيقظ لكل أمر حتى كانوا يكنونه بأبي اليقظان»[١٤].

ويصل الباحث إلى استنتاج عام فيرى أفضلية القاضي النزيه على الحاكم الأمي، ولا سيّما إذا كان الاثنان ينتسبان إلى العائلة نفسها. ويرى أن الأمير عماد الدين حسن كان أول من لقب بالقاضي من الأمراء آل تنوخ، وكان هذا اللقب مساوياً للقب الأمير. ومذ ذاك كانت في البلاد سلطتان: السلطة القضائية التي تصدر الأحكام، والسلطة التنفيذية التي يقوم بها الذي يختاره التنوخيون للولاية العامة منهم. وحكم من هذه الأسرة سلسلة طويلة من القضاة أبرزهم القاضي السيد عبد الله التنوخي الذي كان يعتبر المرجع الأعلى للقضاء عند الطائفة الدرزية، ولا يزال قبره في بلدة عبيه القريبة من بيروت. وعندما أندثرت الأسرة البحترية التي تولت الزعامة السياسية طَوال مئات السنين فإن فرع القاضي منها انقسم إلى عائلات درزية عدة تنتسب إلى الدين وتدعو للتمسك بأهدابه منها أسر علم الدين، وعز الدين، وتقي الدين، وشرف الدين، وناصر الدين، وجمال الدين، وناهض الدين، وبدر الدين، وأمين الدين، وظهير الدين وغيرها من الأسر الموجودة في جبل لبنان حتى الآن.

ورغم التمايز الطوائفي بين المسلمين والمسيحين فإن تقاليدهم كانت واحدة قبل الغزو الثقافي الأوروبي للمشرق العربي، عبر بيروت وجبل لبنان بشكل خاص. فنموذج الزعيم المقاطعجي الذي يسانده زعيم ديني من داخل الأسرة المقاطعجية موجود لدى الطائفة المارونية أيضاً حيث نلحظ وجود عدد من البطاركة والمطارنة الذين ينتسبون إلى العائلات المقاطعجية المسيطرة كآل الخازن، وآل حبيش، بالإضافة إلى رجال الدين من الأسر غير المسيطرة[١٥]. ويلاحظ كذلك وجود أسر دينية توارثت المرجعية والقضاء عند الشيعة كآل الأمين، وآل شرف الدين، وآل فضل الله، وآل سبيتي، وآل نعمه[١٦]. ونلاحظ

---

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) يراجع نبذة عن حياة كل بطريرك في كتاب الخور أسقف يوسف داغر: **«بطاركة الموارنة»** المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٩٥٨.

(١٦) قدم طريف الخالدي دراسة جيدة عن **«طبقة العلماء»** الشيعة في جنوب لبنان من خلال دراسة له بعنوان: **«الشيخ أحمد عارف الزين ومجلة العرفان»** المنشورة في كتاب **«الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩»** إعداد مروان بحيري ـ منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٣ ـ صفحات ١٢٧ ـ ١٤١.

الظاهرة نفسها لدى السنّة مع عائلات الجسر، والرافعي، ونشابه، وخالد، والتدمري، والخطيب وغيرها.

ويرى الدكتور فان ديك Van Dyke مؤسس الجامعة الأميركية في بيروت، أن ثقافة الفقيه المسلم، أو رجل الدين المشرقي عامة بقيت حتى القرن التاسع عشر ثقافة دينية بحتة لا رابط لها بالعلوم العصرية من طب وهندسة ورياضيات وغيرها وبقي رجال الدين قاعدة لنشر الثقافة الأصولية التي لم تخترقها الثقافة الأوروبية(١٧).

وقد لعبت الثقافة العربية دوراً هاماً في تماسك الأسر المقاطعجية المسيطرة، سواء عبر أفراد من داخلها أو بواسطة قوى اجتماعية تابعة أو مناصرة لها. ورغم تبدل السلطة السياسية مراراً قبل القرن التاسع عشر فقد حافظت السلطة الثقافية من خلال القضاة ورجال الدين على نفوذ سلطوي واسع حتى باتت قادرة على تحريك الجماهير الشعبية بفاعلية من خلال الثقافة الأصولية المناهضة للتغريب الثقافي.

وتتحدث الوثائق التاريخية عن فئات الأسر الدينية في كثير من المدن العربية المشرقية حتى القرن التاسع عشر وتبرز الأثر السلبي للحركات الصوفية وزعماء الطوائف الدينية في داخلها. فقد كان لزعماء الطوائف والفرق الصوفية الأثر الهام السلبي في تفكيك بني السلطة العثمانية بعد أن تحولت إلى قوى اجتماعية ـ سياسية فاعلة ومتناحرة، ولكن أهدافها الغيبية الصوفية دفعت بالجماهير الشعبية إلى خوض معارك طوباوية لتحقيق مطالب لا تمت إلى هذا العالم بصلة لتنتهي على الدوام بمزيد من التقوقع والانغلاق. وترتد الجماهير إلى الداخل لتخوض معركة التمايز بين طريقة صوفية وأخرى بأنواع من الطقوس والممارسات الشكلية أعطت التصوف طابعاً سلبياً للغاية وجعلت الثقافة الغيبية قاعدة لتخدير وعي الناس وفصل عالمهم الروحي عن واقعهم اليومي المعيش. وكثيراً ما اضطرت السلطات المحلية إلى قمع الفرق الصوفية وسجنت أعداداً من الدراويش وعاملتهم بقسوة

(١٧) في رواية منسوبة للشيخ درويش التدمري الأزهري عن زيارته للدكتور فان ديك أثناء إقامته في ميناء طرابلس برفقة أحد الفقهاء الطرابلسيين يذكر الشيخ التدمري الطرفة التالية: «فرحب بنا وسامرنا ولاحظ فانديك أن العالم الفقيه قليل البضاعة في العلوم الكونية، وأراد الدعابة، على عادته، فسأل العالم الفقيه: يا شيخي هل قرأتم الرياضيات؟ فأجاب الشيخ: لا. فقال: هل أطلعتم على علم الفلك؟ أجاب لا. فقال: ألكم مشاركة في الفيزياء أو الكيمياء؟ أجاب: لا. فسأله: أدرستم علم النبات أو الأحياء؟ قال: لا. فابتسم الدكتور وقال: الآن فهمت يا سيدي.. أنت، إذن، عالم بالقداس»!.

مجلة «أوراق لبنانية» المجلد الثاني ـ الجزء الرابع ـ نيسان ١٩٥٦ ـ صفحة ١٦٨.

بالغة نظراً للمخاطر الاجتماعية الكبيرة التي خلفتها ممارساتهم السلبية وأدت إلى انصراف الناس عن الانتاج والعمل المثمر إلى الشعوذة والطقوس المبالغ فيها. ولم يكن بمقدور الطرق الصوفية وتنظيمات الدراويش أن تحظى بتلك القوة الفاعلة خلال عدة قرون إلا على قاعدة بنية اقتصادية ـ اجتماعية امتازت بالتراتبية الدقيقة في مختلف مجالات السياسة والاقتصاد والانتاج وتشكلت النخب المسيطرة في مجتمع ينقسم بوضوح إلى طبقتين كبيرتين: العامة والخاصة. وإذا كان تعبير العامة من الاتساع والشمولية بحيث يصعب تحديده إلا بنقيضه، أي أن كل ما ليس من الخاصة هو بالضرورة من العامة، فإن تعبير الخاصة في المجتمع التراتبي واضح الدلالة. فهو يشير إلى أصحاب النسب العريق، والجاه الموروث، والانتساب إلى سلالة الأنبياء والصالحين والتمايز بالعلم والثقافة وحفظ الشرع والغيرة على الدين، والمشاركة العلمية في ممارسة السلطة وجباية الضرائب وقيادة الحروب، والارتباط الوثيق بالسلطة المركزية وغيرها. وبتعبير آخر فإن الخاصة تعني الفئات غير الشعبية التي أمتازت بالغنى أو بالجاه والنفوذ والسلطة والنسب الصالح والفروسية، والغيرة على الدين، وادعاء حماية الجماعة فاكرمتها العامة، واتخذتها قدوة لها، وقدمت لها المال طوعاً أو كرهاً، وسارت وراءها في الحروب، واعترفت لها بالزعامة الموروثة، وقدمت لها الطاعة العمياء. ودلالة الخاصة أن سمتها الأساسية تنبع من تشكلها تاريخياً كجماعات منتظمة في إطار النسب والجاه والثقافة الدينية وأن مجموع أفرادها يطلق عليهم تعبير «الأعيان» الذي دلالته اللغوية أنه بالضرورة جماعة لا فرد[١٨].

ثقافة العامة أو التجهيل الثقافي

في إطار مجتمع تراتبي تميزت فيه السلطة المركزية بعدم الاهتمام الكافي بالثقافة والمدارس والحفاظ على التراث، وتميزت السلطة المحلية بالأمية والجهل والتشديد على الفروسية والبلص والسخرة وابتزاز قوى الانتاج تبدو العلاقة وثيقة بين البنية الاجتماعية وما رافقها من أمية كاملة وجهل مطبق، وبين الثقافة الشعبية التي انتشرت بهدف التسلية وجلسات السمر لتمضية الليالي الطويلة، ولا سيّما في فصل الشتاء وخارج أوقات العمل والانتاج. وبقيت ثقافة التلقين والتسلية تعيد انتاج نفسها عبر الكتاتيب ومدارس تحت السنديانة طَوال المرحلة التي سبقت الغزو الثقافي الخارجي للمشرق العربي الذي تبلور

(١٨) يعتبر كتاب الشيخ طنوس الشدياق: «كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان» من أفضل ما كتب لدراسة جبل لبنان وأسره المقاطعجية ـ الطبعة الثانية ـ منشورات الجامعة اللبنانية جزءان ـ بيروت ١٩٧٠.

بشكل أساسي منذ القرن التاسع عشر. فالفروق السابقة عليه حافظت، إلى حد بعيد، على كثير من التجانس الداخلي للبيئة الثقافية العربية الموروثة، وإعادة انتاج ثقافة تبشر بضرورة الاقتداء بالسلف الصالح، وتعليم سير الأنبياء والقديسين، والافتخار بالأنساب القبلية، والتغني بالمعارك البطولية وغيرها. وكان لرجال الدين، مسلمين ومسيحين، الدور الأساسي في حفظ التراث الثقافي وتدوينه ونسخه. وإلى هذه المرحلة بالذات يعود الفضل للرهبان والمشايخ وباقي النساخ في إعادة نسخ كثير من المخطوطات والمذكرات والمشاهد العيانية للرحالين العرب والأجانب. وسادت أشكال متنوعة من الثقافة الغيبية التي بثتها الفرق الصوفية الكثيرة والأعداد الكبيرة من الدراويش الذين انتشروا في جميع الأرجاء المشرقية العربية للسلطنة العثمانية، ولا سيّما في مدن القاهرة ودمشق وبيروت وطرابلس وغيرها. وكان لكل من تلك الفرق اتباع ومريدون وأساليب متمايزة سيطروا بواسطتها على عقول الجماهير الشعبية، المدينية بشكل خاص حيث انتظام الناس الدقيق في مؤسسات أو طوائف حرفية شديدة التماسك الداخلي والخضوع الكامل للتراتبية الحرفية. وكثيراً ما شكلت الطرق الصوفية، بتلاحمها مع التنظيمات الحرفية، مراكز قوة سياسية هددت قوى السلطة المحلية في الولاية والمدن الرئيسية. وإذا ما اتفق عدد من زعماء الفرق الصوفية والطوائف الحرفية على مطالب معينة وساروا في تظاهرة وسط المدينة فسرعان ما تتحول المظاهرة إلى حشد جماهيري ضخم يضطر معه الوالي أو حاكم المدينة إلى تنفيذ معظم المطالب واسترضاء الزعماء خوفاً على نفوذه من الانهيار نظراً للتأثير البالغ لهم في نفوس الجماهير الشعبية.

لقد خضعت العامة في تلك الحقبة المديدة لحكم الأعيان الذين شكلوا القوى الاجتماعية التي تسيطر بالكامل على الانتاج الديني والمديني، وتجبي الضرائب وتتفنن في البلص والابتزاز والسخرة وجمع الانتاج بحيث تبقي جماهير العامة في حالة الفقر الشديد والجوع نتيجة ضعف الانتاج وعدم استقراره من جهة، والحروب المتلاحقة التي خاضها الأعيان فيما بينهم وعلى حساب الفلاحين والحرفيين من جهة أخرى. ففي مجتمع تسوده التراتبية الدقيقة وجشع القوى المسيطرة وتكالبها على النفوذ وجباية الضرائب تخضع العامة للخاصة خضوع العبد للسيد، وتخدمها بطاعة عمياء وتتحزب لهذا الفريق أو ذاك، وتدفع من دماء أبنائها ومن لقمة عيشها ثمناً باهظاً لصدامات دموية مستمرة بين الأعيان والمتنفذين، وهي صدامات لا تمت إلى مصالح العامة بصلة بل على حسابها بالذات وتدفع الثمن مضاعفاً كائناً من كان المنتصر. ولم تسلم العامة أحياناً من صراعات داخلية فيما بينها نتيجة الجهل المطبق والأمية التامة. وكثيراً ما تحولت الصدامات المحلية بين العامة إلى عمليات ثأر قبلي لا تنتهي بين العائلات خلال عشرات السنين. ونتيجة ضعف

الوعي الاجتماعي فقد خاضت عاميات الفلاحين انتفاضات كبيرة ضد زيادة الضرائب والبلص والسخرة، ولكنها منيت جميعها بالفشل بعد أن استغلها الأعيان لمصالحهم الطبقية الخاصة. فانتهت انتفاضات الفلاحين والعامة التي قادها الأعيان والوجهاء بزيادة جديدة في الضرائب وبأعباء إضافية من بلص وسخرة ومعايدات تفرض على كاهل الفقراء. وتبرز العلاقة وثيقة بين البنية الاجتماعية والثقافة الاجتماعية والثقافة الشعبية من خلال دراسة معمقة للانتفاضات الشعبية والعاميات الفلاحية التي انتهت بهزائم متكررة طَوال الحكم العثماني. فحتى أواخر القرن التاسع عشر كانت الأمية كبيرة جداً في جميع مدن المشرق العربي وأريافه[١٩]. وكانت القصص قاعدة للثقافة الشعبية وليالي السمر في المدن بشكل خاص. وهناك أشارت كثيرة إلى الحكواتي في كل المدن المشرقية العربية وفي كل مقهى عربي يرتاده العامة من الشعب. فيجلسون على الأرض أو على الكراسي الخشبية، ويلعبون الداما والمنقلة وغيرها من الألعاب الشعبية، ويستمعون إلى الحكواتي يقص عليهم بطولة عنترة، أو تغريبة بني هلال، أو سيف بن ذي يزن، أو الزير سالم[٢٠]. وتستمر القصة أياماً عديدة ولها أصول معينة وتتطلب براعة في السرد والإلقاء والنبرة والتوقف عند المواقف الحساسة طمعاً بمزيد من النقود بعد استثارة أعصاب الناس.

وفي دراسة أجرتها مؤخراً جريدة «السفير» اللبنانية بعنوان «**نظرة ثقافية على الوطن**» تبين أن تقاليد الحكواتي وفرق الزجل الشعبي كانت منتشرة في جميع المناطق ولدى جميع الطوائف اللبنانية[٢١]. وأصدر وضاح شرارة عدة مقالات أبرزها «**قصة فيروز شاه**»[٢٢]، وقصة «**الزير سالم**» التي «**تقوم على عكس زمني أو على قلب زمني يكاد يكون صريحاً واضحاً. فالقصة التي أرجح أنها رويت وكتبت في أواخر القرن التاسع عشر, وربما مطالع القرن العشرين كما أرجح أن راويها وكاتبها «مثقف» فرد ألّف بين عناصر متناثرة جمعها من الأصفهاني والنويري وغيرهما. هذه القصة التي أتت خاتمة للأدب الشعبي الروائي تدّعي سرد أحداث تحدرت منها الروايات الأخرى، عن «سيرة عنترة» إلى «قصة سيف بن ذي يزن» ومن «تغريبة بني هلال»**

(١٩) أصدر عبد الله حنا كتاباً هاماً بعنوان: «**حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ نموذج لحياة المدن في ظل الإقطاعية الشرقية**» ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٨٥.

(٢٠) مجلة «**أوراق لبنانية**» المجلد الأول ـ الجزء الرابع ـ نيسان ١٩٥٥ صفحات ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٢١) تابعنا منها ٢٤ حلقة بعنوان «**نظرة ثقافية على الوطن**» نشرت في جريدة «**السفير**» اللبنانية ـ تبدأ الحلقة الأولى في ٥ آب ١٩٨١ وتنتهي الأخيرة في ١٤ كانون الثاني ١٩٨٢.

(٢٢) وضاح شرارة: «**قصة فيروز شاه ابن الملك ضاراب ـ استنفاد العالم بحثاً عن الحياة**» مقالة منشورة في جريدة «**السفير**» اللبنانية ـ الأحد ١٧ أيار ١٩٨١ ـ صفحة ١٠.

الحجازية ثم الشامية إلى «كتاب الجفر» الذي ينسب تارة إلى علي بن أبي طالب وطوراً إلى عقبه من الأئمة[٢٣].

إننا لا نؤكد صحة هذه المقولة عن اختلاق بعض القصص الشعبي من قبل المثقفين كقصة الزير سالم، ولكن جوانب كثيرة من الروايات الشعبية الأخرى المشار إليها هي دون شك من وضع المثقفين ولا تمت للواقع التاريخي بصلة دقيقة. ومعنى ذلك أن القوى الاجتماعية المسيطرة التي اعتمدت الأمية الكاملة قاعدة لبسط سيطرتها على الجماهير الشعبية أرادت، بعد انتشار المدارس وازدياد نسبة المتعلمين، أن تشرك بعض المثقفين في خلق ثقافة شعبية خادعة ومضللة، وأن تبقي مناخ الأمية الثقافية مسيطراً حتى تقطع الطريق على التغيير الاجتماعي الذي أحدثته المدارس والصحافة والمطابع وغيرها من مؤسسات الثقافة. وكان التركيز شديداً لتجهيل المرأة التي بتحررها يتحرر المجتمع المشرقي نظراً لما ورثته من سلبيات كثيرة في العهود الماضية. فقد كانت المرأة اللبنانية أو بالأحرى المشرقية عامة كثيرة الاعتقاد بالخرافات والأوهام التي تنقلها إلى أولادها فتملأ رؤوسهم بالأساطير الغريبة. ونتيجة لذلك كان الأولاد يسرحون ويمرحون، حفاة عراة، يرعون الماشية وينطقون بألفاظ بذيئة. وكانت التربية المدرسية تعتمد، في الغالب، على أساتذة من ذوي العاهات والتشويه و التعليم يعتمد على الضرب والعصا الطويلة دون أن يتجاوز حدود التلقين. وأما البنات فلم يكن لهن نصيب من التربية المدرسية. وكان الاعتقاد السائد هو أن العلم سلاح الفقراء للعمل. وساد المثل الشائع **«ابنك لا تعلمه الدهر يعلمه»**. فكان المشرقيون يقسرون أولادهم على تعلم ما ليس من ميولهم وكانوا يفضلون تعليمهم الزراعة والحرف ولا سيما بعض الصناعات التي تورث وتحفظ أسرارها في أسر معينة كصب الأجراس، وتطعيم الصدف، وحفر الخشب، والنقش على النحاس وغيرها.

«حتى القرن التاسع عشر كانت ذهنية الناس في مدينة بيروت لا تستسيغ دعوة طبيب لمعالجة «حرمه» (أي امرأة). فالحجاب على وجه كل فتاة تجاوزت العشر، مسلمة ومسيحية على السواء. وإذا اضطر الحديث مواطنا لأن يذكر زوجته، أشار إليها بكلمة «البيت» فيقول «البيت مريض» أو «البيت راح على الشام» أو «البيت كان معي في الحج» بل كان المواطنون يذكرون الزوجة في القرن الثامن عشر بالإشارة إليها بكلمة «أجل الله شأنك»[٢٤].

---

(٢٣) وضاح شرارة: **«قصة الزير سالم أبو ليلى المهلهل: السماء! أين السماء؟ متى السماء»** مقالة منشورة في **«السفير»** ـ الأحد ٦ حزيران ١٩٨١ ـ صفحة ١٠.

(٢٤) مقالة: **«أوائل الأطباء المسلمين في لبنان»** منشورة في مجلة **«أوراق لبنانية»** المجلد الثاني ـ صفحات ٢٦١ ـ ٢٦٦.

بقي أن نشير إلى تبدل هام على الصعيد اللغوي تزامن مع بداية العهد العثماني في جبل لبنان، فقد باتت اللغة العربية هي السائدة وحلت مكان السريانية التي كانت لغة القداديس لدى أبناء الطائفة المارونية في جبل لبنان، وكتب الرهبان والنساخ عدداً من الوثائق والمذكرات ونسخوا بها مخطوطات سريانية قديمة. ولكن السريانية، منذ مطالع العهد العثماني، باتت شبه محاصرة ومعزولة يتكلمها فقط بعض الموارنة في أعالي الجبال اللبنانية وتقام بها القداديس والطقوس الدينية المارونية في حين كان أبناء الموارنة يستعربون بالكامل، لغة وتقاليد وثقافة شعبية. وكانت زجليات ابن القلاعي التي كتبت باوزان سريانية ولغة عربية ركيكة بداية التحول من السريانية إلى العربية[٢٥]. ويلاحظ أن الزجل أصبح إحدى ركائز الثقافة الشعبية لدى جميع الطوائف اللبنانية، الموارنة منهم بشكل خاص. وكانت الزجليات الأولى تصور موضوعات دينية ولاهوتية وتاريخية واعتبرت الذاكرة الشعبية التي استقى منها عدد كبير من الشعراء اللبنانيين موضوعاتهم الشعبية حتى تحول الزجل الآن إلى منابر وفرق منتشرة في جميع المناطق اللبنانية ولها جماهير واسعة وتحظى باهتمام بالغ من العامة، ونقلت حفلاتها على شاشات التلفزيون وعبر الإذاعات، كما انتقلت بعض الفرق الزجلية لإقامة الحفلات في جميع بلدان الاغتراب اللبناني.

وهكذا تتوضح بعض السمات الأساسية للثقافة الشعبية في بيروت وجبل لبنان والمناطق العربية المجاورة. فهي ثقافة دخلها كثير من الخرافات والأساطير المتوارثة أو الموضّوعة، ونهضت على قاعدة مجتمع تراتبي تشكل المرأة ـ الأم أسفل درجاته الاجتماعية، وتسوده الأمية على مختلف المستويات، ويتفاخر فيه الحاكم بجهله القراءة والكتابة، وترفض السلطة المركزية فيه القيام بالدور الثقافي الملقى على عاتقها كدولة، وتنتشر فيه الفرق الصوفية والشعوذة على نطاق واسع. وهذه السمات السلبية جعلت الثقافة الشعبية عاجزة عن مواجهة الاختراق الثقافي الأوروبي الذي استخدم المدرسة الحديثة، والعلوم الوضعية المتطورة، ومؤسسات الطباعة والصحافة والمسرح وغيرها.

---

(٢٥) أصدر بطرس الجميّل كتاباً هاماً بعنوان: **«زجليات جبرائيل ابن القلاعي»** منشورات دار لحد خاطر ـ بيروت ١٩٨٢، تضمن دراسة مفصلة عن تاريخ ابن القلاعي، وأنواع زجلياته، وفائدتها التاريخية، والوطنية والاجتماعية والدينية والأدبية واللغوية والإعلامية مع ثبت موثق لكثير من أبيات الزجليات. ورغم المبالغة الواضحة في تحليل فوائد الزجليات فإن دراسة بطرس الجميّل سدت نفقاً كبيراً في المكتبة العلمية العربية عن بدايات التحول اللغوي والأدبي عند الموارنة من السريانية إلى العربية.

بعض الاستنتاجات

كان المجتمع التراتبي في المشرق العربي، وفي الجانب الأساسي منه حتى القرن التاسع عشر، قائماً على أساس وجود طبقتين كبيرتين هما العامة والخاصة. ورغم التبدل المستمر في أوساط الزعامات الاجتماعية المسيطرة أو الخاصة فإن ذلك التبدل كان يتم من داخل الأسر المقاطعجية لا من خارجها، مع الاحتفاظ الدقيق بسلسلة المراتب السلطوية الموروثة وأشهرها آنذاك الأمراء والمقدمون ثم المشايخ فأعيان المدن والقرى.

وأما على الصعيد الثقافي فقد تميز المجتمع التراتبي المشرقي في تلك الفترة بالركود الثقافي والأمية شبه الكاملة في أوساط العامة والخاصة على السواء. واقتصر النشاط الثقافي على عدد من المشايخ ورجال الدين والرهبان وبعض خريجي مدارس الإرساليات التي وفدت منذ وقت مبكر إلى جبل لبنان فكانت باكورة الغزو الثقافي الأوروبي للمشرق العربي. ولم تتبدل الثقافة الشعبية بشكل جذري قبل الغزو وظهور نتائجه الواضحة منذ القرن التاسع عشر. فبقيت ثقافة دينية غيبية تخللتها ممارسات طقوسية صوفية ولم تخل من بعض أساليب الشعوذة. وكان التلقين المقرون بعصا المعلم الغليظة الوجه البارز لاسلوب التعليم في الكتاتيب والزوايا والمساجد ومراكز الأديرة، وبقي النسخ، في الغالب، حكرا على رجال الدين والرهبان، ويتناول، بالدرجة الأولى، كتباً دينياً وطقوسية للعبادة مع سير الأولياء الصالحين والقديسين. ويلاحظ أن الثقافة الشعبية خلال تلك المرحلة قد استعربت بالكامل وأصبحت اللغة العربية قاعدة الثقافة الأساسية لدى جميع طوائف المشرق العربي. ولم تنجح المحاولة المتجددة التي قام بها القس سيرافيم حوقا، الراهب الماروني البلدي اللبناني الذي أعاد تأسيس مطبعة جديدة في دير قزحيا صدرت أولى مطبوعاتها بالحرف السرياني بدل الحرف العربي، وذلك في محاولة لفصل الموارنة عن محيطهم العربي[٢٦]. ومع أن المطبعة استمرت طَوال تسعين سنة تطبع الكتب الدينية بالسريانية أو الحرف الكرشوني فإن الموارنة كانوا قد استعربوا لغوياً بشكل جيد وظهر منهم أدباء كبار اتقنوا اللغة العربية وبرعوا فيها وعلى رأسهم المطران جرمانوس فرحات الذي قيل فيه «**أبت العربية أن تتنصر حتى جاء المطران جرمانوس فرحات**»[٢٧]، بالإضافة إلى نخبة واسعة من آل البستاني والشدياق، واليازجي وغيرهم.

---

(٢٦) «لبنان مباحث علمية واجتماعية» ـ الجزء الثاني ـ صفحة ٥٧٠.

(٢٧) تراجع مقالة عنه منشورة في مجلة «المشرق» العدد السابع العام ١٩٠٤ صفحات ٣٥٥ ـ ٣٦١.

وفي إطار تلك السياسة الرامية إلى عزل لبنان عن محيطه العربي، وبشكل خاص الموارنة فيه، نشطت دعوة مشابهة هي الدعوة الفينقية بعد الحرب العالمية الأولى، ثم الدعوة للكتابة بالحرف اللاتيني بدل الحرف العربي التي قام بها سعيد عقل في الستينات من هذا القرن. ولكن المحاولتين باءتا بالفشل بعد أن استعرب لبنان بجميع طوائفه ومناطقه وباتت الثقافة العربية قاعدة لتراث الخاصة والعامة معاً مع انفتاح واسع على الثقافات الأجنبية، ولا سيّما الفرنسية والإنكليزية. ويلاحظ أن اللغة التركية لم تستطع، طَوال أربعة قرون، اختراق الثقافة العربية والتأثير فيها بشكل جذري. كما أن الثقافة الأوروبية بقيت في حدود نخب قليلة. ورغم كثرة عدد المدارس والمؤسسات الثقافية الأوروبية فإن الثقافة الشعبية العربية ما زالت القاعدة الأساسية التي لم تستطع محوها أية ثقافة أجنبية.

وبسبب الغياب شبه الكامل للمدارس تساوي أبناء العامة والخاصة في الجهل والأمية حتى القرن التاسع عشر، الأمر الذي دفع الفرنسيين إلى إعطاء منح دراسية وزعت كلها على أبناء العائلات الغنية والمقاطعجية في محاولة للتأثير مباشرة على قمة الهرم السياسي المسيطر في جبل لبنان[٢٨]. ولم تعد الفروسية مصدر افتخار بسبب الهزائم المتلاحقة للقوى العسكرية العثمانية وحلفائها من أبناء المقاطعجيين المحليين. فقد سارع زعماء الأسر المقاطعجية، في وقت متأخر من القرن الثامن عشر، إلى تعليم أبنائهم على أيدي مربين خاصين، وكانوا يعينون لهم أيضاً مدبرين يرعون شؤونهم ويصرّفون أعمالهم ويديرون أملاكهم. وكان عدد المربين والمدبرين كبيراً فلعبوا دوراً هاماً في التبدل الطائفي والسياسي في جبل لبنان، لأن غالبيتهم الساحقة كانت من الطوائف المسيحية، ولا سيّما من الموارنة[٢٩]. كذلك بدأ الاهتمام بالثقافة يتزايد في ديوان الأمير الحاكم وزعماء الأسر المقاطعجية حتى إن الأمير بشير الثاني الشهابي قد احتضن عدداً من الشعراء والكتّاب في ديوانه نظموا له القصائد الطوال في مدحه وتخليد أعماله على غرار ما كان يفعله الأمراء الكبار في العهود العربية الإسلامية المتعاقبة[٣٠].

(٢٨) يؤكد دومينيك شفالييه في دراسته الهامة عن مجتمع جبل لبنان أن الفرنسيين خصصوا المنح الدراسية لعام ١٨٤٥ - ١٨٤٦ لأبناء العائلات المقاطعجية المارونية المسيطرة وأبرزها شهاب، الخازن، حبيش، الدحداح، الخوري، تابت.

Dominique CHEVALLIER: «La Société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe». Paris-1971-p265.

(٢٩) يراجع كتابنا: **«الجذور التاريخية للمسألة الطائفية»** مرجع سابق - الفصل الثالث **«دور المدبرين في ترقي الأسر المقاطعجية إبان الحكم الشهابي»** صفحات ١٨١ - ٢٢٢.

(٣٠) كان بلاط الأمير بشير الشهابي الثاني يضم عدداً من الشعراء والكتّاب كان أبرزهم الشاعر بطرس =

ولكن تلك المظاهر الثقافية القليلة لم تعط ثماراً كبيرة حتى القرن التاسع عشر، قرن التبدلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة في بيروت وجبل لبنان وسائر أرجاء المشرق العربي، وذلك لارتباطها الواسع بالتبدّلات الكبيرة في مصر أيام محمد علي وأبنائه وأحفاده من بعده، إذ بات للشوام دور بارز في مختلف المجالات الثقافية وغيرها في مصر[٣١].

فحتى القرن التاسع عشر بقي الركود الثقافي على كافة المستويات السمة الأساسية للثقافة العربية المشرقية، يتساوى فيه أبناء الخاصة والعامة، كما يتساوى أبناء جميع الطوائف في مختلف المناطق. ومن السمات الأساسية لذلك الركود سيادة ثقافة التلقين والحد الأدنى من مبادىء أصول الدين وعلم الحساب والقواعد مع كثير من مؤثرات الطقوس الصوفية وأساليب الدراويش، وغلبة الطابع الأسطوري، وانتشار الخرافات بشكل واسع في أوساط الناس حتى وجد أوائل الأطباء وعلماء الجغرافيا صعوبة كبرى في إقناع الناس بالعقاقير الطبية بدل الأعشاب وأسلوب الحجامة والكي، وبالاكتشافات الجغرافية الحديثة كدوران الأرض وما شابه ذلك[٣٢].

= كرامة، والمعلم نقولا الترك، وغيرهما. و«ديوان المعلم نقولا الترك» الذي أعادت نشره الجامعة اللبنانية في جزئين عام ١٩٧٠ بتحقيق فؤاد أفرام البستاني هو في الغالب قصائد مدح بالأمير الشهابي.

(٣١) لمزيد من الإطلاع على دور الشوام في مصر يراجع كتابنا الصادر عن منشورات الجامعة اللبنانية بعنوان: «الهجرة اللبنانية إلى مصر ـ هجرة الشوام» بيروت ١٩٨٦ في ٤٦٧ صفحة.

(٣٢) تروي «مجلة أوراق لبنانية» طرائف جميلة جداً عن أثر التعلم الحديث في إيجاد بلبلة في نفوس الجيل القديم الذي ألف الأساطير والخرافات حتى لم يعد يتقبل النظريات العلمية لدوران الأرض حول نفسها ودورانها حول الشمس، والخسوف والكسوف، وغيرها. ومن تلك النوادر هذه الطرفة «في ذات ليلة اختلف سكان محلة باب إدريس في بيروت، وهم يسمرون عند أحدهم، على مبدأ دوران الأرض. فقد أخبرهم ابن جارهم أن الكرة تدور على نفسها من الغرب إلى الشرق مرة كل أربع وعشرين ساعة، وتدور حول الشمس مرة كل سنة. فهاج الساهرون وكادوا يجنون من هذه التركيبة الكفرية. وعبثاً حاول الشاب المتعلم أن يقنعهم بأن ما قاله لهم هو حقيقة علمية، وأن الدكتور فان ديك هو الذي علمهم مبدأها. وأخيراً اتفقوا على استطلاع الحقيقة من صاحبها. وكان الليل قد انتصف منذ ساعة. فاوفدوا إلى الدكتور فان ديك وفدا في رأس بيروت وقرعوا بابه. وعندما جاءهم بوقاره ووداعته تلقاه شاب من الوفد يقول له بصوت عال: «شوهيدا يا حكيم؟ شو هالقصة؟ شو عمال تعلموا ولادنا؟ شو حكاية دوران الأرض، يا رب تنجينا، لهون وصلنا، هيدا كفر ما بيجوز هيدا مش صحيح! وأدخل الطبيب يده في لحيته وسأل الشاب: قديش عمرك يا ابني؟ عشرين ـ عشرين بس؟ =

ونشير أخيراً إلى أن ثقافة العامة التي اعتمدت على الزجل الشعبي في الأرياف وعلى الحكواتي في المدن العربية والمشرقية بقيت هي أيضاً ثقافة حماسية ذات طابع أسطوري في الغالب، ترتكز إلى بعض الروايات التاريخية غير المسندة، وتتمحور حول قيادات عربية أو فارسية بعد تضخيم دورها إلى الحد الأقصى. ولعل بعض المثقفين اخترعوا شخصيات وهمية كالزير سالم أعطوها طابع التراث الشعبي الأسطوري. ففي ظروف انعدام الإبداع الثقافي يصعب الكلام على ثقافة معمقة لدى الخاصة والعامة على السواء. وتنتشر ثقافة واحدة متجانسة هي ثقافة معدة للتسلية والسمر ومن سماتها الأساسية مخاطبة الحواس لا العقل، والعمل على إبقاء الناس في جهلهم لا إخراجهم منه، وتعتمد على أسلوب الحكواتي وحركاته وقدرته على التأثير المباشر على عواطف الناس دون التقيد الدقيق بتفاصيل القصة المروية التي تتبدل بين حكواتي وآخر وبين جمهور وآخر.

فالثقافة الشعبية الموروثة في المشرق العربي ليست تراثاً شعبياً حقيقياً يمكن تبنيه بالكامل وتطويره في المرحلة الراهنة. ويلاحظ أنه بقدر ما تم تجاوز المجتمع التراتبي وجرى التبدل الجذري في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة كانت تقاليد الثقافة الشعبية الموروثة تسقط تباعاً في المدن والأرياف معاً لأنها تضمنت القليل من التراث الشعبي الحقيقي والكثير من الأساطير والخرافات التي لا تمت للثقافة الشعبية بصلة. فلا بد إذاً من وقفة نقدية أمام تراثنا الشعبي تزيل منه ما علق به من أساطير خلال مرحلة الركود والانحطاط الطويلة التي جعلت من الثقافة أسلوباً مفضلاً لتسلية الناس بالبطولات الوهمية والأساطير الغيبية، أي أسلوب تجهيل الناس باسم الثقافة الشعبية. وعندما يطرح السؤال المنهجي الأساسي في هذا المجال: أية ثقافة شعبية تراثية نحفظ؟ سيكون الجواب العلمي في السنوات الأخيرة للقرن العشرين: نحتفظ من ثقافتنا الشعبية بالجانب العقلاني المبني على جذور تاريخية حقيقية لا وهمية، وعلى شخصيات وجدت على أرض الواقع ولم تستنبط من مخيلة الرواة والمثقفين المحدثين، وترتبط وثيقاً بنضالات الشعب العربي عبر تاريخه الطويل في سبيل تحرره الكامل على كافة المستويات، وعندئذ نستطيع أن نميز بين الثقافة الشعبية الحقيقية كتراث فنتمثّله لنتجاوزه بشكل إبداعي خلاق، وبين مجموعة كبيرة من الأساطير والأوهام والخرافات التي تقوم

= هيدي الأرض، صحيح كانت تبرم من زمان، بس من عشرين سنة بطلت. نعم، نعم من عشرين سنة تقلت الأرض وبطلت تبرم».
مجلة «أوراق لبنانية» المجلد الثاني ـ آذار ١٩٥٦ ـ صفحة ١٢٨ ـ ١٢٩.

باسم التراث الشعبي وهي على علاقة تناقض جذري معه. فمتى كان تراث الشعوب مجموعة أساطير وخرافات يتناقلها الأبناء عن الأجداد ويفاخرون بها؟ إن تلك الأساطير ليست ثقافة شعبية بل نتاج مرحلة طويلة من التخلف والانحطاط والركود الثقافي. وأفضل ما نقدم الآن للثقافة أن ننقي التراث من تلك الأساطير فتعود الثقافة إلى ممارسة دورها الفاعل كذاكرة حية تحفظ مآثر الشعوب ونضالاتها في مختلف مراحل تاريخها.



الفصل الثاني

الاتجاهات الأساسية لحركة الترجمة في المشرق العربي الحديث وأثرها في الحوار العربي - الأوروبي

الترجمة كفعل حوار حضاري.

في الثامن من نيسان ١٥٠٦ وجه الكاهن جاك انتيكاريو Jacques Antiquario الذي عرف بسعة علمه ورعايته للآداب، رسالة من ميلانو Milano دبجها باللغة اللاتينية إلى الراهب الدومنيكاني باولوغويستينياني Paolo Guistiniani ضمنها تحية تقدير له بمناسبة إصداره كتاب المزامير بخمس لغات يجاور بعضها بعضاً على الصفحة المزدوجة الواحدة. قال انتيكاريو في رسالته:

«إن إعجابي لا ينقضي، فكيف استطعت، وبأية وسيلة تمكنت، رغم أشغالك الكثيرة، من أن تتقن اليونانية والعبرانية والكلدانية والعربية... حتى لجعلت هذه اللغات أداة جديدة... فقد كان عندنا الإنجيل باللاتينية، أما الآن وقد جمعت لغات الشعوب نفسها، فقد صار الإنجيل في منال كل مخلوق وفقاً لمشيئة الخالق. ذلك أنك في كتاب واحد متعدد اللغات قد وفرت المعرفة للراغبين فيها وجعلت نفسك رائداً وقائداً، في هذه الأعمال التي تجمع بين الزينة والفائدة...»[1].

وتكاد هذه الرسالة تختصر المنهج المتبع في معالجة السمات الأساسية لحركة الترجمة وأثرها في الحوار بين الشعوب.

فالإعجاب أولاً نابع من التقدير العميق لاتقان اللغات الأربع المشار إليها إلى جانب اللغة اللاتينية، وذلك أمر نادر في مطالع القرن السادس عشر. ونابع أيضاً من الأهداف المتوخاة من تلك الترجمة بحيث تحترم «لغات الشعوب نفسها»، وتوفّر المعرفة للراغبين فيها.

---

(١) - **«Le livre et le Liban jusqu'a 1900»**, ouvragecollectif, édité par L' UNESCO-Paris1982-P.117.

ورغم الإشارة العابرة إلى فن تزيين الكتب والمخطوطات عند طباعتها فإن الفائدة الروحية كانت في أساس إعجاب انتيكاريو بالكتاب الجديد، «**فقد صار الإنجيل في منال كل مخلوق وفقاً لمشيئة الخالق**».

ويصل الإعجاب إلى درجته القصوى بوصف عمل غويستينياني بأنه جعل صاحبه «**رائداً وقائداً**»، فهل هناك وصف أكثر دقة للترجمة من هاتين السمتين. «**الريادة والقيادة**»؟ إنهما الركيزتان الأساسيتان لفهم الحوار الحضاري الدائم بين الشعوب عبر الترجمة بالمفهوم الواسع والشمولي لهذا اللفظ.

فالترجمة تعبير عن أبعاد حضارية قابلة للتعميم والانتشار، وقد تمت في إطار علاقات متبادلة بين شعوب حية وذات إبداع خالد في مختلف مجالات الفكر والثقافة والفن والعلوم. وبدون الترجمة لم يكن بالإمكان حفظ الكثير من التراث الثقافي العالمي الذي تعرض للضياع والتلف بسبب كثرة الحروب والغزوات والعوامل الطبيعية المدمرة.

والترجمة أيضاً حوار موضوعي بين قوى بشرية ذات ثقافات متنوعة. وأفضل أشكال الحوار ما كان قائماً على التكافؤ الثقافي بين القوى الحية وإلا تحولت الترجمة إلى عامل قهر ثقافي واستعلاء من جانب الطرف الأقوى، وإلى عامل استلاب يهدد بفقدان الشخصية الوطنية والقومية من جانب الطرف الأضعف.

والترجمة كذلك حوار تجربة الشعوب عبر الكلمة الفاعلة التي من وسائلها الأساسية المدرسة والمطبعة والصحافة والشعر والأدب والمسرح وغيرها. وبقدر ما تبتعد الكلمة المحاورة عن البندقية تترك فعلها العميق في الطرف الآخر، أو المجاور المتلقي. والكلمة المنقولة عبر الترجمة ووسائلها أشد فعلاً من المدفع شرط أن يكون الحوار طريقها إلى الإقناع. فتتعزز عميقاً في المتلقّي لتصبح جزءاً من تراثه الثقافي. وأما الكلمة المفروضة بالقوة فيبقى أثرها سطحياً لفترة من الزمن، وما تلبث أن تستنهض ضدها، كل الطاقات الحية في الطرف الآخر. وغالباً ما ينتهي فعلها بزوال القوة العسكرية التي فرضتها، أو بعدها بقليل.

فليست الترجمة إذاً مجرد كلمة تنقل من لغة إلى أخرى، عبر فرد أو جماعة، بل هي بطبيعتها، طاقة حية ذات قدرة هائلة على تحويل المجتمع بسرعة إذا عرف كيف يستخدمها. وليست الترجمة كلمة منقولة بل فعل حضاري ودينامية قوى متعددة الوسائل تتحرك باستمرار باتجاه موقع الفعل والتغيير. وهي من حيث المبدأ تعبير مباشر عن القوى الدينامية في مجتمع معاصر بات، لشدة شموليته، يتبدل أمام أعيننا كل يوم. وما المذياع،

والتلفزيون، والكمبيوتر، والصحيفة، والكتاب، والآلة وغيرها سوى الأدوات اليومية الحديثة التي تترجم، بجميع لغات العالم الحية، كل أشكال الإبداع الثقافي المعاصر.

على قاعدة هذه الرؤية المنهجية، درسنا الترجمة في لبنان والمشرق العربي، وبشكل أكثر تحديداً في لبنان منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥. وقد حاولنا تحليل الاتجاهات الأساسية لحركة الترجمة في لبنان عبر المدرسة الإرسالية، والجامعات العاملة في لبنان، والصحافة، والطباعة، والمسرح، والدراسات الشرقية وغيرها من وسائل إنتاج المعرفة والتواصل الحضاري عبر اللغات. فالترجمة تتطلب، أكثر ما تتطلب، تعلم اللغات واتقانها كشرط لانتاج المعرفة القابلة للتأثير في الجانب الآخر. ولذلك أولى اللبنانيون والمصريون، أكثر من سواهم، أهمية خاصة للغات الأجنبية في مدارسهم وجامعاتهم. وأرسلوا البعثات الكثيرة بهدف اتقان اللغات الأوروبية الحية وأسسوا المدارس المتخصصة لمزيد من توسيع دائرة انتشارها، ولتشذيب اللغة العربية نفسها من كثير من الألفاظ التي لحقت بها في عصور الانحطاط، فكان لبنان، أحد أبرز رواد الحوار الأوروبي ـ العربي منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى الآن. فما هي الاتجاهات الأساسية لحركة ذلك الحوار كما تجلت بواسطة الترجمة وعبر وسائله الكثيرة والمتنوعة؟

لبنان ملتقى الحوار بالكلمة

ثمة حقائق تاريخية ليست بحاجة إلى كثير من الوثائق لأن الواقع المعيش يؤكد استمرارها طَوال القرنين التاسع عشر والعشرين. ومن أهم تلك الحقائق في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر أن هذا البلد العربي نشأ وتطور كمجتمع حواري بالدرجة الأولى، حوار بين الطوائف، حوار بين الشرق والغرب، حوار بين التراث والمعاصرة، حوار بين الانعزال والانفتاح... إلخ.

ولا نورد هذه الظاهرة في معرض التغني بلبنان أو بتمايزه عن محيطه العربي لأن هذه التركيبة التاريخية حملت معها، إلى جانب سماتها الإيجابية المشار إليها، سمات سلبية كان من نتائجها غياب الوحدة الوطنية لصالح وحدة الطوائف. ونشير فقط إلى أن ظروفاً موضوعية ساهمت في جعل لبنان خلال تلك المرحلة مجتمعاً حوارياً يكاد يكون، إلى جانب مصر، الأكثر انفتاحاً حضارياً بين العرب وأوروبا.

فالمجتمع اللبناني لم يكن في يوم من الأيام مجتمعاً معزولاً، لا عن محيطه العربي

وهو جزء فاعل ومؤثر فيه، ولا عن الحضارة الأوروبية التي ارتبط لبنان بها في أكثر من جانب، فكانت الترجمة أو الحوار بالكلمة إحدى السمات الأساسية التي أعطت لبنان نوعاً من التمايز عن باقي المجتمعات العربية. وليس صدفة أن يكون لبنان مهد حركة طباعة ناشطة في الشرق كله منذ مطالع القرن السابع عشر[٢]. وأن تضم مكتباته، ولا سيّما مكتبات الأديرة والمحاكم الشرعية وأرشيف العائلات وغيرها، مخطوطات دينية وثقافية وأدبية وتاريخية وعلمية نادرة جداً[٣]. وأن تكون الصحافة اللبنانية، ودور النشر اللبنانية مراكز للترجمة ونشر الحوار بالكلمة إلى جانب المدارس والجامعات والفنون وغيرها. وقد قال باسم الجسر في وصف علاقة لبنان بالكلمة:

«الكتاب اللبناني في كل مكان، وكل كتب العالم في لبنان. أوليس ذلك أسمى ما يمكن أن تبلغه أوطان وأجدر ما يمكن أن يكون عليه مصير؟»[٤].

لقد كان على لبنان، وذلك كان خياره الأساسي، أن يستوعب الثقافة العربية ويطورها. وكان عليه، في الوقت ذاته، أن ينفتح على ثقافة الغرب منذ فجر النهضة العربية الحديثة. فكان السباق إلى فتح باب الحوار على مصراعيه بين حضارة العرب وثقافة الغرب في حركة متصاعدة لم تنقطع منذ عهد فخر الدين المعني الثاني حتى الآن. وأما وسائل ذلك الحوار فكثيرة جداً ولا يمكن حصرها أو ترتيب تسلسلها لأنها تفضي بعضها إلى البعض الآخر في حركة دائرية متصلة بين المدرسة، واللغة، والكتاب، والصحافة، والمطبعة، والجامعة، والآلة، والرحلات، والأنظمة، والدساتير، والعلوم وغيرها. وكانت الترجمة

---

(٢) لا يتسع المجال لتفصيل هذا الجانب الهام. ولذلك تجدر الإشارة إلى كتابين هامين تناولا موضوع الطباعة في الشرق وموقع لبنان الرائد فيها.

- P. Joseph NASRALLAH **«L'Imprimerie au Liban»** Harissa- Beyrouth 1949.

وهو مرجع رائد ساهمت منظمة الأونيسكو في نشره.

- خليل صابات **«تاريخ الطباعة في الشرق العربي»**. دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٦٦.

(٣) بدعم من المجلس القومي للبحث العلمي في باريس أصدر جوزف نصر الله أربعة مجلدات علمية دلت على مواقع المخطوطات في لبنان ونشرت بالفرنسية فشكلت مصدراً بالغ الأهمية عن مصادر المخطوطات اللبنانية.

Joseph NASRALLAH: **«Catalogue des Manuscrits du Liban»**, ouvrage publié avec le concours du Centre National de la Recherche Scientifique de Paris. Tome I (1958), Tome II (1963), Tome III (1963), Tome IV (1970).

لقد ورد على غلاف الجزء الثالث أنه طبع عام ١٩٦١. لكن الغلاف الأخير يؤكد أن التاريخ الحقيقي المكتوب بالأرقام هو ١٩٦٣ لا ١٩٦١.

(٤) **«Le Livre et le Liban...»** op. cit. P. 407.

بمثابة الجامع المشترك بين تلك الوسائل شرط أن تفهم كلمة الترجمة بمدلولها الحضاري الشامل لا بالمدلول الضيق الذي يجعلها مرادفاً لكلمة النقل من لغة إلى أخرى.

وبمعنى أكثر وضوحاً نرى أن حركة الترجمة في لبنان تندرج في إطار التقاليد العربية الأصيلة التي رافقت العرب في نهضتهم المعروفة في العصر العباسي. «**فقد حاول العرب في حركة الترجمة الكبيرة القيام بعملية تعريب أصيل توفيقاً بين الآراء التي ينقلونها وبين المتطلبات الفكرية والعملية للمجتمع العربي. فكانت عملية الترجمة عملية إبداعية فيها الإضافة والتأويل والشرح، مما أدى إلى ظهور حركة فكرية وعلمية عربية جديدة جعلت من العصر الوسيط عصراً ذهبياً لتقدم العلوم والفكر**»[٥].

والترجمة، كتعبير مكثف عن المجتمع في تحولاته الإنسانية الشاملة. على كافة المستويات، هي ما يقدمه لبنان كنموذج واضح على دينامية النهضة العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي ترقى بجذورها إلى أيام فخر الدين المعني الثاني وعلاقته المبكرة بالدوقيات الإيطالية في مطلع القرن السابع عشر.

ولن يتسع المجال لإبراز تلك العوامل في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلا أن كثيراً من الدراسات العملية تربط بين حركة الترجمة في لبنان ودور الإرساليات الأجنبية الدينية التي استقرت على أراضيه منذ وقت مبكر. كما أن الكنيسة المارونية أقامت «**المدرسة المارونية في روما**» منذ عام ١٥٨٤ فلعب تلامذتها دوراً بالغ الأثر في حركة الترجمة بين الشرق والغرب وفي إنشاء عدد من المدارس، منذ وقت مبكر، في جبل لبنان. وتكفي الإشارة إلى ثلاثة من خريجي هذه المدرسة هم يوسف سمعان السمعاني، وإبراهيم الحاقلاني، وجبرائيل الصهيوني المحفورة أسماؤهم على مدخل مكتبات ومعاهد أوروبا والفاتيكان، وقد ترجموا عشرات الكتب عن اللاتينية والعربية والفرنسية والإيطالية والسريانية واليونانية وغيرها فكانوا من رواد الترجمة الأوائل في لبنان[٦].

---

(٥) الحوار العربي - الأوروبي: «**العلاقات بين الحضارتين العربية والأوروبية**» وقائع ندوة همبورغ ١١ - ١٦ نيسان ١٩٨٣ - الدار التونسية للنشر - ص ٤٧.

(٦) قدم الدكتور ناصر الجميّل دراسة علمية ذات أهمية استثنائية في مجال البحث عن الظروف التاريخية التي رافقت ولادة وتطور المدرسة المارونية في روما. وتابع بدقة أخبار طلابها منذ إرسالهم من لبنان إلى فترة ما بعد تخرجهم، والأعمال التي قاموا بها، والمناصب التي احتلوها، والأبحاث التي كتبوها، والدراسات التي ترجموها. فشكل هذا الكتاب مرجعاً وثائقياً لا غنى عنه في دراسة هذا الموضوع، ولا سيّما أن منهجية الباحث تركز على دور هذه المدرسة في الحوار العربي الأوروبي المبكر منذ مطالع القرن السابع عشر.

كان الاتجاه التبشيري أولاً الركيزة الأساسية من ركائز المدرسة والطباعة والترجمة في جبل لبنان، وذلك لأسباب موضوعية تنبع من الحاجة إلى نشر الكتاب الديني، وإلى التنافس الحاد بين المرسلين اليسوعيين والإنجليين على اكتساب مؤمنين في لبنان وبواسطة نشر التعليم الديني وإنشاء المدارس والمستشفيات والمطابع والصحف والجمعيات. فقد اهتم المبشرون بانشاء المدارس الابتدائية والثانوية للبنين والبنات. واهتموا كذلك بإعداد المعلمين المحليين للتدريس في مدارسهم. وارتبط تاريخ التعليم والنهضة العلمية في لبنان بالتنافس الحاد بين الإرساليات الأجنبية على أراضيه. ومن اللافت للنظر «أن **اليسوعيين المطرودين من فرنسا هم خصوم فرنسا في الداخل واصدقاؤها الحميمون في مستعمراتها**» على حد تعبير كتاب «**التبشير والاستعمار**».

«**. . . وقد استخدم المبشرون جميع الطرق في سبيل التبشير، واستغلوا جميع المناسبات. فصناعة التطبيب والتعليم والوعظ، ونقل الكتب من لغة إلى لغة، كلها يجب أن توجه توجيهاً يفيد التبشير**»[٧].

وكانت ولادة الترجمة في لبنان على علاقة وثيقة بحركة التبشير وفتح المدارس فيه. وتلك حقيقة تاريخية لا يمكن نكرانها أو التقليل من أهميتها لأن جبل لبنان، كان أيضاً

= Nasser GEMAYEL: «**Les Echanges Culturels entre les Maronites et l'Europe. Du Collège Maronite de Rome (1584) au Collège de'Ayn- Warqua (1789)**». Beyrouth- 1984- en deux Tomes.

(٧) ارتبطت مسألة التبشير والإرساليات الأجنبية، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالاستعمار الأوروبي للوطن العربي. ولذلك تعرض دور الإرساليات الأجنبية خاصة والاستشراق الأوروبي عامة إلى حملة عنيفة من النقد: الموضوعي الهادىء أحياناً وصولاً إلى التجني والإنفعال الطائفي المضاد أحياناً أخرى. ويصنف كتاب إدوار سعيد في خانة النقد الموضوعي للاستشراق، وكتاب التبشير والاستعمار في خانة الانفعال الطائفي المضاد. يراجع:

- إدوار سعيد: «**الاستشراق - المعرفة - السلطة - الإنشاء**» - ترجمة كمال أبو ديب - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت ١٩٨١.

ويراجع نقد له:

مهدي عامل: «**ماركس في استشراق ادوار سعيد**» - دار الفارابي - بيروت ١٩٨٥ - مصطفى الخالدي وعمر فروخ: «**التبشير والاستعمار في البلاد العربية - عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي**»، المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الخامسة ١٩٧٠ - صفحات ٢٤ و٤٨.

من عناوين الكتاب الفرعية: «**ليس للتعليم عندهم غاية سوى التبشير - إجبار المسلمين على دخول الكنيسة في مدارس المبشرين - التبشير بين الأميين - التعليم النسائي خاصة - التبشير بين الدارسين في الخارج - التعليم ميدان فسيح للتبشير . .**». المرجع السابق صفحات ٦٦ - ٩٠.

المركز الأساسي للحوار الديني الإسلامي - المسيحي، وعلى أرضه تبلورت السمات الأساسية لذلك الحوار في التاريخ الحديث والمعاصر.

ويشير محمد يوسف نجم بحق إلى تلك العلاقة قائلاً: «لو التفتنا إلى لبنان في عصري اليقظة والنهضة لرأينا أن حركة الترجمة أيضاً تنبثق من أغراض الدين. فالترجمات الأولى التي وصلتنا كانت من نتاج الإرساليات الإنجيلية التي استعملت الكتاب والمدرسة والطب لنشر أفكارها الدينية واجتذاب أبناء الطوائف الأخرى إلى حظيرتها». ويضيف: «كان المترجمون الأوائل من الأجانب الذين تعلموا العربية (أمثال عالي سميث وفان ديك) أو من اللبنانيين الذين تعلموا لغة أجنبية... فنشر الإنجيليون كراسات عدة منها: «أخبار عن انتشار الإنجيل»، «والنشرة الشهرية»، «وكوكب الصبح المنير» و«النشرة الأسبوعية»... وكان لليسوعيين «البشير» وغيرها»[٨].

وقد ظهرت ترجمات كثيرة للمسرح الأوروبي، ولروائع القصص العالمي، ونشر بعضها في الصحف والمجلات. ولعب اللبنانيون والسوريون في مصر دوراً بالغ الأهمية في حركة الترجمة فيها منذ البعثات الأولى لمحمد علي باشا وحتى أواسط القرن العشرين.

بيد أن تضخيم العامل الديني في حركة الترجمة والنقل من اللغة العربية وإليها يقود إلى مزالق كثيرة. فمجتمع جبل لبنان كان يعيش تحولات هامة على مختلف الصعد، الاقتصادية والسياسية والثقافية والمالية وغيرها[٩]. كما أن النهضة العلمية الثقافية التي أقامها محمد علي في مصر وكانت لها نتائج إيجابية كبيرة في الولايات السورية وإمارة جبل لبنان لم تكن حركة إصلاح ديني رغم أن الإرساليات الأجنبية قد استفادت كثيراً من تلك المرحلة لتزيد من نفوذها ووجودها في المشرق العربي، ولا سيّما في بيروت وجبل لبنان.

وهكذا أفادت الإرساليات من فترة حكم محمد علي الذي حاول إقامة مجتمع عصري في الشرق، بإدخال العلوم الحديثة عبر بعثات كثيرة إلى الغرب، والحد من نفوذ رجال

(٨) محمد يوسف نجم: «العوامل الفعّالة في تكوين الفكر العربي الحديث»، مقالة منشورة في كتاب «الفكر العربي في مائة سنة - بحوث مؤتمر هيئة الدراسات العربية المنعقد في تشرين الثاني ١٩٦٦ في الجامعة الأميركية في بيروت». منشورات العيد المئوي ١٩٦٧ صفحات ٥٩ - ٦١.

(٩) قدم الباحث الفرنسي دومينيك شفالييه دراسة علمية مميزة ما زالت حتى الآن من أفضل الدراسات التي تناولت التبدلات الجذرية التي رافقت المجتمع في جبل لبنان بعلاقته مع الثورة الصناعية في أوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر. يراجع:

Dominique CHEVALLIER :«**La Société du Mont -Liban à l'époque de la Révolution Industrielle en Europe**» .Paris 1971.

الدين وكتاتيبهم، وبناء إدارة عصرية أساسها طلاب البعثات التي أرسلها[١٠]. ومن السمات الأساسية للحكم المصري في سوريا أنه أعاد وصل الاحتكاك بين اللبنانيين وأوروبا الذي انقطع، إلى حد كبير، بعد وفاة فخر الدين المعني الثاني مقتولاً في الآستانة.

وكانت حركة إنشاء المدارس التي نشطت منذ مطلع القرن الثالث عشر في زغرتا، وعينطورة، وعجلتون، وعين ورقة، وعين تراز وغيرها، بحاجة إلى حماية ودعم من جانب السلطة المركزية. أضف إلى ذلك الحاجة إلى من يتقن اللغات من أجل التجارة التي نشطت في حكم المعنيين واستمرت في مرحلة الحكم الشهابي بين إمارة جبل لبنان ودول البحر المتوسط. فالتعليم تعبير عن حاجة موضوعية، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وليس حكراً على الأهداف الدينية التبشيرية دون سواها. كما أن مدارس الإرساليات، رغم الإشراف الديني المستمر على إدارتها وتوجيهها، لم تكن مدارس دينية بحتة لأن الغالبية الساحقة منها مدارس علمانية لا يحتل التعليم الديني فيها سوى حصص قليلة، وهناك مدارس قليلة العدد مخصصة لتخريج رجال الدين.

ودلالة ذلك أن الاتجاه التحديثي الذي بدأ في مصر ولبنان أيام محمد علي لم يكن تياراً مؤقتاً أو مرحلياً بل كان تعبيراً عن حاجة موضوعية لتجربة الحوار عبر الكلمة بين شعوب ذات ثقافات حضارية فاعلة. وقد تمت ولادة ذلك التيار في إطار مصلحة متبادلة بين العرب والأوروبيين لتبادل مختلف ثمرات الفكر والإبداع والثقافة الذي لم ينقطع في أية مرحلة من مراحل تاريخ البحر الأبيض المتوسط.

(١٠) ما زال كتاب الأمير عمر طوسون عن البعثات العلمية المصرية إلى أوروبا من أكثر الكتب شمولية لدراسة هذا الموضوع. فقد أثبت أسماء جميع البعثات بدقة بالغة منذ عام ١٨١٣ حتى نهاية عهد الخديوي سعيد، وأحصى عدد طلابها، وفروع التخصص، ونفقات الدراسة، والبرامج اليومية للطلاب، والجوائز التي حصلوا عليها، والكتب التي أطلعوا عليها، والترجمات التي قاموا بها، والمناصب التس شغلوها بعد عودتهم إلى مصر. وفي جدول منشور على الصفحة ٤٠٨ يشير الأمير عمر طوسون إلى ثماني بعثات أرسلها محمد علي (١٨١٣ - ١٨٤٨) إلى إيطاليا وفرنسا وانجلترا ويلاحظ فيه ثلاث بعثات منفردة إلى فرنسا، واثنتين منفردتين إلى انجلترا، وواحدة مشتركة إلى انجلترا وفرنسا، وواحدة مشتركة إلى فرنسا والنمسا وانجلترا، وأخرى إلى إيطاليا وفرنسا وانجلترا. وقد بلغ عدد طلاب البعثات آنذاك ٣٣٩ معظمهم إلى فرنسا وإيطاليا وبلغت نفقاتهم ٢٧٣٣٦٠ جنيهاً. وفي الكتاب أيضاً دراسة تفصيلية لبعثات عباس الأول والخديوي سعيد باشا. الأمير عمر طوسون: **«البعثات العملية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد»** مطبعة صلاح الدين بالاسكندرية - ١٩٣٤.

وكانت غاية البعثات في عهد محمد علي وخلفائه من بعده تكوين جيل من العلماء والفنيين والمترجمين يأخذون العلوم الغربية عن مصادرها المباشرة ويستفيدون منها في التأسيس لنهضة عربية ذات أبعاد شمولية. وحتى عهد إسماعيل تجاوز عدد تلك البعثات أربعماية بعثة ارتادت مدارس إيطاليا وفرنسا وانجلترا والمانيا والنمسا لدراسة الطب والهندسة والفنون الحربية والبحرية والترجمة والحقوق والإدارة والكيمياء والطبيعة والتاريخ والعلوم الرياضية والفلك والزراعة والطباعة وصناعة السفن والنسيج والسباكة وغيرها.

«وجاوز عدد البعثات التي أرسلها فاروق إلى فرنسا وحدها ١٢٠ بعثة لأن فرنسا مهوى فؤاده ومنبع ثقافته ومثله الأعلى في الحضارة... وكانت عنصراً فعالاً في القيام بعبء النهضة العربية، كما كانت بعثات جدة الدعامة الأولى في تشييد عصر اليقظة... وكانت عاملاً فعالاً في نقل الحضارة الغربية إلى مصر نقل خبير معاين، وهي التي اضطلعت بعملية التغيير الكبرى فيما بعد... وكانت لها اليد الطولى في عملية «التغريب» الفكري والاجتماعي التي تمت في نهضة مصر الحديثة»[11].

لم تؤتِ البعثات المصرية ثمارها كاملة، ولم يتقبلها المجتمع المصري تماماً، ولم يكن أفرادها جميعهم من المصريين بل ضمت لبنانيين وسوريين وبعض الأرمن واليونانيين وغيرهم. ولم يشارك فيها الأقباط بحماس كبير. وقد زرعت في تربة مصرية صالحة، ولكن القيمين عليها لم يكونوا على درجة واحدة من الرعاية والاهتمام المستمرّين بها. **«أما لبنان فقد تقبل حضارة الغرب ولم ير فيها ما ينفره أو يثير في نفسه الشكوك والريب، بل استضافها على الرحب والسعة... وكانت بعثات لبنان إلى الخارج هم المهاجرون الذين انتشروا في أقطار الأرض وعرفوا الحضارة الغربية معرفة مخالطة وملابسة، وأثروا عن بعد في تغيير بلادهم بما كتبوا وبما قدموا من المعونات المادية.. وبعضهم اقتبس الأثر وعاد بالشعلة إلى بلاده، وفي طليعتهم مارون النقاش، رائد المسرح العربي»**[12].

يبرز التعاون المثمر بين مصر ولبنان أثر الترجمة في الحوار بالكلمة بين العرب والأوروبيين. فالمجتمع العربي آمن بذلك الحوار وعمل له، ولكن ظروفه الموضوعية لم تؤهله لذلك الدور الذي ارتبط، بالدرجة الأولى، بتوجيهات رأس السلطة السياسية. إذ نشطت الترجمة إلى الحد الأقصى في عهد بعض الخديويين لتعود فيتقلص دورها في عهد

(١١) محمد يوسف نجم: **«العوامل الفعّالة في تكوين الفكر العربي الحديث»** - مرجع سابق صفحات ٤٦ - ٤٧.

(١٢) نجم - المرجع السابق - ص ٤٨.

آخرين من الأسرة نفسها. وباستثناء أفراد البعثات من المصريين فإن المجتمع المصري لم يعرف المهاجرة الفردية إلا نادراً، وكذلك النشاط الاقتصادي والمالي عن طريق المبادرات الفردية. وأما لبنان فكان حوار الكلمة من مبررات وجوده الأساسية في المشرق العربي، ولذلك لم يضع أية قيود على ذلك الحوار.

وهكذا أصبح الاتجاه النهضوي التحديثي السمة الغالبة لحركة الترجمة في لبنان ومصر منذ القرن التاسع عشر حتى الآن. وكان لبنان في طليعة المقاطعات العربية التي احتضنته منذ فجر النهضة العربية الحديثة والسبّاق إلى فتح الحوار بالكلمة بين العرب والأوروبيين على الصعد كافة. وقد تبلور هذا الدور وتعمق أيام محمد علي فكان للبنانيين خاصة، وللشوام عامة، دور أساسي وفاعل في نشاط البعثات المرسلة إلى أوروبا وفي حركة الترجمة التي نشطت آنذاك[١٣].

فقد أدرك المفكرون اللبنانيون، منذ وقت مبكر، أهمية الترجمة في العلاقات العربية ـ الأوروبية فتوسعوا في جميع مجالاتها من فكر وتاريخ وفلسفة ومسرح ورواية وكتب دينية وعلمية واقتصادية وغيرها. وكانت الساحة اللبنانية، إلى جانب مصر، أنشط الساحات العربية طَوال القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين في مجال تعليم اللغات الأوروبية والترجمة.

فازدهرت الفرنسية والإنكليزية بشكل خاص إلى جانب العربية، وأحياناً كثيرة على حسابها، في المدارس الخاصة ومدارس الإرساليات الأجنبية في بيروت وجبل لبنان. وتركّزت جالية أوروبية في بيروت قاربت العشرين ألف نسمة في مطالع القرن العشرين، وهي نسبة كبيرة قياساً إلى حجم مدينة بيروت آنذاك. ونشطت فيها حركة تجارية ومالية حتى بات مرفأها أكثر مرافىء الحوض الشرقي للبحر المتوسط في النصف الأول حتى

(١٣) الدراسة الهامة للدكتور جمال الدين الشيّال التي نالت جائزة البحث الأدبي لسنة ١٩٤٦ من مجمع فؤاد الأول الملكي للغة العربية ونشرت بعنوان: **«تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي»**، عن دار الفكر العربي في القاهرة ١٩٥١، تبرز معلومات تفصيلية دقيقة عن دور الشوام في حركة الترجمة في مصر خلال تلك الحقبة وأسماء المترجمين وعناوين الكتب المترجمة. ويفرد المؤلف في الفصل الثالث بعنوان **«المترجمون»** حيزا واسعاً للكلام على المترجمين السوريين واللبنانيين وأبرزهم الأب انطوان روفاييل، ويوحنا عنحوري، وأوغسطين سكاكيني، ويوسف فرعون بالإضافة إلى المترجم يعقوب مجهول باقي الهوية. ويقول الشيّال إن محمد علي استعان بمن في مصر من السوريين (الشوام) الذين يعرفون العربية واللغات الأوروبية عند إنشاء مدرسة الطب المصرية عام ١٨٢٧، وذلك بناء لنصيحة كلوت بك، مديرها (ص ٧٣) راجع صفحات ٦٩ ـ ٩٤.

القرن العشرين. واستقطبت جامعتاها، الأميركية والفرنسية، وهما الأقدم بين الجامعات في البلاد العربية، نخبة واسعة من طلاب العلم العربي والأجانب. وعرفت صحافتها ومطابعها نهضة كبيرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب الأهلية.

كان لبنان صلة وصل حقيقية بين العرب والأوروبيين في مختلف المجالات. وقد كتبت دراسات كثيرة تبالغ في وصف هذا الدور وتتهم النظام اللبناني بتعميق روابطه بالمجتمعات الأوروبية أكثر ممّا بمحيطه العربي، وعلى حساب هذا المحيط في بعض الأحيان، وذلك بهدف تحقيق شعار «**لبنان سويسرا الشرق**».

لقد تبنى الخديوي إسماعيل شعاراً مماثلاً في مصر حيث دعا إلى جعلها قطعة من أوروبا واتخذ مدينة الإسكندرية مركز اختبار لتلك الفكرة. فجاء رد المجتمع المصري عبر ثورة أحمد عرابي. ولذلك لم تستمر حركة الترجمة في مصر بنفس الوتيرة التي بدأت في عهد محمد علي وبلغت ذروتها في عهد إسماعيل، وذلك لأسباب عديدة أبرزها أن عدداً كبيراً من المترجمين كانوا من غير المصريين، وتحديداً من الشوام، بالإضافة إلى أبناء جاليات أخرى، عربية وغير عربية. وأما في بيروت وجبل لبنان فإن حركة الترجمة كانت نتاجاً طبيعياً لمرحلة طويلة من العلاقات الوطيدة بين لبنان وأوروبا، وذلك عبر اللبنانيين أنفسهم، بالإضافة إلى عدد من المترجمين العرب والأجانب الذين سكنوا لبنان لفترة طويلة أو استقروا فيه نهائياً. فعنصر الاستقرار والثبات والاستمرارية لعب الدور الأساسي في تنشيط حركة تعلم اللغات الأجنبية والترجمة والطباعة وغيرها.

وكانت الترجمة أيضاً لتنشيط المدرسة العلمانية لا المدرسة الدينية فحسب. واتسعت بذلك ترجمة العلوم العصرية من طب، وصيدلية، وفلك، وتاريخ، وجغرافيا، وهندسة، وكيمياء، وفيزياء، ورياضيات، وعلوم إنسانية متنوعة. وتجدر الإشارة إلى أن الترجمة لعبت دوراً أساسياً في تنشيط اللغة العربية بين سكان جبل لبنان، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن السريانية كانت اللغة الدينية والأدبية لدى الموارنة.

ورغم حديثهم اليومي باللغة العربية فإن بعض سكان قرى جبل لبنان كانوا يتكلمون مفردات سريانية إنما بشكل غير سليم[١٤]، في حين كانت لغة القداديس لدى جميع

(١٤) **«Lettres et Visages du Liban et de l'Orient»**. Ouvrage Collectif- Dijon 1983 P. 64 Catalogue - document n° 78. —

الكتاب وثيقة تاريخية هامة عن تطور الكتابة والمخطوطات وأول الكتب المطبوعة والمترجمة في بيروت وجبل لبنان، وفيه ثبت تفصيلي بعدد من المخطوطات والكتب الهامة.

الطوائف المسيحية مزيجاً من العربية من جهة، والسريانية أو اليونانية أو اللاتينية من جهة أخرى.

وترى إحدى الدراسات التاريخية «**أن اللغة التي كانت مستخدمة في الكنائس المسيحية حتى القرن التاسع عشر لم تكن عربية صرفة بل كانت مزيجاً من العربية واليونانية والسريانية. كما أن رجال الدين من الإرساليات الأوروبية استخدموا لخدمة القداس في الكنائس اللبنانية اللاتينية والفرنسية والإنكليزية**»(١٥).

وبعد انتشار التعريب على نطاق واسع وازدهار حركة الترجمة إلى العربية، برزت تحولات هامة على صعيد تعريب الكنائس المسيحية في لبنان في القرن التاسع عشر إذ اندثرت اللغات الأخرى ولم تعد مستخدمة إلا نادراً وعلى شكل مفردات قليلة تتخذ طابعاً فولكلوريا أثناء خدمة القداس. فساهمت الترجمة، إلى حد بعيد، في تدعيم عروبة الكنائس المسيحية، في لبنان، وذلك باعتماد اللغة العربية لغة وحيدة في القداديس والطقوس الدينية المسيحية وشملت عملية التعريب الديني الكثير من الطقوس والألحان البيزنطية واليونانية والسريانية. وكان للبنانيين دور هام في نقل كثير من المخطوطات والكتب والأبحاث المكتوبة بتلك اللغات إلى اللغة العربية أو إلى اللغات الأوروبية الحية. ولم يقتصر دورهم على إقامة الحوار الحضاري بين العرب والأوروبيين بل اتسع ليشمل ثقافة الشعوب أو القوميات الأخرى التي تقطن في الوطن العربي كالأرمن والسريان والكلدان والأشوريين، بالإضافة إلى بروز ترجمات كثيرة عن اللغة العثمانية، واللغة الفارسية، واللغة اليونانية وغيرها.

لقد أدرك اللبنانيون، منذ وقت مبكر، أن الاتجاه التبشيري ليس طريق الحوار السليم بين أوروبا والعالم العربي. فالمبشرون ليسوا طليعة أوروبا العلمانية والعقلانية في القرنين التاسع عشر والعشرين بل يرتبطون وثيقاً بالقوى الاستعمارية الأوروبية الساعية لتفكيك الوطن العربي ألى عصبياته الأولى كالعشيرة والقبيلة والطائفة تمهيداً للسيطرة عليه. وهم جزء من القوى التي نبذتها أوروبا إذ لم تعد بحاجة إليها بعد إكمال ثورتها الدينية والصناعية فاستفادت من دورها في تفكيك الوطن العربي. ورغم أهمية الاتجاه التبشيري في الترجمة فإن دوره لم يكن الركيزة الأساسية في جبل لبنان، كما أن المدرسة الإرسالية نفسها لم تكن مجرد مدرسة دينية بل علمانية بالدرجة الأولى، ولكنها تحت إشراف مباشر

(١٥) يوسف إبراهيم يزبك (الناشر) مجلة «أوراق لبنانية» المجلد الثاني ـ مقالة «لغة القداديس عند نصارى الشرق». بيروت ١٩٥٦ ـ صفحات ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

ودقيق من المبشرين ورجال الدين. وقد ساهم هذا الواقع في تحجيم دورها النهضوي، وهذا ما نشير إليه بالنهضة المأزومة التي كانت الترجمة أحد الوجوه البارزة فيها.

وأما التركيبة التبشيرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع اللبناني فكانت الأكثر ملاءمة لهذا الدور بين المجتمعات العربية. فالمهاجرة والاختلاط بالأجانب، داخل لبنان وخارجه، إحدى السمات الأساسية لهذا المجتمع. والمدرسة الخاصة أو الإرسالية هي الأكثر نشاطاً وتأثيراً ثقافياً على الشبيبة اللبنانية. والجامعة الأجنبية ذات الأبعاد الحضارية التحديثية على النمط الغربي هي الجامعة الوحيدة العاملة في لبنان حتى مطالع النصف الثاني من القرن العشرين. والصحافة الحرة هي الصحافة الوحيدة فيه لأن الصحيفة الرسمية تقتصر على نشر البيانات والمراسيم والقرارات الحكومية. والمبادرات الفردية هي قاعدة النشاط الاقتصادي في جميع المجالات الزراعية والصناعية والمالية والتجارية والثقافية وغيرها. ولم تكن الترجمة فيه حكراً على مترجمين متخصصين، وهم كثرة، بل تعدتهم إلى شرائح متنوعة من المجتمع اللبناني. ولم تكن تعبيراً عن حاجة اقتصادية فحسب بل لهدف ثقافي وحضاري أيضاً. فقد أُحضرت إلى جبل لبنان ترجمات ترقى إلى أواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر قام بها قناصل فخريون لدول أوروبية. كانوا من اللبنانيين والسوريين المقيمين في دمياط وعلى درجة واسعة من الثراء الاقتصادي، ومع ذلك مارسوا عملية الترجمة والنقل إلى العربية من اللغات الأوروبية. كذلك مارس الترجمة قسس ورهبان ورجال دين كبار في مصر وجبل لبنان.

ويلاحظ أن عمل الترجمة قد انتظم في مصر، منذ عهد محمد علي، بواسطة مدرسة الألسن، وكانت عملاً حكومياً بإشراف الدولة قبل أن يفتح المجال واسعاً أمام الترجمة الفردية الحرة في عهد الخديوي إسماعيل، وبمساهمة مباشرة من الشوام المقيمين في مصر، ولا سيّما في مجال الترجمة إلى الصحف والمجلات الكثيرة التي أسسوها في القاهرة والاسكندرية(١٦). وأما في لبنان فبقيت الترجمة حرة تقوم على المبادرة الفردية دون أي إشراف أو توجيه أو مساعدة من الدولة. ورغم الإيجابيات الكثيرة للمبادرة الفردية فإن غياب الإشراف ساهم إلى حد بعيد في ظهور ترجمات متسرعة ومشوهة تفتقر إلى جوانب أساسية لا بد من توفرها في أية ترجمة علمية موضوعية تساهم فعلاً في تعميق الحوار

(١٦) درسنا هذا الموضوع بتوسع في كتابنا:
مسعود ضاهر: **«الهجرة اللبنانية إلى مصر ـ هجرة الشوام»** منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٨٦.

العربي ـ الأوروبي. وكانت المحاولة الوحيدة ـ حسب علمنا ـ لضبط هذا الفلتان، أن قامت منظمة الأونسكو بإنشاء لجنة دولية في بيروت أثر اختيارها مركزاً اقليمياً للأونسكو عام ١٩٤٨، فتأسست «**اللجنة الدولية لترجمة الروائع**» التي شكلت وفق اتفاق بين الأونسكو وحكومة لبنان وقع بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٨ وانجزت بالفعل ترجمة بعض الكتب الهامة منها «روح الشرائع» «**L'Esprit des Lois**» للمفكر الفرنسي مونتسكيو Montesquieu فنشرته دار المعارف بمصر عام ١٩٥٣[١٧]. وقد أصدرت اللجنة كتباً أخرى قليلة العدد إلى أن تعطل نشاطها عملياً قبل سنوات طويلة من اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية لأن المبادرة الفردية في لبنان تحارب كل محاولة لوضع قيود وضوابط على نشاطها وتعتبرها منافساً لها فتقود ضدها حملة عنيفة لا تهدأ إلا بشل المؤسسة الحكومية وإبقائها واجهة شكلية أكثر منها منافساً يحد من أرباحها.

بقي أن نشير إلى تزامن الاتجاه النهضوي في الترجمة مع حاجة الدول الاستعمارية، ولا سيّما بريطانيا وفرنسا، إلى معرفة العالم العربي معرفة دقيقة نظراً لمشاريع الغزو الاستعماري التي كانت تعدها هاتان الدولتان للسيطرة على الوطن العربي بشكل منظم مستخدمة كل الوسائل الممكنة وعلى رأسها تفكيك بنى السلطة العثمانية، والإيقاع بين العرب والأتراك حتى يسهل السيطرة عليهما، والتلويح للحكام العرب بإمكان قيام نهضة عربية شاملة بدعم مباشر من أوروبا. فسقط كثير من المثقفين العرب في أوهام أوروبا التحررية وتطبيق مبادىء الثورة الفرنسية كالحرية والإخاء والمساواة على أراضي المستعمرات الفرنسية. وليس صدفة أن تشهد تلك المرحلة، النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكل أكثر تحديداً، نهضة عارمة للترجمة عن لغات أوروبية إلى العربية شملت مختلف الحقول. فقد أكد بطرس البستاني عبر «**خطبة في آداب العرب**» ألقاها في ١٥ شباط ١٨٥٩ ضرورة الترجمة عن أوروبا بقوله: «**كما أن الإفرنج لم يستخفوا بآداب**

(١٧) تألفت اللجنة الدولية لترجمة الروائع وفق اتفاق بين الأونيسكو وحكومة لبنان بتاريخ ٦ ـ ٩ كانون الأول ١٩٤٨. وقد شكلت اللجنة من ستيفن بنروز رئيساً، وأدمون رباط نائباً للرئيس، وفؤاد أفرام البستاني سكرتيراً عاماً، وريجيناك هايورد أميناً للصندوق، وعبد الله المشنوق وهنري سيريغ عضوين. وتعتبر ترجمات هذه اللجنة من أفضل الترجمات التي عرفها لبنان، لا بل من أفضل الترجمات في الوطن العربي نظراً لقدرة المترجمين، ودقة المراجعة، وسلامة الطباعة. ولكنها، للأسف الشديد، لم تستمر في عملها طويلاً لأن العمل الفردي، والربح السريع، وتحويل الترجمة إلى مصدر لإنتاج السلع الثقافية وتسويقها وغيرها من العوامل أفقدت الترجمة العربية، في لبنان وغيره من الأقطار العربية، الكثير من السمات الضرورية الواجب توفرها في الترجمة العلمية كلغة أساسية للحوار بين الشعوب.

العرب في أيام جهلهم لأجل مجرد كونها منسوبة إلى العرب كذلك لا يليق بالعرب أن يستخفوا بعلوم الإفرنج لأجل مجرد كونها افرنجية. بل يليق بنا أن نترحب بالعلوم من دون نظر إلى من يعطينا إياها سواء كانت آتية من الصين أو الهند أو العجم أو أوروبا».

وحذا حذوه الأمير شكيب أرسلان الذي عزا أسباب تأخر المسلمين إلى الجهل، والعلم الناقص، وفساد الأخلاق، وفساد أخلاق الأمراء، والجبن والهلع واليأس والقنوط، وضياع الإسلام بين الجامدين والجاحدين. فكما أن آفة الإسلام هي الفئة التي تريد أن تلغي كل شيء قديم بدون نظر فيما هو ضار منه أو نافع، كذلك آفة الإسلام هي الفئة الجامدة التي لا تريد أن تغير شيئاً.

وسخر شبلي الشميل من الأساطير التي تملأ الكتب الدينية **«كعجيبة»** يشوع بن نون في إيقاف الشمس وغيرها، ودعا إلى الأخذ بالعلوم الحديثة. وهكذا هزت الأفكار الجديدة ركائز المجتمع العربي في عصر النهضة دون أن تعطي الترجمة ثماراً يانعة كما تم في العصر العباسي. ولا يعود التقصير في ذلك إلى الترجمة والمترجمين، وإلى الثقافة والمثقفين بل إلى الظروف الموضوعية غير الناضجة آنذاك. إذ «**انتقل الصراع بين العلم والدين من الغرب إلينا بصورة اصطناعية. فقد كان عندنا الدين ولم يكن عندنا العلم الذي لو وجد فلربما تحدى الدين وناقضه من حيث هو طريقة للمعرفة**»[١٨].

وساهمت الترجمة، إلى حد بعيد، في تفجير التناقضات داخل المجتمع العربي الحديث والمعاصر. فتبلورت الاتجاهات الداعية إلى ضرورة الجمع بين العلوم والآداب، بين التقدم العلمي والتقدم الاجتماعي، بين التراث والحداثة، بين العلم والدين، بين اتقان اللغة العربية والإلمام بآدابها بعمق وشمول وبين اتقان لغات عالمية تشكل نوافذ لا غنى عنها للاتصال بتراث الفكر العالمي من مصادره الأساسية.

وقد لعب المستشرقون دوراً بارزاً في مجال الحوار العربي ـ الأوروبي فترجمت أعمال الكثيرين منهم إلى العربية. وساهمت مؤلفاتهم في تعميق البحث العلمي العربي المعاصر، ولا سيّما في مجال العلوم الإنسانية. ولكنها أسهمت أيضاً في تغريب أجيال بكاملها من المثقفين، ولا سيّما في لبنان ومصر حيث انتشرت الدعوة إلى الفينيقية والفرعونية، وإلى استبدال الحديث عن الحضارة العربية بالحضارة المتوسطية، وإلى استبدال الحرف العربي

---

(١٨) أغناطيوس هزيم: **«شواغل الفكر العربي المسيحي منذ ١٨٦٦»، مقالة منشورة في «الفكر العربي في مائة سنة»** مرجع سابق ص ٣٥٥.

بالحرف اللاتيني. وفي مصر كانت المسألة ثقافية في الدرجة الأولى بينما كانت سياسية في لبنان، أو كانت تنبثق على الأقل من عوامل سياسية. وفي لبنان، كان رواد هذا التيار المتوسطي شارل قرم، وميشال شيحا، وسعيد عقل، وفؤاد أفرام البستاني... وكان شعارهم: ينبغي أن يبقى لبنان منفتحاً على الغرب.. وأن لبنان ملزم ضرورة بالانصياع للدول الكبرى ولكن لن يتنازل عن صداقته لأوروبا... كان لبنان في اعتقادهم جسراً بين الغرب والشرق، وهو ليس شرقياً بحتاً ولا غربياً بحتاً بل متوسطي الحضارة يجمع إلى الحضارة العربية أو الآسيوية الحضارات الغربية في أصولها اليونانية والرومانية. وقد قال رينه حبشي: ينابيعنا الفلسفية المتوسطية، لا شرقية ولا غربية، فالشرق والغرب كلاهما متوسطيان. وبشر بأن يكون للبنان لغتان تعينانه على الاتصال بين جناحيه الشرقي والغربي[١٩]. فتحققت المقولة فعلاً في دستور لبنان لعام ١٩٢٦ الذي نص على الاعتراف بلغتين رسميتين في لبنان هما العربية والفرنسية. وكانت الامتحانات الرسمية تجري بهاتين اللغتين مع إمكانية استبدال الفرنسية بالإنكليزية في المؤسسات التي تدرّس باللغة الإنكليزية.

وساهمت الترجمة كذلك في تنظيم التعليم على مختلف مراحله. فظهرت الحاجة ملحة إلى دخول الوطن العربي عصر الجامعة. فكان لبنان السباق في هذا المجال مع تأسيس جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين، والجامعة الأميركية، وكلتاهما تأسستا كمدرستين أو كليتين ثانويتين في جبل لبنان ثم جرى نقلهما إلى بيروت ليفتتحا مرحلة جديدة في تاريخ التعليم العالي في لبنان والوطن العربي. وكانت الجامعة، من حيث المبدأ، صلة وصل أساسية بين الثقافة العربية والثقافة الأوروبية الحديثة. ويتعدى الطالب فيها مرحلة الإلمام باللغة الأجنبية إلى مرحلة اتقانها والاستفادة منها في استيعاب الثقافة الغربية. وهكذا بدأت ولادة جيل عربي يمتلك لغة الحوار ووسائلها، ويساهم عبر كتاباته وترجماته ومحاضراته وندواته في ولادة رأي عام عربي يضغط من أجل التغيير الجذري، وتطوير الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، وإقامة بدائل لها تقوم على الديمقراطية والعقلانية والعلمانية واحترام الإنسان كقيمة مطلقة. وزادت الروابط المباشرة بين الشرق والغرب وازدادت الرغبة في تعلم اللغات الأجنبية واتقانها، إلى جانب اتقان اللغة العربية كحاجة ملحة تمليها متطلبات العصر. ونشطت الترجمة لأغراض تعليمية بالدرجة الأولى،

(١٩) نعيم عطيه: «معالم الفكر التربوي في البلاد العربية في المائة سنة الأخيرة». مقالة منشورة في «الفكر العربي في مائة سنة» المرجع السابق - صفحات ٤٩٧ - ٥٠٢.

ونظراً للاتساع الهائل في حركة الطباعة والنشر وزيادة الرغبة لدى الناس في المطالعة وطلب العلم والثقافة.

بعض الملاحظات الختامية

ثمة ملاحظات هامة عن فوضى الترجمة في لبنان والسلبيات الكثيرة التي رافقت شعار «حرية الترجمة دون قيود»، وقد أشار جميل صليبا إلى تلك السلبيات في مجال المصطلحات الفلسفية فقال: «مع أن سليمان البستاني ضرب للمترجمين أحسن مثل بترجمة الألياذة عن اليونانية فإن بعض المترجمين لم يحذوا حذوه، إما لكسلهم عن تعلم لغة الكتاب الأصلية وإما لميلهم إلى السرعة في كل شيء، حتى في الأعمال العلمية...» ويضيف: «لقد كانت الكتب الأولى التي نقلناها عن اللغات الأجنبية مضطربة الألفاظ مفككة الأساليب لجهل المترجمين بأسرار العربية ولقلة بضاعتهم العلمية. دع أن الذين وضعوا الدراسات النظرية في اللغة العربية لم يبلغوا فيها من الجودة والاتقان ما بلغه زملاؤهم ممن وضعوا مثل هذه الدراسات باللغات الأجنبية. وسبب ذلك اضطراب مصطلحاتهم الفلسفية وعجزهم عن التعبير عن أفكارهم بلغة عربية مشرقة». ثم ينتهي إلى الاستنتاج التالي: «من عيوب بعض المترجمين المحدثين أنهم لا ينقلون الكتب عن لغتها الأصلية دائماً فتجيء ترجماتهم بعيدة عن الأصل وكثيراً ما يتصرفون في الترجمة ويكتبون ذلك على غلاف الكتاب إثباتاً لامانتهم العلمية، ولو كانوا أهل أمانة لنقلوا الكتاب عن لغته الأصلية... ولعل أكبر عيب في ترجماتنا الحديثة في اختلاف الاصطلاحات باختلاف المترجمين، وسبب ذلك أن ثقافات المترجمين متباينة، وعلمهم بأسرار اللغة العربية متفاوت... أضف إلى ذلك أن لكل قطر عربي اصطلاحات خاصة لا يفهمها إلا علماؤه، وأن للعلماء في القطر الواحد أو في الجامعة العربية الواحدة اصطلاحات مختلفة لا يفهمها إلا تلاميذهم... ومع ذلك فإن المقارنة بين الترجمات الأخيرة والترجمات التي ظهرت في أوائل نهضتها الحديثة تدل على عناية المتأخرين بالمحافظة على شروط الترجمة العلمية الدقيقة كالتقيد بالمعنى الأصلي، وصبه في قالب عربي صحيح لا تشتم منه رائحة الترجمة»[٢٠].

ليس هذا النص بحاجة إلى تعليل لأنه يختصر السلبيات الأساسية التي رافقت فوضى الترجمة في الوطن العربي، وعلى الساحة اللبنانية بالدرجة الأولى. ولكن أية قيود أو ضوابط ليس بمقدورها إلا التخفيف من السلبيات لا إزالتها بالكامل. فالترجمة ليست

(٢٠) جميل صليبا: «الفكر الفلسفي في الثقافة العربية المعاصرة»، مقالة منشورة في «الفكر العربي في مائة سنة»، المرجع السابق، ص ٥٧٩ و٥٩٩.

عملية نقل من لغة إلى لغة، بل هي بالدرجة الأولى حوار ثقافي حضاري بين لغتين وثقافتين، ولا يمكن للمترجم أن يقوم بالحوار على أكمل وجه إلا إذا امتلك أدواته وأتقنها، أي اللغات، والبنى الثقافية، والمعرفة العلمية، والغايات الحضارية الكامنة في النص نفسه. والترجمة علم وفن، وثقافة متخصصة، وشمولية في الوقت نفسه. إنها استيعاب للعصر الذي أنتج النص المترجم من جهة، وانفتاح على المجتمع الذي ينقل إليه ذلك النص في مرحلته ومشكلاته ومصطلحاته المعاصرة من جهة أخرى.

فالترجمة ليست سوى تعبير مكثف عن دينامية الحضارة الإنسانية في شموليتها والحضارة الشمولية ليست غربية أو شرقية، ولا رأسمالية أو اشتراكية، ولا تراثية أو تحديثية، إنها المحصلة العامة للجهد الإنساني منظوراً إليه بعين الحاضر الحريصة على الاحتفاظ بالموروث الثقافي القابل للحياة. وهي حصيلة جهد الأفراد وجهد الجماعات معاً. وهي التعبير المكثف للإنسان في جميع أبعاده وللمجتمع في جميع مشكلاته. فحركة الترجمة عملية مستمرة لتغيير اللغة والإنسان والتراث والمجتمع في حوار حضاري غير منقطع. ومن يستوعب حضارات الآخرين يضيف أعماراً إلى عمره، وحضارات إلى حضارته. ومن أجل هذا كانت الترجمة صلة الوصل الأكثر فاعلية في الحوار بين الشعوب، ويخشى على الحوار العربي الأوروبي من اختلال إحدى ركيزتيه الأساسيتين. فما زالت أوروبا حتى الآن تنظر بعين الاستعلاء إلى العرب وتراثهم وحضارتهم وتنصحهم باعتماد الحلول الحاضرة لديها لحل مشكلاتهم، الأمر الذي أثار ردود فعل سلبية كثيرة لدى المثقفين الوطنيين العرب. فاللغات الأوروبية تدّرس في جميع المعاهد والجامعات العربية ومع ذلك لا تحظى اللغة العربية باهتمام كبير في الأوساط العلمية الأوروبية. فلا حوار يفضي إلى نتائج إيجابية مع الاستعلاء الثقافي، والإقلال من أهمية اللغة العربية في الغرب واتهامها بالتخلف والعجز عن مجاراة العصر التكنولوجي ومفرداته العلمية. وللأسف الشديد، فإن بعض المثقفين العرب سقطوا في دائرة الإغراء بالعالمية والشهرة فاندفعوا إلى ترجمة تراثهم بأنفسهم أو عبر مترجمين أوروبيين إلى لغة أوروبية، ومنهم من استوطن العواصم الأوروبية ليكون على مقربة من مراكز التأثير لعله يقتنص لنفسه جائزة أوروبية أو جائزة نوبل التي لم تمنح لعربي حتى نالها نجيب محفوظ مؤخراً. فذلك حوار مشوه عبر مثقفين بعضهم من خيرة مثقفي الوطن العربي ولكنهم لا يعايشون بصدق مشكلاته الراهنة. إنها الترجمة بهدف العالمية والشهرة الذاتية، وهي من السلبيات الإضافية التي تزامنت مع رحيل عدد كبير من المثقفين العرب إلى أوروبا وأميركا فشكلت السمة البارزة في عصر الانحطاط والتخلف والقمع السلطوي السائد في الوطن العربي كله.

ونشير أيضاً إلى تبدل نوعي رافق الترجمة في القرن العشرين، ولا سيّما في النصف الثاني منه، إذ لم تعد الكتابة باللغات الأوروبية مقتصرة على الأوروبيين وحدهم لأن آلافاً من المثقفين العرب يشاركونهم تلك اللغات ويبرعون فيها كأبناء جنسها. ولا يتسع المجال لذكر المثقفين العرب الذين كتبوا باللغات الأوروبية المعاصرة بل نكتفي بأسماء بعض اللبنانيين الذين نالوا شهرة واسعة في هذا المجال وحصلوا على جوائز عالمية، منهم المسرحي جورج شحادة، والمؤرخ فيليب حتي، وألبرت حوراني، وجورج انطونيوس، وشارل قرم، وميشال شيحا، ورينه حبشي، واندريه شديد، وجورج قرم، وأمين معلوف، وكمال صليبي، وجواد بولس، وكمال جنبلاط وغيرهم.

كذلك عملية إصدار الصحف والمجلات باللغات الأوروبية التي يقوم بها اللبنانيون، داخل لبنان وخارجه، وهي تتزايد باستمرار دون أن يلحظ وجود مثل هذا الاتجاه لدى الأوروبيين في إصدار صحف ومجلات متخصصة باللغة العربية. ويحرص عدد كبير من المثقفين العرب، ومنهم بعض اللبنانيين بشكل خاص، على إصدار انتاجهم بالعربية وترجمته إلى اللغات الأوروبية وبالعكس، وذلك في وقت واحد أو بعد فترة قصيرة. في حين يلاحظ تقلص حاد في عدد المستشرقين البارزين الجدد المهتمين بالدراسات العربية عامة، واللبنانية خاصة. وفي حين كان يلاحظ لدى المستشرقين السابقين حرص شديد على معرفة العالم العربي بدقة، واتقان اللغة العربية بشكل جيد، فإن الأسماء الجديدة في عالم الاستشراق الأوروبي والأميركي حول الوطن العربي، ومنه لبنان، لا توحي بالثقة ولا بسعة إطلاعها وجدية اتقانها للغة العربية ومعرفتها العميقة بمشكلات العالم العربي.

وما زالت المرحلة الراهنة تحفظ دوراً للبنانيين في حقل الترجمة والحوار الثقافي بين أوروبا والوطن العربي رغم أن لبنان نفسه، كمساحة جغرافية، لم يعد مؤهلاً ليلعب ذلك الدور على أراضيه بسبب الظروف الأمنية الناتجة عن الحرب الأهلية. ومع ذلك فإن صعوبات الحرب لم تستطع القضاء على دور حضاري نشأ اللبنانيون وترعرعوا في ظله وكان من ثماره الأساسية فتح الباب على مصراعيه أمام الحوار الثقافي بالكلمة. وما زالت لدى الكثيرين منهم رغبة متزايدة في تعميق الحوار، وباللغات الأوروبية مباشرة بعد امتلاكها واتقانها.

إن مقولة «لبنان سويسرا الشرق» تهاوت منذ عام ١٩٧٥ في الحرب الأهلية التي أوقفت فيه الحوار بالكلمة واستبدلته بحوار المدفع الذي يهدد كل انجازات المرحلة السابقة وعلى رأسها موقع لبنان الحضاري كصلة وصل بين الشرق والغرب ومركز للحوار

الأساسي بين العرب والأوروبيين. فقد ضعفت فيه مواقع اللغات الأجنبية إلى الحد الأقصى، وتقلصت العملية التعليمية في مدارسه وجامعاته ومعاهده الخاصة والرسمية، إلى حدودها الدنيا. فهل تنتهي تجربة «**سويسرا الشرق**» بمثل ما انتهت إليه أحلام الخديوي إسماعيل بجعل مصر قطعة من أوروبا؟ وهل ينتصر الفكر الظلامي الذي سيطر على جزء من الساحة اللبنانية فتتوسع دائرته، بالإرهاب والقتل واغتيال المثقفين والثقافة، لتطول مستقبل لبنان ودوره الرائد في محيطه العربي؟

لبنان اليوم على أبواب مرحلة مصيرية في تاريخه المعاصر. والعرب، كل العرب، وكذلك الأوروبيون، معنيون مباشرة بمصير الساحة اللبنانية لأنها من أكثر المراكز أهمية وفاعلية في الحوار العربي ـ الأوروبي. فإما أن ينتصر الفكر الظلامي القادم من دهاليز القرون الوسطى ومحاكم التفتيش الديني، وإما أن يترسخ دور لبنان المحاور بالكلمة لا بالمدفع. وعندما تكون الترجمة قد أعطت أفضل ثمارها اليانعة لأنها تكون قد ساهمت فعلاً في تغليب الكلمة على البندقية، والحوار على التحجر، والديموقراطية على الظلامية.

الفصل الثالث

دور اللبنانيين في الصحافة المصرية
إبان الاحتلال البريطاني

أفسح المجتمع المصري المجال واسعاً أمام الشوام، ولا سيّما السوريين واللبنانيين كي يلعبوا دوراً بارزاً في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإدارية والمالية وغيرها. ولا يتسع مجال هذه الدراسة لبحث تلك الجوانب بل ستقتصر على إبراز دورهم عبر الصحافة التي أصدروها في مصر إبان الاحتلال البريطاني لها ١٨٨٢ ـ ١٩٥٢.

هاجر بعض الصحافيين اللبنانيين إلى مصر بدافع الاضطهاد العثماني أيام السلطان عبد الحميد الثاني بشكل خاص، ولكن الغالبية الساحقة منهم انتقلت إليها طوعاً بدافع العمل وجمع المال والبحث عن الشهرة والنفوذ. وتدل وثائق المرحلة على أن المهاجرين الأوائل عملوا في التجارة بشكل أساسي ولم ينصرف بعضهم إلى العمل الصحفي إلا في عهد إسماعيل، فصدرت أول صحيفة لمهاجر لبناني في مصر هو حبيب غرزوزي يعاونه عبد الله أبو السعود هي صحيفة «وادي النيل»، وذلك عام ١٨٦٦. وتبرز كذلك العلاقات الممتازة التي سادت أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين بين الشوام والمصريين. فقد برزت أسماء لمدن ومناطق لبنانية على واجهات محلات في مصر وشوارعها، ولا سيّما في الإسكندرية والقاهرة والمنصورة، وتصدّرت بالمقابل أسماء مدن وأماكن مصرية كثيرة واجهات المؤسسات اللبنانية، ولا سيّما الفنادق والمطاعم والمقاهي منها: مصر، وادي النيل، الأهرام، القناة، سميراميس، كليوباترة، السويس، الإسكندرية، أبو الهول، الخديوي، النيل، أسوان، وغيرها.

وقد كانت أحلام إسماعيل تهدف إلى جعل مصر قطعة من أوروبا فاختار مدينة الإسكندرية لتنفيذ ذلك الحلم وبذل الكثير من أموال الشعب المصري لتحسين شوارعها وتشجيع النهضة العمرانية والاقتصادية والثقافية فيها. فنشطت الصحافة والترجمة والتأليف

إلى جانب مشروعات أدبية أخرى فأصبحت الإسكندرية قطباً جاذباً لكثير من الصحفيين ورجال التجارة والبنوك والأعمال، ولا سيّما اللبنانيين منهم[١]، ووقفت «**الأهرام**» إلى جانب الخديوي، ونشطت مطابعها، وأصدرت «**صدى الأهرام**» الأسبوعية الواسعة الانتشار. وكانت أشبه بجريدة رسمية للدولة توزع مجاناً على كثير من الموظفين ونخبة من رجال الأعمال[٢] وانتقلت حركة الطباعة ونشر الصحف إلى القاهرة حيث عرفت ازدهاراً كبيراً إثر اندلاع ثورة أحمد عرابي، وتوقف نشاط اللبنانيين والسوريين في إصدار الصحف بالاسكندرية[٣].

لم يعمل الصحافيون اللبنانيون في مصر ضمن اتجاه سياسي واحد. ففي حين ارتبط بعضهم بالسلطة المصرية، وبالاحتلال البريطاني بعد ١٨٨٢، كانت صحف أخرى أشرف على إصدارها مثقفون لبنانيون كبار من أمثال فرح أنطون، ونقولا حداد، ورفيق جبور، وأنطون مارون، وغيرهم تأخذ طابع المعارضة العنيفة للسلطة المصرية والبريطانية معاً، وتدافع عن مصالح الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني وأعوانه[٤]. وقد دفع أنطون مارون ورفيق جبور حياتهما ثمناً لتلك المواقف الجريئة.

ولكن الصحافة السياسية لم تحتل سوى حيز بسيط من مجموع الصحافة التي أصدرها اللبنانيون في مصر والتي تعددت أسماؤها بحيث بات من الصعب إيجاد كلمات مناسبة تصلح عناوين للصحف الجديدة. فقد توسع إصدار الصحف والمجلات في مختلف الاتجاهات الإدارية، والحقوقية، والصناعية، والزراعية، والطبية، والتاريخية، والثقافية، والأدبية، والرياضية، والعلمية، بالإضافة إلى صحف التسلية والمجلات المصورة وغيرها. ورغم تمركز تلك الصحف والمجلات في القاهرة والإسكندرية بشكل خاص، فإن بعضها صدر، ولفترة محدودة، في المنصورة، وطنطا وبنها، ووصل بعضها إلى الخرطوم. وقد انقسم الصحافيون اللبنانيون على معظم الاتجاهات السياسية العاملة في

---

(١) حسن محمد صبحي: «**المؤثرات الأوروبية في مجتمع الاسكندرية في العصر الحديث**». مقالة منشورة في كتاب «**مجتمع الاسكندرية عبر العصور**». المرجع السابق ـ الاسكندرية ١٩٧٥.

(٢) مجلة «**الهلال**» السنة الرابعة ـ الجزء الأول الصادر في أول أيلول ١٨٩٥. يراجع أيضاً إبراهيم عبده «**أعلام الصحافة العربية**» القاهرة ١٩٤٤.

(٣) خليل صابات: «**تاريخ الطباعة في الشرق العربي**». دار المعارف بمصر ١٩٦٦، ولا سيّما الباب الخامس ـ الفصل الرابع «**عهد التفوق ١٨٨٣ ـ ١٩٢٤**» صفحات ٢١١ ـ ٢٥٣.

(٤) عواطف عبد الرحمن: «**دراسات في الصحافة المصرية والعربية**» القاهرة ١٩٧٧، ولا سيّما صفحات ١ ـ ١٦.

الصحافة المصرية، بما فيها الاتجاه العثماني، ولكن الغالبية الساحقة منهم فضّلت الاتجاه الموالي للخديوي والمرتبط مباشرة بالإنكليز، والاتجاه الموالي للفرنسيين، ووقف قسم ضئيل منهم مناهضاً للفرنسيين والإنكليز والخديوي معاً وارتبط وثيقاً بالحركة الوطنية المصرية.

إن معظم الصحفيين اللبنانيين لم يهتموا بالسياسة بل انصرفوا إلى الصحافة الأدبية والفنية والعلمية وصحافة التسلية. وتمكنت دار الهلال من إدخال أحدث الآلات الطباعية الأوروبية إلى مصر منذ عام ١٩٢١ فشكلت بداية حقيقية لنهضة صناعية كبرى في مجال الطباعة والصحافة المصرية، إذ تمكنت دار الهلال من إصدار ست مجلات نالت شهرة واسعة بمعدل مجلة كل يوم على مدار الأسبوع وهي **«المصور»**، **«كل شيء»**، **«الدنيا»**، **«الكواكب»**، **«الاثنين»**، **«إيماج Image»**، بالإضافة إلى مجلة الهلال[٥]. ويتضح من ذلك أنه من الصعب الإحاطة بالصحافة اللبنانية في مصر خلال سبعين عاماً من الاحتلال البريطاني لها. وكل ما نرجوه في هذه الدراسة هو التعريف الكافي بحركة الإصدار والنشر التي شهدتها الصحافة اللبنانية في وادي النيل إبان تلك المرحلة.

البدايات الأولى من الإسكندرية

تشير المصادر التاريخية لمرحلتي الخديوي إسماعيل وتوفيق إلى ارتباط ولادة الصحافة التي أنشأها **«الشوام»** في مصر بالسياسة التي اتبعها إسماعيل لتغريب مصر، والتي قادت إلى الاستدانة، واستدعت الرقابة المالية الأوروبية، والتشدد في جباية الضرائب لتسديد القروض، ومن ثم إلى الثورة الشعبية العارمة في الإسكندرية بقيادة أحمد عرابي، واحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢. ولذلك يندرج دور الشوام في مصر، ومنهم أعداد كبيرة من اللبنانيين، في إطار الموقع الاقتصادي والاجتماعي لهم كحلقة وصل بين الاحتلال البريطاني والشعب المصري[٦]. وليس صدفة أن تتم ولادة أول صحيفة للشوام

---

(٥) مقابلة مع شكري جورجي زيدان في ١٦ تموز ١٩٨٣ قبيل وفاته في بيروت، ومقابلة مع حبيب متري زيدان شقيق جورجي زيدان، ومع ابن أخيه فؤاد إبراهيم زيدان في القاهرة ١٥ تشرين الأول ١٩٨٢.

(٦) جول خلاط: **«أعمال البورصة في مصر»** نقله عن الفرنسية خليل شيبوب ونشر في الاسكندرية عام ١٩٣٧ في ٢٢٨ صفحة. تراجع صفحات ٧٦ ـ ٧٧.

تراجع أيضاً: **«الغرفة التجارية اللبنانية ـ المصرية بالإسكندرية : «العلاقات الاقتصادية بين مصر ولبنان»** النشرة السنوية الأولى ـ كانون الثاني ١٩٥١. صفحات ١ ـ ٦.

في القاهرة عام ١٨٦٦ ، أي قبيل تدشين قناة السويس بمهرجان عالمي شاركت فيه شخصيات دولية برعاية الخديوي إسماعيل. فقد أسس حبيب غرزوزي بالاشتراك مع عبد الله أبو السعود صحيفة «**وادي النيل**»، وأصدرها في القاهرة عام ١٨٦٦. وفي العام التالي نقل أحمد فارس الشدياق جريدة «**الجوائب**» من الآستانة إلى القاهرة. وتوقف إصدار الشوام للصحف والمجلات في مصر حتى عام ١٨٧٣ عندما أصدر سليم الحموي صحيفة «**الكوكب الشرقي**» في الإسكندرية. وفي ٢٧ كانون الأول ١٨٧٥ حصل بشارة وسليم تقلا على ترخيص بصحيفة «**الأهرام**»،ولكن العدد الأول منها لم يصدر حتى ٥ آب (أغسطس) ١٨٧٦ في الإسكندرية. وفي عام ١٨٧٧ أصدر أنيس خلاط «**حقيقة الأخبار**» في القاهرة في الوقت الذي أصدر فيه أديب إسحاق بالاشتراك مع سليم النقاش صحيفة «**مصر**»، وأصدر سليم وبشارة تقلا صحيفة «**الوقت**» في الإسكندرية. وفي عام ١٨٧٨ أصدر أديب إسحٰق في الإسكندرية صحيفة «**التجارة**»، وأصدر سليم الحموي فيها جريدة باسم «**الإسكندرية**». وفي عام ١٨٨٠ أصدر سليم النقاش بالاشتراك مع أديب إسحٰق صحيفة «**المحروسة**» في الإسكندرية، في حين أصدر فيها سليم النقاش منفرداً صحيفة «**العصر الجديد**». وفي عام ١٨٨١ ، أي قبيل الاحتلال البريطاني مباشرة لمصر، أصدر روفائيل مشاقة صحيفة «**الاتحاد المصري**» في الإسكندرية، وأصدر أديب إسحٰق بالاشتراك مع أخيه عوني صحيفة «**مصر**» بالإسكندرية أيضاً. كما أصدر في العام نفسه أمين ناصيف صحيفة «**الصادق**» في القاهرة.

وهكذا كانت البدايات الأولى لصحافة الشوام في مصر من الإسكندرية رغم أن الصحيفة الأولى والثانية صدرتا من القاهرة خلال عامي ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ثم توقف إصدار الشوام للصحف في وادي النيل حتى عام ١٨٧٣ حين بدأت مرحلة تاريخية بالغة الأهمية في تطور الصحافة المصرية استمرت قرابة سبعين عاماً دون انقطاع، وبلغت أوجها في مطلع القرن العشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن إصدار الصحف في الإسكندرية والقاهرة قد ارتبط بأسماء بارزة من الشوام الذين ساهموا بإصدار أكثر من صحيفة ومجلة. وأبرز تلك الأسماء آل تقلا، وآل إسحٰق، وآل النقاش، وآل الحموي، وآل مشاقة، وآل ناصيف، وآل خلاط وغيرهم. ويلاحظ أن بعضهم أصدر أكثر من صحيفة ومجلة، في القاهرة أو في الإسكندرية. وحملت مرحلة البدايات ولادة ١٤ صحيفة جديدة، أو منقولة من الخارج إلى مصر، منها ١٠ في الإسكندرية وحدها و٤ في القاهرة. ولم يلحظ أي وجود لصحافة

الشوام في باقي المدن المصرية خلال تلك المرحلة، ولم تتوسع صحافتهم آنذاك إلى الخرطوم إلا بعد دخول البريطانيين إلى السودان واستقرارهم فيه. وعندما اندلعت الثورة العربية في الإسكندرية تعرضت صحيفة الأهرام إلى اعتداءات مباشرة بسبب مواقفها المؤيدة للأوروبيين والمناهضة للجماهير الشعبية المصرية. فأصيبت مكاتبها ومطابعها بأضرار فادحة، وتوقفت عن الصدور، وفرَّ آل تقلا إلى جبل لبنان ليعودوا بعد فترة إلى إصدار «**الأهرام**» من القاهرة، وما زالت تصدر حتى الآن. ورغم أن غضبة الجماهير المصرية تكررت في مناسبات عدة ضد أكثر من صحيفة موالية للإنكليز أصدرها الشوام في مصر، وتحديداً ضد الصحف التي أصدروها في وادي النيل، فإنها كانت تندرج في إحصاء المجلات والصحف غير السياسية. ولم تقتصر صحفهم، منذ البداية، على جانب واحد أو اتجاهات واحدة. كما أن صحفهم السياسية توزعت على جميع التيارات الفاعلة على الساحة المصرية وكان لها الدور الأهم في تأطير المصريين واصطفافهم كتلاً سياسية توالي أو تعارض الاحتلال البريطاني لمصر.

مرحلة التوسع والازدهار: ١٨٨٢ ـ ١٩١٦[٧]

تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث حقبات تبعاً لعدد إصدار الصحف والمجلات فيها.

الحقبة الأولى: ١٨٨٢ ـ ١٨٩٣

أبرز سماتها أن الشوام حافظوا فيها على وتيرة واحدة في إصدار صحف جديدة بمعدل لم يتدن عن صحيفة واحدة ولم يتجاوز خمس صحف في العام الواحد.

---

(٧) اعتمدنا في إعداد إحصاء تفصيلي للصحف التي أصدرها اللبنانيون في مصر إبان الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩٥٢:

ـ يوسف أسعد داغر: «**قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨ ـ ١٩٧٤**» منشورات الجامعة اللبنانية ـ بيروت ١٩٧٨ صفحات ٣٩٥ ـ ٤٥٢.

ـ يوسف ق. الخوري: «**مدوّنة الصحافة العربية**» القسم الأول ـ معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٥. وهذا القسم بصفحاته البالغة ٥٤٨ سجل شامل للصحف العربية منذ نشأتها حتى عام ١٩٨٠.

ـ فيليب دي طرازي «**تاريخ الصحافة العربية**» أربعة أجزاء ـ بيروت ـ المطبعة الأدبية ١٩١٣.

ـ مقابلة خاصة أجريناها مع شارل الشميل، ابن شقيق الفيلسوف شبلي الشميّل، وصاحب مقالة «**نشأة الصحافة المصرية في مدينة الاسكندرية**» المنشورة في كتاب «**مجتمع الاسكندرية عبر العصور**». والكتاب مجموعة محاضرات ألقيت في ندوة علمية بكلية الآداب في نيسان ١٩٧٣ بالتعاون مع الجمعية التاريخية المصرية، وأصدرته جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٥.

ففي عام ١٨٨٢، عام الاحتلال، وقبل هروبهم من الإسكندرية، أصدر الأخوان سليم وبشارة تقلا صحيفة «**الأحوال**» فيها. ولكن الثورة العارمة كانت تلوح في الأفق قبيل ذلك التاريخ. فاتجه الشوام إلى القاهرة بدلاً من الإسكندرية. فأصدر ميخائيل جرجس العورا صحيفة «**الحضارة**»، وأصدر خليل اليازجي وأمين ناصيف معاً صحيفة «**مرآة الشرق**» وكلتاهما في القاهرة عام ١٨٨٢.

لم يحمل العام التالي أية صحيفة جديدة، في حين شهد عام ١٨٨٤ ولادة صحيفة «**البيان**» في القاهرة على أيدي ميخائيل العورا ويوسف سيف، ونقل يعقوب صروف وفارس نمر «**المقتطف**» من بيروت إلى القاهرة. وفي عام ١٨٨٥ أصدر جرجس النحاس «**الجريدة المصرية**» في القاهرة، وأصدر سليم فارس الشدياق فيها صحيفة حملت اسمها «**القاهرة**». وولدت أربع صحف جديدة في القاهرة عام ١٨٨٦ هي «**الحقوق**» لإميل الشميل وإبراهيم الجمّال، و«**الشفاء**» لشبلي الشميّل، و«**اللطائف**» لشاهين مكاريوس، و«**المحروسة**» مجلة جديدة ليوسف همام آصاف. وبدأت صحافة الشوام تستعيد دورها في الإسكندرية منذ عام ١٨٨٧ واستقرار الأوضاع فيها فأصدر نجيب غرغور «**الببغاء**» ذلك العام. ثم أصدر غرغور نفسه «**المنارة**» و«**حديقة الأدب**» في الاسكندرية أيضاً عام ١٨٨٨ في حين أصدر يوسف همام آصاف «**جريدة المحاكم**» في القاهرة، وخليل زينية «**الراوي**» في الإسكندرية، وأصدر محمد باشا المخزومي «**الرياضة السورية**» في القاهرة في العام نفسه. وشهد عام ١٨٨٩ ولادة ثلاث صحف جديدة واحدة في الإسكندرية هي «**الحقيقة**» لجورج ميرزاء بالاشتراك مع فرج مزراحي، واثنتان في القاهرة هما «**المقطم**» ليعقوب صروف وفارس نمر، و La Jurisprudence بالفرنسية ليوسف همام آصاف. ولم تصدر سوى صحيفة جديدة واحدة عام ١٨٩٠ هي «**المحاكم**» ليوسف همام آصاف في القاهرة، ولعلها الترجمة لصحيفته الفرنسية.

وظهرت أربع صحف جديدة عام ١٨٩١ منها واحدة في الإسكندرية هي «**أبو نؤاس**» للأخوين يوسف وإلياس كنعان، وثلاثة في القاهرة هي «**الزراعة**» لأيوب عون، و«**كنز الزراعة**» لحبيب فارس، و«**الفوائد الصّحية**» للدكتور شلهوب. وشهد عام ١٨٩٢ ولادة ثلاث صحف أخرى جديدة منها واحدة في الإسكندرية هي «**الفتاة**» لهند نوفل، واثنتان في القاهرة هما «**الفتى**» لإسكندر شلهوب، ومجلة «**الهلال**» لجرجي زيدان.

وبرزت ثلاث صحف جديدة أخرى في العام التالي ١٨٩٣ منها أيضاً واحدة في الإسكندرية هي «**الثمرة**» لأنطونيوس منصور، واثنتان في القاهرة هما «**أبو الهول**» لنجيب

الحاج، بالاشتراك مع نجيب كنعان، و«الرأي العام» لاسكندر شلهوب بالاشتراك مع نجيب الحاج.

وقد شهدت هذه الحقبة تبدلاً في اتجاه الشوام لإصدار صحف جديدة. ففي حين كانت نسبة الصحف التي أصدروها في الإسكندرية أكثر من ضعفي الصحف التي أصدروها في القاهرة (نسبة ١٠ إلى ٤ في المرحلة السابقة) فإن النسبة الجديدة بلغت ٢٢ صحيفة ومجلة في القاهرة مقابل ٩ فقط في الإسكندرية خلال سنوات ١٨٨٢ ـ ١٨٩٣.

ويلاحظ أن ثورة عرابي لعبت دوراً بارزاً في هذا التغيير فباستثناء صحيفة «الأحوال» التي أصدرها آل تقلا قبيل الثورة فإن سنوات ١٨٨٢ حتى ١٨٨٦ لم تشهد ولادة أية صحيفة في الاسكندرية. وبقيت النسبة الغالبة خلال تلك الحقبة على أساس صحيفة واحدة في الاسكندرية مقابل صحيفتين أو أكثر تصدران في القاهرة. وبرزت أسماء عائلات جديدة في عالم الصحافة منها صروف، ونمر، وشلهوب، وآصاف، وغرغور، وزينية، وكنعان، ونوفل، والحاج، وعون وغيرها.

ويلاحظ كذلك اتساع حقول الصحافة اللبنانية هناك لتطول جوانب جديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر أبرزها الاهتمام بالفتى، والفتاة، والرأي العام، والزراعة، والصحة، والمحاكم، والرياضة، بالإضافة إلى موضوعات سياسية، وتاريخية، وروايات، وفكاهة، وأدب، وتسلية.

الحقبة الثانية أو الحقبة الذهبية: ١٨٩٤ ـ ١٩٠٣

بعد أكثر من عشر سنوات على فرض الاحتلال البريطاني لمصر بات واضحاً أن الاستعمار البريطاني ثبّت أقدامه عليها بناءً على اتفاق ودي مع منافسه الأساسي، الاستعمار الفرنسي، وعمل على توسيع رقعة نفوذه لتشمل السودان على قاعدة الوحدة التاريخية لوادي النيل التي أنجزت في ظل هذا الاستعمار. فبعد سنوات قليلة على احتلال مصر، وبمساعدة مباشرة من الأسرة الخديوية والجيش المصري التابع لها، احتلت بريطانيا السودان.

وفي هذه الحقبة بالذات انفتحت أبواب الهجرة اللبنانية إلى مصر والسودان على مصراعيها وقاربت أعداد المهاجرين الشوام حوالي المئة ألف مهاجر، وهو رقم كبير بالمقارنة مع عدد سكان مصر من جهة، وعدد السكان في الولايات السورية وجبل لبنان من جهة ثانية. وشهدت مصر كذلك هجرات كثيفة وتشكلت جاليات من اليونان،

والأرمن، والسريان، والفرنسيين، والانكليز، والألمان، وغيرهم. ونشطت حركة الصحافة، والطباعة، والمدارس، والمسرح، والترجمة، والشعر، والأدب، والفنون، وغيرها من النشاطات الثقافية والفنية إلى جانب ازدياد هائل في حجم المؤسسات التجارية والصناعية والإصلاح الزراعي. ولا يتسع المجال هنا لإبراز ذلك النشاط بل سنبرز فقط النهضة العارمة في مجال الصحافة خلال هذه الحقبة التي لقبت بالعصر الذهبي للصحافة اللبنانية في مصر. فبالإضافة إلى عدد كبير من الصحف التي أسست سابقاً واستمرت في الصدور، ظهرت صحف جديدة، وأعيد إصدار صحف متوقفة. والإحصاء التالي يبرز بوضوح مظاهر تلك الحركة في تسلسلها الزمني ما بين ١٨٩٤ ـ ١٩٠٣.

١٨٩٤: صدرت خمس صحف أو مجلات، منها واحدة في القاهرة فقط هي «**الأمة**» لسليم حبالين، وأربع في الاسكندرية هي: «**المشير**» لسليم سركيس، و«**المتحف**» للأخوين قسطنطين ويعقوب نوفل، و«**الابتسام**» لروفائيل مشاقة ونجيب غرغور، و«**لسان العرب**» للأخوين نجيب وأمين الحداد بالاشتراك مع عبده بدران. وسجل ذلك العام بداية كبرى لعودة النشاط الصحفي للشوام في الاسكندرية أكثر منه في القاهرة نظراً لعلاقتها المباشرة بالحركة الثقافية الأوروبية، ووجود الجاليات الأوروبية فيها بشكل أساسي، وتحولها إلى مركز لاصطياف البورجوازية القاطنة في مصر من مختلف الجنسيات. ورغم النشاط الكثيف الذي أبرزه هذا الإحصاء فإن القاهرة، خلال تلك الحقبة، بقيت المركز الأساسي لحركة الطباعة، والصحافة، والنشر في مصر، في حين احتلت الإسكندرية على الدوام المركز الثاني بين المدن المصرية.

١٨٧٥: شهد ولادة عشر صحف للشوام في مصر منها ثلاث في الإسكندرية هي «**أبو النواس**» لنجيب غرغور، و«**العالم الجديد**» لنجيب غرغور أيضاً، و«**حظ الحياة**» لسليم وإبراهيم رومانوس، مقابل سبع صحف في القاهرة هي: «**الإخلاص**» لإبراهيم عبد المسيح، و«**السيّار**» ليوسف كنعان، و«**صدى الشرق**» لإميل بربر، و«**طبيب العائلة ورشيد اللبيب**» للدكتور فريد عيد، و«**العدل**» لسليم حبالين، و«**الكنانة**» لشاكر شقير بالاشتراك مع نجيب متري، و«**النبراس**» لنجيب جاويش بالاشتراك مع حسيب كرامة.

١٨٩٦: شهد ولادة إحدى عشرة صحيفة منها اثنتان فقط في الإسكندرية هما «**فصل الخطاب**» لطانيوس عبده، و«**الكرباج والعفريت**» لعبد الله المقدسي. وأما الصحف التي صدرت في القاهرة ذلك العام فهي «**الأخبار**» للشيخ يوسف الخازن، و«**الثريا**» لإدوار جديّ، و«**الرائد المصري**» لنقولا شحادة، و«**الشرق**» لأمين شدياق بالاشتراك مع توفيق

عزوز، و«**الغزالة**» لنقولا بولاد، و«**الفردوس**» للويزا حبالين، و«**الكوثر**» لاسكندر دبّانة، و«**مرآة الحسناء**» لمريم مزهر، ويعتقد بأنه الاسم المستعار لسليم سركيس، و«**الوظيفة**» لسليم حبالين.

١٨٩٧ : صدرت في هذا العام خمس صحف جديدة منها واحدة فقط في الاسكندرية هي «**البصير**» لرشيد الشميّل مقابل أربع صحف في القاهرة هي «**الأثر**» لعلي سلام، و«**البيان**» لإبراهيم اليازجي، و«**تركيا**» لقيصر كرم، و«**الكهرباء**» لسليم سركيس.

١٨٩٨ : شهدت الإسكندرية ولادة سبع صحف جديدة مقابل خمس صحف صدرت في القاهرة. وبعض هذه الصحف جديد وبعضها الآخر متجدد أو منقول بين القاهرة والإسكندرية.

وأما صحف الإسكندرية فهي «**أبو نؤاس**» ليوسف وإلياس كنعان، و«**أنيس الجليس**» للأميرة الكسندره خوري افرينوه Averenoe، و«**تسلية الخواطر**» لسبع الشميّل، و«**الرقيب**» لنجيب إبراهيم طراد، و«**السعادة**» لعبد الفتاح بيهم، و«**السلام**» لنجيب الحداد بالاشتراك مع غالب طليمات، و«**العثماني**» لأمين الخوري بالاشتراك مع نقولا رزق الله. وأما صحف القاهرة الخمس فهي «**الضياء**» لإبراهيم اليازجي، و«**الفكاهة**» لديمتري نقولا، و«**القمر**» لجرجي طنوس، و«**مصر**» للشيخ محمد رشيد رضا الذي أصدر أيضاً في هذا العام مجلة «**المنار**» التي لعبت دوراً بارزاً في الصحافة المصرية خاصة والعربية عامة. ويلاحظ خلال عامي ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨ صدور صحيفتين باسم «**تركيا**» و«**العثماني**» أصدرهما مسيحيون لبنانيون، واحدة في الإسكندرية وأخرى في القاهرة.

١٨٩٩ : يلاحظ من أسماء بعض الصحف القديمة أنها تصدر مجدداً لمالكين جدد أو تنتقل بين القاهرة والإسكندرية. فقد بلغ عدد صحف اللبنانيين الجديدة أو المتجددة في هذا العام ثمانياً منها خمس في القاهرة هي : «**إدريس**» لخليل بتراكي عورا، و«**استير مويال**» لصاحبتها بالاسم نفسه وهي يهودية كما يدل اسمها، و«**العيان**» لنجيب الحداد، و«**العائلة**» لإستير مويال، و«**الكوثر**» لجورج طنوس.

وأما صحف الإسكندرية الثلاث فهي «**الآمال**» لنجيب غرغور، ومجلة «**الجامعة**» لفرح انطون التي لعبت دوراً رائداً في الصحافة العربية، و«**صدى الأهرام**» لسليم وبشارة تقلا.

١٩٠٠ : اللافت للنظر في صحف هذا العام الخمس أنها صدرت جميعها في القاهرة، وهي : «**الخزانة**» للشيخ يوسف الخازن، و«**الغزالة**» لإدوار قرألي، و«**المجلة**

المصرية» للشاعر خليل مطران، و«**المصباح الجديد**» لإبراهيم نجار بالاشتراك مع سمعان سعادة، و«**النصر الجديد**» لإسكندر شلهوب.

١٩٠١: صدرت سبع صحف جديدة منها خمس في القاهرة واثنتان في الإسكندرية هما «**الصباح**» لعبده بدران، و«**المجلة الماسونية**» ليوسف لفلوفة.

وأما صحف القاهرة فهي «**الابتسام**» لجورج وإسحٰق يارد، و«**تحرير سوريا**» لجورج عساف، و«**الخزّان**» لنجيب هاشم، و«**صدى لبنان**» لسجعان عارج سعادة، و«**المرأة**» لأنيسة عطا الله.

١٩٠٢: شكل ذروة النهضة الصحفية للبنانيين في مصر وذلك بولادة اثنتي عشرة صحيفة جديدة أو متجددة منها أربع في الاسكندرية وثمانٍ في القاهرة.

وصحف الاسكندرية هي «**الإعلان**» لأمين الخوري، و«**الرجاء**» لألبرت أسود، و«**الزهرة**» لمريم سعد، و«**المصور**» لخليل زينية.

وصحف القاهرة هي: «**الأقلام**»» لجورج طنوس بالاشتراك مع محمود المنفلوطي، و«**بريد الأمة**» للشيخ يوسف الخازن، و«**الروايات الشهيرة**» ليعقوب الجمّال، و«**السعادة**» لروجينا عواد، و«**الطب الحديث**» لألفريد عيد، و«**الغزالة**» ليعقوب الجمّال، و«**الكلمة الحرة**» لإبراهيم سليم النجار، و«**مرآة الأيام**» لإبراهيم لفلوفة.

١٩٠٣: شهد هذا العام أول صحيفة للبنانيين في السودان أصدرها فارس نمر وشركاه في الخرطوم بالإضافة إلى سبع صحف جديدة منها خمس في الإسكندرية واثنتان فقط في القاهرة هما «**الجوائب المصرية**» **لخليل مطران**، و«**الطوائف**» لرشيد مصوبع.

وأما صحف الإسكندرية فهي «**الزمار**» التي أصدرها شاهين الخازن بالاشتراك مع طانيوس عبده، ثم اختلفا فأصدرها مجدداً في العام نفسه شاهين الخازن مع نسيم العازار. و«**الرجاء**» لتوفيق رزق الله وجرجي حبيب، و«**السيدات والبنات**» لروز انطون، و«**الشرق**» لحنا جاويش بالاشتراك مع طانيوس عبده، و«**الطغراء**» لجورج إسحٰق يارد.

وهكذا تعتبر هذه الحقبة بحق العصر الذهبي للصحافة اللبنانية في مصر. فخلال عقد واحد من الزمان أسس اللبنانيون هناك ٨٣ صحيفة ومجلة، جديدة أو متجددة، في القاهرة والإسكندرية تضاف إليها صحيفة واحدة في الخرطوم كأول انطلاقة للصحافة اللبنانية خارج مصر من جهة، وتحديداً خارج القاهرة والإسكندرية. وستشهد السنوات القادمة ولادة صحافة لبنانية في مدن مصرية أخرى، ولكنها ولادة ضعيفة وغير مستقرة.

ويلاحظ خلال هذه الحقبة أن الإسكندرية شهدت ولادة ٣١ صحيفة لبنانية مقابل ٥١ صحيفة في القاهرة، وذلك رغم الفارق العددي الكبير بين سكان كل من المدينتين. ودلالة ذلك أن الاسكندرية قد استقطبت العمل الصحافي بشكل بارز حتى إن بعض السنوات شهدت ولادة صحف جديدة فيها أكثر ممّا في القاهرة. أضف إلى ذلك أن سنوات هذه الحقبة عرفت ازدهاراً لم تشهده سنوات المرحلة اللاحقة إلا نادراً. ولم تتدن نسبة الصحف الجديدة عن الخمس في العام الواحد في حين لم تشهد السنوات اللاحقة ولادة خمس صحف أو أكثر في العام الواحد إلا مرتين في عام ١٩٠٩ وفي عام١٩١٢، وذلك خلال المرحلة ما بين ١٩٠٤ ونهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨. كما أن سنوات المرحلة الممتدة ما بين الحربين العالميتين ستعرف بعض الازدهار في سنوات قليلة، ولكنها تبقى بعيدة جداً عن أرقام الحقبة الذهبية للصحافة اللبنانية في مصر، وفيها استخدمت عناوين كثيرة بحيث بات يصعب إيجاد أسماء جديدة تسمى بها الصحافة هناك. ولذا يلاحظ تجديد بعض العناوين القديمة، وإعادة إحياء صحافة أنشئت في الحقبة الذهبية ثم توقفت عن الصدور أو تغير مالكوها أو مصدروها. ومتابعة هذا الجانب لتطور الصحافة اللبنانية في مصر تحتاج إلى دراسة مستقلة وإلى رصد دقيق لتاريخ إصدار كل صحيفة أو مجلة، ثم توقفها، فإعادة إصدارها مجدداً أو مراراً.

الحقبة الثالثة: ١٩٠٤-١٩١٨

تمتد هذه الحقبة من مرحلة الازدهار الكبير للصحافة اللبنانية في مصر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار السلطنة العثمانية. وقد انهار معها الارتباط الشكلي للأسرة الخديوية في مصر بالسلطنة وارتبطت مباشرة بالإنكليز وتحددت معالم السياسة المصرية كدولة خاضعة للسيطرة البريطانية دون سواها.

وفي عام ١٩٠٤ ولدت أربع صحف أو مجلات جديدة أو مجددة: اثنتان في القاهرة هما **«الحوادث»** لنجيب عواد و**«السياسة»** ليوسف كسّاب، واثنتان في الاسكندرية هما **«المباحث»** للخوري جرجس فرج صفير، و**«النور»** لفارس مشرق بالاشتراك مع داود مجاعص. وفي عام ١٩٠٥ ظهرت صحيفتان جديدتان هما **«الروايات الشهيرة»** ليعقوب الجمّال، و**«مجلة سركيس»** لسليم سركيس وكلتاهما في القاهرة. وأما عام ١٩٠٦ فشهد ولادة أربع صحف منها اثنتان في الإسكندرية: **«الحقيقة»** لنعيم صوايا، و**«رجع الصدى»** للشيخ نجيب العازار، واثنتان في القاهرة هما **«فتاة الشرق»** للبيبة هاشم و**«الكلمة الحقّة»** لإبراهيم سليم النجار. ولم يشهد عام ١٩٠٧ ولادة أية صحيفة أو مجلة جديدة في حين

برزت صحيفة واحدة في القاهرة عام ١٩٠٨ هي «**المباحث السياسية المصورة**» لحسين شفيق.

وإثر إعلان الدستور العثماني عرفت الصحافة اللبنانية ازدهاراً ملحوظاً في ولاية بيروت وجبل لبنان والمناطق المجاورة لهما وصولاً إلى مصر وباقي أرجاء السلطنة العثمانية. وكان نصيب مصر سبع صحف ومجلات جديدة أو مجددة منها واحدة فقط في الإسكندرية هي «**الراوي**» لطانيوس عبده، وست في القاهرة هي: «**الإقدام**» لحنا سيدهم بالاشتراك مع نجيب كرم، و«**مجلة جمعية الاتحاد اللبناني**» لجمعية الاتحاد اللبناني، و«**الصاروخ**» لجرجي خليل معوض، و«**فرعون**» لحبيب جاماتي، و«**مرشد الأطفال**» لأنجلينا أبو شعر، و«**المقطم الأسبوعي**» ليعقوب صروف بالاشتراك مع فارس نمر وشاهين مكاريوس. وعام ١٩١٠ ولدت أربع صحف كلها في القاهرة هي: «**الروايات الجديدة**» لنقولا رزق الله، و«**الزهور**» لأنطون الجميّل، بالاشتراك مع أمين تقي الدين، و«**الكائنات**» للارشمندريت باسيليوس الحاج، و«**الوطني**» لمحمد القلقيلي بالاشتراك مع أيوب صبري وقد نقلاها من بيروت إلى القاهرة.

وعام ١٩١١ ظهرت أربع صحف أيضاً منها واحدة فقط في الإسكندرية هي «**السمير**» لقيصر الشميّل، وثلاث في القاهرة هي «**الرابطة**» لمتخرجي الكلية العلمانية، و«**الرقيب**» لجورج طنوس، و«**المعتدل**» لعزيز سليم صعب.

وفي عام ١٩١٢ برزت خمس صحف أو مجلات منها أربع في مصر وواحدة في الخرطوم هي «**الرائد**» لفؤاد الخطيب بالاشتراك مع جميع الرافعي، وهي ثاني صحيفة يصدرها اللبنانيون في القطر السوداني. ويلاحظ بين الصحف الأربع الصادرة في مصر ذلك العام صحيفة في مدينة المنصورة، وهي أول صحيفة يصدرها اللبنانيون في مصر خارج القاهرة والاسكندرية نظراً لأهمية المنصورة التي كانت أحد المراكز الأساسية لنفوذ الشوام في مصر، ولا سيّما اللبنانيين. وقد سميت الصحيفة باسم «**الدلتا**» وكان مصدّرها وديع شيخاني بالاشتراك مع أرنست داود اسكندر. وفي ذلك العام أصدرت الكسندرا خوري افرينوه صحيفة «**الإقدام**» في الاسكندرية، وأصدر أمين عطا الله صحيفة «**المجنون**» في القاهرة، وألفرد خوري صحيفة «**مسامرات الملوك**» في القاهرة أيضاً.

وعام ١٩١٣ تعزز الاتجاه لإصدار صحف ومجلات خارج مصر فصدرت أربع صحف جديدة منها واحدة في الخرطوم أصدرها عبد الرحيم قليلات باسم «**رائد السودان**»، وواحدة في طنطا أصدرها قسطنطين سعادة باسم «**الشرائع**». وأصدر جورج

إسحٰق يارد «**السهام**» في القاهرة ثم نقلها إلى البرازيل. كذلك أصدر زرق الله سركيس بالاشتراك مع خليل كسيب «**الخليل**» في الإسكندرية.

وقبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة أصدر اللبنانيون ثلاث صحف في القاهرة عام ١٩١٤ ولم تصدر أية صحيفة خارجها، لا في الاسكندرية ولا في باقي المدن المصرية، ولا خارج مصر. والصحف الثلاث هي: «**إقرأني**» للأمير فريد شهاب، و«**المرآة**» لخليل زينية بالاشتراك مع أحمد إبراهيم فودة، و«**ملحق المقطم المصوّر**» ليعقوب صروف بالاشتراك مع فارس نمر وشاهين مكاريوس. وفي عام ١٩١٥ أصدر اللبنانيون أربع صحف منها واحدة في الإسكندرية هي «**الأمة**» لتوفيق طنوس وثلاث في القاهرة هي: «**تقويم الشرق**» لهنري مدور، و«**اللطائف المصورة**» لاسكندر مكاريوس، و«**المنبر**» لجورج طنوس.

وفي عام ١٩١٦ لم يصدر اللبنانيون في مصر سوى صحيفة واحدة هي «**الزهرة**» لنعوم مغبغب في القاهرة، ولم يشهد عام ١٩١٧ ولادة أية صحيفة جديدة أو متجددة. وفي عام ١٩١٨، عام انتهاء الحرب العالمية الأولى عرفت القاهرة ولادة صحيفة جديدة باسم «**لبنان الفتى**» أصدرها حبيب جاماتي وهي الصحيفة الوحيدة التي أصدرها اللبنانيون في مصر والسودان ذلك العام.

ويتضح من محصلة هذه الحقبة أن عدد الصحف والمجلات التي أصدرها اللبنانيون في مصر والسودان أو جددوها هناك بلغت ٤٤ صحيفة ومجلة كانت حصة القاهرة منها ٣١ مقابل ٩ في الإسكندرية واثنتين في الخرطوم، وواحدة في المنصورة وواحدة في طنطا. أي أن القاهرة احتكرت قرابة ٧٠٪ من مجموع إصدار صحف الشوام خلال تلك المرحلة، وتقلصت نسبة الإسكندرية إلى حوالي ٢٠٪ منها، وبرزت صحف جديدة خارجهما، ولا سيّما في الخرطوم ومراكز تجمع اللبنانيين في المنصورة وطنطا.

ويلاحظ في هذه الحقبة بروز أسماء رجال دين مسيحيين في قائمة مصدري الصحف والمجلات في مصر، وظاهرة نقل صحف من القاهرة إلى البرازيل التي تدل على كثافة إصدار الصحف والمجلات في مصر بحيث لم يعد ذلك الإصدار مربحاً، الأمر الذي حدا ببعض اللبنانيين إلى نقلها خارج مصر نحو القارة الأميركية. وبرزت أيضاً الصحف الناطقة باسم الجمعيات الأدبية والثقافية، وباسم التجمعات أو النوادي السياسية، بالإضافة إلى ظاهرة إصدار الملاحق المصوّرة في الصحف والمجلات الكبرى.

ولكن الظاهرة الأهم هي أن مجموع إصدار هذه الحقبة التي امتدت ١٥ عاماً بلغ ٤٤ صحيفة ومجلة مقابل ٨٣ للحقبة الذهبية السابقة التي امتدت عشر سنوات فقط، وأن

سنتين من سني هذه الحقبة هما ١٩٠٧ و١٩١٧ لم تشهدا ولادة أية صحيفة أو مجلة. كما أن المعدل الوسطي لإصدار الصحف كان دون الثلاث في العام الواحد مقابل أكثر من ثماني صحف في العام للحقبة الذهبية السابقة. ويضاف إلى ذلك أن عدداً من صحف الحقبة الأخيرة لم يكن جديداً بالكامل بل إعادة تجديد لصحف كانت تصدر سابقاً. وبرزت القاهرة كعاصمة الإصدار الصحفي للبنانيين في مصر وتعزز دورهم طَوال فترة الاحتلال البريطاني لها.

الصحافة اللبنانية في مصر إبان الحكم البريطاني المباشر: ١٩١٩ - ١٩٥٢[٨].

مع انهيار السلطنة العثمانية، ومن ثم زوال الخلافة الإسلامية، انفردت بريطانيا بحكم مصر والسودان دون أية قيود، ولو شكلية، عليها. وانحسرت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التي شغلت الصحافة المصرية سنوات طويلة في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. وانفجر الصراع الحاد بين القوى الوطنية المصرية ممثلة بأحزابها ونقاباتها ونواديها السياسية والمهنية والنقابية من جهة، وبين الاستعمار البريطاني المتحالف وثيقاً مع الأسرة الخديوية وكبار الملاكين المصريين والبورجوازية المتعددة الجنسية العاملة على الأراضي المصرية والمرتبطة تبعياً بمراكز الرساميل العالمية.

وشكلت البورجوازية اللبنانية في مصر والسودان إحدى المراكز الأساسية للقوة المتعاونة مع الإنكليز لامتصاص خيرات الشعب المصري وإفقاره متحالفة مع جاليات أجنبية فاعلة على الساحة المصرية. ولا يتسع المجال لتحليل جدلية العلاقة بين تلك القوى والإعلام المعبر عنها في الصحف والمجلات والنوادي والجمعيات بل نكتفي بتقديم لوحة موثقة عن أبرز تلك الصحف استناداً إلى تاريخ إصدارها.

لم يشهد عام ١٩١٩ ولادة أية صحيفة أو مجلة جديدة أو مجددة في مصر أو السودان. وفي عام ١٩٢٠ صدرت جريدة واحدة في القاهرة هي «**رقيب البلابل**» لإسكندر شلفون. وصدرت أربع صحف عام ١٩٢١ جميعها في القاهرة هي: «**الاستقلال**» لمحمد عزمي وجبرائيل بشارة تقلا، و«**البرق**» لعبد الله يزبك وأيوب نقاش، و«**الروايات المصورة**» لسليم خوري وإسحٰق صروف، و«**المضمار**» لحبيب أسعد داغر.

---

(٨) لمزيد من التفصيل يراجع كتابنا:
مسعود ضاهر: «**الهجرة اللبنانية إلى مصر: هجرة الشوام**» منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٨٦.

وعام ١٩٢٢ ولدت أيضاً أربع صحف منها واحدة في الإسكندرية هي «**الخليج**» لـلارشمندريت اغناطيوس، وثلاث في القاهرة هي «**القصص**» لجورج وبترو طنوس، و«**الملحق الروائي**» لإسحق صروف، وسليم الخوري اللذين أصدرا أيضاً «**النديم الروائي**».

وشهد عام ١٩٢٣ نهضة صحفية متجددة فصدرت سبع صحف منها اثنتان في الاسكندرية هما «**البصير القضائي**» لشارل الشميّل، و«**حيرام**» لتوفيق طنوس. وصدرت خمس صحف في القاهرة هي «**الألعاب الرياضية**» لفؤاد غطاس، و«**الأوتوموبيل**» لنقولا حبيقة، و«**الحوادث المصورة**» لأنيسة صعب، و«**العصر**» ليوسف وعبد الله سلامة، و«**القاموس العام**» لحنا أبي راشد.

وشهد عام ١٩٢٤ ولادة ثلاث صحف جميعها في القاهرة هي «**تقويم المرأة**» لخليل زينية، و«**الشمس**» لزكي رزق الله، و«**المصور**» لإميل وشكري زيدان.

وبرزت خمس صحف ومجلات عام ١٩٢٥ منها واحدة فقط في الإسكندرية هي «**المهذب**» لجورج فرح، وأربع صحف في القاهرة هي «**السلوى**» لنسيب بشعلاني، «**وكل شيء**» لإميل وشكري زيدان، و«**صحيفة الإعلانات**» لأحمد شفيق باشا، و«**المجلة الشهرية**» لاسكندر مكاريوس بالاشتراك مع نجيب شاهين.

وعام ١٩٢٦ ولدت خمس صحف جديدة كلها في القاهرة هي «**الصادرات والواردات**» لجان سياج، و«**العالم**» لكريم خليل ثابت، و«**العلوم والروايات المصورة**» لسليم الخوري، و«**الفكاهة**» لإميل وشكري زيدان، و«**المجلة البطريركية**» للأب بولس قرألي الذي نقلها لاحقاً إلى بيروت.

وبرزت أربع صحف جديدة عام ١٩٢٧ منها واحدة في الإسكندرية هي «**الجرس**» لجورج سمعان، وثلاث في القاهرة هي «**الستار**» لجمال الدين عوض بالاشتراك مع حبيب جاماتي، و«**السهام**» لجورج طنوس، و«**مصر الجديدة**» لتوفيق اليازجي. ولم يشهد عام ١٩٢٨ سوى ولادة صحيفة واحدة هي «**رواصد الشرق**» لحنا أبي راشد التي صدرت في «**بنها**» وهو إصدار لافت للنظر خارج القاهرة والإسكندرية والمدن الأساسية لتجمع الشوام في مصر.

ويعتبر عام ١٩٢٩ آخر محطة في تاريخ الإصدار الصحفي المميز للبنانيين في مصر، ليبدأ الانحدار السريع لنهضتهم الصحفية في القطر المصري.

وصدرت في ذلك العام خمس صحف أو مجلات كلها في القاهرة وهي: «**رفيق المسافر**» لنجيب كنعان، و«**الدنيا المصورة**» لإميل وشكري زيدان، و«**الطبيب**» لتوفيق مفرج بالاشتراك مع إسماعيل قريض، و«**عالم السينما**» لجورج منسى بالاشتراك مع حسَن جمعة، و«**ماتش**» لأنطون سليم شنيارة. وبعد ذلك التاريخ تبرز فجوات كبيرة في تاريخ الصحافة اللبنانية في مصر. فقد بدأ المصريون يلعبون دوراً متزايداً في صحافة بلادهم بما يشبه «**تمصير**» الصحافة في مصر. فلم تصدر أية صحيفة أو مجلة جديدة للبنانيين في مصر خلال عامي ١٩٣٠ و١٩٣١. ويرجّح أن ذلك الانقطاع على علاقة وثيقة بالأزمة العامة للرأسمالية العالمية خلال تلك المرحلة.

وعام ١٩٣٢ صدرت صحيفة جديدة واحدة في القاهرة هي «**الأبطال**» لإميل وشكري زيدان عن دار الهلال ولم تصدر أية صحيفة عام ١٩٣٣ وقام الأخوان زيدان، ابنا جرجي زيدان، بإصدار «**الاثنين**» عن دار الهلال في القاهرة وهي المجلة الوحيدة التي صدرت عام ١٩٣٤، ومجلة واحدة عام ١٩٣٥ هي «**الراوي الجديد**» التي أصدرتها ماري طانيوس عبدة في القاهرة أيضاً.

ثم يلاحظ انقطاع حاد في إصدار الصحف والمجلات اللبنانية في مصر بعد ذلك العام إذ لم تصدر أية صحيفة أو مجلة جديدة طوال سنوات ١٩٣٦ - ١٩٤٢. وصدرت صحيفة واحدة عام ١٩٤٣ في القاهرة هي «**المختار**» لفؤاد صروف تبعها انقطاع حاد خلال سنوات ١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦. وفي عام ١٩٤٧ أصدر يوسف الديري في القاهرة صحيفة «**الحق**» تبعها انقطاع لسنة ١٩٤٨. وفي عام ١٩٤٩ صدرت صحيفتان في القاهرة هما «**حقنا**» لبطرس وديع كسّاب، و«**روايات الأسبوع**» لتوفيق الشمالي تبعهما إصدار دار الأهرام في القاهرة لمجلة «**الأهرام الاقتصادي**» عام ١٩٥٠. وفي عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ لم يصدر اللبنانيون أية صحيفة أو مجلة جديدة. وحتى عام ١٩٥٥، أي في السنوات الأولى للثورة المصرية لم تلحظ سوى ثلاث صحف أو مجلات جديدة أصدرها اللبنانيون في القاهرة هي «**حواء**» لإميل شكري زيدان، و«**القاهرة**» لأسعد مفلح داغر عام ١٩٥٣، و«**حواء الجديدة**» لإميل شكري زيدان عام ١٩٥٥. ويتضح من إحصائيات هذه المرحلة أنه خلال سنوات عديدة لم يصدر اللبنانيون صحفاً ومجلات جديدة، وأن القاهرة احتكرت الغالبية الساحقة من إصدار تلك المرحلة التي ناهزت ٣٤ عاماً (١٩١٩ - ١٩٥٢) من تاريخ مصر الحديث والمعاصر. فقد بلغ إصدار القاهرة ٤١ صحيفة ومجلة من أصل ٤٧ هي مجموع إصدار المرحلة. ولم تعرف الاسكندرية سوى خمس صحف جديدة أو مجددة وصحيفة

واحدة في «بنها» لم تعمر طويلاً. ودلالة هذا الإحصاء هي أن مجموع ما أصدره الشوام خلال هذه المرحلة زاد بقليل على إحصاء الحقبة الأخيرة للمرحلة السابقة (١٩٠٤ ـ ١٩١٨)، ولكنه لم يتجاوز سوى النصف بقليل من إصدار الحقبة الذهبية (١٨٩٤ ـ ١٩٠٣). فقد كان لقيام دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ الأثر الواضح في عودة بعض الصحفيين اللبنانيين من مصر وإصدارهم الصحف والمجلات في لبنان، بالإضافة إلى هجرة أعداد منهم إلى القارة الأميركية واستراليا وأوروبا. ولعبت الأزمة العامة للرأسمالية دوراً بارزاً في تقلص إصدار الصحف والمجلات في مصر ولبنان وغيرهما من البلدان العربية.

وكانت للحرب العالمية الثانية أيضاً نتائج هامة على هذا الصعيد، بسبب ارتفاع أجور الطباعة وأسعار الورق. ولم تعد الصحافة عملاً فردياً كالسابق بل دخلت عصر الآلة والمكننة. وكان «لدار **الهلال**» الدور الأساسي في تحديث الصحافة المصرية إلى جانب «**دار الأهرام**»، و«**دار المقطم والمقتطف**»، وكلها من إصدار اللبنانيين في مصر. حتى إن دار الهلال كانت تصدر مجلة كل يوم على مدار أيام الأسبوع السبعة، وذلك على آلات حديثة وبأعداد كبيرة، وجاءت قرارات التأميم التي أصدرتها حكومة الثورة المصرية بعد عام ١٩٦٠ لتنقل إلى الشعب المصري ثمرة يانعة لنشاط الشوام في مصر، ولا سيّما اللبنانيين والسوريين، في حقل الصحافة الذي برعوا فيه كثيراً وكان لهم الفضل الكبير في تحويل مصر إلى أسم المراكز الصحفية في الوطن العربي بالإضافة إلى علاقة وثيقة بين نهضة الصحافة في مصر ونهضتها في لبنان، وذلك على أكثر من صعيد. ولكن السبب الأهم هو أن الصحافيين المصريين خلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين وحتى اندلاع ثورة ١٩٥٢ أصبحوا أسياد فن الصحافة في بلادهم وعملوا على تمصير الصحافة العاملة في مصر وطبعها بطابعهم فتقلص دور اللبنانيين والسوريين وباقي الشوام كما تقلص دور جميع الجاليات العاملة في مصر، ولا سيّما الأجنبية. وبدأت مسيرة تحرير الإرادة المصرية والاقتصاد المصري من الإنكليز والمتعاونين معهم وذلك لصالح البورجوازية المصرية بالدرجة الأولى.

بعض الملاحظات والاستنتاجات الختامية

لعبت الصحافة دوراً بارزاً في ترقي اللبنانيين في مصر وساعدهم في ذلك اتقانهم أكثر من لغة أجنبية، وقيامهم بدور الوساطة في نقل جانب هام من الثقافة الأوروبية إلى اللغة العربية. وكانت الانطلاقة الأولى من بيروت وجبل لبنان حيث كانت تجاربهم الصحافية الأولى، ومنهم من مارس العمل الصحفي سنوات طويلة قبل انتقاله إلى مصر.

كذلك ساعد الإرهاب الحميدي على تهجير أعداد كبيرة من الصحافيين والمثقفين اللبنانيين الذين وجدوا في وادي النيل متنفساً لهم يهاجمون منه السلطنة العثمانية ونظامها الاستبدادي الذي مارسه السلطان عبد الحميد الثاني[٩]. ولم يتعارض ذلك المنحى مع السياسة البريطانية التي رحبت كثيراً بكل الأقلام التي تعمق الشرخ بين العرب والأتراك بحث تأتي النتائج لصالح ترسيخ دعائم الاحتلال البريطاني والفرنسي على أكثر من رقعة عربية، وتمهد الطريق أمام مزيد من توسع ذلك الاحتلال بعد انهيار السلطنة.

وعلى قاعدة المصلحة المتبادلة بين الإنكليز والفرنسيين من جهة، والمثقفين السوريين والفلسطينيين واللبنانيين الذين التجأوا إلى مصر هرباً من الاضطهاد العثماني من جهة أخرى، تبلورت الأسس الموضوعية لنهضة صحفية كبيرة لعب فيها اللبنانيون الدور الأهم على أرض وادي النيل في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، واستمرت بزخم أقل حتى نهاية الاحتلال البريطاني لمصر.

وعلى غرار البيوتات المالية والتجارية والصناعية[١٠] وغيرها نشأت بيوتات صحافية كان في طليعتها آل تقلا أصحاب الأهرام، وآل الشميل أصحاب البصير، وشراكة صروف ـ مكاريوس ـ نمر، وآل النقاش، وآل الشدياق، وآل الحموي، وآل إسحٰق، وآل غرغور، وآل نوفل، وآل زيدان، وآل سركيس، وآل اليازجي، وآل أنطون، بالإضافة إلى أعلام بارزة في عالم الصحافة أمثال الشيخ رشيد رضا، وخليل مطران، ونجيب كنعان، وخليل زينية، وطانيوس عبده، وحبيب جاماتي، واسكندر شلفون، وأنطون الجميّل، وحنا أبي راشد، وخليل ثابت، ونجيب كنعان وغيرهم الكثير.

وتدل إحصاءات المرحلة التي سيطر فيها البريطانيون على مصر على أن الاشتغال بالعمل الصحفي كان أحد الحقول البارزة التي استقطبت نشاط الغالبية الساحقة من المثقفين اللبنانيين في مصر، حتى إن عدداً كبيراً من الطلاب اللبنانيين انتقلوا إلى مصر فور تخرجهم من المدارس الثانوية أو من الجامعة للالتحاق هناك بالعمل الصحافي أو الوظيفي أو الترجمة وغيرها من حقول الثقافة[١١].

(٩) رفعت السعيد: «**ثلاثة لبنانيين في القاهرة**» ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٣.

(١٠) على سبيل المثال:

ـ إلياس زخورا: «**السوريون في مصر**» جزءان ـ القاهرة ١٩٢٧.

ـ سليم سركيس «**الأمراء آل لطف الله**» مطبعة الهلال ـ القاهرة ١٩٢٤.

(١١) عن دور اللبنانيين في مجال الترجمة في مصر، وهو دور ريادي بارز إلى جانب دورهم في المسرح والصحافة والطباعة وغيرها يراجع:

جاك تاجر: «**حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر**». دار المعارف بمصر ١٩٤٥.

والملاحظة البارزة في هذا المجال هي أن العمل الصحفي لم يقتصر على التغطية الإعلامية والنشاط السياسي بل تعداه إلى مختلف جوانب الحياة. فقراءة متعمقة لعناوين الصحف الصادرة في تلك المرحلة تؤكد بما لا يقبل الشك أن صحافة اللبنانيين في مصر لم تهمل أي جانب له علاقة بحياة الناس، في المدن وفي الأرياف، في الثقافة والسياسة والاقتصاد والإدارة والعلوم وغيرها. فكانت صحافتهم سجلاً حافلاً يمكن من خلاله متابعة التفاصيل الدقيقة للتبدلات التي رافقت المجتمع المصري في الفترة الممتدة من أواسط القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين. وبرع بعض الشوام في جوانب جديدة ومبتكرة أرسوا لها تقاليد ما زالت مستمرة حتى الآن في العمل الصحفي المصري، منها تبادل الأخبار مع وكالات الأخبار العالمية، والترجمة عن الصحف والمجلات المشهورة، وإفراد زوايا خاصة للتسلية، والرياضة، والصحة العامة، والإرشاد الزراعي، والتدبير المنزلي، والنصائح الجنسية، والاكتشافات العلمية الحديثة، وسير العظماء، وروائع القصص العالمي، ونوادر الأدباء والشعراء، وزاوية مع الخالدين، وغيرها من الأبواب التي غدت ثابتة في الصحافة العربية.

وساهمت الطباعة في تنشيط العمل الصحفي وتطويره فكان اللبنانيون في طليعة النهضة الطباعية في مصر حيث كانت للصحف الكبرى والمجلات المعروفة مطابع خاصة بها كمطابع الأهرام، والمقطم، والهلال، وغيرها. وكان لهم الدور الريادي في تحديث آلات الطباعة، والحرف الطباعي في مصر، ولا سيّما الشيخ إبراهيم اليازجي الذي كان له فضل كبير في تطويره وتصميمه بالتكامل مع النهضة الصحفية والطباعية بين مصر وبيروت وجبل لبنان. ولعل من أبرز نتائج هذه المرحلة أنها عمّقت ارتباط جبل لبنان بمحيطه العربي، وذلك عبر مدينة بيروت التي كانت حلقة الوصل الأكثر أهمية في تلك المرحلة. فكان لها الفضل الكبير في النهضة العربية سواء في المشرق العربي أو في مصر نفسها.

وهكذا تعززت روابط اللبنانيين بمحيطهم العربي فتأثروا به وأثّروا فيه. وأما الدعوات اللاحقة لفصل لبنان عن محيطه العربي فبدت عاجزة عن تحقيق أهدافها. فكان للتجربة الناجحة جداً التي خاضها اللبنانيون على أرض مصر العربية، في حقول الثقافة والمدرسة والصحافة والطباعة كما في حقول التجارة والبنوك والصناعة وإصلاح الأراضي والوظيفة والإدارة وغيرها، الأثر الهام في ربط جبل لبنان بمحيطه العربي. وكان للصحافة اللبنانية، ولصحافة اللبنانيين العاملين في مصر دور بارز في النهضة الصحفية، داخل لبنان وعلى امتداد الوطن العربي.



الفصل الرابع

الحياة الفكرية في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى: نموذج بيروت ١٩٠٨ - ١٩١٤

شكل عام ١٩٠٨ نقطة تحول هامة في تاريخ السلطنة العثمانية إذ وضع فيه موضع التطبيق العملي أول دستور عثماني كان قد صدر عام ١٨٧٦ وألغي عام ١٨٧٨. ولقد استخدم السلطان عبد الحميد الثاني كافة أشكال البطش والتنكيل والاعتقال، والنفي، على أمل أنقاذ السلطنة وولاياتها العربية والأوروبية من السقوط في أيدي القوى الاستعمارية الطامعة بها، ولكن تلك السياسة الاستبدادية أضّرت بالمصالح الحيوية والأساسية لجماهير السلطنة العثمانية على اختلاف القوميات التي تنتسب إليها دون أن تنقذ السلطنة بل زادتها تفككاً في مرحلة شهدت يقظة القوميات في مختلف أرجاء العالم وسعيها الدؤوب لنيل الحرية والسيادة الوطنية والقومية، والتشكل في دول قومية حرة.

وعندما أفلست سياسة الاستبداد الحميدي كان أحرار العرب والأتراك وباقي الأحرار في القوميات الخاضعة للسلطنة العثمانية يفتشون عن حل عملي لهذا المأزق التاريخي. فطالب بعضهم، ولا سيّما في صفوف الأتراك والعرب، بالإبقاء على وحدة السلطنة شرط التخلص من السلطان المستبد. ورأى بعض المثقفين، ومعظمهم من أحرار القوميات الأوروبية ومن أحرار العرب أيضاً، أن عصر القوميات يتطلب أن تحكم كل قومية نفسها بنفسها، وأن لها الحق في اختيار المركزية أو اللامركزية أو الانفصال الكامل كنظام سياسي تعتمده وفقاً لمصالحها الحيوية.

ولا يتسع المجال لرسم الاتجاهات السياسية التي تبلورت خلال المرحلة التي سبقت إعلان دستور ١٩٠٨ مباشرة واستمرت فاعلة في السنوات اللاحقة حتى انهيار السلطنة العثمانية نهائياً في الحرب العالمية الأولى. فقد رافق المفكر سليمان البستاني أحداث تلك المرحلة وشارك فيها من موقع الداعي إلى «**الوحدة العثمانية**» على قاعد إعادة العمل بالدستور العثماني وإعادة الحياة النيابية على أساس مجلس المبعوثان، وأيد ثورة ١٩٠٨

تأييداً كاملاً فأصبح، منذ عام ١٩١٠، سفيراً للسلطنة العثمانية في أهم العواصم الأوروبية: لندن، بروكسل، روما، باريس، سان بطرسبرج (ليينغراد حالياً). ويقول سليمان البستاني: **«لسنا بناشرين حقيقة مجهولة إذا قلنا: إنه لم يبق في البلاد العثمانية رجل واحد من أرباب العقول لا يرى وجوب تبدل الحال. ولكن أكثر الناس لا يعلمون أن معظم المرائين الذين كانوا ينادون بالاستبداد على رؤوس الأشهاد كانوا في حظيرة كتمانهم أشد الناس تذمراً من هذا المصير. فما إن طفحت الكأس وعم البلاء حتى أصبح معظم أبناء البلاد على رأي واحد. حتى إذا خلوت بوال معتز بإمارته، أو وزير متربع في دست وزارته، وأمن جانبك وكاشفك بما يكنه صدره رأيت أنكما متفقان رأياً ووجداناً»**[1].

ويكاد هذا التحليل المعمق يختصر السمات المنهجية الأساسية لدراسة التحولات البنيوية التي رافقت ثورة ١٩٠٨ على مختلف الصُعُد. فقد أصبح شعار التغيير سمة مشتركة لدى جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية التي تضررت مصالحها من جراء سياسة القبضة الحديدية التي مارسها السلطان عبد الحميد الثاني. فالبرجوازية العثمانية ذات الانتماءات القومية المتنوعة التي تحتل فيها البرجوازية التركية الدور المهيمن، هذه البرجوازية كانت على تناقض حاد مع سياسة عبد الحميد، وذلك بحكم مصالحها الوثيقة الصلة بمراكز الرساميل الأوروبية النشيطة والفاعلة جداً داخل السلطنة العثمانية[2]. وكانت الشرائح الأساسية في البرجوازية العثمانية، ولا سيّما الكومبرادورية، على علاقة تبعية مباشرة بالإمبريالية العالمية التي بلغت أعلى مراحل الرأسمالية خلال تلك الفترة. وكان لتلك الشرائح الدور الأساسي في قيادة ثورة ١٩٠٨ وعزل السلطان عبد الحميد الثاني، وإعلان الدستور بهدف اجتذاب بورجوازيات القوميات الأخرى إلى **«الوحدة العثمانية»** وإظهار مناخ واسع من الحرية والليبرالية والديمقراطية يساهم في التقارب بين تلك القوميات حتى يسهل حكمها بأسلوب جديد لهدف قديم، أي تغيير شكل السيطرة التركية داخل الوحدة العثمانية دونما تغيير جذري في السيطرة نفسها.

وقد أطلق دستور ١٩٠٨ حركة شعبية واسعة في مختلف أرجاء السلطنة العثمانية ونالت بيروت وباقي الولايات العثمانية حصة كبيرة من المناخ الديمقراطي الذي أشاعه الدستور

---

(١) سليمان البستاني: **«عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده»**. دار الطليعة ـ الطبعة الأولى (الثانية) ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) يراجع في هذا المجال الكتاب الهام:

Jacques THOBIE: **«Intérêts et Impérialisme Français dans l'Empire Ottoman 1895-1914»** Publications de la Sorbonne. PARIS 1997.

العثماني، ونشطت فيها حركة ثقافية كانت تتحفز للانطلاق منذ أواخر القرن التاسع عشر فلا تجد لها متنفساً في ظل إجراءات القمع العثمانية، فاضطر بعض مثقفي بيروت ومن الوافدين إليها للرحيل إلى مصر فلعبوا هناك دوراً فاعلاً في تنشيط الحركة الصحافية والأدبية والفكرية والفنية على أرض الكنانة. وبالاستناد إلى وثائق هامة ومصادر أساسية نشرت إبان تلك المرحلة بالذات (١٩٠٨ ـ ١٩١٤) أو في السنوات القليلة التي أعقبتها، قدم هذا البحث صورة حية للنشاط الفكري والثقافي بالمعنى الشمولي الذي تجلى على الساحة البيروتية آنذاك. ولكن السياسة الشوفينية التركية لجماعة الاتحاد والترقي أدركت مخاطر المد الثقافي القومي العربي المنطلق من بيروت ودمشق والقدس وغيرها من المدن العربية، وما تشكل استمراريته من خطر مباشر على مصالح البرجوازية التركية التي لجأت إلى استخدام أساليب دموية أشد بربرية من تدابير السلطان عبد الحميد الثاني، فانكفأت الحركة الثقافية والفكرية في بيروت مجدداً، وتقلصت إلى الحد الأدنى في ظروف الحرب العالمية الأولى وما رافقها من حصار بري وبحري للسواحل اللبنانية شارك فيه الأتراك والأوروبيون معاً في تجويع اللبنانيين، في بيروت وفي متصرفية جبل لبنان، فمات ثلث السكان جوعاً بعد أن استنزفت الهجرة أعداداً كبيرة منهم قبيل الحرب العالمية الأولى. وكان على بيروت أن تنتظر نهاية تلك الحرب لتعيد وصل ما انقطع من نهضة فكرية عارمة كانت تختمر في احشائها طوال القرن التاسع عشر لكنها برزت على شكل طفرة عارمة في مختلف المجالات الثقافية والفكرية إبان مرحلة قصيرة جداً أعقبت دستور ١٩٠٨ ولم تصل إلى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ إذ قطعتها التدابير القمعية لجماعة الطورانية والتتريك بعد عام ١٩١٢.

أولاً ـ النهضة الثقافية في بيروت إبان العمل بالدستور العثماني

ارتفع عدد سكان بيروت من ستة آلاف نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلى ثمانين ألفاً عام ١٨٦٥ ليصل إلى ١٣٦ ألفاً عام ١٩٠٨[٣]. ودلالة هذه الأرقام هي أن مدينة بيروت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين كانت تتحول إلى مدينة كوسموبوليتية ذات نشاط تجاري وثقافي ومالي واجتماعي بارز. فارتبط مرفأها وأسواقها المحلية بالحركة العالمية للتجارة ولعب دور الوساطة فيها، الأمر الذي ساعد على استقرار

(٣) للتفصيل يراجع كتابنا:
مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦». الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٨٤ ـ ص ٤٦ ـ ٤٧. مع المراجع الإحصائية عن تطور سكان بيروت وجبل لبنان في مطالع القرن العشرين.

جاليات أجنبية كثيرة على أراضيها، ويروز شرائح واسعة من البرجوازية الكومبرادورية البيروتية أو الوافدة حديثاً إليها من سكان متصرفية جبل لبنان المجاورة لها. فازدهرت بذلك أعمال الوساطة التجارية للشركات الأجنبية والمحلية العاملة في بيروت، واتسعت آفاق الاستخدام والوظائف، ونشطت حركة التعليم والإرساليات والمعاهد العليا التي تحولت إلى جامعات كانت الأولى في المشرق العربي لا بل في الوطن العربي كله. وإلى جانب حركة المرفأ والتعليم والأسواق المحلية ارتبطت بيروت بالداخل العربي عبر سكة حديد بيروت ـ دمشق التي تأسست في أواخر القرن التاسع عشر فسيطرت بيروت عبرها على حركة التصدير والاستيراد وإعادة التصدير أو الترانزيت ومارست تأثيراً كبيراً على أسواق دمشق وحلب وبغداد وأواسط الجزيرة العربية وصولاً إلى طهران. ولذلك وصفها أحد الباحثين الفرنسيين بقوله: «**بيروت تحجب لبنان ولبنان يحجب سوريا**»[٤].

ورغم هذا النشاط الاقتصادي الهام لم تكن الحياة السياسية في بيروت قادرة على إظهار ما يختمر داخل المدينة من اتجاهات إصلاحية وليبرالية بسبب الرقابة العثمانية الصارمة. واضطر عدد من المفكرين البيروتيين أو من الذين وفدوا إليها من المناطق السورية المجاورة، إلى مغادرتها إلى مصر للعمل في صحافتها بأعداد كبيرة، ، إذ إمكانية التعبير عن الرأي متوفرة إلى حد بعيد شرط ألا تزعج الإنكليز وسياستهم في الوطن العربي. وكانت بيروت صلة الوصل الأكثر أهمية بين المشرق والمغرب، ولا سيّما بلاد الشام، وبين أرض الكنانة، أو بالأحرى وادي النيل.

ولعب الشوام دوراً هاماً في الصحافة المصرية والسودانية وفي مختلف المجالات الاقتصادية والعمرانية والتجارية والمالية والصحافية والسياسية والنقابية وغيرها. وكانت أعداد المهاجرين الشوام إلى مصر تتزايد باستمرار طَوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر واستمرت وتيرتها بالتصاعد حتى الحرب العالمية الثانية. وكانت بيروت مركز انطلاقة تلك الهجرة أو بالأصح مركز التجمع الأساسي لانطلاقتها، فاستقطبت أيضاً عدداً كبيراً من الطلاب اللبنانيين الذين ولدوا في مصر وأرسلهم ذووهم لإكمال علومهم في مدارس بيروت وجامعاتها ومعاهدها[٥].

---

(٤) PierreLaMAZIÈRE: **«Partant pour la Syrie»** Paris 1926- P. 216.

(٥) بتكليف من الجامعة اللبنانية أعددنا بحثاً مطولاً من ٤٦٦ صفحة استغرق إعداده ونشره خمس سنوات وسد فراغاً في مجال الهجرة اللبنانية إلى مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين، أسبابها ـ تطورها ـ نتائجها ـ واضفنا إليه مجموعة كبيرة من الوثائق التي تنشر للمرة الأولى.

يراجع:

مسعود ضاهر: **«الهجرة اللبنانية إلى مصر ـ هجرة الشوام»** منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٨٦.

أ ـ بيروت ترحب بالدستور العثماني لتفجر نهضتها الفكرية.

ليس بالإمكان، في إطار هذا البحث، تقديم صورة شمولية، مهما كانت موجزة، عن نشاط بيروت خلال تلك المرحلة. ولذلك سنكتفي، في الجانب الثقافي الفكري، بشكل حصري خلال سنوات ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ استناداً إلى الوثائق والمصادر الأصلية لتلك الفترة.

لم يكن إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ حدثاً عادياً بالنسبة لبيروت التي استقبلته بفرحة عارمة، وبالزغاريد وهتافات الترحيب، ونزل البيروتيون إلى الشوارع يرقصون ويغنون، وانبرى الخطباء يدبجون الخطب والقصائد العصماء ترحيباً بالحدث السعد.

وكانت لفرح البيروتيين في الواقع أسباب عميقة لا يمكن فهمها إلا من خلال إبراز حركية التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي لهذه المدينة الكوسموبوليتية الناشطة جداً في مطالع هذا القرن. وكان رجال السياسة والمفكرون والأدباء والشعراء يتحينون الفرص لإطلاق نهضة ثقافية وسياسية مكبوتة بفعل الاستبداد الحميدي. فجاء دستور ١٩٠٨ يعلن كسر القيد عن النهضة المكبوتة التي حققت، خلال سنوات قليلة، يقظة ثقافية فكرية عارمة لم تشهدها بيروت من قبل. فقد فهم الناس أن عهد الاستبداد قد مضى إلى غير رجعة، وكان الاستبداد كما خبره البيروتيون وباقي سكان السلطنة العثمانية، قد شكل عقبة أساسية أمام التقدم والتطور بكل أبعادهما. وقد وصفه سليمان البستاني بقوله:

«فمعظم الشكوى إذا ليست من الاستبداد بمعنى الحكم المطلق، وإن كانت دولة هذا الحكم قد دالت، وإنما هي من ذلك الاستبداد، بمعنى الحكم الجائر، الذي أباح الموبقات واستباح المحرمات ـ استبداد حكم الأنذال برقاب الرجال فنكس الرؤوس وذلل النفوس ـ استبداد لا مرشد له إلا التعنت عن هوى تميل به النفس إلى حيث لا تدري، ولا شرع له ولا وازع يحلل اليوم ما يحرمه غداً ـ استبداد يتمثل لنفسه بنفسه، تصادر به الأموال بغير حساب ويبطش المجرمون بالأبرياء بغير عقاب... استبداد تقتسم فيه فئة ضئيلة أموال الأمة فتنعم بها وتشقى الأمة، ولا حرج على تلك الفئة ولا جناح. تستولي على موارد ثروة البلاد من حرث وغاب ومنجم وتستلب الامتيازات كأنما كل ذلك من تراث آبائها وأجدادها... تلك هي الفئة الظالمة التي كانت تتسبب بالنفي والسجن والقتل، فتفتك بمن شاءت كما شاءت فرادى وعشرات ومئات وألوفاً ولا يشف شغاف قلبها الغليظ عويل أيم ولا صراخ يتيم، وتحول بين الراعي ورعيته وبيدها سيف من النقمة مسلول حتى على رؤوس أفرادها»[٦].

---

(٦) سليمان البستاني: «عبرة وذكرى» ـ مرجع سابق ـ ص ٨٨ ـ ٨٩.

إن قـراءة متأنيـة لهذه السمـات من الاستبداد التي وصفهـا البستاني تؤكـد أن مثقفي بيـروت المناهضين للحكم العثمـاني وعدداً كبيـراً من أغنيائهـا وأعيـانهـا وتجـارهـا وكبـار الملاكين فيها قد خبروا بـالمعايشـة اليوميـة أشكالاً عـدة من الاستبداد والبلص والمصـادرة التي قام بها الوالي العثماني في بيـروت، والقوى التـابعة لـه، وأنهم دفعوا ثمنـاً غاليـاً من الأرواح والممتلكات والنفي والتشريد وكم الأفواه والاعتقال الكيفي.

ب ـ ازدهار التعليم في بيروت ١٩٠٨ ـ ١٩١٤

تعتبـر حركـة التعليم قديمـة العهد في بيـروت وجبل لبنـان، ولا سيّمـا تعليم الإرسـاليـات والمعاهد الخاصة، والمحليـة والأجنبية، بـالإضافـة إلى المدارس الـرسمية التي سـاهمت بانشائها السلطنة العثمانية في بيروت ومتصرفية جبل لبنان.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحولت بيـروت إلى أهم المراكـز التعليمية في المشرق العربي بعـد أن انتقلت إليها الكليـة السوريـة الإنجيلية عـام ١٨٦٦ (الجامعـة الأميركية حالياً)، وكلية مار يوسف الكاثوليكية عام ١٨٧٥ (جامعة القديس يوسف حاليـاً)، وهما أقدم جامعتين في الوطن العربي. وفي حين اقتصر النشاط التعليمي لجامعـة القديس يوسف على الطلبة من مناطق السيطرة الفرنسيـة بالـدرجة الأولى، فـإن الجامعـة الأميركيـة استقطبت أعداداً كبيرة من الطلبـة العرب، ومن البلدان الخـاضعة للنفـوذ البريـطاني، ومن بلدان أوروبية وأميركية، وآسيوية وافريقية بالإضافة إلى عدد هام من الطلبة اللبنانيين.

وقد شكلت هاتان الجامعتان مركز الاستقطاب الأساسي للثقافتين الإنكليزية والفرنسية وكانتا مرتبطتين في أمورهما المالية والإدارية والأكاديميـة، وفي المناهـج والبرامج، بالـنظام التعليمي السائد في الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا. ولعبتا دون شك الدور البـارز في إطـلاق نهضة تعليميـة ثقافيـة مرتبـطة بالغـرب عبر أعـداد متزايـدة من الطلاب الـذين انتشروا في لبنان وباقي أرجاء الوطن العربي.

وكانت جامعة القديس يـوسف تخرج سنـوياً نسبـة هامـة من الأطباء، والمهنـدسين، والصيادلة، والحقوقيين، ورجال الأدب وغيرهم. ففي عام ١٩٠٨ تخرج منها ثلاثون طبيباً وسبعة صيادلة معظمهم من اللبنانيين الذي دخلوا سوق العمل في بيروت وجوارها. وتخرج من كليـة الطب والصيـدلة حتى عـام ١٩١٤ قرابـة سبعمايـة طـالب وطـالبـة معـظمهم من اللبنانيين[٧]، وهي نسبة كبيرة قياساً إلى عدد السكان آنذاك. وقد ساهم هؤلاء الأطباء والصيادلة في تحسين الأوضاع الصحية في مدينة بيروت وجوارها بشكل ملحوظ.

(٧) مجلة «المشرق» ـ المجلد العاشر ـ أيار ١٩٠٨ ـ ص ٣٥٥.

ولم تكن الجامعة الأميركية أقل تأثيراً في هذا المجال رغم أن معظم طلابها كانوا من العرب في حين كانت نسبة اللبنانيين بينهم أقل من نسبتهم في جامعة القديس يوسف. فحتى عام ١٩١٣ كان قد تخرج من الجامعة الأميركية في بيروت قرابة ٩٨٦٥ طالباً انتشروا في لبنان، والوطن العربي والعالم. وبلغ عدد طلاب الجامعة لعام ١٩٠٨، عام إعلان الدستور العثماني، حوالي تسعماية طالب وطالبة وقرابة سبعين استاذاً. وتخرج منها ذلك العام ٨٢ طالباً من العرب والأجانب في قسم الطب والصيدلة وقسم العلوم. ثم ارتفع عدد المتخرجين بنسبة واضحة إذ بلغ عام ١٩١٠ نسبة ٧٧ طالباً في قسم العلوم، و٢٧ طالباً في قسم الصيدلة، و٢٠ طالباً في قسم الطب، أي ١٢٤ طالباً، وبزيادة ٤٣ طالباً ما بين ١٩٠٨ و١٩١٠، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى الإقبال المتزايد على طلب العلم(٨).

ولم يقتصر التنافس التعليمي في بيروت في الواقع على الثقافتين الفرنسية والإنكليزية فحسب، ولا على مستوى التعليم العالي دون سواه، بل نشطت حركة تعليمية على كافة المستويات وبلغات عدة. فإلى جانب نشر التعليم بالفرنسية والإنكليزية والعربية ازدهر التعليم، الإرسالي والخاص المحلي، بالروسية والإيطالية والألمانية والعثمانية وغيرها، وكثرت الإعانات المالية الخارجية لفتح مدارس في بيروت وجبل لبنان ومعظمها مدارس على صلة وثيقة بالطوائف اللبنانية المتعددة بالإضافة إلى نشاط غير عادي قامت به السلطنة العثمانية خلال تلك المرحلة لتوسيع دائرة التعليم باللغة التركية. ولكن هذه البادرة جاءت متأخرة جداً ولم يستقبلها الناس بالترحاب تحت ضغط الدعايات الكثيرة التي بثتها أجهزة المدارس الإرسالية والطائفية المحلية وجاءت مرحلة الطورانية والتتريك لتزيد من مصداقيتها بأن الحكام العثمانيين الجدد يريدون فرض اللغة التركية على حساب اللغة العربية واللغات الأوروبية معاً في المدارس والمعاهد والجامعات اللبنانية، الرسمية والخاصة، على السواء. وقام الفرنسيون ببادرة ذات دلالة عام ١٩١٠ للتودد إلى المؤسسات التعليمية الإسلامية في بيروت كالمقاصد الإسلامية والكلية الإسلامية التي كان يديرها الشيخ أحمد عباس الأزهري. فاعترفت الحكومة الفرنسية بشهادة الكلية الإسلامية واعتبرتها معادلة للبكالوريا التي تخول حاملها حق الدخول إلى المعاهد الفرنسية. كذلك رحبت بعدد من طلاب البعثات التي ترسلهم الكلية للتخصص العالي في المعاهد الفرنسية

(٨) «المقتطف» - المجلد ٤٣ - نيسان ١٩٠٩ - صفحات ٣٥٠ - ٣٥٧. راجع أيضاً «المقطم» - العدد ٧٣٨٨ الصادر في ٢٠ تموز ١٩١٣ - ص ٥.

بدعم مالي من الفرنسيين، وأمدّت مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية والكلية الإسلامية ببعض المدرسين لتعليم اللغة الفرنسية فيها(٩).

في هذه الفترة أيضاً، نشطت الجمعيات التبشيرية والإرسالية الألمانية والروسية لإنشاء مدارس جديدة في بيروت ومختلف أرجاء جبل لبنان وفلسطين والولايات السورية، وتحولت المنطقة برمتها إلى مجال واسع للتنافس الحاد بين الثقافات الأوروبية المتنازعة، وذلك على حساب التعليم الوطني الرسمي. وساهم ذلك التنافس في بروز الاستقطاب الثقافي الحاد في مجال التعليم، وازدهرت سياسة التغريب الثقافي التي كان لها، رغم الجوانب الإيجابية فيها، دور أساسي في الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع اللبناني على مختلف المستويات ولا سيّما في المجال الثقافي، والهوية الوطنية، والقومية العربية.

وقد تعرضت الإرساليات الأجنبية وسياسة التغريب الثقافي في لبنان إلى حملة تشهير واسعة في مختلف الصحف الوطنية والصحف ذات النزعة الإسلامية العربية، ولا سيّما في بيروت، بعد أن طغت اللغات الأجنبية على اللغة القومية العربية(١٠). وهذه حقيقة ثابتة عبر عنها بول هوفلان Paul Huvelin بوضوح حين ربط بين تعلم الناس للغة الفرنسية وتآلف أفواههم وآذانهم مع الصوت المنطوق باللغة الفرنسية، وبين انفتاح نفوسهم إلى الأفكار والعواطف الفرنسية وجعلهم فرنسيين. فقد روى أن مثل هذه السياسة تؤدي إلى فتح بلد بواسطة اللغة(١١).

وهكذا انطلقت نهضة تعليمية وثقافية واسعة في بيروت وجوارها ساهمت فيها الإرساليات الأجنبية، والسلطنة العثمانية، والمؤسسات الخاصة المحلية وغيرها. وما لبثت تلك النهضة أن تكشفت عن هوة عميقة تفصل الطوائف الإسلامية عن الطوائف المسيحية في مختلف المجالات التعليمية والثقافية والفكرية والمهن الحرة وغيرها، الأمر الذي زاد في تأزم الوضع بين الطوائف اللبنانية بعد أن شعر المسلمون بالخلل الحاد الذي تقود إليه السياسة التعليمية للإرساليات الأجنبية وعجز السلطات العثمانية عن فرض الرقابة عليها، وعلى المدارس الخاصة المحلية، بالإضافة إلى تخلف النظام التعليمي العثماني نفسه بعد

---

(٩) جريدة «الحقيقة» البيروتية ـ العدد ٢٨٤ الصادر في ٢٩ أيلول ١٩١٠.

(١٠) تراجع، على سبيل المثال، مقالة محمد جميل بيهم «المدارس الدوارس» المنشورة في جريدة «الرأي العام»، بيروت ٢٩٠ تاريخ ١١ آذار ١٩١١.

(١١) «من خطاب ألقاه بول هوفلان، أحد أساتذة الحقوق في ليون Lyon بمناسبة افتتاح مكتب الحقوق الفرنساوي الملحق بالجامعة اليسوعية» ـ «المشرق» ـ العدد ١٢ ـ الصادر في الأول من كانون الأول ١٩١٣ ـ ص ٩٢٧ ـ ٩٣٤.

سنوات طويلة من الركود والتلقين وفقدان الدعم والابتعاد عن العلوم العصرية. وتكفي الإشارة إلى بعض الإحصائيات المعبرة عن ازدياد الهوة الثقافية بين طوائف بيروت خلال تلك المرحلة. ففي عام ١٩٠٨ كان جميع قناصل البلاد الأجنبية في بيروت من أبناء الطوائف المسيحية، وهي وظيفة ذات فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة. وفي عام ١٩٠٩ بلغ عدد محامي بيروت ١٦ محاميا بينهم ١٣ من الطوائف المسيحية وثلاثة فقط من الطوائف الإسلامية. وفي عام ١٩١٠ تخرج من الكلية السورية الإنجيلية (الجامعة الأميركية) ثمانية أطباء بينهم طبيب مسلم واحد هو الدكتور مصطفى محمد سعادة، وتخرج من كلية الصيدلة في الكلية نفسها سبعة صيادلة كلهم من الطوائف المسيحية. وبلغ عدد الأطباء العاملين في بيروت عام ١٩٠٩ - ١٩١٠ أربعين طبيباً بينهم ٢٧ من الطوائف المسيحية و١٣ من الطوائف الإسلامية. وفي العام نفسه قدر عدد المكتبات الخاصة لبيع الكتب في بيروت بواحد وعشرين مكتبة منها ١٧ مكتبة لأبناء الطوائف المسيحية مقابل أربع مكتبات لأبناء الطوائف الإسلامية. وفي عام ١٩١٠ أيضاً كان عدد مدارس بيروت ٣٥ مدرسة منها ٢٢ مدريسة بإشراف الطوائف المسيحية مقابل ١٣ مدرسة بإشراف الطوائف الإسلامية. وخلال سنوات ١٩٠٨ - ١٩١٤ بلغ عدد الصحف الصادرة في بيروت قرابة ٩٥ صحيفة معظمها مجلات وصحف أصدرها مسيحيون مقابل نسبة أقل أصدرها مسلمون[١٢].

لقد أطلق دستور ١٩٠٨ بصورة عامة حركة تعليمية ناشطة جداً قبيل الحرب العالمية الأولى استفاد منها سكان بيروت وباقي المناطق اللبنانية والسورية والفلسطينية المجاورة وصولاً إلى مصر والسودان والعراق ومختلف أرجاء العالم. وشهدت تلك المرحلة أيضاً ولادة أول تنظيم نقابي لطلاب بيروت عام ١٩٠٩ عرف باسم «**جمعية طلب العلم**» للعمل على إعداد طلاب صالحين، والدعوة إلى التآخي بين الطوائف، وتعميق الصلات بين الخريجين، ومساعدة الطلاب المحتاجين، وتقديم المقترحات الضرورية للإصلاح التربوي، وإقامة الحفلات والخطب والتمثيليات وترجمة الكتب وطباعتها وتنوير الرأي العام في بيروت[١٣]. ورغم تراجع العثمانيين عن تدابيرهم الدستورية والعودة إلى سياسة كم

(١٢) استندنا في إحصائيات هذا المقطع إلى وثائق أصلية، منها وثائق غير منشورة سابقاً وأخرى مستقاة من «**دليل سوريا**» لتلك المرحلة، وهو الدليل الذي أصدره محمد أمين عبد العال وفضل عبد النور. يراجع «**دليل سوريا**» لعام ١٩١٠ صفحات ٢٨ - ٣٠. ويراجع عبد الباسط الأنسي: «**دليل بيروت**» تقويم جريدة «**الإقبال**» لسنة ١٣٢٦ هجرية ص ٧٧، «**ودليل الجامعة الأميركية في بيروت**» (بالإنكليزية)، وغيرها من المصادر الأساسية لتلك المرحلة.

(١٣) جريدة «**البرق**» - بيروت العدد ٣٠ الصادر في ٢٧ آذار ١٩٠٩ - ص ٣.

الأفواه وتطبيق قرارات التتريك فإن النهضة الثقافية التي شهدتها بيروت خلال تلك المرحلة ستعاود البروز مجدداً فور انتهاء الحرب العالمية الأولى لتجعل من بيروت واحدة من أبرز عواصم العلم والثقافة في مشرق العرب وفي مغربهم، في النصف الأول من القرن العشرين.

ج - النهضة الصحفية والطباعية في بيروت ١٩٠٨ - ١٩١٤

أطلق الدستور العثماني حركة صحفية وطباعية واسعة في بيروت وجوارها ما لبثت أن تجاوزتهما إلى الأطراف البعيدة من المناطق اللبنانية الحالية. ومرد ذلك إلى سهولة الحصول على الترخيص لإصدار صحيفة أو فتح مطبعة. فقد تضمن قانون المطابع العثماني الصادر في ١٦ تموز ١٩٠٩ ثلاث عشرة مادة تنظم مهنة الطباعة وتمنحها حريات أكبر لم تعرفها المرحلة السابقة[١٤]. وقد حددت المادة الأولى من هذا القانون أن شروط فتح المطبعة لا تتعدى العلم والخبر، إذ يكفي أن يتقدم صاحب المطبعة بطلب خطي يتضمن اسمه، ومهنته، وأسماء شركائه، ويحدد اللغة التي ستتم بها الطباعة حتى يمنح الرخصة من الحكومة بعد فترة وجيزة. وفرضت عقوبات صارمة بلغت الخمسين ليرة عثمانية جزاء من يخل بقانون الطباعة وتقفل مطبعته إذا نشر كتباً دينية إسلامية دون إذن مسبق مرفق برخصة من مجلس المعارف العثماني وموافقة النواب والمفتين المحليين. وفي مجال نشر الكتب العلمية والأدبية والفنية على صاحب المطبعة تقديم نسخ عنها قبل طباعتها إلى الرقابة ودائرة المعارف حتى يأخذا علماً وخبراً بذلك، كما نصت المادة الرابعة. وازدهرت طباعة كتب الفنون والآداب والعلوم بشكل واضح خلال تلك المرحلة في المطبعة الكاثوليكية والمطبعة الأميركية في بيروت، وازدهرت حركة الكتب الموضوعة والكتب المترجمة، ونشطت الطباعة التجارية وازدادت الكتب المطبوعة بأشكال فنية متعددة وبخطوط طباعية راقية، واتسعت رقعة انتشار الكتاب المدرسي في مختلف مراحل التعليم. ولا نستطيع ذكر الكتب التي طبعت في مطابع بيروت خلال سنوات ١٩٠٨ - ١٩١٤ فهي كثيرة جداً وبالغة التنوع، ولكن بالإمكان رصد نتائجها الإيجابية التي اختصرها سعيد

---

(١٤) أصدرت السلطات العثمانية في ١٦ تموز ١٩٠٩ قانونين: **«قانون المطبوعات العثماني»** الذي تضمن كيفية النشر، والأحكام الجزائية، والقدح والذم، ومواد متفرقة وتضمن ٣٧ مادة. و**«قانون المطابع العثماني»** الذي تضمن ١٣ مادة في أصول الترخيص وإصدار الصحف والمجلات. يراجع:
عادل بطرس: **«مجموعة قوانين المطبوعات في لبنان من ١٨٦٥ لغاية ١٩٧٩»**. انظر **«العهد العثماني»** - صفحات ٢٩ - ٨١.

شهاب الدين بعبارة موجزة هي أن بيروت أضحت آنذاك أقل العواصم العربية احتضاناً لعدد من الأميين فيها(١٥). وانعكست هذه النتيجة الإيجابية على حركة بيروت الثقافية ونهضتها الإبداعية والفنية في مختلف المجالات، ويعود الفضل الأساسي فيها إلى انتشار المطابع بشكل مذهل خلال سنوات ١٩٠٨ ـ ١٩١٢ وبنسبة أقل مع بداية موجة التتريك بعد ١٩١٢. فبالإضافة إلى المطابع العاملة سابقاً في بيروت قبل إعلان الدستور ومن بعده قانون المطابع العثماني فتحت مطابع جديدة بوتيرة متسارعة أبرزها ثلاث مطابع في بيروت عام ١٩٠٨ هي النفائس والمحاباة والتوثيق، أضيفت إليها مطبعتان عام ١٩٠٩ هما العباسية والراوي. وفي عام ١٩١٠ أضيفت إليها خمس مطابع في بيروت هي الاتحاد، والعصرية، والحسناء، والوطن، والاقتصاد، وسادسة فرنسية باسم كريسو CRESSOT كان يطلق عليها اسم **«المطبعة الفرنساوية في بيروت»**.

وتبدو بوادر عودة للرقابة عام ١٩١١، إذ لم تلحظ ولادة أية مطبعة جديدة. وفتحت مطبعة واحدة عام ١٩١٢ هي مطبعة البرق، ومطبعتان عام ١٩١٣ هما النهضة وجريدة بيروت، وواحدة عام ١٩١٤ هي مطبعة جان دارك. واتسعت حركة تأسيس المطابع خارج بيروت خلال سنوات ١٩١٢ ـ ١٩١٤ بعيداً عن رقابة الدولة وفي حمى متصرفية جبل لبنان. وكانت أبرزها مطابع حريصا، وبعبدا، وانطلياس، وصيدا، وعمشيت، وضهور الشوير، وحمانا، والبترون، وجسر نهر بيروت، وكفرشيما، وزحلة، ودير القمر، وبيت الدين، وطرابلس، وبشري، وبسكنتا، وقيتولي، والشويفات والدامور وغيرها(١٦). ولا يمكن تفسير هذا العدد الكبير من المطابع خارج بيروت إلا بالصلة الوثيقة بمطابعها الأساسية وهرباً من مضايقات السلطات العثمانية ابتداءً من عام ١٩١١. كذلك لا يمكن تفسير هذه النهضة الطباعية إلا بعد ربطها بازدهار حركة الصحافة بشكل منقطع النظير في المرحلة الدستورية. ولا يتسع المجال لذكر الصحف والدوريات التي أصدرها اللبنانيون خلال سنوات ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ في بيروت ومتصرفية جبل لبنان وباقي أرجاء الوطن العربي والعالم لأن عددها كبير جداً. ولذلك سنكتفي بذكر الصحف الصادرة في بيروت خلال تلك المرحلة دون ذكر مصدريها. ففي عام ١٩٠٨ صدرت الصحف التالية في بيروت:

---

(١٥) Saïd CHEHAB-ED-DINE: **«La Géographie Humaine de Beyrouth»** Beyrouth -1960- P. 198.

(١٦) استندنا في معلومات هذا المقطع إلى المصدر الوثائقي الهام:

P. Joseph NASRALLAH: **«L'imprimerie au Liban»**. Beyrouth 1948 - P.P. 78-88 La Partie Intitulée: De 1908 à 1914.

وفيه لائحة تفصيلية بمطابع تلك الفترة وباسماء الكتب التي أصدرتها مطابع بيروت.

الاتحاد اللبناني، الرسائل الغانمية، المارونية الفتاة، المحبة، مذكرات أحرار اللبنانيين، المراقب، المقتطف، (مدرسية) المنتقد، المنصف، هبة، النهضة الإصلاحية (مجلة)، الوطن، أي ما مجموعه ١٢ جريدة ومجلة ونشرة.

وفي عام ١٩٠٩ صدرت صحف أبابيل، الأيام، البرق، الثبات، الحرب العثمانية الروسية، الحرية، الحسناء، الخرج، السعادة، عيواظ، الكلية (مجلة)، الكوثر، لسان الاتحاد، اللاذقية، المورد الصافي (مجلة)، النبراس، فبلغ المجموع ١٦ جريدة ومجلة ونشرة.

وصدر في فيروت عام ١٩١٠: الأنيس، البيروتي، التلميذ، الحقوق، حمارة بلدنا، الرأي العام، الرشيد، صدى الجامعة العثمانية، طبيب العائلة، الطبيب العامل، العواصف، اللطائف الأهلية، المباراة، مجلة الاقتصاد، المجلة السورية، المجلة الشرقية، المنتخب، النفائس، الوطني، فبلغ المجموع ١٩ جريدة ومجلة مع اهتمام متزايد بإصدار المجلات والملاحق الأسبوعية.

في عام ١٩١١ أصدرت بيروت الاتحاد العثماني، البلاغ، ثمرة الأدب، الروايات العصرية، العروة الوثقى، القلم العريض، المسامرات، الهامش، ياجوج وماجوج، فبلغ عددها تسع جرائد ومجلات فقط، أي أقل من نصف ما صدر في العام السابق، الأمر الذي يوحي بأن سلطة الرقابة العثمانية بدأت تتزايد ابتداء من عام ١٩١١.

وفي عام ١٩١٢ صدر في بيروت الأستاذ، الإعلانات، الائتلاف العثماني، البصائر، الحضارة، رسالة الإسلام، شركة التلغرافات السورية، صدى البرق، صدى المفيد، صور الحرب في طرابلس الغرب، صدى البشير، القضاء، كركوز، لسان العرب، المصور، وبلغ عددها ١٥ جريدة ومجلة بعضها ملاحق أسبوعية للصحف اليومية، وبعضها ذو طابع تجاري بحت.

وفي عام ١٩١٣ أصدرت بيروت الصحف والمجلات التالية: الاتحاد المصري، البغلة، جورنال بيروت، الذكرى، ذيل النفائس، الرسالة، صحيفة الإصلاح، صديق العائلة، الصلة الكهنوتية، العلوم الاجتماعية، فتى العرب، كمال، المحاسن، مسامرات الشعب. فبلغ مجموعها ١٤ صحيفة ومجلة مع الإشارة إلى العدد الكبير من الصحف والمجلات التي صدرت خارج بيروت آنذاك.

وأخيراً صدر في بيروت في عام اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤: الإصلاح، الثمرة، جراب الكردي، السلوى، صدى الأحوال، فتاة لبنان، مجلة كمال،

ملحق الإصلاح، النادي، النصر اللبناني ـ وقد صدرت هاتان الأخيرتان في ضاحيتي جسر نهر بيروت وفرن الشباك المتصلتين بالمدينة[١٧] ـ فبلغ مجموع ما أصدرته بيروت عشر صحف ومجلة واحدة عام ١٩١٤. وبذلك ارتفع مجموع ما أصدرته بيروت وحدها دون باقي المقاطعات اللبنانية لسنوات ١٩٠٨ ـ ١٩١٤إلى٩٥ صحيفة أو مجلة أو ملحق لصحيفة خلال فترة سبع سنوات فقط وبمعدل أكثر من ١٣ صحيفة جديدة في السنة تضاف إلى الصحف والمجلات السابقة التي جعلت من بيروت مطبعة المشرق العربي كله دون منازع. وتجدر الإشارة كذلك إلى النهضة الصحفية العارمة التي انطلقت من بيروت إلى باقي المقاطعات اللبنانية. وكان للبنانيين دور بارز في إصدار الصحف والمجلات في مصر والسودان وعدد من العواصم العربية وفي بلاد الاغتراب. وقد استفاد البيروتيون إلى الحد الأقصى من مناخ الحرية النسبية الذي أشاعه الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ وقانون المطابع العثماني في عام ١٩٠٩ الذي ما زال معمولاً بروحه وحتى ببعض مواده حتى الآن نظراً للسهولة الكبرى التي يوفرها لكل من يرغب بفتح صحيفة أو محلة أو دار نشر. ويلاحظ أن حركة إصدار الكتب نشطت كثيراً إبان تلك المرحلة، وفي مختلف المجالات، وذلك بالارتباط الوثيق بالنهضة الصحافية والطباعية والتعليمية والثقافية والفكرية التي سادت بيروت لسنوات محدودة أوقفت مدها حركة التتريك أولاً ثم اندلاع الحرب العالمية الأولى. وما إن استعادت بيروت نشاطها التجاري والثقافي والسياسي بعد الحرب حتى عادت حركة الطباعة والتأليف والنشر والصحافة والترجمة إلى متابعة تطورها بوتيرة أسرع مما كانت عليه في سائر أرجاء المشرق العربي.

وكانت بيروت وحدها تضم أكثر من ثلثي عدد الصحف والمجلات والمطابع ودور النشر العاملة في المشرق العربي. وكانت السلطات الحاكمة تخشى صحافة بيروت على الدوام وتفرض عليها رقابة متشددة حيناً، وصارمة معظم الأحيان. ومع ذلك عرف اللبنانيون كيف يتعاملون مع تلك الرقابة بما يضمن لصحفهم ومطابعهم حرية الحركة، ونشر الفكر والثقافة، بالإضافة إلى الجانب التجاري المرافق لكل نشاط حيوي في لبنان.

---

(١٧) استندنا، في هذا المقطع إلى المصدر الوثائقي الهام:

يوسف أسعد داغر: «قاموس الصحافة اللبنانية ١٨٥٨ ـ ١٩٧٤» بيروت ١٩٧٨ صفحات ٤٠٥ ـ ٤١٤ لسنوات ١٩٠٨ ـ ١٩١٤.

ثانياً ـ الدستور العثماني بين النظرية والتطبيق على الساحة البيروتية ١٩٠٨ ـ ١٩١٤

أ ــ المشاركة النسائية(١٨)

أطلق الدستور العثماني وقانون المطابع العثماني الذي أعقبه نهضة فكرية وثقافية عارمة كانت بيروت تستعد لها منذ أواخر القرن التاسع عشر. ولذلك استقبلت تلك المرحلة بفرحة عارمة، وبالرقص والدبكة والغناء في الشوارع، واعتقد البيروتيون، كما اعتقد غالبية أحرار السلطنة العثمانية، أن مرحلة جديدة من الحرية والإخاء والمساواة قد بدأت في السلطنة، وأن عهد القمع والاستبداد قد ولى إلى غير رجعة. وانخرطت المرأة البيروتية في العمل الاجتماعي والثقافي وتأسيس الجمعيات والأندية النسائية وساهمت بنشاط في مختلف المجالات الثقافية، وتبلورت الدعوة إلى التعليم المختلط الذي كان يعتبر، حتى ذلك الحين في بيروت، من المواضيع الشائكة التي تثير الرأي العام التقليدي المحافظ. ولعبت الصحافة دوراً بارزاً في الدعوة إلى إنشاء المدارس الوطنية التي تتجاوز الطائفية وتساهم في صهر مختلف الطوائف والمذاهب والأجناس في وحدة وطنية متماسكة، وحثت على ضرورة تعليم الفتاة ومشاركة المرأة في الانتاج والعمل.

وكانت الحركة النسائية قد بدأت نشاطها في الواقع، قبل مطالع القرن العشرين في بيروت. فقد شاركت نساء بيروت في مؤتمرات دولية نسائية إذ مثلت هناء كسباني كوراني فتيات بيروت في «**مؤتمر النساء العمومي في شيكاغو**» عام ١٨٩٣. ومثلت الكسندرا الخوري أفرينو Averenoe نساء بيروت في «**مؤتمر السلم العام في باريس**» عام ١٩٠٠. ومثلت ماري كساب ومريم بارودي المدارس العليا في سوريا في «**مؤتمر التلميذات العالمي بالآستانة**» عام ١٩١١.

(١٨) تراجع أعداد «**الحسناء**» البيروتية لعام ١٩١٢ ـ الجزء السابع ص ٣١٥ والجزء الثامن ص ٣٥٣ والجزء التاسع صفحات ٤٠٨ ـ ٤١٥. وتراجع مجلة «**فتاة لبنان**» العدد الثاني لعام ١٩١٤ ـ ص ٣٦. وتراجع أيضاً دراسة:

حنيفة الخطيب: «**تاريخ تطور الحركة النسائية في لبنان وارتباطها بالعالم العربي ١٨٠٠ ـ ١٩٧٥**». بيروت ـ دار الحداثة ١٩٨٤، والدراستان الرائدتان:

نظيرة زين الدين: «**السفور والحجاب ـ محاضرات ونظرات مرماها تحرير المرأة والتجدد الاجتماعي في العالم الإسلامي**». بيروت ١٩٢٨ ـ «**الفتاة والشيوخ ـ نظرات ومناظرات في السفور والحجاب ـ وتحرير العقل ـ وتحرير المرأة ـ والتجدد الاجتماعي في العالم الإسلامي**» ـ بيروت ١٩٢٩.

وتدل وثائق ١٨٥٨ ـ ١٩١٤ على أن تغيراً نوعياً قد طرأ على الحياة الفكرية في بيروت لجهة تزايد عدد النساء المثقفات اللواتي شاركن في مجالات التعليم والصحافة والأدب والعمل الاجتماعي. ولعب بعضهن دور الريادة في النهضة النسائية في بيروت أبرزهن: جوليا طعمة، مديرة كلية البنات الإسلامية، ولبيبة الهاشم صاحبة مجلة «**فتاة الشرق**» القاهرية، وأستير مويال مديرة كلية بيروت للبنات، وسلمى كساب إحدى المسؤولات عن «**جمعية شمس البر**» البيروتية، ونجلاء أبي اللمع إحدى مسؤولات «**جمعية تهذيب الفتاة السورية**»، وسليمة أبي راشد صاحبة مجلة «**فتاة لبنان**»، وأسماء شديد أبي اللمع المحررة في مجلة «**فتاة لبنان**». هذا بالإضافة إلى عدد من النساء الأجنبيات اللواتي ساهمن في النهضة النسائية في بيروت خلال تلك المرحلة. وقد تبلورت الدعوة لإنشاء كلية نسائية في بيروت، وتألفت لجنة من كبار رجال الولاية برئاسة رضا بك ومسؤولين آخرين لهذه الغاية وساندته فيها شخصيات سياسية واجتماعية وثقافية أبرزهم سليم الجلخ، وخليل زينيه، صاحب جريدة «**الثبات**»، وجرجي عطيه مؤسس جريدة: «**المراقب**»، والشيخ أحمد حسن طبارة صاحب «**الاتحاد العثماني**»، **وجرجي نقولا باز صاحب مجلة «الحسناء»** وغيرهم.

ورغم أن الظروف العامة في بيروت لم تكن ملائمة لإطلاق حركة نسائية فاعلة فإن المواضيع التي تطرقت إليها الحركة آنذاك ذات دلالات فكرية هامة. فقد دعت مثقفات بيروت إلى تعليم الفتاة، وإلى اختلاط الطلبة في المدارس، وإلى مشاركة المرأة في مختلف ميادين الثقافة والانتاج والإبداع، وإلى رفض التشبث الأعمى بالغرب وتقليده بصورة عمياء، وإلى التمسك بالحشمة والأخلاق ومراعاة البيئة الشرقية البيروتية، وإلى انخراط المرأة في العمل المنتج والابتعاد عن الزينة الفارغة والسلوك المتفرنج وغيرها. ولم يكن سهلاً تحقيق تلك الآمال في بيئة مشرقية تتمسك بالتقاليد المتوارثة وتسودها الأمية شبه المطلقة، ولا سيّما في صفوف النساء والفتيات، ولكن تلك الحقبة وضعت بذوراً عدة في مجال تحرر المرأة البيروتية خاصة واللبنانية والمشرقية العربية عامة، ومهدت الطريق لحركة نسائية ناشطة في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى.

ب ـ الحركة المسرحية

لم تكن بيروت بعيدة عن الحركة المسرحية في أواخر القرن التاسع عشر، إذ كانت معظم المعاهد والجامعات والمدارس الكبرى تختتم السنة الدراسية فيها بمسرحية من إعداد بعض الأساتذة أو من اقتباسهم، ويشارك في التمثيل الأساتذة والطلاب. وكثيراً ما

كان الرجال يقومون بدور النساء نظراً لغياب العنصر النسائي في المشاركة في الأعمال المسرحية(١٩).

وكان مسرح «زهرة سوريا» المسرح الوحيد في مطالع القرن العشرين في بيروت الذي يقدم تمثيليات أدبية، موضوعة أو مترجمة، ويؤمه البيروتيون المثقفون بشكل خاص بالإضافة إلى مختلف فئات الشعب. وبعد إعلان الدستور العثماني نشطت حركة المسرحيين في بيروت وتألفت فيها «**جمعية إحياء التمثيل العربي**» التي ضمت هواة التمثيل وتولى إدارتها باترو باولي، صاحب جريدة «**المراقب**» والذي أعدمه جمال باشا على أعواد المشانق في الحرب العالمية الأولى. وكانت بعض التمثيليات تقدم شعراً وأشهر تمثيليات تلك الفترة رواية «**الأرملة العذراء**» للشاعر المعروف شبلي الملاط، التي قدمت في بيروت عام ١٩١٢. وأما المسرحي اللبناني جورج أبيض الذي اشتهر بتمثلياته في مصر، فقدم مسرحية «**جريح بيروت**» عام ١٩١٢ التي نظمها شعراً من فصل واحد الشاعر حافظ إبراهيم احتجاجاً على قصف البوارج الإيطالية لبيروت عام ١٩١١، وخصص ريع المسرحية لدعم المنكوبين في بيروت.

ولكن النشاط بشكل عام بقي محدوداً للغاية في بيروت خلال تلك الفترة، وكان محصوراً ضمن جدران الجامعات والقنصليات والمدارس الكبرى. ولم تكن هناك مسارح منتظمة تستقطب الجمهور، وقد تأخر ظهورها عملياً في بيروت نفسها إلى النصف الثاني من القرن العشرين. ولعلّ أبرز الأسباب في هذا المجال غياب الدعم المادي، وغياب التشجيع الرسمي، وعدم مشاركة العنصر النسائي في الأعمال المسرحية، إذ كان ينظر إلى التمثيل كما لو كان منكراً من المنكرات الواجب تجنبها(٢٠).

---

(١٩) في مذكراته عن بيروت وجبل لبنان أشار الكاتب الروسي أ. كريمسكي في أكثر من موقع في كتاب «**رسائل من لبنان ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨**» إلى حضوره مسرحيات متنوعة في معاهد بيروت وقنصلياتها ومدارسها. وكذلك في مدارس جبل لبنان، ولا سيّما في نهاية العام الدراسي. يراجع مسعود ضاهر: «**بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين ـ دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي الكبير أ. كريمسكي: رسائل من لبنان ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨**». بيروت ـ دار المدى ـ ١٩٨٥.

(٢٠) تشير مجلة «**الجامعة**» السنة الثانية ـ العدد الصادر في أيار ١٩٠٠ ـ ص ٣١٧ إلى أن القنصلية الروسية في بيروت قدمت مسرحية «**الخداع والحب**» التي ترجمها نقولا فياض ونجيب سليم طراد. وعن نشاط بيروت المسرحي الذي أشرنا إليه في هذا المقطع نشير إلى المصادر التالية: =

ج ـ النشاط الأدبي والعلمي والسياسي

نشطت الحركة الأدبية بشكل بارز بعد إعلان الدستور وتنوعت موضوعاتها بين القصة، والمسرحية، والرواية، والديوان الشعري، والكتابات التاريخية، وغيرها. وكان للصحافة دور أساسي في مجال النشر وتشجيع الانتاج الموضوع والمترجم، وخصصت زوايا للأعمال الأدبية الإبداعية والشعرية، والخاطرات، والتراثيات وغيرها. وضمن قانون المطبوعات العثماني حق الكاتب والمترجم والمبدع والفنان. ونشطت الجمعيات الأدبية على غرار جمعيات القرن التاسع عشر. وأبرز جمعيات بيروت في مطالع القرن العشرين «**جمعية الحياة الأدبية**» التي ضمت عدداً من أبرز أدباء تلك المرحلة منهم: أسعد رستم، وأمين الريحاني، وجرجي زيدان، وإلياس عطا الله، وبشارة عبد الله الخوري (الأخطل الصغير)، وشبلي الملاط، وإلياس عيد وغيرهم. وكان من أهداف الجمعية العمل على تعزيز دور الفكر والقلم وجمع حقوق الكتّاب والشعراء السوريين واللبنانيين وتوحيد كلمتهم[٢١]. ومن المفيد أن نذكر في هذا المجال السجال الثقافي الذي دار على صفحات الصحف والمجلات بين أنصار العلم وأنصار الدين، وبين ذوي النزعة العلمانية أو الدهرية وذوي النزعة الدينية. وأبرز تلك السجالات كان في مصر ووجد مداه في بيروت أكثر ممّا في باقي مدن المشرق العربي، وكذلك نظرية «**النشوء والارتقاء**» الداروينية التي رفع لواءها شبلي الشميل وقادت إلى طرده من الجامعة الأميركية في بيروت فغادرها إلى مصر حيث أمضى حياته فيها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى بروز التيار الاشتراكي العلمي في بيروت عام ١٩٠٧. فَتَحْتَ شجيرات الصبير فيها وعلى منبسط من الرمال الكثيفة قرب منطقة الروشة، عقد أول اجتماع فكري تنظيمي لدعاة الاشتراكية العلمية برئاسة الكاتب المعروف خير الله خير الله، صاحب كتاب «**سوريا**» وعدة مؤلفات أخرى. وضم الاجتماع مصطفى الغلاييني، وفليكس فارس، وداود مجاعص، وجرجي نقولا باز. فكتب عنه جورج سمنه لاحقاً «إن مظاهر

= «**الأهرام**»، العدد ٨١٠٩ الصادر في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٤ ص ٦، وجريدة «**البرق**» البيروتية العدد ١٠ الصادر في ٧ تشرين الثاني ١٩٠٨، ومجلة **الحسن**» الجزء الثامن الصادر عام ١٩١٢ ص ٣٧٨ ومحاضرة نقولا فياض «**ذكريات أدبية**» ألقاها في محاضرات «**الندوة اللبنانية**» عام ١٩٥٢ ـ ص ٦٣.

(٢١) جريدة «**البرق**» ـ العدد ٣٠ ـ الصادر في ٢٧ آذار ١٩٠٩.

اشتراكية جرت على شاطىء من لبنان في أول أيار ١٩٠٧»[٢٢]. ووصفته مجلة «المراسلات الأصمية»، الناطقة باسم الأصمية الشيوعية الثالثة (الكومنترن) بقولها: «يعتقد أن أول احتفال على الأرض العربية بأول أيار جرى في (بيروت) لبنان عام ١٩٠٧»[٢٣]. وكانت بيروت السباقة فعلاً إلى تبني الجديد الثقافي والسياسي والأدبي والفني. وكان للنهضة الطباعية والصحفية والتعليمية فيها الأثر الأكبر في بلوغ هذا الدور الرائد في وقت مبكر من القرن العشرين. وانتهزت بيروت مناسبة إعلان الدستور لتكشف عما في داخلها من نشاطات كانت تمارس بالسر فدفع أحرارها الثمن غالياً على أعواد المشانق بعدما أرتد جماعة الاتحاد والترقي عن العثمانية الجامعة إلى الطورانية والتتريك والتعصب القومي الشوفيني التركي ضد العرب وباقي القوميات، ولا سيّما الأرمن.

بعض الاستنتاجات

لم تكن فرحة بيروت بالدستور أمراً عادياً بل تعبير عن رغبة مكبوتة باطلاق مناخ عارم من الحرية دفعة واحدة بعد مرحلة طويلة من الاستبداد الذي أجبر أحرار الأتراك والعرب وباقي القوميات العثمانية على الصمت، والاستكانة، والتزلف أحياناً حفاظاً على الذات والممتلكات من غضبة السلطان الدموي وتجنباً للنقمة، والتهجير القسري، والمصادرة وحكم الجواسيس والرشوة والفساد الإداري والمالي. وكان أشد الناس فرحاً بإعلان الدستور هم رجال الفكر، والأدب، والصحافة والكلمة الحرة، ودعاة الإصلاح والتغيير الجذري. كما أن رجال المال والأعمال من تجار بيروت وأعيانها وكبار ملاكيها لم يخفوا تلك الفرحة آملين أن تزدهر تجارتهم وأن يضمنوا سلامة أموالهم وأرزاقهم من المصادرة والبلص. وأما مختلف طبقات السكان وفئاتهم في بيروت فقد اختلفوا في طريقة التعبير عن الابتهاج بالدستور وإعلان الحريات العامة ولم يختلفوا في تأييدهم المطلق له. فتمسكوا بكل بند من بنوده الأساسية التي تشيع جواً عاماً من الحرية، والإخاء، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يوحي بأن مرحلة جديدة فعلاً بدأت آنذاك ولم يدرك الناس أبعادها اللاحقة في تاريخ السلطنة العثمانية وقرب انهيارها بعد سنوات قليلة على إعلان الدستور.

---

(٢٢) Georges SAMNÉ: «La Syrie» - Paris 1920- P. 57.

(٢٣) «المراسلات الأممية» ـ العدد ٨٩ الصادر عام ١٩٢٥ ص ١٢١ ذكره:

محمد دكروب: «جذور السنديانة الحمراء»، الطبعة الثانية ـ بيروت ١٩٨٤ ص ٤٦ ـ ٥٣.

فحتى عام الدستور ١٩٠٨ كانت بيروت قد تعرفت على الأفكار الليبرالية والإصلاحية بكثير من السرية وبقليل من العلانية والتنظيم السياسي الشعبي. وكان عدد من مفكريها الذين تربوا في جامعاتها الأجنبية أو في الجامعات الأوروبية قد عرفوا التيارات الفكرية والاتجاهات الإصلاحية في أوروبا فحملوا معهم مفاهيم جديدة نقلتها الصحافة والمطابع البيروتية والمصرية منها: الوطن، والقومية، والحرية، والمساواة، والمركزية، واللامركزية، والعدالة، والإخاء، وطبقة الأغنياء، أو البرجوازية، وطبقة الفقراء أو البروليتاريا، والاشتراكية، والليبرالية وغيرها. ولم يكن الإفصاح عن تلك المفاهيم أمراً ميسوراً في جو محكوم بالجواسيس، وكثيراً ما حُكم على أحرار بيروت بالسجن، والنفي، والتشريد، وهرب بعضهم إلى مصر أو إلى أوروبا. ودفعت بيروت ضريبة الريادة غالياً فاستحقتها بفضل شجاعة مثقفيها الأحرار وصلابتهم وجرأتهم في الدفاع عن آرائهم والاستعداد لدفع ثمن الحرية التي تؤخذ ولا تعطى. ورغم ذلك تمسك البيروتيون بالأفكار الإصلاحية، والليبرالية، والتقدمية، والعقلانية، والعلمانية، وبالدفاع عن الحرية والعدالة والمساواة، ومحاربة الظلم والاستبداد، وباتت تلك المفاهيم تراثاً عزيزاً على قلوب أحرار بيروت وغيرهم من أحرار المشرق العربي المتجمعين فيها. «**كانت نخبة من بيروت، مدفوعة بروح المطالب الوطنية وبحب الأفكار الآتية من الغرب، تُعبِّر - حتى في إبان الطغيان الحميدي - عن أفكارها التقدمية**»، على حد تعبير جورج سمنه[٢٤]. والحق يقال إن تلك الأفكار نتاج طبيعي للعلم والثقافة العقلانية والليبرالية التي سادت بيروت آنذاك، وهي نتاج انتشار الأفكار الوطنية والتقدمية في العالم بأسره لأن عصر الإمبراطوريات الاستبدادية قد انتهى إلى غير رجعة في التاريخ المعاصر وسقط ما بقي منها تحت ضربات الثورات الوطنية القومية في القرن العشرين.

لم يكن مثقفو بيروت الأحرار يتبنون مفاهيم ليبرالية أو إصلاحية واحدة بل رفعوا راية الإصلاح كضرورة ملحة، وكذلك المساواة، والعدالة الاجتماعية، ورحبوا بالدستور وبالحياة الديموقراطية وبالمساواة بين العرب والأتراك وباقي القوميات داخل السلطنة العثمانية ترحيباً حاراً. وكانت عناوين كتبهم ومقالاتهم الصحفية وقصائدهم الشعرية ذات دلالة هامة في هذا المجال. فمنها على سبيل المثال: «**النور**»، «**الجامعة**»، «**جمعية بيروت الإصلاحية**»، «**أحوال العمران**»، «**طبائع الاستبداد**»، «**العروة الوثقى**»، «**يقظة الأمة العربية**»، «**الشبيبة**

(٢٤) Georges SAMNÉ: «La Syrie» Op. cit P. 57.

الحرة»، «الإخاء العربي ـ العثماني»، «الفجر الصادق»، «الوطن»، «الحضارة»، «النبراس»، «النهضة الإصلاحية»، «رسالة السلام»، «لسان العرب»، «التمدن»، «الإصلاح»، وغيرها الكثير. وكان مثقفو بيروت الأحرار، على اختلاف نزعاتهم وانتماءاتهم السياسية، يتوقون إلى الإصلاح الحقيقي، وإلى التجديد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي واللغوي والثقافي. وكان جيل جديد من مثقفي بيروت في مطالع القرن العشرين يناضل بصلابة دفاعاً عن حق العرب المشروع في الاستقلال والسيادة كأمة حرة ذات حضارة عريقة وتراث ثقافي عربي ساهم في تكوين الوعي القومي لدى العرب وبلور لديهم اتجاهات إصلاحية وثورية للتخلص من السيطرة الخارجية، تركية كانت أم أوروبية. وعمل أحرار بيروت كأحرار العرب، في الجمعيات الإصلاحية السرية التي ضمت في البداية عرباً واتراكاً بدافع الحرص على السلطنة العثمانية ومنع انهيارها. وكانت فئة أخرى من مثقفي بيروت تدرك صعوبة التخلص من السيطرة العثمانية دون دعم خارجي أوروبي فوقعت أسيرة المخططات الاستعمارية الغربية. وتخلصت من السيطرة العثمانية لتسقط في سيطرة استعمارية أوروبية أشد قسوة وأطول باعاً في التسلط والاستبداد والقمع ونهب الموارد العربية وإذلال الشعب العربي. ولقد أطلق الدستور العثماني «نصف ثورة» على حد تعبير لينين، لأن القوى الطبقية، وغالبيتها من البرجوازية التركية التابعة للرساميل الأوروبية، كانت تعمل على خلع السلطان المستبد مع إبقاء كل ركائز الاستبداد دون تغيير جذري. ولذلك لم تكتمل فرحة أحرار بيروت وباقي أحرار العرب لأن القوى التركية التي حكمت باسم الدستور سرعان ما منعت العرب من التعبير عن حقوقهم القومية، ودفع الأمر بجماعة الطورانية والتتريك إلى درجة منع استخدام اللغة العربية في الدوائر الرسمية.

لقد تكشفت المرحلة الدستورية العثمانية لسنوات ١٩٠٨ ـ ١٩١٢ عن مرحلة انقلابية بحتة أعقبتها سلطة قمعية تركية مغرقة في شوفينيتها ورجعيتها مارست أشكالاً من الاستبداد القومي والاقتصادي والاجتماعي أكثر عنفاً من الأشكال التي كانت سائدة أيام حكم السلطان عبد الحميد الثاني. وفي الوقت نفسه، كان جماعة الطورانية والتتريك يقيمون صلات واسعة من التبعية شبه الكاملة للإمبريالية الألمانية الصاعدة التي لعبت الدور الأساسي في توجيه السلطنة العثمانية وإدارتها إبان حكم هذه الجماعة وحتى انهيار السلطنة في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وقد دفع أحرار بيروت وباقي أحرار ومثقفي العرب ثمناً باهظاً لسياسة عبد الحميد الثاني الاستبدادية. ولكن سياسة الطورانيين الذين أعقبوه بلغت حد الاضطهاد العنصري

الدموي ضد العرب في محاولة لطمس أي نزوع تحرري قومي لديهم وحمل البعض منهم على رفض قوميتهم ولغتهم القومية العربية وتبني التركية وسياسة التتريك. فانتفض العرب مجدداً وتنادى مثقفو بيروت إلى تشكيل الجمعيات السرية وعقد المؤتمرات التي تنادي بحق العرب في الحرية وبناء دولتهم القومية. وعندما عقد مثقفو بيروت مؤتمرهم في باريس ما بين ١٨ و٢٣ -حزيران ١٩١٣ أطلقوا عليه اسم «**المؤتمر العربي الأول**» كتعبير عن عروبتهم وكتجسيد لقضيتهم القومية العربية. وأطلق عليه يوسف يزبك صفة «**أول عمل عربي جماعي، دشن التنظيم القومي على أسس جديدة**»[٢٥]. وقد بدا واضحاً أن مصلحة مشتركة تجمع بين المثقفين العرب الداعين إلى التخلص من السيطرة العثمانية وبين الدول الأوروبية، ولاسيّما بريطانيا وفرنسا، الساعية إلى تفكيك تلك السلطنة واقتسام ولاياتها. فسقطت بيروت وباقي الولايات العثمانية في المشرق العربي تحت حكم الانتداب الانكلو-فرنسي الذي أعقب انهيار السلطنة. ولكن أفكار الحرية، والعدالة الاجتماعية، والاشتراكية، والمساواة والإخاء، وحق الشعوب في تقرير مصيرها وغيرها من الأفكار الإصلاحية والليبرالية والثورية بقيت فاعلة عبر صحافة بيروت ومطابعها ومعاهدها وصلابة مناضليها. ولم تستطع جيوش فرنسا، رغم البربرية التي استخدمتها في قمع انتفاضات السوريين واللبنانيين، أن تستقر على أرض المشرق العربي فاضطرت للرحيل عنها في نهاية الحرب العالمية الثانية. وأما الحياة الفكرية التي حضنتها بيروت في السر منذ القرن التاسع عشر، وافصحت عنها بجلاء شبه كامل منذ إعلان الدستور العثماني فما زالت تمنح بيروت سمة الثقافة الحرة، والإبداع المقاوم، والصلابة في المواقف الوطنية والقومية، واحتضان النواة الأولى للأفكار العلمانية والديمقراطية والليبرالية في المشرق العربي[٢٦]. وهذا التراث الفكري النضالي كان في أساس صمود بيروت الأسطوري في وجه قوى الاحتلال الصهيوني والقوات المتعددة الجنسية التي تحالفت معها صيف ١٩٨٢. وهو الذي أجبر أسرائيل، لأول مرة في تاريخها، على الخروج من أرض عربية دون قيد ولا

---

(٢٥) يوسف إبراهيم يزبك: «**تطور الشعور العربي**» - محاضرة ألقيت في «**الندوة اللبنانية**» آذار ١٩٥٧ ونشرت في «**محاضرات الندوة**» - السنة ١١ - النشرة الرابعة - نيسان ١٩٥٧ - صفحة ٢٧٥.

(٢٦) أنجز الدكتور علي حويلي أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ عام ١٩٩٠ بعنوان «**التطور الثقافي لمدينة بيروت منذ الفتح المصري لبلاد الشام وحتى الحرب العالمية الأولى ١٨٣١ - ١٩١٤**». ونظراً للوثائق الهامة التي تضمنتها، والمنهجية العلمية الرصينة التي امتازت بها، فقد أوصت لجنة المناقشة بضرورة تبني الجامعة نشرها ضمن منشوراتها. ومن نافلة القول إن هذه الأطروحة ستسد ثغرة كبيرة في هذا المجال وتقدّم خدمة علمية جليلة للمؤرخين والمهتمين بالتطور الثقافي في المشرق العربي الحديث.

شرط. فاستحقت بيروت، بنضالها وبدماء أبنائها، وبصلابة مثقفيها الأحرار، الجائزة التي خصصها اتحاد الكتّاب والأدباء العرب باسم «**جائزة صمود بيروت**». إنه تاريخ الفكر المقاوم، أو بالأحرى المقاومة بالثقافة الوطنية والقومية التقدمية التي جسدتها بيروت في تصديها لأربع من قوى السيطرة الخارجية في القرن العشرين (العثمانية والفرنسية، والأميركية، والإسرائيلية مع المتعددة الجنسيات) بالإضافة إلى مقاومتها الدائمة لنزوع الحكم اللبناني إلى التسلط وقمع الحريات. وفي كل مرة كانت بيروت الثقافة تنتفض كطائر الفينيق من تحت الأنقاض بإصرار أكبر على تحدي الظلم والاستبداد وحمل الريادة الفكرية والثقافية في المشرق العربي.

الفصل الخامس

حوار ثقافي مع الباحث السوفياتي نيقولاي إيفانوف عــن الرسملة والرأسمالية في الوطن العربي الولادة، التطور، الآفاق المستقبلية

نيقولاي إيفانوف من أبرز الباحثين السوفيات المتخصصين بقضايا تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، أنجز أطروحته للدكتوراه في التاريخ عــن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتونس في عهد الحماية الفرنسية، وأصدر عدة دراسات علمية عــن ابن خلدون، والقبائل الحرة والمترحلة في شمال افريقيا في القرن الرابع عشر، والخصائص البنيوية للإقطاع العربي في العهد العثماني، وبعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لايديولوجية الإسلام التقليدي العربي في العهد العثماني، والإيديولوجيا الإسلامية في الشرقين الأوسط والأقصى، وغيرها من الدراسات التي نشرت في مجلة «**آسيا وافريقيا**» السوفياتية، ومجلة «**الطريق**» اللبنانية، وفي كتب مشتركة مع باحثين سوفيات عــن تاريخ الأقطار العربية الحديث، وأشرف على ترجمة كتاب شارل أندريه جوليان Charles André Julien «**تاريخ افريقيا الشمالية تونس، الجزائر، مراكش: من الفتح العربي حتى عام ١٩٣٠**»، عن الفرنسية إلى اللغة الروسية، وقدم عدة ترجمات أخرى إلى الروسية عن الوطن العربي.

صدرت له هذا العام (١٩٨٨) الترجمة العربية لكتابه الهام «**الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ - ١٥٧٤**». وقد نقله إلى العربية الأستاذ يوسف عطا الله وراجعه وقدم له د. مسعود ضاهر ونشرته دار الفارابي في سلسلة: «**تاريخ المشرق العربي الحديث**» رقم ٣، وهذا الكتاب سجل حافل وغني لفهم الإيديولوجيا الشعبوية العثمانية ومدى تأثيرها المباشر على الجماهير الشعبية، ولا سيّما في المغرب العربي. وقد تركت تلك الإيديولوجيا الشعبوية آثارها واضحة في المناطق البلقانية، وفي روسيا القيصرية والدويلات الإيطالية في مطالع القرن السادس عشر. وقد أثار الكتاب، فور صدوره بالروسية عام ١٩٨٤ نقاشاً علمياً رصيناً

شارك فيه الباحث السوفياتي المعروف «مبير» والباحثة السوفياتية الكبيرة سميليانسكايا، وهو نقاش أغنى الكتاب وقدم للقارىء العربي فائدة كبيرة.

لا تندرج دراسات إيفانوف، وسميليانسكايا SMILIANSKAYA وسعدييف، وكثير من الباحثين السوفيات المعاصرين في إطار المدرسة الاستشراقية الروسية التقليدية، فقد تجاوزوها وشكلوا تياراً جديداً من الباحثين السوفيات المهتمين بتطور الأقطار العربية الحديث والمعاصر من موقع البحث العلمي المعمق لا من باب الدوائر الاستعمارية التقليدية. وبرزت لديهم وجهات نظر متباينة ومتناقضة أحياناً عن التطور الرأسمالي في الوطن العربي، ولا سيّما بين إيفانوف وسميليانسكايا. ففي اللقاء المشترك بينهما لمناقشة مقولة الرسملة والرأسمالية في الوطن العربي كان من الصعب تسجيل النقاط المشتركة في هذه المقولة. فقد أصرت سميليانسكايا على وجود رسملة كانت تتحول إلى رأسمالية محلية قبل القرن التاسع عشر في الوطن العربي والتدخل الاستعماري الأوروبي المباشر الذي ضرب هذا المنحى وربط الأقطار العربية قسرياً وتبعياً بالرأسمالية العالمية في مرحلتها الإمبريالية. وهي مقولة هامة جداً ولا بد من توضيحها في مقابلة خاصة مع هذه الباحثة السوفياتية الرائدة التي قدمت أفضل دراستين حتى الآن عن «**الانتفاضات الفلاحية في جبل لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر**»، و«**الخصائص البنيوية لتطور المدينة الشرق أوسطية على مشارف العصر الحديث**».

في حين أصر إيفانوف بدوره على وجود رسملة لا رأسمالية في الأقطار العربية، وأن المرحلة النفطية المعاصرة لا تخرج عن سياق هذا التحليل لأنها لن تنتج حسب رأيه «**رأسمالية عربية**»، إذإن الرأسمالية نمط إنتاج وعلاقات انتاج وصراع اجتماعي طبقي وليس مجرد تكديس رساميل في قطاعات كانت في الغالب غير منتجة ولم تدخل في مجال التغيير الجذري لبنية الأقطار العربية. وكذلك كان النقاش حاداً في مقولة «**الشعبوية**» كإيديولوجيا دينية تبناها العثمانيون وما زال يتبناها بعض الحكام اليوم لمنع قوى التغيير الجذري من الوصول إلى السلطة. ولكن الإيديولوجيا الشعبوية، منذ الفتح العثماني في مطالع القرن السادس عشر حتى الآن، ليست سوى إيديولوجية الطبقة المسيطرة، وهي إيديولوجيا ماضوية حاربها لينين بعنف لأنها تسعى إلى تغيير قوى طبقية رجعية بقوى طبقية من الطبيعة ذاتها. وبالتالي فإنها ليست إيديولوجيا للتغير الجذري بل معوِّقة له وتقطع الطريق عليه حتى إذا اقتضى الأمر استخدام العنف الرجعي المسلح كما هو قائم الآن على الساحة اللبنانية بشكل خاص.

ونظراً لغنى النقاش واتساع دائرته وخطورة المقولات التي تناولها عن الصراع

الإيديولوجي على الساحة العربية، فإن نشر آراء الباحث إيفانوف في الرسملة والرأسمالية في الأقطار العربية يرتدي أهمية استثنائية. وتجدر الإشارة إلى أن النقاش الكامل في الإيديولوجيا الشعبوية العثمانية قد تم نشره في الطبعة العربية لكتاب «**الفتح العثماني للأقطار العربية**». وبقيت هناك جوانب أخرى غير مكتملة من النقاش مع الباحثة الرائدة سميليانسكايا نأمل أن تتاح الفرصة لاستكمالها وتعميقها ونشر نتائجها.

وأما ثمرة هذا الحوار فليست سوى بداية لنقاش علمي هادىء وصريح بين الباحثين السوفيات، وبينهم وبين الباحثين العرب أنفسهم. في مقولات تاريخية معقدة تساهم في تعميق وعي العرب بتاريخهم وفي التأسيس لمدرسة علمية عربية تعيد قراءة حركية التطور التاريخي للأقطار العربية من موقع الصراع الاجتماعي بين القوى المسيطرة، العربية وغير العربية، وبين الجماهير الشعبية العربية التي خضعت لتلك السيطرة وجاءت ولادة «**المركز العربي للدراسات التاريخية**» هذا العام (١٩٨٨) بمبادرة من المجلس القومي للثقافة العربية تمنح المؤرخين العرب فرصة كتابة تاريخهم بأنفسهم وممارسة دورهم الطليعي المطلوب في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ العرب المعاصر. ونحن على ثقة بأن آراء الباحث السوفياتي إيفانوف وآراء جميع الباحثين العلميين، من العرب وغير العرب الذين درسوا بعمق حركية التطور التاريخي للأقطار العربية، هذه الآراء ستساهم في تعميق الوعي التاريخي العلمي لدى القارىء العربي عن مقولات بالغة الدقة والخطورة وفي طليعتها «**الإيديولوجيا الشعبوية**» و«**الرسملة والرأسمالية**» في الأقطار العربية.

الحــــوار

□ ضاهر: ثمة مسألة نظرية في تحديد المفاهيم والمصطلحات. فهناك الرسملة الناتجة عن الغنى الاقتصادي، ولا سيّما في مجال التجارة وتكديس النقود لدى شرائح ضيقة من السكان، وهناك الرأسمالية كنمط إنتاج معروف على الصعيد العالمي عرفته أوروبا بعد نمط الانتاج الفيودالي كما عرفته الأقطار العربية بعد المرحلة الإقطاعية. ويستخدم مفهوم الرأسمالية بشكل فضفاض في معظم الأحيان دون تحديد دقيق لسماته الأساسية. وكثيراً ما يتم الخلط المنهجي بين الرسملة الناتجة عن أرباح التجارة وبين الرأسمالية كنمط انتاج. فما هي الفوارق الأساسية في هذا المجال؟ وهل هناك فوارق أساسية في مضمون هذا المفهوم بين أوروبا والأقطار العربية التي كانت خاضعة للسلطنة العثمانية؟

* **إيفانوف**: أعتقد أن الجانب المنهجي بحاجة إلى توضيح. فقضية الرسملة أو

تراكم المدخرات النقدية في الأقطار العربية لها جوانب تاريخية ملموسة. ومما لا شك فيه أن المرحلة العثمانية الطويلة في الأقطار العربية شهدت مظاهر رسملة في مختلف المدن العربية، وبشكل أضعف في بعض القصبات الكبرى والأسواق التجارية الريفية، ولكن المسألة النظرية في هذا المجال هي في إثبات ما إذا كانت تلك المظاهر قد شكلت نواة لنمط الانتاج الرأسمالي في السلطنة العثمانية. وهنا تبرز خلافات حادة بين كثير من المؤرخين، ومنهم من يرجع ولادة نمط الانتاج الرأسمالي في الأقطار العربية إلى التراكم الناتج عن الرسملة الداخلية.

ولكن الأهمية المنهجية والفلسفية لهذه المسألة تكمن في كونية الرأسمالية، أي في تحولها إلى نمط إنتاج بدأ في أوروبا ثم سيطر على العالم بأسره حتى قيام النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي. وقد وقف بعض المفكرين العرب، كسمير أمين بشكل خاص، ضد ما يسمى بالمركزية الأوروبية التي تجعل من تاريخ الأقطار غير الأوروبية ملحقاً تابعاً للتاريخ الأوروبي انطلاقاً من كونية النظام الرأسمالي العالمي الذي انتقل إلى غزو العالم بعد إكمال الرأسمالية الأوروبية لثورتها الصناعية. فالرأسمالية، كما شهدتها أوروبا على وجه التحديد، تجسيد عملي لثورة صناعية شملت مختلف قطاعات الانتاج وعلاقاته من جهة، وحيث ارتبط بالتصنيع تبدل اجتماعي جذري تجسد أساساً في ولادة الطبقة العاملة أو البرولتياريا الصناعية من جهة أخرى. ويلاحظ أن هذه التبدلات الجذرية التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر لم تبد ملامحها في السلطنة العثمانية، أو في الصين والشرق الأقصى، أو في أميركا اللاتينية أو في إفريقيا.

ومع ذلك فإن المؤرخ المدقق يلاحظ أن المجتمعات غير الأوروبية كانت تدخل تباعا، وبشكل قسري، في تبعية شبه كاملة لأوروبا الرأسمالية. وعبر مختلف أشكال الغزو العسكري، والاقتصادي، والحماية والوصاية وغيرها، كانت أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية تتعرض لهزات عنيفة أدت إلى تخلخلها ثم انهيارها. وكان عليها أن تفسح المجال، عاجلاً أم آجلاً، لنمط الانتاج الرأسمالي الزاحف من أوروبا، وبأدوات أوروبية تحديداً. . .

□ ضاهر: دكتور إيفانوف، إنك تبحث عن مرجعية أوروبية لإبراز ولادة الرأسمالية وتطوّرها في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية، وترى أن الرأسمالية نظام أوروبي تشكل في مجتمع محدد، وفي ظروف اقتصادية واجتماعية محددة في الزمان والمكان، وأن الرسملة الداخلية خارج أوروبا لم تستطع إنجاز ثوراتها الرأسمالية في القرن التاسع عشر بل ألحقت قسراً بكونية نمط الانتاج الرأسمالي الذي أنجز ثوراته الصناعية في أوروبا خلال تلك المرحلة.

* **إيفانوف**: هذه المسألة النظرية ما زالت، برأيي، تحتاج إلى كثير من الدراسات العلمية المعمقة. وقد يكون من غير المفيد علمياً إطلاق المقولات وكأنها مسلمات مثبتة ويمكن استخدامها في مختلف بقاع العالم خارج أوروبا. فدراسة المجتمعات الأوروبية نفسها خلال تلك المرحلة تثبت أن مناطق واسعة من أوروبا لم تنجز ثوراتها الصناعية طَوال القرن التاسع عشر، ولم تستطع بعض البلدان الأوروبية اللحاق بمثيلاتها من الدول الأوروبية حتى الآن. وبالتالي فإن كونية التاريخ الإسباني، أو البرتغالي، أو دول البلقان، وحتى إيطاليا والمانيا، تختلف جذرياً عن كونية التاريخ الفرنسي أو الإنكليزي. هذا من جهة، وأما من جهة أخرى فإن انتقال المجتمعات غير الأوروبية إلى نمط الانتاج الرأسمالي في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين ما زال في إطار التحليل النظري غير المدعم بالدراسات التاريخية العلمية. ورغم أن الصين أو بلداناً أخرى ذات مستوى اقتصادي متطوّر آنذاك، عرفت أشكالاً عدة من الرسملة الداخلية المكثفة، فمن الثابت أنها لم تنتقل إلى نمط الانتاج الرأسمالي إلا تحت ضغط الغزو الأوروبي الذي قطع الطريق على الرسملة الداخلية، ودفعها باتجاه مغاير تماماً للنمو الداخلي، أي باتجاه الارتباط التبعي بمراكز الرساميل الأوروبية.

□ **ضاهر: معنى ذلك أن ما تم في مجتمعاتنا العربية خاصة، والمجتمعات الآسيوية والافريقية والأميركية اللاتينية عامة خلال تلك المرحلة لم يكن تراكماً يفضي إلى الرأسمالية بل مجرد رسملة داخلية لها سمات خاصة بها كتنظيم الحرف، وترتيب الأسواق، وتخصص بعض الوكالات والتجار وغيرها. وبتعبير آخر فإننا شهدنا تنظيماً للرسملة الداخلية لا بذوراً لولادة نمط إنتاج رأسمالي كان يتشكل في أحضان الأنماط السابقة عليه حتى القرن التاسع عشر.**

* **إيفانوف**: هذا صحيح بصورة عامة ولكنه يتطلب دقة في صياغة المفهوم أو المفاهيم النظرية حتى لا يحصل التباس في تحديد نشأة الرأسمالية في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية. لننتقل أولاً إلى دراسة الوقائع التاريخية الملموسة. ففي إطار وجهة النظر التي تقول بوحدة التاريخ العالمي في ظل نمط الانتاج الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر، يصبح من السهل إطلاق مقولة منهجية ترى تشابهاً كبيراً في تاريخ السلطنة العثمانية أو الصين أو أميركا اللاتينية خلال تلك المرحلة لأنها تصنف جميعها بالبلدان ذات الأنماط الانتاجية السابقة على الرأسمالية، أو بالأحرى بالبلدان التي لم تنجز ثوراتها الداخلية، الصناعية منها بشكل خاص.

ويمكن القول أيضاً إن الشرق الأقصى يشبه السلطنة العثمانية أو أميركا اللاتينية من حيث عدم جاهزية هذه المناطق للرسملة الداخلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر،

وقد أفضى هذا إلى الثورات الرأسمالية في أوروبا. هذه مسائل عامة لا أريد الدخول في تفاصيل مقولاتها الأساسية. ولكن المسألة المنهجية التي تطول السلطنة العثمانية وولاياتها العربية تتطلب الفهم الدقيق للوظيفة الكونية للرأسمالية التي تعني أساساً المحتوى العالي جداً لتنظيم العمل والانتاج وعلاقاته. وفي إطار الثورات البورجوازية نفسها برزت مفاهيم فلسفية واقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة شكلت تحدياً مباشراً للمفاهيم التي كانت سائدة في جميع المجتمعات البشرية. ومن الممكن تعداد سلسلة طويلة من تلك المفاهيم التي تناولت الحريات الأساسية للإنسان كإنسان، ولا سيّما الحرية الشخصية وحرية القول والنشر والعمل والاجتماع وغيرها. وتناولت كذلك الضمانات الكثيرة لحماية الملكيات الخاصة، المستغلة وغير المستغلة على السواء. كما أن تطور الانتاج وعلاقاته شهد نمواً عاصفاً في أوروبا لا تجوز مقارنته بالتطور البطيء الذي كان سائداً خارجها. ومن الضروري، في هذا المجال، التشديد على وحدة السوق الرأسمالية التي شملت الكون بأسره وقد تم تنظيم وحدة السوق عبر تشريعات دقيقة شملت تحديد المياه الإقليمية، والسيادة الوطنية، والحدود الجغرافية، وتنظيم الملاحة البحرية ولاحقاً الجوية، والاعتراف المتبادل بالنقد على قاعدة الذهب، وتبادل السلع الاقتصادية مع تنظيم مرورها عبر الجمارك المحلية وغيرها من السمات التي توضح وحدة الحياة الاقتصادية العالمية في ظل نمط الانتاج الرأسمالي. ولم يكن بمقدور هذه الوحدة أن تتشكل بهذه السرعة، وبهذه الدقة من التنظيم والتشريعات، إلا على قاعدة نمط الانتاج الرأسمالي كشكل أرقى من جميع الأنماط السابقة عليه، وكحاجة موضوعية لتطور الانتاج وعلاقاته على المستوى العالمي. فالرأسمالية ليست مجرد تراكم نقدي فحسب بل نمط متكامل من الانتاج وعلاقاته تجسد في ثورات عنيفة في أوروبا أطاحت بالأنماط السابقة عليه وشكلت قفزات نوعية على طريق وحدة السوق الرأسمالية العالمية. وأما في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية، كما في الصين والشرق الأقصى وبلدان أميركا اللاتينية وغيرها، فما كان يجري هناك ليس إلا رسملة داخلية فحسب على قاعدة تطور بعض أشكال التجارة والعلاقات الريعية والربوية فقط.

□ ضاهر: الرسملة إذاً في الأقطار العربية التابعة للسلطنة العثمانية لم تكن نواة لولادة نمط إنتاج رأسمالي لا في السلطنة ولا في ولاياتها؛ ومقولتك هذه تتقاطع بالعمق مع مقولة الاقتصادي الفرنسي المشهور بول هوفلان Paul Huvelin عن ظاهرة التنظيم الدقيق للحرف والأسواق في دمشق وحلب. فرغم إعجابه بذلك التنظيم استنتج هوفلان أن هذه الرسملة لا علاقة لها بشكل

دقيق ومنهجي بالرأسمالية التي شهدتها أوروبا. وليست سوى نوع خاص من أنواع التراكم النقدي والبضاعي والربوي والريعي الخاص بالمشرق العربي.

* **إيفانوف**: يبدو لي أن هذا السؤال يخرجنا من التجريد النظري الذي بدأنا به عن الرأسمالية في أوروبا ويدخلنا في الملموس عن تاريخية نمط الانتاج الرأسمالي في البلدان العربية. وأود فقط الإشارة إلى مقولة منهجية طالما رددها ماركس في معرض تحليله لولادة الرأسمالية في الشرق الأقصى وهي أن تطور الرأسمال التجاري، وتطور العلاقات الربوية والريعية لا يأتي إلا بالفساد والخراب الاقتصادي. إنّ مجرد تراكم النقد بأيدي حفنة من التجار والمرابين، أو تراكم قسم كبير من الانتاج البضاعي بأيدي حفنة من الأعيان وكبار الملاكين لا يكفي للتدليل على رأسمالية داخلية في طور الولادة والنمو. ولذا لا بد من البحث عن نمط إنتاج آخر يشكل مرحلة أرقى من نمط الانتاج السائد ويتعارض معه جذرياً ويقيم علاقات تصادمية مستمرة في مجابهته. فقد شهدت الصين نمواً اقتصادياً كبيراً في القرن الثامن عشر، ونمواً عاصفاً في تعداد السكان وتمركزهم، وزيادة هائلة في حجم الانتاج وقواه بما في ذلك نمو العلاقات البضاعية. ولكن علاقات الانتاج نفسها لم تتبدل جذرياً إلا بعد الفتح الأوروبي للصين وإدخالها في السوق الرأسمالية العالمية. وأما في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية فكانت الأوضاع أشد تخلفاً مما كانت عليه في الصين خلال تلك المرحلة ولم تتبلور أية إمكانيات جدية تمهد لولادة الرأسمالية فيها، ولم تكن هناك فرص كبيرة لتلك الولادة بسبب غياب القاعدة المادية لها، أي السوق الداخلية الموحدة.

□ **ضاهر: لكن الطبقة التجارية في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية، بما توفر لديها من رساميل، ساهمت في بروز الصناعة المحلية وتطوير الحرف وتنظيمها. وكانت هناك أسواق تجارية موحدة وقائمة منذ أيام المماليك واستمرت في العهد العثماني رغم الصعوبات الكبيرة التي كانت تعترض تلك الوحدة، ولاسيّما الضرائب التي كانت تفرض على السلع عند انتقالها بين الولايات. وكانت هناك علاقة وثيقة بين تراكم الرسملة المحلية، والاستقرار السكاني، والتشكل المديني، والتمايز الاجتماعي الطبقي، والتبدلات الاقتصادية الهامة التي عرفتها بعض المناطق العربية، ولاسيّما في مصر وجبل لبنان وحلب. والمفارقة الأساسية في هذا المجال هي أن التجار لعبوا دوراً هاماً على الصعيد الاقتصادي فحسب في حين حرموا من الدور السياسي وكانوا عرضة لطمع الولاة وابتزاز رجال السلطة المركزية وقادة الانكشارية.**

وبرزت أسر تجارية كبيرة امتلكت ثروات طائلة في معظم المدن العربية، وكانت لها تجارة

مـزدهـرة جـداً. وأصبـح منصب شهبنـدر التجـار (شيـخ التجـار) من المنـاصب الاجتمـاعيـة الـدالـة على الغنى والوجاهـة. وكثيراً مـا اضطرت السلطة العثمـانية في مصـر إلى الحد من نفـوذ شهبندر التجـار المتزايـد في المجتمع المصـري. وكان لأفـراد هـذه الـطبقـة أحيـاء خـاصـة بهم، ولا سيّمـا حي الأزبكية، ولبسوا الحرير الهندي الفاخر، واقتنوا المخطوطات الثمينة والتحف الذهبية وغيرهـا. وكـانـوا يتـوارثـون الغنى فتنتقـل الثـروة من الآبـاء إلى الأبنـاء. أليست هـذه الـظاهـرة التـاريخيـة مؤشراً على ولادة الرأسمالية في الأقطار العربية في العهد العثماني، ولا سيّما أن ما يصح على تجار مصر يصح أيضا على تجار الحرير في جبل لبنان؟

* **إيفانوف**: لا شك أن هذه الظواهر التـاريخية تـدل على رسملة مكثفة في الأقـطار العربية، ولكنها لا تدل على ولادة رأسمالية أو نمط انتاج رأسمالي فيها. وليس صحيحاً القول إن المرحلة العثمانية الطويلة شهـدت سوقاً موحـدة على امتداد كـافة أرجـاء السلطنة قبـل الغـزو الأوروبي للأقـطار العربيـة في القرن التـاسع عشـر. فمن الممكن استخدام مفهـوم المجال العربي أو المجال العثماني أي ما يشار إليه بمصطلح Espace ويترجم بالمجـال أو المدى. ومثل هذا المجال كان موجوداً في الأقطار العربية وفي علاقتها بـالسلطنة العثمانية، ولكنه يختلف جذرياً عن مفهوم السوق الاقتصادية الموحدة التي لم تعرفها لا السلطنة ولا ولاياتها العربية. فحتى القرن التاسع عشر كـانت كل مـدينة عـربية تشكـل مدى أو مجـالاً اقتصادياً يربطها بالريف المجاور لها. وأكثر من ذلك، كانت بعض المـدن العربيـة تستخدم مقاييس وأوزاناً ومكاييل وعملات نقديـة تختلف عنها في مـدينة أخـرى، لا فـي المغـرب العربي بالمقارنة مع المشرق العربي فحسب بل داخل المشرق أو المغرب أيضاً. ولم تكن الأسعار موحدة أو متقاربة في معظم الأحيان بل تختلف بين مدينة وأخرى، أو بالأصـح بين المجال الاقتصادي للمدينة والمجال الاقتصادي للمدينة الأخـرى. وعند انتقـال السلعة من مدينة عربية إلى أخـرى لا بد من دفـع رسوم أو مكـوس أو ضرائب تـرافقها خـوات وبلص وبدل طرقات ورسوم بلدية. وأي بيع يتم دون تسديد الضريبة كان بمثابة تهرب منها يعاقب صاحبه بالمصادرة أو بـالسجن أو بدفـع الغرامـات المرتفعـة، ويعتبر البيـع في هذه الحـالة كنوع من التهريب الذي يرمز إليه اليوم بالسوق السوداء غير الشرعية أو القانونية. ودلالة ذلك هي أن الأسواق السائدة في المجال الاقتصادي للمدن العربية لم تكن بمثابة السوق العربيـة أو العثمانية الموحدة بل سوق خاصة بالمناطق التي يسيطر عليها كبـار الإقطاعيين والمتنفـذين العثمانيين، وهي ليست سوقـاً رأسماليـة على الإطلاق. إنهـا بازار بسيط خـاص بـالمـدينـة وضواحيها وأول من بدأ بتحويل السلع المحلية إلى سلع ذات صفـة «كونيـة»، أي بإدخـالها كسلعة في السوق الرأسماليـة الكونية، هم التجار الأوروبيـون عبر وسـطاء لهم في الأسواق

المحليـة. وتجدر الإشـارة هنا إلى الـدور النشيط الذي لعبـه تجـار جبـل لبنـان الـوسـطاء بالإضافة إلى تجار حلب وشرائح من تجار مصر وبعض مدن المغرب العربي.

□ ضاهر: **يفهم من مقـولتك هـذه أنه لم يكن هنـاك نمط إنتاج واحـد ولا سوق واحـدة في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية بل كان في كل ولاية أو مقاطعة أشكال متعددة من أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية ولها سوق محلية خاصة بها. وهذه المقولة تجد صدى لها في كتابات كثير من المؤرخين، العرب والأوروبيين على السواء. فالحياة الاقتصادية في السلطنة العثمانيـة لم تكن موحدة لأنها لم توحـد السوق المحليـة التابعـة لها واكتفت بـانتظام المـوارد الضرائبيـة الواردة إلى خزانتها من الولايات العربية التابعة لهـا. وهذا مـا ساعـد لاحقاً على استقـلالية الـولايات العـربية بعضـها عن البعض الآخر، ثم سقـوطها تبـاعاً في قبضـة الاستعمار الأوروبي الـزاحف على قاعـدة نمط الانتاج الرأسمالي، ثم تحولها إلى دول مستقلة معاصرة بعد إدخالها تبعياً بالسـوق الرأسمـالية العـالميـة. فكيف تمت إذاً هـذه السيـرورة المعقـدة؟ ومتى بـدأت التحـولات الجـذريـة في نمط الانتاج وعلاقاته باتجاه الرأسمالية في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية؟.**

* **إيفانوف**: لقد طرحت عدة مسائل تاريخية ومنهجية دفعة واحدة. فلنبدأ بالولادة أو بالأحرى في رصد مظاهر التبدلات البنيوية التي مهدت لظهـور الملكية الخـاصة المستقـرة وعلاقات الانتاج الرأسمالية الثابتة في السلطنة وولاياتها.

يبدو لي، بشيء من التحفظ، أن ولادة نمط الانتاج الرأسمالي لم تتم، أو بـالأحرى لم تبد ملامحها جلية في السلطنـة وولاياتهـا قبل الإعـلان عن الخط الشريف المعـروف بخط «كلخانة» عام ١٨٣٩ وما تبعه من قوانين وإصـلاحات لضمـان الملكيات الخـاصة وضمـان الحريات الشخصية الأساسية والمساواة بين مـواطني السلطنة في الحقـوق والواجبـات رغم أن الكثيـر من بنود تلك الخـطوط الهمايـونية بقي حبـراً على ورق. ومع ذلـك فـالشـريعـة الإسلامية نفسها تعارض تراكم رأس المال بطرق غير مشروعة كـالمضاربـة والربـا وتوظيف الأمـوال في مشـاريـع تخـالف الشـرع الإسـلامي. وهـذه مسـألـة هـامـة في دراسـة ولادة الرأسمالية وتطوّرهـا في السلطنة وولايـاتها العـربية. وحتى القـرن التاسـع عشر كـانت السلطات العثمـانية تمـارس سياسـة «**الانفتاح الكـامل على السلع الأجنبيـة**» على حد تعبيـر المؤرخ التركي خليل إينالجيك. وهي السياسة التي ساهمت في بروز نظام الامتيازات الأجنبية Les Capitulations الذي استفادت منه فرنسا أولاً ثم باقي الدول الأوروبية استناداً إلى اتفاقيات رسمية عقدت لهذه الغاية.

هذه العوامل مجتمعة بالإضافـة إلى عوالم أخـرى كانت لهـا تأثيـرات مباشـرة على

الحياة الاقتصادية في السلطنة العثمانية وولاياتها، ومنعت تراكم الرساميل الكبيرة التي توظف في الانتاج وإعادة الانتاج حتى لا تشكل عقبة أمام السلع الأوروبية التي كانت تغزو بوتيرة متصاعدة جميع أسواق السلطنة وولاياتها. وأستطيع التأكيد في هذا المجال أن السلطنة لم تعرف نظاماً اقتصادياً متكاملاً بل عرفت مجموعة علاقات بضاعية ونقدية يطلق عليها مفهوم علاقات التسلبف وتبادل النقد التي تتمركز في الضرائب، والخدمات، ودفع رواتب الموظفين وغيرها. وفي إطار هذه العلاقات لا يمكن أن يسود قانون القيمة ولا يفسح مجال واسع لتراكم الرساميل في الانتاج، ولا سيّما بعدما عم الفساد الجهاز الإداري العثماني، وتحولت بعض مراكز السلطنة إلى أسواق للمضاربة، ولا سيّما الجزر اليونانية، وزاد ارتباط جبل لبنان بمراكز الرساميل الأوروبية. وقد امتلأت كتب الرحلة بإشارات تاريخية ذات دلالة بحيث يمكن القول إن سعر بعض السلع في ولاية عثمانية كان يصل أحياناً إلى خمسة أضعاف ما كان عليه في ولاية أخرى. ولم تكن لخزانة الدولة أية وظيفة إنمائية بل مركز تجميع الضرائب والإتاوات وصرفها على القوى العثمانية المسيطرة وأجهزة الدولة وموظفيها بهدف الاستهلاك الشخصي. ويغلب على النفقات الطابع الطفيلي الاستهلاكي.

□ ضاهر: **أنت تربط إذاً نشأة الرأسمالية في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية بتغيير بنيوي في الانتاج وعلاقاته كان من مظاهره الأساسية تحويل وظيفة الخزانة من جمع المال بهدف إنفاقه للاستهلاك الشخصي إلى توظيف جانب أساسي منه في التراكم المنتج أو بالأحرى بتوظيفه في مشاريع تجدد القاعدة المادية للانتاج وتساهم في تطويرها.**

* **إيفانوف**: هذا صحيح لأن هذه المظاهر وغيرها ضرورية للتمييز بين الرسملة كتراكم نقدي يوظف في البذخ والإثراء الشخصي ويقود إلى ولادة ونمو شرائح طفيلية استهلاكية تعوق تطور المجتمع، وبين الرأسمالية كأسلوب انتاج أو كمنظومة علاقات أرقى بالضرورة من العلاقات السابقة عليها. وعلى ضوء هذه المنهجية حاولت تلمس نشوء الرأسمالية وشرائح البورجوازية المختلفة في السلطنة وولاياتها. وأنا لست ميالاً إلى نعتها بالوطنية بل بالمحلية أو بالأحرى توصيفها تبعاً لقطاعات الانتاج أو الخدمات العاملة فيها: كالبورجوازية التجارية، والبورجوازية الصناعية، والبورجوازية الكومبرادورية الوسيطة، وبورجوازية الحرير وغيرها. وهذه الشرائح جزء لا يتجزأ من نمط الإنتاج الرأسمالي وتقيم علاقة ارتباط وثيق بالقوى السائدة. وهي تتحكم بالسلطة السياسية وتقيم علاقات متينة بها دون أن تبني لنفسها برامج سياسية تهدف إلى استلام السلطة أو الانقلاب على السلطة القائمة. فالمسألة إذاً هي أن السوق العثمانية كانت موجودة وتغزوها السلع والرساميل الأجنبية

بوتيرة متصاعدة، فتسارع تلك البورجوازيات إلى إقامة علاقات مباشرة بها ما لبثت أن تحولت لاحقاً إلى علاقات تبعية. وهذه المقولة لا تخرج عن سياق التحليل العلمي الماركسي لتاريخية ولادة الطبقات في السلطنة وولاياتها. فالطبقة العاملة، في المنظور الماركسي، تولد كما تولد البورجوازية الوطنية. ولما كان مفهوم الوطنية نفسه ملتبساً في القرن التاسع عشر تحت ستار الوحدة العثمانية التي تتعايش في داخلها القوميات والأديان، ولما كان الرأسمال الأجنبي هو الأسبق في إنشاء المصانع حيث تولد الطبقة العاملة البروليتارية، فإن الكلام على بورجوازية وطنية تراكم ثروات كبيرة توظفها في تجديد الانتاج، يصبح كلاماً عاطفياً أو افتعالاً لوقائع تاريخية غير مثبتة. إن تحديد البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تولد وتنمو عليها الطبقات الاجتماعية مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للبلدان العربية.

□ ضاهر: سبق أن حددت ولادة الرأسمالية بالتنظيمات العثمانية، أي بمجموعة القوانين أو **الخطوط السلطانية التي تضمن الملكية الخاصة والحريات الشخصية وغيرها. فهل لك أن توضح علاقة هذه التنظيمات بتراكم الرسملة «المنتجة»، إذا صح التعبير، وبروز التمايزات الطبقية في السلطنة العثمانية وولاياتها، ولا سيّما العربية؟.**

* **إيفانوف:** لعبت التنظيمات في القرن التاسع عشر دوراً لا يقل أهمية عن دور النفط في الجزيرة العربية في القرن العشرين. ففي أواسط القرن التاسع عشر كانت غالبية البلدان العربية متساوية تقريباً من حيث التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي مع وجود بعض الفروقات طبعاً بين منطقة وأخرى، وبين السواحل وداخل الصحراء، وبين المدن والأرياف، وبين المراكز العاملة في التجارة والحرف ومراكز الانتاج الزراعي.

وإذا تجاوزنا تلك الاختلافات أو التمايزات بين الولايات العربية، وهي فعلاً غير ذات أهمية إذا نظرنا إليها بالمقارنة مع أوضاع تلك الولايات وبلدان أوروبا الصناعية الرأسمالية، فإننا نلمس مستوى متقارباً بين الولايات العربية لم يتبدل جذرياً وبشكل حاد إلا بعد ولادة عصر النفط في بعض المناطق العربية الذي قاد إلى فوارق طبقية حادة بين البلدان العربية. حتى إن الجزيرة العربية التي تأخرت فيها ولادة الرأسمالية حتى أواسط القرن العشرين وكانت حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أقل تطوراً مما كانت عليه أوضاع لبنان وسوريا، ومصر، والعراق، وتونس، وغيرها عادت فسبقتها في مجالات كثيرة بسبب العلاقات الرأسمالية الناتجة عن النفط. وهكذا ساهمت التنظيمات أو الإصلاحات العثمانية إلى حد بعيد في إدخال الولايات العربية، بشكل جنيني في أواسط القرن التاسع عشر ثم تطور لاحقاً إلى نمط الانتاج الرأسمالي والعلاقات المرتبطة به في جميع

المجالات. ونشير في هذا المجال إلى أن تجربة محمد علي باشا في مصر تندرج في إطار تلك الإصلاحات لا خارجها.

□ ضاهر: أود لفت إنتباه الدكتور إيفانوف إلى مقولات هامة لعدد من الباحثين السوفيات في هذه النقطة بالذات. وأشير تحديداً إلى مقولة الدكتورة سميليانسكايا التي تنفي ولادة الرأسمالية بشكل فجائي، وبالتالي فإن هناك مرحلة انتقالية لا بد من تحليلها عند تحديد ولادة الرأسمالية في السلطنة وولاياتها العربية. فهل يصح القول إن مرحلة ما قبل التنظيمات لم تعرف الرأسمالية، والمرحلة التي أعقبتها عرفت الرأسمالية بشكل فجائي لم يسبق التحضير له؟ أضف إلى ذلك أن التنظيمات أو الخطوط الهمايونية جاءت تتويجاً لتغييرات بنيوية تجلت على أرض الواقع قبل أن تتجلى على الورق. ومن المعروف جيداً أن الإصلاحات جاءت في إطار سلسلة متواصلة من الصراع على السلطة داخل السلطنة العثمانية.

*** إيفانوف:** أنطلق في تحليل الظاهرات الاجتماعية، ولادتها وتطورها، على أساس رؤيتها من خلال المدى الزمني الطويل لا في لحظة سكونية محددة. صحيح أن مظاهر الرسملة كانت موجودة قبل التنظيمات، ولكنها رسملة لا تقود إلى رأسمالية. وبتعبير آخر لو لم تولد التنظيمات لما ولدت الرأسمالية كنظام انتاج وعلاقات إنتاج في السلطنة العثمانية وولاياتها، وهو النظام الذي نلمس تجلياته الآن واضحة في جميع المناطق أو الدول التي أعقبت زوال السلطنة العثمانية. وفي اعتقادي أن التنظيمات محصلة زوال السلطنة العثمانية، وأن التنظيمات محصلة نهائية لسلسلة طويلة من الصراعات داخل المجتمع العثماني بين قوتين طبقيتين: الأولى محافظة رجعية تريد إبقاء كل شيء على قدمه رغم الصعوبات الكثيرة التي كانت تواجهها السلطنة، والثانية إصلاحية تريد إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والإدارية والثقافية بما يتلاءم مع متطلبات العصر. ورغم نجاح هذه الفئة الثانية في القرن التاسع عشر بعد توجيه ضربة قوية للإنكشارية التي مثلت قوى الجمود فإن جماعة الإصلاح اكتفوا بالشكل الإصلاحي المستوحى من أوروبا دون تغيير جذري في البنى الأساسية للمجتمع العثماني.

□ ضاهر: يبدو لي أن تشابهاً واضحاً قد برز بين تجربة محمد على الإصلاحية، وتجربة محمود الثاني بالتخلص من الإنكشارية، أي قوى الجمود كما أسميتها. فكيف تفسر ذلك التشابه ولماذا تحولت الإنكشارية إلى قوى جمود في كل من مصر ومركز السلطنة العثمانية؟.

*** إيفانوف:** في اعتقادي أن الأزمة البنيوية للمجتمع العثماني ترقى إلى أواخر القرن السادس عشر بعد تكاثر الذهب والفضة وغيرهما من السلع الثمينة التي حصل عليها

الأوروبيون بعد اكتشافهم القارة الأميركية. ويرجع بعض المؤرخين محاولات الإصلاح إلى حكم مراد الثالث ثم عثمان الثاني ثم سليم الثالث ثم محمود الثاني الذي نجح في ضرب الإنكشارية. ففي المراحل الأولى كانت الإنكشارية أقوى من السلطان نفسه. وكثيراً ما خلعوا بعض السلاطين وسيطروا على سلاطين آخرين. ولكن تجربة محمد علي الإصلاحية في مصر فتحت عيون السلطان والقوى السلطوية في الآستانة على إمكانية التخلص من حكم الإنكشارية وتحضير التربة الخصبة للتنظيمات. ولذلك لا بد من تحليل الأزمات الداخلية في السلطنة كسبب هام من أسباب ولادة التنظيمات لحل الأزمة البنيوية الداخلية من خلال إصلاح جهاز الدولة، وتمتين وحدتها الداخلية وتصليب قواها العسكرية لمجابهة الأخطار المتزايدة ضدها. ولما كانت أوروبا الرأسمالية هي الخطر الأساسي الذي يتهدد السلطنة فإن المصلحين العثمانيين اقترحوا محاربة أوروبا بأسلحتها الحديثة لا بالأسلحة التقليدية البالية. وهذا ما فعله محمد علي في مصر الذي قاد تجربة هامة تكررت بعض سماتها في ولايات عربية أخرى على أيدي الأسرة الحسينية في تونس، وداود باشا في العراق، وآل العظم في دمشق، وآل الشريف في حلب وغيرهم. ومن المؤكد أن محاولة محمد علي كانت الأرقى لأنها استندت إلى قاعدة مادية اقتصادية ساهمت في تغيير بنية المجتمع المصري تغييراً جذرياً خلال مرحلة زمنية قصيرة. والميزة الأساسية لتجربة محمد علي هي أنها حملت معها ولادة وتبلور رأسمالية مصرية لم تكن سائدة قبله، وأعطت دورا كبيرا للقطاع العام أي لقطاع الدولة الذي تحول إلى قطاع احتكاري أثار غضبة الناس. وكذلك أجرى محمد علي تغييراً هاماً في ملكية الأراضي باتجاه تحويلها إلى ملكيات خاصة بعد أن وسع قاعدة الفلاحين المالكين. ورغم أن إصلاحات محمد علي في مصر، وحموده باشا في تونس، وداود باشا في العراق وغيرها لم تعمّر طويلاً فإن نتائجها قد ترسخت في البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية نفسها ورسمت المنحى العام الذي دخلته هذه البلدان في إطار نمط الانتاج الرأسمالي العالمي والعلاقات المرتبطة به. ولم يكن بالإمكان تصور ولادة الرأسمالية في الولايات العربية دون تربة صالحة في هذه الولايات من جهة، وبمعزل عن تغييرات مشابهة طالت البنى الأساسية للسلطنة العثمانية باعتبارها قوة التحكم المباشر وصاحبة القرار التنفيذي في تلك الولايات. إن ولادة الرأسمالية في الولايات العربية ارتبطت وثيقاً بولادتها على صعيد السلطنة العثمانية نفسها لا بمعزل عنها ولا بالمواجهة الحادة معها. ومن خلال هذه المقولة يصبح شكلياً تحليل أسبقية إصلاحات محمد علي على إصلاحات السلطنة العثمانية أو بالعكس لأن تلك الإصلاحات تمت خلال فترة زمنية متقاربة.

□ **ضاهر: بعد أن اتضحت جوانب أساسية من ظروف ولادة الرأسمالية في السلطنة العثمانية وولاياتها العربية، وقد حددتها بمرحلة التنظيمات في أواسط القرن التاسع عشر، يمكن أن نتقدم خطوة أخرى في النقاش لمعرفة تطور هذه الرأسمالية، وبشكل أكثر تحديداً في الولايات العربية. فالولادة لم تكن موحدة في جميع تلك الولايات، وكذلك التطور. فما هي السمات والاتجاهات الأساسية لحركة تطور الرأسمالية، أو بالأحرى الرأسماليات التي تبلورت في الولايات العربية ذات الاتساع الجغرافي الكبير من جهة، والتي خضعت للضغط الاستعماري الأوروبي المباشر من جهة أخرى؟**

* **إيفانوف:** بعد غزو فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ثم غزو بريطانيا لليمن عام ١٨٣٧ بدا واضحاً أن الرأسمال الأوروبي اتخذ طابع الغزو المباشر بهدف السيطرة والتوسع وامتلاك مصادر المواد الخام وبيع السلع وتوظيف الرساميل في الأسواق العربية. وفي إطار هذه الوقائع الملموسة جاءت البدايات الأولى لولادة نمط الانتاج الرأسمالي التبعي في السلطنة العثمانية وولاياتها حيث أقام الرأسمالي الأوروبي مصانع الحرير في جبل لبنان على النمط الأوروبي، وأدخل أشكالاً متعددة من الانتاج إلى الجزائر على أساس نمط الانتاج السائد في أوروبا نفسها. فإلى هذه الحقبة التاريخية تعود ولادة الرأسمالية التبعية في الأقطار العربية لا لأسباب مرتبطة بالتطور الداخلي للرسملة في هذه الأقطار. ولذا يمكن التأكيد أن من خصائص مرحلة ما بعد التنظيمات أنها منعت ولادة بورجوازية وطنية معادية للاستعمار الغربي بل مرتبطة به تبعياً. وأشدد هنا على ما آلت إليه إصلاحات محمد علي باشا في مصر وخلفائه من بعده. وهي تجربة لا تطول مصر وحدها بل سوريا أيضاً. وكذلك الإصلاحات التي تمت في تونس إبان حكم أحمد باي، وفي الجزائر التي حكمها عبد القادر الجزائري، وفي العراق إبان حكم داود باشا. فهؤلاء جميعاً أرسوا القواعد الأساسية لولادة رأسمالية تبعية. فقد بنوا الجيوش على النمط الأوروبي، وبنوا كذلك الصناعات الحديثة لإمداد الجيش أولاً بالسلع الضرورية للتعبئة والحرب، وذلك بأسلوب اقتصادي غير مربح ولا معد للتصدير، ولم تكن ذات مداخيل مربحة، وارتبطت أساساً بإدارة تحمل طابع السلطة الاحتكارية للدولة على قاعدة إقطاعية متخلفة. وهؤلاء الحكام أقاموا نوعاً من رأسمالية الدولة الاحتكارية المبكرة، وذلك على حساب طبقتي التجار والحرفيين المحليين الذين ضربت مصالحهم بقسوة واندثر بعضهم بالكامل. وكان لهذا العامل دور بارز في المرحلة اللاحقة. فعندما تم الإعلان عن التنظيمات وحرية التجارة في المجالات الاقتصادية في معظم الأقطار العربية لم تكن العناصر البشرية ذات الخبرة التاريخية متوفرة لاستكمال ما قامت به الدولة الاحتكارية في مرحلة قوتها. وفي عهد محمد علي وجهت

إلى التجار تهم المضاربة، والابتزاز، وتخريب احتكار الدولة، فتعرضوا للملاحقة والسجن واضطر معظمهم للإفلاس والهجرة. وعندما توفرت الإمكانيات والظروف الموضوعية للتطور التجاري بعد إعلان التنظيمات لم تكن في مصر القوى المحلية القادرة على مواجهة الغزو التجاري الخارجي وبدا نوع من الفراغ الاجتماعي سارعت إلى ملئه الرساميل الأوروبية بالوسطاء من مختلف الجنسيات لترويج السلع الأجنبية وضرب السلع المنتجة محلياً. وكانت تلك العناصر تمتلك ثروات كبيرة جمعتها من الرشاوي والسرقات واستغلال النفوذ وذلك على حساب الدولة الاحتكارية نفسها، إذ استمرت المضاربة وأعمال التهريب إبان حكم محمد علي نفسه ورغم التدابير الصارمة التي اتخذها. وكانت النتيجة أن عدداً هاماً من التجار الوسطاء سارعوا إلى تحويل ثرواتهم وتوظيفها في قطاعات التجارة ذات الربح السريع وتبلورت كقوى اقتصادية تشارك في التجارة والمضاربة واقتناء الممتلكات العقارية، إنما كوسطاء للرأسمال الأوروبي لا بمعزل عنه.

□ **ضاهر: نفهم من هذه الوقائع أن هذه المرحلة بالذات هي التي أبرزت دور البورجوازية الكومبرادورية أو التجار الوسطاء الذين تشكلوا كوكلاء للرساميل الأجنبية ولم يلعبوا دور البورجوازية الوطنية ذات المنحى المعادي للسيطرة الخارجية؟**

* **أيفانوف:** هذا ما أردت قوله بالضبط. فهؤلاء التجار الوسطاء، وغالبيتهم الساحقة من غير المسلمين (موارنة، روم كاثوليك، أرمن، يهود. . .) ومنهم من غير العرب أيضاً، كانوا يتقنون لغات الأوروبيين التي تعلموها في مدارس الإرساليات ومراكز التبشير، ومنهم من كان يمارس عمل الترجمة، وقد برزت أهميتهم كوسطاء في كل شيء بين الأوروبيين والعرب. ويلاحظ مثلاً أن بوغوص باشا الأرمني كان يحتكر بيع القطن إلى الأوروبيين منذ أيام محمد علي كتاجر وسيط، ثم تعزز دوره في عهد خلفاء محمد علي. وهناك نماذج كثيرة لتجار وسطاء جمعوا ثروات طائلة بسبب علاقاتهم المباشرة بالأوروبيين وأقاموا البيوت التجارية في بيروت، وجبل لبنان، وحلب، والقاهرة، والاسكندرية وغيرها. ويلاحظ أن الرساميل التي جمعوها استخدمت في الشركات الأوروبية نفسها لا في شركات محلية. ومنهم من أقام شركة تجارية في أوروبا نفسها كشركة مرعي الدحداح في مرسيليا، وعدد من التجار المغاربة. فهؤلاء التجار الوسطاء لم يعملوا على أساس مفهوم وطني وقومي، رغم بروز تلك المفاهيم آنذاك، بل تشكلوا كملحق أو صلة تابعة للرأسمال الأوروبي. ومن الصعب أن ننظر إليهم كتجار «وطنيين» أو محليين بل كحلقة بين الداخل والخارج ولمصلحة الخارج أكثر ممّا لمصلحة الداخل. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أقيمت مؤسسات تابعة للدولة على عهد الخديوي إسماعيل على غرار

المؤسسات الأوروبية. فإسماعيل، بخلاف محمد علي، كان يحلم برأسمالية الدولة القائمة على اقتصاد السوق لا الانتاج المحلي. وكانت نتيجة ذلك أن سقطت الدولة نفسها في قبضة الرساميل الأوروبية بسبب القروض والاستدانة وبات الرأسمال الأجنبي مسيطراً تماماً فعمد إلى تصفية الرساميل المحلية ورساميل الدولة الاحتكارية نفسها. وقد أجبرت مصر على بيع امتياز قناة السويس ومصانع القطن لتسديد قسم من ديونها، وتحولت ملكية القطاعات الأساسية فيها إلى الأجانب بعد أن أفلست أو أزيلت رأسمالية الدولة الاحتكارية المصرية.

□ ضاهر: اعتقد أن هذه المقولة مهمة جداً، وهي توضح أن غزو مصر الاقتصادي قد تم فعلاً قبل غزوها بالجيوش البريطانية، وأن الانتفاضة الشعبية التي قام بها أحمد عرابي جاءت متأخرة وعاجزة عن إيقاف الاهتراء والتفسخ الذي قادت إليه سياسة الأسرة الخديوية من أحفاد محمد علي. فقد سيطرت الرساميل الأوروبية بالكامل على اقتصاد مصر وعدد من الأقطار العربية الأخرى. وكانت لها اليد الطولى في بناء المصانع، وطرق المواصلات والمرافىء، والتجارة الخارجية، ومشاريع البناء الكبيرة. وفي هذه الحالة، كما تبرز الوقائع التاريخية نفسها، لم تعد للرساميل الداخلية مجالات واسعة توظف فيها، الأمر الذي اضطر عدداً كبيراً من التجار المحليين للتحول إلى السلع الأجنبية، أي كمسوقين صغار للرساميل الأجنبية عبر سلسلة التجار الوسطاء.

* **إيفانوف:** أنا أذهب أبعد من ذلك لأقول إنه في ظروف انفتاح الأسواق العربية أمام الرساميل الأجنبية عجز الحكام العرب عن ممارسة السياسة الماركنتيلية بأنفسهم فلجأوا إلى سياسة الحرية الكاملة للتجارة Laissez Faire دون أية قيود أو ضوابط جدية لحماية الانتاج المحلي. وكانت لتلك السياسة نتائج اقتصادية وسياسية خطيرة. فبالإضافة إلى الأزمة الحادة التي عانى منها المنتجون العرب، ولا سيّما الحرفيون، في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، بدأت أزمة الباشوات وكبار الملاكين المرتبطين بالانتاج الزراعي لأنهم كانوا عاجزين عن شراء الآلات الزراعية الحديثة، ولم يظهروا رغبة في تطوير علاقات الإنتاج في الأرياف المصرية خوفاً على نفوذهم من الانهيار. كما أن قسماً منهم فضّل بيع الأراضي الواسعة التي يمتلكها وتم تحويل ثمنها، بالإضافة إلى قسم من ريع الأراضي، إلى الصناعة والتجارة الداخلية، وتحول بعض أبنائهم إلى تجار وسطاء.

هكذا نشأت ظروف موضوعية جديدة ساهمت، إلى حد بعيد، في تسريع وتيرة الرسملة الداخلية المرتبطة بالرأسمالية التبعية للخارج. ففي الغالب، كان أبناء العائلات العربية المسيطرة على علاقة وثيقة بأصحاب الشركات الأجنبية. وكانوا يوظفون ما

يصادرون من الفلاحين ويفيض عن استهلاكهم الشخصي بشكل أسهم في الشركات واستمر هذا الاتجاه في المرحلة اللاحقة فتمّ شراء أسهم الشركات الأوروبية كلها في مرحلة الاستقلال السياسي للأقطار العربية. وكانت ثمرة ذلك تتجسد على الشكل التالي: تكبر قاعدة البورجوازية العربية في الأعلى كحملة أسهم في الشركات وكتجار وسطاء أي كقوى تسعى إلى الربح السريع والنهب والسيطرة على موارد الدولة وخيرات القوى المنتجة المحلية وتتحكم بالجانب الداخلي من عملية التجارة الوسيطة. تلك هي أبرز السمات الخاصة بتطور الرأسمالية العربية التي تكونت كشرائح غنية جداً من خلال الربح السريع، غير المشروع في معظم الأحيان، ومن خلال الارتباط الوثيق بمراكز الرساميل الأوروبية.

□ **ضاهر: أرى فائدة كبيرة في دفع هذه المقولة إلى نتيجتها المنطقية. فالسمات التي أشرت إليها تجعل من البورجوازية العربية الكبيرة حارساً أميناً للرساميل الأجنبية نظراً لتداخل المصالح بينهما. فكيف تبلور الموقف الوطني لشرائح أخرى من البورجوازية العربية لعبت دوراً مهماً في مناهضة الاستعمار الخارجي والبورجوازية المحلية المرتبطة به إلى جانب كبار الملاكين وغيرهم؟**

* **إيفانوف**: أوضحت أن تطور الرأسمالية العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين تم على أساس القاعدة الانتاجية من فوق لا من القاعدة. وقد أبرز الاقتصادي السوفياتي المعروف فريدمان أنه لم يلاحظ أية حالة تؤكد تحول المانيفاكتورات أو الحرفيين إلى رأسمالية كبيرة أو بورجوازية متطورة في الأقطار العربية حتى مرحلة الاستقلال السياسي. فالرأسمالية في البلدان العربية مرت من التراكم البدائي إلى الغنى السريع لا بالتطور التدريجي عبر المانيفاكتورات التي كان لها دور ثانوي في ولادة البورجوازية العربية، وهو دور أكثر أهمية في المشرق العربي منه في المغرب. وأما عن الدور الذي لعبته البورجوازية العربية في معركة الاستقلال الوطني من أجل السيادة والتحرر السياسي فلا يمكن إغفاله. ونشير هنا إلى الدور البارز الذي لعبه طلعت حرب في مصر الذي رفع شعار تكاتف البورجوازية المصرية من خلال بنك مصر وتحويله إلى مركز لتجميع الرساميل العربية لتخليص مصر من الرساميل الأجنبية. وهناك حالات مشابهة في أكثر من بلد عربي. ففي تونس قامت غرفة التجارة بدور مميز وتحولت إلى قوة فاعلة في مناهضة الاستعمار الفرنسي. صحيح أنها كانت تناضل من أجل مصالحها الخاصة، ولكن تلك المصالح كانت تتعارض، في بعض جوانبها، مع مصالح الاستعمار الخارجي وتتلاقى موضوعياً مع الشعارات التي رفعتها الأحزاب السياسية التونسية المناضلة في سبيل الاستقلال والسيادة الوطنية. وكان حزب الوفد على علاقة وثيقة جداً بالبورجوازية المصرية التي شاركت الجماهير الشعبية المصرية في النضال ضد الأجانب

ونهبهم لثروات مصر. وهناك أمثلة مشابهة من سوريا والمغرب والعراق وهي تقود إلى الملاحظة التالية: عندما تطورت السوق التجارية العربية تنامت طبقات البورجوازية الصغيرة والمتوسطة فيها بالإضافة إلى البورجوازية الكبرى المرتبطة بالخارج. ولكنني لا أعتقد أن الحرف تطورت وساهمت في ولادة أعداد كبيرة من تلك الشرائح البورجوازية التي أفلست وأزيلت تباعاً بسبب عجزها عن منافسة السلع الخارجية. وأنا أعتقد أن جذور البورجوازية العربية لا تمت بصلة وثيقة إلى تطور الحرف القديمة. كما أن بعض شرائح البورجوازية العربية كانت نتاج ترقي بعض الموظفين والفنيين الذين عملوا سابقاً في أوروبا أو من الذين مارسوا التجارة، وبنوا الصناعات المحلية، واستوردوا الآلات الزراعية، وعملوا في وظائف الدولة، بالإضافة إلى الشركات الخاصة. وقد توسعت قاعدة البورجوازية الصغيرة بشكل واضح في مرحلة الاستقلال السياسي واغتنت بروافد من المهاجرين الأثرياء، ومن الضباط والفنيين والموظفين وغيرهم.

□ ضاهر: يتضح من هذه المقولة أن قاعدة القوى الطبقية ذات المصلحة في معاداة الاستعمار والقوى المتعاونة معه في الداخل كانت تتسع تباعاً وأنها هي التي أعطت لشرائح البورجوازية الوسطى والصغيرة دوراً بارزاً في معركة الاستقلال والسيادة الوطنية. وهذا يفسر، إلى حد بعيد، أن بعض الدول العربية عرفت حكم البورجوازية الصغيرة التي اعتبرت نفسها الطبقة الأكثر ثورية في المجتمع العربي المعاصر بسبب ضعف الطبقة العاملة وأحزابها. وقد توصلت إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية وقامت بإصلاحات هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي دون أن تستمر في هذا الاتجاه التقدمي، وحرمت الجماهير الشعبية من المشاركة الفعلية في تقرير مصيرها بنفسها. لا بل إن القمع الدموي ومصادرة الحريات الأساسية للمواطن العربي كانا من السمات الأساسية لحكم البورجوازية الصغيرة بحيث تساوت مع الأنظمة العربية الأخرى في ضرب الديمقراطية ومصادرة حرية الجماهير الشعبية في التنظيم والتمثيل والإبداع. فكيف تقيّم الدور التاريخي للبورجوازية الصغيرة والوسطى التي تسلّمت السلطة في الوطن العربي؟

*** إيفانوف:** هناك عدة مستويات للإجابة تجدر الإشارة إليها. فقد سعى الاستعمار إلى ضرب البورجوازية المناهضة له أو الرافضة للتعاون معه ويطلق عليها مفهوم البورجوازية الوطنية. وكان من الطبيعي أن تسعى هذه البورجوازية، بعد تسلمها السلطة، إلى تصفية الاستعمار الخارجي وضرب القوى الداخلية المتعاونة معه، ولا سيّما كبار الملاكين، والبورجوازية الكومبرادورية، وزعماء البدو وغيرهم. ولكن البورجوازية الوطنية لم تكمل هذه المهمة التاريخية حتى النهاية بسبب خشيتها من تنامي دور الطبقات

الشعبية، ولا سيّما الطبقة العاملة والفلاحين الذين استفادوا من الإصلاحات الزراعية. كما أن تلك البورجوازية لم تقطع بالكامل مع الرساميل الخارجية، ولم تمنع السلع الأجنبية، ولم تحم الانتاج الوطني، ولم تنجز الثورة الزراعية. ونظراً للموقف المراوح في مكانه للبورجوازية العربية التي تسلمت السلطة بالقوة العسكرية فقد عادت البورجوازية الكبرى إلى الانتعاش، وتغيرت أسماؤها فقط، واشترت معظم المؤسسات الأجنبية، وأقامت مؤسسات جديدة، واستوردت الآلات والتكنولوجيا من مختلف البلدان المتطورة. ويلاحظ أن بلدان النفط في الخليج سارت في الاتجاه نفسه، إذ تبلورت القوى البورجوازية هناك من خلال السيطرة على موارد الدولة، ولا سيّما النفط، ومن خلال شراء المؤسسات الأجنبية التي أقيمت سابقاً في تلك البلدان. ولكن الملاحظ كذلك أن التدابير التي اتخذتها بلدان النفط والدول العربية التي سيطرت عليها أنظمة البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ساهمت في ولادة بورجوازية عربية كبيرة دون أن تستطيع الانفكاك الكامل عن مراكز الرأسمالية العالمية الكبرى، وذلك رغم امتلاكها لثروات مالية أسطورية. وسبب ذلك أن البورجوازية العربية ولدت من فوق ولم تتطور بشكل طبيعي عبر تطوير الانتاج وعلاقاته الداخلية. ولدت البورجوازية الصغيرة والمتوسطة في أحضان الجماهير الشعبية، ولكنها تميزت بالعداء لها وتخليها السريع عن الشعارات الأساسية التي رفعتها في مرحلتها «الثورية الأولى»، إذا صح التعبير، أي قبل تسلّمها السلطة.

□ ضاهر: **المسألة إذا هي أن أنظمة البورجوازية الصغيرة العربية باتت عاجزة عن استكمال مهمات التحرير والتغيير وحماية الجماهير الشعبية العربية ومصالحها الأساسية بالإضافة إلى عجزها عن حل المسألة القومية وتحرير الثروات الطبيعية من النهب الاستعماري وعن القيام بتنمية حقيقية؟**

* **إيفانوف**: هذه البورجوازية ليست قادرة على حل مشكلات لا تسمح لها طبيعتها البنيوية أو مصالحها الطبقية بحلها. ولذلك تلجأ، منذ السبعينات والثمانينات، إلى التشكل كفروع تابعة لمراكز الرساميل العالمية. فقد برزت في تونس والجزائر وغيرها من البلدان العربية مراكز أو مؤسسات لتجميع السيارات، أو البرادات، أو الراديوات وغيرها. بمعنى أن هذه البورجوازية تكتفي بالدور التبعي في الصناعة، وهي الصناعة التركيبية لقطع الغيار المنتجة أساساً في أوروبا وأميركا واليابان. وهذه هي المرحلة الثانية من حكم البورجوازية الصغيرة أي إفراغها من مضمونها الوطني والتقدمي وتحويلها إلى بورجوازية هامشية غير قادرة على مواجهة مراكز الرساميل العالمية من جهة، وشرط بقائها في السلطة أن تقمع الجماهير الشعبية المتذمرة من حكمها، وهي الجماهير التي يزداد وضعها الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي سوءاً. وتجدر الإشارة هنا إلى نشوء فئات جديدة من البورجوازية في البلدان العربية ذات المنحى الاشتراكي المعلن. وأبرز تلك الفئات أو الشرائح هي البورجوازية البيروقراطية والبورجوازية الطفيلية أو البورجوازية الاستهلاكية وغيرها. البورجوازية البيروقراطية تقيم سيطرتها على أساس التصرف بأدوات الانتاج التي تملكها الدولة. وأما الثانية أو البورجوازية الطفيلية الاستهلاكية فتتصرف في مجال التوزيع كنوع من العناصر البيروقراطية بين السوق المحلية والرساميل الأجنبية. وهي تمتاز بأشكال غير علنية للنشاط العلني، كالمضاربة، والاتجار بالنقود، واستغلال النفوذ وغيرها. وهي تقوم بتسويق البضائع عبر قنوات رسمية إذا كانت موجودة أو من خلال تهريب النقد إلى الخارج، تماماً كما فعلت البورجوازية الكومبرادورية الكلاسيكية. فأفراد البورجوازية الكبرى في الوطن العربي اليوم يضعون أموالهم في البنوك الأجنبية، ويعملون في التجارة ذات الأرباح السريعة والخيالية، ويتهربون من دفع الضرائب، ويحولون أموالهم إلى سلع غير منتجة كشراء الأراضي، والمضاربات العقارية، والسمسرة، والمضاربة. وكثيراً ما يتم الدمج بين شرائح البورجوازية الطفيلية والاستهلاكية وكبار الملاكين. كما أن البورجوازية الكبرى تشكك بمصير الأنظمة العربية ذات المنحى الاشتراكي وما تزال تعمل جاهدة لإفراغ قرارات التأميم من مضمونها، وإعادة القطاع الخاص إلى نشاطه السابق. وتحرص على استغلال الأزمات الاقتصادية الداخلية لغرض تخفيف الرقابة على رساميلها وإلا أبقت القسم الأكبر منها ودائع في الخارج. فأصحاب الرساميل الكبيرة يستخدمون فقط الجزء اليسير من ثرواتهم داخل الوطن العربي والجزء الأكبر في الخارج، وهم على يقظة من التبدلات التي قد تحصل في أي بلد عربي.

□ ضاهر: بعد هذه الجولة الواسعة في تاريخ الرأسمالية في الأقطار العربية وما آلت إليه في المرحلة الراهنة هل بالإمكان تقديم تصور عن مستقبل البورجوازيات العربية في مرحلة الرأسمالية الكونية التي نعيشها اليوم؟.

*** إيفانوف:** المستقبل مرهون دوماً بتوجهات السلطة السياسية الحاكمة من جهة، وقدرة قوى المعارضة على الفعل والتغيير الجذري من جهة أخرى. فالبلدان العربية التي تعلن انتماءها العلني إلى الغرب تجتذب بورجوازية كبيرة من مختلف الأقطار العربية في حين تتهيب هذه البورجوازيات الدخول في مغامرات غير مدروسة في بلدان أخرى، ولا سيّما تلك التي تختزن طاقات ثورية بارزة وتزداد فيها فاعلية الطبقة العاملة وأحزابها الطليعية. وفي بلدان المنحى الاشتراكي تعمل البورجوازية العربية من خلال أجهزة الدولة نفسها والقوى المسيطرة عليها، أي من خلال امتلاك الدولة لوسائل الانتاج. وهي تعمل

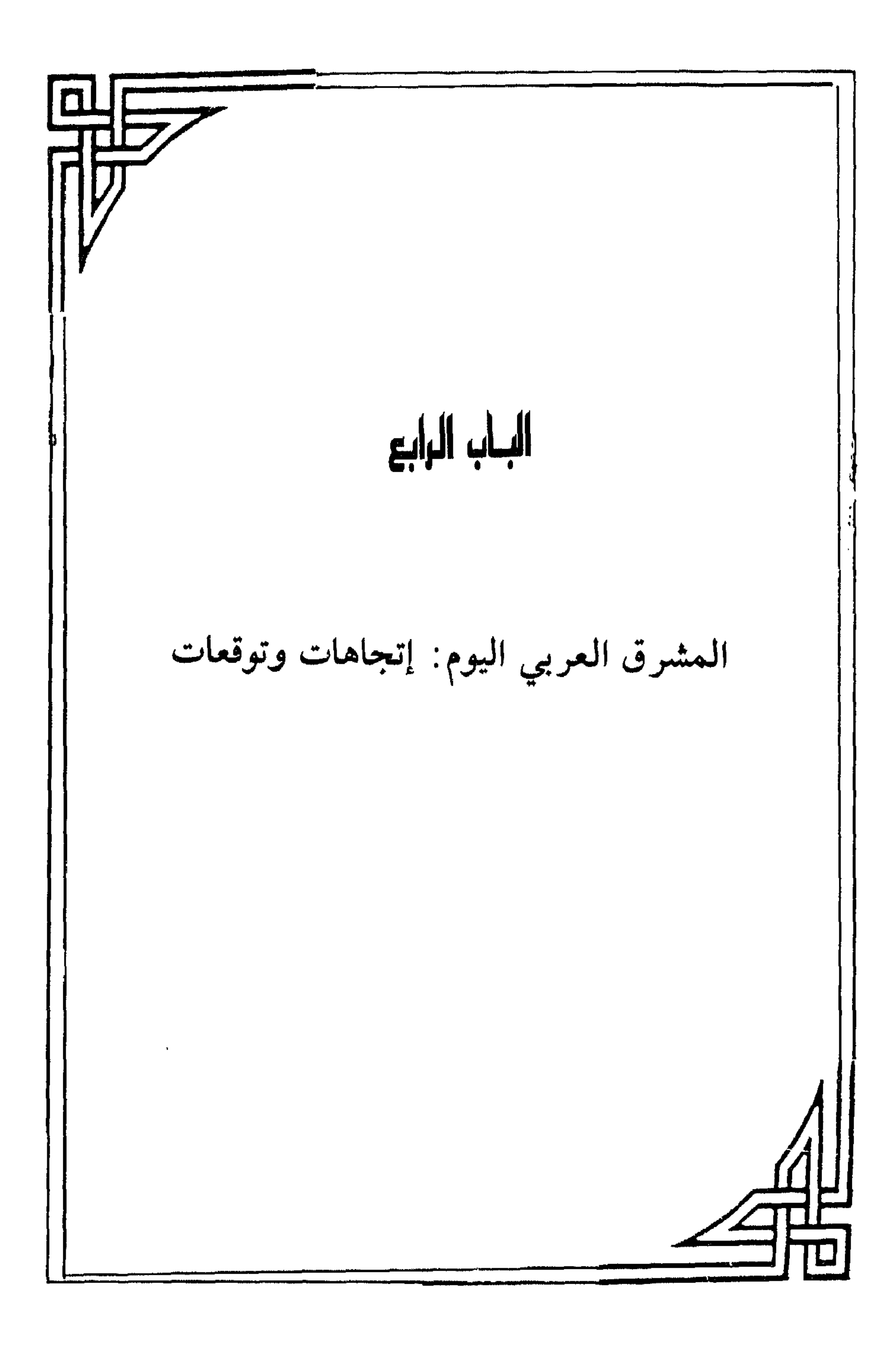
بتوجهات المراكز الأساسية للرأسمال العالمي التي تحاول الإبقاء على ميزان القوى لصالحها في العالم كله وتتحكم بالبلدان النامية عبر وسائل كبيرة التأثير منها: التبعية المالية، والتجارية، والغذائية، والتقنية، والثقافية، والإعلامية. ولا يمكن كسر علاقة التبعية هذه إلا بحل المشكلات الأساسية المتعلقة بإنجاز الثورة العلمية والتقنية والإصلاحات الزراعية والإدارية والسياسية والثقافية في الوطن العربي.

ورغم تزايد قدرة البورجوازيات العربية في إطار تبعيتها لمراكز الرساميل العالمية فإن الصراع الاجتماعي تتزايد حدته باستمرار في البلدان العربية ويتم الاستقطاب الحاد والسريع جداً فيها. ويتبدى ذلك في التناقضات الطبقية الحادة التي أعلنت عن نفسها بوضوح في أكثر من بلد عربي كثورات الجياع والفقراء وحركات الاحتجاج الإسلامي باسم المحرومين وغيرها، وهي حركات احتجاج تعبر عن تأزم التناقضات الطبقية. إن مستقبل البورجوازيات العربية الحاكمة في هذا المضمار متوقف على مدى قدرتها على مواجهة الحركات العمالية والقوى الإصلاحية. وأما في البلدان العربية ذات المنحى الاشتراكي فيتوقف مصير القوى الطبقية الحاكمة على ضمان مصالح الطبقات الشعبية التي استلمت السلطة باسمها ولكنها لم تكمل الإصلاحات بل زادت في تأزم الأوضاع المعيشية والغذائية في تلك البلدان. وكلما زادت أو اتسعت القاعدة الموضوعية للإصلاحات الشعبية ضاقت السبل أمام البورجوازيات الكومبرادورية المسيطرة، وذلك يتطلب تحليل أوضاع كل بلد عربي على حدة. فالصراعات الطبقية الداخلية تلعب دوراً كبيراً في مصير البورجوازيات المحلية المسيطرة في الوطن العربي وتلعب كذلك دوراً ملحوظاً المساعدات التي تقدمها الدول الاشتراكية لبعض البلدان العربية التي استفادت منها البورجوازيات العربية في تقوية مواقعها الفعلية داخل البلدان العربية ذات المنحى الاشتراكي.

□ ضاهر: سؤال أخير. هناك مقولات راهنة ذات أهمية استثنائية تقول بأن الإمبريالية العالمية في مرحلتها الراهنة تشن حرباً شرسة ضد البلدان النامية وتهدد بتحويلها، مع بورجوازيتها، إلى بلدان متخلفة جداً غير قادرة على إطعام شعوبها ولا تستطيع دفع فوائد الديون المترتبة عليها. وقد دعا فيديل كاسترو إلى امتناع الدول النامية عن دفع ديونها وإلى تضامن شعوبها، على اختلاف طبقاتهم وشرائحهم الاجتماعية في مواجهة حرب التجويع والإفقار والتجهيل التي تشنها الإمبريالية على البلدان النامية.

*** إيفانوف:** لا شك أن دعوة كاسترو صحيحة جداً، وهي تنم عن عمق التناقضات الراهنة بين الإمبريالية والبلدان النامية. ولو امتنعت هذه البلدان عن دفع ضرائبها وديونها

لأحدثت اختلالاً حاداً على المستوى العالمي. ولكن طرح المسألة بهذا الشكل لا يخلو من الطوباوية، إذ لا تستطيع البلدان النامية قطع صلاتها مع الدول المتطورة الرأسمالية إلا على قاعدة تعميق صلات موازية بالدولة الاشتراكية. وفي حالة التمرد عن دفع الديون فإن البورجوازيات المحلية التابعة تتضرر إلى حد كبير ولا تتورع عن الانضمام إلى الأساطيل والقوى العسكرية التي تجردها الإمبريالية لتحصيل ديونها بالقوة المسلحة. كما أن الرأسمالية الكبرى على المستوى العالمي تدرك جيداً أن الإفلاس الكلي للبلدان النامية مسألة خطيرة للغاية، وأنه يهدد مصير النظام الرأسمالي العالمي كله. ولذلك تلجأ الرساميل الكبيرة إلى تصدير جانب من صناعاتها الثقيلة، بما فيها الصناعات المضرة بالصحة، إلى البلدان النامية. فالدول المتطورة تنشط المؤسسات البحثية بالإضافة إلى التكنولوجيا المتطورة جداً وتسمح بتصدير المصانع المنتجة ذات الأرباح الضئيلة إلى البلدان النامية. وهي تعمل على احتكار الركائز الأساسية للثورة العلمية التكنولوجية الأرقى التي تتلاءم مع متطلبات القرن الواحد والعشرين. وتقسيم العمل في هذه الثورة يجعل من مراكز الرساميل الكبرى المركز الأساسي للرأسمالية ويجعل بورجوازيات الدول النامية بمثابة الأطراف الملحقة بها. ومن الصعب على البورجوازيات العربية، مهما زادت ثرواتها، أن تحظى بأكثر من دور هامشي وتابع لتلك الرساميل. وأما التغيير الجذري في الوطن العربي فمرهون بدور الطبقة العاملة وأحزابها، وتوسيع قاعدة تحالفاتها الطبقية لتشمل كل القوى ذات المصلحة في مواجهة الإمبريالية.



الباب الرابع

المشرق العربي اليوم: إتجاهات وتوقعات



الفصل الأول

المشرق العربي المعاصر وبداوة عصر النفط

ملاحظات منهجية عن القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث والمعاصر

يعتبر النظام القبلي بمثابة التنظيم الاقتصادي - الاجتماعي القائم على الغزو واستباحة القوي روح الضعيف وممتلكاته. ولذا فإن القوى المسيطرة فيه ذات طابع هجومي لأنها قوى محاربة بالدرجة الأولى. وأما انشغال بعض هذه القوى بالرعي والزراعة فلا ينفي عنها طابع التدريب على فنون القتال دفاعاً عن اقتصاد الرعي - الماشية الذي لا يحتمل أي خللٍ في الانتاج بسبب ظروف الصحراء القاسية. وتلعب الخيول دوراً هاماً في المعركة نظراً لقدرتها على الانتقال السريع وإمكانية تسديد ضربة مباغتة للعدو. وللجمال كذلك دور مميز نظراً لقدرتها على احتمال مشقات الصحراء والانتقال بعيداً عن نفوذ القوى البدوية المعادية. وأما رعاة الأغنام فكانوا من أكثر البدو خضوعاً للسلطة المركزية لأن انتقال الأغنام من مكان إلى آخر يتم ببطء شديد وإلّا نفقت أعداد كبيرة من القطيع. وتربية الأغنام لا تتم إلا في الواحات والمناطق الريفية ذات التساقط المطري الكافي لاستنبات الأعشاب. وقوى الخيّالة تحمي قطعان الماشية من أي اعتداء داخلي أو خارجي، ولذا اكتسبت أهمية متزايدة في الاقتصاد البدوي، حيث تشكّل الخيالة فئة اجتماعية متمايزة عن باقي جماهير البدو بقدرتها على القتال، ولا تقوم بأي عمل آخر وتأنف من رعي الماشية أو القيام بالزراعة وتعتبرهما من الأعمال الوضيعة. وتقاليد الفروسية هي تقاليد هذه الفئة بالذات وهي التي يشار إليها دوماً بالفضائل البدوية من مروءة، وشجاعة، وفروسية، وإغاثة الملهوف، والفخر والثأر وغيرها. وقد شكلت الفروسية القاعدة العسكرية للقبيلة أو التحالفات القبلية، وتكونت في الغالب من أبناء زعماء القبائل والأسر والبطون والأفخاذ والعائلات، أي من أبناء القوى الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادي - الاجتماعي المحلي أو الأكثر اتساعاً وصولاً إلى أبناء كبار زعماء البدو. وكان على فرسان هذه الفئة القيام بأعمال عسكرية تلفت إليهم أنظار القبيلة كلها فتكتسب بهم سمعة عسكرية وهيبة لدى القبائل الأخرى. وكثيراً ما يختزل

النزاع بين قبيلتين إلى منازلة فردية بين الفارسين الأكثر شعبية فيهما بحيث تعتبر هزيمة ذلك الفارس بمثابة العار الذي يلحق بالقبيلة كلها. فعلاقة النظام القبلي بالفروسية أو بفئة الفرسان علاقة بنيوية، إذ لا يمكن تصور نظام قبلي غير مرتكز على تقاليد الفروسية.

ولكن السؤال المنهجي الأساسي هو: ما هي العلاقة المباشرة بين العصبية القبلية والنظام القبلي وما هو موقع القوى المسيطرة داخل ذلك النظام؟ والإجابة عن هذا التساؤل تفترض بالضرورة وجود مجتمع منقسم إلى شرائح اجتماعية بالرغم من الكلام العام عن وحدة القبيلة ووحدة مصالحها التي يصونها النظام القبلي. فهذا النظام يقوم على تراتب معين في داخله بحيث يبرز زعماء القبائل كناطقين سياسيين باسم قبائلهم. وبمقدار ما تكون القوى العسكرية، أي الفرسان، قوية، فإنهم يستطيعون فرض آرائهم على الآخرين. وفي أسفل السلم الاجتماعي تقبع فئات الرعاة والمزارعين التي تختزن كل النساء والأولاد والعجزة وجماهير واسعة من البدو. فوحدة القبيلة على قاعدة وحدة مصالحها تقوم على تماسك متين بين زعيم القبيلة وفرسانها فتستمر صيانة تلك الوحدة ما دام ذلك التماسك قائماً. وتبعاً لتاريخه الطويل فإن النظام القبلي أفرز عادات وتقاليد أساسية شكلت لحمة التماسك القبلي بشكل يستحيل تفكيكها بدون ذوبان القبيلة كلها. ومن هذه العادات الموروثة:

- إن الزعيم القبلي لا يمكن أن يكون زعيماً إلا في قبيلته، أي أنه بمجرد ابتعاده عن قبيلته يصبح لاجئاً لدى القبيلة الأخرى ولا يستطيع تزعمها مهما كانت صغيرة لأن شروط الزعامة تفترض التوارث السياسي من داخل القبيلة لا من خارجها.

- إن المقاتل القبلي، مهما بلغت درجة كفاءته القتالية، يفقد دوره الفروسي بمجرد انفكاكه عن قبيلته أو الابتعاد عنها لأي سبب كان. فالموروث العسكري يتطلب أن يكون المقاتل من داخل القبيلة ومن أبنائها بالذات، ولا يقبل أي «**بطل**» من خارجها بحيث لا يأمن على نفسه من القتل على أيدي الحاسدين من أبناء القبيلة التي يلجأ إليها. وحتى في حال المصاهرة السياسية لا تقبل البطولة الخارجية إلا في حال عقد تحالف سياسي بين القبيلتين ضمن ظروف تاريخية محددة بالغزو أو بالدفاع عن النفس يعود بعدها كل فارس إلى قبيلته الأساسية. فالموروث القبلي يجعل التماسك بين زعيم القبيلة وفرسانها أمراً حتمياً لا مفرّ منه. وهذا ما أمّن للقبائل استمرارية طويلة.

فوحدة القبيلة لا تنفي التخصص الفئوي بين أفرادها من رعاة وحرفيين وفرسان وشيوخ. والتوازن الدقيق بين الفئات الاجتماعية استطاع تأمين الاستمرارية الاقتصادية - الاجتماعية والدور السياسي للقبيلة. فلكل فرد في القبيلة موقع اجتماعي خاص به ولا

يستطيع تجاوزه بسبب الموروث القبلي الذي يلعب دور الضابط القانوني لعمل القبيلة، ولم يكن بالإمكان بالتالي تصور أي تطوير في بنية النظام القبلي السائد إلا بتفكيك البنية نفسها وإفراز بنية جديدة تفسح في المجال أمام فئات اجتماعية جديدة. وليس صحيحاً القول إن البنية القبلية قابلة للتفكك من الداخل لأن الموروث القبلي كان يقف سداً أمام ذلك التفكك. وهكذا كان بمقدور النظام القبلي أن يستمر مئات السنين دون أية تغييرات جذرية. وكثيراً ما كانت القبيلة تنقسم إلى فروع متعددة تسكن في مناطق متباعدة وتحافظ على التقاليد الموروثة السابقة وعلى اسم القبيلة فيقال شمر الحجاز وشمر نجد وشمر البادية وشمر الجزيرة، وكذلك فروع قبائل عنيزة وغيرها. أي أن القبيلة تنقسم إلى فروع تتحول كل منها إلى قبيلة كبيرة وتقيم تحالفات قبلية في مواطنها الجديدة استناداً إلى الموروث القبلي السابق. فالتغيير السكني لا يبدل في الموروث القبلي بل يستند إليه. ولذا لا بد من التفتيش عن التغيير البنيوي، أي التبدلات التي أصابت بنية القبيلة فأفقدت النظام القبلي الكثير من ركائزه السابقة، ولا سيّما الموروث القبلي نفسه. وهذه التبدلات في النصف الأول من القرن العشرين موضوع دراستنا، قد تمت على قاعدة السيطرة الأوروبية المباشرة للمشرق العربي وإنشاء كيانات سياسية على امتداد مناطقه الجغرافية. أي أن تبدلاً جذرياً أصاب المنطقة لجهة الانتقال من الوحدة الشكلية السابقة في العهد العثماني إلى التجزئة السياسية في ظروف السيطرة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى. وقد مهد لهذا التبدل ثم رافقه تبدل في نمط الانتاج وعلاقاته ذات الطابع الرأسمالي التبعي الذي يزيل كثيراً من أشكال علاقات الانتاج السابقة على النمط الرأسمالي.

وأما في المدن فكانت طوائف الحرفيين قاعدة الدفاع عن مصالح هذه التجمعات الشعبية المنتجة في وجه غزو السلع الأجنبية. وكانت الأسواق العربية كلها تعج بعشرات الحرف الكبيرة والصغيرة في كل منها، وتنتظم في إطار تلك الطوائف. أي أن الحرفيين أوكلوا مهمة الدفاع عن مصالحهم لزعماء طوائفهم الحرفية وشكلوا نوعاً من التنظيم الاجتماعي القائم على مصلحة الجماعة الحرفية لا القبيلة، وكان لهذه الطوائف دور أساسي في الانتاج المديني وفي تحريك جماهير المدن ضد إغراق الأسواق بالسلع المستوردة من الخارج.

إن زيادة تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي في المشرق العربي وما يحمله من سمات جديدة وتمايز اجتماعي قائم على الغنى المالي ووفرة السلع الانتاجية، وبروز الملكية الخاصة، وانتقال بعض الحرف إلى صناعات حديثة بعد ضرب قطاع كبير منها، وانتشار العمل النقدي المأجور، وبروز مؤسسات التسليف والإقراض والبنوك، هذه السمات

وغيرها كانت ذات طابع مديني واضح قبل أن تتوسع إلى القصبات الريفية الكبرى، لأن المدينة توفر كل الشروط الضرورية للانتاج الكبير والسلع الاستهلاكية وولادة العلاقات الرأسمالية الجديدة وتطورها. ولذا كانت الروابط القبلية والعائلية السابقة تضعف تدريجياً بدون أن تزول في معظم مدن المشرق العربي، ولا سيّما الكبيرة، لتحل محلها علاقات ذات طابع رأسمالي هامشي في عصر الإمبريالية تتمركز رساميلها الكبيرة في أوروبا وأميركا منذ سنوات طويلة قبل القرن العشرين.

وكانت العصبية القبلية المترحلة تستقر تحت ضغط التغلغل الرأسمالي المتزايد في المشرق العربي ويتوزع البدو على الأرياف والواحات والمدن. وبالرغم من بروز مظاهر العصبية القبلية في أجهزة الدولة المشرقية في القرن العشرين، وعلى أعلى مستوياتها في بعض الأحيان، فإن قاعدة السيطرة تقوم على أسس رأسمالية هامشية تبعية لا على أساس اقتصاد الرعي/الماضية ونظامه القبلي. وتؤكد دراسة المسألة البدوية في المشرق العربي في القرن العشرين على وجود مظاهر ثلاثة للاستقرار البدوي في هذه المنطقة: أ ـ الاستقرار الصحراوي وبقاء النظام القبلي بأجلى مظاهره السابقة مع تبدلات اقتصادية ـ اجتماعية في نمط الانتاج وعلاقاته. ب ـ الاستقرار الريفي وتحول البدو إلى مزارعين وحرفيين. ج ـ الاستقرار المديني وتحول البدو إلى أجراء وموظفين وعمال. فالعصبية القبلية بقيت قوية في المناطق الصحراوية، ولكنها كانت في مرحلة انحسار بطيء في الأرياف، واضمحلال سريع في المدن.

والعصبية التي يشير إليها ابن خلدون هي عصبية نمط الانتاج السابق على الرأسمالية الذي يفسح المجال أمام بقاء هذه العصبية بعد استقرار البدو في الأرياف والمدن. فقد تكلم على غلبة عصبية ضد عصبية أخرى في إطار نمط انتاج يتميز بالركود وإعادة انتاج مقومات وجوده خلال فترة زمنية طويلة. ولكن ابن خلدون لم يدرس بداوة عصر الإمبريالية ورساميل النفط الكبيرة التي تشكل عاملاً فاعلاً لاستقرار البدو. وأما أن يتم إسقاط نظرية ابن خلدون عن العصبية التي قامت في ظروف تاريخية محددة لا تمت إلى المرحلة الرأسمالية بصلة، فأمر مستهجن حقاً إذ ليس المطلوب من ابن خلدون استنتاج نظرية علمية تصلح لكل زمان ومكان، بل المطلوب محاولة دراسة مرحلة تاريخية عايشها وخبر جوانبها بدقة بالغة. وتحت عباءة ابن خلدون يحاول بعض الكتّاب اليوم الاستنجاد بالعصبية الخلدونية لتغليف هزال الفكر التاريخي الذي يحملونه والذي لا يحاول دراسة التطورات البنيوية الجذرية التي طرأت على البداوة العربية بعد اكتشاف النفط وتسويقه.

لقد أبدع ابن خلدون في دراسة المجتمعات العربية في عصره. وإذا بدا في الظاهر أن

العصبية الخلدونية ما زالت تصلح لدراسة مجتمعاتنا العربية المعاصرة فمرد ذلك إلى بقاء البداوة مسيطرة على جوانب أساسية من حياتنا العربية المعاصر. ولكن عبثاً نحاول إسقاط العصبية الخلدونية على البداوة العربية المعاصرة لأن هناك اختلافاً جذرياً بين مرحلتين تاريخيتين في حياة هذه البداوة: مرحلة أنماط انتاج سابقة على الرأسمالية، ومرحلة الرأسمالية الهامشية التي تعيشها جميع بلدان المشرق العربي حتى اليوم في زمن النفط. فقد صنف ابن خلدون البداوة تبعاً لثلاثة نماذج معروفة في عصره هي: البداوة المترحلة التي تعتمد على الإبل، والبداوة الشاويَّة أو أصحاب الأغنام والأبقار وهم أقل ترحلاً من الأولى، والبدو الذين يمارسون الزراعة والحرفة أو البدو المستقرون. وهذه الأنماط أو المظاهر الثلاثة تندرج في إطار علاقات انتاجية سابقة على اكتشاف النفط الذي بدل جذرياً من البداوة السابقة على اختلاف مظاهرها. فقد تقلصت تربية الإبل إلى الحد الأقصى واستقرت الغالبية الساحقة من القبائل وارتبطت المدن بالأرياف والصحراء عبر شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعسكرية. وفي حين كان ابن خلدون يطلق على البدو الرحل لقب «**الأعراب**» بقصد الانتقاص من شأنهم ونعتهم بمختلف سمات التوحش والابتعاد عن العمران، فإن الصفة الملازمة لبداوة عصر الإمبريالية هي «**أمراء النفط**» أو «**شيوخ النفط**»... إلخ.

ففي لقب «**الأعراب**» الخلدوني دلالة على توغل البدو المترحلين في الفظاظة والغزو، وأما في لقب «**أمراء أو شيوخ النفط**» فدلالة على توغل هؤلاء في الترف والغنى والانفاق لمداخيل النفط. فهل كان «**الأعراب**» أشد من غيرهم بداوة وفظاظة وتوحشاً كما هم عليه الآن أمراؤهم من غنى وبذخ واستهتار بمصالح شعوبهم؟

إن على الباحثين اليوم تحليل التبدل الاجتماعي الجذري في تاريخ البداوة العربية. وليس المطلوب التفتيش عن الجواب في أذهان شيوخ البدو وطرائق معيشتهم، بل المطلوب دراسة التبدل العميق الحاصل في نمط الإنتاج وعلاقاته بفضل مداخيل النفط الكبيرة. فالنفط قد بدل من حياة البدو بشكل فجائي وسريع بحيث انتقلت أعداد هامة منهم من حياة البداوة المترحلة إلى حياة القصور على طريقة الحلم الأسطوري الذي يتحقق بين ليلة وضحاها. وليس صحيحاً أن هذا التبدل أصاب جماهير البدو بل فئة قليلة من زعمائهم، في حين انتقلت غالبية البدو إلى الطبقات والفئات الاجتماعية المسحوقة التي يفرزها باستمرار تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي التبعي السائد في المشرق العربي.

لقد كانت البداوة المترحلة تقوم على سكن المناطق الصحراوية القاحلة وشبه القاحلة مع وجود قابلية ضعيفة للاستقرار في الواحات والجبال وشواطىء البحار. وتبعاً لمصادر الانتاج

السابقة على النفط في الجزيرة العربية فقد شكلت القبيلة الركيزة الأساسية للسكن الصحراوي والشكل السياسي الوحيد لتنظيم أحوال السكان في الصحراء. واستمرت القبائل ذات فاعلية سياسية وعسكرية هامة تعجز السلطات المركزية عن ترويضها حتى قيام التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي وبروز الكيانات السياسية فيه على أنقاض الوحدة السابقة، وإنْ بمظاهرها الشكلية، حتى نهاية العهد العثماني.

فقد تحول بعض القبائل الموالية للانتداب البريطاني إلى دويلات سياسية تسمي نفسها أوطاناً سياسية ذات حدود معترف بها دولياً. وكان من نتيجة هذه التجزئة الاستعمارية أن ضربت وحدة القبائل السابقة وتفسخت إلى فروع متناثرة بين السعودية والعراق واليمن والكويت وإمارات الخليج وسوريا والأردن وفلسطين. وهذا التمزق السياسي والسكاني للقبيلة أضعف وجودها البشري من جهة وقضى على قدرتها في التصدي الناجح لقرارات السلطة المركزية المدينية المدعومة من عساكر الانتداب البريطاني واسلحته البالغة التطور. وفي كل مرة كانت تحاول القبائل فيها إظهار التمرد على السلطة المركزية كانت تصاب بخسائر بشرية فادحة ونقص حاد في قاعدة الانتاج بعد أن تسارع الدولة إلى مصادرة أعداد كبيرة من الماشية وفرض ضرائب متعددة على الباقي منها.

فالبداوة المترحلة في عصر الانتداب المباشر، أي عصر الرساميل والتكنولوجيا الغربية، باتت تواجه معركة غير متكافئة على الإطلاق هي معركة السلاح البدوي الفردي التقليدي في مواجهة التكنولوجيا الغربية الحديثة. ولقد كان من الطبيعي، لا بل من المحتم، أن تخضع القبائل تباعاً لهذه التكنولوجيا وتستقر، طوعاً أو قسراً، على أراضٍ ثابتة تمارس عليها الزراعة وتربية الماشية أو تنخرط في الأعمال الحرفية والصناعية ووظائف الدولة، ولا سيّما حرس الصحراء. واستناداً إلى هذا الواقع الجديد يمكن التأكيد أن مقولة ابن خلدون بـ «أن البداوة تحقق نفسها بالانتقال إلى الحضارة» تبقى صحيحة في جوهرها، ولكن شكل الانتقال يتبدل إبان المرور من أنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية التي كانت سائدة في جميع أرجاء المشرق العربي إلى المرحلة الرأسمالية التبعية التي سادت فيه بعد عصر النفط. فابن خلدون يشدد على تجاوز البداوة لنفسها بالانتقال إلى الحضارة، أي على الفعل الطوعي لذلك الانتقال. ولكن تجاوز هذه البداوة لنفسها في عصر الاستعمار المباشر لا يتم طوعياً بل بالإكراه والقوة، إذ كانت الطائرات والدبابات ومختلف الأسلحة تستخدم ضد تحركات البدو.

فنمط الانتاج الرأسمالي واسلحته المدمرة باتت، في عصر الاستعمار المباشر، قادرة على غزو الصحراء في عقر دارها. وعبر هذا العدو أدخلت جماهير البدو التي كانت

مجمدة على هامش الانتاج الثابت إلى جماهير ريفيـة أو مدينيـة عاملة لمصلحـة الرساميل الداخلية والخارجية. ولقد شكل الغزو الخارجي في عصـر النفط ومداخيله الكبيـرة القاعـدة الأسـاسيـة لإخضـاع البـدو، وكسـر شـوكتهم السـابقـة، وأجبـرهم على الخضـوع للسلطة المركزية وتقديم الخضوع الكامل لها. وباتت تعابير «**استقلالية البدو**» و«**فـروسية**» وغيـرها مجرد كلمات فارغة تسقط على جماهير سكانية تندرج قسراً وطوعاً في التجمعـات السكنية الأخرى، في حين تندمج زعامات البدو طوعاً في دائـرة النظام المـديني المسيطرة وتشكـل أدواتـه القمعية في الصحراء. ويستنتج من ذلـك أن البداوة المتـرحلة التي كانت لا تشكـل سوى عُشْر سكان المشرق العربي حتى أواسط القرن العشـرين كانت تنتقـل ضمن مساحـة تزيد على تسعة أعشار هذا المشرق نظراً لكثرة الصحارى فيه. ولكن مـداخيل النفط بـدأت تبـدل جذريـاً من طبيعة هـذه المناطق، سـواء لجهة السكن الثـابت أو لجهة تـوسيع رقعـة الـزراعة فيهـا. وعلى الرغم من بقـاء المناطق الصحـراويـة ممتدّة على مسـاحـة كبيـرة من المشرق العربي، فإن نسبة البـدو الرحـل في هذا المشـرق باتت ضئيلة جـداً تسـرع نحـو الزوال الحتمي في أواخر القرن العشرين.

تفكك العصبية القبلية بعد استقرار البدو

تشكلت البـداوة كنظام سيـاسي ـ اجتماعي ـ اقتصـادي على امتداد فتـرات تاريخيـة طويلة. ولذا فإنه ليس بالإمكان القول إن تغيير القاعدة المادية للبداوة، من مسكن ومأكل وملبس وعادات وتقاليد ونظم ودساتير وغيرها، يؤدي إلى تغييـر فوري في الممـارسات الاجتمـاعية السائدة لـدى البدو. فـالبداوة طبعت شخصيـة البدوي بكثيـر من الصفات الخـاصة بسكن الصحـراء كالكـرم والشجاعـة والمروءة والثـأر والفروسيـة وغيرهـا. وسكنى المـدن أو الأرياف لا تقود إلى تبدل جذري وفوري في ممارسة البدوي لهذه الصفـات التي يعتبـرها فضائل يجب التمسك بها. ولكن أنماط الحياة الجديدة في الريـف والمدن، أو الانتقـال من البداوة المترحلة إلى الاستقرار السكني والانتاج، تحتم قيام عادات وتقاليد جـديدة تـدخل في نزاع مع العادات القبلية المـوروثة. وإذا كـان بالإمكـان تصور ردّ الفعـل لدى البـدوي الفردي تبعاً لمدى انخراطه في الحياة الجديدة وتخليه عن موروثاته القبليـة، فإن المحصلة النهائية للسكن البدوي المستقر تحتم زوال العصبية القبلية نفسهـا بعد أن زالت ركـائزهـا. فـالسكن البدوي في الأريـاف والمدن لا يمكن أن يكـون سكناً قبليـاً مـع الإشـارة إلى أن الكثيـر من القبائـل بدأت بـالاستقرار كقبـائل في أحيـاء خاصـة بها ثم أخـذت بالانخـراط السكني والانتاجي المباشر مع سكان الجوار.

لقد فشلت الذهنية القبلية في الحفاظ على ذاتيتها داخل المجتمع الجديد على مستويات عدة يمكن إبراز البعض منها:

أ ـ **على الصعيد الاجتماعي**: كان البدو يرفضون السكن المستقر ويفضلون الترحال مع قطعانهم حتى اضطروا إلى الاستقرار الدائم تحت طائلة القمع بقسوة. فرضخت جماهير البدو للواقع الجديد وتخلت تدريجياً عن موروثاتها السابقة في الترحال والغزو والثأر وغيرها. كذلك كانت القبائل ترفض المصاهرة مع سكان المدن والأرياف، ولكن استقرارها على أرض ثابتة واختلاطها بجماهير سكان المدن والأرياف حتم قيام مثل تلك المصاهرة. يضاف إلى ذلك أن استقرار البدو في مناطق النفط حيث تكثر الآلات الحديثة وأجهزة الإعلام وغيرها ساهم في انتقالهم إلى مرحلة ثقافية جديدة بعد أن كانت الأمية تكاد تكون مطلقة بين أبنائهم. وقد استطاع البدوي المتعلم القيام بمختلف أنواع العمل والانتاج والتفاعل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة.

هنا اختلفت أنماط التوطين جذرياً في مرحلة النفط عنها في المراحل التاريخية السابقة. ففي حين اتسم التوطين بطابع الرغبة الذاتية في الاستقرار، أي التوطين الاختياري الطوعي قبل عصر النفط، فإن المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى شهدت نزوعاً واضحاً لدى سلطات الانتداب الفرنسي والانكليزي والقوى المحلية التابعة لهما لممارسة التوطين الإجباري أو القسري بمعنى إكراه البدو على الاستيطان تحت طائلة فرض العقوبات الاقتصادية القاسية على القبائل المترحلة. وهكذا صدرت سلسلة طويلة من القرارات الفرنسية والبريطانية التي تلتقي حول جذر واحد: إجبار البدو على الاستقرار على أرض معينة وتحويلهم إلى مزارعين وعمال وحراس، أي إلى يد عاملة رخيصة تعمل لمصلحة الرساميل الخارجية ولا تعوق تغلغل تلك الرساميل في مختلف المناطق. وهناك نماذج عديدة على هذا التوطين القسري. فالملك عبد العزيز بن سعود أصدر أوامره عام ١٩٣٩ لإقامة ١٥٠ مركزاً في كل من نجد والأحساء بهدف إجبار «الوهابيين» على الاستقرار والإقلاع نهائياً عن حياة البداوة.

وأما في مناطق سوريا والعراق والأردن فقد لجأت السلطات المركزية إلى منح زعماء القبائل مساحات شاسعة من الأراضي، وسجلت هذه الأراضي بأسماء زعماء القبائل نيابة عن قبائلهم شرط إجبار جماهير البدو على الاستقرار تحت طائلة نزع ملكية القبائل العاصية. وكان من الطبيعي أن تستقر هذه القبائل، ولا سيّما القوية منها، بعد أن تحول زعماؤها إلى ملاكين كبار ومسيطرين حقيقيين على المناطق التي استقروا عليها ومثلوها في

البرلمانات السورية والعراقية والأردنية. وكانت الأهداف التي سعت إليها السلطات المركزية من وراء توطين البدو تكمن في إلزام القبائل البدوية الخضوع لقرارات السلطة المركزية ودفع الضرائب لها، ومنع التعديات على المدن والأرياف المجاورة، وتحريم المنازعات القبلية السابقة، وتسهيل دخول الرساميل إلى جميع المناطق السورية والعراقية والأردنية، وربط الأرياف والصحارى بالمدن عبر شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تقضي تدريجياً على جميع ركائز البداوة المترحلة وتؤدي إلى انصهار جماهير البدو بالتجمعات السكانية التي استقروا بينها. وكانت النتيجة الحتمية لذلك أنّ ما يسمى «**الاستقلالية البدوية داخل المجتمعات العربية المشرقية**» بات مجرد مدلول لفظي لا قيمة اجتماعية له بعد أن استطاعت المدن ربط الصحراء تبعياً باقتصادها وخدماتها ومؤسساتها، تساعدها في ذلك قوى عسكرية مدينية وريفية وبدوية أيضاً.

ب ـ **على الصعيد الاقتصادي**: كان البدو الرحل لا يمارسون سوى أعمال الرعي وما يستتبعها من حراسة لقطعان الماشية وتأمين الكلأ لها. وكانت أعداد قليلة منهم تمارس الزراعة الموسمية أو الدائمة، في حين أن غالبية سكان القبائل هم من الرعاة والفرسان. وأما بعد الاستقرار فقد زالت مسببات الفروسية وانعدمت أهميتها، فسارع البدو للتفتيش عن مراكز لعملهم في مختلف قطاعات الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري بالإضافة إلى الانخراط في مؤسسات الدولة. وتبعاً لهذا الواقع الجديد زالت ركائز التراتب الاجتماعي القبلي السابق وتوزع البدو على الشرائح والطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع الزراعي الذي يسير خطوات سريعة نحو نمط الانتاج الرأسمالي التبعي في عهد الاستعمار المباشر. ولذا لم يعد هناك وجود مميز لجماهير البدو داخل التراتب الاجتماعي الجديد، بل انعدمت الفوارق الاجتماعية بينهم وبين باقي السكان فاندمج الكثير من زعمائهم في مختلف شرائح الطبقات المسيطرة في حين اندمجت جماهيرهم في شرائح الطبقات المسحوقة. وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن التأكيد أن العمل في استخراج المعادن المغربية ساهم في توطين ٩٠٪ من القبائل المترحلة في مناطق التعدين.

ج ـ **على الصعيد السياسي**: تعتبر القبيلة الركيزة الأساسية لحياة البداوة إذ يرتبط بها نظام متكامل من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية وغيرها. فالنظام القبلي يختزن في طياته كافة السمات الضرورية لحياة القبيلة، إذ ينظم حياة أفرادها على مختلف المستويات. والبدوي يخضع لهذا النظام طوعاً لأن أي تعارض معه يؤدي إلى دمار الإنسان الفرد في مواجهة الركائز القوية التي تشكل قاعدة وحيدة يخضع لها كل سكان الصحراء. فشيخ القبيلة هو الرئيس الأعلى لكل فرد فيها ولكل فروع القبيلة أو القبائل

المتحالفة. وسلطته التي تبدأ شورى تنتهي بفرض إرادته بالقوة إذا لزم الأمر على كل التجمعات البشرية التابعة له أو المارة في أراضيه كقوافل التجار وغيرها. فهو الذي يقرر الحرب والسلم، ويعقد الاتفاقيات مع القبائل الأخرى أو السلطة المركزية، ويحدد مواقع العمل في الانتاج والحصة من الأرباح وغيرها. كما أن أحكامه مبرمة غير قابلة للاستئناف وتنفيذها فوري بحيث يواجه المخالف خطر الموت إذ رفض الانصياع لأحكام شيخ القبيلة.

ومع استقرار البدو في المدن والأرياف فقدت الزعامة البدوية قدرتها السابقة على حكم جماهير البدو التي خضعت للقوانين المكتوبة التي تسنها السلطة المركزية بدل الأعراف القبلية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن السلطة المركزية لم تلجأ في البداية إلى فرض قوانينها المكتوبة بالقوة على جماهير البدو بل أقامت لهم محاكم خاصة بهم تضم زعماء بعض العشائر بالإضافة إلى قضاة تعيّنهم الحكومة المركزية. كذلك، أصدرت السلطات المركزية في كل من سوريا والعراق والأردن وفلسطين قوانين خاصة بالبدو تسمى قوانين العشائر كانت تفسح في المجال أمام البدوي كي ينخرط في المجتمع الجديد ويقطع مع مجتمعه البدوي القديم أو يبقى على الارتباط بذلك المجتمع. وكانت قوانين العشائر تتدرج في التشدد ضد موروثات النظام القبلي بمقدار ما تستطيع فرض سلطتها على القبائل واجتذاب زعمائها لكي يتحولوا إلى أدوات تنفيذية للسلطة المركزية ضد جماهير البدو.

تدخلت السلطات المركزية في الحياة القبلية وقضت على الكثير من ركائز البداوة المترحلة خلال فترة زمنية قصيرة. فقد منعت الترحال دون إذن مسبق ولدوافع محددة برعي الماشية. كذلك حسمت بعنف بالغ كل مظاهر المنازعات القبلية السابقة مستخدمة جميع وسائل الترغيب والترهيب. فعقدت عشرات المؤتمرات لإقامة الصلح بين القبائل والقضاء على النزاعات الدموية السابقة والمستمرة منذ مئات السنين. وطردت القبائل العاصية من أراضيها وأفسحت في المجال أمام قبائل أخرى للسكن عليها وتملكها. ومنحت شيوخ القبائل الموالية مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة وأدخلتهم في مجالس الدولة التمثيلية، ولا سيّما في الأردن وسوريا والعراق. وكذلك شجعت انخراط البدو في حياة الاستقرار وأقامت لهم المدارس لتعليم أبنائهم، وعملت على تحويل قسم من شبانهم إلى حراس للصحراء أي مراقبة تحركاتهم عبر أبنائهم بالذات. وهذه التبدلات السياسية ساهمت بعمق في تحويل الذهنية البدوية نفسها والانتقال من الولاء للقبيلة إلى الولاء للدولة بدون أن يعني ذلك أن السلطة المركزية أصابت نجاحاً أكيداً في هذا المجال

إذ هناك كثير من الأمثلة التي تؤكد بقاء ولاء البدوي للقبيلة أكثر من ولائه للدولة المركزية، وذلك بعد سنوات طويلة من الاستقرار السكني.

د ـ على الصعيد الديني: لسنا في معرض البحث عن علاقة البدو بأصول الدين إذ يعتبر الكثير من الباحثين أن البدو هم أقل الناس تديناً وأكثرهم إيماناً بالقضاء والقدر بسبب سكنهم الصحراوي. ولكن ما نود الإشارة إليه هو أن التجمعات البدوية عرفت انتفاضات سياسية ذات طابع ديني تركت آثاراً اجتماعية وسياسية هامة على امتداد الوطن العربي كله. ويكفي أن نشير هنا إلى ثلاث حركات سياسية بدوية ذات وجه ديني هي: **الحركة المهدية** في السودان، **والحركة السنوسية** في ليبيا، **والحركة الوهابية** في الجزيرة العربية. وهذه الحركات ذات أهداف متقاربة إلى درجة التطابق، منها: الرجوع إلى مناهل الإسلام الحقيقية ورفض كل أشكال البدع والخرافات التي علقت به، ونشر التعليم الديني بين أبناء البدو وإقامة مراكز خاصة بهم. كما شددت تلك الحركات على مناهضة قوى الاستعمار الخارجي والقوى الداخلية المرتبطة به، وأقامت لها أماكن للعبادة في مناطق تجمعات البدو كانت أشبه بمراكز تثقيف البدو دينياً وتدريبهم على القتال عسكرياً وعلى ممارسة الحرف اليدوية مهنياً. واتخذت هذه المراكز أسماء مختلفة منها «**الهجر**» في السعودية «**والزوايا**» في ليبيا.

وكانت هذه المراكز ذات أهمية كبيرة في المناطق البدوية وأماكن للتلاقي والتآخي بين القبائل، واستطاعت رفد الدعوة بأعداد كبيرة من المجاهدين في سبيل نشر تعاليم الدعوة والتضحية في سبيلها. ويعتبر صلاح الفوال أن الحركة السنوسية «**هي حركة منظمة استهدفت، علاوة على غرضها الديني والسياسي، تنمية القطاع البدوي... إذ وفرت للإنسان البدوي: الزاوية أو المسجد، والمدرسة والمصنع الحرفي، والمأوى، والمنتدى، والقيادة الصالحة، والقدوة الحسنة المتمثلة في المشايخ مندوبي الحركة لدى القبائل لحل القضايا العالقة وحسم المنازعات**».

وتبعاً لذلك كانت التجمعات البدوية الصحراوية تسارع إلى إقامة «**الزوايا**» أو «**الهُجَّر**» وتجعلها في رأس أهدافها السياسية والدينية، إذ كانت الزوايا تقوم في مراكز سكن القبيلة الأساسية وفي مراكز انتقالها أيضاً. وبالتالي بات «**للإخوان**» أو «**المجاهدين**» دور هام في الحياة البدوية كلها.

آلفت الحركة الدينية بين جماهير البدو وحَدّت من المنازعات القبلية السابقة، وآخت بين مختلف القبائل عن طريق التوعية الدينية والحد من العصبيات القبلية،

وساهمت في التبدلات الاقتصادية ـ الاجتماعية داخل الصحراء، وبدلت كثيراً في الذهنية البدوية التي كانت تأنف العمل الحرفي أو البدوي الزراعي، وكذلك بدلت في هذه الذهنية لجهة رفض الترحال الدائم والدعوة إلى الاستقرار النهائي على أرض ثابتة وتحريم كل أشكال الغزو والسلب، والافتخار بالنسب، والاعتداء على ملكيات الغير، واعتماد الثأر كوسيلة للتعويض عن الشرف، وحثّ البدو على التحلي بالفضائل الدينية لا البدوية والاستعداد للموت في سبيلها.

ومع تحول الحركات الدينية إلى سلطة سياسية في السعودية والسودان وليبيا كانت جماهير «**الإخوان**» أو «**المجاهدين**» تصاب بخيبة أمل مريرة إذ تتخلى القيادة السياسية عن كافة التعاليم الدينية التي بثتها قبل توليها السلطة. وعندما حاول «**المجاهدون**» أو «**الإخوان الوهابيون**» إظهار الاحتجاج والتمرد على ممارسة القيادة السياسية للحكم، ردت الأسرة الحاكمة بالقوة العسكرية. ولكن جماهير البدو المنظمين في «**الهجر**» كانوا على علاقة تاريخية ونسبية وثيقة بالقبائل، الأمر الذي أجبر الأسرة السعودية على الاستنجاد بالطائرات والمدفعية البريطانية لقمع تمرد «**الإخوان**» وتفريق قواتهم والقضاء على زعيمهم فيصل الدويش. وهكذا برز تحول جذري على الصعيد الديني، فالحركة السياسية للبدو التي تتخذ من الدين سلاحاً هاماً لتنظيم جماهيرهم واستخدامهم في سبيل الوصول إلى الحكم سرعان ما تضرب هذا التنظيم بنفسها عندما يشكل خطراً داهماً على سلطتها السياسية التي تحولت إلى نزعة ملكية أو «**ملك**» على حد تعبير ابن خلدون.

من التمايز القبلي إلى الانقسام الاجتماعي

فكيف تم الانتقال من المجتمع «**اللاطبقي**» أو وحدة القبيلة إلى المجتمع الطبقي بعد زوال النظام القبلي وتحول جماهير البدو إلى الفئات والطبقات الاجتماعية المكونة تاريخياً في منطقة استقرار البدو؟

لا بد في الواقع من رصد العلاقة البنيوية داخل القبيلة نفسها. ومهما قيل في استقلالية البدوي وحريته وفروسيته فإن شكل علاقته بالزعامة القبلية والموروث القبلي هي علاقة تبعية لا انفكاك لها. فالبدوي يستمد حريته واستقلاليته من خضوعه للموروث القبلي لا من تمرده عليه. إذ إن التمرد على الزعيم القبلي، الناطق الرسمي وحامي الموروث القبلي، يضع البدوي المتمرد في حالة العصيان ضد مقدسات القبيلة التي لا تمس. فيهدر دمه ويفرض على أفراد القبيلة واجب الاقتصاص منه. فالعلاقة إذن بين الفرد القبلي والموروث القبلي علاقة خضوع كامل تتأسس عليها سلسلة طويلة من الحقوق

والواجبات القبلية تجد تفسيراتها في أعراف الزواج والطلاق والعمل والملكية وغيرها. ولكن الموروث القبلي كان دوماً من صنع أبناء القبيلة الذين لهم المقام المميز تبعاً لانتماءاتهم القبلية أو الدينية عبر قرون طويلة. ولما كان النظام القبلي ذا طابع توسعي، أي يقوم أساساً على الغزو والحروب، فإن القبيلة كانت تغتني دائماً بروافد من القبائل الصغيرة الحليفة والأسرى والمسبيين. وهذه القوى الجديدة تبقى على الدوام هامشية إذ لا يحق لها الترقي داخل القبيلة بل تمارس الأعمال الوضيعة لخدمة مصالح القبيلة. وهكذا كان أبناء القبيلة يتحولون إلى فئة الفرسان الذين لا يمارسون أي عمل زراعي أو حرفي في حين كانت جماهير البدو الملحقة بهم تشكل الفئات الدنيا في القبيلة. فعلاقة التبعية بين الفرسان والموروث القبلي رافقتها تبعية الأسرى والحلفاء الذين تمايزوا عنهم في المسكن والملبس والعمل والحصة والزواج وغيرها. وهكذا يبرز تمايز آخر داخل القبيلة كان له تأثير مباشر في مرحلة الاستقرار النهائي، إذ تحول الفرسان إلى ملاكين للأراضي وحراس للصحراء، وتحول زعماء القبائل إلى أصحاب سلطة ونفوذ، في حين تحول الباقون إلى عمال وفلاحين ورعاة. . .

فالنظام القبلي لم يكن يفسح للفئات الدنيا إمكانية التدريب على القتال والدفاع عن النفس، ولذلك أوكلوا هذه المهمة إلى فئة الفرسان أو مقاتلي القبيلة. وقد ترتب على ذلك أن هزيمة الفرسان تعني مباشرة هزيمة القبيلة مهما كان عدد القوى البشرية الخاضعة لها في الزراعة والرعي. والنظام القبلي نظام فروسية بالدرجة الأولى. فالفروسية تواجه فروسية وأي انتصار لأحدهما لا يغير في طبيعة التبعية التامة لجماهير الرعاة والمزارعين التابعين للقبيلة. وإخضاع القبيلة يبدأ باضعافها، أي بضرب قواها المقاتلة. وكثيراً ما يتم الإضعاف بغزوة مفاجئة تسيطر على الخيول والجمال أي القاعدة الأساسية لعدة الحرب. فيسهل على القبيلة الغازية إخضاع الفرسان بعد تجريدهم من خيولهم وجمالهم. وتكون السيطرة على حيوانات الحرب مقدمةً للانتصار السريع. ويكون إخضاع الفرسان مقدمة لإخضاع القبيلة كلها ومصادرة مواشيها وتحويل أبنائها إلى مزارعين ورعاة ما لم يتوفر لهم الدعم القبلي الكافي لإعادة تحقيق التوازن.

وعلى قاعدة هذه الخلفية التاريخية تبرز علاقة سلطوية أخرى تقوم على توجيه الغزو لمصلحة القبيلة المنتصرة فتتمدد رقعة سيطرتها الجغرافية والبشرية والحيوانية وبالتالي السياسية. فالقبيلة المنتصرة تقطن الأراضي الخصبة والواحات الغنية، في حين تضطر فلول القبيلة المهزومة إلى الترحال الدائم في المناطق الصحراوية المجدبة والجبال الوعرة حيث تتقلص ثروتها الحيوانية باستمرار بسبب الظروف الطبيعية القاسية ويضطر فرسانها إلى

العمـل الـزراعي والـرعي بعـد أن فقـدواهيبتهم السـابقـة إثـر الهـزيمـة التي لحقت بهم ولا تمحى إلا بالثأر وتحقيق نصر كاسح ولو بعد سنوات طويلة. فالغـزو يستثير الغـزو ولو بعـد حين. والقبيلة الضعيفـة فقط هي التي تصـاب بهـزيمـة وتـرفض الثـأر، فتُنعت بـالجبن وتغـدو محتقرة تجاه القبائل الأخرى ويلاحقهـا العار. ولذلك كـانت القبائـل دوماً في مـوقع الغـزو والغزو المضاد. وتبعاً لذلك تقتنص القبائل القوية أفضل الأراضي وأكبـر القطعـان حجماً. وهكـذا تبرز سمـة أخرى من سمـات العلاقـة السلطوية القبلية، وهي التمايـز بين القبائـل المحاربة ذات النفوذ الواسع والعدد الكبير من المحاربين، وبالتالي ذات المساحة الجغرافية الكبيـرة وقطعـان الماشيـة الوافـرة العدد، وبين القبـائل الخـاضعـة التي تكتفي بـالمنـاطق المجدبة والعدد الهزيل من قطعان الماشية.

وقـد لعب النظام القبلي دوراً بـالغ الأهميـة في المناطق الصحـراوية العـربية طَـوال مرحلة الحكم العثماني وسنوات طـويلة بعد فـرض الانتدابـات على المشرق العـربي. وكثيراً مـا كـانت القبائـل الصحراويـة تهاجم المنـاطق السكنية المستقـرة في الأرياف والمـدن تاركـة وراءها الدمار والخراب. ولذا كانت السلطة المركزية العثمانية أحياناً، بالإضـافة إلى سكـان هـذه المناطق في غـالب الأحيان، تقـدم الهدايـا والخوات لـزعماء القبـائـل بهـدف إبعـاد مخـاطرهم مـع الاعتراف الكـامل لهم بـالسيادة التـامة على أرض الصحـراء، رعياً وغـزواً ومراقبة لطرق القوافل. . . إلخ. وفي إطار هذا الـواقع الـذي تفرضـه قوة القبـائل من جهـة وضعف السلطة المـركزيـة وعجزهـا عن إخضاع القبـائل من جهـة أخـرى، كـان مسلسـل الخـوات يستمـر فيـطول كثيـراً من القبـائـل، ولا سيّمـا الضعيفـة التي تلجـأ أيضـاً إلى دفـع الخوة للقبائل القويـة كي تحافظ على خيـامها وقـطعان مـاشيتها. فـالسمة المميـزة للسكن الصحراوي طَوال المرحلة العثمانية هي سيادة القبائل القوية في الصحارى واعتراف السلطة المركزية وجماهير السكان المستقرين بهذه السيادة ودفع الخوات لزعمـاء القبائـل القويـة. وقد ترتب على هذه المرحلة بروز فئتين من السكان قياساً إلى دافعي الضرائب:

الأولى: تدفع ضرائبها بانتظام للسلطة المركزية وتتشكل من سكـان المدن والأريـاف المستقرة، ونادراً ما كانت هذه الفئة تقوم بالعصيـان والتمرد. وحتى في حـال حدوث مثـل ذلك العصيان فإن قوى السلطة المركزية كانت قادرة على سحقه بعد فترة زمنية قصيرة.

الثانية: لا تدفع الضرائب إلا في فترات تاريخية متقطعة حين تكون السلطة المركزية في أوج قـوتها. وتتشكـل هذه الفئـة من سكان القبـائل الصحـراوية، وكـانت تتميـز بعـدم الاستقرار السكني من جهة وقوة زعمائها من جهة ثانية على فرض خوات على الجماهير المستقرة

والسلطة المركزية معاً. فكان عبء هذه الخوات يقع بالدرجة الأولى على جماهير المدن والأرياف في حين تحاول السلطة المركزية التعويض عن الضرائب الثابتة بضرائب مباشرة على مرور قطعان الماشية في مناطق سيطرتها. ولم يكن نجاحها مضموناً في هذا المجال إبان تنقلات القطعان من مكان إلى آخر، فلجأت إلى فرض ضريبة «الباج» على ماشية الذبح في أسواق بيع الماشية، وضريبة الأغنام وضريبة الماعز، وضريبة المرعى وغيرها. فعبء الخوات يقع إذن على كاهل السكان المستقرين بالدرجة الأولى في حين أن نقصاً في المداخيل الضرائبية يصيب خزانة السلطة المركزية. ولكن هذه القوى مجتمعة ذات مصلحة أكيدة في استقرار البدو وإجبارهم على السكن في مناطق ثابتة بحيث يتسع نفوذ السلطة المركزية ليطول جميع المناطق التابعة لها، ويتخلص السكان المستقرون من الخوات فيوسعون تجارتهم لتربط كل المناطق بشبكة من الطرق التجارية لم يكن بالإمكان تنفيذها إلا عبر الصحراء. كذلك كان تجار المدن يحاولون ربط اقتصاد الصحراء تبعاً باقتصاد المدينة كما ربطوا اقتصاد الأرياف وأدخلوا جماهيرها في دائرة استهلاك السلع المنتجة في المدن المشرقية أو المستوردة من الخارج. ومع تزايد دخول الرساميل الغربية إلى المشرق العربي وتمركزها في المدن الكبرى بشكل خاص، تزايدت الحاجة إلى الطرق الصحراوية لنقل السلع والمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. ومع اكتشاف النفط وتسويقه باتت الحاجة ملحة إلى أمن الصحراء وفرض سيطرة السلطة المركزية على منابع النفط وخطوط انتقاله إلى المصبات. وما كان بمقدور الرساميل الخارجية الاستفادة القصوى من النفط إلا إذا فرضت هيبتها على زعماء القبائل القوية عبر مختلف أساليب الترهيب والترغيب. فأعفت زعماء القبائل الكبيرة من دفع الضرائب، ولكنها فرضتها مضاعفةً على جماهير تلك القبائل، وراقبت تحركات البدو بدقة بالغة، ومنعت أشكال الغزو كافةً، وضربت بعنف أية محاولة للتمرد على قرارات السلطة المركزية. وقد شاركها في هذه التدابير زعماء القبائل الذين تحولوا إلى متمولين كبار يملكون السلطة والجاه والثروة والأراضي الواسعة. فالخضوع للسلطة المركزية لم يتخذ شكلاً وحيد الجانب بين زعماء القبائل وجماهيرها لأن الكثيرين من الزعماء شكلوا العمود الفقري للسلطة المركزية في مناطقهم بعد زوال السلطة المركزية العثمانية وفرض الانتدابات الفرنسية والإنكليزية على المشرق العربي.

هناك إذن البداوة المقاتلة والبداوة المستكينة. وهي تسمية تتبدل باستمرار تبعاً لظروف الزمان والمكان. والبداوة المقاتلة تفرض الخوة على البداوة المستكينة أي تقيم معها علاقة تبعية مباشرة إذ تتحول البداوة المقاتلة إلى سلطة مركزية تجبي الضرائب من

جماهير البدو حين تعجز السلطة المركزية المدينية عن جبايتها. وهذه العلاقة تقع في قلب التمايز السلطوي بين القبائل إذ تتولد منها أخلاق قبلية عريضة وثروة حيوانية ضخمة وامتداد جغرافي كبير. وكثيراً ما بنت السلطة المركزية علاقاتها القبلية على أساس التقرب من القوى القبلية القوية مع العمل الجاد لضربها من الداخل أو تشكيل حلف قبلي معادٍ لها. وكانت السلطة المركزية تعترف رسمياً لزعماء القبائل بالأرض القبلية التي كانت في الأساس مشاعاً للقبيلة، ولكنها لم تلبث أن تحولت إلى ملك خاص لزعمائها، ولا سيّما في النصف الأول من القرن العشرين. فالعلاقة إذن بين البدو والأرض لم تبقَ مجرد علاقة ترحال كما في السابق، بل كانت تتحول تدريجياً إلى نزوع للاستقرار والثبات. وعلى أساس هذه العلاقة الجديدة بدأ التمايز الاجتماعي يظهر بوضوح بين المسيطرين على الأرض والعاملين عليها. وبرز نوعان من الأراضي القبلية في المرحلة الأولى:

ـ الأراضي الموروثة بفعل الاستخدام التاريخي التي شكلت نواة الأراضي الخاصة المعترف بها قانونياً في أواخر العهد العثماني وفي عهد الانتداب.

ـ أراضي ترحال القبائل حيث يتم رعي الماشية وانتقالها في الصيف والشتاء، وقد بقيت هذه الأراضي مشاعاً لفترة طويلة من الزمن. وكان زعماء القبائل، وأعيان الأرياف، وتجار المدن وأصحاب السلطة، وفئة الفرسان، وبعض الحرفيين والمزارعين، يحصلون على حصص تتفاوت في الاتساع من ملكية تلك الأراضي.

وأما باقي أفراد القبيلة من الرعاة والمزارعين فكانوا يتنقلون من مكان إلى آخر تبعاً لترحال القبيلة. ومع استقرار القبائل توطن هؤلاء كمزارعين أو رعاة لدى قادة القبائل والفئات المالكة بدون أن يكون بمقدورهم تملّك الأراضي نظراً لحرمانهم من أية إمكانية، عسكرية أو وراثية أو مادية، للحصول على ملكية خاصة للأرض التي يعملون عليها.

ولقد قادت العلاقة السلطوية القبلية إلى سلسلة من التمايزات الاقتصادية ـ الاجتماعية تبعاً لتطورها التاريخي حتى أواسط القرن العشرين منها:

ـ إن التمايز الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي كان واضحاً داخل القبيلة منذ زمن بعيد، وليس صحيحاً القول إن وحدة القبيلة تلغي التمايز في داخلها، فهناك أسر أو عائلات أو بطون أو أفخاذ مميزة ومتمايزة في مواقعها الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية والعسكرية.

ـ إن وحدة القبيلة لا تنفي تقسيم العمل في داخلها حيث كانت فئات اجتماعية

تعمل وأخرى تمارس فقط السياسة (زعماء القبائل) أو الأعمال العسكرية (الفرسان). وهذه الفئات تحتقر الأعمال الزراعية والحرفية والرعي.

ـ إن علاقة السيطرة داخل القبيلة تقوم على القوة، أي الهيمنة على موارد الدخل ومصادر الانتاج، أو بالأحرى اقتصاد الرعي ـ الماشية. فالانتساب إلى قبيلة واحدة لا يعني التمتع بملكيات واحدة أو بحصة واحدة من الدخل، كما أن الانتقال من فئة اجتماعية إلى أخرى داخل القبيلة كان مستحيلاً بسبب الموروث القبلي المعترف به بدقة.

ـ إن علاقة الصراع بين القبائل كانت تقوم على الغزو المتبادل أي سيطرة القوي على الضعيف بدون أن يعني ذلك خضوع الضعيف للقوي والبقاء تحت سيطرته بشكل دائم، بل الهروب إلى مكان آخر ومحاولة استعادة النفوذ السابق عبر الأساليب نفسها، أي الغزو.

ـ على أساس الملاحظة السابقة تعزز بروز الأراضي القبلية تباعاً، أي الأراضي التي تسيطر عليها قبيلة أو تحالف قبلي معين تعترف له باقي القبائل بالسيطرة. ولكن هذه الأراضي لم تكن مملوكة ملكاً خاصاً للقبيلة بل كانت أملاك مشاع لجميع القبائل. وبالممارسة العملية تحولت هذه الأراضي إلى ملكية عامة للقبيلة ثم إلى أملاك خاصة لزعماء القبيلة وفرسانها المحاربين بعد صدور قوانين التمليك.

ـ مع بروز الأرض القبلية المشاع ثم الأرض القبلية المملوكة ملكاً عاماً ثم الأرض القبلية المملوكة ملكاً خاصاً كانت القطعان تستقر أيضاً وتتحول بدورها إلى ملكيات خاصة بعد أن كانت ملكيات عامة بتصرف زعيم القبيلة.

ـ بالرغم من بروز جميع هذه التبدلات الجذرية في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للقبيلة فإن أوضاع الفئات الدنيا من القبائل لم تتبدل إذ بقيت محرومة من كل ملكية أو حصة في الانتاج سوى الكفاف الضروري للعيش. فمرحلة الاستقرار النهائي للبداوة المترحلة في النصف الأول من القرن العشرين لم تبدل جذرياً في أوضاع هذه الفئات الاجتماعية بل أبرزت العلاقة ـ السلطوية بينها وبين زعماء القبائل وفئة الفرسان إذ نقلت هذه العلاقة من الاستغلال المتستر ووحدة القبيلة والدفاع عن مصالحها إلى الاستغلال الواضح في ظل الملكية الخاصة الجديدة وعلاقات الانتاج السائرة بسرعة في منحى نمط الانتاج الرأسمالي.

ـ ولم تكن العلاقة السلطوية داخل القبيلة وليداً فجائياً للمرحلة التي شهدت اكتشاف النفط وتسويقه، فقد سبقها استقرار البدو في مناطق متعددة من المشرق العربي، ولكن

مرحلة النفط شهدت تحولاً عاصفاً في البنية الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية نفسها. فبالإضافة إلى موارد النفط الضخمة ظهرت في المشرق العربي كيانات سياسية ذات طابع قبلي واضح. أي تحولت بعض الأسر القبلية القديمة إلى أسر نفطية تسيطر على رقعة معينة من الأراضي، وتقيم عليها كياناً سياسياً مدعوماً من البريطانيين ومن الأعداد الكبيرة للمهاجرين التي بدونها لم يكن بالإمكان تصور ولادة دولة في تلك المناطق.

لقد بات التمايز الاقتصادي - الاجتماعي في مرحلة النفط شديد الوضوح وزالت معظم التعابير الإنشائية القديمة من كتب الباحثين في وحدة القبيلة، وتماسكها في السراء والضراء، ودفاعها المشترك عن مصالحها... إلخ. فالتمايز الاجتماعي في ظل النظام القبلي تحول إلى تمايز اجتماعي على قاعدة النفط. وسيطرة زعماء القبائل والفرسان على اقتصاد الرعي - الماشية تحولت إلى سيطرة على مداخيل النفط التي اعتبرتها ملكاً خاصاً بها في حين أعطيت الفئات القبلية والريفية والمدينية الأخرى فتات تلك المداخيل. فالمجتمع القبلي لم يكن مجتمعاً في بنية الانتاج. وقد تم ذلك الفرز إبان مرحلة النفط بحيث لم يعد أحد يجرؤ على نفي التمايز الاقتصادي - الاجتماعي ذي الوجه الطبقي الواضح في جميع دويلات النفط.

مشكلات الانتقال من القبيلة إلى الدولة العصرية في مرحلة السيطرة الإمبريالية على منابع النفط

ثمة دراسات علمية كثيرة تناولت مسألة البداوة في جميع مراحل تطورها. وهي من الغنى والتنوع بحيث أصبح بالإمكان، إذا ما أحسن توظيف مقولاتها علمياً، رسم لوحة تكاد تكون شمولية عن المراحل التي مرت بها البداوة في الوطن العربي كله. وغني عن التوكيد أن هذه الدراسة لن تستعيد توصيف البداوة التقليدية والمصطلحات التي ارتبطت بها كالترحال، ورابطة الدم، والانساب القبلية، والأحلاف، والتنظيم السياسي القبلي، والعصبيات القبلية، ومفهوم الزعامة البدوية. في مرحلة ما قبل النفط وغيرها. فقد تناولنا هذه المصطلحات في بحث علمي مطول ومنشور نستميح القارىء عذراً بإرشاده إليه في حال الرغبة بمزيد من التفصيل عن البداوة المترحلة في المشرق العربي المعاصر[1]. ومع

(١) مسعود ضاهر: «المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة». معهد الإنماء العربي - بيروت ١٩٨٦، في ٤٦٦ صفحة. وتضمن الكتاب مجموعة إحصاءات غنية بأسماء القبائل في بلاد الشام، ولائحة تفصيلية بالمصادر والمراجع عن البداوة المترحلة.

ذلك، تبقى الحاجة ملحة لتحديد بعض المفاهيم والمصطلحات الضرورية لفهم مشكلات الانتقال من البداوة المترحلة إلى الاستقرار أو التوطين وما نتج عنها من تبدل جذري وعميق في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والإداري للتجمعات البدوية وكيفية إندماجها في الحياة المدينية أو الريفية المستقرة.

ويمكن القول باختصار شديد إن استخدام مصطلحات البداوة، والعصبية القبلية، والتنظيم السياسي القبلي، والزعامة البدوية وغيرها يحتاج إلى تدقيق علمي لتحديد الأبعاد الواقعية لهذه المصطلحات وما طرأ عليها من تبدلات جذرية إبان مرحلتين من البداوة هما: البداوة المترحلة والبداوة المستقرة بفعل مداخيل النفط الوفيرة بالدرجة الأولى.

واللافت للنظر أن سمات الزعامة القبلية بقيت دون تعديل جذري، ظاهرياً على الأقل، رغم التبدلات الجذرية المشار إليه. كما أن تحليلاً دقيقاً لطبيعة الدور الموكول لهذه الزعامة في مرحلة الاستقلال السياسي للدولة القطرية العربية، ولا سيّما النفطية، يظهر بالملموس أن مواصفات الزعيم القبلي المبنية على العوامل الشخصية والوراثية، والتحالفات الداخلية والقبلية، والتحالف الوثيق مع السلطة المركزية الإقليمية، هذه المواصفات ما زالت تحافظ على الكثير من وظائفها حتى الآن.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر السمات جذرية لأزمة الدولة النفطية في المشرق العربي المعاصر تنبع من التفكك البنيوي الناتج عن بروز تبدلات نوعية على المستوى السكني، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والإداري، والعسكري في حين حافظ المستوى السياسي على ثبات وصل إلى درجة الجمود والتحجر في معظم الأحيان. فالأسرة الحاكمة ما زالت تسيطر على مقدرات هذه الدولة منذ نشأتها ككيان سياسي. والتبدل الوحيد الذي تم على مستوى السلطة السياسية لا يعدو الإطار الشكلي كحلول الابن مكان الأب، أو الأخ مكان أخيه، وبقي التبديل داخل الفرع الواحد للأسرة الواحدة.

وفي الواقع العملي، شكل جمود الأنظمة السياسية سمة بارزة تتصف بها غالبية الأقطار العربية بدرجات متفاوتة في الحدة منذ الحرب العالمية الثانية، ولكن هذه السمة التي رافقت الدول القطرية النفطية طَوال القرن العشرين، ترقى بجذورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر في بعض مشيخات الجزيرة العربية.

ولذلك حرصنا، في حدود هذه المقالة، على مناقشة المشكلات النظرية الناجمة عن تبدل المجتمع النفطي جذرياً في مختلف الجوانب، باستثناء الجانب السياسي الذي حافظ على جموده وتحجره. ومن المعروف جيداً أن المجتمع المستقر يفترض بالضرورة توازناً

دقيقاً في نمو البنى الأساسية المكونة له على المستويات كافة، وأن بروز الاضطراب الاجتماعي بشكل عنفي يظهر، في الغالب، عندما تعجز وسائل الضبط الاجتماعي العنفي عن إخضاع الجماهير الشعبية بالقوة المسلحة، في محاولة لتأييد سيطرة سياسية. تمتاز بالجمود والتحجر وترفض كل أشكال التغيير الديموقراطي. فالمسألة إذاً، في جانبها النظري بالدرجة الأولى، تكمن في إبراز العلاقة القمعية التي قامت بين زعماء البدو السابقين وجماهيرهم إبان المرحلة النفطية. فالأدبيات الكثيرة التي تحدثت عن البداوة المترحلة كانت تفرد الصفحات الطوال للكلام على علاقات الود بين زعيم القبيلة وأتباعه فيها، وعلى حرية البدوي أو ميله الفطري للحرية، وعلى الشهامة والتضحية والمروءة والكرم وإغاثة الملهوف و. . . فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم في البداوة المترحلة علاقة مباشرة وبسيطة. وهي تفسح في المجال أمام البدوي العادي كي يمارس دوراً معيناً في صياغة القرار السياسي بحيث يندفع عند تنفيذه دونما خوف ولا تحفظ[٢].

وبالمقابل أقامت بداوة النفط حواجز صعبة الاجتياز بين الحاكم والمحكوم. ورغم الاحتفاظ ببعض المظاهر الاستشارية أو الشورى التي مارسها عدد من زعماء النفط في المراحل الأولى لتسويقه، فإن الخيام التي أقيمت كمجالس أسبوعية لتحقيق هذه الغاية بدأت تضمحل تدريجياً ولم يعد لها وجود يذكر إلا في بعض مشيخات الخليج.

و هكذا حل القصر مكان الخيمة، وحلت القرارات السلطوية المكتوبة تدريجياً مكان الأعراف البدوية، أو هي على طريق الحلول النهائي مكانها، ولجأت الدول القطرية النفطية إلى جيوش مدربة ومسلحة بأحدث الأسلحة ويخضع أفرادها لدورات تدريبية في الولايات المتحدة الأميركية بالدرجة الأولى وبعض البلدان الأوروبية. وحمى زعماء تلك الدول أنفسهم بشبكة من التحالفات الداخلية، والمصاهرات القبلية، والاتفاقيات الدولية الإقليمية، والقواعد العسكرية الأجنبية.

ولقد تشابكت خطوط الصورة لدرجة تصعب معها رؤية المجتمع القبلي في مرحلة النفط بنفس المنظار الذي كانت تتم به تلك الرؤية للمرحلة السابقة من تاريخ هذا

---

(٢) على سبيل المثال لا الحصر يراجع:
جبرائيل سليمان جبور: «**البدو والبداوة: صور من حياة البدو في بادية الشام**». دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٨، في ٥٢٢ صفحة. يراجع بشكل خاص الفصول من العاشر حتى السابع عشر عن أهم العشائر في بلاد الشام، والنظام القبلي، وأخلاق البدوي وصفاته، والغزو، والخوة، والصيد، والدين عند البدو، والتربية، والحياة الأدبية عند البدو إلى أوائل القرن العشرين. صفحات ٢٠٩ ـ ٣٣٢.

المجتمع[٣]. والأسئلة المنهجية كثيرة ومتشعبة، وأبرزها: ماذا بقي من البداوة المترحلة في المشرق العربي المعاصر؟ ما هو المضمون الحقيقي لمصطلح البداوة المعاصرة أو بداوة عصر النفط؟ هل يجوز استخدام المصطلحات القديمة كالعصبية القبلية، ورابطة الدم، والأنساب القبلية، والمصاهرات القبلية وغيرها في تحليل البداوة المعاصرة؟ هل يجوز تحليل المجتمعات النفطية على قاعدة عصبيات قبلية متناحرة أم أن شكل الصراع السياسي قد تبدل جذرياً في تلك المجتمعات، وما هي شروط ومواصفات ذلك التبدل في المرحلة الراهنة؟ ثم، هل يجوز استخدام مصطلحات كانت تقع في مرتبة القلب في كل تحليل للمجتمع القبلي القديم كروح الغزو، والسيطرة، والنهب، وحدود المراعي، والدفاع عن الواحات وغيرها، وهي مصطلحات شكلت جزءاً لا يتجزأ من مقولات العصبية القبلية والمجتمعات التي قامت على أساسها؟.

لا شك أن أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح في هذا المجال. ولكن الجامع لتلك الأسئلة هو أنها تدل على التبدلات البنيوية الجذرية التي شهدتها المجتمعات القبلية العربية في سيرورة تحولها من الخيام إلى القصور، أو من بداوة الترحال إلى بداوة الثروات الطائلة التي تقدر بمليارات الدولارات. فما هي سمات تلك السيرورة في تحول القبيلة إلى دولة حديثة، وهل نجحت في الاحتفاظ بطابعها القبلي حين عجزت عن بناء دولة عصرية؟

بداوة على طريق الزوال

في بحث استطلاعي اجتماعي قيّم تحت عنوان «**المجتمع العربي المعاصر**»، صدر منذ سنوات قليلة في أواسط عقد الثمانينات، نبه حليم بركات إلى المقولة التالية: «**يجدر بنا أن نلحظ أنه في الوقت الذي تشكل الصحراء ما يزيد على ٨٠ بالمائة من مساحة الوطن العربي، لا يزيد سكان البادية على خمسة بالمائة من مجموع السكان**»[٤].

ودلالة ذلك أن الوطن العربي اليوم أبعد ما يكون عن مرحلة البداوة المترحلة التي تركت بصماتها على كثير من الأقطار العربية حتى أواسط القرن العشرين. وتكفي الإشارة هنا إلى أن مجتمعات السعودية، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، والكويت وقطر،

(٣) عن منهجية البحث في البداوة المترحلة يراجع الكتاب الهام:

June HELM (EDITOR): **«Essays on the Problem of Tribe Proceedings of the 1967 Annual Spring Meeting of the American Ethnological Society»**. Distributed by the University of Washington Press, (1968), 227 Pages.

(٤) حليم بركات: «**المجتمع العربي المعاصر - بحث استطلاعي اجتماعي**». مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٦ - صفحة ٦٦.

والبحرين، واليمن، والأردن، وليبيا، وإلى حد ما العراق وسوريا والجزائر وموريتانيا كانت تمتاز بوجود نسبة عالية من البداوة المترحلة إبان تلك المرحلة. وتشير غالبية الدراسات التاريخية إلى الصدامات الدموية المستمرة بين تلك القبائل من جهة، وبينها وبين السلطات المركزية المدعومة من عساكر الانتدابين الفرنسي والبريطاني من جهة أخرى، وذلك طَوال مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

ولا حاجة للتذكير بأن العثمانيين لم يهتموا برسم حدود واضحة وثابتة بين الولايات العربية الخاضعة لهم. ولذلك ارتبطت حدود الدول القطرية العربية بالسياسة الاستعمارية الفرنسية والإنكليزية التي لعبت الدور الأساسي في إبراز المعالم الجغرافية لتلك الدول. وبالتالي فإن رسم الحدود الصحراوية كان صعباً للغاية إذ بقيت القبائل المترحلة لسنوات لا بل لعقود طويلة، تتجاهل تلك الحدود تجاهلاً تاماً. وكثيراً ما لجأت سلطات الانتداب إلى قمع تلك القبائل، وإجبارها على الاستقرار في المناطق المحددة لها، مستخدمة أشكالاً عدة من الترغيب والترهيب. ويمكن القول إن غالبية زعماء القبائل قد تحولوا إلى ملاكين كبار بعد استقرارهم على أرض ثابتة. وأن الولاء للسلطة المركزية الخارجية شكل معياراً هاماً للزعامة القبلية في تلك المرحلة بحيث اضمحل نفوذ الكثير من زعماء القبائل التي كانت موالية للعثمانيين، وترقى زعماء الأسر التي ارتبطت بالانكليز والفرنسيين، وكان منهم من أقام صلات مباشرة واتفاقيات رسمية مع الإنكليز منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ولكن اكتشاف النفط بكميات وفيرة وتسويقه عالمياً منذ أواسط القرن العشرين أحدث نقلة نوعية من المجتمعات القبلية العربية، وتحديداً في الخليج والجزيرة العربية وليبيا. ولذلك كثرت الدراسات التي تقيم الصلة المباشرة بين تسويق النفط والتبدلات الاجتماعية التي طرأت على مجتمعات البداوة. وقد بالغ بعض الباحثين في إعطاء النفط الدور الوحيد في هذا المجال لدرجة اضطر معها باحثون تقدميون من الخليج والجزيرة العربية للرد على تلك المقولة بدراسات تحمل عنواناً مضاداً: «**الخليج ليس نفطاً**»[٥]، وذلك للتذكير بوجود قوى بشرية منتجة منذ القدم، على سواحل الخليج والجزيرة العربية بشكل خاص.

ولا شك أن النفط ساهم في تسريع السيرورة الاجتماعية لدفع البداوة المترحلة نحو

---

(٥) إشارة إلى عبارة محمد غانم الرميحي التي تبناها خلدون النقيب في كتابه: «**المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ـ من منظور مختلف**». مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧. صفحة ٢٠.

الاستقرار النهائي، وذلك في إطار مجتمع قائم لـه ملامح خاصـة به منـذ قرون عدة. وتجدر الإشارة إلى وجود حياة مدينية في الخليج والجزيرة العربية قائمة جنباً إلى جنب مع البـداوة المتـرحلة منذ القـدم. وبالتـالي فإن البـداوة المستقرة حـديثاً بفضـل مـداخيـل النفط الـوفيـرة لم تستطع فرض هيمنتها إلا في المناطق الصحراوية حيث الغلبة التاريخية للبداوة التي كـانت تهاجم المدن وسكانها كلمـا سنحت الفرصـة للبدو للقيـام بذلـك وبالمقابل، ورغم وجـود الفـائض النفطي في العـراق وسوريـا والجزائـر ومصر، فـإن سيطرة المـدينـة على البـداوة المترحلة وإجبار البدو على الاستقرار النهائي والانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعيـة والإدارية تعتبر من السمات البارزة في تاريخ هذه الأقطار.

ولا يتسع المجال لتفصيـل هذين الشكلين الـرئيسيين للبداوة العـربية المعـاصـرة في سيرورة اندماجها بـالمجتمعات العـربية المعـاصرة. ولـذلك لا بـد من التذكيـر بأن دراستنـا هذه تقتصـر على الشكــل الثــاني أي البــداوة التي سيــطرت على المــدن الصغـيــرة ووظفـتهــا لصـالح الأسـر القبليـة الحـاكمـة، لا الشكـل الأول، أي سيـطرة المـدن على البـداوة المتـرحلة وإجبارها على الذوبان في أنماط سكنها الحضري الموغـل في القدم. فمشكـلات الانتقال من البداوة إلى التحضر معقدة جداً وتطال مشكلات السكن، والانتـاج، والتجارة والإدارة، والثقافة، والخدمات وغيرها. وتطول كذلك تبدل علاقة الولاء بين الأفراد وزعماء القبائـل، وبينهم وبين السلطة المركزية وتحويل الولاء القبلي إلى شكل من أشكال الـولاء الوطني أو القومي للأرض الوطنية أو للأرض القومية.

وتجدر الإشـارة هنــا إلى الأبحـاث العلميــة القيمـة التي أجـريت على البحـرين، والإمـارات العربيـة المتحدة، واليمن، والعـراق، وسوريـا، ومصر وغيـرها، وذلـك بهدف معـرفة السيـرورة المعقدة التي تمت بهـا عملية الانـدماج البـدوي في المجتمعات العـربية المعاصرة[٦]. والمحصلة النهائية لتلك الأبحاث يمكن إيجاز مقولاتها الأساسية على الشكـل التالي:

من سمات المرحلة النفطية أنهـا دفعت ببعض الأسر القبليـة الحاكمـة للسيطرة على الغـالبيـة السـاحقـة من مـداخيـل النفط فـاعتبـرتـه ملكـاً خـاصـاً بهـا لا ملكـاً لجميــع السكـان

(٦) أصبحت الدراسات عـن هذا الجانب كثيرة جداً ومتنوعة. ونشير إلى بعضها على سبيل المثال:
محمد الرميحي: «**البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**» ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٦.
فؤاد إسحٰق الخوري: «**القبيلة والدولة في البحرين ـ تطور نظام السلطة وممارستها**». معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٣.

المحليين الذين نالوا القليل القليل من تلك المداخيل. وفي الوقت نفسه، ونظراً لكثرة الوافدين إلى الأقطار النفطية من عرب وغير عرب، عمدت الأسر المسيطرة إلى إطلاق يد المتنفذين من السكان المحليين للتحكم بجماهير الوافدين ومشاركتهم في أرزاقهم وممتلكاتهم، ومداخيلهم واعتبارهم ضمن حمايتهم الشخصية ما داموا هم بحاجة إلى كفالتهم لدى السلطة المركزية.

وبالمقابل أظهرت الأسر المسيطرة خضوعاً ذيلياً لشركات النفط الضخمة وما يرتبط بها من احتكارات خارجية، أميركية في الغالب. ونالت تلك الشركات حصة الأسد من المداخيل النفطية، كما حظي موظفوها بمعاملة متميزة واحترام شديد فاق احترام تلك الأسر لكرامة السكان المحليين وحرياتهم الأساسية.

ومهما يكن من أمر فإن المداخيل الوفيرة للنفط، مقرونة بضآلة عدد السكان المحليين الذين يعدون بعشرات الألوف فقط، أوجدت تحولات جذرية في المجتمعات النفطية وساهمت في ولادة شرائح واسعة عن الطبقات الوسطى والميسورة، وبدلت في أنماط السكن والعمل والثقافة والتعليم بشكل عام. وبقدر ما كانت تلك الشرائح تعزز من ارتباطها التبعي وتبالغ في إظهار ولائها للأسر الحاكمة فإن أوضاعها المالية والاقتصادية والإدارية والثقافية كانت في تبدل مستمر لدرجة يمكن معها القول إن قاعدة القوى المؤيدة للنظام السياسي المسيطر كانت تتوسع باستمرار حاملة معها مفاهيم جديدة توظف لصالح الدولة القطرية النفطية. وهكذا بدأت مقولة الدولة القطرية «المصطنعة» والنفط الذي رسم حدود الجزيرة العربية، تختفي تدريجياً ليحل مكانها شعور بالانتماء «الوطني» إلى الكويت، أو البحرين، أو السعودية وغيرها تماماً كما حل شعور الانتماء الوطني إلى مصر، أو سوريا، أو لبنان، أو الجزائر، وغيرها.

وفي الواقع، ورغم تحسن الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لشرائح واسعة من السكان شكلت قاعدة الطبقات الوسطى والميسورة في الدول النفطية، فإن نصيب تلك الشرائح في القرار السياسي العام أو المركزي بقي ضعيفاً للغاية، ويكاد لا يذكر إذا تمت مقارنته بالنفوذ السياسي الواسع للأسر المركزية الحاكمة. ولذلك كثرت حالات التمرد والعصيان الفردي أو العصبوي أو الجماعي. ونظراً لشدة أشكال القمع والتصفيات الجسدية التي تعرض لها العصاة وكان من نتائجها تصفية أعداد كبيرة منهم بأساليب مختلفة، داخل حدود الدولة النفطية أو خارجها، فإن عملية التدجين ارتدت أشكالاً عدة من الترغيب وإغداق الخيرات المادية على الموالين. وهكذا انتهت جميع حالات العصيان

والتمرد والتحريض المذهبي والقبلي ضد الأسر المسيطرة إلى الفشل لأن هذه الأسر عرفت كيف تحمي نفسها بالمصاهرة مع القبائل القوية، وباستقطاب شرائح واسعة من الطبقات الوسطى والميسورة، وبتشديد القمع ضد الطبقات الفقيرة وقوى المعارضة. ويلاحظ أن القوى الطبقية الجديدة، من بورجوازية مالية حديثة العهد، وشرائح وسطى وميسورة، وموظفين كبار، وأرباب صناعات حديثة وغيرها، كانت تميل، بحكم مصالحها الطبقية، إلى الارتباط التبعي بالأسر المسيطرة وبمراكز الإمبريالية الداعمة لها. ولذلك لم تلعب هذه القوى دوراً فاعلاً في إقامة جبهة عريضة تضم القوى المتضررة من تحكم الأسر المسيطرة بل ساندتها، في الغالب، وبالغت في تقديم الولاء لها باستثناء قلة متميزة من المثقفين الوطنيين والوحدويين.

ومع ذلك تبقى مقولة بعض الباحثين الانتروبولوجيين عن تماسك المجتمع القبلي بشكل دائم عرضة للنقد الشديد. فالمجتمع القبلي، في المرحلة النفطية بشكل خاص، مجتمع مفكك من الداخل وقابل للتفكيك من الخارج، وذلك نظراً لتناقض المصالح بين العصبيات والقوى الاجتماعية المكونة له. ولقد عرفت الأسر المسيطرة حتى الآن كيف تحمي نفسها من غضبة جماهيرها الشعبية، وذلك بفضل مداخيل النفط الوفيرة، وتحالف الشرائح الوسطى والميسورة معها، والمصاهرة القبلية التي أجراها زعماؤها مع القبائل القوية، وبفضل آلة القمع الرهيبة التي تمتلكها. يضاف إلى ذلك أن العين الإمبريالية العالمية في حالة يقظة دائمة لحماية مصالحها الهائلة في الخليج والجزيرة العربية، وهي على استعداد لتجييش الكثير من دول العالم وراءها لتأديب من تسول له نفسه تهديد أي دولة نفطية في هذه الرقعة الحساسة من العالم كما دلت حرب الخليج لعام ١٩٩١.

من البداوة النفطية إلى الدولة التسلطية التابعة للإمبريالية

إذا كانت الأسئلة المنهجية التي تتمركز حول مقولة: «**ماذا بقي من البداوة القديمة في المشرق العربي المعاصر**»؟ تجد كامل مشروعيتها، فإن أسئلة منهجية أخرى عن مقولة: «**في أي إتجاهات تحولت تلك البداوة**»؟ تساهم في تعميق فهمنا لسيرورة التبدلات التي طرأت على المشرق العربي المعاصر في مرحلة النفط. وغني عن التوكيد أن البداوة المترحلة باتت مجرد ذكرى من ماضي هذا المشرق ودوله القطرية الحديثة منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وما بقي من تلك البداوة يسير الآن بخطى مسرعة نحو الزوال النهائي. ومع ذلك يجد الباحث نفسه أمام السؤال المنهجي الهام: «**هل تزول البداوة من**

نفوس الناس بالسرعة التي تزول فيها كواقع اجتماعي ملموس في السكن، والعمل، والترحال، والرعي وغيره»؟ لا شك أن زوال البداوة، بهذا المعنى، يحتاج إلى عقود لا إلى سنوات قليلة تلي استقرار البدو واندماجهم في المجتمعات الحديثة ولكن أثر هذه البداوة يقترن بالضرورة بالموقع الذي تحتله في السلم الاجتماعي. فاندماج البدو الفقراء في دائرة العمل والسكن والانتاج الحضري أو المديني يفقدهم الكثير من خصائصهم السابقة ومن تنظيماتهم الاجتماعية وعاداتهم القبلية. ولكن وجود الأسر القبلية في موقع السلطة السياسية وتحكمها بالقرارات السياسية والإدارية والعسكرية والانتاجية وغيرها جعل منها قوى اجتماعية فاعلة وحوّل الدولة النفطية الخاضعة لها إلى دولة تتحكم بها، إلى حد بعيد، التقاليد البدوية الناجمة عن النظام القبلي بالذات. ولذلك لا يجوز الدمج بين شكلي البداوة المشار إليهما أعلاه: البداوة ذات النزوع إلى الاندماج والذوبان في الواقع الاجتماعي الجديد وهي بداوة القوى الفقيرة والعاملة والمنتجة، والبداوة التسلطية ذات النزوع إلى السيطرة والتحكم وتحويل أجهزة الدولة الحديثة، في الجزيرة العربية خاصة، إلى دولة تلعب فيها الأعراف والتقاليد القبلية دوراً بارزاً في جميع المجالات. وتجدر الإشارة إلى أن دراستنا هذه تتناول البداوة التسلطية دون سواها، البداوة التي لم يكن بإمكانها أن تتحكم بمداخيل النفط الوفيرة، وبجماهير البدو وبالسكان الوافدين إلى الدولة القطرية الحديثة في الجزيرة العربية كلها، لولا ارتباطها التبعي الوثيق بقوى خارجية، انكليزية واميركية بالدرجة الأولى.

وباختصار شديد يمكن القول إن السمة الأساسية للبداوة التسلطية أنها بداوة قلة ضئيلة العدد، قاعدتها أسرة واحدة، ولكنها تتحكم بمقدرات السكان والبلاد دون حسيب ولا رقيب. وقد أشار خلدون النقيب إلى هذه الظاهرة بقوله: «**إن الدولة التسلطية ليست نظام حكم فحسب، وإنما هي التعبير السياسي عن نظام اجتماعي - اقتصادي، أو نمط انتاج اصطلح على تسميته برأسمالية الدولة التابعة في انتظار لتسمية أفضل. تمد الدولة فيه، في الوضع المثالي، أخطبوط تسلطها إلى النظام الاقتصادي فتحتكر ملكية وسائل الانتاج، وإلى النظام السياسي فتحتكر وسائل التنظيم، وإلى النظام الاجتماعي فتقدم نفسها بديلاً عن مؤسساته، وتستبدل الإيديولوجيات المتنافسة بإيديولوجيا التسلط والإرهاب وقيمه الأصيلة بقيم الاستهلاك المتعي، وحضارته بحضارة الخوف والرعب. وتقوم الدولة التسلطية بكل هذا مع بقاء علاقات الانتاج رأسمالية أو مبنية على مبدأ الاستغلال الطبقي، مهما موّه عليها؟**»[7].

(٧) خلدون حسن النقيب: «**المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**» - مرجع سابق - ص ١٦٠.

إن هـذا التعريف المقتـرح لتوصيف الـدولة التسلطيـة في الخليج والجـزيرة العـربية يسـاهم، إلى حد بعيـد، في تعميق فهمنا لـولادة هذه الـدولة وفي تحـديد الـوظـائف التي أوكلت إليها في إطار السيطرة الإمبريـالية على العـالم. بمعنى أن شكلها البـدوي لا يمكن أن يستر وجهها الطبقي الاجتماعي من جهة، وليس بإمكانه أن يموه دورها القمعي كشرطي تم توظيفه لحماية المصالح الإمبريالية في هذه المنطقة الغنية بالنفط من جهة أخرى. ونظراً لصغر حجم هذه الدول التسلطية في الخليج والجزيـرة العربيـة فإنهـا كانت، هي نفسهـا، بحاجة إلى قواعد عسكرية إمبريالية تحميها على الدوام من جماهيرها الداخلية أو من المـد العروبي الوحدوي الزاحف من الأقطار العربية المجاورة. ولـذلك يبـدو كل تحليـل علمي لـطبيعة هـذه الدولـة التسلطية وآفـاق عملها المستقبلي نـاقصاً بـالضرورة مـا لم يقـرن بين مستويين من العلاقـة التسلطية تقـوم عليهما معـاً: فهي دولة قـامعة بجمـاهيرهـا وتلك هي وظيفتهـا الداخليـة، وهي دولة بحـاجة إلى حمـايـة مستمـرة لأنهـا تشكـل النقيض العملي للتوحيد القومي الذي تطمح إليه تلك الجماهير وتلك هي وظيفتها الإقليمية.

إن قـراءة متأنيـة لولادة الـدولة القـطرية التسلطيـة وتطوّرهـا في الخليج والجـزيرة العـربية تؤكد تقاطعهـا الوثيق مـع سمات الـدولة القـطرية في المشـرق العربي خـاصة وفي الـوطن العربي عامة، ولكنها امتازت عنها بوفرة المداخيل النفطية التي ساهمت، إلى حد بعيد، في استقرارها وتبرير تشكلها كدولة حديثة معترف بها محلياً وإقليمياً ودولياً.

وقد حلل غسان سلامة التحولات الأساسية التي شهدتها الدولة القطريـة في المشرق العربي منذ الاستقلال، أي منذ الحرب العالميـة الثانيـة كما يلي: «**لقد قـامت في الكيانـات المذكورة عصبيات يربطها الانتماء المشترك، الطائفي أو الجهوي أو القبلي، بالسيطرة التدريجية على جهـاز الدولـة. واستفادت هـذه الجماعـات المتميزة بـأصولهـا الريفيـة، من إنشاء الكيـانات الحديثة للانتقال شبـه الحر إلى المـدينة والإقـامة فيهـا، والتعلم المجاني إجمـالاً، والانخراط في الأحـزاب «الحـديثـة» وفي القـوات المسلحـة، من دون أن تتخلى تمـامـاً عن عصبيتهـا الـريفيـة التقليدية. بحيث استطاعت هذه الجماعات أن تستفيد في الآن معاً من العصبيـة القديمـة المستمرة ومن المؤسسات الناشئـة حديثـاً، مؤكدة مـرة على انتمائهـا للأولى ومـرة أخرى على تمـاهيها مـع الدولة الحديثة، حسب الظروف وحسبما تقضي المصلحة**»[8]. وفي هذا المجـال تتقاطـع الدولـة التسلطية في الخليج والجزيرة العربية مع الدولـة التسلطية في المشـرق العربي بشكـل عام

(٨) غسان سلامة: «**المجتمع والدولة في المشرق العربي**». مركز دراسـات الوحـدة العربيـة - بيروت ١٩٨٧ - ص ٢٢.

لجهة سيطرة عصبيات قديمة كانت معزولة في الصحاري والأرياف ثم استفادت من نشوء الكيانات السياسية الجديدة لتنتقل إلى المدن، وترتقي في السلم السياسي والاجتماعي، وتستولي على الدولة. ولقد فهمت تلك القوى أن المدن هي باب السلطة، فانتقلت إليها بكثافة حاملة معها الكثير من عاداتها وتقاليدها وعصبياتها المذهبية والقبلية والعشائرية. فتحولت غالبية المدن العربية المشرقية، وفي الخليج والجزيرة إلى تجمعات سكانية تستند، بالدرجة الأولى، إلى عصبياتها الريفية والبدوية أكثر من انتسابها الهش للدولة الحديثة التي تلعب فيها المدينة دور القائد والموجه في مختلف المجالات. ونتيجة لذلك كان تأثير الأرياف والصحاري على المدن المشرقية كبيراً جداً لدرجة أن بعض الباحثين حلل هذه الظاهرة إستناداً إلى مقولة «**ترييف المدن العربية**».

وتتقاطع الدولة التسلطية مع الدولة المشرقية العربية كذلك في مسألة استخدام الدين في عملية الضبط الاجتماعي لصالح القوى السياسية المسيطرة. وقد حلل أيمن الياسيني هذه الظاهرة بدقة في كتابه «**الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**». فتم توظيف «**حركة الإخوان الوهابيين**» لصالح الدولة السعودية الناشئة قبل أن يتحول هؤلاء الإخوان إلى مشكلة أمام النظام السعودي الذي استخدم ضدهم العنف المسلح لضبط حركتهم الاحتجاجية وبناء ما اسماه الباحث «**الإخوان الجدد**» الذين أعلنوا الولاء للأسرة السعودية الحاكمة. ويستنتج الباحث في تحليل هذه الظاهرة أن عملية بناء المملكة العربية السعودية **«قد انتهت إلى نشوء ظاهرتين تجاوزتا سلطة الحكومة أو رغبتها: الأولى، فئات ناشئة شرعت في المطالبة بالمشاركة السياسية في الحكم... والنتيجة الثانية كان تهافت الثقافة والعلاقات التقليدية. فالتحول نحو الاستقرار المديني، وانتشار التعليم، وتدفق العمال الأغراب، وتصاعد عدد السعوديين المسافرين إلى الخارج، كل ذلك ساعد في تهافت الثقافة التقليدية. وهكذا يبدو أن وهّابية القرن الثامن عشر معارضة لوقائع القرن العشرين إلى حد أن كثيرين من «العلماء» قد وجدوا أنفسهم عاجزين عن تعليل التغيير أو توجيه مساره»**. ويستنتج أخيراً: **«أن حصيلة سياسة آل سعود في بناء الأمة، والتفاعل بين الدين والدولة في المملكة، يشكلان اختباراً إنمائياً فريداً ـ هو بادرة تطور شبه رأسمالي، في مجتمع تقليدي شبه قبلي، وموارد مالية ضخمة وثراء فاحش في مجتمع تسوده مثالية متزمتة، ونظام حكم شبه مدني لا يزال للعلماء تأثير في سياسته القومية»**[٩].

(٩) أيمن الياسيني: «**الدين والدولة في المملكة العربية السعودية**». دار السامي ١٩٨٧. صفحات ٤٧ ـ ٦٦ و١٣٤ ـ ١٤٢.

ودلالة ذلك، هي أن علاقة الدين بالدولة القطرية في المشرق العربي كما في الخليج والجزيرة العربية تستند، في الواقع العملي، إلى محاولة السلطة السياسية فرض سيطرتها على المؤسسات الدينية واستخدام نفوذها الروحي لدى الجماهير الشعبية لصالح القوى المسيطرة. وقد نتج عن ذلك بروز ظاهرتي **«الدين الرسمي»** و**«التدين الشعبي»** على امتداد الوطن العربي[١٠]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة قديمة جداً في الوطن العربي، ولكنها ما زالت فاعلة حتى الان، وتوظف في خدمة الدول القطرية العربية على امتداد هذا الوطن.

ولكن بروز سمة التقاطع بين الدولة التسلطية مع باقي الدول القطرية العربية في مجالات عدة لا ينفي بعض الخصوصيات التي انفردت بها الدولة التسلطية دون سواها، وأبرز تلك الخصوصيات هي مداخيل النفط الوفيرة في خدمة قلة ضئيلة من السكان المحليين والوافدين من العرب وغير العرب.

وغني عن التوكيد أن مداخيل النفط حظيت بدراسات كثيرة لدرجة يمكن معها رسم لوحة تفصيلية سنوية لكل دولة قطرية على حدة، وللدول النفطية العربية كلها لإبراز موقعها الشمولي في إطار انتاج النفط العالمي.

ومع ذلك فإننا سنكتفي في هذا المجال بإيراد أثر العامل النفطي كما حدده الباحث عبد المنعم سعيد في كتابه **«العرب ومستقبل النظام العالمي»**.

فلقد توصل الباحث إلى المعلومات التالية: **«لعب عامل النفط دوراً مرجحاً في عملية التحول في الاستراتيجية العربية من التوازن والاعتماد على الذات خلال الستينات إلى استراتيجية اللحاق والاتباع خلال عقد السبعينات. ففي خلال هذا العقد الأخير حدث الانفجار الضخم في أسعار النفط. فبعد أن كانت عائدات الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأوبك لا تتعدى ٢,١٦٩ مليار دولار عام ١٩٦٥ ولم تزد عن ٤,٥٣٤ مليار دولار عام ١٩٧٠، فإن عائداتها تعدّت ٥١,٥٠٠ ملياراً عام ١٩٧٤، و٢٠٤,٢٤٤ مليار عام ١٩٨٠. وكان ذلك قمة العائدات النفطية العربية التي ما لبثت أن تدهورت بشكل حاد سريع حيث هبطت إلى ١٨٢,٩ ملياراً عام ١٩٨٢، و١٣٤,٧ ملياراً عام ١٩٨٢، و١٠١,٧٠٠ مليار عام ١٩٨٣، و١٠٢,٤٠٠ مليار عام ١٩٨٤، أي نصف ما كانت عليه قبل أربع سنوات مضت»**[١١].

---

(١٠) تراجع ندوة: **«الدين في المجتمع العربي»** - التي أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بالاشتراك مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع - بيروت ١٩٩٠.

(١١) عبد المنعم سعيد: **«العرب ومستقبل النظام العالمي»**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨٧، صفحة ٢٠٢.

يتضح من ذلك أن الدول التسلطية النفطية في الخليج والجزيرة العربية شهدت ثروة اسطورية من مداخيل النفط في الفترة التي تلت حرب أوكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣ حتى مطلع عقد الثمانينات. ولكن انخفاض مداخيل النفط في عقد الثمانينات جاء مقروناً بالنتائج السلبية للحرب العراقية ـ الإيرانية أولاً ثم لحرب الخليج وتدمير الكثير من آبار النفط والبنى التحتية في الكويت والعراق في حرب الخليج الأخيرة عام ١٩٩١. وهذه الحرب الأخيرة أودت بالكثير من المدخرات النفطية فتحولت بعض الدول النفطية إلى دول مدينة تفتش عن قروض خارجية لإعادة الإعمار، والعودة إلى المستوى الذي كانت عليه في عقد الثمانينات.

ولكن هذا التحليل يبقى ناقصاً ما لم يتم الربط بين حربي الخليج المشار إليهما سابقاً والمشروع الإمبريالي، بزعامة الولايات المتحدة الاميركية، للسيطرة على العالم واستخدام سلاح النفط في إخضاع الاتحاد السوفياتي، وأوروبا الموحدة، واليابان، والصين بالإضافة إلى جميع الدول القطرية العربية.

فمن السذاجة القول إن الدول القطرية العربية هي التي دمرت بنفسها مداخيلها النفطية، وبناها التحتية، وقواها العسكرية. ودون التقليل من الدور السلبي الذي لعبته بعض القيادات السياسية العربية ذات النزعة البسماركية التسلطية في الوصول إلى هذه النتائج فإن الوجود الاستعماري الدائم في هذه المنطقة الحساسة من العالم شكل ركيزة ثابتة للاستراتيجية الإمبريالية على المستوى العالمي منذ أواخر القرن الثامن عشر (حملة نابوليون بونابرت على مصر) حتى الآن. وتكفي الإشارة إلى ما أورده فرد هوليداي في كتابه **«الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية»** عن تأثيرات الإمبريالية على هذه المنطقة حيث يقول: **«فنمو صناعة النفط قد غير بالفعل البنى الاقتصادية والسياسية لشبه الجزيرة، وحازت الطبقات الحاكمة التي أصابها الثراء أهمية اقتصادية وسياسية بالغة داخل النظام الرأسمالي العالمي»** ثم إشارته إلى **«أن مجتمعات ما قبل الرأسمالية لم ينج أحد منها من الصمود إلى النهاية في وجه الانقضاض الرأسمالي»**[١٢] وهي سمة مشتركة بين الدولة التسلطية النفطية وباقي الدول القطرية العربية.

فالدول النفطية وضعت تحت رقابة مباشرة ومتشددة للإمبريالية الأميركية بواسطة

---

(١٢) فرد هوليداي: «الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية» ـ ترجمة حازم صاغية وسعد محيو ـ دار ابن خلدون ـ بيروت. الطبعة الثالثة ١٩٨١، صفحات ٦ ـ ٧.

قواعدها العسكرية التي أقيمت على أرض الجزيرة العربية من جهة، وعبر الأداة الإسرائيلية المسلحة حتى الأسنان من جهة أخرى. ويضاف إلى ذلك أن الإمبريالية العالمية، ولا سيّما الأميركية، أجبرت الدول النفطية الصغيرة على شراء أسلحة متطورة جداً بمئات المليارات من الدولارات مع علمها المسبق بأن هذه الأسلحة لن تجد من يستخدمها ضد إسرائيل أو حتى لحماية الدولة النفطية نفسها كما حصل عند غزو العراق للكويت. وهنالك عشرات الدراسات العلمية التي تشير إلى ضخامة الأرقام المالية التي وظفت في أجهزة القمع في الدول التسلطية النفطية على حساب التنمية الشمولية للوطن العربي كله، بحيث يمكن القول إن المال النفطي قد وظف لصالح شركات النفط، وشركات بيع الأسلحة، والبنوك الأجنبية بالدرجة الأولى ولم يوظف منه إلا الفتات على الأرض العربية[١٣].

بعض الملاحظات الختامية

في ختام هذه الدراسة تبدو الحاجة ملحة إلى تفحص الفرضيات التي انطلقت منها للتأكد من مصداقيتها أولاً، ولكي تفتح آفاقاً جديدة أمام البحث العلمي في البداوة النفطية وتحولاتها في المشرق العربي المعاصر إبان المرحلة النفطية. ولا شك أن الوطن العربي اليوم، بكامل دوله القطرية في المشرق والمغرب والجزيرة، هو أبعد ما يكون عن مؤثرات البداوة المترحلة وإفرازاتها التقليدية المعروفة كالغزو، والترحال، والعصبية القبلية، والزعامة السياسية القائمة على التحالفات القبلية، ومجتمع الرعي، وهيمنة البدو على المدن وغيرها. ومع ذلك فإن المؤثرات النفسية والسياسية والاجتماعية للعصبية القبلية لم تندثر بالكامل بل أظهرت تماسكاً واضحاً، على المستوى السياسي بشكل خاص، في جميع دول الخليج والجزيرة العربية. كما أن المجتمعات العربية الأخرى ذات الكثافة السكانية المدينية لم تخل هي الأخرى من بعض مظاهر العصبية القبلية كتحكم أفراد العائلة الواحدة، أو القرية أو المدينة أو الجهة الواحدة في مقدرات الدولة الحديثة. ولسنا بحاجة إلى التذكير بأمثلة ملموسة ومعروفة في كل دولة قطرية عربية حيث يتوارث الأبناء عن الآباء مقاليد السياسة والزعامة والنفوذ والتسلط. ودلالة ذلك أن العصبية القبلية ليست حكراً على البداوة المترحلة، ولا تتخذ شكلاً واحداً في جميع المجتمعات. كما أن رابطة الدم قابلة للتوسع باتجاه روابط السكن، والمنطقة، والولاء، والطائفة، والمذهب،

(١٣) فاسيلييف: «تاريخ العربية السعودية» ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم، موسكو ١٩٨٦. صفحات ٥٠٢ ـ ٥٠٥.

والتنظيم السياسي وغيرها. وغالباً ما تبرز العصبية بأجلى مظاهرها عند تسلمها لمقاليد السلطة والزعامة وذلك في محاولة لتأييد سيطرتها وقطع الطريق على أي عصبية أخرى تحاول النيل منها أو الحد من نفوذها. فالاستنتاج الأساسي في هذا المجال هو أن العصبية القبلية السابقة على مرحلة النفط قد تحولت إلى عصبيات متنوعة إبان المرحلة النفطية بحيث استمر المجتمع الحضري في الخليج والجزيرة العربية بشكل خاص، وفي الوطن العربي بشكل عام، متماسكاً على قاعدة ولاءات عصبية (كالطائفة، والمذهب، والجهة، والعرق، والعائلة. . .) ولم يرتق إلى المجتمع المدني المعاصر الذي يحل فيه الولاء الوطني أو الولاء القومي مكان الولاءات الأخرى السابقة عليهما.

فالبداوة المترحلة، في سيرورة تحولها إلى بداوة مستقرة على قاعدة مداخيل النفط الوفيرة، لم تقطع بالكامل مع تراثها القبلي وعاداتها وتقاليدها القديمة، ولا سيّما على المستوى السياسي. ولذلك بقي المجتمع الحديث في الخليج والجزيرة العربية مرتبطاً بعصبيات قبلية رغم زوال الكثير من مظاهرها المباشرة والملموسة على أرض الواقع.

ونلفت الانتباه هنا إلى أن البداوة أو المجتمعات القبلية تشكل سمة بارزة في تاريخ جميع الشعوب. ولكن ميزة البداوة في المجتمعات العربية هي أنها ما زالت فاعلة في المجتمع المدني العربي بعد تجاوزه مرحلة البداوة المترحلة، في حين أن الغالبية الساحقة من المجتمعات العصرية تجاوزت البداوة وتقاليدها وعاداتها بعد تحولها إلى دول حديثة تحتكم إلى القوانين لا إلى الأعراف القبلية.

وعلى قاعدة الملاحظة المنهجية السابقة يمكن القول إن إحدى السمات الأساسية للمأزق العربي الراهن تكمن في بروز تبدلات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية دون أن تترافق تلك التبدلات مع تغيير نوعي في البنى السياسية التي حافظت على الكثير من مظاهر الجمود والتحجر. وغني عن التوكيد أن الاستقرار الاجتماعي ينتج عن توازن دقيق بين المستويات الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، في سيرورة تبدلاتها المستمرة. وما ركود أو تحجر واحد منها إلا إشارة واضحة على قابلية المجتمع للتفجير الداخلي أو في حال وجود مشروع خارجي دافع باتجاه التفجير.

وفي الاتجاه نفسه تبدو مقولة التضامن الفوقي على أساس عصبية تخدم الدولة التسلطية هشة للغاية. فقد دلت الحروب غير المنتهية في كثير من الدول القطرية العربية على بروز سلسلة من الانقلابات السياسية الفوقية التي كانت تجدد أزمة مستعصية الحل للنظام التسلطي القائم. ولن يكون هناك استقرار نهائي إلا بتأسيس الدولة العصرية على

قاعدة شعبية على المستوى الداخلي، وبأفق قومي توحيدي. وبتوجهات تنموية شمولية على المستوى العربي. فالقمع وسيلة آنية لضبط التوازن الداخلي لصالح الدولة التسلطية المرتبطة تبعياً بالإمبريالية، ولكنه لا ينتج حلًا ثابتاً ولا دولة مستقرة قابلة للحياة. وبالتالي فإن القمع وسيلة إفقار أساسية للطاقات البشرية، وللموارد الاقتصادية، وللثروات الوطنية والقومية. وهو جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة للإمبريالية في الوطن العربي كله.

يضاف إلى ذلك أن مقولة الأسرة الحاكمة القادرة على ضبط الشرائح الوسطى والميسورة إلى ما لا نهاية في الخليج والجزيرة العربية تشهد الآن تهافتاً واضحاً بعد النتائج السلبية والمدمرة لحرب الخليج. فقوى المعارضة هناك تصر على ضبط عملية الإنفاق العام خشية أن تدفع كل مدخراتها السابقة إذا قررت الأسر المسيطرة حل الأزمة المالية على حساب الطبقات الفقيرة والمتوسطة دون المساس بالامتيازات المالية الضخمة للأسر الحاكمة، فتتحول بذلك إلى دول طبقية ذات اختلال حاد بين سكانها.

وهنالك مخاطر جدية في أن تنحو الدول التسلطية في الخليج والجزيرة العربية هذا المنحى في ظل وجود ثابت ودائم لقوى عسكرية إمبريالية على أراضيها بهدف حماية أنظمتها التسلطية بالقمع المنظم. ويلاحظ أن تململاً واسعاً بدأ ينتشر في صفوف الفئات الوسطى والميسورة التي تطالب الآن بالديمقراطية، وبالاحتكام إلى الجماهير الشعبية عبر الاستفتاء المباشر في القضايا المصيرية، وبتحرير المجتمع من التقاليد القديمة التي تكبله، ولا سيّما إطلاق حرية المرأة للعمل والمشاركة الفاعلة على جميع المستويات، وإطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية وغيرها. وهكذا بدأت ركائز قديمة تهتز تحت وطأة نتائج حرب الخليج، وذلك تحت ضغط الجماهير الشعبية والفئات الوسطى التي تطالب ببناء دولة عصرية فعلًا تستعيد فيها غالبية السكان حقوقها الأساسية التي ضمنتها شرعة حقوق الإنسان وطالبت بها جميع الأديان السماوية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن مقولة «التنمية القطرية يمكن أن تكون بديلاً للتنمية القومية الشمولية» فشلت فشلاً ذريعاً. كذلك فشلت مقولة الوحدات الإقليمية ومجالس التعاون الإقليمية كبديل للوحدة القومية ومؤسسات التعاون القومي التوحيدي. ورغم الشلل الذي أصاب جامعة الدول العربية والمنظمات الوحدوية المرتبطة بها خلال حرب الخليج فإن المرحلة الراهنة تشهد إعادة تنشيط لها بعد أن وصل الصراع العربي ـ العربي إلى أقصى مداه مع وقوف الجنود العرب في خندقين متقابلين بإشراف أميركي مباشر يستظل راية الأمم المتحدة. ولقد دلت المليارات من الدولارات التي وظفت لشراء أحدث الأسلحة

والمعدات. فالأمن الداخلي جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني والقومي. وبالتالي فإن سلاح الدولة التسلطية لا مبرر له إلا في إطار مشروع قومي شمولي لدرء مخاطر الزحف الاستيطاني الصهيوني على الوطن العربي وإقامة قواعد إمبريالية جديدة على الأرض العربية لخدمة إسرائيل الكبرى.

تبقى ملاحظة أخيرة ذات بعد مستقبلي. فمن الصعب القول إن مقولة التوحيد القومي العربي قد ضعفت أو انتفت الحاجة إليها في أعقاب حرب الخليج المدمرة. فرغم كل المظاهر السلبية الآنية التي تشهدها الساحة العربية فإن حركة التغيير الجارية الآن في الوطن العربي تبشر بقيام نظام إقليمي عربي جديد يتجاوز مجتمعات البداوة. ولقد باتت مسألة التوحيد القومي، والتنمية القومية الشمولية، وتنشيط المنظمات التوحيدية القائمة وغيرها في قائمة الاهتمامات العربية بعد أن اهتزت ركائز الدول القطرية العربية كلها وفقدت مصداقيتها في نظر جماهيرها بالذات. ولكن ولادة التغيير الجذري الآن، وبالمنظور القومي الشمولي، مسألة تحتاج إلى نضالات إضافية، وإلى تضحيات كبيرة في ظل وجود أميركي إمبريالي كثيف على الأرض العربية، وفي ظروف إقليمية تسعى فيها إسرائيل إلى بناء مشروعها الاستيطاني الصهيوني بين الفرات والنيل، وتسعى دول إقليمية أخرى إلى اقتطاع جزء من الأراضي العربية.

إن التحديات كبيرة جداً، ولسنا بالتالي بحاجة إلى شعارات وحدوية تفاؤلية خادعة. فما لم يرتق العرب إلى مواجهة تلك التحديات بما يخدم مصالح الأمة العربية ويضمن حقوقها الأساسية في السيادة والحرية والاستقلال التام، فإن العرب مهددون بالتفكك أكثر فأكثر إلى عصبيات قبلية ومذهبية وطائفية وإتنية وغيرها. وخير شاهد على ذلك أن التاريخ مليء بجثث الشعوب والدول التي لم تعرف كيف تحافظ على نفسها من الاندثار. إنها مرحلة حاسمة جداً، وخطرة جداً في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. وما من شك أن البداوة النفطية، إلى جانب عوامل أخرى متعددة ومتنوعة، لعبت الدور الأساسي في الوصول إلى هذه المرحلة الحالكة السواد. ترى هل نحن بحاجة للتذكير بمقولة إنجلز الشهيرة: **يتطور التاريخ من جانبه الأكثر سواداً»**؟ أم ترانا نجزم بأننا على أبواب مرحلة جديدة تصبح فيها البداوة بشكليها: المترحلة والمستقرة، جزءاً من تراثنا الماضي كما فعلت باقي الشعوب التي أقامت دولاً عصرية قابلة للاستمرار والتطور؟

الفصل الثاني

المشرق العربي وتحديات حرب الخليج لعام ١٩٩١: النظام الإقليمي العربي إلى أين؟

الأسئلة المنهجية المقلقة

في السادس عشر من شباط/فبراير ١٩٨٩ تمّ الإعلان عن مجلس التعاون العربي الذي ضم مصر والأردن واليمن الشمالي والعراق، وبعد يوم واحد، أي في السابع عشر منه، تمّ الإعلان عن الاتحاد المغاربي العربي الذي ضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. وكان يمكن أن تتحول هاتان المناسبتان، في ظروف قومية ملائمة حقاً للعمل الوحدوي العربي، إلى مهرجانات شعبية رائعة لأن جانباً أساسياً من حلمها الوحدوي قد تحقق. ولكن ما حصل على أرض الواقع الملموس هو أن الشعب العربي، في جميع أقطاره ومنها الأقطار التي أعلنت هذين التجمعين «الوحدويين» الجديدين، لم يظهر أي شكل من أشكال الابتهاج، هذا إذا تجاوزنا الابتهاج الرسمي الذي رافق الإعلان عنهما. فهل أدرك الشعب العربي، بحسه الوحدوي الذي لا يخطىء، أن التجمّعين الجديدين قد يكونان على غرار تجمعات إقليمية عربية سابقة (مجلس التعاون الخليجي، وحدات إقليمية بين دولتين عربيتين أو أكثر)، وقد يكونان بمثابة ردة فعل وليسا عملاً أو فعلاً وحدوياً حلمت به الجماهير الشعبية العربية، وانتظرته طويلاً وابتهجت بإطلاق عواطفها الوحدوية المكبوتة لحظة الإعلان عنه؟.

إن قراءة متأنية لأوضاع الأقطار العربية، ومأزق قياداتها السلطوية في المرحلة الراهنة، والمخاطر الداخلية والإقليمية والدولية التي تواجهها، لا تدع مجالاً للشك في أن العمل الوحدوي العربي سيحتل مكانة بارزة في السنوات القادمة لأسباب موضوعية تنبع من بروز تكتلات إقليمية ودولية ضاغطة تجاور الوطن العربي وتؤثر في حركة تطوره على المستويات كافة، وأبرزها قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢. ولعل من المفيد جداً تسليط

الأضواء على الأشكال المحتملة لهذا العمل الوحدوي العربي في علاقتها بالشكل الاتحادي العربي الأرقى، أي التوحيد الديموقراطي للدول العربية، وذلك يتطلب طرح الأسئلة المنهجية المقلقة باتجاه الحاضر والمستقبل، بدون إغفال عِبَر الماضي ودروسه الإيجابية، وأبرزها فشل التوحيد القسري وانهيار مقولة الزعامة الفردية الكاريزمية الضرورية للتوحيد القومي العربي. ولا شك في أن الوحدة العربية حاجة موضوعية لا غنى عنها لتطوير الأقطار العربية ودفعها باتجاه الحداثة والمعاصرة بعد أن فشلت، كلياً أو جزئياً، التنمية القطرية والأمن القطري والثقافة القطرية وباتت تهدد بنتائج سلبية للغاية. والقول بأن الوحدة العربية حاجة موضوعية لا يلغي المشاعر العاطفية تجاهها، ولكن العمل لا يقف عند حدود الزعامة الفردية كما فعل الفكر القومي الوحدوي في المرحلة السابقة، بل يتجاوزها إلى استخدام التوحيد الديموقراطي الجماعي المدروس لبناء وحدة قومية ثابتة على أساس التدرج من الواقع الملموس لتطويره دوماً نحو آفاق العمل الوحدوي الذي ما زال في معظمه، حلماً وحدوياً لا عملاً وحدوياً.

سيواجه الباحث بدون شك، في هذا المجال تحديداً، سلسلة لا تنتهي من المصطلحات التي أطلقتها الأنظمة السلطوية في كل قطر عربي باسم الواقعية أو بالأحرى بالدعوة إلى المرحلية، ما دامت القطرية واقعاً ملموساً يجد تعبيره العملي في الأنظمة السياسية الموجودة داخل الجامعة العربية، والمعترف بها دولياً من جهة، وما دامت الوحدة القومية حلماً فيه الكثير من الرومانسية والعاطفة من جهة أخرى. وفي مواجهة هذا الحلم الوحدوي تطلق الأنظمة القطرية العربية مختلف صيغ المرحلية، والواقعية، والشعارات القابلة للتطبيق، والمصالح الاقتصادية المباشرة، والتضامن العربي، والمصلحة العربية العليا، وروابط المحيط الجغرافي وغيرها.

وإذا كان من المفيد جداً أن نأخذ هذه المصطلحات بعين الاعتبار عند البحث في مصداقية الشعارات الوحدوية ومدى قابليتها للتطبيق العملي في هذه المرحلة الدقيقة، فمن المفيد أيضاً تحليل الأهداف المحددة التي تبتغيها الأنظمة القطرية عند إطلاق هذه المصطلحات، وما إذا كانت الواقعية وشعاراتها توظف لتأبيد السيطرة القطرية الراهنة، أم هي حقاً مرحلة لا بد منها للخروج من الدائرة القطرية إلى المجال الوحدوي. وإذا كان من حق الأنظمة القطرية العربية التي أطلقت التجمعات الإقليمية والوحدوية الشكلية وغير الفاعلة أن تدّعي على الدوام أن ما فعلته كان على طريق الوحدة والتكامل بين أقطار الوطن العربي، فإن من حق القوى الشعبية التي ما زالت تؤمن بأن الوحدة العربية هي الطريق

الأكثر فاعلية لضمان المستقبل العربي أن تتساءل عما إذا قدمت حرب الخليج الدليل على أن التجمعات الإقليمية العربية المعلنة حديثاً كانت خطوات وحدوية أم انكفائية تدمر الوحدة. والأسئلة المقلقة كثيرة في هذا المجال تبدأ بالبسيط وتنتهي بالمركب، تتناول المعلن في الوثائق الرسمية وتستبصر المغيّب في قراءة علمية هادئة للمعطيات الكامنة ما بين سطور الوثائق والخطب الرسمية والتصريحات اللاحقة.

ومن الصعب جداً أن نبرز كل ما هو معلن أو مضمر في وثائق هذه التجمعات لأن ذلك يتطلب دراسة مطولة ومستقلة تتجاوز الحدود الممكنة لهذا البحث الذي تناول نقطة منهجية واحدة هي ما إذا كان مجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي، بالشكل الذي أعلنا فيه، وانطلاقاً من الوثائق الرسمية المتوافرة عنهما، قد شكلا خطوة عملية ملموسة على طريق تعزيز التكامل بين أقطار الوطن العربي من جهة، وتعزيز دور الجامعة العربية من حيث هي الأداة المعترف بها رسمياً لاستيعاب المشاريع الوحدوية أو التجمعات القطرية على اختلاف أشكالها لتوظيفها في بناء الوحدة العربية المرجوة.

إننا ندرك مسبقاً أن أسئلة منهجية مقلقة تطرح في إطار العلاقة المرتقبة بين جامعة الدول العربية والتجمعات الإقليمية الراهنة، وتنتظر أجوبة علمية دقيقة ومحددة، ولكنها تقع خارج دائرة هذا البحث. . فمن الأسئلة المقلقة المشروعة[1]: لماذا تم الإعلان عن هذه التجمعات الإقليمية في هذه المرحلة بالذات؟ وما الذي يجمع أو يفرق بين قادتها؟ ولماذا الإصرار في وثائقها الرسمية على الفصل المصطنع بين السياسي من جهة والاقتصادي والقومي من جهة أخرى؟ وما هو دور الجماهير الشعبية العربية وما هي مصالحها الحقيقية في مثل هذه التجمعات الفوقية؟ وهل تتحول المقولات القطرية نفسها إلى مقولات قومية، وكأن القومية الوحدوية تعني محصلة جمعية للقطريات العربية القائمة؟ وما هي المؤسسات الوحدوية المزمع إقامتها لتحويل الإعلان الوحدوي إلى فعل وحدوي يتمتع بالثبات

---

(١) في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩ عقد النادي الثقافي العربي في بيروت ندوة بفندق الكارلتون بعنوان: «حول التجمعات الإقليمية العربية: خطوات وحدودية أو انكفائية»؟ شارك فيها الدكتور يوسف الصايغ، والأستاذ محمد فائق، والأستاذ فايز إسماعيل، والأستاذ محمد عروق، والأستاذ طلال سلمان. وقد قدم الدكتور صايغ مجموعة هامة من الأسئلة المقلقة والمشروعة حاولنا الإجابة عن بعضها في هذه الدراسة من خلال كتابات علمية تناولت نشأة الجامعة، وتطورها، وأسلوب عملها. وقد استندنا بشكل أساسي إلى وثائق الجامعة نفسها، وإلى دراسات علمية نشرت في مجلتي «شؤون عربية»، و«المستقبل العربي» بالإضافة إلى مراجع أخرى ورد ذكرها في البحث.

والاستمرارية على قاعدة من التخطيط العلمي المدروس والبرنامج الزمني الحافل سنوياً بأشكال وحدوية تدريجية على غرار ما فعلته أوروبا منذ أكثر من ثلاثين عاماً. .

والأسئلة المقلقة كثيرة، وهي مفيدة جداً وضرورية. وإذا كان من السمات الأساسية للبحث العلمي أن يطرح الكثير من الأسئلة المركزية والفرعية، فإن من مهماته كذلك تقديم أجوبة ملموسة عن بعض تلك الأسئلة المطروحة عن علاقة القومي بالقطري، فكراً وممارسة عبر التجمعات الإقليمية، وهل هي علاقة تعارض أم تكامل؟ وهل صحيح ما تشيعه الأدبيات القطرية عن العجز البنيوي للجامعة، وبالتالي عدم قدرتها على القيام بالتوحيد العربي، القطري والشعبي، ولذا سارعت الدول القطرية إلى العمل الوحدوي الإقليمي؟ وهل صحيح أن الوثائق الرسمية لهذه التجمعات لا تجد شبيهاً لها يصل إلى درجة التطابق الحرفي في وثائق الجامعة العربية منذ سنوات طويلة؟.

أليست القوى القطرية التي نعت على الجامعة العربية عجزها عن القيام بدورها التوحيدي وتنطحت للحلول مكانها في هذا المجال هي نفسها التي منعت الجامعة من القيام بذلك الدور حفاظاً على مصالحها القطرية الضيقة؟ وما هي الصيغة المستقبلية لعمل الجامعة وسط هذه التجمعات الإقليمية العربية التي باتت تخترق الوطن العربي في جميع الاتجاهات؟ وهل باتت الجامعة نفسها عرضة للزوال أو للانهيار كرمز أساسي من رموز المرحلة القومية، أم أن المصالح القطرية نفسها تتطلب الإبقاء الشكلي على الجامعة مع تجاوز متعمد لدورها القومي وإبقائها أسيرة الأزمات الحادة التي تعوق عملها وتشل فاعليتها؟ وما هو مصير المواثيق السابقة المعمول بها في إطار الجامعة العربية (معاهدة الدفاع العربي المشترك، الوحدة الثقافية العربية في إطار منظمة الأليكسو، المنظمات الوحدوية في إطار الجامعة. . .) بعد أن برز تعارض ملموس وحاد بين الدول العربية إبان حرب الخليج التي أنهت التجمعات العربية الراهنة؟. ذلك غيض من فيض الأسئلة المنهجية المتعلقة بهذا المجال وسنحاول، في حدود هذا البحث، الإجابة عن بعضها بشكل معمق.

النتائج العكسية لشعار «الجامعة وجدت لتبقى وستبقى»

في الثاني والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٥ ولدت جامعة الدول العربية واعتبر عيد ميلادها عيداً قومياً يحتفل به رسمياً في جميع الأقطار العربية حتى الآن. ورغم اختفاء الكثير من المظاهر التي كانت ترافق هذا العيد، حتى الشكلية منها في السنوات القليلة الماضية، تبقى المناسبة التاريخية بحاجة إلى وقفة تأملية نقدية مع مرور أربعة عقود

ونصف العقد على تلك الولادة. فقد بدأت مسيرة الجامعة بسبع دول عربية حديثة الاستقلال السياسي آنذاك هي: المملكة الأردنية، والجمهورية السورية، والمملكة العراقية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المصرية، والمملكة اليمنية[٢].

ولكن السنوات الممتدة منذ عام ١٩٤٥ شهدت تطورات عاصفة على صعيد الأقطار العربية التي تحولت جميعها، باستثناء فلسطين المحتلة، إلى دول مستقلة وذات سيادة معترف بها عالمياً، ووقّعت تباعاً على ميثاق جامعة الدول العربية كعضو فاعل فيها. ولسنا في معرض دراسة التطور التاريخي لجامعة الدول العربية لأن الأبحاث العلمية التي تناولت هذا الجانب تعد بالمئات وتتزايد باستمرار من عام لآخر[٣]، ولذلك آثرنا الإجابة عن أسئلة مركزية تجد معطياتها في الغالبية الساحقة من تلك الدراسات التي أكدت على مقولة **«الجامعة العربية وجدت لتبقى وستبقى»**. والأسئلة التي نحاول الإجابة عنها في هذا المجال متشعبة ومركبة. فلماذا وجدت الجامعة العربية لتبقى؟. ولمصلحة من ستبقى؟. وكيف تستطيع مواجهة التكتلات الإقليمية العربية الراهنة كما واجهت الوحدات الاندماجية وغير الاندماجية العربية في الماضي؟ وهل ستبقى مؤسساتها ومنظماتها وآليات عملها بدون تعديل جذري لمواجهة متطلبات المرحلة؟ وما هي الخطوات المرحلية والاستراتيجية التي تعتزم الجامعة القيام بها لاستنهاض فكر قومي عربي وحدوي من نوع جديد، بعد فشل الفكر القومي العاطفي الذي رافق ولادة الجامعة، وتحوله إلى معوّق جدّي لتطورها وإسهامه في شل فاعليتها في ظروف نهوض عارم للدعوات القطرية السلطوية المدعومة

(٢) أبو خلدون ساطع الحصري: **«ثقافتنا في جامعة الدول العربية»** - منشورات مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٥ - ص ١٥. وعن هذه النقطة يراجع أيضاً:

- علي محافظة: **«النشأة التاريخية للجامعة العربية»** - مقالة منشورة في مجلة **«المستقبل العربي»** السنة الخامسة، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٨٢، ص ٦٥ - ٨٤.

- مروان بحيري: **«بريطانيا والجامعة العربية: السنوات التأسيسية»** - مقالة منشورة في مجلة **«المستقبل العربي»** - السنة الثامنة - العدد ٧٦ - حزيران/ يونيو ١٩٨٥ - ص ٤ - ٢٤.

(٣) حتى أواخر عام ١٩٨١ بلغ عدد الدراسات المكتوبة باللغة العربية فقط عن جامعة الدول العربية منذ نشأتها حتى ذلك العام ٤٦٧ بحثاً منشوراً في مجالات مختلفة. ولذلك عمدت مجلة الجامعة **«شؤون عربية»** إلى إعداد ثبت علمي بعنوان **«جامعة الدول العربية في كتابات الباحثين»** نشر في العدد العاشر الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، صفحات ٢٦٩ - ٢٩٩ ويشكل مرجعاً توثيقياً هاماً في هذا المجال، ولكنه بحاجة إلى تطوير جذري ليشمل الدراسات المنشورة منذ ١٩٨١ حتى الآن.

بأموال النفط الوفيرة؟ من الطبيعي ألّا تكون الأجوبة مقنعة وعلمية إلا عند ربطها بالظروف التاريخية التي رافقت ولادة الجامعة كتعبير عن نهاية مرحلة من الاستعمار القديم والسيطرة الأوروبية العسكرية، وبداية مرحلة من التحرر السياسي لتلك الأقطار في ظروف بقاء ركائز أساسية لذلك الاستعمار شكلت منطلقاً لمرحلة من الاستعمار الجديد المقرون بزيادة حدة التبعية لجميع الأقطار العربية، وعلى المستويات كافة. وهكذا اصطدم الحلم التوحيدي لاستكمال الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي وثقافي بمعوّقات كبيرة داخلية وخارجية، كانت لها انعكاسات مباشرة على عمل الجامعة العربية ومؤسساتها ودورها وفكرها السياسي.

لقد نبهنا في مطلع هذه الدراسة إلى أن التحليل سيتخذ جانب الآفاق الراهنة والمستقبلية لعمل الجامعة العربية في هذه الظروف الدقيقة من تاريخ العرب المعاصر. ولكن تلك الآفاق أو الأبعاد تتطلب الإجابة المكثفة عن السؤال الهام: لماذا أنشئت الجامعة؟ وهل كان قيامها تعبيراً عن حاجات موضوعية لا تنتهي إلا بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، فيصبح للجامعة مفهوم آخر ودور آخر؟ وإذا كان الجواب على هذا السؤال بالإيجاب، وهو في رأينا كذلك، فإن الحاجة إلى جامعة الدول العربية باقية ما بقيت التجزئة القطرية الراهنة من جهة، كما أن تحقيق الوحدة العربية المرجوة لا يلغي دور الجامعة، بل يعطيها وظائف جديدة لمواجهة مرحلة جديدة من جهة ثانية.

استناداً إلى هذه المقولة العلمية في الحاجة الموضوعية لولادة الجامعة وبقائها وتطور وظائفها وتعدد آليات عملها يمكن تقديم أجوبة فرعية لهذا السؤال الهام، وذلك انطلاقاً من التراث الفاعل لدور الجامعة خلال المرحلة المنصرمة منذ تأسيسها حتى الآن. وأبرز تلك الأجوبة في هذا المجال هي التالية:

أ ـ تبقى الجامعة العربية حاجة موضوعية للعمل العربي الوحدوي ما بقيت قوى عربية تؤمن بأن العرب أمة عربية واحدة. وغني عن التوضيح أن هذا القول ليس كلاماً عاطفياً رومانسياً على الأمة العربية الواحدة من المحيط إلى الخليج، بل توكيد لحقائق تاريخية مدعمة بالوقائع الملموسة تفيد أن العرب في جميع أقطارهم يشكلون أمة واحدة. ولكن هذا التوكيد على وحدة العرب، أرضاً وتاريخاً وحضارة ولغة وتراثاً، لا يعني أبداً الإقلال من شأن الأقوام أو الاتنيات غير العربية في بلاد العرب، ولا يعني كذلك التعصب القومي الشوفيني للعنصر العربي على حساب الأقوام غير العربية في هذه المنطقة.

وهناك مقومات استراتيجية تتصل بتراث هذه المنطقة وتاريخها وحضارتها وأديانها

تجعل من الجامعة العربية «بيت العرب»[٤]. والركيزة الأساسية لهذا البيت هي الإيمان بوحدة الأمة العربية عبر تاريخها الطويل[٥]. وقد قدّمت الدراسة المطولة التي قام بها، سعد الدين إبراهيم استنتاجات ملموسة تؤكد مصداقية هذه المقولة، ومنها:

«إن الأنظمة السياسية العربية تعتبر دولها جزءاً من أمة واحدة. وليس من نظام عربي... يجرؤ، من الناحية الرسمية على الأقل، أن يعلن معارضته لذلك، أي ينفي أن قطره جزء لا يتجزأ من الأمة العربية... وإن الهدف نفسه، أي الإيمان بوجود أمة عربية واحدة، هو مطلب تشترك فيه معظم شعوب هذه البلدان على اختلاف طبقاتها وجماعاتها الفرعية في كل الأقطار العربية فوق الرقعة الممتدة من العراق إلى المغرب... (لذلك) كان هذا الاعتقاد الرسمي والشعبي بانتماء الأقطار العربية إلى أمة واحدة، هو الدافع وراء إنشاء عدد كبير من المنظمات العربية القومية، لإقامة تعاون أوثق، إن لم يكن تكاملاً مباشراً بين هذه الأطراف»[٦].

ب ـ هل كان تأسيس الجامعة العربية خطوة إيجابية على طريق جمع كلمة العرب، وهل حفل نشاطها بجوانب من النشاط المثمر في خدمة القضايا العربية الأساسية؟ إنه رغم القصور البارز في آلية عملها، وقد كان يزداد حدة مع تزايد فعالية الأنظمة القطرية، النفطية منها بخاصة، بقيت الجامعة العربية رمزاً توحيدياً لم تجرؤ الأنظمة القطرية على إزالته خوفا من غضبة جماهيرها الشعبية[٧]. فبادرت إلى اعتماد مختلف صيغ الالتفاف على الجامعة، ووضع العراقيل أمامها، ومنعها من القيام بدور توحيدي فاعل. ولذا تبرز الحاجة

---

(٤) هارون هاشم رشيد: «جامعة الدول العربية: بيت العرب». في «شؤون عربية» العدد الثاني الصادر في نيسان/ إبريل ١٩٨١ ـ صفحات ٩٦ ـ ١٠٦.

(٥) عبد العزيز الدوري: «التكوين التاريخي للأمة العربية ـ دراسة في الهوية والوعي». مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٤. ويعتبر هذا الكتاب من أكثر المراجع علمية عن هذا الموضوع. وقد أعيد طبعة أكثر من مرة وترجم إلى الفرنسية والإنكليزية.

(٦) سعد الدين إبراهيم: «النظام الاجتماعي العربي الجديد ـ دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية». مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٢. ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

(٧) منذ ولادة الجامعة حتى الآن لم يلاحظ انسحاب أي عضو من أعضائها. فمصر التي تعرضت للطرد، ولتجميد عضويتها، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس بعد توقيع السادات لاتفاقيات كامب دافيد، لم تنسحب رغم ذلك من جامعة الدول العربية وظلت تعمل للعودة إليها، إلى أن فتح الباب أمامها إثر قمة عمان ١٩٨٧. ثم تقرر مؤخراً إعادة جامعة الدول العربية إلى مقرها في القاهرة، وذلك في صيف ١٩٩٠ قبيل اندلاع أزمة الخليج.

الموضوعية للربط بين التغييب القسري لدور الجامعة العربية والتغييب القسري لإرادة الجماهير العربية في صنع وحدتها القومية. وهذا ما أشار إليه أنيس الصايغ في افتتاحية العدد الأول من «شؤون عربية» بقوله: «**كان كلما ابتعد الواقع العربي عن أمل الجماهير بالتعاون فالتكامل فالوحدة، ازداد إلحاح الجماهير على حتمية قيام جامعة قوية تمنع هذا التقهقر ـ وبالتالي على ضرورة تطوير الجامعة لتصبح أهلاً للقيام بهذا الدور. فالجماهير العربية تدرك، بحسها العفوي وإيمانها السليم والأصيل، أن الخطأ إنما هو في الشكل وليس في الجوهر، وفي السبيل وليس في الغايات. وأن بإمكان الجامعة أن تكون الأداة الصحيحة والإطار المعقول والمقبول للعمل العربي المشترك إذا هي حزمت أمرها وحققت ذاتها وكانت فعلاً ما أرادته الجماهير، ولا تزال، منها،... فالجامعة العربية... هي اليوم... أكثر ضرورة لأمتنا التي لا تزال تؤمن أن لا غد أفضل لها ما لم يكن غداً مشتركاً، تحقق فيه حريتها وسعادتها وازدهارها وكفايتها وعطاءها الحضاري والإنساني**»[8].

إن طرح المسألة على هذا النحو يسهم في الخروج من دائرة النظرة الماضوية إلى الجامعة وآلية عملها في ظروف التحولات السياسية الهامة التي شهدتها الأقطار العربية بعد الاستعمار المباشر ونيل الاستقلال السياسي.. فالفكر السياسي للقوى العربية التي أنشأت الجامعة كان منفعلاً، إلى حد بعيد، بالموروث الاستعماري الأنكلو ـ فرنسي. وكانت هناك علاقات من التنافس الشديد بين النظم العربية الحاكمة التي ليست لديها رؤية موحدة إلى الصيغة المستقبلية للوحدة العربية، وبالتالي لأداتها التنفيذية أي الجامعة العربية. وقد تزايدت تلك الرؤية غموضاً مع تزايد الأنظمة العربية المستقلة حديثاً والمنتسبة إلى عضوية جامعة الدول العربية؛ فالقطرية السياسية أسهمت في إضعاف جامعة الدول العربية من الداخل تحت ستار كثيف من الشرعية الشعبية التي حصلت عليها بعض القوى العربية التي خاضت معركة الاستقلال والسيادة الوطنية، ونجحت في طرد الاستعمار الأجنبي عن أراضيها عبر ثورات وطنية رائدة. ولكن تلك القوى لم توظف انتصاراتها الوطنية والتفاف الجماهير الشعبية حولها باتجاه تعميق الروابط القومية، بل وظفتها في خدمة مصالحها الطبقية الضيقة ضمن حدود قطرية رسمها الاستعمار الأجنبي واستماتت القوى القطرية في ترسيخها وتسييجها بوجه الجماهير العربية من الأقطار الأخرى[9].

---

(٨) «شؤون عربية» افتتاحية العدد الأول الصادر في آذار/ مارس ١٩٨١ ـ ص ٤ ـ ٥.

(٩) هناك دراسات كثيرة تناولت هذا الموضوع منها:

=

ج ـ **أزمة الفاعلية السياسية للجامعة العربية هي المشكلة**. رغم إجماع غالبية الدراسات العلمية التي تناولت تأسيس الجامعة العربية وتطورها ووظائفها وآلية عملها على مقولة أن «**الجامعة وجدت لتبقى وستبقى**» فإنها تكاد تجمع كذلك على وجود أزمة حقيقية على مستوى الفاعلية السياسية للجامعة. وقد أولت مجلة «**شؤون عربية**» التي تصدر عن الجامعة العربية هذا الموضوع أهمية خاصة في أكثر من دراسة، وحوار، وندوة[10]. وكذلك حفلت نشاطات الجامعة بإجراء حوار صريح ومفتوح مع عدد كبير من المثقفين العرب، على اختلاف أقطارهم واتجاهاتهم السياسية واهتماماتهم الثقافية، لاستمزاج آرائهم في السبل الواجب اعتمادها لتطوير الجامعة العربية، أنظمة وأجهزة وإدارة وآلية عمل، بهدف تقييم دور الجامعة وما رافق مسيرتها من إيجابيات وسلبيات[11]. ويلاحظ أن الجامعة العربية ورثت الكثير من سلبيات الأنظمة القطرية العربية، وهي كثيرة جداً، بدون أن تستفيد من إيجابياتها، وهي قليلة جداً. وهكذا طغت كفة السلبيات على الإيجابيات وأدت، في الممارسة العملية، إلى شلل تام في تطبيق القرارات الصادرة بالإجماع عن الجامعة العربية نفسها[12]. فالغالبية الساحقة من الأنظمة القطرية العربية تفتقر إلى وجود وحدة وطنية داخلية

= ـ لطفي عبد الوهاب يحيى: «**الكيان العربي بين المقومات والإمكانيات ـ دراسة إيديولوجية في البنية القومية**». الطبعة الثانية ـ دار المعرفة الجامعة ـ الاسكندرية ١٩٨٦.

ـ «**مخططات تفتيت الوطن العربي وسبل مواجهتها**». بحوث الندوة الفكرية الثالثة التي عقدتها مجلة «**آفاق عربية**» من ٧ ـ ٩ آذار/ مارس ١٩٨٧. بغداد ١٩٨٧.

ـ عبد الله الريماوي: «**الإقليمية الجديدة**» ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٠.

ـ جورج طرابيشي: «**الدولة القطرية والنظرية القومية**» ـ دار الطليعة ـ ١٩٨٢.

ـ أبو خلدون ساطع الحصري: «**الإقليمية: جذورها وبذورها**» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٥.

ـ نديم البيطار: «**حدود الإقليمية الجديدة**» معهد الإنماء العربي ١٩٨١. و«**جذور الإقليمية الجديدة**» معهد الإنماء العربي ١٩٨٣.

(١٠) عبد المعطي محمد عساف: «**أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية**» مجلة «**شؤون عربية**» ـ العدد ١٢ الصادر في شباط/ فبراير ١٩٨٢ ـ ص ـ ٢٨.

(١١) تراجع المقولات النقدية الهامة المنشورة في مجلة «**شؤون عربية**» ـ العدد ١٢ المشار إليه سابقاً. والمدرجة تحت عنوان: «**أصوات: المفكر العربي وجامعة الدول العربية**» صفحات ١٨٤ ـ ٢٦٤.

(١٢) نشر مجدي حماد دراسات هامة عن آلية عمل الجامعة العربية. ونشير إلى آخر ما صدر له في هذا المجال: «**المنظمات الإقليمية والوحدة**» ـ المنشورة في «**المستقبل العربي**» ـ العدد ١٢١ الصادر في مارس/ آذار ١٩٨٩ ـ صفحات ٩٢ ـ ١٣٣.

متماسكة. ولم تكن الجامعة العربية أفضل حالاً في هذا المجال ما دامت قد تشكلت، منذ البداية، كمحصلة جمعية لتلك الأنظمة الشديدة التنافر بين مكوناتها الداخلية من جهة، والدائمة الصراع فيما بينها من جهة أخرى(١٣). ومن الصعب جداً تحديد الشكل السياسي للجامعة العربية كإطار تنتظم في داخله تلك الأنظمة القطرية المتنافرة حيناً، والمتصارعة دموياً أحياناً، والمتكتلة في محاور داخل الجامعة لإعاقة عملها على الدوام. فهل الجامعة العربية تعبير عن إطار سياسي يندرج في شكل نظام تنطبق عليه مواصفات الدولة المركزية، أو الاندماجية، أو الفدرالية، أو الكونفدرالية أو غيرها من الصيغ السياسية المعروفة في علم السياسة؟(١٤).

د ـ وجدت الجامعة العربية لتكون النقيض الفعلي للتجزئة القومية فهل نجحت في ذلك؟ إذا تجاوزنا مشكلات الولادة والتأسيس بموقف إيجابي يرى أن نشأة الجامعة العربية أملتها ضرورات تاريخية موضوعية لتوحيد الوطن العربي، أرضاً وشعباً ومؤسسات وقراراً سياسياً، فإن هذا الموقف يفترض بالضرورة الاعتراف بأن الجامعة فشلت في تحقيق الهدف الأساسي من إنشائها، وهو تحولها إلى نقيض فعلي للتجزئة القومية التي ما زالت سائدة حتى الآن عبر الأنظمة القطرية بكافة أشكالها ورموزها(١٥). فهناك ظروف موضوعية أوصلت الجامعة إلى ما وصلت إليه من عجز في تحقيق ذلك الهدف، وعلى الباحث المنصف أن يأخذ تلك الظروف بعين الاعتبار، ولا سيّما أن الهيمنة الاستعمارية والصهيونية على الوطن العربي لعبت الدور الأساسي في إفشال الجامعة العربية وتأجيج الصراعات العربية ـ العربية.

وباختصار فإن الممارسة السياسية التي رافقت آلية عمل الجامعة تعرضت لانتقاد شديد من جانب بعض المفكرين القوميين. فانطلاقاً من تحديد الحد الأدنى لدور الجامعة من حيث هو الارتقاء بالواقع العربي الراهن من التجزئة إلى التضامن فالوحدة، وجّه **عزيز السيد جاسم** إلى مسيرة الجامعة العربية الانتقادات التالية: «... باستقراء نقدي لنشاط

---

(١٣) أحمد يوسف أحمد: «**الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١ دراسة استطلاعية**» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٨.

ـ سبعاوي الحسن: «**حل النزاعات بين الدول العربية ـ دراسة في القانون الدولي**». بغداد ١٩٨٧.

(١٤) حسن سيد سليمان: «**الوحدة العربية السياسية**». مجلة «**شؤون عربية**» ـ العدد ١٢ ـ مرجع سابق ـ صفحات ٢٩ ـ ٤٤.

(١٥) لعل أفضل مرجع شمولي في هذا المجال هو أبحاث الندوة التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: «**جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**» عام ١٩٨٣.

الجامعة العربية طوال السنوات الثلاثين ونيّف، يمكن القول إنه نشاط تقليدي رتيب وبطيء، في إنجراره وراء الحدث العربي. . . وفي أغلب الأحوال ظل دور الجامعة العربية معروفاً في نطاق الوساطات العربية، ضمن منطق إصلاحي بالمعنى التوفيقي المتستر على العوامل الحقيقية لأي تناحر عربي داخلي، مما يعطي تصوراً على العروبة وكأنها عباءة تلم جميع العرب والأعراب تحت طياتها. وهذا التصور لا يمت بصلة إلى السياسة بدلالاتها الحقيقية، ولا إلى المبادىء بمضمونها الحقّانية، إلا في الحدود الواقعية للتضامن القومي الجاد. وبوحي من هذا الشكل التوفيقي في الممارسة كانت بعض الرؤوس المسؤولة، في الجامعة العربية في سنوات عديدة تنقل الجامعة العربية من سمتها القومية إلى ذيلية قطرية، بالانحناء وراء بعض الحكام العرب لعوامل تتنقل بين القوة السياسية، والمركز المالي، ومكان الجامعة، وغير ذلك. . . ومن الإنصاف أن يشار إلى أن صلة عمل الجامعة العربية بالحكام العرب والمؤسسات العربية الرسمية قد أثر إلى حد كبير في نوعية فعاليتها، سيما إذا عامل بعض الحكام العرب الجامعة على أساس أنها تابعة ومحتاجة لهبات الحكومات»[١٦].

وتبدو هذه الانتقادات على جانب كبير من القسوة التي تحمل في طياتها خيبة أمل قوى قومية عربية وحدوية آمنت بالوحدة العربية كنقيض فعلي للتجزئة القطرية السائدة في الوطن العربي كما آمنت بالجامعة العربية كأداة سياسية لبناء تلك الوحدة[١٧].

و في مقارنة للجامعة العربية مع منظمة المجموعة الأوروبية اكتشف **برهان غليون** مصدراً هاماً يفسر الضعف الراهن للجامعة بسبب افتقارها إلى سلطة القرار السياسي الذي يميزها عن الأنظمة العربية، ويجبر تلك الأنظمة على الخضوع له. وكانت النتيجة أن **«بقيت الجامعة العربية جهازاً من أجهزة الدعاية والخطابة في حين أصبحت المجموعة الأوروبية جهاز تنسيق عملي وفعّال لنشاطات الدول الأوروبية الاقتصادية والثقافية والسياسية. وليس لجامعة الدول العربية أية صلاحيات متميزة عن صلاحيات الدول**

(١٦) **«شؤون عربية»** ـ العدد ١٢ ـ مرجع سابق ـ صفحات ـ ١٨٩ ـ ١٩٠.

(١٧) يراجع في هذا المجال:

ـ جميل مطر: **«الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي وتحديات الثمانينات»** ـ **«المستقبل العربي»** ـ السنة الخامسة ـ العدد ٤١ ـ تموز/ يوليو ١٩٨٢ ـ صفحات ١٢٤ ـ ١٤٢.

ـ ناصيف حتي: **«الجامعة العربية والنظام والمنظمات الإقليمية المشابهة»** ـ **«المستقبل العربي»** ـ العدد ٤١ السابق ـ صفحات ١٠٦ ـ ١٢٣.

ـ أحمد فارس عبد المنعم: **«دور جامعة الدول العربية في النظام الإقليمي العربي»** ـ **«المستقبل العربي»** ـ السنة السابعة ـ العدد ٧٣ ـ آذار/ مارس ١٩٨٥ ـ ص ١٧ ـ ٤٢.

العربية في أي ميدان، في الوقت الذي تسير فيه المجموعة الأوروبية نحو توسيع صلاحيات المجلس الأوروبي، بل إعطاء نوع من السيادة له ولقراراته على حساب سيادة الدول الأوروبية المكونة له. وأفضل مثال على ذلك انتخاب البرلمان الأوروبي بالاقتراع العام»[١٨]. الانتقادات كثيرة وقاسية لكنها تنطلق من موقع الحرص على جامعة الدول العربية التي وجدت لتبقى، لكن المسألة الأساسية تكمن في الإجابة عن التساؤل حول كيفية بقاء الجامعة، أي انتقالها إلى الفعل الوحدوي في مواجهة مخاطر المزيد من التجزئة والقطرية والمحاور التي تنذر بصراعات عربية ـ عربية جديدة.

مأزق الدول القطرية في سعيها لتخطي قطريتها كي تلعب دوراً توحيدياً قومياً

لعل الكثير من الانتقادات الحادة التي يوجهها المفكرون الوحدويون العرب إلى الجامعة العربية لإظهار أزمة فاعليتها السياسية تجد تفسيراً لها في تحليل العلاقة التنابذية المستمرة بين الجامعة، كأداة للتوحيد القومي العربي، والدولة القطرية كتعبير عن التجزئة السياسية للوطن العربي، انطلاقاً من الموروث الاستعماري الذي استمر فاعلاً بقوة بعد نيل الاستقلال السياسي وعجز الدولة القطرية عن إكمال مسيرة التحرير والتنمية الشمولية وفك الارتباط التبعي بالإمبريالية.

وفي الوقت الذي قدمت فيه الجامعة العربية أقصى التنازلات الممكنة للقوى القطرية حتى اتهمها بعض المفكرين الوحدويين بالذيلية لهذه القطرية، فإن الأنظمة القطرية التسلطية كانت تمعن في تخطي الجامعة ودورها التوحيدي كضامن لحركة التوحيد القومي الشمولي.

ولا يتسع المجال لدراسة جميع المظاهر التي رافقت العلاقة التنابذية التي قادتها الدول التسلطية العربية ضد الجامعة. ولذلك فإننا سنكتفي بثلاثة منها، نعتبرها الأبرز والأخطر.

أ ـ الروح الانتصارية التي رافقت قيام بعض الأنظمة القطرية العربية.

لقد عرفت جميع الأقطار العربية تقريباً أشكالاً متنوعة من الاستعمار المباشر أو غير المباشر. فكان على قواها الوطنية أن تكافح ضد الاستعمار الخارجي. وقد عبر ساطع

(١٨) **«شؤون عربية»** ـ العدد ١٢ السابق ـ ص ٢٣٠ ـ ويراجع انتقاد علي محافظة في الصفحة ٢٤٦ ـ ٢٤٧ من العدد نفسه.

الحصري عن حصيلة ذلك النضال بقوله: «أدت ثورة كل جزء من أجزاء البلاد العربية إلى تكوين حكومة وطنية، تتمتع باستقلال جزئي، مقيد بقيود عديدة، مقترنة باحتلال عسكري فعلي. وصارت هذه الحكومات الوطنية تتدرج من الاستقلال الجزئي المقيد، إلى الاستقلال التام الناجز، بوسائطها الخاصة، وبفضل جهود أهاليها، ومستفيدة من الفرص المؤاتية لها... وكل ذلك في أوقات مختلفة، معظمها متباعدة. ولذلك كله تكونت في البلاد العربية دول عديدة»(١٩).

واللافت للنظر أن الجامعة العربية دعمت حركات التحرر الوطني العربية بكل الوسائل المتاحة لها. وهناك نماذج كثيرة على الدور الإيجابي الذي لعبته الجامعة في دعم ليبيا والجزائر وتونس والمغرب واليمن وغيرها. ومع ذلك فإن الدول القطرية الجديدة التي كانت تلقى كل ترحيب من شقيقاتها العربيات في إطار الجامعة، كانت تنتقل فوراً إلى سياسة المحاور التي تقود إلى صراعات عربية ـ عربية طبعت المرحلة الممتدة من قيام الجامعة العربية حتى الآن. ولم تكمل أي من الدول القطرية العربية مسيرة التحرر الاقتصادي إلى جانب التحرر السياسي الذي حصلت عليه بفضل دماء جماهير الشعب العربي في جميع أقطاره.

ب ـ استخدام القطرية النفطية لإضعاف القومية العربية لا لتقويتها.

هناك دراسات عديدة ركزت على دور النفط في ترسيخ التجزئة السياسية في الوطن العربي، وصولاً إلى استخدام مصطلح خاص هو **«القطرية النفطية»** كمحرك أساسي للنظام الاجتماعي العربي الجديد في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو نظام ينطوي على محاور جديدة للصراع العربي ـ العربي(٢٠).

فمن خلال أموال النفط الوفيرة التي تمركزت بأيدي مجموعة صغيرة من الأسر العربية الحاكمة في بعض الأقطار العربية نشطت الدعوات الإقليمية في جميع الاتجاهات.

فبرزت الإقليمية الثقافية في أكثر من قطر عربي، نفطي وغير نفطي. وفي حين كانت الإقليمية الثقافية قبل المرحلة النفطية تشدد على الحضارات القديمة التي سبقت الحضارة

---

(١٩) أبو خلدون ساطع الحصري: **«الإقليمية: جذورها وبذورها»** ـ مرجع سابق ـ ص ١٣.

(٢٠) يراجع في هذا المجال:

ـ نادر فرجاني: **«الهجرة إلى النفط ـ أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي»** ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ الطبعة الثالثة ١٩٨٤.

ـ محمود عبد الفضيل: **«النفط والوحدة العربية ـ تأثير للنفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية»**. مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٧٩.

العربية (كالفرعونية في مصر، وحضارات ما بين النهرين، وعزل الحضارة الفينيقية عن أي رابط بالحضارة العربية في لبنان، والتشديد على التراث البربري في المغرب العربي...) فإن الإقليمية الثقافية في عصر النفط حاولت إيجاد خلفية تاريخية وثقافية وحضارية للأقطار النفطية بشكل مفتعل تماماً لتبرير ابتعادها عن واقعها العربي وربط تطورها بالغرب الاستعماري. وهذا ما أشارت إليه ليلى السايح بقولها: «**وعلى قاعدة موجة الاستعمار الثانية بعد الحرب العالمية الثانية، اتجه الفكر الإقليمي إلى استكشاف إمكانية وجود أب شرعي لكل قطر عربي في الغرب تحديداً**»(٢١).

لم تكن الإقليمية الثقافية في الواقع الوليد الشرعي للقطرية النفطية، ولكنها استفادت منها إلى الحدود القصوى لأن الدولة القطرية بحاجة ماسة إلى ثقافة قطرية تبرر مشروعيتها في الماضي والحاضر، وتقطع الطريق على الوحدة القومية. وقد تلاقت المصالح الاستعمارية الخارجية التي تحكمت بالجانب الأكبر من مداخيل النفط العربي مع مصالح الزعامات القطرية التي حكمت الأقطار النفطية، ونالت حصة لا بأس بها من تلك المداخيل وكانت المحصلة العامة لذلك التلاقي أن ازدادت وتفاقمت الروح الإقليمية في مختلف الأقطار العربية التي جرى تقسيمها بين نفطية وغير نفطية، أو غنية وفقيرة. وبدلاً من استخدام المال النفطي لتطوير الأقطار العربية، وتوحيد دورتها الاقتصادية، وزيادة التعاون المثمر بين أقطارها، وخلق آلية مبرمجة ومدروسة للتوحيد العربي التدريجي والتنمية العربية الشاملة، وقيام الوحدة السياسية كحلم للجماهير العربية طال انتظاره، فإن الدول التسلطية، في الخليج والجزيرة العربية بشكل خاص، لعبت الدور الأساسي في تقوية النزعة القطرية، وبالتالي في إضعاف الجامعة العربية ودورها(٢٢).

ج ـ تعميم مصطلحات التضامن والتكامل والتنسيق وغيرها كبديل للفكر التوحيدي العربي ومقولاته.

من نافل القول إن الدول القطرية العربية أصرت، منذ نيلها الاستقلال السياسي،

---

(٢١) ليلى السايح: «**الإقليمية الثقافية**». «**شؤون عربية**» ـ العدد السابع ـ الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ صفحة ٨٢.

(٢٢) تراجع الدراسة الهامة في هذا المجال:

ـ خلدون حسن النقيب: «**المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ـ من منظور مختلف**» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٧. وتراجع دراستنا عن الكتاب في مجلة «**الناقد**» الصادرة في لندن ـ السنة الأولى ـ العدد التاسع ـ آذار/ مارس ١٩٨٩ ـ صفحات ٦٤ ـ ٦٧.

على تجاوز كل الدعوات الرامية إلى الوحدة القومية العربية. وليس أدل على ذلك من أن الدولتين القطريتين في اليمن الواحد لم تتوصلا إلى الوحدة إلا بعد أكثر من عشرين عاماً على خروج الاستعمار البريطاني من اليمن والخليج العربي[٢٣].

لقد فعلت التجزئة السياسية، كموروث استعماري يتلاءم مع مصالح قوى طبيعية داخلية حاكمة، فعلها على أكثر من صعيد، حتى بات فكر التجزئة عميق الجذور في جميع الأقطار العربية المستقلة تباعاً منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

ولذلك نشطت الأنظمة القطرية إلى صياغة قاموس متكامل من المصطلحات والمفاهيم التي تبقي على الوحدة شكلياً، ولكنها تتجاوزها في الممارسة العملية من جهة، وفي التنظير الدائم للواقع القطري وضرورة التعامل معه «**بواقعية**» من جهة أخرى.

فمقابل الدعوات السابقة إلى المركزية والدولة الاندماجية العربية الواحدة، برزت دعوات تتبنى صيغ اللامركزية الإدارية والسياسية كحل ملائم للمشكلات العربية الراهنة والتدرج نحو الوحدة الشاملة التي لا يمكن أن تولد دفعة واحدة. وهذا ما أشار إليه **محمد أنور عبد السلام أحمد** بقوله: «**أغلب الظن أن مشروعات الوحدة الدستورية العربية أمام أحد اختيارين: فإما أن تتبع الشكل الفدرالي أو المركزي أو الشكل الحقيقي أو الفعلي، وتتخلى عن الشكل الاندماجي الذي يعتبر قفزة كبرى على الواقع وينطوي على سلبيات عدة لا تضمن نجاح التجربة**»[٢٤]. فقد كانت الأنظمة القطرية التسلطية تبدي حرصها الشديد على تبنيها للوحدة، ولكنها تنصح بالتروي، وعدم التسرع، والاحتياط من الفشل، وعدم التلاعب بعواطف الجماهير الوحدوية و... الرابط الأساسي بين المصطلحات أن تلك الأنظمة غير راغبة بالوحدة، ولا تعمل لها. وأن رفع شعارات التكامل، والتضامن، والتنسيق، وغيرها ليست إلا بدافع الحفاظ على الواقع القطري دون تعديل جذري. وهناك مقالات عدة تناولت هذه الشعارات ولا يتسع المجال لتحليل معطياتها، تؤكد أن الأنظمة القطرية ليست جادة في بناء أي شكل من أشكال الوحدة القومية لمصلحة الجماهير العربية[٢٥].

---

(٢٣) خالد محمد القاسمي: «**الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً**». الكويت ١٩٨٥.

(٢٤) محمد أنور عبد السلام أحمد: «**مفاهيم اللامركزية الإدارية والسياسية وقيمتها لفكرة الوحدة العربية**». مجلة «**شؤون عربية**» - العدد الخامس الصادر في تموز/ يوليو ١٩٨١ - ص ٢٨.

(٢٥) تراجع الموضوعات الكثيرة في مجلة «**شؤون عربية**» التي تحمل في عناوينها التضامن العربي، والتكامل العربي، والاتحاد العربي وغيرها. على سبيل المثال ندوة العدد العاشر: «**التكامل الاقتصادي العربي**» - الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١. وملف عن «**العمل العربي المشترك**» المنشور في العدد ٤٥ =

وإزاء هذا الواقع الملموس تبرز أسئلة منهجية شديدة الصلة بعلاقة الوحدة العربية، وبالتالي الفكر التوحيدي العربي، بالشعارات المشار إليها التي يمكن توصيفها بالقول إنها كلمات حق يراد بها باطل، أي شعارات وحدوية يتم استخدامها لترسيخ واقع قطري يقطع الطريق على الوحدة الجماهيرية العربية، بدون أن يقطع الطريق على كافة وحدات القمع والإرهاب ضد تلك الجماهير وفي جميع الأقطار العربية. فكيف تعاملت الجماهير العربية مع هذا الواقع وتلك الشعارات في المرحلة الراهنة تحديداً، وبعد أن تجسدت تلك الشعرات في مجالس قطرية كبيرة أبرزها: مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي[٢٦]؟.

مأزق التكتلات الإقليمية العربية الراهنة

منذ قيام جامعة الدول العربية ما زالت أزمة فاعليتها السياسية تتزايد نظراً لإصرار الأنظمة القطرية على إضعافها، أو تخطي دورها، أو تأسيس تجمعات إقليمية خارجها. وكان على الجامعة أن تتعايش مع هذا الواقع انطلاقاً من نظرة استراتيجية ثابتة ترى للجامعة العربية دوراً هاماً في التوحيد العربي، على كافة أشكاله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية وغيرها. فالجامعة، كما يدل اسمها، ذات أهداف توحيدية لا يمكن أن تتخلى عنها إلا إذا تخلت طوعاً عن وجودها ودورها ومستقبلها.

ولقد عايشت الجامعة، منذ نشأتها، نزوع الدولة القطرية العربية المستقلة حديثاً إلى الحفاظ على استقلالها ورفض كافة أشكال الوحدات الاندماجية التي أطلقها الفكر القومي العربي بين الحربين. فتعاطت إدارتها مع هذه النزعة بكثير من التملق، الأمر الذي عرّضها لسهام النقاد القوميين في أكثر من مناسبة. فكتب **يحيى الجمل**: **«جاءت أهداف ميثاق جامعة الدول العربية عامة فضفاضة تدور في جملتها حول تحقيق التفاهم والتعاون والتنسيق بين سياسات الدول**

= الصادر في آذار/ مارس ١٩٨٦ ـ ومقالة يوسف حلباوي: **«المشاريع العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي»** المنشورة في العدد ٥٤ الصادر في حزيران/ يونيو ١٩٨٨. ويكاد لا يخلو عدد من **«شؤون عربية»** من ملف أو مقالة في هذا المجال.

(٢٦) تراجع الدراسات التالية:

ـ مصطفى الفيلالي: **«المغرب العربي الكبير ـ نداء المستقبل»**. مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٩ **«وحدة المغرب العربي»** ـ ندوة ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٧.

ـ سميح برقاوي: **«المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق»** ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٨.

الأعضاء من أجل صيانة استقلالها وتحقيق مصالحها، وقد ورد النص على هدف صيانة استقلال الدول الأعضاء في ديباجة الميثاق، وفي المادة الثانية منه. ويعتبر هذا الهدف ـ صيانة استقلال الدول الأعضاء ـ هو الهدف الأساسي للجامعة... ومن أهداف الميثاق فض المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية...»[٢٧].

ولكن ما يبدو مأخذاً على ميثاق الجامعة وأهدافها «**الفضفاضة**» اعتبر عملاً حكيماً في نظر القيّمين عليها والمشرفين على آلية عملها. فالاختلاف بين الأنظمة القطرية داخل الجامعة واقع لا يمكن تجاهله. وكان على الجامعة أن تقرّب بين وجهات النظر العربية الرسمية لكي تمنع قيام الصراعات الدموية العربية ـ العربية التي تدفع ثمنها باهظاً الجماهير الشعبية العربية، في حين تستفيد الأنظمة القطرية من توسيع الخلاف لإضعاف دور الجامعة وإقامة موانع كثيرة أمام العمل الوحدوي الشعبي. ولذلك حرص أمين عام الجامعة **الشاذلي القليبي** على القول بأن «**الجامعة صارت ضرورة أساسية مندرجة في صلب جدلية تاريخنا**». وهذه الجدلية تحمل في طياتها صراع الوحدة والتجزئة، أو العمل التوحيدي القومي في مواجهة العمل القطري. وقد استنتج القليبي الحقيقة التالية: «من العبث **أن ننكر الفوارق ـ داخل الوطن العربي ـ لكن هذه الفوارق هي تنوع وتعدد وفيض، وليست تشتتاً ولا تبايناً ولا تعارضاً. بل إن من أهم مهام جامعة الدول العربية البحث عن خطوط التقارب وضمان التواصل والتكامل... إن غايتنا هي تنمية الإنسان العربي، وحزبنا هو الشباب، وأداتنا هي السلم..»**[٢٨].

وهكذا تبرز صورة الجامعة على حقيقتها. فهي تجمع في داخلها قوى عربية متنافرة، منها ما يعمل من أجل الوحدة العربية بإخلاص وقناعة، ومنها ما يعمل على زيادة حدة التوتر بين الأقطار العربية وتغليب التناقضات الثانوية بين الأنظمة القطرية على التناقضات الأساسية الكبرى مع الإمبريالية والعدو الصهيوني. وفي الواقع العملي كانت الفئة الثانية هي الأقوى داخل الجامعة وأوجدت صعوبات كبيرة أمام المنظمات التي تشكل محور نشاطات الجامعة العربية فشلّت عملها في معظم الأحيان. ونشأت تحالفات إقليمية تسلطية داخل الجامعة بقيادة زعماء الدول النفطية من

---

(٢٧) يحيى الجمل: «**الجامعة العربية: نظرة شاملة**» ـ مقالة منشورة في «**شؤون عربية**» العدد العاشر، الصادر في كانون الأول ١٩٨١ ـ ص ١٦.

(٢٨) الشاذلي القليبي: «**أهداف عمل الجامعة العربية وآفاقه**» ـ مقالة منشورة في مجلة «**شؤون عربية**» العدد الرابع، الصادر في حزيران/ يونيو ١٩٨١ ـ ص ٨ ـ ٩.

جهة، وقادة عسكريين وصلوا إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية لا تمت إلى الديمقراطية بصلة من جهة أخرى. وكانت المحصلة قيام «**دولة القمع**» المعادية لكافة أشكال الحريات ولاحترام إرادة الجماهير الشعبية في الوحدة القومية، والحرية، والتحرر من التبعية، وقدّم **سميح فرسون** توصيفاً رائعاً لهذا الشكل من السلطة، أي «**دولة القمع**»، نشير إلى أبرز مقولاته: «**دولة القمع هذه طائفة منغلقة منكفئة على ذاتها، وتدير أجهزة القهر التي تملكها الدولة، والتي تحمي الطبقة الحاكمة، والنخبة الحاكمة، والملكيات الطبقية. وهي دائماً فوق المجتمع وفوق القانون، وكثيراً ما تصنع هي قانونها الخاص... فقيادات الأنظمة العربية، في كل من بلدان النفط الغنية والبلدان الفقيرة نفطياً، أصبحت ينظر إليها من قبل المواطنين على أنها فاسدة، وأنها تمتلك شرعية أو شعبية محددة... وقد استبدلت بالقومية العربية التحررية، وحدة قمع عربية (أو دون إقليمية)، وقد جاء ذلك نتيجة سيطرة الدولة، ونتيجة فهمها المستحدث للأمن، وهو الفهم الذي أدى إلى استيراد أدوات القهر وتنظيماته الاجتماعية. وقد عمّ القمع الاجتماعي والسياسي، وصار أكثر حدة، في أغلب المجتمعات العربية...**»[٢٩]. ويصل الباحث إلى استنتاج بالغ الدلالة: «**هذا البناء الاجتماعي المجزأ - الوطن العربي - وغير المتجانس سوف يسمح بتحركات جماهيرية مثيرة في فترات استحكام الأزمات، شديدة الشبه بثورة الخميني الإسلامية في إيران. أما في فترات عدم استحكام الأزمات، فإنه سوف تنشأ معارضة عنيفة، مشتتة، وغير متماسكة، ومجزأة، وغير متواصلة. وقد ينشأ أيضاً فوران واسع المدى وتلقائي، ويحتمل أن يكون عنيفاً، إذا ما تجسدت قضايا «الخبز والزبد»، بخاصة فيما بين الطبقات الأفقر في المراكز الحضرية. وهذه لن تختلف كثيراً عن اضطرابات «الغذاء» أو «الخبز» التي حدثت خلال العقد الماضي في مصر، والمغرب، وتونس، والسودان، وفي أماكن أخرى. هذا وإلا واصل العسكريون المحترفون، والمنظمون مركزياً، في كل من الجمهوريات والممالك، السيطرة على وطن عربي يتميز بالجمود الحركي، وذلك في إطار تحالف مع التجاريين، والملاك العقاريين، ومع رأس المال النقدي - المالي**»[٣٠].

إن هذا التوصيف الدقيق للواقع العربي الراهن يسهم فعلاً في رؤية الأهداف النفعية التي توخاها دعاة الاتحادات القطرية العربية الراهنة. فهي دعوات تخدم مصالح القوى العربية المسيطرة بالدرجة الأولى، وتسعى إلى إقامة ما تسميه بالاتحاد العربي استناداً إلى

---

(٢٩) سميح فرسون: «**البناء الطبقي والتدبير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم**» - مقالة منشور في ندوة: «**العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**». مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦ ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

(٣٠) المرجع السابق - ص ٢٨٩.

الأنظمة القطرية القائمة. وقد نبّه جلال السيد إلى مخاطر هذا العمل الذي شهدت الجامعة العربية نموذجاً منه في السنوات الأولى من قيامها، فاستنتج في ختام دراسته «الاتحاد العربي والجامعة العربية» الحقيقة التالية: «... لكن الموقف بعد إقامة إسرائيل كان يحتاج إلى فكر قومي عربي جديد ورجال آخرين ومواقف أخرى، بدايتها الموقف من الدول الاستعمارية في المنطقة، والموقف من الحكام الذين كانوا يسيرون في فلك هذه الدول، والعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية بالنضال الدائم ضد الاستعمار وأعوانه خارج البلاد وداخلها، ودعم النضال الفلسطيني بجميع أشكاله»[٣١].

ومهما يكن من أمر فلا يجوز اتخاذ موقف سلبي مطلق من أي عمل توحيدي عربي تحت ستار أن القوى الطبقية التي تقوم به هي قوى قطرية سلطوية، بل إعطاء الفرصة الكافية لاختبار الخطاب السياسي الوحدوي لهذه القوى القطرية على أرض الواقع الملموس وعدم التسرع في إطلاق الأحكام التعسفية. ومن الدراسات العلمية الجادة في هذا المجال البحث العام الذي كتبه محسن عوض تحت عنوان «محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي». فبعد تحليل مفصل للخصائص العامة لمحاولات التجمع الإقليمي الراهنة في الوطن العربي، وصل الباحث إلى مجموعة استنتاجات هامة وضعها في إطار «الاستجابة للدعوة المتعاظمة إلى تجديد الفكر القومي». وأبرز تلك الاستنتاجات: «أن الوحدة العربية ليست حلماً «طوباوياً» منفصلاً عن واقع هذه الأمة. وتحقيقها ليس مسألة نظرية تمضي وفق قوانين خاصة بها. بل هي، في التحليل النهائي، وسيلة لتعظيم قدرات هذه الأمة وتبوئها المكانة اللائقة بها، وتحقيقها لن يتم إلا من خلال عملية صراعية معقدة ومتشابكة، وفي واقع متغير ومتجدد نملك بعض خيوطه، ويملك خصوم الوحدة بعضاً آخر، وتغوص أطرافه في واقع تجزئة لا يمكن تجاهله». ويضيف: «التكتلات الإقليمية اليوم هي واحدة من متغيرات الواقع العربي، ورؤيتها من منظور الماضي ليس أفضل ما نستطيع تقديمه لقضية الوحدة العربية، وخوض معارك الماضي منفصلة عن ظروفها يفرغ الصراع من مضمونه... فالتكتلات الإقليمية الآخذة في التطور اليوم ليست هي التكتلات نفسها التي قامت في الخمسينات... والجبهة التي تضم الأقطار نفسها وتحتوي الشعوب نفسها تسكنها أهداف مختلفة تماماً وتحكمها مفاهيم مناقضة تماماً... لقد بات التنوع في إطار الوحدة مبدأ يجتذب مزيداً من الأنصار في إطار الفكر القومي، وبات الاعتراف بالخصوصية في الإطار العام أمراً ضرورياً للتعامل مع واقع يفرض نفسه تدريجياً»[٣٢]. ومن نافل القول إن وثائق الجامعة

(٣١) مقالة منشورة في «شؤون عربية» ـ عدد ١٩ ـ ٢٠ الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ ـ ص ٢٣٤.

(٣٢) محسن عوض: «محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي» ـ مقالة منشورة في مجلة «المستقبل العربي» ـ العدد ١٢١ الصادر في آذار/ مارس ١٩٨٩ ـ ص ٩٠.

العربية غنية جداً في مجال الانفتاح الدائم على جميع التكتلات الإقليمية العربية، في الماضي والحاضر. فليست العبرة في الإعلان عن الاتحادات أو التكتلات، بل في استمراريتها، وآلية عملها، ودورها في تعظيم القدرات العربية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تهدّد الأمة العربية في جميع أقطارها.

بعض الاستنتاجات الختامية

والآن، وقد انتهت حرب الخليج بالنتائج المعروفة التي كرّست هيمنة الولايات المتحدة الأميركية كزعيمة وحيدة للعالم خلال السنوات القليلة أو الكثيرة القادمة، فإن من حق الباحث أن يتساءل عن مستقبل الأمة العربية في إطار النظام الإقليمي الجديد في ظل السيطرة الأميركية.

فخلال العقود الأربعة المنصرمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مارست الدول القطرية العربية أشكالاً من الوحدات الاندماجية وغير الاندماجية، ومن التكتلات القطرية في جميع أرجاء الوطن العربي. وقد انتهت جميع تلك الوحدات والتكتلات بالفشل الذريع، باستثناء الوحدة اليمنية التي ما زالت طرية العود والتي تستحق أكثر من دراسة مستقلة نظراً لأهمية نجاحها في هذه المرحلة الحالكة السواد من التاريخ العربي المعاصر.

ولقد بات واضحاً بشكل لا يقبل اللبس ولا الإبهام أن القطرية الوحدوية سبّبت إجهاض الوحدة، وأن الفكر القطري شكل سداً منيعاً في وجه الفكر القومي الوحدوي ومنعه من الانتشار، وأن الجماهير الشعبية ذات النزعة الوحدوية العفوية باتت محاصرة بالحد الأقصى من تدابير القمع والإرهاب والحرمان من حرية الحركة وحرية التعبير عن الرأي. يضاف إلى ذلك أن جامعة الدول العربية التي شكلت أحد أبرز مؤسسات القطرية الوحدوية في المرحلة السابقة تعاني الآن أزمة بنيوية حادة قد لا تخرج معها مجدداً بدون تغيير جذري في بنيتها، وفكرها، وآلية عملها.

لقد بددت حرب الخليج الكثير من الأحلام الوحدوية العاطفية، وبرز الفكر الوحدوي عاجزاً عن جمع كلمة العرب في أشرس معركة عسكرية عرفها تاريخهم الحديث والمعاصر. وبدا الفكر القطري في أجلى مظاهره حين اصطفت الجيوش العربية في مواجهة بعضها للبعض الآخر لا في خندق واحد في مواجهة الإمبريالية الأميركية وجيوشها وحلفائها.

ولقد ظهرت التكتلات الإقليمية العربية على حقيقتها، كتجمعات سياسية يطغى فيها التكتيك على الاستراتيجية، وتطغى فيها المصلحة أو المصالح القطرية على مصلحة الأمة

ومستقبلها بعد تدمير الكثير من الجوانب المضيئة في حاضرها الراهن، وطاقاتها المادية والمعنوية.

إن قادة التجمعات الإقليمية العربية هم أنفسهم قادة التجزئة القطرية السائدة في مشرق العرب ومغربهم. وعلى رأسهم قادة النفط الذي التهمت حرب الخليج الكثير من مدخراته المالية، وحولت دوله الغنية إلى دول تفتش عن القروض لإعادة الإعمار فيها.

ولقد بددت السياسة القطرية، منفردة أو مجتمعة، الكثير الكثير من الطاقات المادية العربية حتى بدت الأمة العربية الآن في أسوأ مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وفي حالة عجز شبه كامل عن مواجهة المشروع الصهيوني، ناهيك عن مواجهة الإمبريالية الأميركية الداعمة له.

وقد تطول الاستشهادات التي ترسم قتامة اللوحة العربية الراهنة، ولكن من المفيد طرح السؤال المنهجي الأساسي: من يدفع الثمن: الأنظمة القطرية وزعماؤها، أم الجماهير الشعبية العربية؟.

لا شك في أن كل الدلائل تشير إلى بقاء تلك الأنظمة في المدى المنظور، وبدون تغيير هام في قياداتها، المتربعة سعيدة على السلطة فيها منذ سنوات طويلة. ومن المرجح أن تطرح على بساط البحث مجدداً أشكال من التكتلات القديمة ـ الجديدة، ومصطلحات التعاون، والتنسيق، والتكامل الاقتصادي، وتسهيل حركة الأشخاص والسلع، والتوفيق بين المصالح القطرية والمصالح القومية، وتحقيق الوحدة تدريجياً وعلى مراحل، وعدم إقامة التعارض بين مصلحة الجماهير ومصلحة الأنظمة.. إلخ.

وبعبارة موجزة فإن الفكر القطري ومصطلحاته ما تزال تتمتع بهيمنة شبه مطلقة على الساحة السياسية العربية، رغم رفض الجماهير الشعبية له وابتعادها عن الانفتاح عليه أو التصفيق له، واختزانها طاقة وحدوية قابلة للانفجار الشعبي في أية لحظة. ولقد آن الأوان للخروج من دائرة الانفعال الوحدوي إلى الفعل الوحدوي، ومن التجارب الوحدوية المرتجلة إلى التجارب الناجحة والثابتة، ومن القطرية القومية وتكتلاتها إلى الوحدة القومية ومؤسساتها القابلة للحياة.

إن النقاش العقيم في مشروعية القطري في مواجهة مشروعية القومي الوحدوي، وضرورة استخدام العنف البسماركي المسلح لإزالة القطري بالقوة، مقولة خطرة جداً وتهدد بحروب عربية ـ عربية، وعربية ـ إقليمية، وعربية ـ دولية لا تنتهي، وتقود إلى استنزاف طاقات الأمة العربية لصالح المشروع الصهيوني بالدرجة الأولى.

إن من حق الجماهير الشعبية العربية أن تخاف على حاضرها ومستقبلها، وأن تطالب بوقف كل أشكال الصراع العربي ـ العربي وإحلال الحوار السياسي مكان العنف لحل جميع المشكلات العالقة بين الأنظمة القطرية العربية، وذلك في إطار عملي يمهد الطريق أمام الوحدة العربية وفق أسس ديموقراطية ثابتة ومتينة.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة أشكالاً من التوحيد القطري الذي يفتح الطريق أمام الوحدة لأنه يشكل مرحلة أرقى من الفسيفساء القطرية السائدة. وأخص بالذكر هنا تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتجربة اليمن(٣٣).

ومهما تكن محدودية هذه التجارب فإنها، بثباتها وديمومتها، تطرح مسألة التوحيد القومي على أساس ديموقراطي لا عنفي، وهو الشكل الذي يتلاءم مع طبيعة التوحيد الذي يتم الإعلان عنه في مختلف بقاع العالم: الوحدة بين شطري المانيا، الوحدة الأوروبية لعام ١٩٩٢، مفاوضات الوحدة بين شطري كوريا، إعادة توحيد الصحراء المغربية مع المغرب، الوحدة اليمنية. . .

صحيح أن الفكر القطري يمر بأزمة بنيوية حادة، ولكنه ما زال قادراً على الفعل والتأثير والاستنجاد بالخارج لحماية دوله القطرية. ولذلك لا بد من استنباط صيغ واقعية وملموسة، ومقولات نظرية قائمة على الديموقراطية ورفض استخدام العنف المسلح بين العرب، من أجل الوصول إلى تحليل ملموس للواقع العربي في ضوء النتائج البالغة السلبية التي قادت إليها حرب الخليج. وما لم يتحول الوحدويون العرب عن الموقف البسماركي لإقامة الوحدة العربية بالقوة المسلحة فإن تكتلات قطرية أخرى ستولد بهدف حماية القطرية القائمة ولو اقتضى الأمر الإبقاء على قواعد عسكرية إلى زمن طويل فوق الأرض العربية. وإنها للحظة بالغة التعقيد في تاريخ العرب الحديث والمعاصر هذه التي نعيش الآن من حيث الانقسام العربي الحاد الذي تستفيد منه إسرائيل، والزعيمة الوحيدة للعالم المعاصر، أي الولايات المتحدة الأميركية. ومع ذلك، «**فالتاريخ يتطور من جانبه الأكثر سواداً**» حسب تعبير إنجلز. فهل يتحول الفعل الوحدوي العربي إلى نقطة الضوء التي تكبر تباعاً لكي تضيء الطريق الوحيدة التي تنقذ حاضر العرب ومستقبلهم، أي طريق الوحدة العربية الديموقراطية؟.

(٣٣) تراجع النقاشات الحادة التي دارت بين المثقفين الوحدويين بشكل خاص في الندوة التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨١ تحت عنوان: «**التجارب الوحدوية العربية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة**». وهو كتاب وثائقي وتحليلي بالغ الأهمية ويمكن الاستفادة منه في تحليل التكتلات الإقليمية العربية الراهنة وموقف القوى الوحدوية منها، ولا سيّما في المرحلة الأولى من إعلانها.

الفصل الثالث

القطري والقومي في الفكر العربي المعاصر: من الصراع التناحري إلى الصراع التفاعلي.

محاولة لضبط المصطلحات والمفاهيم

تكاد ثنائية القومي والقطري تختصر الجانب الأساسي من الفكر السياسي العربي الحديث والمعاصر، وتحديداً منذ البدايات الأولى للدولة القطرية العربية وما رافقها من ضمور حاد في مقولات الفكر القومي العربي الإبلاغي للمرحلة الطوباوية التي طالت النصف الأول من القرن العشرين وسنوات طويلة في النصف الثاني منه حتى هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وبروز القطرية النفطية بشكل حادّ في أعقاب الانتصار المحدود لحرب تشرين الأول/ أوكتوبر ١٩٧٣، وبشكل أكثر فجاجة بعد النتائج السلبية المدمرة لحرب الخليج ١٩٩١. ولسنا في مجال دراسة هذه الثنائية لأن عناوين الأبحاث التي تناولتها تكاد تفوق سطور هذه المقالة، وذلك باللغة العربية أو بلغات عالمية حية[1]. ولذلك سنقصر بحثنا على معالجة تجليات هذه الثنائية أو صراع القومي والقطري في المرحلة الراهنة من تاريخ العرب المعاصر.

ورغم كثرة الدراسات، العلمية والانفعالية أو الإبلاغية أو الدعائية، في هذا المجال فإن الباحث المدقق سيجد نفسه أمام صعوبات منهجية كبيرة تتطلب تدقيقاً صارماً في

(١) من الأبحاث المعروفة في هذا المجال:

- ساطع الحصري: «الإقليمية: جذورها وبذورها» - طبعة خاصة - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥.
- نديم البيطار: «من التجزئة إلى الوحدة - القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية». مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٧٩.
- نديم البيطار: «حدود الإقليمية الجديدة» معهد الإنماء العربي. بيروت ١٩٨١.
- نديم البيطار: «جذور الإقليمية الجديدة». معهد الإنماء العربي. بيروت ١٩٨٣.
- عبد الله محمد الريماوي: «الإقليمية الجديدة». دار الطليعة - بيروت ١٩٧٠.

استخدام المصطلحات والمفاهيم. وأولى تلك الصعوبات أن يصار إلى تحديد علمي لمصطلح «**القومي**» والمفاهيم الكثيرة المرتبطة به، وكذلك إلى تحديد مصطلح «**القطري**» الذي يقابله وما رافقه من مفاهيم شائعة ليس من السهل حصرها. وتزداد الصعوبة حدة مع تقسيم المرحلة الزمنية الممتدة منذ الحرب العالمية الأولى، أي بدايات تشكل معظم الدول القطرية العربية في ظل السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وبعد الحرب العالمية الثانية حين بدأت الغالبية الساحقة من الأقطار العربي تنال استقلالها السياسي تباعاً وعبر أشكال متنوعة، منها السلمي عبر المفاوضات ومنها العسكري عبر الثورات الوطنية الشاملة.

فقد كان الخطاب السياسي القطري، في مرحلة التأسيس خاصة، يتكيء، في معظم مفاهيمه الأساسية، على الفكر السياسي القومي إنطلاقاً من مقولة هامة ترى في التحرر من الاستعمار الخارجي خطوة أولى على طريق الوحدة القومية المرجوة. ولكن النتائج التي رافقت قيام الأنظمة القطرية العربية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية جاءت مخيبة لآمال القوى الوحدوية على امتداد الوطن العربي، ولا سيّما أن بعض الأنظمة القطرية رفعت درجة مشروعيتها إلى مستوى الدولة الوطنية المكتفية بذاتها، التي وظفت دماء شهدائها في حرب التحرير الوطنية لخدمة إنكفائها القطري على محيطها القومي وسعيها الدؤوب لإعادة ربط اقتصادها تبعياً بالسوق الإمبريالية العالمية لا بسوق إمبريالية واحدة كما كانت الحال إبان السيطرة الاستعمارية المباشرة.

إن قراءة متأنية للفكر السياسي العربي المعاصر، بشقيه القومي والقطري، تؤكد اختلافاً حاداً في المصطلحات والمفاهيم داخل القطر العربي الواحد من جهة، وفي العلاقة التنابذية بينهما على المستوى العربي من جهة أخرى. ويمكن مع ذلك إيجاد سمات مشتركة في كل منهما يمكن استخدامها عند تحديد مأزق الفكر القطري العربي وأزمة مصداقية مشروعه السياسي الراهن. ولا بد في الوقت نفسه من إبراز مأزق الفكر القومي الوحدوي التقليدي بمفاهيمه الطوباوية الرومانسية السابقة أو المستقاة من تجارب الوحدتين الألمانية والإيطالية اللتين قادتا إلى النازية والفاشية فدفع الشعبان الألماني والإيطالي وشعوب العالم كله ملايين الضحايا لدحر النزعة الشوفينية العنصرية في بعض الدعوات القومية. ولذلك لا بد من التوكيد على مقولة علمية هامة ترى أن.. فكر الوحدة القومية العربية لا يمكن أن يعيش وينمو إلا في إطار من العمل السياسي الديموقراطي والحرية التامة بكامل أبعادها على المستوى الإنساني الفردي والنظام السياسي المعبر بصدق عن الحاجات الأساسية والأماني المشروعة لجماهير الشعب العربي.

وعلى قاعدة هذه الرؤية المنهجية يمكن بلورة أهم السمات الضرورية التي ليست سوى محاولة لتحديد المفاهيم الأساسية التي ارتبطت بكل من الفكرين القومي والقطري وأبرزها:

أ ــ من سمات الفكر القطري ومصطلحاته ومفاهيمه: التجزئة، التفتيت، الانغلاق، الدولة القطرية، الحدود الإقليمية، الانتماء القطري، النزوع القطري، الوطنية القطرية، الدولة الانشطارية، قابلية تجزئة التجزئة، الإقليمية الثقافية، الحفاظ على الإرث الاستعماري، احتضان المذاهب والإيديولوجيات القطرية الدينية، احتضان الزعامات القبلية والعائلية والطائفية والمذهبية، النزوع نحو التنمية القطرية وهدر الطاقات والإمكانات، استخدام العنف القطري ضد النزوع الوحدوي للجماهير الشعبية وغيرها.

ب ــ من سمات الفكر القومي التوحيدي على صعيد المصطلحات والمفاهيم: الوحدة القومية، التاريخ الواحد، اللغة الواحدة، الحضارة العربية الواحدة، الدين الإسلامي الذي يضم الغالبية الساحقة من العرب، الأنساب العربية التي تنتمي إليها غالبية العرب، النزوع الطبيعي إلى التضامن العربي، أو التكامل العربي، أو التدامج العربي، أو التنسيق بين الدول العربية، الشعور بالخطر الكبير الذي يهدد العرب في مختلف أقطارهم، ولا سيّما من العدو الصهيوني والإمبريالية العالمية وبعض النزعات التوسعية الإقليمية، السعي الدائم للوصول إلى الوحدة القومية العربية الشاملة ودولتها المركزية الفاعلة، النزوع الدائم إلى الديموقراطية لإطلاق طاقات الإنسان العربي ورفض كل القيود القطرية والطبقية التي تعوق تحركه، السعي إلى إقامة مؤسسات وحدوية شمولية على امتداد الوطن العربي والتمسك بما هو قائم منها وتطويرها كجامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها.

وعلى صعيد المنهج النظري أيضاً تبلغ علاقات التنابذ والاختلاف بين القطري والقومي أقصى تجلياتها وتتسم بمنتهى السلبية. ويكفي في هذا المجال إبراز بعض السمات الأساسية التي يصف بها المفكرون الوحدويون حركة الفكر القطري منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، والعكس صحيح أيضاً. ففي نظر المفكرين الوحدويين العرب فإن الفكر القطري سكوني، تفتيتي، تبعي، انشطاري، عاجز عن حل أي من المشكلات الأساسية للوطن العربي المعاصر. وبالمقابل فإن مقولات الفكر الوحدوي العربي خلال تلك المرحلة هي، في نظر المفكرين القطريين، مقولات عاطفية، رومانسية، منسوخة عن التجارب الغربية، غير فاعلة على الساحة العربية، لا تنطلق من الواقع الملموس بل تحاول

القفز فوقه وتهرب إلى الأمام، تعادي لفظياً الدولة القطرية ولكنها تخضع لقراراتها، تستند إلى مقولة طوباوية عن وحدوية الجماهير العربية المفككة بين الدول القطرية وغير القادرة على تشكيل جبهات قوية حتى داخل القطر الواحد.

وفي ظروف هذه اللوحة المنهجية المعقدة يبدو الانحياز المطلق إلى أي من التيارين انحيازاً لا معنى له ما دام موقفاً عاطفياً لا يستفيد منه البحث العلمي. كما أن استنباط منهج توفيقي وسطي بين الوحدوي والقطري يأتي بمثابة الهروب النظري الذي يخفي موقفاً تكنوقراطياً يعتمده باحث أجنبي يتعامل بدم بارد مع الأحداث العربية دون اتخاذ موقف منها ويرفض تبنيه باحث عربي يعتبر نفسه منحازاً فعلاً إلى حركة الجماهير الشعبية الوحدوية في الوطن العربي بهدف إنارة الطريق أمامها لمجابهة التحديات الكبرى في المرحلة الراهنة.

ولعل المنهج الأفضل لدراسة العلاقة بين القومي والقطري في الوطن العربي هو المنهج المركب لا المنهج الوحيد الجانب. ومن سماته الأساسية أنه منهج تاريخي يدرس الظاهرة القطرية على ضوء تكونها الوثيق الصلة بالمشروع الإمبريالي لتفكيك الوطن العربي في أعقاب المرحلة العثمانية الطويلة. وهو منهج ديناميكي ينظر إلى العناصر الدينامية في الظاهرة القطرية على أنها ساعدت على تطورها وإبقائها حية في النفوس والنصوص معاً طَوال المدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى الآن. وهو منهج صراعي يرى في الظاهرة القطرية نواة مشروع سياسي لقوى داخلية وخارجية عاقت العمل الوحدوي وقطعت الطريق على قيام الوحدة العربية ودولتها المركزية. وهو منهج مستقبلي لا يكتفي بتحليل ماضي الظاهرة القطرية بل يحلّل حاضرها ومستقبلها أيضاً وبالتالي موقعها الراهن في المشروع الإمبريالي الصهيوني المستمر منذ القرن التاسع عشر ضد المصالح الأساسية للشعب العربي. وهو منهج تفاعلي يحلل الظاهرة القطرية بعلاقتها التفاعلية مع الفكر القومي العربي الوحدوي. فقد اضطر الفكر القومي إلى التخلي عن كثير من مقولاته الطوباوية السابقة وبات بحاجة إلى تجديد جذري في نظرته للواقع العربي الراهن وآفاق تطوره المستقبلي. كذلك اضطر الفكر القطري إلى التخفيف من نزعاته الانفعالية السابقة والتفتيش عن وحدات قطرية تكاملية يرى فيها المدخل الواقعي للوحدة العربية.

وعلى ضوء هذا المنهج المركب سنحلل مأزق المشروع القطري العربي الجديد في علاقته بالواقع العربي الراهن.

توصيف النظام العربي الراهن في علاقته بالفكر القومي وبالفكر القطري

ثمة جوانب منهجية واردة في هذا العنوان تتطلب التوضيح حتى لا يقع الالتباس. فالنظام العربي الراهن مصطلح سياسي ارتبط بالضرورة بقيام الأنظمة العربية المستقلة.

فالحقل الزمني لهذا النظام يعود إلى ولادة جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٤٥ كتجمع لسبع دول عربية نالت استقلالها حديثاً بعد الحرب العالمية الثانية واعتبرت دولاً مستقلة وذات سيادة معترف بها إقليمياً ودولياً.

ثم تزايد عدد الدول العربية المستقلة حتى وصل إلى ٢٣ دولة اليوم بعد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كدولة في المنفى تعتبر الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ثم عاد إلى ٢٢ دولة بعد توحيد اليمن. ولن نتناول في هذه المقالة الجذور التاريخية للنظام العربي الراهن علماً بأن تلك الجذور هامة وغنية جداً إلا أنها بحاجة إلى دراسات مستفيضة لإبراز الإرث العثماني من جهة، ومن جهة أخرى الإرث الاستعماري الأوروبي الذي ما زال فاعلاً في معظم الدول القطرية للنظام العربي، فالمقالة غير قادرة على الإحاطة بجميع جوانب العلاقة التنابذية بين الفكر القومي والفكر القطري إبان مرحلة ما بين الحربين العالميتين، ولا سيّما أن دراسات كثيرة تناولت بالتفصيل هذا الجانب. ومن نافلة القول إن نقد الفكر القطري في مرحلة قيادته لحركات الاستقلال الوطني ضد الاستعمار الخارجي في معظم الأقطار العربية يختلف جذرياً عن نقد ذلك الفكر في المرحلة الراهنة. وليس أدل على ذلك من أن الغالبية الساحقة من المفكرين الوحدويين في المغرب العربي ينظرون نظرة إيجابية للدولة القطرية المغربية ويصفونها بالدولة الوطنية التي نالت شرعيتها التاريخية والجماهيرية من خلال نضالها الوطني ضد الاستعمار الأجنبي ولا يعتبرونها دولة مصطنعة أو من صنع الاستعمار على غرار ما يفعل كثير من المفكرين الوحدويين في المشرق العربي عند توصيف دولهم القطرية[2]. وفي هذا المجال تبدو الحاجة ملحة لتبني المقولات العلمية غير الانفعالية في دراسة هذا الموضوع البالغ الدقة. فالمقولات القومية لم يكن لها تأثير واحد وفاعلية واحدة في مشرق العرب ومغربهم. وما يصح عن المقولات القومية يصح كذلك عن مفهوم الوحدة العربية، والمقولات العلمانية، ودور الدين الإسلامي في التوحيد العربي، والعلاقة بين العروبة والإسلام، وبين الإسلام والقومية

(٢) في كتابه الهام «المجتمع والدولة في المغرب العربي» يعطي محمد عبد الباقي الهرماسي العنوان التالي للفصل الثاني: «بناء الدولة الوطنية في المغرب العربي». ومن المقولات البارزة فيه: **إن الهدف القريب والمباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطرية... وإنه وقع توظيف فكرة وحدة أقطار المغرب في خدمة قضية الاستقلال وبناء الدولة القطرية... ولا غرابة أن تحتل الدولة في المغرب العربي مكانة تختلف عن مكانتها في المشرق. فلئن كانت في المشرق تعتبر كياناً مصطنعاً «يقف عرضة أمام الأهداف القومية» فإنها في المغرب تعتبر مكسباً إيجابياً كافحت من أجله الأجيال، وارتبطت به طموحات الناس»**. مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٧ ـ ص ٣٨.

العـربية، ومشكلة الأقليـات الدينيـة والعرقيـة في الوطن العـربي، ومفهوم الـوحدة الثقـافية للوطن العربي وموقع الثقافات غير العربية فيها، والموقف من الوحدة الاندماجيـة العربيـة، ومن التكتلات الإقليمية الراهنة، ومن الصراع ضد الإمبرياليـة وضد الصهيـونية، والمـوقف من التنمية القطرية والتنمية القومية، والتكتلات الإيديولوجية العالمية وموقف النـظام العربي منها، وغيرها كثير.

ولا شك أن التساؤلات المطروحة هامة ومشروعة، ولكنها بحاجة إلى دراسات مستفيضة ومعمقة. ولما كان هدف الدراسة العلميـة أن تطرح الكثيـر من الأسئلة وتجيب على القليل منها بشكل معمق ومكثف فقد حاولنا، في حدود هذا البحث، أن نركز التحليل على مسألتين أساسيتين تندرج تحتهما جملة من المسائل المنهجية الفرعية:

المسألة الأولى: لما كان النظام العربي الـراهن الممتد من الحـرب العالميـة الثانيـة حتى الآن يشكل تجسيداً مكثفاً للأنـظمة القـطرية العـربية فمن الـطبيعي أن يتحول الفكـر القطري إلى فكر سـائد على امتـداد الوطن العـربي، وأن يتحول الفكـر القومي الـوحدوي بالتالي إلى مواقع دفاعية بعد فشل التجـارب الوحـدوية السـابقة وبـروز اتجاهـات سياسيـة إحباطية تبشر بعجز العرب عن بناء وحدتهم القومية الاندمـاجية، وأن أقصى مـا يمكن فعله هو التكتلات الإقليمية مع الحفاظ على الأنظمة القطرية وقادتها ومؤسساتها وفكرها[٣].

المسألة الثانية: صحيح أن الفكر القطري قد تحول إلى فكر سائد في جميع الأقطار العربية، ولكن صراعه مع نقيضه الوحدوي القومي الشمولي لم يحسم بل ازداد حدة مع تزايد مـأزق الأنظمـة القطريـة وفشلها في تحقيق أي من المهمـات التي نادت بهـا. وقد وصلت حدة المأزق لدرجة باتت معها كل المكتسبات التي حصلت عليها الجماهير الشعبية العربية في السابق مهددة بالزوال. فنسبة الأمية تتصاعد بوتيرة مخيفـة على امتداد الـوطن العربي، كذلك نسبة البطالة، والهجرة، والتصحر، والانتفاضـات الشعبية المـطالبة بـالخبز والعمـل والمسكن. وليس خافياً على أحـد أن الأنظمـة القطريـة العربيـة حولت الـوطن العربي إلى

(٣) نشير بشكل خاص إلى وقائع اللقاء الفكـري الذي أعـده مركـز الدراسـات العربيـة وعقده في مبنى جـامعة الدول العربيـة في القاهـرة يومي ٦ و٧ آذار/ مـارس ١٩٨٨ تحت عنوان: «**رؤيـة للنظام العـربي: الواقـع والـطموح**». وقـد شارك فيـه عدد من البـاحثين العرب ونشـرت وقائعـه في عدد خـاص من مجلة «**الباحث العـربي**»، العدد السـادس عشـر الصـادر في تمـوز/يـوليـو ١٩٨٨. وقـد استفـدنـا كثيـراً من أبحـاث هـذا اللقـاء ومنـاقشاتـه لدراسـة المقولات العلميـة الجديـدة التي وصل إليهـا الفكر القـومي التوحيـدي في علاقتـه بالخـطاب القطري الراهن من جهة، وفي علاقة النظام العـربي بالنـظام العالمي بعـد التطورات الهـامة الجـارية على ساحة النظامين العالميين الرأسمالي والاشتراكي.

سجن كبير تقمع فيه أبسط أشكال الحريات الشخصية والعامة للمواطن العربي، فحققت بذلك الوحدة العربية بالمفهوم السلبي جداً، أي وحدة القمع والإرهاب، وباتت الجماهير الشعبية تتخوف من كافة التكتلات الإقليمية العربية إذ تتوجس فيها مخاطر تعميم القمع وخنق بؤر الديموقراطية التي ما زالت تقاوم في بعض أرجاء الوطن العربي.

وعلى قاعدة هاتين المسألتين تبدو صورة الوطن العربي في المرحلة الراهنة بين جماهير شعبية تريد الوحدة وتناضل من أجلها فتلقى أبشع أشكال القمع والاضطهاد، وبين قوى تسلطية قطرية تدعمها قوى إمبريالية خارجية ترفض الوحدة القومية العربية وتجند لها كل طاقات جيوشها، وأجهزتها الرسمية والإعلامية، ومداخيلها النفطية وغير النفطية الوفيرة في محاولة للإبقاء على الواقع القطري الراهن وحقنه بدم جديد شرط أن يكون من الفئة القطرية عينها، وهي التي تسمى بالقطرية النفطية، أو بالقطرية الإقليمية، أو بالقطرية التكاملية وغيرها من التسميات التي تنطلق أساساً من الفكر القطري وتضع المخططات الرامية إلى دعمه وترسيخه.

فإذا كان الفكر السائد قطرياً، وهو كذلك، فإن النظام العربي الراهن لا يمكن أن يكون إلا قطرياً. وإذا كانت الجامعة العربية مرآة لهذا النظام العربي تعكسه بصدق حاملة كل تناقضاته السلبية في داخلها فكيف تكون هذه الجامعة وحدوية قومية تكاملية؟[٤]. وإذا كانت الوحدة العربية، بعد فشل الأشكال الاندماجية العاطفية على أساس تجربة بسمارك أو تجربة غاريبالدي، لا يمكن أن تنجح إلا على أساس الديموقراطية الحقة فكيف تقوم وحدة عربية بهذه الأهداف في ظروف تحولت فيها الغالبية الساحقة من الدول القطرية العربية - إن لم نقل جميعها - إلى سجون كبيرة تراقب شعوبها وتحصي أنفاسهم وتحركاتهم وتتدخل في تفاصيل حياتهم اليومية؟.

وإذا كانت الدولة القومية العربية الواحدة حلم المنظمات الشعبية والأحزاب الوحدوية العربية فكيف تقوم هذه الدولة على امتداد الوطن العربي مادامت تلك المنظمات والأحزاب عاجزة عن إقامة الوحدة السياسية فيما بينها، والاتفاق على برنامج الحد الأدنى المطلوب لعملها اليومي، هذا بالإضافة إلى الصراع المتأجج بين أطراف الحزب الواحد مرتفعاً إلى درجة أعلى من الصراع مع العدو القومي ومع الإمبريالية في غالب الأحيان؟

(٤) مركز دراسات الوحدة العربية (ناشر): «**جامعة الدول العربي: الواقع والطموح**» بيروت ١٩٨٣. وهو كتاب توثيقي هام لوقائع الندوة التي عقدت تحت هذا العنوان وحفلت بالأبحاث والمناقشات العلمية الموضوعية.

وقد تطول المسائل الفرعية لتوضيح المأزق المزدوج للفكر القطري وللفكر القومي معاً في المرحلة الراهنة من تاريخ الوطن العربي. وبات واضحاً أن حدود الاختلاف بينهما ليست من النوع الذي لا يمكن اختراقه أو تجاوزه. ولم تقم خطوط حمر بين هذين الفكرين لأن طبيعة المأزق لكل منهما تحتم بالضرورة البحث عن نقاط التلاقي بينهما. وبعد هذه السنوات الطويلة من التجربة التي رافقت عمل الجامعة العربية حتى الآن بدأ الفكر القومي التوحيدي يبحث جدياً عن نهج سياسي جديد يعيد إليه مصداقيته في أوساط الجماهير الشعبية العربية التي ما زالت وستبقى مؤمنة بالوحدة وترى فيها خلاصها وحلاً لمشكلاتها الحياتية والطبقية والوطنية والقومية. ولما كانت الأنظمة القطرية هي الحاكمة وهي التي أقامت دولها التسلطية في الوطن العربي فقد كان من السهل أن يقسّم المفكرون الوحدويون العرب المأزق الراهن للنظام العربي إلى نوعين متقابلين: أ ـ مأزق الفكر القومي الوحدوي الذي يُصنّف في خانة المأزق النظري ما دامت القوى الوحدوية لم تتسلّم السلطة وما دامت محرومة منها، وبالتالي على الفكر الوحدوي أن يجدد نفسه نظرياً حتى يتحول إلى فكر قومي وحدوي وشمولي، في النظرية والممارسة معاً. ب ـ مأزق الفكر القطري الذي هو مأزق سلطوي وليس مأزقاً نظريا فحسب، أي هو تجسيد لأزمة الفكر والممارسة معا للأنظمة القطرية الحاكمة في الوطن العربي. ورغم أن هذه الأنظمة، في الغالب، إتكأت على مشروعيتها التاريخية إبان مرحلة الاستقلال والسيادة الوطنية، فإن هذه المشروعية باتت موضع شك الآن وتحاول أن تجد لنفسها مشروعية جديدة تتمثل في التكتلات القطرية أو الإقليمية الراهنة التي شكلت السمة الأساسية للنظام العربي في السنوات الأخيرة.

ولعل أفضل توصيف للنظام العربي الراهن أنه نظام قومي تمت صياغته بفعل عوامل قطرية، ولذلك تفعل فيه المؤثرات القومية جنباً إلى جنب مع المؤثرات القطرية. **«والحقيقة أن بنية النظام لعربي تتضمن هذا الخليط المركب والمعقد بين الإقليمية التي تنطلق من قاعدة العلاقة بين دول مستقلة ذات سيادة والتي نسميها بالقطرية، والقومية التي تسعى إلى مزيد من عمليات التكامل والتوحيد بين أعضاء النظام. تلك العلاقة بين القطرية والقومية هي أحد عناصر الشد والجذب في النظام العربي والتي تحكم حركته وتفاعلاته»**[٥].

وفي إطار هذه المنهجية التي تنطلق من علاقة التفاعل الصراعي بين القطري والقومي في النظام العربي الراهن تبدو الصياغة النظرية للمقولات التفاعلية الصراعية قابلة للتحول

(٥) مجلة **«الباحث العربي»** العدد السادس عشر ـ مرجع سابق ـ ص ٧.

إلى مقولات عملية فاعلة تخرج من النظرة الماضوية لصراع القطري والقومي إلى حتمية التفاعل بينهما حاضراً ومستقبلاً. فسواء تم توصيف النظام العربي بنظام قومي تمت صياغته قطرياً، أو بمجموعة الدول القطرية العربية التي تسعى جاهدة للتكامل القطري فإن حاضر هذا النظام يشكل قاعدة التلاقي مهما تباينت الأهداف الداعية إلى هذا التلاقي. ويصبح المستقبل، بالتالي، مشروعاً عملياً تفرضه عوامل هامة مستقاة من الماضي القومي، ومن المخاطر الراهنة التي تحدق بالدول القطرية العربية دون استثناء، ومن التحديات الكبرى التي تفرضها اتجاهات الوفاق الدولي والتكتلات الإقليمية والقارية المرتقبة في السنوات القليلة القادمة.

ولا شك أن أبرز خصوصية تميز النظام العربي الراهن هي عجزه عن صياغة نفسه قومياً، أي فشله في إقامة نظام إقليمي معترف به دولياً. وقد لاحظ الدكتور مراد غالب علاقة وثيقة بين هذا الفشل والمؤثرات الدولية التي ما زالت فاعلة على الساحة العربية منذ القرن التاسع عشر حتى الآن دون انقطاع، فكتب معلقاً تحت عنوان «**النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي**» ما يلي: «**إن النظام الإقليمي العربي، رغم احتوائه على عناصر أساسية لمكونات نظام إقليمي مثل الامتداد الجغرافي والشعور بالانتماء إلى قومية واحدة والتطلع إلى وحدة بين أعضائه في الدين والتراث واللغة والثقافة وقضايا مشتركة وقدر من التضامن كما لديه مؤسسات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس الدفاع المشترك، ٢١ منظمة عربية متخصصة، أكثر من مائة اتحاد في كافة المجالات...) إلا أن هذه العناصر الهامة تفتقر إلى التماسك والفاعلية، وبالتالي فلم يستطع النظام أن يفرض نفسه على العلاقات الدولية، ولم يستطع أن يجبر الأطراف العالمية على التعامل معه كنظام إقليمي فاعل، أي بمعنى آخر يفتقر إلى الاعتراف به من النظام الدولي**»[٦]. فمأزق المشروع القطري إذاً مأزق داخلي وخارجي، إقليمي ودولي، فكراً وممارسة. فما هي السمات الأساسية لمأزق المشروع القطري على ضوء حاضره، بالنظر إلى مستقبله لا بالعودة إلى ماضيه؟

من تجليات مأزق المشروع القطري العربي في المرحلة الراهنة

بدأ النظام العربي الراهن بسبع دول قطرية مستقلة شكلت جامعة الدول العربية في الثاني والعشرين من آذار/ مارس ١٩٤٥[٧]. وخلال أربعة عقود ونصف العقد ارتفع عدد

(٦) المرجع السابق ص ٥٥.

(٧) ساطع الحصري: «**ثقافتنا في جامعة الدول العربية**» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ طبعة خاصة ١٩٨٥ ـ ص ١٥.

ويخطىء من يعتقد أن للتجزئة حدوداً دنيا تقف عندها، بل **«هناك ما دون القاع في مسار التردي والتهرؤ العربي، والصورة يمكن أن تكون أسوأ. فهناك تجزئة التجزئة. وبعض الدول العربية مهددة بالتجزئة إلى كيانات دون الدولة، وهناك بعض الصراعات الأهلية الممتدة، وخطر نضوب الموارد القائمة، إلى جانب تفاقم مشكلة الغذاء في الفترة القادمة، ناهيك عن عدم إيمان النظم العربية بالديموقراطية وانتهاكها لحقوق الإنسان العربي بشكل منظم. والأخطر من ذلك أن هذه النظم أثبتت عجزها عن مواجهة المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تهدد الكيان العربي ذاته»**(١١).

فأزمة الدولة القطرية ذات طابع بنيوي، أي أنها أزمة شمولية على جميع المستويات، ولا سيما على مستوى غياب الديموقراطية، والتنمية الشمولية، والتخطيط، وتفعيل الإرادات والطاقات العربية لمواجهة التحديات المصيرية. وتندرج الصراعات الشخصية بين القيادات العربية في خانة الصعوبات الإضافية للمأزق القطري. **«وقد أسهمت الخلافات الشخصية بين الحكام العرب، وتبعية بعض الدول العربية لبعض الدول الكبرى، وتخلف بعض الدول العربية وعدم اكتراثها بمسؤولياتها القومية تجاه بعضها في تعزيز احترام المنازعات وخلق أجواء مشحونة بالعداء بينها»**(١٢)، أي أن العامل الذاتي ـ سلوك القيادة السياسية ـ يلعب دوراً هاماً إلى جانب العوامل الموضوعية الأخرى في تأزيم مشكلات النظام العربي الراهن ودفعها للانفجار على حساب المصالح الأساسية للجماهير العربية وأمانيها القومية.

إن أزمة الفكر القطري هي، بالدرجة الأولى، أزمة الدولة القطرية، إذ ما من وجود فاعل لهذا الفكر إلا في إطار الدولة القطرية التي بنيت على أساسه واتخذت منه سلاحاً إيديولوجياً تدافع به عن نفسها. فالقاعدة الأساسية للقطرية ـ ويسميها البعض بالإقليمية ـ إن كل قسم من الوطن العربي يمثل كياناً قائماً بذاته **«بحيث لا يصبح هناك مجال لقيام كيان عربي قومي شامل، وإنما يصبح مجال العمل القومي محصوراً داخل حدود كل قسم من هذه الأقسام على أساس أن كلاً منها يمثل كياناً «قومياً» مكتملاً في حد ذاته، قد تقوم بينه وبين الأقسام الأخرى روابط في مجال أو في آخر، ولكن هذه الروابط، إذا قامت، تبقى في كل الأحوال علاقات تقارب ولا تؤدي إلى قيام كيان قومي عربي شامل»**(١٣).

(١١) مجلة «الباحث العربي» ـ العدد السدس عشر ـ مرجع سابق ـ ص ١٠٠.

(١٢) سبعاوي الحسن: «حل النزاعات بين الدول العربية: دراسة في القانون الدولي» ـ بغداد ١٩٨٧ ص ١٠.

(١٣) لطفي عبد الوهاب يحيى: «الكيان العربي بين المقومات والإمكانيات ـ دراسة إيديولوجية في البنية القومية». الطبعة الثانية ـ الاسكندرية ١٩٨٦. ص ١٢٢.

فمأزق الفكر القومي أو الإقليمي في الواقع العربي الراهن أنه ينطلق من مبادىء عامة ذات صلة وثيقة بالواقع القومي وبالفكر القومي ليبني على أساسها واقعاً قطرياً وفكراً قطرياً يدفع بهما إلى مرتبة الشمولية لتطول الوطن العربي كله مطالباً الجماهير الشعبية العربية بالتعاطي مع هذا القطري، فكراً وممارسة وواقعاً، كما لو كان قومياً وحدوياً. ولكن هذه الجماهير، بحسها الوطني والقومي السليم، وبتجاربها وخبراتها الواسعة المستقاة من الماضي القريب ومن التجارب الوحدوية القطرية الفاشلة، رفضت الاعتراف بهذا الواقع القطري وتمسكت على الدوام بشعاراتها الوحدوية البسيطة: تحرير، حرية، ديموقراطية، عدالة اجتماعية، محاربة الصهيونية، عداء ثابت للإمبريالية، وهي سمات أساسية يجب توفرها في أية وحدة قومية حقيقية. لقد اعتقد قادة الدول القطرية أن خوض معركة الاستقلال السياسي يمكن أن يقف عند حدود رحيل الجيوش الأجنبية عن الأراضي العربية دون استكمال الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي، وبتنمية شاملة، ووحدة قومية. كما اعتقد دعاة الفكر القومي من المثاليين أن طريق الاستقلال هو، ميكانيكياً، طريق الوحدة. ولكن الوقائع الملموسة أثبتت عكس ذلك لأن نهاية المرحلة الاستعمارية في الوطن العربي لم تكن البداية العملية لولادة التوحيد القومي. وكل ما أنجز في هذا المجال هو قيام جامعة الدول العربية التي حملت معها كل سلبيات الأنظمة القطرية العربية فجعلتها عاجزة عن القيام بدورها التوحيدي. ويلاحظ في الآونة الأخيرة أن التكتلات الإقليمية العربية الراهنة، ولا سيّما مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، والوحدة المغاربية، ولدت خارج جامعة الدول العربية، كما أن بعض القوى الفاعلة في داخلها لا تخفي عداءها السافر للدور التوحيدي المنوط بالجامعة، حاضراً ومستقبلاً[14].

وتبدو الحاجة ملحة إلى وقفة نقدية في هذا المجال تتناول موقف الفكر القطري في الممارسة السياسية من المؤسسات الوحدوية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية التي كان الغرض من إنشائها «العمل على صون استقلال الدول العربية وسيادتها» كما نصت المادة الثانية من ميثاق الجامعة التي تعرضت لانتقادات شديدة من جانب المفكرين الوحدويين العرب الذين رأوا فيها تشويهاً للدور التوحيدي للجامعة إذ تحولها هذه الدول من

(١٤) راجع الدراستين الهامتين في هذا المجال:
- محسن عوض: «محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي».
- مجدي حماد: «المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة».
وهما منشورتان في مجلة: «المستقبل العربي». السنة الحادية عشرة - العدد ١٢١ - آذار/ مارس ١٩٨٩ - صفحات ٦٨ - ١٣٣.

جامعة للشعب إلى ٢٣ دولة قطرية شديدة التباين فيما بينها على أساس المساحة الجغرافية، والغنى الاقتصادي، والأنظمة السياسية، والكثافة السكانية، والتركيبة الاجتماعية، والفاعلية الثقافية وغيرها.

وعرف أداء هذه المجموعة المتنافرة من الدول القطرية العربية أشكالاً عدة من الصراعات العربية ـ العربية التي شكلت عناوين لدراسات علمية هامة في حين أن أية دراسة جادة لم ترصد تاريخاً ثابتاً لعلاقات ودية، أو تكاملية، أو اندماجية بين قطرين عربيين أو أكثر طَوال هذه المرحلة[٨].

ولما كان البحث العلمي ينطلق من الواقع الملموس ليستنتج منه القوانين العامة والخاصة لحركة التطور وآفاقها الراهنة والمستقبلية، فإننا نرى لزاماً علينا أن نعيد النظر في بعض المقولات المنهجية التي ينظر إليها كمسلمات سائدة لا يجوز التشكيك فيها. فهل صحيح التأكيد أن النظام العربي الراهن نظام موحد في عناصره الأساسية، ولكنه مجزأ سياسياً، أم الأصح أن المجتمع العربي الراهن ورث التجزئة والتفتيت عن المرحلتين العثمانية الطويلة والاستعمارية الأوروبية؟ أي أن مسألة التفريق بين وحدة المجتمع العربي وعدم تبلور الإرادة السياسية لهذه الوحدة في دولة مركزية واحدة ترتدي أهمية استثنائية لفهم علاقة التفاعل الصراعي بين الخطاب القطري والخطاب القومي كإحدى خصوصيات النظام العربي الراهن. وهذا ما عبر عنه هاني الهندي بقوله: «**وضروري جداً أن نحدد ونسعى لتحديد ما نفهمه بالنظام العربي. هل المقصود أن هناك مجتمعاً واحداً؟ طبعاً هناك مجتمع**

---

(٨) أحمد يوسف أحمد: «**الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١**» ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨١. وقد تضمن الكتاب جداول زمنية تفصيلية عن غالبية الصراعات العربية ـ العربية خلال تلك المرحلة مع تحليل معمق لبعض جوانبها وأساليب حلها عبر الزعامات القطرية نفسها أو عبر جامعة الدول العربية وأثر ذلك على النظام الإقليمي العربي الراهن. واستنتج «**أن الصراعات بين البلدان العربية لا تحل وإنما تتم تهدئتها أو تسوى على أحسن الفروض نتيجة لعدد من المؤثرات التي لا تمس جوهر التعارض بين البلدان العربية، ولذا فإن تأثيرها يكون مؤقتاً، وسرعان ما ينحسر لتبدأ مصادر الصراع بين البلدان العربية في إحداث أثرها من جديد**» ص ٢١٥. وأبرز الحلول التي توصل إليها هي التالية: «**... آن الأوان لكي نفكر في صيغة للتعايش السلمي بين النظم السياسية العربية... وآن الأوان لإيجاد حل لمعضلة العلاقات المصرية ـ العربية... وآن الأوان للتفكير في إيجاد السبل العملية لتنفيذ الخطط الكثيرة والممتازة التي وضعت من أجل تقوية العلاقات- الاقتصادية والثقافية العربية... وآن الأوان لإعطاء ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية اهتماماً أكبر بكثير من مجرد البكاء على أطلال التضامن العربي، أو الدعوات المثالية لتجاوز المأزق العربي الراهن، أو الدراسات الجزئية للموضوع...**» ص ٢٢٠ ـ ٢٢٣.

عربي واحد من المحيط إلى الخليج. ولكن حين ترد كلمة «النظام» تزاد الناحية السياسية لما نريد وصفه. ومن هنا فاعتقادي أن هناك صعوبة بالقول بوجود نظام عربي واحد إلا إذا حددنا مقومات النظام والأسس التي يقوم عليها وطرحنا تعريفاً محدداً واضحاً للمقصود بهذا الاصطلاح»(٩). ولكن المسألة أعمق في جوهرها، ولا يمكن أن تحل باعتماد مصطلح جديد أو بتحديد مقومات وأسس لنظام عربي واحد غير موجود على أرض الواقع. ومرد ذلك إلى أن الفكر القطري عاجز عن صياغة هذا النظام الواحد ما لم يتخل عن كثير من ركائزه القطرية باتجاه التوحيد القومي. وهذا ما أشرنا إليه بمفهوم التفاعل الصراعي بين القطري والقومي لأن التنابذ بينهما تعبير عن استمرارية الإرث الاستعمارية فاعلاً في مجتمع عربي له مقومات الوحدة، ولكنه ما زال يفتقر إلى الأداة السياسية الوحدوية.

ومن نافلة القول أن إلقاء المسؤولية الوحيدة على الاستعمار لم تعد مقولة علمية تحظى باهتمام الباحثين. صحيح أن الإرث الاستعماري كان وما زال فاعلاً. وأن هناك مصالح مالية وثقافية وعسكرية وغيرها للقوى الخارجية على امتداد الوطن العربي، ولكن هناك مصالح للقيادات القطرية العربية لا يجوز التقليل من أهميتها عند دراسة تجليات المأزق القطري في المرحلة الراهنة. فالمحاور العربية ـ العربية المتنازعة التي تستنزف القسم الأكبر من الطاقات والموارد العربية في معارك جانبية لا يحصد المواطن العربي منها سوى مزيد من القمع واليأس والإحباط، هي أحد أبرز تجليات المأزق القطري في العمل السياسي. فلمصلحة من يتم تغليب التناقضات الثانوية بين الأنظمة القطرية على حساب التناقض الأساسي مع الإمبريالية والصهيونية؟ من البديهي أن الجواب يشير إلى مصلحة القوى الإمبريالية مع إغفال نقطة منهجية هامة هي أن بعض الزعامات القطرية، أو بالأحرى بعض الدول القطرية العربية باتت جزءاً لا يتجزأ من هذه «الإمبريالية وإحدى تجلياتها الملموسة على صعيد الوطن العربي(١٠)، يضاف إلى ذلك أن الصراعات الشخصية بين القيادات القطرية العربية ما زالت تلعب دوراً فاعلاً في تعميق التجزئة العربية وهي، بالتالي، تعبير ملموس عن مأزق الفكر القطري وممارساته السياسية التي باتت تهدد الأنظمة القطرية نفسها بمزيد من التفتيت أو تجزئة التجزئة.

---

(٩) «الباحث العربي» ـ مرجع سابق ص ٣٢.

(١٠) استخدم غسان سلامة مصطلح «الإمبريالية الفرعية» بصيغة الاستفهام عن الدور المتزايد لبعض الأقطار العربية في الاستراتيجية العامة للإمبريالية العالمية.

غسان سلامة: «السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ـ دراسة في العلاقات الدولية». معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٠.

العربي إلى جامعة للحكومات العربية المستقلة. ولكن الفكر القومي المثالي لم يرسم كيفية الانتقال من التجزئة العربية السائدة إلى الوحدة القومية المرجوة بمعزل عن الدولة القطرية ومؤسساتها. وكيف يكون احتضان الجامعة العربية للدول القطرية المستقلة تباعاً دليلاً على **«أن التطور الموضوعي للأقطار العربية يسير باتجاه تكديس انفعالها إلى دول، لا باتجاه توحيدها... أي التطور الفعلي باتجاه التقطير (من القطرية) لا التوحيد، باتجاه تكاثر عدد الدول العربية بدلاً من تناقصه، باتجاه تكديس التجزئة وتعميقها وترسيخها، لا باتجاه ضعضعتها ومحاصرتها وتصفيتها»**[١٥]. ويصل هذا الخطاب القومي العاطفي إلى أقصى مداه حين يصف الواقع العربي الراهن بالقول: **«زمن قطري هذا الزمن الذي نحيا فيه... زمن قطري، أحاط فيه الالتباس بمفهوم الأمة وتداخلت مصطلحات الشعب والدولة والأمة والوطن، وصار الانتماء القطري بديلاً عن الانتماء القومي»**[١٦]. ولكن إحلال العاطفة القومية وحدها مكان العلم مضر بالفكر القومي ولا يزعج الفكر القطري وخطابه السياسي الذي، رغم أزمته الحادة على كافة المستويات، لم يفقد بعد مبرر وجوده ومشروعيته الداخلية رغم استخدامه أشد درجات القهر والقمع.

فالفكر القطري ليس طارئاً على الواقع العربي ولا يمكن تجاوزه بإطلاق الشحنات العاطفية القومية ضده، وتبني مقولة ثابتة تؤكد وحدوية الجماهير الشعبية حتى لو كانت هذه الجماهير عاجزة عن الفعل التوحيدي، ومفككة إلى أقصى درجات التفكك، وتتعرض للقمع المنظم، ومحاصرة برغيف الخبز والأمية والبطالة. ولذلك لا بد من تجاوز النظرة القومية التقليدية التي رافقت ولادة الدولة القطرية وتطورها إلى النتائج العملية التي ترتبت على المقولات القطرية، فكراً وممارسة، بعد أن استنفدت أو كادت كل الأهداف التي ولدت من أجلها وباتت الدولة القطرية نفسها مهددة بالتجزئة والسقوط بفعل الأزمات الحادة التي تعانيها. ومن المفيد التذكير في هذا المجال بأن الباحثين العرب، في المشرق والمغرب على السواء، ينظرون إلى ماضي الدولة القطرية نظرات متباينة جداً تصل إلى حدود التناقض الحاد، ولكن حدة هذا التباين تكاد تختفي تماماً عند نظرتهم إلى حاضر هذه الدولة وآفاقها المستقبلية ومدى الضرر الذي تلحقه حالياً بالشعب العربي في جميع أقطاره، بالإضافة إلى ما ينتظر هذا الشعب من مشكلات أكثر حدة في المستقبل على المستويين القومي والإقليمي.

---

(١٥) جورج طرابيشي: **«الدولة القطرية والنظرية القومية»**. دار الطليعة - بيروت ١٩٨٢ - ص ١٨ - ١٩.
(١٦) المرجع السابق - ص ٢٠.

تبقى ملاحظة هامة عن تجلي المأزق القطري على مستوى العمل الثقافي في كل قطر عربي ونشر المقولات الخادعة عن وجود ثقافة قطرية باللغة العربية لا ثقافة عربية واحدة لها تجلياتها داخل كل قطر عربي، أو على امتداد الوطن العربي، أو على صعيد الذين يكتبون باللغة العربية بمعزل عن مكان سكنهم داخل الوطن العربي وخارجه(١٧). وخطورة هذه المقولات أنها تجعل من الثقافة عنصر دعم للأنظمة القطرية بحيث يتحول عملها الثقافي إلى مشروع سياسي واضح الأهداف باسم الخصوصية، والتنوع، والتعددية الثقافية وغيرها. ولا شك أن التعددية الثقافية في النظام العربي الراهن تحمل إيجابيات كثيرة إذا وظفت لخدمة الجماهير الشعبية والاستفادة من مخزونها الحضاري وتنوع مصادرها الروحية واللغوية والقومية وغيرها. ولكن استخدام التعددية كبديل للثقافة العربية الواحدة والموحدة (بكسر الحاء) في ظروف هيمنة العمل الثقافي القطري، واستخدام الوسائل الإعلامية والثقافية، الرسمية وغير الرسمية المتاحة لهذا لعمل على حساب العمل الثقافي القومي باتا يهددان الثقافة القومية العربية والتراث العربي على امتداد الوطن العربي كله. ومع انتشار الثقافة القطرية في مختلف الدول العربية عبر تشجيع البرامج المحلية، واللهجات المحلية، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية المنتجة محلياً بان هزال هذه الثقافة وعجزها عن الفعل داخل القطر الواحد، وعن تخطي الحدود القطرية نفسها. ونظراً للتكاليف المالية الباهظة التي يتطلبها إنتاج الثقافة القطرية المدعومة رسمياً من الأنظمة المسيطرة فإن إمكانيات تطورها تكاد تكون معدومة بعد أن استنفدت الغالبية الساحقة من الأهداف السياسية التي وظفت من أجلها أي تزييف الثقافة القومية العربية ومنع انتشارها داخل الوطن العربي تمهيداً لإحلال ثقافة استهلاكية ذات نزعة كوسموبوليتية عالمية ترعاها الإمبريالية الثقافية.

وقد أبدعت ليلى السايح في توصيفها للعلاقة الوثيقة بين القطرية الثقافية والتبعية للإمبريالية عبر قوى طبقية عربية هي بالتحديد القوى القطرية العربية المسيطرة الآن على امتداد الوطن العربي. فقد جاء في مقالتها: **«ترى، أين نبحث عن جذور هذه الإقليمية الثقافية التي تنزع عن القطر العربي خصائصه القومية، ولا تكتفي بذلك، بل تنزع عنه أيضاً خصائصه المحلية لتنسبه إلى خصائص مجالات ثقافية أخرى؟ إن هذه الجذور لا تنبع من حقل الثقافة بذاته، بل من بنية التشكيلات الطبقية... فالأقطار (العربية) التي كفت عن أن تكون ذات بنى**

---

(١٧) ساطع الحصري: **«ثقافتنا في جامعة الدول العربية»**. مرجع سابق - تراجع صفحات ٧٩ - ٨٠ بعنوان: **«مؤتمر لبحث خصائص الثقافة العربية ومقوماتها»**.

اقتصادية سياسية مستقلة، خضعت بشكل مباشر لشتى صنوف الانعكاس القادم من علاقتها بالخارج، بالمراكز الرأسمالية». وتستنتج الباحثة أن نفي الثقافة القومية العربية حتى ستار المعاصرة والتحديث والاندماج بالعالم المعاصر ليس في حقيقته سوى حركة مضادة لكل ما هو ثقافي. وتؤكد على الحاجة الموضوعية للثقافة القومية العربية كمجال وحيد ممكن للنظر في مشكلات الثقافة العربية، في الماضي والحاضر والمستقبل. **«وبتجاهل هذا المجال، سيجري تزييف صيغة الطرح أولاً، والخروج بحلول زائفة ثانياً»**[١٨].

بعض الاستنتاجات

عند تحليل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام العربي الراهن لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار حركة التغيير المتنامية في داخله وربطها بالتحولات الجذرية الجارية على مستوى العالم كله. فالنظام العربي الراهن، على قاعدة هذه النظرية الدينامية للصراع الاجتماعي بكافة أشكاله، ليس ماضي التجزئة والنكسات العسكرية والهزائم والوحدات الإقليمية الفاشلة، بل هو أيضاً تطور حركة الصراع بين التجزئة القطرية والوحدة القومية لدرجة يمكن معها القول بأن النظام العربي الراهن بات يواجه تحديات الوحدة القومية أكثر ممّا في أي وقت مضى. ولم يعد مفيداً تحليل مسيرة النهضة العربية الحديثة على أساس الثنائيات المعروفة: تجزئة ـ وحدة، نهضة ـ انحطاط، بداوة ـ حضر، انغلاق ـ انفتاح، تراث ـ معاصرة، دين ـ علمانية. . . إلخ فحركة الواقع نفسها تفرض تفاعلاً قائماً باستمرار بين هذه الثنائيات، وهو التفاعل الذي أوصل المشروع القطري، رغم كل المكاسب التي حققها حتى الآن، إلى المأزق البنيوي الراهن.

ويلاحظ أن النظام العربي الراهن ليس صورة طبق الأصل عن النظام العربي في بدايات تشكله مع قيام جامعة الدول العربية، وأن المشروع الإمبريالي ـ الصهيوني للوطن العربي بعد النتائج المدمرة للغزو الأميركي للخليج العربي، والتهديد الإسرائيلي للبنان والعمل على إجهاض ثورة الحجارة في الأراضي العربية المحتلة، بات أمام معطيات جديدة غير قادرة على إلغائها التنازلات المتتالية التي تقدمها الأنظمة القطرية العربية للصهيونية وللإمبريالية الأميركية تحت ستار الحرص على السلام في الشرق الأوسط ولو بالشروط الأميركية ـ الصهيونية لهذا السلام الذي خبر العرب نتائجه السلبية الكبيرة مع اتفاقيات كامب دافيد.

(١٨) ليلى السايح: **«الإقليمية الثقافية: من الانطواء إلى التغريب»**. مقالة منشورة في مجلة **«شؤون عربية»** ـ العدد السابع ـ الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ ـ ص ٨٢ ـ ٨٤.

وغنيّ عن التوكيد أن النظام العربي الراهن ليس موحد الأهداف والأسلوب في التعاطي مع المشكلات العربية الراهنة الأكثر حدة كالوحدة العربية، والصراع العربي - الصهيوني، والحرب الأهلية اللبنانية، والانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وغيرها. فليست هناك سياسة عربية واحدة. كما أن التكتلات الإقليمية المعلنة حديثاً في المشرق والمغرب العربيين لا تمتلك جهازاً واحداً يعبر عن مجموعة الدول المكونة لكل تكتل. وما زالت الاختلافات قائمة بين الدول القطرية داخل كل تكتل. أي أن مجموعة الدول القطرية المتكتلة لم تبن الدولة القطرية الواحدة التي تضم تلك المجموعة، وليس ما يشير إلى تجمعها أو اندماجها في دولة واحدة في المدى القريب. وقد يكون من السابق لأوانه استكشاف عناصر الفشل أو النجاح في مثل تلك التكتلات الإقليمية التي أملتها ظروف اقتصادية وسياسية معينة. ولكن بالإمكان القول إنها ليست دولة الوحدة القومية العربية، وليس ما يؤكد أنها خطوة مدروسة على طريقها. وبالمقابل، ليس من الحكمة اتخاذ موقف سلبي قاطع منها على غرار المواقف القومية المثالية السابقة وصولاً إلى نعتها بمختلف الصفات السيئة والمعوّقة للوحدة القومية المنشودة.

ولذلك أدركت الجماهير الشعبية العربية، بحسها القومي السليم، أن الإعلان عن هذه التكتلات القطرية وما رافقه من خطاب قطري يلبس لباس الوحدة القومية ليس مقنعاً، لا بل هو غير مفهوم في معظم جوانبه. ورغم إصرار مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي على الطابع الاقتصادي في وثائقهما فإن الموقف السياسي بالغ الوضوح. فلقد تم تغييب الإمبريالية تغييباً كاملاً. ولم ترد كذلك في البيانات الرسمية إشارة واضحة ضد إسرائيل والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة. وهنالك تفاوت في الخطاب السياسي القطري داخل هذين التجمعين بين دول تعلن صراحة إقامة علاقات مباشرة مع إسرائيل على قاعدة اتفاقيات كامب دافيد وبين دول أخرى ترفض التعاون علانية مع إسرائيل على غرار مصر.

وهناك انتقادات كثيرة يمكن توجيهها للمشروع القطري الراهن في مرحلة تحوله من مشروع قطري وحيد الجانب إلى مشروع قطري إقليمي تكاملي تعبر عنه تكتلات إقليمية لدول قطرية عربية. وقد واجه الفكر الوحدوي القومي تجربة مماثلة عند الإعلان عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة من جهة، وعند الإعلان عن مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى. وتراوح رد الفعل بين السلبية المطلقة والإتهامات الصريحة بأنه عمل غير وحدوي وتجربة فوقية بين الحكام القطريين حفاظاً على مصالحهم الطبقية وارتباطهم التبعي بالإمبريالية، وبين الترحيب المتحفظ الذي ينطلق من القول بإفساح المجال أمام أي

عمل وحدوي كي يعبر عن نفسه وأهدافه مع إرجاء الحكم عليه إلى ما بعد قيامه بأعمال ملموسة على طريق الاتحاد أو الطريق المضادة له.

لقد آن الأوان للخروج من دائرة المواقف السلبية المطلقة تحت ستار النقاوة القومية في مرحلة تشهد تراجعاً كبيراً في المقولات القومية المثالية السابقة، واختلافاً حاداً في تقويم دور الأنظمة القطرية، وفي رسم السبل الواجب اعتمادها لبناء الوحدة القومية المنشودة ودولتها المرتجاة، وهل هي دولة اتحادية، فدرالية أو كونفدرالية، وهل يحافظ على استقلالية الدول القطرية القائمة أم يعمل على تجاوزها وإدماجها في دولة الوحدة؟ وهل تكون الوحدة السياسية طريقاً للوحدة الاقتصادية أم على العكس من ذلك كما جاء في البيانات الرسمية للتكتلات القطرية الجديدة؟ . . . إلخ[١٩].

ولا شك أن رياحاً وحدوية تهب في المرحلة الراهنة على الوطن العربي و ليس من السهل التكهن بمدى سرعتها اودقة اتجاهها. فوحده المنهج الديناميكي ينطلق من مقولات الصراع الاجتماعي ليقيم الخلاف بين قوى التجزئة وقوى الوحدة. فإذا كان من مصلحة القيادات القطرية أن توظف المشروع القطري السابق باتجاه التكامل القطري أو التكتلات القطرية وتصويرها كشكل عملي أو واقعي لا بد منه للوصل إلى الوحدة القومية الشاملة فإن من مصلحة الجماهير الشعبية الوحدوية، وأحزابها ونقاباتها واتحاداتها المنتشرة في جميع أقطار الوطن العربي أن تخوض المعركة من موقع الحريص على الوحدة القومية التي تخدم هذه الجماهير وتؤمن لها مصالحها الأساسية في الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية. وما لم تشارك هذه الجماهير في الصراع الراهن من أجل الوحدة بمختلف الأساليب الممكنة فإن المشروع القطري التكاملي قادر على تأطير جماهير واسعة وراء شعارات سياسية ظاهرها يدعو إلى الوحدة القومية وباطنها مليء بتعميم القمع والإرهاب والاضطهاد فتعمّ كل أقطار التكتل وتخنق بؤر الديموقراطية القليلة التي ما زالت تعاند في هذا القطر أو ذاك.

ومن الواضح أن الجماهير الشعبية العربية في جميع الأقطار التي أعلنت التكتلات الإقليمية الراهنة لم تظهر حماسا لها وما زالت سلبية تجاه المشروع القطري رغم ظهوره بالمظهر الوحدوي التكاملي. ولكن هذا الموقف السلبي غير كاف بل المطلوب تجديد

(١٩) غسان سلامه: **«معوّقات الواقع العربي القطري»** ـ بحث قدم إلى ندوة **«الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها»** التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع جامعة صنعاء في مدينة صنعاء ٥ ـ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨. وقد حفل هذا البحث بالكثير من الأسئلة المشروعة عن ضرورة تجاوز الإيديولوجيا العربية السائدة في مجال علاقة القطري بالقومي. ولكن الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث كانت عرضة للانتقاد العلمي في جوانب أساسية منها.

العمل الوحدوي، فكراً وممارسة، على أسس جديدة لكي يتحول الفكر الوحدوي العربي إلى تيار فاعل وضاغط على القيادات القطرية التي تعاني مأزق العمل القطري المفرد وانغلاق آفاق التطور أمامه. ومن نافلة القول إن العمل التوحيدي الذي تقوم به أوروبا الساعية إلى الوحدة التكاملية عام ١٩٩٢ يشكل عنصراً ضاغطاً على الأنظمة القطرية العربية بالدرجة الأولى[٢٠]. فبعد سنوات قليلة ستكون أوروبا المتعددة القوميات واللغات والأديان والأحزاب السياسية كتلة بشرية واقتصادية كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي. ومن الطبيعي أن الأنظمة القطرية العربية ستتأثر إلى حد بعيد بهذه التجربة الوحدوية، وقد تدفعها إلى شكل من الوحدة القومية العربية، ولا سيّما أن كل عناصر الوحدة قائمة ومتوافرة منذ أمد بعيد ولا تعوزها سوى الإرادة السياسية. ولعل تفهم هذه الوقائع الملموسة، بالإضافة إلى حركة التجديد وإعادة البناء القائمة الآن في الدول الاشتراكية كلها، ولا سيّما في الاتحاد السوفياتي، يمكن أن يخرج الفكر القومي الوحدوي من إطار الرفض السلبي المطلق لوجود الدول أو الأنظمة القطرية العربية، ولا يرى في التكتلات الإقليمية الراهنة سوى الجانب السلبي، ولكن قيادات الأنظمة القطرية أظهرت استعداداً تاماً لاستدعاء الجيوش الأجنبية دفاعاً عن وجودها واستمراريتها في مواجهة النظرية القومية البسماركية المتجددة كما تجلت في حرب الخليج لعام ١٩٩١.

ولا شك أن المشروع القطري التكاملي في المرحلة الراهنة يعبر عن نهاية المشروع القطري الانغلاقي التقليدي السابق. وانتقال هذا المشروع من دائرة الانغلاق القطري إلى التكاملية القطرية يحمل معه الكثير من المرونة والتعاطي الإيجابي مع الوقائع المستجدة بما يسمح بتجديد السيطرة القطرية بأسلوب جديد وبفكر قطري منفتح. فليس ما يؤكد أن هذه التكتلات تزعج القيادات القطرية أو تحد من صلاحياتها داخل أقطارها. وهناك حقائق كثيرة تفترض الاستنتاج المؤكد بأن هذه القيادات ستلقى الدعم الكامل من الأنظمة الأخرى داخل التكتل إذا ما تعرضت لانتفاضات شعبية داخل أقطارها وأن قوى القمع في التكتل ستشكل وحدة متراصة لحماية الحكام القطريين من شعوبهم لا لحماية تلك الشعوب من الاعتداءات الإمبريالية والصهيونية.

(٢٠) أقام برهان غليون مقارنة هامة بين عمل جامعة الدول العربية ومنظمات الوحدة الأوروبية وخرج باستنتاج هام عن ضرورة تطوير منظمات هذه الجامعة، وفكرها، وأسلوب عملها كي تتحول إلى أداة فاعلة للفكر القومي التوحيدي في مواجهة الفكر القطري ودفعه باتجاه التكامل انطلاقاً من المأزق الحاد الذي وصل إليه المشروع القطري والذي لا حل له إلا بالتكامل القومي. «**المفكر العربي وجامعة الدول العربية**» آراء مجموعة من المفكرين العرب في دور الجامعة العربية وفكرها. نشرت في «**شؤون عربية**» ـ العدد ١٢ الصادر في شباط/ فبراير ١٩٨٢ ـ صفحة ١٨٤ وما يليها. تراجع ص ٢٣٠ بشكل خاص.

فالمشروع السياسي القطري التكاملي نسخة مطوَّرة عن المشروع القطري التقليدي بعد رفده بعناصر جديدة تزيد من حدة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية داخل كل قطر من جهة، وعلى امتداد أقطار كل تكتل من جهة أخرى. وما دامت القيادات القطرية نفسها هي المسيطرة، وعلى نفس الأسس والتقاليد المتبعة في كل قطر، فليس ما يدعو للتأكيد أن المشروع القطري التكاملي سيكون بديلاً للمشروع القومي الوحدوي الجماهيري في أي جانب من جوانبه الأساسية. ولكن ما فعله المشروع القطري التكاملي الراهن هو أنه أوقع الفكر الوحدوي المثالي أو التقليدي السابق في حرج شديد تمكن ملاحظته عند تحليل التردد الحاصل في تقويم التكتلات القطرية ومشاريعها التكاملية تقويماً إيجابياً. فالفكر الوحدوي المثالي كان يدعو إلى الترحيب الحار بأي عمل تكاملي أو إتحادي بين قطرين عربيين أو أكثر، مرحلياً كان ذلك التكامل أو استراتيجياً. وقد برز ارتباك الفكر الوحدوي تجاه تجربة قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع قيام مجلس التعاون الخليجي، ومع الوحدات العديدة التي أقيمت بقرارات فوقية بين الحكام العرب. وهو يواجه اليوم نفس التجربة مع قيام مجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي، إذ بلغ المشروع القطري التكاملي درجة متقدمة من العمل العربي التدريجي المبرمج ويحظى بترحيب شعبي واضح كما في تجربة اتحاد المغرب العربي، وتجربة توحيد شطري اليمن.

بقي أن نشير إلى أن اختلاف النظم السياسية القائمة في الأقطار العربية لا يزعج القيادات المسيطرة في طرحها للقطرية التكاملية ما دامت كل دولة ستحافظ ـ في المرحلة الراهنة على الأقل ـ على استقلالها وقوانينها وأنظمتها. أي أن التكتلات القطرية تستقي تجربتها من جامعة الدول العربية بالدرجة الأولى وذلك يطرح مصير هذه الجامعة في ظل التكتلات المعلنة ومشاريعها القطرية التكاملية. وأغلب الظن أن هذه التكتلات ستدعم دور الجامعة لأن فكرها السياسي فكر شعبوي باسم التنسيق، والتكامل، والتعاضد، والاتحاد، والتعاون، وغيرها، وهو من الأدبيات الكلاسيكية لجامعة الدول العربية منذ نشأتها. وعلى الجامعة العربية أن تطور فكرها التوحيدي الشمولي لاستيعاب المشاريع القطرية التكاملية وتوظيفه في عمل توحيدي على مستوى الوطن العربي كله في ظروف إقليمية ودولية ملائمة لتحويل الجامعة إلى منظمة عربية وحدوية فاعلة عربياً وإقليمياً وعالمياً، وإلا فمصيرها الانهيار النهائي تحت وطأة النتائج السلبية المدمرة لحرب الخليج. فالفكر القومي العربي التوحيدي اليوم بحاجة ماسة إلى تطوير برامجه ومؤسساته في مواجهة الغرائز القطرية الضيّقة التي أطلقتها حرب الخليج عام ١٩٩١ من جهة، والتكتلات الجغراسية الكبرى التي ستطلقها أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ من جهة أخرى.

الفهرس



د. مسعود ضاهر

- دكتوراه دولة في التاريخ الاجتماعي من السوربون ـ فرنسا.
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية ـ بيروت.
- أستاذ زائر في معهد الاقتصاديات المتطوّرة في طوكيو ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠.
- حائز على جائزة عبد الحميد شومان العربية في العلوم الإنسانية عام ١٩٨٣.
- شارك في كثير من المؤتمرات التاريخية العربية والعالمية ونشرت أبحاثه في وثائقها وفي بعض الدوريات العربية والعالمية، باللغات العربية والفرنسية والإنكليزية.

- من مؤلّفاته:

«تاريخ لبنان الاجتماعي»، «لبنان: الاستقلال والميثاق والصيغة»، «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية»، «المسألة الزراعية في لبنان»، «الهجرة اللبنانية إلى مصر»، «المشرق العربي المعاصر: من البداوة إلى الدولة الحديثة»، «الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي»، «مجابهة الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للمشرق العربي»...

- يشرف على سلسلة «تاريخ المشرق العربي الحديث والمعاصر» لترجمة بعض الكتب العلمية الهامة عن الفرنسية والإنكليزية والروسية.

تصميم الغلاف: نجاح طاهر